دكتور
فاروق عثمان أباظة
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
ووكيل كلية الآداب بجامعة الإسكندرية
لشئون التعليم والطلاب

دراسات فى
تاريخ العالم العربى والإسلامى
الحديث والمعاصر

١٩٩

دار المعرفة الجامع
٤٠ ش سوتير - الأزاريطة ت ١٦٣
٣٨٧ ش قنال السويس - الشاطبى ت ٤٦

دراسات في تاريخ العالم العربي والإسلامي الحديث والمعاصر

دكتور
فاروق عثمان أباظة
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
ووكيل كلية الآداب بجامعة الإسكندرية
لشئون التعليم والطلاب



١٩٩٧

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير - الأزاريطة - ت ٤٨٣٠١٦٣
٣٨٧ ش قنال السويس - الشاطبي - ت ٥٩٧٣١٤٦


بسم الله الرحمن الرحيم

مقــــدمة

يشـتـمل هذا الكتاب علي عـشرة بحـوث في مـجال تاريخ العـالم العـربى والإسـلامى الحديث والمعـاصر ، ألقـيـتـهـا في بعض المؤتمرات والندوات العلمية في الجامعات ومراكز البحوث المختلفة . وقد رأيت من وجبي أن أضعها في مجلد واحد وأن أقوم بنشرها مجتمعة حتي تتاح الفرصة أمام الراغبين في قراءتها من جمهور الباحثين والمثقفين للإطلاع عليـهـا بسـهـولة ويسر ، بدلاً من تفرقـهـا فى دوريات علمية لايتوفر للكثيرين إمكانية الحصول عليها .

وقـد ألحـقت بكل بحث منهـا ثبـتـا بالمصـادر والمراجع العـربيـة والأجنبيـة التي استـعنت بهـا ، كـمـا ألحقت ببعض هذه البحوث مختارات من الوثائق العربية والأجنبية التي استندت إليها حتي تعم الفائدة من الرجوع إليها أثناء قراءة البحث ودراسته .

وأرجـو أن أتمكن من تقـديم بعض أبحـاثي الأخـري في مـجلد ثان أضيف إليه كل ما توصلت إلي إنجازه ـ بمشيئة الله تعالي ـ من بحوث جديدة .

والله ولي التوفيق ،،

الاسكندرية فى ١٠ شوال ١٤١٥ هـ

١١ مارس ١٩٩٥ م

د . فاروق عثمان أباظه
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
ووكيل كلية الآداب بجامعة الاسكندرية
لشئون التعليم والطلاب

المحتويات

«البحث الأول»

الجهود الإسلامية للذود عن الأماكن المقدسة ضد الحملات الأستعمارية فى العصور الحديثة

(دراسة تاريخية للدورين العثمانى والسعودى)

Islamic Efforts to Defend the Holy Mosques Against Imperial Expeditions at Modern Times, a Historical Study of the Ottoman and Saudi Roles.

للدكتور

فاروق عثمان أباظه

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - جامعة الأسكندرية

بحث قدم

لمؤتمر الإسلام وتحديات الحاضر والمستقبل

الذى أقامته كلية الآداب - جامعة الزقازيق

ورابطة الجامعات الإسلامية

(١٧ - ١٩ اكتوبر ١٩٩٢)

يتناول هذا البحث دراسة الجهود الإسلامية للذود عن الأماكن المقدسة ضد الحملات الإستعمارية فى العصور الحديثة. وقد شهدت هذه العصور فى بدايتها الدور العثمانى الذى حمل راية الدفاع عن الأماكن المقدسة بعد أن تعذر على الدور المملوكى الذى سبقه فى هذا المجال فى نهاية العصور الوسطى أن يتحمل هذه الأمانة أمام الضغوط الإستعمارية المتزايدة آنذاك. كما انتقلت الأمانة بعد ذلك إلى الدور السعودى الذى أعقب الدور العثمانى عقب انهيار الدولة العثمانية فى منتصف العشرينات من القرن الحالى، وهو الدور الذى يتحمل المسئولية بجدارة حتى وقتنا الحاضر.

ويستند هذا البحث إلى القرآن الكريم، والحديث النبوى الشريف، كما يستند إلى مصادر مخطوطة ووثائقية، تشمل بعض الأرشيفات العربية والإسلامية وبعض وثائق أرشيفات القوى الإستعمارية، فضلا عن بعض الرسائل والأبحاث الجامعية، وبعض المؤلفات المتخصصة والدوريات.

ففى مجال تعريف الأماكن المقدسة يعرفنا القرآن الكريم فى الآيتين (٩٦) و (٩٧) من سورة ال عمران: «إن أول بيت وضع للناس للذى ببكة مباركاً وهدى للعالمين، فيه آيات بينات مقام إبراهيم، ومن دخله كان آمنا، ولله على الناس حج البيت من إستطاع إليه سبيلا، ومن كفر فإن الله غنى عن العالمين».

كما يورد لنا القرآن الكريم فى الآية الأولى من سورة الإسراء «سبحان الذى أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذى باركنا حوله، لنريه من آياتنا، إنه هو السميع البصير».

ثم يعرفنا الحديث الشريف الذى رواه البخارى ومسلم ومتفق عليه «لاتشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، المسجد الحرام، ومسجدى هذا، والمسجد الأقصى».

وقد تكفل الله تعالى بالحفاظ على بيته الحرام قديما وحديثا وإلى ماشاء الله كما يروى القرآن الكريم فى سورة الفيل: «ألم ترَ كيف فعل ربك بأصحاب

الفيل. ألم يجعل كيدهم فى تضليل، وأرسل عليهم طيراً أبابيل، ترميهم بحجارة من سجيل، فجعلهم كعصف مأكول».

كما أوضح لنا القرآن الكريم فى الآية الخامسة والعشرين من سورة الحج: «إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام، الذى جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد، ومن يرد فيه بالحاد بظلم نذقه من عذاب أليم».

وظلت الأماكن المقدسة فى مكة المكرمة، والمدينة المنورة، والمسجد الأقصى، مسرى الرسول ﷺ، طوال التاريخ الإسلامى تحت رعاية المسلمين، وظل تأمينها بأرواحهم وأموالهم، أسمى غاياتهم وعز أمانيهم. ولم يحتل الصليبيون مدينة «بيت المقدس» إلا فى أواخر القرن الخامس الهجرى والحادى عشر الميلادى حتى طردهم منها القائد الإسلامى صلاح الدين الأيوبى عقب إنتصاره عليهم فى معركة حطين فى سنة (٥٨٣هـ/ ١١٨٧م).

والدور العثمانى فى الذود عن الأماكن المقدسة ضد الحملات الإستعمارية هو دور إسلامى، قامت به الدولة العثمانية، التى رفعت لواء الإسلام فى ثلاث من قارات العالم، هى آسيا، وأوربا، وأفريقيا، خلال ستة قرون، امتدت بين عامى (٦٩٩ - ١٣٤٣هـ/ ١٢٩٩ - ١٩٢٤م) أى منذ نهاية العصور الوسطى، وطوال العصر الحديث، وحتى بداية التاريخ المعاصر، وفقا لمصطلح التقسيم الزمنى للتاريخ. وحققت الدولة العثمانية الهدف الذى سعى إلى تحقيقه رسول الله ﷺ، عندما أرسل بأرقى أسلوب دبلوماسى عرفه التاريخ - رسالته المعروفة إلى «عظيم الروم» والتى دعاه فيها إلى الإسلام، وعندما رفض هذه الدعوة الكريمة إلى دين الله وحجبت عن شعب الروم، لم يكن أمام دولة الإسلام سوى كسر الحواجز، لتوصيل الهدى الإلهى إلى الشعوب المغلوبة على أمرها. وظل هذا الهدف الإسلامى والاستراتيجى غاية الدولة الإسلامية، منذ القرن الأول الهجرى والسابع الميلادى، ولم يتحقق إلا على يد السلطان العثمانى محمد الفاتح فى سنة

(٨٥٧هـ / ١٤٥٣م) وتحولت مدينة القسطنطينية إلى مدينة الإسلام، اسلامبول، استامبول.

حدث ذلك في الوقت الذى كانت فيه دولة إسلامية أخرى عزيزة الجانب، هى الدولة المملوكية، التى ورثت حكم القائد الإسلامى صلاح الدين الأيوبى، والتى رفعت راية الإسلام خفاقة وبعد انتصار حطين الخالد، الذى حققه صلاح الدين على الصليبيين فى عام (٥٨٣هـ/ ١١٨٧م) فواجه السلاطين المماليك جحافل المغول الملحدين فى عين جالوت عام ٦٥٨هـ/ ١٢٦٠م فى شرقى مصر، كما واجهو الصليبيين الأوربيين وانتصروا عليهم وطردوا من عكا آخر جندى صليبى بعد نضال طويل فى سنة (٦٧٠هـ/ ١٢٩١م)، هذه الدولة المملوكية المسلمة، كانت ترعى الأماكن المقدسة فى مكة المكرمة، وفى المدينة المنورة، وفى المسجد الأقصى بالقدس، مسرى الرسول ﷺ، وتحميها بجدارة ومقدرة، حتى ضعف المسلمون فى الأندلس، وبدأت الجيوش الصليبية هناك تقوى على حساب انقسامهم إلى ملوك طوائف، وتنازعهم فيما بينهم، حتى إنقض الصليبيون عليهم، واخرجوهم من غرناطة، آخر معاقل الإسلام فى الأندلس فى عام (٨٩٨هـ/ ١٤٩٢م).

ولم يكتف الصليبيون الأوربيون بذلك وهم من البرتغال والأسبان، بل أنهم حاولوا تعقب المسلمين فى ديارهم، وانتزاع أكبر مقوم من مقومات قوتهم، وهى الطاقة الاقتصادية الممثلة فى التجارة الشرقية، بعد أن عجزوا عن التغلب على طاقتهم الحربية، طوال الحروب الصليبية السابقة. ولهذا اتجهوا إلى سرقة علوم العرب، وخرائطهم، وما تفرقوا فيه من بوصلات وأدوات قياس وغيرها، وسخروا اليهود فى ذلك عن طريق حرية الحركة. التى كانت تسمح لهم بها الديار الإسلامية السمحة، وأقاموا أكاديمية فى لشبونة اعتمدت على التراث العلمى الإسلامى، وخططوا للكشوف الجغرافية التى توصلهم إلى إغلاق المنافذ البحرية. المؤدية إلى العالم

الإسلامى، لحرمانه من مصدر قوته. كما بلغ بهم حقدهم على العالم الإسلامى إلى وضع الخطط للوصول إلى تخريب مكة المكرمة، ونبش قبر الرسول الكريم ﷺ والعياذ بالله، في المدينة المنورة. وشحنت البابوية الكاثوليكية هذه الأطماع الصليبية بطاقتها الروحية، ووعدت المشاركين فى هذا المخطط الإستعمارى الغاشم بأرض مستحلة في الدنيا لمن يبقى منهم حيا، وبخلود فى عالم المسيح – كما يقولون والمسيح منه برئ – لمن يقضى نحبه. وتحركت أساطيل الباطل تأخذ كل سفينة مسلمة غصبا، وتغرق من فيها دون رحمة، وهذا ما أكدته حتى مصادرهم المعاصرة، كما مارسوا أبشع أساليب الإرهاب فى السواحل التى سيطروا عليها، حتى يثيروا الرعب فى أرجاء العالم الإسلامى.

واستطاع البرتغاليون أن يحققوا غايتهم مستندين إلى قوتهم وجهودهم البحرية من جهة[1]، وإلى جهود استطلاعية أخرى اتسمت بالسرية وتركزت حول جميع المعلومات عن مصادر تجارة الشرق، وطرق هذه التجارة، وأنواع البضائع الشرقية، وإمكانات القوى التى سيحاربونها من جهة أخرى[2].

وقد استولى الملك البرتغالى «يوحنا الأول Jean» على سبته[3] فى سنة ٨١٨هـ/ ١٤١٥م[4] واقطعها لولده الأمير هنرى الشهير بالملاح والمعروف بحقده وكراهيته المتناهية للإسلام والمسلمين، والذى كرس حياته وبذل جهوده لاكتشاف طريق بحرى جديد يدور حول أفريقيا للوصول إلى الهند للسيطرة على تجارة المسلمين[5]. وبدأت أولى حملات الكشوف البحرية البرتغالية لسواحل غرب

(1) Serjeant, R. B.: The Portuguese off the South Arabian Coast. p.
(2) Alvarez, F. Narrative of the Portuguese Embassy to Abyssinia during the Years 1520 - 1527, pp. 265 - 270.

(٣) مدينة سبته هى مغربية احتلها البرتغاليون عام ١٤١٥م، إلا أن هذا الاحتلال لم يدم طويلا وذلك بسبب احتلال الأسبان لها بعد ذلك والذى لايزال حتى الآن، وقد شمل هذا الاحتلال فى نفس الوقت مدينة مليلة القريبة منها.

(4) Atkinson, W. C.: A History of Spain and Portugal, p. 99.

(٥) أحمد مختار العبادى (دكتور): دراسات فى تاريخ المغرب والأندلس، ص ٤٤٥.

أفريقيا فى سنة ٨٢١هـ/ ١٤١٨م. وقد لجأت البرتغال إلى إضفاء الشرعية الكنسية على التوسعات البرتغالية فى اعقاب فتح العثمانيين للقسطنطينية فى سنة ٨٥٧هـ/ ١٤٥٣م عندما حصلت على براءة البابا نيقولا الخامس فى اليوم الثامن من يناير سنة ١٤٥٤م (٨٥٩هـ)، بأحقية التاج البرتغالى فى امتلاك سبته وغيرها، مايؤكد توفر الروح الصليبية فى توسع البرتغال فضلا عن ال... السياسية والاقتصادية الغالبة[١]. وقد استمرت الحملات البحرية البرتغالية تكتشف الساحل الغربى لأفريقيا حتى تمكن «بارتلميودياز Bartholomew Diaz» من الوصول إلى أقصى نقطة فى هذا الساحل واكتشاف الطرف الجنوبى لأفريقيا الذى عرفه «برأس العواصف» والذى أطلق عليه ملك البرتغال «يوحنا الثانى Jean II، ٨٨٦ - ٩٠١هـ/ ١٤٨١ - ١٤٩٥م» رأس الرجاء الصالح تيمنا بالكشف الجديد وذلك فى عام ٨٩٣ هـ/ ١٤٨٧م[٢].

وقد تمكن الرحالة البرتغالى بيرو دى كوفلهام «Pero de Covilham» فى منتصف سنة ٨٩٣هـ/ ١٤٨٧م من الوصول إلى مصر عبر البحر المتوسط، وأبحر منها إلى ميناء سواكن عبر البحر الأحمر ثم اتجه جنوباً حتى وصل إلى عدن. ووصفها بأنها كانت آنذاك مدينة عظيمة وأن بها تجاراً من جميع الأجناس، وبعد ذلك واصلح رحلته إلى الهند[٣]. وعند عودته قام بزيارة معظم المناطق الإسلامية الواقعة على الساحل الشرقى لأفريقيا، كما مر بمدينة زيلع، ثم اتجه جنوبا حتى وصل إلى «سوفالا»[٤]. وقد عاد هذا الرحالة إلى مصر حيث تمكن من جمع معلومات عن

(١) إبراهيم شحاته حسن (دكتور): وقعة وادى المخازن فى تاريخ المغرب (٩٨٦هـ/ ١٥٧٨)، ص ٢٩.

(2) Kammerer, A: La Mer Rouge, L'Abyssinie et L'Arabie depuis L'Antiquite, T. II p. 75.
Playfair, R. L.: A History of ARabia Felix or yemen,

(3) Selections from the Records of the Bombay Government New Series, XLIX, p, 96.
Coupland, R: East Africa and Its Invaders, p. 42.

(4) Johnston, H,: History of the Colonization of Africa by alien races p. 32.

الحبشة دفعته للتوجه إليها. وكانت رحلته إلى الحبشة التى كانت تتبع من الناحية العقائدية الكنيسة الأرثوذكسية اليعقوبية فى مصر - بداية لسلسلة من رحلات المكتشفين والبعثات الأوروبية الكاثوليكية التى وفدت إليها أثناء القرن السادس عشر، والتى كانت تهدف إلى استقطابها للكاثوليكية[١]. لتطويق العالم الإسلامى وانتزاع التجارة الشرقية التى تشكل مصدر قوته آنذاك[٢]. وقد أصبح «بيرودى كوفلهام» مستشاراً لملك الحبشة (قسطنطين الثانى) ثم رسوله إلى ملك البرتغال «يوحنا الثانى» للإتفاق على حملة مشتركة «لتحرير القدس»، ولكن البعثة لم تبتعد كثيراً بسبب نزاع نشب بين حراس البعثة، وبعض الأهالى، وهكذا فشل هذا المشروع[٣]. وعلى أية حال فقد مهدت جهود الرحالة «بيرودى كوفلهام» السبيل أمام الرحال «فاسكوداجما Vasco da Gama» عندما قام برحلته حول رأس الرجاء الصالح فى سنة ٩٠٣هـ/ ١٤٩٧م ومر بالساحل الشرقى لأفريقيا حتى وصل إلى موزمبيق حيث وجد قاربا على متنه بعض الزنوج وأحد البحارة، ظنه البرتغاليون فى بداية الأمر من المغاربة. وعندما اقتربت السفن البرتغالية من القارب، هرع الزنوج وألقوا بأنفسهم فى البحر وفروا إلى الساحل بينما نقل البحار إلى سفينة القيادة البرتغالية حيث أحسن «داجاما» استقباله، واكتشاف أن الرجل هنديا، وليس عربيا مغربيا وأنه من أهل «كمباى Cambay» بالهند ويدعى «دافان» وقد اتخذه «داجاما» مستشاراً له لأنه كان خبيرا بالتوابل ومن سماسرتها. وقد وافق هذا الملاح على مرافقة البرتغاليين إلى الهند، وتعهد بتزويدهم بحمولة من التوابل نظير توصيله إلى بلاده[٤]. كما استجاب شيخ موزمبيق لطلب «داجاما» وزوده بأثنين من المرشدين، إلا أنهما تمكنا من الفرار عندما تأكدا أن البرتغاليين من المسيحيين مما أدى إلى

---

(١) بانيكار، ك. م: آسيا والسيطرة الغربية، تعريب عبد العزيز توفيق جاويد، ص ٢٩.

(2) Ziade, M,: Moreign Relations of Egypt in the Fitteenth Century Vol. 1., pp. 287 , 288.

(3) Howe, Sonia: In quest of Spices, pp. 193 - 195.

(4) Howe, Sonia: Op. Cit., 193 - 195.

استخدام البرتغاليين العنف مع الأهالى[1]. ولهذا لم يغامر «داجاما» بالرسو بأسطوله فى ممبسة، عندما شك فى احتمال قيام ملكها بتدمير سفنه واغراقها انتقاما لما فعله ضد أهالى موزمبيق. وعندما وصل البرتغاليون بعد ذلك إلى ميناء مالندى – الواقعة حالى فى كينيا – لقى داجاما فيها ترحيباً من ملكها، خوفا وضعفا[2]. فلما عزم على مغادرتها بعد عدة أسابيع، طلب من صاحبها إمداده بملاح يرشده إلى الهند فاستجاب له الملك وأمده بملاح ماهر قاد اسطوله إلى قاليقوط فوصلها فى مايو سنة ٩٠٤هـ/ ١٤٩٨[3]. وإذا كان ذلك ما أوردته الكتابات البرتغالية حول هذا الموضوع فإن أول من أشار إليه من المؤرخين العرب قطب الدين النهر وإلى الذى أشار إلى أن البرتغاليين «دلهم شخص ماهر يقال له أحمد بن ماجد، صاحبه كبير الفرنج وقال لهم: لاتقربوا الساحل من ذلك المكان، وتوغلوا فى البحر ثم عودوا، فلا تنالكم الأمواج. فلما فعلوا ذلك، صار يسلم من الكسر كثير من مراكبهم. فكثروا فى بحر الهند، وصارت الإمداد تترادف عليهم من البرتغال، وصاروا يقطعون الطريق على المسلمين أسراً ونهباً، ويأخذون كل سفينة غصبا، إلى أن كثر ضررهم على المسلمين وعم أذاهم على المسافرين»[4]. وعلى هذا النص اعتمد المستشرق الفرنسى «جبرييل فران G. Ferrand» فيما ذهب إليه من أن أحمد بن ماجد العربى المسلم هو الملاح الذى قاد اسطول (فاسكو داجاما) من مالندى إلى موطن التوابل فى قاليقوط[5]. ومن المرجح أن دور أبن ماجد انحصر فى إسداء النصح وتقديم المشورة للقائد البرتغالى «فاسكوداجاما» وإمداده بالمعلومات التى ساعدت

(1) Strandes, J.: The Portuguese period in East Africa pp. 20 - 24.
(2) Strong, A: The History of Kilwa, (J, R, A, S.) 397, 428, 1895 - London

(٣) جبان. وثائق تاريخية وجغرافية وتجارية عن أفريقية الشرقية، ص ٢٠٩.

(٤) قطب الدين النهروالى. محمد بن أحمد الحنفى المكى: «البرق اليمانى فى الفتح العثمانى» مخطوطة نشرها حمد الجاسر عام ١٩٦٧، ص ١٨ – ١٩.

(5) Ferrand,: Le Pilote Arabe de Vasco de Gama, pp. 290 - 307, Art Shihab Aldin ENC. of islam, Vol. IV, p.

على سلامة سفنه، وتعليمه الطريق قولا ووصفا، وليس عملا وقيادة. أما الملاح الذى قام بمهمة إرشاد الأسطول البرتغالى إلى الهند، فهو ذلك الملاح الهندى الذى أشارت إليه المصادر البرتغالية. وبذلك «لاتلقى المسئولية كاملة على ابن ماجد فى وصول البرتغاليين إلى الهند، خاصة وأن البرتغاليين آنذاك لم يكشفوا عن أهدافهم الحقيقية، ولهذا كان من السهل عليهم العثور على من يتعاون معهم، طالما كانت معاملتهم حسنة، وتكفلوا بإعطاء الأجر المناسب»[1].

وعلى أية حال، فقد استغرقت رحلة «فاسكوداجاما» ثلاث سنوات (٩٠٣ - ٩٠٥هـ/ ١٤٩٧ - ١٤٩٩م) عاد بعدها من الهند إلى لشبونه فى شهر سبتمبر سنة ٩٠٥هـ/ ١٤٩٩م. وقام (فاسكوداجاما) أثناء رحلته بمهاجمة السفن التجارية العربية واستولى على ما بها من بضائع ثم أمر بإغراقها بمن تحملهم من الركاب كما قام أثناء رحلته الثانية إلى الهند فى سنة ٩٠٨هـ/ ١٥٠٢م بتكليف أحد قادته بالإقامة الدائمة على رأس خمس سفن حربية عند مدخل البحر الأحمر لمهاجمة السفن المختلفة ومنعها من المتاجرة أثناء ابحارها فى مياه المحيط الهندى إلا بتصريح خاص من قبل البرتغاليين[2]. وقد اشتط (فاسكوداجاما) فى مهمته عندما قام فى شهر يناير سنة ٩٠٨هـ/ ١٥٠٣م بمهاجمة سبع سفن إسلامية واستولى عليها. بل أنه قام بقتل بعض ركابها وأسر البعض الآخر، وفى ذلك يورد المؤرخ «بامخرمة» فى حولياته (عن سنة ٩٠٨هـ التى يوافق مطلعها اليوم السابع من يوليو سنة ١٥٠٢م) أن فى هذه السنة ظهرت مراكب الفرغ فى البحر بطريق الهند وهرموز وتلك النواحى، وأخذوا نحو سبعة مراكب وقتلوا أهلها وأسروا بعضهم»[3].

---

(١) محمد عبد العال أحمد (دكتور): أضواء جديدة على ملامح فاسكوداجاما، مجلة معهد الدراسات والبحوث الأفريقية بجامعة القاهرة العدد الخامس ١٩٧٦، ص ١٥٥ - ١٦٧، ١٧٨.

(2) Hunter, F. . An account of the British settlement at Aden, p. 162.

(٣) بامخرمة، أبو محمد بن عبد الله الطيب بن عبد الله (ت ٩٤٧/ ١٥٤٠) قلادة النحر فى وفيات أعيان الدهر، مخطوطة السنة الثامنة بعد التسعمائة، لوحة ١١٩٠.

«ثم يشير ابن أياس» فى حولياته عن سنة (٩١٢هـ التى يوافق مطلعها ٢٤ مايو ١٥٠٦م). «وفى هذه السنة قويت شوكة الفرنج، وحصل على المسلمين منهم ضرر عظيم فى ناحية الهند وهرموز، أهلكهم الله»[١]. ولم يكتف البرتغاليون بذلك بل أنهم هددوا جدة فى سنة (٩١١هـ/ ١٥٠٥م)[٢]، وتمكن بعض جواسيسهم من التسلل إلى مكة نفسها[٣]. على هيئة حجاج فى زى عربى وكشف أمرهم، وكان ملكهم قد أقسم أن يستولى على مكة وأن يقوم بنبش قبر الرسول ﷺ فى المدينة المنورة[٤]. وتعتبر الرحلة التى قام بها «فاسكوداجاما» إلى الهند بداية للمرحلة الأولى فى تاريخ البرتغاليين فى بلاد الشرق، إذ تطورت أغراضهم فى خلال فترة لاتتجاوز عشر سنوات تمتد بين عامى (٩٠٥ – ٩١٥هـ/ ١٤٩٩– ١٥٠٩م) من رغبة فى تطويق العالم الإسلامى وتدميره وإفقاده أهم مقومات تفوقه[٥]، إلى الرغبة فى احتكار التجارة الشرقية والسيطرة عليها وعلى مصادرها الأصلية، بل وإلى إقامة أول حكومة استعمارية أوربية فى بلاد الشرق. ولاشك أن تفوق البرتغاليين الحربى كان عاملاً أساسياً فى تطور موقفهم السريع أثناء تلك الفترة بحيث كانوا يمتلكون سفناً حربية مزودة بالمدافع، وهى أسلحة لم تكن معروفة فى الهند فى ذلك الحين[٦]. وقد تركز نشاط البرتغاليين فى تلك الفترة فى تثبيت أقدامهم على سواحل المحيط الهندى، وفى مهاجمة السفن والمراكز التجارية العربية والإسلامية فى مياه الخليج العربى والبحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندى بوجه عام[٧]. وكان

---

(١) بامخرمة: نفس المصدر، لوحة ١١٩٢.

(2) Stripling, G. W. F.: The Ottoman Turks and the Arabs, p. 28.

(٣) ابن أياس: بدائع الزهور فى وقائع الدهور، ج٤، ص ١٩١.

(4) Kammerer, A.: Op. Cit., Tome 2, p. 144.

(٥) عيسى بن لطف الله: روح الروح فيما حدث فى المائة التاسعة من الفتن والفتوح، مخطوطة ص ٩.

(٦) السيد مصطفى سالم (دكتور): الفتح العثمانى الأول لليمن ١٥٣٨ – ١٦٣٥، ص ٥٠ – ٥١.

(٧) محمد عبد العال أحمد (دكتور): البحر الأحمر والمحاولات البرتغالية الأولى للسيطرة عليه، نصوص جديدة مستخلصة من مشاهدات المؤرخ اليمنى «بامخرمة» كما سجلها فى مخطوط (قلادة النحر) دراسة وتحقيق، ص ١٠.

استيلاء البرتغاليين على جزيرة سقطرى فى سنة ٩١٢هـ/ ١٥٠٦م، الواقعة فى مواجهة القرن الأفريقى وتشرف على مدخل خليج عدن المؤدى إلى البحر الأحمر، عاملا حاسما فى تحكم البرتغاليين فى الطريق البحرى المباشر بين مصر والهند. وقد أعقب ذلك استيلاء البرتغاليين على ملقا فى سنة ٩١٧هـ/ ١٥١١م، فى أقصى شبه جزيرة الملايو فى الطرف الجنوبى الشرقى من آسيا، والتى كانت تعد من أعظم قواعد التجارة العالمية، حيث تتجمع منتجات منطقة الشرق الأقصى والهند الصينية بصفة خاصة. كذلك أدى استيلاء البرتغاليين على هرمز إلى إغلاق الخليج العربى[1]، وإلى سيطرتهم على مصايد اللؤلؤ فى الخليج، وعلى تجارة الخيول الفارسية والعربية التى كانت ترسل من هرمز إلى بلاد الهند.

وبعد أن تمكن البرتغاليون من الوصول إلى قاليقوط فى سنة ٩٠٤هـ/ ١٤٩٨م أخذ التجارة الشرقية التى كانت تصل من المحيط الهندى - الذى كان أشبه بوعاء العسل بما فيه من خيرات - تتحول إلى طريق رأس الرجاء الصالح، بحيث لم تعد مصر المركز الرئيسى الذى تتجمع فيه السلع الشرقية، فيشتريها البنادقة وغيرهم، ولما أصبح البرتغاليون يتحكمون فى منابع هذه السلع من أرجاء المحيط الهندى بعد حركة الكشوف فلم تعد هناك حاجة إلى وساطة مصر أو البندقية، تلك الوساطة التى أدت إلى إرتفاع أثمانها فى الأسواق الأوربية. إذ كان ثمن قنطار الفلفل على سبيل المثال يتراوح بين ٢٫٥ و٣ بندقيا فى قاليقوط، ويصبح ثمنه بعد وصوله إلى الأسكندرية ٨٠ بندقيا، على حين صار يباع فى لشبونه البرتغالية بعد الكشف الجغرافى بسعر يتراوح بين ٢٠، ٤٠ بندقيا، أى أن أسعار السلع انخفضت بواقع نصف قيمتها على أكثر تقدير. كما أن السفن البرتغالية وفرت على المستهلك الأوربى مشقة الحصول على السلع الشرقية حتى من لشبونه، التى أصبحت مركزاً لتجميع هذه السلع وتسويقيها، إذ صارت السفن البرتغالية تنقل

(١) عبد العزيز محمد الشناوى (دكتور): الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ج١، ص ٦٩٨ - ٦٩٩.

السلع الشرقية مباشرة إلى مناطق الاستهلاك مثل إنجلترا والأراضى المنخفضة وغيرها من الدول الأوربية[1].

وهكذا تمكن البرتغاليون من تحويل التجارة العالمية إلى طريق رأس الرجاد الصالح عقب وصولهم إلى الهند فى سنة ٩٠٤هـ/ ١٤٩٨م، وبذلك حرموا العالم العربية والإسلامى من تيارها المتدفق، كما هددوا أمن الحرمين الشريفين فى مكة المكرمة والمدينة المنورة، مما أثار قلق المسلمين فى العالم العربى والإسلامى، وإنتقل بذلك ميزان القوى من البر إلى البحر، وانتزعت من العالم الإسلامى سيادته على المحيط الهندى، وعلى المياه المحيطة بالجزيرة العربية، فى الخليج العربى من ناحية الشرق والبحر الأحمر من ناحية الغرب وبحر العرب من ناحية الجنوب.

ولما كانت دولة المماليك تشكل أكبر قوة إسلامية متواجدة فى منطقة الشرق الأوسط بحكم سيطرتها على مصر والحجاز إلى جانب سيطرتها على الشام فى نهاية العصور الوسطى وحتى سقوطها على أيدى الأتراك العثمانيين فى عام ٩٢٣هـ/ ١٥١٧م) كما كانت من أكثر الدول تأثراً بأية متغيرات تطرأ على تلك المنطقة كتهديد أمن الحرمين الشريفين من وجهة، وكتحول التجارة العالمية عنها إلى طريق رأس الرجاء الصالح من جهة أخرى، مما أدى إلى ضياع العوائد والرسوم الجمركية الضخمة التى كانت تجنيها الخزانة المملوكية فى الموانى التابعة لها والمطلة على البحرين الأحمر والمتوسط. لهذا ك؛ان على الدولة المملوكية – للاعتبارات الإسلامية الأمنية والاقتصادية – أن تتصدى للبرتغاليين فى البحار الشرقية بوجه عام فى البحر الأحمر والخليج العربى بوجه خاص، للقضاء على تلك المنافسة البرتغالية الخطيرة، خاصة بعد أن عجز الطاهريون فى سواحل اليمن – التى شكلت خط المواجهة الأول مع البرتغاليين فى أقصى جنوب الجزيرة العربية والبحر الأحمر – من

(١) إبراهيم على طرخان (دكتور): مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة (١٣٨٢ – ١٥١٧)، ص ٢٩٣.

جهة، وكذلك السلطنات الإسلامية على الساحل الغربى للهند[1] من جهة أخرى، عن مواجهة الخطر البرتغالى المتزايد فى المحيط الهندى[2]. وكان هؤلاء جميعا قد استنجدوا بالدولة المملوكية باعتبارها أقوى الممالك الإسلامية ذات المصالح الاقتصادية المباشرة مع الهند آنذاك، والمشرفة على أمن الحرمين الشريفين فى الحجاز[3].

وقد استعان المماليك بالعثمانيين الذين شاركوهم غيرتهم الدينية من جهة[4]. وبالبندقية التى حرمت مثلهم من التجارة الشرقية التى كانت تقوم بتوزيعها فى أسواق أوربا وتجنى من ورائها الأرباح الطائلة من جهة أخرى وذلك للقضاء على تلك المنافسة البرتغالية الخطيرة. كما أرسلت البندقية سفيرها «فرانسو تالدى» إلى القاهرة للتفاوض مع السلطان الغورى سراً فى الوسائل الممكن اتباعها لمنع توسع البرتغاليين التجارى فى مياه الهند وذلك بناء على تعليمات مجلس العشرة الصادرة فى البندقية فى ٢٤ مايو سنة ٩١٠هـ/ ١٥٠٤م[5]، وقد أدى ذلك أيضا إلى تشجيع السلطان الغورى على ارسال حملة بحرية إلى الهند لتعقب البرتغاليين ومحاولة طردهم من البحار الشرقية وتأمين الحرمين الشريفين وإعادة التجارة إلى طريقها التقليدى القديم عبر مصر والشام والبحر المتوسط، وذلك فى ٤ نوفمبر سنة ٩١١هـ/ ١٥٠٥م بقيادة حسين الكردى نائب جدة[6].

---

(١) ابن الديبع، عبد الرحمن بن على محمد الشيبانى: الفضل المزيد على بغية المستفيد فى أخبار مدينة زبيد، مخطوطة، ص ٣١ ب.

(٢) الملبارى: زين الدين المعبرى: تحفة المجاهدين فى بعض أحوال البرتكاليين، ص ٤٠.

(٣) قطب الدين النهروالى: البرق اليمانى فى الفتح العثمانى، مخطوطة، ص ٤ (أ).

(٤) الموزعى، شمس الدين عبد الصمد بن اسماعيل: «كتاب الاحسان فى دخول اليمن تحت ظل عدالة ال عثمان» مخطوطة، ص ٦.

(٥) نعيم زكى فهمى (دكتور): المرجع السابق، وقد نشر فى ملاحق كتابة مجموعة التعليمات التى أصدرها مجلس العشرة فى البندقية للسفير البندقى «فرانسوا اتالدى» المبعوث إلى السلطان الغورى بالقاهرة فى ٢٤ مايو سنة ١٥٠٤، ص ٤٢٩ - ٤٣٥.

(٦) ابن أياس: المصدر السابق، ج٤، ص ٨٥.

وقد أحرز المماليك انتصاراً جزئياً أمام الأسطول البرتغالى فى مياه الهند بعد وقت قليل من وصوله إلى «ديو Diu» التى كانت أهم موانى سلطنة «كجرات». كما انتصر الأسطول المملوكى على اسطول برتغالى مكون من ثمانى سفن وذلك فى خريف عام ٩١٤هـ/ ١٥٠٨م[١] غير أن البرتغاليين تمكنوا بقيادة «فرانسيسكو دا الميدا Francisco D'Almeida» نائب ملك البرتغال فى الهند من احراز نصر حاسم على المماليك فى موقعة «ديو» فى اليوم الثانى من فبراير سنة (٩١٥هـ/ ١٥٠٩م)[٢] كما حاول بعد ذلك «الفرنسو ألبوكيرك» Albuqurque الذى عين نائبا لملك البرتغال فى الهند احتلال المراكز البحرية الهامة فى المحيط الهندى حتى تمكن من السيطرة على البوابات البحرية الثلاث الموصلة إليه وهى مضايق باب المندب، وهرمز، وملقا عند الطرف الجنوبى لشبه الجزيرة الملايو[٣]. كما تمكن من السيطرة على جزيرة سقطرى فى سنة ٩١٣هـ/ ١٥٠٧م) وعلى مشخية هرمز فى سنة (٩١٤هـ/ ١٥٠٨م)[٤]، ثم حاول مهاجمة عدن فى ٢٤ مارس سنة ١٥١٣م (٩١٩هـ)، غير أنه فشل جعله يكتفى بالقيام بأعمال تخريبية وإغراق السفن الراسية فى الميناء[٥]. كما فشلت محاولات «ألبوكيرك» فى الوصول إلى جدة، التى كان يتوقع وصول قوات مملوكية إليها، مماجعله يخفى فشله بإدعاء أن الرياح بددت أحلامه واضطرته للعودة إلى جزيرة قمران، التى بقى فيها مدة شهرين، واصل أثناءها أعماله التخريبية فى موانى البحر الأحمر الجنوبية كميناء زيلع، كما ضرب عدن بمدافعه مدة خمسة عشر يوما قبل عودته رلى الهند فى اليوم الرابع من أغسطس سنة ١٥١٣م (٩١٩هـ). وعلى الرغم من فشل

(١) سعاد ماهر (دكتوره): البحرية فى مصر الإسلامية وآثارها الباقية، ص ١٣٢.

(٢) اسماعيل سرهنك: حقائق الأخبار عن دول البحار، ج٢، ص٢٦.

(3) Prestage, E.: The Portuguese Pioneers, pp. 53 - 60.

(٤) صلاح العقاد (دكتور): التيارات السياسية فى الخليج العربى، ص ١٤.

(٥) السيد مصطفى سالم (دكتور): الفتح العثمانى الأول لليمن ١٥٣٨ – ١٦٣٥م، ص ٧٢ – ٧٣.

«ألبوكيرك» فى تحقيق أهداف البرتغاليين فى البحر الأحمر فقد قدم لحلفائه من بعده خطة غزو هذا البحر عن طريق المعلومات التى توفرت لديه عن طبيعة البحر الأحمر ومراكزه المختلفة وحركة التجارة فيه، فضلا عن تعرفه على إمكانيات القوى المسيطرة عليه، والقوى التى يمكن استقطابها إلى جانب البرتغاليين كالأحباش آنذاك[1].

وعندما أرسل المماليك حملتهم الثانية لضرب البرتغاليين فى مياه الهند والتى إنطلقت من ميناء السويس، ومرت بميناء جدة، ثم وصلت إلى سواحل اليمن فى منتصف شهر يونيو سنة ١٥١٦م (٩٢٢هـ)، فقد اضطر قائدها حسين الكردى أن يقتحم المدن التهامية ومن بينها زبيد فى اليوم الحادى والعشرين من نفس الشهر، واصطدم بالطاهريين هناك وانتهز فرصة صراعهم مع الإمام الزيدى شرف الدين من جهة، ومع أشراف جيزان من جهة أخرى، وأبقى قوة مملوكية على رأسها الأمير برسباى فى تهامة، ثم اتجه بعد ذلك إلى عدن التى استعصت سيطرته عليها وظلت أيدى الطاهريين حتى استولى عليها الأتراك العثمانيون فى سنة (٩٤٥هـ/ ١٥٣٨) وقد رأى المماليك أن قوتهم لن تسمح لهم بمهاجمة البرتغاليين فى مياه الهند آنذاك، فاكتفوا باتخاذ سواحل تهامة اليمن كخط دفاع أول عن البحر الأحمر، بينما اعتبروا جدة خط الدفاع الثانى. هذا فى الوقت الذى تمكنت فيه قواتهم فى اليمن من دخول صنعاء بعد أن قضوا على السلطان عامر بن عبد الوهاب الطاهرى فى اليوم الخامس عشر من مايو سنة ١٥١٧م (٩٢٣هـ)[3]. وكانت هذه الجهود هى أقصى مابذله المماليك لتأمين الحرمين الشريفين والبحر الأحمر من الخطر البرتغالى ولا شك أن خطة المماليك واستراتيجيتهم لتأمين

---

(1) Wilson, A. The Persian Gulf, p. 120.
(2) Ross, E., D.: The Portuguese in India and Arabia Between 1507 - 1517, journal of the Royal Asiatic Society, London, Part IV October1921, p. 560.

(٣) يحيى بن الحسين: أنباء أبناء الزمن فى تاريخ اليمن، مخطوطة، ص ١٦ (أ).

الحرمين الشريفين والبحر الأحمر التى كانت ترتكز على تدعيم سيطرتهم فى جهات هذا البحر، واتخاذ عدن قاعدة لهم فى جنوبه، هى نفس الخطة والاستراتيجية التى اتبعها العثمانيون فيما بعد أثناء سيطرتهم على اليمن فى الفترة من (٩٤٥ - ١٠٤٥هـ/ ١٥٣٨ - ١٦٣٨م)[١].

إذا كان على العثمانيين بعد أن ورثوا حكم السلطنة المملوكية فى سنة (٩٢٣هـ/ ١٥١٧) أن يحملوا لواء الحرب بأنفسهم ضد الأسبان فى البحر المتوسط وخاصة فى جانبه الغربى، وضد البرتغاليين فى البحار الشرقية وخاصة فى البحر الأحمر، وكان العثمانيون بذلك يحاولون تأمين الحرمين الشريفين ومعالجة أهم المشكلات السياسية والاقتصادية التى واجهوها فى العالم العربى بعد أن حول البرتغاليون طريق التجارة العالمية عنه إلى طريق رأس الرجاء الصالح[٢]. وكان البرتغاليون يواصلون إرسال حملاتهم البحرية سنويا إلى البحر الأحمر لمهاجمة ميناء جدة دون جدوى كما هاجموا ميناء الشحر اليمنى ونهبوه عام ١٥٢٣م أثناء توجههم إلى ميناء مصوع لتنسيق التعاون بينهم وبين الأحباش[٣]. كما وجه البرتغاليون اسطولا يقوده «دى سلفيرا» إلى عدن من جديد وأجبروا حاكمها على عقد معاهدة نصت على أن تدفع عدن جزية سنوية للبرتغاليين، وأن تفتح ميناءها لاستقبال سفنهم، وعلى أن يسمح لسكان عدن بحرية الملاحة بشرط عدم توجههم إلى ميناء جدة، وتم ذلك فى شهر فبراير سنة ١٥٣٠م (٩٣٧هـ)[٤].

وتجدر الإشارة إلى أن حاكم عدن الأمير مرجان الذى عقد خليفته المعاهدة المشار إليها مع البرتغاليين كان قد أرسل رسالة إلى السلطان العثمانى سليم الأول

(١) السيد مصطفى سالم (دكتور): المرجع السابق، ص ٨٩.
(٢) محمد محمود السروجى (دكتور): سياسة مصر العربية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، ثورة عسير، ١٨٦٤م، ص ٩٣.
(3) Marston, T. E.: Britain's Imperial Rile in the Red Sea Area, p. 23.
(4) Kammerer, A.: Op. Cit., Tome II. p. 288.

(٩١٨ - ١٥١٢ - ١٤٢٠م). كتبها على لسان السلطان عامر بن عبد الوهاب الطاهرى الذى كان قد قتل أثناء صراعه مع المماليك موقع عليها من قبل بعض الفقهاء والتجار فى عدن يؤكدون ما جاء بها، واشتكى فيهما من أعمال المماليك فى اليمن ما اضطره إلى مهادنة البرتغاليين حتى لايعرض عدن لعدوانهم[١]. كما أرسل حاكم عدن الذى عقد المعاهدة المشار إليها هو الآخر رسالة إلى السلطان سليمان القانونى (٩٢٧ - ٩٧٤هـ/ ١٥٢٠ - ١٥٦٦م) يبلغه بالدخول فى طاعته. وكان يهدف من وراء ذلك أن يقوى من جانبه بالاستعانة بهذه القوة الإسلامية المتمثلة فى السلطنة العثمانية ليتمكن من مواجهة البرتغاليين إذا هاجموا عدن من جديد[٢]. وإلى جانب دعوة القوى المحلية فى الجزيرة العربية للعثمانيين لمساندتهم ضد الخطر البرتغالى، فضلا عن رغبتهم فى إعادة فتح الطرق البحرية التجارية وتأمينها ضد هذا الخطر، فقد كان أمام العثمانيين سبب آخر يجعل الحرب مع البرتغاليين ضرورة حتمية، وهو تحالفهم مع أعدائهم الشيعة الصفويين فى فارس الذين كانوا على عداء مذهبى مع الدولة العثمانية، فضلا عن حرص العثمانيين على الدفاع عن الأماكن المقدسة فى الحجاز ضد الخطر البرتغالى لينالوا بذلك شرف حماية الحرمين الشريفين بما يعزز مكانتهم لدى العالم الإسلامى.

وقد اقتضت استراتيجية العثمانيين لمواجهة الخطر البرتغالى ضرورة السيطرة على اليمن لموقعة المتحكم فى مضيق باب المندب من جهة[٣]. ومد نفوذهم إلى العراق مما أدى إلى دخول أمراء البصرة والقطيف والبحرين فى طاعة الدولة العثمانية فى أعقاب فتح العثمانيين لبغداد فى سنة (٩٤١هـ/ ١٥٣٤م). من جهة أخرى،

---

(١) بامخرمة: أبو الطيب عبد الله بن أحمد بن على قلادة النحر فى وفيات أعيان الدهر، مخطوطة، ج٣، ق٢، ص ١٢٠٥ - ١٢٠٦.

(2) Serjeant, R. B.: Op. Cit., pp. 55, 59.

(٣) الهمدانى: أبو محمد الحسن بن أحمد يعقوب: صفة جزيرة العرب، ص ٥١.

الواسعى، عبد الواسع بن يحيى: تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن فى حوادث وتاريخ اليمن، ص ٨.

بحيث أصبح العثمانيون يواجهون البرتغاليين مباشرة فى البحر الأحمر والخليج العربى على السواء آنذاك، ولاشك أن هذه الإستراتيجية تمكن العثمانيين من إمتلاك موطئ صالح للوثوب على البحرية البرتغالية فى البحار الشرقية[1]، وإقامة حزام أمنى حول الحرمين الشريفين من ناحيتى الشرق والغرب، ويبقى الربع الخالى درعا واقيا للحرمين الشريفين من ناحية الجنوب فى مواجهة القوة البحرية الغاشمة للبرتغاليين.

وبناء على ذلك فقد وجه العثمانيون حملة بحرية إلى جنوب البحر الأحمر بهدف ضرب البرتغاليين فى مياه الهند عام (٩٣٣هـ/ ١٥٢٦م) تكونت من عشرين سفينة، غير أنها لم تزد عن أن تكون حملة استطلاعية نجحت نسبيا فى القضاء على بعض القيادات المملوكية المناوئة فى الشمن مما مهد السبيل أمام العثمانيين فى السيطرة عليها[2] غير أن تلك الحملة لم تتمكن من القيام بعمل إيجابى يذكر فى الهند ضد البرتغاليين الذين قويت شوكتهم هناك نتيجة للإمدادات المستمرة لهم من جهة، ولتحالفهم مع الصفويين من جهة أخرى. ولهذا وجه العثمانيون حملة قوية بقيادة سليمان الخادم أبحرت من ميناء السويس فى ٢٧ يونيو سنه ١٥٣٨م (٩٤٥هـ) متجهة إلى جنوب البحر الأحمر بهدف الوصول إلى الهند لمواجهة الخطر البرتغالى. وقد اتصل سليمان الخادم بالأمراء الحاكمين فى وجهات البحر الأحمر وبحر العرب وخاصة أمراء الساحل اليمنى مثل أميرى عدن والشحر طالباً إليهم إعلان ولائهم للدولة العثمانية. وقد قبل سلطان الشحر بدر الطويرق الدخول فى طاعة العثمانيين، بينما رواغهم عامر بن دواد الطاهرى حاكم عدن مما كان سببا فى قتله عقب إحتلالهم لها فى اليوم الثانى عشر من ربيع الأول من سنة ٩٤٥هـ/ اليوم الثامن من أغسطس سنة ١٥٣٨م[3]. بل إن سليمان

---

(١) ابن داعر، عبد الله بن صلاح الدين بن داود: الفتوحات المرادية فى الجهات اليمانية، مخطوطة، ج ق١، ص ١٨٧ ب.

(٢) ابن داعر: المصدر السابق، مخطوطة، ج١، ص ١٨٨ (أ).

(3) Playfair, R. L.: Op. Cit., p. 101.

الخادم قد أمر كذلك بقتل كل من بقى من آل طاهر[1]، كما أمر بمصادرة ممتلكاتهم بحجة أنهم اتفقوا مع البرتغاليين وقبلوا تسليم عدن إليهم، وقد أنكر كثيرون من المؤرخين هذه التهمة عن الطاهريين حيث اضطروا أمام مدافع البرتغاليين وسفنهم أن يهادنوهم حتى تصل إليهم المساعدات العثمانية[2]. على أن سليمان الخادم بعد أن حاصر قلعة «ديو» البرتغالية على الساحل الغربى للهند قرر رفع الحصار، بعد أن أدخل عليه نبأ وصول نجدة برتغالية إلى هناك، والعودة إلى سواحل الجزيرة العربية وذلك فى اليوم الخامس من نوفمبر سنة ١٥٣٨م (٩٤٥هـ)[3]، وبذلك اكتفى العثمانيون بإتمام فتح السواحل اليمنية حتى يمكن عن طريقها تأمين الحرمين الشريفين والبحر الأحمر من أقصى الجنوب من الخطر البرتغالى آنذاك[4].

بل إن العثمانيين رأوا من واجبهم فى نفس الوقت مواجهة النشاط البرتغالى المتزايد فى الخليج العربى. وكان البرتغاليون قد سبقوا العثمانيين فى الوصول إلى السواحل الغربية للخليج منذ مطلع القرن (العاشر الهجرى/ السادس عشر الميلادى) وسيطروا على مسقط وهرمز والبحرين بهدف سد طريق التجارة الشرقية الذى كان يمر بالخليج والعراق والشام ويصل إلى البحر المتوسط ومنه إلى الموانى الأوربية. وقد زاد من خطورة الوجود البرتغالى فى الخليج العربى آنذاك اتفاقه وتحالفه مع الصفويين فى فارس مما شكل تهديدا خطيراً للدولة العثمانية. وكان العثمانيون قد سيطروا على شمال العراق الذى شمل الموصل ويار بكر عقب انتصارهم على الصفويين فى موقعة جالديران سنة (٩٢٠هـ/ ١٥١٤م)، بينما أعلن ذو الفقار حاكم بغداد

(١) الجرافى، عبد الله بن عبد الكريم: المقتطف من تاريخ اليمن، ص ٨٨.

(٢) أحمد حسين شرف الدين: اليمن عبر التاريخ، ص ٢٦٢.

(3) Denison, R. E,: The Portuguese In India and Arabia, J. R. A. S., Part 1., January, 1922, p. 7.

(٤) العقيلى، محمد بن أحمد عيسى العقيلى: تاريخ الخلاف السليمانى أو الجنوب العربى فى التاريخ، ج١ ق٢، ص ٣٠٧.

آنذاك انفصاله عن الدولة الصفوية وولاءه للسلطان سليم الأول وخطب باسمه على منابر بغداد[1]. غير أن «طاهماسب» ابن اسماعيل الصفوى تمكن من السيطرة على بغداد عام (٩٣٦هـ/ ١٥٣٠م) وأعاد الحكم الصفوى إليها. ولهذا وجه السلطان سليمان القانونى حملة كبرى بقيادة إبراهيم باشا، زحف إلى حلب واستولت بعد ذلك على العاصمة الصفوية تبريز للمرة الثانية، ثم سيطرت على أذربيجان، وزحفت بعد ذلك إلى بغداد التى دخلت تحت السيطرة العثمانية فى سنة (٩٤١هـ/ ١٥٣٤م)[2] وقد أعلن حاكم البصرة راشد بن مغامس ولاءه للعثمانيين عقب دخولهم بغداد، غير أن العثمانيين رأوا بعد ذلك ضرورة السيطرة على البصرة وتم لهم ذلك فى سنة (٩٥٣هـ/ ١٥٤٦م). كما زحفوا على الإحساء فى عام (٩٦٣هـ / ١٥٥٠م) حتى يقوا فى وجه الخطر البرتغالى الذى كان قد سيطر على هرمز ومسقط والبحرين كما سبق أن أشرنا. ولهذا فإن فتح العثمانيين للعراق والإحساء كان يشكل ضرورة من ضروريات استراتيجية تأمين الحرمين الشريفين والبلاد العربية التبى دخلت تحت السيطرة العثمانية من الخطر البرتغالى المتحالف مع الصفويين، ومحاولة ايجابية من الجانب العثمانى لتأمين طريق التجارة العالمية من ناحية الشرق. ورغم الجهود التى بذلها العثمانيون فى حماية الجبهة الشرقية لمنطقة نفوذهم فى الخليج العربى بإرسال حملات مباشرة لضرب مراكز البرتغاليين فى عام (٩٦٠هـ/ ١٥٥٢م)، فإن إجلاء البرتغاليين عن السواحل الغربية للخليج العربى لن يتم إلا على أيدى اليعاربه وخاصة بعد انضمام البرتغال إلى أسبانيا عام (٩٨٨هـ/ ١٥٨٠م) وهزيمة الأسطول الأسبانى: الأرمادا» أمام اسطول انجلترا فى عام ٩٩٧هـ/ ١٥٨٨م)، على أية حال فإن للعثمانيين الفضل فى حماية الإحساء وإغلاق العراق فى وجه الأطماع البرتغالية فى ذلك الحين، وتأمين الحرمين الشريفين من ناحية الشرق، وتسيير التجارة البرية عبر العراق

(١) عبد العزيز سليمان نوار (دكتور): الشعوب الإسلامية، ص ١٣٧.

(٢) عبد العزيز سليمان نوار (دكتور): تاريخ العرب المعاصر، مصر والعراق، ص ٣٣٧.

لتخفف من وطأة تحول التجارة العالمية على أيدى البرتغاليين إلى رأس الرجاء الصالح. وبذلك شكل العثمانيون حزاما أمنيا حول الحرمين الشريفين من ناحية الغرب بإغلاق البحر الأحمر ومن ناحية الشرق بحماية العراق والإحساء، بينما شكل الربع الخالى درعاً واقياً للحرمين الشريفين من ناحية الجنوب أمام القوة البحرية البرتغالية الصليبية المعادية.

أما بالنسبة لاستراتيجية العثمانيين فى تأمين الحرمين الشريفين عقب هذا الزحف التأمينى السريع فقد تمثل فى حرص العثمانيين عقب فتحهم لليمن فى عام (٩٤٥هـ/ ١٥٣٨م) على إبقاء عدن فى قبضتهم عن طريق ترك حامية قوية هناك لتدعيم سيطرتهم عليها[١]. وعندما تعرضت هذه الحامية إلى تمرد بعض القبائل فقد وجهت الدولة العثمانية أسطولاً قويا يقوده «برى باشا» لإقرار الأمور فى عدم فى سنة (٩٥٨هـ/ ١٥٥١م)[٢]، وتمكن من طرد البرتغاليين الذين كانوا قد انتهزوا الفرصة ونفذوا إلى هناك، كما أبقى «برى باشا» حامية قوية فى عدن وأبحر عائداً إلى مصر[٣]. وقد ارتبطت استراتيجية العثمانيين للحفاظ على أمن الحرمين الشريفين والبحر الأحمر بدعم وجودهم فى عدن باعتبارها قاعدة أساسية لتحقيق ذلك. بل أنهم حرصوا كذلك على تحصين ميناء جدة من جهة، كما دعموا وجودهم فى مصوع وسواكن وجعلوهما تحت إشراف حاكم جدة من جهة أخرى، كما استعانوا بأحد الزعماء الوطنيين الأفارقة وهو نائب «أركيكو Ari-kiko» للمعاونة فى أعمال الحكومة بمصوع، واستعانوا أيضا بآخر مثله فى سواكن، وكلفوهما بجباية الضرائب من القبائل المنتشرة على الساحل الغربى للبحر الأحمر[٤]. وكان العثمانيون يهدفون إلى دعم وجودهم على الساحلين

---

(1) Sanger, R.: the Arabian Peninsula, p. 220.
(2) Hunter, F. M.: Op. Cit., p. 163.
(٣) محمد عبد اللطيف البحراوى (دكتور): فتح العثمانيين عدن عام ١٥٣٨م، ص ١٢.
(4) Plowden, W.: Travels in Abyssinia and the Galla Country, pp. 2,3.

الشرقى والغربى للبحر الأحمر ضماناً لمنع تسرب القوى البرتغالية إلى الحجاز وتهديد أمن الحرمين الشريفين. سواء من ناحية الجنوب عبر مضيق باب المندب، أو من ناحية الجنوب الغربى عبر الحبشة.

بل أن العثمانيين قد حرصوا كذلك على تدعيم وجودهم فى اليمن كلما أمكن كما حدث فى عهد السلطان سليم الثانى (٩٧٤ - ٩٨٢هـ/ ١٥٦٦ - ١٥٧٤م) وذلك لتثبيت حكمهم هناك أمام مقاومة الإمامة الزيدية من جهة، وللتصدى للنشاط البرتغالى المتزايد فى المحيط الهندى من جهة ثانية، هذا فضلا عن محاولة اجتذاب تجارة الهند والشرق الأقصى من جهة ثالثة. ولهذا أرسل العثمانيون حملة سنان باشا[١] التى وصلت إلى اليـــمن فى سنة (٩٧٦هـ/ ١٥٦٩م) وأعتبرت فتحا عثمانيا جديدا لتلك البلاد[٢]. وقد أظهرت هذه الحملة أن الدولة العثمانية ظلت تواصل مهمتها حتى هذا التاريخ فى التصدى للبرتغاليين فى البحار الشرقية[٣] بتدعيم مركزها فى اليمن آنذاك، وتأمين الحرمين الشريفين والبحر الأحمر من أقصى الجنوب[٤]. بل أن نضال العثمانيين ضد البرتغاليين قد امتد كذلك إلى الساحل الشرقى لأفريقيا فى عهد السلطان العثمانى مراد الثالث (٩٨٢ - ١٠٠٤هـ/ ١٥٧٤ - ١٥٩٥م) حيث أرسل القائد البحرى «ميرال بك Mi-rale Bey» فى سنة (٩٩٧هـ/ ١٥٨٨م) بقوة عثمانية لتخليص البلاد الإسلامية الواقعة على الساحل الشرقى لأفريقيا من السيرطة البرتغالية. وقد قوبل هذا القائد العثمانى بالترحاب من قبل سكان الإمارات الإسلامية فى «مدغشقر» وبراوا و «قسيمايو» إذ نظروا إليه نظرة المخلص من يد الأجنبى، وفضلوا التبعية للعثمانيين المسلمين عن الخضوع للسيطرة البرتغالية[٥]. وهكذا اتخذ الصراع بين العثمانيين

---

(١) قطب الدين النهروالى: المصدر السابق، ص ٣١٣.

(2) Hammer, J.: Histoire de L'Empore Ottoman, Tome 6, p. 367.

(٣) السيد مصطفى سالم (دكتور): المصدر السابق، ص ٢٧٨.

(٤) عمر عبد العزيز عمر (دكتور): دراسات فى تاريخ العرب الحديث، ص ١٠٣.

(5) Coupland, R.: Op. Cit., p. 59.

والبرتغاليين على السواحل الأفريقية الشرقية بما فيها موانى الساحل الغربى للبحر الأحمر صورا متعددة، منها أن الدولة العثمانية كانت تؤيد وتعاون الممالك الإسلامية المحيطة بهضبة الحبشة والتى سميت بممالك الطراز. بينما كان البرتغاليون يؤيدون الحبشة ويحرضونها على محاربة الممالك الإسلامية المحيطة بها.

وقد ظل هذا الصراع قائما حتى منتصف القرن السابع عشر عندما فترت الحمية نسبيا لدى الجانبين البرتغالى والعثمانى وضعفت قواهما. إذ اضطر البرتغاليون إلى التنازل عن مكانتهم فى البحار الشرقية لمنافسيهم الهولنديين والانجليز والفرنسيين الذين أسسوا شركات استعمارية لهم فى المحيط الهندى. بينما قرر العثمانيون الرحل عن اليمن والاكتفاء بسيطرتهم على الحجاز فى سنة ١٠٤٥هـ/ ١٦٣٥م)، ولم يبق تحت سيادتهم سوى بعض الثغور الأفريقية فى جنوب البحر الأحمر كميناء مصوع. وقد فعل العثمانيون ذلك بعد أن خبا نجم البرتغال فى البحار الشرقية وفقدت استقلالها بانضمامها إلى أسبانيا فى عام (٩٨٨هـ/ ١٥٨٠م) وهزيمة الأسطول الأسبانى الآرمادا أمام الأسطول الانجليزى فى عام (٩٩٧هـ/ ١٥٨٨م)[١]. وبدأت تحل محل البرتغاليين قوى أوروبية جديدة لم يكن الهدف الصليبى هو غايتها وأن اتخذته وسيلة لتحقيق مآربها عن طريق أعمال «التنصير»، عن طريق إنشاء الشركات الاستعمارية الاحتكارية[٢]، مثل هولندا التى دخلت حلبة الصراع فى البحار الشرقية لتحقيق أهدافها الاستعمارية عندما أسس شركة الهندية الشرقية الهولندية The Dutch East India Comapany فى سنة (١٠٠٣هـ/ ١٥٩٤م)[٣]، ثم اعقبتها انجلترا التى أسست «شركة الهند الشرقية الانجليزية The East India Company فى سنة (١٠٠٩هـ/ ١٦٠٠م)[٤] بينما كانت قد أنشأت من قبل «شركة الليفانت The Levant

(1) Fisher, H. A. L.: History of Europe, Vol. 1, p. 605.

(٢) صلاح العقاد (دكتور): التيارات السياسة فى الخليج العربى، ص ٢١.

(3) Hoskins, H. L.: British Routes to India. pp. 4 , 5.

(4) Philips, C. H.: The East India Company 1784 - 1834, p.15.

Company في سنة (٩٨٩هـ/ ١٥٨١م)، التي كانت لها اختصاصات سياسية وتجارية واسعة في شرقي البحر المتوسط[1]. وكذلك أسست فرنسا «شركة الهند الشرقية» الفرنسية في سنة (١٠٧٥هـ/ ١٦٦٤م) والتي احتكرت نقل إدارة .... مع جزر الهند الشرقية ومدغشقر عن طريق رأس الرجاء الصالح[2]، مما أدى في النهاية إلى تحطيم الاحتكار البرتغالي لتجارة الشرق الذي استمر قرابة قرن من الزمان منذ أن وصلت السفن البرتغالية إلى الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح في سنة (٩٠٤هـ/ ١٤٩٨م)، ومارست أعمالها العدوانية ضد العالم الإسلامي.

وجدير بالذكر أن الدولة العثمانية ظلت تحافظ على إغلاق البحر الأحمر في وجه السفن الأوربية طوال القرن السادس عشر وتعارض في فتحة كطريق ملاحي، حفاظا على أمن وسلامة الأماكن الإسلامية المقدسة في الحجاز حتى بعد زوال الخطر البرتغالي وإن كانت الدولة العثمانية لم تجد غضاضة بعد ذلك في السماح للسفن التابعة لبعض القوى الأوروبية الجديدة والتي لم تعلن صراحة عداءها وتهديدها للأماكن المقدسة، بنقل التجارة عبر مضيق باب المندب وحتى ميناء جده فقط أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، لتشكل بذلك حصيلة للحجاز من العوائد الجمركية التي كانت تكفي لسد نفقات رعاية الحرمين الشريفين، ولاتحمل الدولة العثمانية مثل هذه النفقات، في وقت كانت تنوء فيه ميزانيتها بأعبائها الثقيلة[3]. ولهذا فقد ظلت الدولة العثمانية حريصة على تطبيق هذا المبدأ حتى نهاية القرن الثامن عشر، مما جعلها تحتج بشدة لدى بريطانيا لوصول بعض سفنها إلى السويس آنذاك[4]. وكانت شركة الهند الشرقية الانجليزية تبذل

(1) Epstein, M. Early History of the Levant Company, p. 52.
(2) Hoskins, H. L.: The Growth of British Interest in the Route to India, (J. O. F. H.) p. 169.
(3) Rabath E. Mer Rouge et Golfe d'Aqaba L'evolution du Droit International, Societe Egyptienne de Droit International, Janvier, 1962, pp. 21.
(٤) عبد العزيز الشناوي (دكتور): الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج١، ص ١٠.

جهودها بصفة دائمة لإحياء طريق التجارة القديم عبر البحر الأحمر ومصر والبحر المتوسط لنقل التجارة والمسافرين بين انجلترا والهند آنذاك، حتى حصل الانجليز على اتفاق مع على بك الكبير (١١٨٣ - ١١٨٧هـ/ ١٧٦٩ - ١٧٧٣م) بحقهم في تجاوز جدة شمالاً بمراكبهم إلى السويس، بعد أن كان محرما عليهم ذلك[1]. وقد ظل الحال على ذلك في عهد خلفه محمد بك أبي الذهب (١١٨٧ - ١١٨٨هـ/ ١٧٧٣ - ١٧٧٤م) وتابعهم الفرنسيون في الحصول على مثل هذه الامتيازات بعد قليل[2].

وعلى أية حال فقد شكل العثمانيون تغطية استراتيجية للحفاظ على أمن العالم الإسلامي بوجه عام والأماكن الإسلامية المقدسة في الحجاز بوجه خاص طوال القرنين العاشر والحادى عشر الهجريين، والسادس عشر والسابع عشر الميلاديين، حتى أفل نجم البرتغاليين في البحار الشرقية في نهاية القرن الأخير. وقد جاءت هذه التغطية الاستراتيجية العثمانية للمنطقة المذكورة في وقت كانت تتعرض فيه لفراغ سياسى واستراتيجى نتيجة لانقسام المماليك وفشلهم في صد الغزو البرتغالى الذى كان يهدد المنطقة من جهة هذا فضلا عن انهيار الأوضاع الاقتصادية لديهم من جهة أخرى. ويعد هذا الدور أكبر مكرمة للعثمانيين في جوهر علاقاتهم بأشقائهم المسلمين في العالمين العربى والإسلامى، كما يؤكد وحدة المنطقة العربية والإسلامية في مجال التخطيط الاستراتيجى لقضية أمنها وسلامتها.

بل أن العثمانيين حرصوا أثناء الفترة المذكورة على تنشيط المنطقة العربية والإسلامية اقتصاديا عن طريق إحلال الطرق البرية محل الطرق البحرية المؤدية إلى العالم العربى سواء من ناحية الشرق الآسيوى عبر العراق والشام والجزيرة العربية، أو من ناحية الجنوب من أواسط القارة الأفريقية، وخاصة من الصومال والثيوبيا والسودان

(1) Aitchison, C. U.: A Collection of Treaties, Engagements and Sanads, relating to India and Neighbouring Countries Vol. XI. p. 123.
(2) Marston, T. E.: Op. Cit., pp. 31 - 32.

وصعيد مصر، أو من ناحية الغرب من أرجاد المغرب العربى من طرابلس الغرب وتونس والجزائر ومراكش، فضلا عن النطاق الداخلى للبحر الأحمر حتى مضيق باب المندب، الذى أمنه الوجود العثمانى فى اليمن، بحيث مر عبرها قدر نسبى من التجارة العالمية، وقد ساعد على تنشيط حركة التجارة العالمية فى الطرق البرية والبحرية المشار إليها رحلة الحج السنوية إلى الأماكن الإسلامية المقدسة فى الحجاز ذهابا وعودة، على الرغم من الحصار البرتغالى للمنافذ البحرية المؤدية للمحيط الهندى أثناء القرن العاشر الهجرى والسادس عشر الميلادى.

وكان العثمانيون قد مارسوا نشاطاً دبلوماسياً ملحوظاً مع بعض الدول الأوربية انتهى بعقد عدة معاهدات تجارية مع تلك الدول التى أبدت رغبتها فى تبادل التجارة مع البلاد العربية التابعة للدولة العثمانية. وقد رحب العثمانيون فى تلك المعاهدات برعايا تلك الدول مع ضمان الأمن وحرية الحركة لهم وتبادل المنفعة معهم بروح التسامح الإسلامى الذى تميزت به الدولة العثمانية فى معاملة رعاياها والرعايا الأجانب من أهل الذمة، كما نصت تلك المعاهدات على التعامل بالمثل بالنسبة لاستقبال الرعايا العثمانيين وتأمينهم فى ديار الدول الأوربية المذكورة، فى وقت تكافأت فيه الدول العثمانية فى قوتها مع تلك الدول. إذ عقد السلطان سليم الأول معاهدة مع البندقية فى الثانى والعشرين من شهر المحرم سنة ٩٢٣هـ الموافق الرابع عشر من فبراير سنة ١٥١٧م لتشجيع البنادقة على القدوم إلى الاسكندرية بسفنهم وبضائعهم ومباشرة نشاطهم التجارى فى جو من الطمأنينة والعدالة والأمن[1] كم عقد السلطان سليمان القانونى معاهدتين مع فرنسا أولهما فى عام (٩٣٥هـ/ ١٥٢٨م) وثانيهما فى عام (٩٤٢هـ/ ١٥٣٥م) فى عهد الملك فرانسوا الأول لتحقيق نفس الغاية[2]. كما تبادل السلطان مراد الثالث (٩٨٢ – ١٠٠٥هـ/

---

(١) عبد العزيز محمد الشناوى (دكتور): المرجع السابق، الجزء الثانى، ص ٧٠٠ – ٧٠٦.

(٢) عبد العزيز محمد الشناوى (دكتور): المرجع السابق، الجزء الثانى، ص ٧٠٦ – ٧٠٧.

١٥٧٤ - ١٥٩٦م) الرسائل مع الملكة اليزابيث الأولى ملكة انجلترا[1] انتهت باصدار السلطان فى شهر يونيو سنة ١٥٨٠م (٩٨٨هـ) براءة تضمن للتجار الانجليز حرية التبادل التجارى مع البلاد التابعة للدولة العثمانية مع اقرار التعامل بالمثل بالنسبة للتجار العثمانيين.

وتوضح الوثائق المحفوظة بأرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية والتى تخص محكمة الاسكندرية الشرعية والعائدة إلى منتصف القرن العاشر الهجرى والسادس عشر الميلادى استمرارية النشاط التجارى النسبى فى العالم العربى فى ذلك الحين، على نحو ماتوضحه موضوعات هذه الوثائق فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية. وهى تعد نماذج لمئات الوثائق التى تضمها سجلات المحاكم الشرعية أثناء القرن العاشر الهجرى والسادس عشر الميلادى، كما أنها تتعلق بتجارة نوعيات عديدة من سلع التجارة الشرقية التى تبادلها العرب عبر مصر مع الأوربيين الذين وفدوا إليها آنذاك، بالإضافة إلى تأجير وكالات تجارية لهم ومراكب ودواب لنقل التجارة، مع استخدامهم للعملات المعاصرة فى أوربا والشرق، هذا فضلا عما صاحب ذلك من نمر العلاقات الاجتماعية الممثلة فى العديد من عقود الزواج ومختلف المعاملات الأخرى[٣].

(1) Epstein, M.: Early history of the Levant Company, p. 12.
(2) Hurewitz, J. C.: Diplomacy in the Near and Middle East, Vol. II, pp. 7-9

(٣) أرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية، محكمة الاسكندرية الشرعية دفتر سجل مبايعات رقم (١) ويعود للفترة من ٢٤ شعبان سنة (٩٥٧هـ/ ١٥٥٠م) إلى ١٧ شعبان سنة (٩٥٨هـ/ ١٥٥١م)، ص ٢٤ مادة ١٠٩، ص ٩٩ مادة ٤٧١، ص ١٠٢ مادة ٢٨٤، ص ٢٠٧ مادة ٩١٨، ص ٢٣١ مادة ١٠١٦، ص ٣٢٧ مادة ١٣٩٢، ص ٣٢٨ مادة ١٣٩، ص ٣٣٩ مادة ١٤٣٧، ص ٤١٣ مادة ١٧٣٢، وهى وثائق تتعلق بنشاط التجارية ..... بالاسكندرية لم يسبق نشرها، وص ٩٢مادة ٤٣٤٩، ص ٩٦ مادة ٤٥٦، ص ٦٠ مادة ٢٧٠، ص ١١٤ مادة ٥٤٠، ص ٣٢٨ مادة ١٣٩٤، ص ٣٢٨ مادة ١٣٩٣، ص ٣٢٠ مادة ١٣٦٤، وهى وثائق تتعلق بالنشاط التجارى للجاليات الأوربية وبعض مواطنى جزر البحر المتوسط فى مدينة الاسكندرية فى الفترة المذكورة.

غير أن هذا القدر من التجارة العالمية، وهذا النشاط التجارى النسبى الذى شهده العالم العربى أثناء القرنين العاشر والحادى عشر الهجريين والسادس عشر والسابع عشر الميلاديين، لم يوفر للعرب وللمسلمين عموما نفس المستوى من الإزدهار الاقتصادية الذى عاشوا فى ظلاله الوارفة قرونا عديدة قبل تحول التجارة العالمية إلى طريق رأس الرجاء الصالح على أيدى البرتغاليين الصليبيين الاستعماريين آنذاك، ولكنه يؤكد حرص العثمانيين المسلمين على إيجاد الحلول الممكنه للعالم الإسلامى لمواجهة الحصار الاقتصادى البرتغالى بأطماعه الاستعمارية الصليبية آنذاك.

وقد ظلت الدولة العثمانية تحافظ على أن الحرمين الشريفين رغم إنفتاحها تجاريا مع الشعوب الأوربية التى أنشأت شركاتها الاحتكارية فى المحيط الهندى، وكانت سفنها تعبر الخليج العربى من ناحية الشرق، والبحر الأحمر من ناحية الغرب، لتوصيل تجارتها إلى أوربا عبر بلدان المشرق العربى الإسلامى فى العراق والشام ومصر وتحول المعاهدات التجارية المتكافئة تدريجيا مع ضعف الدولة العثمانية فى القرن الثانى عشر الهجرى والثامن عشر الميلادى إلى معاهدات إمتيازات عمقت من نفوذ الدول الأوربية فى البلاد العربية الإسلامية التابعة للدولة العثمانية[1].

ثم اتجهت الدول الاستعمارية الأوربية الطامعة إلى بسط سيطرتها الفعلية على ممتلكات الدولة العثمانية، وكانت الحملة الفرنسية على مصر فى عام (١٢١٣هـ/ ١٧٩٨م) بداية لتنفيذ هذا الاتجاه. وكان من المتوقع من نابليون بونابرت الذى دنس بجيوشه وخيوله ساحة الأزهر فى القاهرة أن يهدد أمن الحرمين الشريفين فى الحجاز، منتهزاً فرصة ضعف الدولة العثمانية التى عجزت قواتها عن إجلائه عن مصر، مما اضطر إلى الاستعانة ببريطانيا التى إقتضى تنافسها الاستعمارى مع الفرنسيين آنذاك مساعدة الدولة العثمانية فى هذا المجال[2].

وكان تحرك الدولة السعودية فى دورها الأول فى إتجاه الحجاز لنشر الدعوة

---

(١) عمر عبد العزيز عمر (دكتور) دراسات فى تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ص ٧٢.

السلفية قد بدأ آنذاك[1]، وكان من عوامل تزكية هذا الاتجاه تأمين الحجاز والحرمين الشريفين من الخطر الفرنسي الذى بدد أمن مصر، وبدت نذرة فى الأفق من خلال الرسل والرسائل التى أرسلها بونابرت إلى بعض حكام الشرق فى محاولة منه لاستقطابهم لمؤازرته فى إعادة بناء الامبراطورية الفرنسية الاستعمارية هناك، كما حاول بونابرت أيضا إستقطاب اليهود فى فلسطين أثناء حملته على الشام[2].

وفى غمرة الأزمة السياسية التى كانت تمر بها الدولة العثمانية نتيجة لتكالب القوى الاستعمارية عليها وتعرض ممالكها للانفصال، لم تدرك الدولة العثمانية جوهر الدعوة السلفية، ومقاصد الدولة السعودية فى دورها الأول آنذاك، فدخلت فى مواجهة معها مستندة إلى واليها على مصر محمد على، بعد أن فرضت عليه القيام بهذا الدور الذى شهده النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجرى والتاسع عشر الميلادى. وكانت بريطانيا قد أوغرت صدر السلطان العثمانى محمود الثانى ضد الدولة السعودية فى دورها الأول، نظراً لمساندتها للقواسم الذين مارسوا جهادا بحريا إسلاميا، أسمته بريطانيا «قرصنة» ضد الوجود البريطانى في الخليج العربى آنذاك مما جعل بريطانيا توجه ضربة قاضية للقواسم فى عام (١٢٣٥هـ/ ١٨١٩م) أى فى العام التالى مباشرة لغياب الدولة السعودية في دورها الأول[3].

وعندما حقق محمد على بحملاته على الدولة السعودية فى دورها الأول ما عجزت الدولة العثمانية عن تحقيقه آنذاك، بدت تطلعاته الشخصية لإقامة دولة فى المشرق العربى على حساب ممتلكات الدولة العثمانية هناك، وحالت بريطانيا دون بلوغه تلك الغاية حفاظا علي مصالحها الاستعمارية[4]، مما مكن الدولة العثمانية من استعادة الحجاز من قوات محمد على عقب معاهدة لندن فى عام

(١) عبد الرحيم عبد الرحمن (دكتور): الدولة السعودية الأولى، ص ١٤٤.

(٢) كريستوفر هيرولد: بونابرت فى مصر، ص ٤٤٣.

(٣) بدر الدين الخصوصى (دكتور): دراسات فى تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر، ص ٢٠٥

(٤) عبد الرحيم عبد الرحمن (دكتور): المرجع السابق، ص ٣٤٦.

(١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م)[١]، ثم طلبت الدولة العثمانية المعونة من الإمام فيصل بن تركى وهو رأس الدولة السعودية فى دورها الثانى - والتى سادت هى الأخرى سيطرتها على نجد مستندة إلى قاعدتها السفلى صل مع واليها على مصر اسماعيل باشا لإخماد تمرد الأمير محمد بن عائض فى عصير، الذى كانت قبائله تهدد أمن الحجيج فى الحجاز فى عام ١٢٨٠هـ/ ١٨٦٣م[٢]. وكانت الدولة العثمانية تستثمر فى هذا المجال علاقات الصداقة والمودة التى أكدتها الوثائق بين الإمام فيصل بن تركى واسماعيل باشا آنذاك[٣]، كما يؤكد ذلك دور الدولة السعودية الثانية آنذاك فى تأمين الحرمين الشريفين.

ثم قررت الدولة العثمانية بعد ذلك استعادة اليمن فى عام (١٢٨٩هـ/١٨٧٢م)[٤] للوقوف فى وجه العدو الاستعمارى البريطانى الذى احتل عدن فى عام (١٢٥٤هـ/ ١٨٣٩م)، توسع فى جنوب الجزيرة العربية[٥]، الأمر الذى شكل تهديداً لأمن الحرمين الشريفين من ناحية الجنوب.

ثم كان اتجاه الدولة العثمانية لإنشاء ومد خطوط السكك الحديدية لربط الأناضول بالحجاز والذى افتتح رسميا فى سنة (١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م) بهدف تأمين الأماكن المقدسة من ناحية الغرب[٦] وذلك عقب سيطرة بريطانيا على مصر

---

(١) عمر عبد العزيز عمر (دكتور): دراسات فى تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ص ١٨٢.

(٢) عبد الفتاح أبو عليه (دكتور): الدولة السعودية الثانية (١٢٥٦- ١٣٠٩هـ/ ١٨٤٠ - ١٨٩١م)، ص ١٥٣.

(٣) دار الوثائق التاريخية المصرية: دفتر رقم ١٩٠٨ - أوامر عربى، ص ٩٥. صورة الزمر الكريم رقم ٤٢، بتاريخ ٢٥ ذى الحجة سنة ١٢٨٠هـ/ ١٨٦٣م. من اسماعيل باشا إل يالأمير فيصل بن تركى أمير نجد، بشأن ماحل بجهة اليمن من تحرك.

(٤) فاروق عثمان أباظة (دكتور): الحكم العثمانى فى اليمن ١٨٧٢ - ١٩١٨، ص ٩٥.

(٥) فاروق عثمان أباظة (دكتور): عدن والسياسة البريطانية فى البحر الزحمر ١٨٣٩ - ١٩١٨، ص ١٩٧م.

(٦) السيد رجب حراز (دكتور): الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب، ص ١٢٢.

وقناة السويس فى عام (١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢م) كما كان اتجاه الدولة العثمانية لإنشاء ومد خط آخر يربط الأناضول ببغداد والبصرة، والوصول بالخط إلى الإحساء، لحماية الأماكن المقدسة من ناحية الشرق، خاصة بعد أن ازداد تدخل بريطانيا فى الخليج العربى[١]. بل أن الدولة العثمانية شرعت فى بناء ومد خط ثالث فى تهامه اليمن عقب استعادة العثمانيين لها، مما يساعد على ربط تهامة اليمن بتهامة الحجاز، وتيسير رحلة الحجيج من جميع الاتجاهات، والوقوف فى وجه أى توسع للبريطانيين من عدن يتهدد الأماكن المقدسة من ناحية الجنوب[٢].

هذا ما أكدته الوثائق العثمانية، وإن حاول غلاة القومية إظهار أن هذا العمل كان تعبيرا عن رغبة الدولة العثمانية فى قمع الحركات العربية ضد تسلط الأتراك حينذاك، فى الوقت الذى جاء على لسان السلطان عبد الحميد فى مذكراته قوله فيما يتعلق برغبته فى سرعة انجاز خط السكة حديد الحجاز «المهم هو إتمام خط السكك الحديدية بين دمشق ومكة المكرمة فى أسرع وقت ... ففى هذا تقوية للرابطة بين المسلمين كما فيه أيضا إتخاذ هذه الرابطة بعد تقويتها صخرة صلبة تتحطم عليها الخيانات والخدع الانجليزية[٣].

وكان السلطان عبد الحميد يرى فى تأمين الأماكن المقدسة وخدمة الحرمين الشريفين، دعما للخلافة الإسلامية وللجامعة الإسلامية أمام الأعاصير الاستعمارية التى كانت تحيط بالعالم الإسلامية من كل جانب. وقد عبرت صحيفة ستاندرد "Standard" الانجليزية عن تلك الأعاصير والأطماع عندما طالبت بأنه يجب أن تصبح الجزيرة العربية تحت الحماية الانجليزية، ويجب على انجلترا أن تسيطر على مدى المسلمين المقدسة»[٤]، ورأى السلطان عبد الحميد فى ذلك أن انجلترا كانت

(١) ساطع الحصرى: البلاد العربية والدول العثمانية، ص ١٩٦.

(٢) فاروق عثمان أباظة (دكتور): الحكم العثمانى فى اليمن ١٨٧٢/ ١٩١٨، ص ٤٣٤.

(٣) محمد حرب عبد الحميد: مذكرات السلطان عبد الحميد، ص ٨.

(٤) محمد حرب عبد الحميد: نفس المرجع، ص ٨- ٩.

تعمل لهدفين:

أولهما: أضعاف تأثير الإسلام.

وثانيهما: تقوية نفوذها فى ديار المسلمين.

وهذا ماجعلها تقف موقفا معاديا تجاه الخلافة العثمانية وتجاه الجامعة الإسلامية، لأنها كانت مهددة من قبل المسلمين الذين يشكلون الأغلبية العظمى فى مستعمراتها المتعددة. أما بالنسبة للألمان الذين شاركوا فى تنفيذ بعض هذه الخطوط من خلال اتفاقهم مع الدولة العثمانية، فقد كانت تدفعهم أهداف أخرى تتعلق بربط عاصمتهم برلين بالمستعمرات الألمانية فى شرق أفريقيا عبر خط (برلين بغداد - البصرة) فى طريق آمن يتفادون به المرور عبر قناة السويس التى كانت تحت السيطرة البريطانية آنذاك[١].

على أن هذه الجهود التى بذلها العثمانيون لتأمين الحرمين الشريفين قد عوقتها حركة محمد الأدريسى فى عسير الذى استقطبته ايطاليا فى البداية لضرب الأتراك العثمانيين فى الجزيرة العربية (١٩١١ - ١٩١٢م). ثم استقطبت بريطانيا الأدريسى بعد ذلك فى بداية الحرب العالمية الأولى لضرب الأتراك فى الجزيرة العربية بعد أن تخلت عن سياستها فى الحفاظ على بقاء الدولة العثمانية عقب انضمام الاتحاديين الأتراك إلى ألمانيا فى الحرب المذكورة[٢].

كما أن بريطانيا تآمرت آنذاك على الشريف حسين فى الحجاز فى نطاق تآمرها ضد الدولة العثمانية وأغرته بأن يعلن ثورته على الأتراك من المنطلق القومى أيضا لدى الاتحاديين الأتراك، ممنية إياه بملك المشرق العربى، فى الوقت الذى اقتسمته بريطانيا مع حليفتها فرنسا سراً فى معاهدة «سايكس - بيكو» فى عام (١٣٣٥هـ - ١٩١٦م) ثم وقع المشرق العربى بعد ذلك تحت الانتداب البريطانى والفرنسى

(١) ساطع الحصرى: المرجع السابق، ص ١٩٨.

(٢) فاروق عثمان أباظة: سياسة بريطانيا فى عسير أثناء الحرب العالمية الأولى، ص ٣١، ٤٧.

فيما بين الحرب العالميتين، وهو الوقت الذى ارتكبت فيه بريطانيا منذ اصدارها وعد «بلفور Balfor» فى عام ١٣٣٦هـ/ ١٩١٧م» جريمة تمكين الحركة الصهيونية من إقامة دولة لكيانها الغاشم فى فلسطين فى نهاية فترة الانتداب البريطانى عليها فى عام (١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م)[1].

وهذا يدعونا إلى توضيح موقف الدولة العثمانية فى الحفاظ على المسجد الأقصى بالقدس وعلى أرض فلسطين فى عهد السلطان عبد الحميد من الهجمة الصهيونية الاستعمارية الاستيطانية الشرسة آنذاك. إذ كانت الحركة الصهيونية التى تزعمها تيودور هرتزل "Theodor Herzel" (١٢٧٧ - ١٣٢٢هـ/ ١٨٦٠ - ١٩٠٤م) قد سعت بعد عقد المؤتمر الصهيونى الأول فى مدينة بال "Basle" بسويسرة فى عام (١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م) إلى «إقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين يضمنه القانون الدولى» على نحو ماورد فى القرار الرئيسى لهذا المؤتمر[2]، مما جعل هرتزل ينتهز فرصة التقارب بين الدولة العثمانية وألمانيا لتوسيط الامبراطور الألمانى لدى السلطان العثمانى أثناء زيارته لاستانبول فى طريقه إلى القدس فى ١٨ أكتوبر سنة ١٨٩٨م (١٣١٦هـ)، كما لحق هرتزل بالإمبراطور الألمانى فى القدس فى اليوم الثانى من نوفمبر من نفس السنة لتحقيق تلك الغاية. غير أن الإمبراطور الألمانى كان متحفظا فى هذا فى هذا الشأن مشيراً إلى أن مشروعات هرتزل بالنسبة لفلسطين كانت تتجاوز القدرة الألمانية. ومن هنا فكر هرتزل فى الاتصال مباشرة بالسلطان العثمانى عبد الحميد الثانى، للحصول على موافقة الدولة صاحبة السيادة الفعلية على فلسطين لفتح باب الهجرة اليهودية إليها وأخذ الضمانات القانونية منها بمنح اليهود استقلالا ذاتيا فيها، ولوح هرتزل للعثمانيين بمعونة مالية يهودية تنقذهم الأزمة المالية التى كانوا يعانون منها آنذاك، وقابل السلطان عبد الحميد فى عام (١٣١٩هـ/ ١٩٠١م) لتحقيق تلك الغاية.

---

(١) فلاح خالد على (دكتور): فلسطين والانتداب البريطانى ١٩٣٩ - ١٩٤٨، ص ٢٦٩.

(٢) عمر عبد العزيز عمر (دكتور): تاريخ المشرق العربى، ص ٤٨٤.

غير أن السلطان عبد الحميد قال آنذاك مقولته المشهورة دفاعاً عن القدس وفلسطين: «انصحوا الدكتور هرتزل بالأ يتخذ خطوات جديدة فى هذا الموضوع، إنى لأستطيع أن اتخلى عن شبر واحد من الأرض، فهى ليست ملك يمينى بل ملك شعبى، لقد ناضل شعبى فى سبيل هذه الأرض، ورواها بدمه، ليحتفظ اليهود بملايينهم إذا مزقت امبراطوريتى فلعلهم يستطيعون آنذاك أن يأخذوا فلسطين بلاثمن ولكن يجب أن يبدأ التمزيق فى جثتنا، فإنى لا أستطيع الموافقة على تشريح أجسادنا ونحن على قيد الحياة»[1].

وكان السلطان عبد الحميد قد أصدر إراده سنية، فى اليوم الخامس من نوفمبر عام ١٩٠٠ (١٣١٨هـ) تمنع إقامة اليهود الدائمة فى فلسطين مما يظهر مدى وعيه بخطر الحركة الصهيونية على فلسطين والقدس مسرى الرسول ﷺ، وقد أثار هذا الفرمان الصهيونيين، مما جعلهم يدفعون بعض الحكومات الأوربية إلى الاحتجاج عليه لدى السلطان العثمانى[2]. غير أن الدولة العثمانية لم تأبه بهذه الاحتجاجات، لقناعتها بموقفها الإسلامى الواضح[3].

وإذا كانت بريطانيا قد اصدرت وعد بلفور فى اليوم الثانى من نوفمبر عام ١٩١٧م (١٣٣٦هـ) أثناء وجود حملة اللنبى البريطانية فى غزة فى طريقها لاقتحام القدس وغزو فلسطين والمشرق العربى بقواتها الاستعمارية الغاشمة[4]، فإن هذا الوعد ما كان ليوضع موضع التنفيذ الفعلى إلا بعد غياب الدولة العثمانية، التى

---

(١) اسماعيل أحد ياغى (دكتور): الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية، ص ٤٧.

(٢) عمر عبد العزيز عمر (دكتور): دراسات فى تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ص ٥٩٩،

عمر عبد العزيز عمر (دكتور): تاريخ المشرق العربى، ص ٤٨٦، وقد إستند إلى:
Mandeel, N.: Turks, Arabs and Jewish immigration into Palestine, 1882 - 1914, St. Antony's Papers, No. 17, pp. 87 - 91.

(٣) حسان على حلاق (دكتور): موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ١٨٩٧ – ١٩٠٩، ص ١٨٩.

(٤) اسماعيل أحمد ياغى(دكتور): المرجع السابق، ص ١٥٧.

قامت بدورها فى الذود عن الأماكن المقدسة ضد الحملات الاستعمارية المتعاقبة، عبر تاريخها الإسلامى العريق.

وإذا كان الذود عن الأماكن المقدسة ضد الحملات الاستعمارية هو دائما غاية إسلامية، فإننا نعتز بأن تكون تلك الغاية فى تاريخنا المعاصر هى فى نفس الوقت مسئولية سعودية. لقد برز الدور السعودى فى تحمل مسئولية الذود عن الحرمين الشريفين فى عهد الدولة السعودية عبر أدوارها الثلاث. وبلغ هذا الدور ذروته فى عهد المغفور له جلالة الملك عبد العزيز طيب الله ثراه، عندما قام بفتح الحجاز ودخل مكة محرما فى اليوم الثانى من جمادى الأولى عام ١٣٤٣هـ الموافق الخامس من ديسمبر ١٩٢٤م، وملأ بذلك الفراغ الاستراتيجى الذى اجتاح منطقة الحجاز عقب تآمر الدول الاستعمارية ضد الشريف حسن وتخلى بريطانيا عنه بعد أن حققت مآربها فقطع عبد العزيز ال سعود على القوى الأجنبية سبيل التدخل فى شئون الحجاز[١].

وتظهر أهمية ملء الفراغ الاستراتيجى فى الحجاز إذا ماقارنا ماحدث هناك بما حدث فى القدس وفلسطين فى نفس التوقيت. فإفتقاد القدس وفلسطين لقوة عربية إسلامية محلية قادرة وغير خاضعة للتأثيرات الخارجية للقوى الاستعمارية، فقد أدى ذلك إلى تسلط الانتداب البريطانى على مقدرات فلسطين حتى سلمها تدريجيا للاستعمار الصهيونى الاستيطانى البغيض الذى أقام عليها كيانه الغاشم.

وبعد أن بويع عبد العزيز آل سعود ملكا على الحجاز ونجد ولحقاتها فى ساحة المسجد الحرام فى اليوم الخامس والعشرين من جمادى الثانية عام ١٣٤٤هـ/ الموافق العاشر من يناير عام ١٩٢٦[٢]، فقد دعا قادة المسلمين إلى عقد مؤتمر

(١) فاروق عثمان أباظة (دكتور): دراسة تاريخية لقضايا الحدود السياسية للدولة السعودية بين الحربين العالميتين، ص ٣٠.

(٢) موض بنت منصور بن عبد العزيز آل سعود (دكتوره): الملك عبد العزيز ومؤتمر الكويت، (١٣٤٢هـ/ ١٩٢٣ - ١٩٢٤م)، ص ١٦٤.

إسلامى فى مكة المكرمة فى اليوم السادس والعشرين من ذى القعدة عام ١٣٤٤هـ. الموافق السابع من يونيو عام ١٩٢٦م، حضره ممثلون عن العالم الإسلامى، لبحث الوسائل الكفيلة بأمن وراحة الحجيج فى الحرمين الشريفين[١].
فضلا عن نجاح الملك عبد العزيز فى القضاء نهائيا على الامتيازات الأجنبية فى الحجاز من خلال اتفاقه مع بريطانيا فى معاهدة جدة عام (١٣٤٥هـ/ ١٩٢٧م) ليتساوى الجميع أمام تطبيق الشريعة[٢].

وبذلك قدر للمملكة العربية السعودية التى أعلن مسماها المعاصر فى الحادى والعشرين من جمادى الأولى ١٣٥١هـ (١٩٣٢م) أن تتحمل منفردة أمانة المسئولية كاملة فى حماية الشريفين ورعاية الحجيج بمقدرة وجدارة نظراً لما كان يئز به العالم العربى والإسلامى آنذاك من مشكلات عديدة، واستعمار بغيض.

وظل أبناء الملك عبد العزيز آل سعود يتناوبون هذا الدور من بعده بالتزام ووفاء ويحضرنا فى هذا المقام دور الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود فى مشاركة دول المواجهة ضد العدو الصهيونى فى حرب رمضان المجيدة ١٣٩٣هـ (أكتوبر ١٩٧٣م) بالرجال والمال وسلاح البترول دفاعا عن الإسلام، ومقدسات المسلمين. حتى جاء عهد الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود الذى نعيشه الآن، والذى يسجل التاريخ فيه بمداد من نور هذه التوسعة التاريخية للمسجد الحرام بمكة المكرمة، ولمسجد الرسول ﷺ بالمدينة المنورة، فجاء هذا الملك الكريم خير خلف لخير سلف.

---

(١) مديحة أحمد درويش (دكتوره): تاريخ الدولة السعودية حتى الربع الأول من القرن العشرين، ص ١٤٧.

(٢) فاروق عثمان أباظه (دكتور): دراسة تاريخية لقضايا الحدود السياسية لدولة السعودية بين الحربين العالميتين، ص ٩٢ - ٩٣.

(٣) إبراهيم جمعه (دكتور): الأطلس التاريخى لدولة السعودية أصدرته إدارة الملك عبد العزيز بالرياض تحت رقم (١١)، ص ١٨٣..

بل إن الملك فهد بن عبد العزيز ال سعود آثر أن يعلن إستبداله لمسمى صاحب الجلالة بمسمى «خادم الحرمين الشريفين» فى اليوم العشرين من صفر عام ١٤٠٧هـ الموافق الثالث والعشرين من اكتوبر عام ١٩٨٦م، أثناء تفقده لمشروع توسعة الحرم النبوى الشريف فى المدينة المنورة، وإن هذا اللقب الكريم ليعبر أصدق تعبير عن الالتزام البالغ، والمسئولية السعودية التى نعاصرها ونحياها، فى الذود عن الحرمين الشريفين ورعايتهما أفضل رعاية.

ولهذا فإننى اختتم بحثى هذا بالتوجه إلى الله عز وجل بدعاء الحجيج والمعتمرين:

«اللهم زد بيتك تشريفا وتعظيما ومهابة، ورفعة وبرأ، وزد يارب من شرفه وكرمه وعظمه، إنك مجيب الدعاء».

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: باللغة العربية:

(أ) وثائق لم يسبق نشرها:

- أرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية، محكمة اسكندرية الشرعية سجل مبايعات رقم (١)، من ٢٤ شعبان ٩٥٧هـ / ١٥٥٠م إلى ٧ شعبان ٩٥٨هـ/ ١٥٥١م.
- دار الوثائق التاريخية المصرية، دفتر ١٩٠٨ - أوامر عربى، صورة الأمر الكريم رقم ٤٢، بتاريخ ٢٥ ذى الحجة سنة ١٢٨٠هـ/ ١٨٦٣م

(ب) مخطوطات:

- ابن داعر، عبد الله بن صلاح الدين بن داود (ت سنة ١٠٠٧هـ/ ٨ - ١٥٩٩م): «الفتوحات المرادية فى الجهات اليمانية» مخطوطة مصورة على ميكروفيلم محفوظة بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة تحت رقم ٣٥٦. وهى مصور عن الأصل المحفوظ بمكتبة راغب باشا باستانبول تحت رقم ٩٧٩. وتتكون من جزئين فى ثلاثة مجلدات، وتتناول تاريخ اليمن منذ القدم حتى عهد السلطان العثمانى مراد الثالث (١٥٦٤ - ١٥٩٥م).
- ابن الديبع، عبد الرحمن بن على بن محمد الشيبانى الزبيدى الشافعى (٨٦٦ - ٩٤٤هـ/ ١٤٦١ - ١٥٣٧م): «الفضل المزيد على بغية المستفيد فى أخبار مدينة زبيد»، مخطوطة مصورة محفوظة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٩٠٨٧ ح، وهى مصورة عن نسخة الدار رقم ١١، وتتناول تاريخ اليمن فى الفترة الممتدة بين (٩٠١ - ٩٢٣هـ/ ١٤٩٥ - ١٥١٧م).
- ابن اياس، محمد بن أحمد: «بدائع الزهور فى وقائع الدهور»، خمسة أجزاء حققها وكتب لها المقدسة والفهارس محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٤م.
- بامخرمه، أبو محمد بن عبد الله الطيب بن عبد الله (ت ٩٤٧هـ - ١٩٤٠): «قلادة النحر فى وفيات أعيان الدهر»، مخطوطة رقم ٨٨ بمكتبة بنى جامع باستانبول، مصور برقم ١٦٧ تاريخ بدار الكتب بالقاهرة.
- عيسى بن لطف الله بن المطهر بن الإمام شرف الدين يحيى (ت ١٤٠٨هـ/ ١٦٣٨م): «روح الروح فيما حدث بعد المائة التاسعة من الفتن والفتوح»، مخطوطة مصورة محفوظة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٩٠٨٧ح، وهى مصورة عن نسخة الدار رقم ١١ تاريخ، وتقع

المخطوطة فى ثلاثة أجزاء وتتناول تاريخ اليمن منذ مطلع القرن (١٠هـ/ ١٦م).

- قطب الدين النهروالى، محمد بن أحمد الحنفى المكى، مفتى مكة فى عصره والمتوفى سنة ٩٨٨هـ/ ١٥٨٠م: «البرق اليمانى فى الفتح العثمانى» مخطوطة محفوظة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٢٤١٤ تاريخ، وتتناول تاريخ اليمن منذ بداية القرن العاشر الهجرى حتى نهاية حملة سنان باشا الوزير على اليمن. وقد أشرف على نشر المخطوطة حمد الجاسر لأول مرة عام ١٩٦٧م.

- ـــــــــ : «الأعلام ببيلد الله الحرام». القاهرة، المطبعة العامرة العثمانية، ١٠٢٣هـ (١٨٨١م).

- الموزعى، شمس الدين عبد الصمد بن اسماعيل بن عبد الصمد: نائب الشريعة فى مدينة تعز. لم يعرف تاريخ وفاته ويرجح أنه كتب مخطوطته فى عهد السلطان عثمان الثانى (١٦١٨ - ١٦٣٢م) «الأحسان فى دخول اليمن تحت ظل عدالة آل عثمان، مخطوطة مصورة محفوظة بدار الكتب تحت رقم ٢٣٧٩ وهى منقولة من نسخة الميكرو فيلم المحفوظ بمعهد المخطوطات العربية التابع لجامعة الدول العربية الميكروفيلم من نسخة مكتبة على أميرى باستانبول.

- يحيى الحسين بن الإمام القاسم بن محمد (ت ١١٠٠هـ/ ١٦٨٩م): «أنباء أبناء الزمن فى تاريخ اليمن» مخطوطة محفوظة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ١٣٤٧ تاريخ وتتناول عرض الأحداث منذ الهجرة النبوية حتى عام ١٠٥٦هـ (٦ - ١٦٣٧م).

(جـ) بحوث ومؤلفات منشورة:

إبراهيم شحاته حسن (دكتور): وقعة وادى المخازن فى تاريخ العرب ٩٨٦هـ/ ١٥٧٨م قراة تاريخية عبر علاقات المغرب الدولية فى القرن السادس عشر الميلادى، دار الثقافة - الدر البيضاء - ١٩٧٩.

ـــــــــ : أطوار العلاقات المغربية العثمانية، قراءة فى تاريخ المغرب عبر خمسة قرون (١٥١٠ - ١٩٤٧)، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٨١.

إبراهيم جمعه (دكتور): الأطلس التاريخى للدولة السعودية، أصدرته دارة الملك عبد العزيز بالرياض تحت رقم (١١).

إبراهيم على طرخان (دكتور): مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة (١٣٨٢ - ١٥١٧)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٦٠.

اسماعيل سرهنك: حقائق الأخبار عن دول البحار، جـ٢، الطبعة الأولى ١٣١٤هـ.

اسماعيل أحمد ياغى (دكتور): الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية، دار المريخ الرياض، ١٩٨٣.

أحمد حسين شرف الدين: اليمن عبر التاريخ، من القرن الرابع عشر قبل الميلاد إلى القرن العشرين، الطبعة الأولى، مطبعة السنة المحمدية القاهرة، ١٩٦٣.

أحمد مختار العبادى (دكتور): دراسات فى تاريخ المغرب والأندلس، الاسكندرية، ١٩٦٨.

بانيكار. ك. م: اسيا والسيطرة الغربية، تعريب عبد العزيز جاويد ومراجعة أحمد خاكى، دار المعارف بالقاهرة.

بدر الدين الخصوصى (دكتور): دراسات فى تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر، منشور ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٤.

الجرافى: عبد الله بن عبد الكريم: المقتطف من تاريخ اليمن، مطبعة الحلبى، القاهرة، ١٩٥١.

جيان: وثائق تاريخية وجغرافية وتجارية عن أفريقية الشرقية، نقله إلى العربية يوسف كمال، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٢٧.

حسان على حلاق (دكتور): موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ١٨٩٧ - ١٩٠٩، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٠.

سعاد ماهر (دكتوره): البحرية فى مصر الإسلامية وآثارها الباقية، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر.

السيد رجب حراز (دكتور): الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب ١٨٤٠ - ١٠٨٩ معهد البحو والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٠.

السيد مصطفى سالم (دكتور): «الفتح العثمانى الأول لليمن ١٥٣٨ - ١٦٣٥ معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٩.

شارل ديل: البندقية جمهورية الأرستقراطية، تعريب أحمد عزت عبد الكريم وتوفيق اسكندر، القاهرة ١٩٤٨.

صلاح العقاد (دكتور): التيارات السياسية فى الخليج العربى، مكتبة الانجلو المصرية بالقاهرة، ١٩٦٥.

عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (دكتور): الدولة السعودية الأولى ١٧٤٥ - ١٨١٨، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٦.

عبد العزيز سليمان نوار (دكتور): الشعوب الإسلامية، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٣.

ــــــــــــــ: تاريخ العرب المعاصر، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٣.

عبد العزيز محمد الشناوى (دكتور): أوربا فى مطلع العصور الحديثة، مكتبة الأنجلو المصرى، الجزء الأول الطبعة الثالثة، القاهرة ١٩٧٧.

ــــــــــــــ: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ثلاثة أجزاء مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٨٣.

عبد الفتاح أبو عليه (دكتور): الدولة السعودية الثانية ١٨٤٠ - ١٨٩١م، مؤسسة الأنوار بالرياض ١٩٦٩م.

عقيلى محمد بن أحمد عيسى: تاريخ المخلاف السليمانى أو الجنوب العربى فى التاريخ، جزأن، الجزء الأول طبع بمطابع الرياض (١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م)، الجزء الثانى طبع مطابع دار الكتاب العربى بالقاهرة (١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م).

عمر عبد العزيز عمر (دكتور): دراسات فى تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٦.

ــــــــــــــ: تاريخ المشرق العربى، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤.

عثمان أباظه (دكتور): الحكم العثمانى فى اليمن ١٨٧٢ - ١٩١٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٥.

ــــــــــــــ: عدن والسياسة البريطانية فى البحر الأحمر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥.

ــــــــــــــ: سياسة بريطانيا فى عسير أثناء الحرب العالمية الأولى، دار المعارف بالاسكندرية، ١٩٧٨.

ــــــــــــــ: دراسة تاريخية لقضايا الحدود السياسية للدولة السعودية بين الحربين العالميتين، دار المعارف بالاسكندرية، ١٩٨٧.

ــــــــــــــ: التنافس الدولى فى جنوب البحر الأحمر فى النصف الأول من القرن

التاسع عشر، ندوة البحر الأحمر فى التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة، أبحاث الأسبوع العلمى الثالث ١٠ - ١٥ مارس ١٩٧٩.

ـــــــــــــــ: سمنار الدراسات العليا للتاريخ الحديث بجامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٠.

فلاح خالد على (دكتور): فلسطين والانتداب البريطانى ١٩٣٩ - ١٩٤٠، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٠.

كريستوفر هيرولد: بونابرت فى مصر، ترجمة فؤاد اندراوس، القاهرة ١٩٦٧.

محمد حرب عبد الحميد (دكتور): مذكرات السلطان عبد الحميد، ترجمة وتقديم وتحقيق وتعليق، دار الوثائق، الكويت.

محمد عبد العال أحمد (دكتور): أضواء جديدة على ملامح فاسكودى جاما، مجلة معهد الدراسات والبحوث الأفريقية بجامعة القاهرة، العدد الخامس ١٩٧٦.

محمد عبد العال أحمد (دكتور): البحر الأحمر والمحاولات البرتغالية الأولى للسيطرة عليه، نصوص جديدة مستخلصة من مشاهدات المؤرخ اليمنى بامخرمه كما سجلها فى مخطوط «قلادة النحر» دراسة وتحقيق. الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية ١٩٨٠.

محمد عبد اللطيف البحراوى (دكتور): فتح العثمانيين عدن وانتقال التوازن الدولى من البر إلى البحر، مكتبة دار التراث، القاهرة ١٩٧٩.

محمد محمود السروجى (دكتور): سياسة مصر العربية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، ثورة العسير ١٨٦٤ - ١٨٦٦، مجلة كلية الآداب بجامعة الاسكندرية، المجلد التاسع، ديسمبر ١٩٥٥.

مديحة أحمد درويش (دكتوره): تاريخ الدولة السعودية حتى الربع الأول من القرن العشرين، دار الشروق بجده ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

موضى بنت منصور بن عبد العزيز آل سعود (دكتوره): الملك عبد العزيز ومؤتمر الكويت ١٣٤٢هـ/ ١٩٢٣ - ١٩٢٤م، مؤسسة تهامه، جده

١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

المليبارى، زين الدين المعبدى: تحفة المجاهدين فى بعض أحوال البرتكاليين نشرة داود لويس لشبونة ١٨٩٨.

نعيم زكى فهمى (دكتور): طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب، أواخر العصور الوسطى، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٣.

الهمدانى، أبو محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب: صفة جزيرة العرب، مطبعة السعادة، القاهرة ١٩٥٣.

الواسعى، عبد الواسع بن يحيى: تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن فى حوادث وتاريخ اليمن، ط٢، مطبعة حجازى بالقاهرة ١٩٤٧.

ثانيا: مصادر ومراجع باللغات الأجنبية

(أ) وثائق منشورة:

_ Aitchion, C. U.: A Collection of Treaties, Engagements and Sanads relating to India the Neighbouring Countries, 12 Vols., Calcutta 1982.

_ Hurewitz, J. C.: Diplomacy in the Near and Middle East, 2. Vols New York, 1956.

(ب) بحوث ومؤلفات منشورة:

_ Alvarez, F.: Narrative of the Portuguese Embassy to Abyssinia during the years 1520 - 1527. Translated and Edited by lord Stanley of Alderly London, Haklyot Society, 1881.

_ Athinson, W. C.: A History of Spain and Portugal, Pelican B. 1970.

_ Coupland, R.: East Africa and Its invaders, Oxford, Calrendon Press, 1938.

_ Denison, R. E.: The Portuguese in India and Arabia, J. P. A. S., Part 1., January 1922.

_ Epstein, N.: Early History of the Levant Company, London.

_ Ferrand, D.: Le Pilote Arabe de Vasxo de Gama et les instruction nautques des Arabes au XVe Siecle, Annales, H. A. L. History of Europe, London, 1943.

_ Hammer, . Historie de I'Empire Ottoman, depuis son origine jusque'a nes jours; Tomes 18, Paris, 1836.

_ Hoskins, H. L. British Routes to India, London, 1928.

_ "The Growth of British Interest in the Route to India" Tufts Coll., Mass., U. S. A. Hournal of Indiqn History, II.

_ Howe, Sonia, E.: In quest of Spices, London, 1946.

_ Hunter, F. M.: An account of the British settlement at Aden, London, Turbner and Co., 1877.

_ Jonquire, A.: L'Expedition d'Egypte, Paris.

_ Kammerer, A.: La Mer Rouge, I Abyssinie et l'Arabie depius L,Anticuite. Le Caire, I'Imprimerie de I'Institut Francisas d'Archeologic Orientale, Pour la Societe Royal de Geographie d'Egypte, 1929 - 1935.

_ Mandel, N.: Turks, Arabs and Jewish immigration into Palestine, 1882 - 1914, St. Antony's Papers, No. 17, 1965.

_ Marston, T. E.: Britain's Imperial pole in the Red Sea Area, 1800 - 1878. The Shoe String Press, Inc. Hamden, Connecticut, U. S. A.

_ Phillips, C. H.: The East India Company 1784 - 1834.

_ Playfair, R. L.: A History of Arabia Felix or yemen, Selections from the Records of the Bombay Government, New Series, XLIX.

_ Plowden, W.: Traverls in Abyssinia and the Galla Country, London, Longmans, 1868.

_ Prestage: the Portuguese Pioneers, London, 1962.

_ Rabbath, E.: Mer R... et Golfe d'Aqaba dans ev... Internationat, Societe Egypienne de ... Internationa! Janvier, 1962.

_ Ross, E. D.: The Portuguese in India and Arabia between 1507 - 1517 Journal of the Royal Asiatic Society. London, Part IV, October 1921.

_ Saner, R. H.: The Arabian Peninsula, Cornell Univ. Pr., New York, 1954.

_ Serjeant, R. B.: The Portuguese off the South Arabian Coast, Hadrami Chronicles with yemeni and European Accounts of Dutch pirates off Mocha in 17 the Century, Oxford, Clarendon Press, 1963.

_ Strandes, J.: The Portuguese period in East Africa, Translated by Wallwork, Nairobi.

_ Stripling, G. W. F.: The Ottoman Turks and the Arabs, 1511 - 1574, University of Illionois Press, Uebans, U. S. A.

_ Strong, A.: The History Of Kilwa, Journal of the Royal Asitic Society, London, 1895.

_ Wilson, A. T.: The Persian Gulf, London, 1954.

_ Ziada, M. M.: Foreign Relation of Egypt in the .... Century, 2 Vols. Liverpool 1930

«البحث الثانى»

التنافس الدولي في جنوب البحر الأحمر

فى النصف الأول من القرن التاسع عشر

The International Competetion in the Southern Red Sea Area at the first Half of the 19th Century

للدكتور

فاروق عثمان أباظه

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - جامعة الأسكندرية

بحث قدم

فى ندوة البحر الأحمر فى التاريخ والسياسة الدولية

التى أقامها سمنار الدراسات العليا للتاريخ الحديث

بكلية الآداب بجامعة عين شمس

(فى الفترة من ١٠ - ١٥ مارس ١٩٧٩)

البحث الثانى

التنافس الدولى فى جنوب البحر الأحمر

فى النصف الأول من القرن التاسع عشر(١)

من أهم النتائج التى أسفر عنها استقلال الولايات المتحدة الأمريكية فى أوائل الربع الأخير من القرن الثامن عشر، ظهور التدخل الأمريكى فى أسواق التجارة الشرقية فى المحيط الهندى عامة والبحر الأحمر على وجه الخصوص. تلك الأسواق التى احتكرها الأوربيون منذ مطلع العصور الحديثة، وكاد البريطانيون - بصفة خاصة - ينفردون بالسيطرة عليها(٢) عندما بدأت الطلائع الأولى للتدخل الأمريكى هناك فى الظهور. إذ بدأ بعض المغامرين الأمريكيين فى أوائل القرن التاسع عشر يحومون حول المحيط الهندى الذى كان يمثل بخيراته «وعاء العسل» الذى طالما اغترف منه البريطانيون وكادوا يحتكرونه لأنفسهم احتكاراً كاملاً.

ولهذا فإن البريطانيين سيقفون حائلا دون هذا التدخل الأمريكى فى أسواق التجارة الشرقية فى المحيط الهندى عامة والبحر الأحمر على وجه الخصوص، بعد أن شكل منافسا خطيراً لهم فى هذا الميدان الهام.

أثر الصراع البريطانى الأمريكى على أسواق التجارة الشرقية:

ولاشك أن هذه المنافسة الأمريكية كانت انعكاساً طبيعياً للصراع البريطانى الأمريكى قبيل استقلال الولايات المتحدة الأمريكية وفى أعقابه، كما أنها كانت تعبيراً عن المعاناة البالغة التى أحس بها الأمريكيون وهم يسعون إلى نيل استقلالهم وإلى بناء دولتهم ودعم مستقبلهم فى شتى المجالات. فرغبة الولايات الانجليزية فى

---

(١) قدم هذا البحث فى ندوة «البحر الأحمر فى التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة» التى أقامها سمنار الدراسات العليا للتاريخ الحديث بكلية الآداب بجامعة عين شمس فى أسبوعه العلمى الثالث (١٠ - ١٥ مارس ١٩٧٩م)، ونشر مختصراً ضمن بحوث الندوة عام ١٩٨٠.

(2) Graham, G. S.: Great Britain in the Indian Ocean 1810 - 1850, pp. 282, 287.

أمريكا الشمالية فى الحصول على الاستقلال عن انجلترا توفرت بعد معاناة بالغة تزايدت درجتها نتيجة لفرض قوانين الملاحة "Navigation Acts" (١٦٥١ - ١٦٦٠) التى أضرت كثيراً بمصالح تلك الولايات[١].

فعلى الرغم من أن الغرض من اصدار قوانين الملاحة لم يكن يقصد به الإضرار بالمستعمرات الانجليزية فى أمريكا الشمالية، بل كان قبل كل شئ يقصد به العمل على تقوية البحرية البريطانية، وتوجيه ضربة قاضية للبحرية الهولندية، ولكن هذه القوانين أضرت بالمستعمرات المذكورة اضراراً بالغاً[٢]، ثم جاءت بعد ذلك محاولة البريطانيين احتكار التجارة الأمريكية، فزاد غضب سكان المستعمرات الانجليزية الأمريكية بطبيعة الحال.

ولهذا فقد تاقت الولايات المتحدة الأمريكية للاستقلال عن حكومة انجلترا، لاسيما وأن ظروفها الداخلية، وبعدها عن انجلترا[٣] قد خلق الرغبة القوية لديها للاستقلال، هذا فضلا عن أن حكام تلك المستعمرات كانوا فى كثير من الأحيان من المغامرين الذين لا ذمام لهم، فتجاهلوا القوانين، وامتدت إليهم يد الفساد والرشوة، وطغى عليهم الجشع فساءت إدراتهم، وارتفعت الشكوى قوية منهم.

بل وحتى بعد قيام ثورة عام ١٦٨٨ فى انجلترا حل البرلمان الانجليزى على الملكية فى الإشراف على المستعمرات، ولكن المصالح التجارية لأعضاء البرلمان لم تعمل على تحسين الحالة بل زادتها سوءاً. إذ عمل البرلمان على تضييق حرية المستعمرات من الناحية الاقتصادية. وبدأ أولاً فى الإصرار على تنفيذ قوانين الملاحة، ثم حرم قيام صناعات فى المستعمرات تنافس الصناعة فى انجلترا. بل أنه

---

(١) محمد مصطفى صفوت (دكتور): الجمهورية الحديثة، ص ٤٣.

(٢) محمد محمود السروجى (دكتور): سياسة الولايات المتحدة الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين، ص ١١.

(٣) حسن صبحى (دكتور): معالم التاريخ الأمريكى ١٤٩٢ - ١٩١٧، ص ٣٩.

أوقف كذلك التجارة المربحة بين المستعمرات الأمريكية ... الهند الفرنسية[1]، مما أثر كثيراً في نفسية الأمريكيين.

وهنا صممت الولايات الانجليزية الأمريكية على ضرورة الاستقلال ... الحكومة البريطانية، وجاء الموقف الأوربي في النصف الثاني من الثامن عشر والظروف الخارجية لانجلترا ذات أثر حاسم في مصير هذه الولايات الأمريكية بحيث شجعت مختلف الظروف السياسية تلك الولايات على الوصول إلى نيل الاستقلال. إذ كانت الحرب بين فرنسا وانجلترا في أوربا وأمريكا الشمالية وآسيا أول خطوة في سبيل الاستقلال. فكان انتصار البريطانيين حاسما على الفرنسيين في كندا على تلال ابراهام تلك التلال التي بدأ عليها تاريخ الولايات الأمريكية. وقد ساهم سكان هذه الولايات بنصيب كبير في طرد الفرنسيين من أمريكا الشمالية بحيث تلاشى الخطر الفرنسي ولم تعد الولايات الانجليزية الأمريكية بحاجة لحماية البريطانيين، ولا لإستمرار بقائهم في العالم الجديد. إذ كانت الولايات لا تجرؤ على القيام بثورة صريحة ضد انجلترا طالما كان الخطر الفرنسي موجوداً في كندا وفي غربي هذه الولايات. ويعني ذلك أن تلك الولايات ... في حاجة إلى قوة الأسطول والجيش البريطانيين لدرء ذلك الخطر الفرنسي. عندما انسحب الفرنسيون من شمال أمريكا وفقا لمعاهدة باريس سنة ١٧٦٣ ... حرب السنوات السبع، فقد بقي البريطانيون ...هم، مما أدى إلى تقوية روح ... بينهم والسخط من بقائهم، وزكى ذلك الشعور لدى الأمريكيين ضرورة ... لنيل الإستقلال.

وقد ساعد على تنمية شعور العداء لدى الأمريكيين ضد البريطانيين ... الحكومة البريطانية لم تقنع بما كان موجوداً في أمريكا من قيود على التجارة والملاحة خاصة وأن انتصارها على الفرنسيين كان عاملاً على تقوية روح السيطرة

---

(١) محمد مصطفى صفوت (دكتور): المصدر السابق، ص ٤٤.

لديها إذ فهمت الحكومة البريطانية أنها أدت خدمة كبيرة لهذه المستعمرات وغالت في تقدير مجهودها وما بذلته من تضحيات مغالاة شديدة. وكان من نتيجة ذلك الشعور أن تمادت في تقييد التجارة الأمريكية من جهة، كما صممت من جهة أخرى على فرض ضرائب جديدة على المستعمرات لكي تقوم بجزء من النفقات، هذا فضلا عن رغبتها في تكوين جيش أمريكي[1].

ومن الطبيعي ألا تكون هذه السياسة مرضية لسكان المستعمرات الانجليزية الأمريكية، الذين لم يتركوا أوطانهم ليجدوا الضيق والحرج في موطنهم الجديد، كما أن الكثيرين من المهاجرين كانت تجرى في عروقهم دماء الحرية التي ورثوها عن آبائهم وأجدادهم وعن بيئتهم القديمة، والتي عملت البيئة الجديدة على تغذيتهم دائما وتقويتها. ثم أن هذه المستعمرات قد وصلت بالرغم من التضييق على حرياتها الاقتصادية إلى درجة كبيرة من الاستقلال في إدارة شئونها الداخلية، بحيث كانت كل منها إلى حد ما جمهورية صغيرة، وعلى درجة من الثروة والرخاء المادى تدعوها إلى طلب المزيد من الحرية والاستقلال.

وهكذا لم يكن غريبا أن ثارت الولايات الانجليزية الأمريكية متحدة المطالب واحتجت بعنف على البرلمان الانجليزى، الذى لم يعد يستطيع فهم مطالبها، فضلا عن عدم تقديره لمصالحها حق قدرها. وانتقدت هذه الولايات بجرأة وقوة موقف البرلمان الانجليزى وأنكرت بشدة مايدعيه من سلطان على المستعمرات، ثم بدأت بعد ذلك الثورة الأمريكية المسلحة ضد سيطرة الانجليز وتسلطهم على الولايات الانجليزية الأمريكية، وأعلن الكونجرس الأمريكي استقلال الولايات المتحدة وانفصالها عن انجلترا في ٤ يوليو سنة ١٧٧٦م[2].

وقد وقع على عاتق قادة الثورة الأمريكية المحافظة على الوحدة الجديدة بين

(1) Guiteau, W.: The History of the United States, p. 107.
(2) Elson, H. W.: History of the Unites States of America, p. 232.

الولايات الأمريكية من جهة[1]، وحسن استغلال الظروف الأوربية لكى تحقق مطالب الولايات المتحدة فى الحرية والاستقلال من جهة أخرى. ومن حسن حظ هذه الولايات أن الجو الأوربى كان ملائما للسياسة الخارجية الأمريكية. فسياسة فرنسا التقليدية فى ذلك الوقت كانت تدعوها دائما إلى القعود لإنجلترا كل مرصد، كما كانت الرغبة كبيرة لدى الفرنسيين للإنتقام من الانجليز. ذلك لأن فرنسا البربونية ماكانت تستطيع أن تنسى استيلاء انجلترا على ممتلكاتها فى الهند وفى أمريكا الشمالية. وقد حانت الفرصة لفرنسا فى الثورة الأمريكية لطرد الانجليز بدورهم من مستعمراتهم الانجليزية الأمريكية، فقدمت فرنسا كل مساعدة ممكنه للأمريكيين الثائرين. بحيث أدت العلاقات السيئة المتوترة بين فرنسا وانجلترا فى ذلك الوقت إلى توثيق الصلات مابين فرنسا التى كانت على وشك الثورة، والولايات الأمريكية الثائرة، حتى لقد استطاع مندوب هذه الولايات فى باريس أن يمهد الطرق لعقد تحالف فرنسى أمريكى كان من شأنه أن يدعم مركز الثورة الأمريكية ويقوى جانبها خاصة بعد أن سارعت فرنسا إلى الإعتراف باستقلال الولايات المتحدة، وإلى عقد حلف حربى معها فى أعقاب موقعة «سراتوجا» التى انتصر فيها الأمريكيون على الجنود الانجليز فى أكتوبر سنة ١٧٧٧م[2].

وبعد عقد هذا الحلف بين الفرنسيين والولايات المتحدة الأمريكية فقد أرسلوا حملة عسكرية لمساعدتها، وقام الأسطول الفرنسى بقطع المواصلات بين انجلترا وقواتها فى أمريكا، وأحرز بالفعل بعض الانتصارات على الأسطول الانجليزى، ثم توالت الهزائم على الانجليز فى الشرق والوسط والجنوب، ونزلت بهم خسائر فادحة حين سلمت قواتهم عند «يوركتون» فى أكتوبر سنة ١٧٨١م[3].

ولاشك أن نجاح الولايات المتحدة فى سياستها الخارجية لم يكن مقصوراً على

(1) Commager, H. S.: Living Ideas in America, p. 126.

(٢) حسن صبحى (دكتور): معالم التاريخ الأمريكى، ص ٧٠.

(٣) محمد مصطفى صفوت (دكتور): المصدر السابق، ص ٤٨.

التحالف مع فرنسا، ذلك لأن السياسة الأمريكية الخارجية كانت ترمى إلى ضم كل الدول المناوئة لانجلترا إلى جانب القضية الأمريكية. وكانت إنجلترا قد أتبعت فى سياستها البحرية سياسة تفتيش السفن المحايدة، مما جعلها تجر على نفسها سخط كل الدول الأوربية التى لها تجارة بحرية مهمة. ولذا لم يكن غريبا نجاح الأمريكيين فى علاقتهم مع هولندا وأسبانيا، وهما وإن كانتا دولتين مستضعفتين فى أوربا، إلا أنهم مدتا يد المساعدة والعون لولايات المتحدة بالأسلحة والذخائر الحربية التى ساعدتها فى تحقيق النصر على القوات الانجليزية.

ولهذا فقد إضطرت إنجلترا فى آخر الأمر إلى إنهاء الحرب بعد أن وجدت ألا فائدة من إستمرارها بعد الهزائم الكبيرة التى منيت بها، وبذلك ظفرت الولايات المتحدة باستقلالها. ورأت إنجلترا ألا سبيل إلى اصلاح موقفها السياسى إلا بالتراضى مع أبنائها الثائرين فى الضفة الأخرى للأطلنطى. وبدأت مفاوضات الصلح فى أبريل سنة ١٧٨٣، ولم توقع معاهدة الصلح بصفة نهائية إلا بعد أن تقرر السلام فى أوربا بين الانجليز والفرنسيين. وهكذا كانت معاهدة سنة ١٧٨٣ اعترافا ضمنيا من جانب إنجلترا بخطأ سياستها الاستعمارية القديمة. إذ أخذت إنجلترا درسا عنيفا فى أمريكا، ولذا عدلت فى سياستها الاستعمارية بحيث استطاعت رغم هذه الخسارة الكبرى أن تصبح أكبر امبراطورية استعمارية فى العالم[١]. كما أن هذه المعاهدة حددت العلاقات الانجليزية الأمريكية لوقت معلوم، ولكنها لم تؤثر كثيراً فى علاقات الولايات المتحدة بأوربا بوجه عام.

وبعد أن فازت الولايات المتحدة باستقلالها وجمهوريتها فقد كان عليها أن توطد مركزها السياسى وألا تتورط فى حروب خارجية حتى تخلق من سكان هذه الولايات المتعددة المنازع المختلفة المشارب شعبا واحداً تربطه رابطة القومية، وأن تجعل له هدفا واحداً هو استقلال الولايات وإتحادها وضمان حقوقها. وكان على

---

(١) محمد مصطفى صفوت (دكتور): المصدر السابق، ص ٤٩.

الولايات المتحدة أيضا أن تدعم أسس نظامها الجمهورى، كما توحى إليها بيئتها وظروفها وآمالها، وأن تحقق مبدأ حكم الشعب نفسه بنفسه وإنما نظم الحكم المحلية وفقا للدستور الاتحادى الديمقراطى والذى وضعته الولايات المتحدة فى مؤتمر فيلادلفيا فى سنة ١٧٨٧[1]. واستطاعت الولايات المتحدة أن تصبح مثلا حيا يحتذى فى القارتين الأمريكيتين.

وقد ساعد الولايات المتحدة على النمو فى أعقاب الاستقلال انهماك أوربا فى مشاكلها المعقدة وحروبها الطويلة مع نابليون، وثوراتها المتعددة وحركاتها القومية[2]. كل هذا كان من شأنه أن يعطى الولايات المتحدة الأمريكية فرصة الهدوء والنمو والاتساع واستغلال أراضيها الواسعة وثرواتها العظيمة[3]، ولعل أهم الصفقات التى أجرتها أية دولة فى العالم فى العصور الحديثة هى صفقة شراء «لويزيانا Louisiana» من نابليون الأول. وبذلك استطاعت الولايات المتحدة أن تضم إليها حوض المسيسبى أطول أنهار العالم[4]، فكانت أكبر امبراطورية استطاعت دولة شراءها. وكان ضم تلك الأراضى بالغ الأثر فى حياة الجمهورية الأمريكية، فتهيأت لها الظروف للتوسع إلى المحيط الهادى، فضلا عن النشاط الذى يهمنا بالدرجة الأولى فى هذا البحث، والذى وجد فيه الأمريكيون فرصتهم لمشاركة الانجليز فى الاهتمام بالتجارة الشرقية، بل ولمنافستهم باحتكار بعض سلع هذه التجارة على نحو ما حدث مع محصول البن اليمنى المربح والهام، والذى كانت تنفرد اليمن بين دول العالم بإنتاجه حينذاك، وكان الأمريكيون يقومون بنقله بواسطة سفنهم من ميناء مخا على الساحل اليمنى المطل على البحر الأحمر إلى القارة الأمريكية.

وقد ظل الأمريكيون يقومون بهذا النشاط البحرى التجارى المتزايد فى المحيط

---

(1) Pratt, . W.: A History of United States Foreign Policy, p. 5.
(2) Fisher, H.: A History of Europe, pp. 963 - 964.
(٣) حسن صبحى (دكتور): معالم التاريخ الأمريكى، ص ١٠٧ – ١١٠.
(4) American History Association - Pamphlets, No. 222., Far Western Frontiers, Essay by Harvey L. Carter, pp. 18 - 19.

الهندى والبحر الأحمر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، على الرغم من صدور «مبدأ منرو The Monroe Doctrine» فى شهر ديسمبر سنة ١٨٢٣. ولايجب أن يغيب عنها أن هذا المبدأ لم يعوق الأمريكيين عن القيام بنشاطهم البحرى والتجارى المتزايد فى المحيط الهندى والبحر الأحمر والبحار الشرقية بوجه عام. ولكن الدافع الأول للمناداة بمبدأ منرو هو الدفاع عن حق الشعوب الأمريكية وشعوب العالم الجديد فى تقرير مصيرها، وفى الدفاع عن حقها فى الحرية والاستقلال أمام مطالب أوربا[١].

ولاشك أن مبدأ منرو كان وليداً للظروف السياسية التى أحاطت بأمريكا فى أواخر الربع الأول للقرن التاسع عشر، وقد وجدت الولايات المتحدة فى حكومة إنجلترا، وكان على رأسها «كاننج» أكبر نصير لها فى رفع علم الحرية فى أمريكا الجنوبية، وإن كان هدف إنجلترا المباشر هو المحافظة على مصالحها الاقتصادية والتجارية أولاً وقبل كل شئ. فقد رأت إنجلترا أن هذه المصالح تتعرض لخطر شديد إذا عادت أمريكا الجنوبية إلى الحكم الأسبانى مرة أخرى أو خضعت للحكم الفرنسى، ولما وثقت الولايات المتحدة من تأييد إنجلترا الصادق لها فى مجال حماية أمريكا الجنوبية، خاصة بعد أن عملت روسيا على دفع فرنسا لترسل حملة إلى هناك، وجدت الولايات المتحدة فى نفسها القوة لتنادى بمبدأ منرو[٢].

على أن تفوق البحرية الانجليزية، وتصميم إنجلترا على منع أى اعتداء على أمريكا الجنوبية، هو الذى جعل لمبدأ منرو قوة فى أول الأمر، لأن الولايات المتحدة كانت لاتزال دولة لم تستكمل بعد قوتها، ولم تكن تستطيع لأى خطر أوربى دفعا. ويحق «لكاننج» وزير خارجية إنجلترا فى بداية العشرينات للقرن التاسع عشر أن يقول «أنه عضد الدنيا الجديدة، لكى يحفظ التوازن فى العالم القديم»[٣]، ولهذا

---

(1) Pratt, J. W.: Op. Cit., pp. 79 - 80.
(2) Pratt, J. W. Ibid., pp. 81 - 85.
(٣) محمد مصطفى صفوت (دكتور): المصدر السابق، ص ٥٣.

فإن فرنسا إذا كانت قد عولت على اقرار الأمور فى أسبانيا كما يشتهى الرجعيون وأصحاب مبدأ إعادة الحقوق الشرعية وكبت رغبات الشعوب، فلقد صممت انجلترا على منعها بالقوة إذا حاولت ارسال حملة فرنسية عبر الأطلنطى والقضاء على الجمهوريات الناشئة التى أصبحت تربطها بإنجلترا أوثق الروابط التجارية. ولذا حين قررت دول التحالف الخماسى الأوربى عقد مؤتمر «فيرونا» فى ديسمبر سنة ١٨٢٣ كان عزم إنجلترا على التخلى عن ذلك التحالف نهائيا، فى الوقت الذى كانت رسالة الرئيس منرو فى طريقها إلى أوربا.

وعلى الرغم من أن مبدأ منرو لم تعترف به أوربا رسميا إلا فى أوائل القرن العشرين، فلاشك أنها احترمته بالفعل فى مواطن متعددة، مما جعل الولايات المتحدة الأمر بمنجاة من التورط مع الدول الأخرى الأوربية. كما وضع أساسا ثابتا لسياسة دفاعية، بحيث أصبح المبدأ الأول للسياسة الأمريكية خلال القرن التاسع عشر على وجه الخصوص. كما عبر مبدأ منرو عن موقف الدنيا الجديدة للجمهورية بإزاء العالم الملكى القديم، وحدد موقف الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد كبير إزاء جمهوريات أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى. ولم يوضع هذا المبدأ حقيقة تحت الاختبار الجدى إلا فى أوائل القرن التاسع عشر وطبق بنجاح فى النصف الثانى لذلك القرن[1].

وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة قد ذهبت فى تفسير مبدأ منرو مذاهب شتى تطورت مع الزمن وفقا لمصالحها الخاصة. إذ كان هذا المبدأ مكونا من جزئين أساسين، أولهما: عدم تدخل الولايات المتحدة فى شئون أوربا، والثانى: هو عدم قبول الولايات المتحدة لتدخل أوربا فى شئون أمريكا أو فرض نظامها السياسى أو الاقتصادى عليها. وكانت الولايات المتحدة تعترف بذلك التفسير طالما كانت قوتها محدودة، ومشاغلها الداخلية والأمريكية كبيرة، ولكن حين بدأت تشعر بنمو قوتها

(1) Coolidge, A. C.: the United States as A World Power, p. 96.

وازدياد هيبتها الخارجية، أخذت تطبق ذلك المبدأ على أساس جزئه الثانى فقط، وهو منع دول أوربا من التدخل فى شئون أمريكا[1].

ولهذا فإن مبدأ منرو لم يعوق الأمريكيين عن القيام بنشاط بحرى وتجارى فى البحار الشرقية ومن بينها البحر الأحمر منذ أوائل القرن التاسع عشر عندما بدأوا يشعرون بمقدرتهم على تحقيق ذلك، مما سيجعلهم يشكلون منافسا بحريا وتجاريا خطيراً للانجليز فى تلك البحار.

ظهور النشاط التجارى الانجليزى الأمريكى فى البحار الشرقية وجنوبى البحر الأحمر:

وهكذا فقد كان من أهم نتائج الثورة الأمريكية وإستقلال الولايات المتحدة هو تدخل الأمريكيين فى أسواق التجارة الشرقية التى احتكرها الأوربيون منذمطلع العصور الحديثة. إذ بدأ المغامرون الأمريكيون وفى مقدمتهم مواطنى «ماسا شوستس Massachusetts» الذين كانوا يشكلون مجتمعا بحريا نشيطا بإرسال سفنهم لتعبر نصف الكرة الأرضية فى أوائل القرن التاسع عشر وتتجول فى المحيط الهندى وجنوب المحيط الهادى، وتصل إلى شرق أفريقيا والبحر الأحمر، محاولة شق طريقها للوصول إلى أسواق التجارة فى تلك المناطق[2].

غير أن هذه الأسواق كانت مغلقة حينذاك بواسطة المحتكرين الانجليز عن طريق النظام التجارى الذى وضعته شركة الهند الشرقية الانجليزية "East India Company" التى أنشئت فى ٣١ ديسمبر سنة ١٦٠٠ فى عهد الملكة «اليزابيث الأولى Elizabeth I»[3] واحتكرت التجارة الشرقية بوجه عام[4].

وكانت شركة الهند الشرقية الانجليزية تعتبر أن التجارة اليمنية مجالا هاما من

---

(١) محمد مصطفى صفوت (دكتور): المصدر السابق، ص ٥٧.
(2) Coupland, R.: East Aferica and its Invaders, p. 362.
(3) Hoskins, H. L.: British Routes to India, pp. 4, 5.
(4) Coupland, R.: Op. Cit., p. 362.

مجالات نشاطها التجارى فى جنوبى البحر الأحمر، وحققت فعلا من وراء تلك التجارة أرباحاً كبيرة، وذلك بواسطة الأعداد الضخمة منالتجار الهنود المعروفين باسم «البانيان» فى مخا والحديدة وجده وقد قامت الشركة بعدة محاولات مبكرة لإقامة وكالات تجارية لها فى الموانى اليمنية منذ أوائل القرن السابع عشر بدأت بإرسال سفينة تجارية تابعة لها إلى جزيرة سقطرى الواقعة جنوبى الساحل الجنوبى للجزيرة العربية وعلى مقربة من رأس جوردفوى على الساحل الشرقى لإفريقيا. وكان يقود هذه السفينة الضابط البحرى الانجليزى «وليم كيلنج William Keeling» الذى حاول الوصول إلى عدن لقيم وكالة تجارية فيها، غير أن البريطانيين لم يتمكنوا من تحقيق أغراضهم نظراً لوجود العثمانيين فى اليمن فى ذلك الحين (١٥٣٨ - ١٦٣٥).

على أن البريطانيين أرسلوا بعد ذلك إلى ميناء عدن السفينة «أسنشون Ascensio» يقودها الضابط البحرى البريطانى «الكسندر شاربى Alexander Sharpy» وذلك لإقامة علاقات تجارية مع بلاد اليمن[١]، وقد وصل «شاربى» إلى عدن فى ٨ ابريل سنة ١٦٠٩، واستقبله حاكمها فى بداية الأمر استقبالا طيبا[٢]، غير أن العثمانيين لم يلبثوا أن اعتقلوه وصادروا حمولة سفينته، ثم أطلقوا سراحه ورحلوه إلى مخا وهى الميناء الحيوى لليمن حينذاك وبذلك فشلت محاولة البريطانيين آنذاك لإقامة علاقات تجارية مع الموانى اليمنية.

وقد عاودت شركة الهند الشرقية الانجليزية محاولتها فى العام التالى مباشرة فى سنة ١٦١٠ فأرسلت ثلاث سفن بريطانية إلى عدن يقودها «سير هنرى ميدلتون Sir Henry Middleton» فوصلت إليها فى اليوم العاشر من نوفمبر من السنة المذكورة، وكان يتولى زمام الأمور فيها الحاكم العثمانى جعفر باشا[٣]. وقد ترك

(1) Ingrams, H.: the Yemen, Imams, Rulers, and Revelutions, p. 46.
(2) Playfair, R, L.: A History of Arabia Felix or Yemen, p. 105.
(3) Hunter, F. M.: An account of the British Settlement at Adon, p. 164.

«ميدلتون» السفينة الإنجليزية «بيركورن Peppercorn» فى عدن، وتوجه بالسفينة «دار لينج Darling» إلى مخا حيث استقبله حاكمها العثمانى «رجب أغا» بكل مظاهر الترحيب، غير أن هذا الترحيب لم يدم طويلا، فسرعان ماهاجم بعض الجنود العثمانيين «سير ميدلتون» وقتلوا ثمانية من رجاله، وساقوه أسيراً إلى صنعاء[1]. ومعه عدد من رفاقه. كما أن العثمانيين جهزوا قوة قوامها ثلاثمائة وخمسين مقاتلا عثمانيا وحاولوا الاستيلاء على السفينة «دارلينج» غير أن بحارتها استبسلوا فى الدفاع عنها ولم يمكنوا العثمانيين من الاستيلاء عليها رغم مادار من قتال عنيف. وفى صنعاء أبدى الوالى العثمانى تعجبه من جرأة «الصليبيين» الذين يحاولون الاقتراب من الجزيرة العربية والأماكن المقدسة الإسلامية. وبعد أن استطلع العثمانيون رأى الآستانة أطلقوا سراح «هنرى» ومرافقيه، غير أنهم أنذروهم ألا يعودوا على الإطلاق إلى الجزيرة العربية[2]، فرجعوا إلى سفينتهم ورحلوا عن المنطقة بخفى حنين[3].

وقد أعقب هذه المحاولات الثلاث محاولة رابعة فى سنة ١٦١٢ عندما توجهت بعثة انجليزية يقودها القبطان «جون ساريز John Saris» قوامها ثلاث سفن لزيارة ميناء مخا اليمنى. وكان يتولى زمام الأمور فيها حينذاك حاكم عثمانى يدعى «أدهر» وهو يونانى المولد بعد عزل حاكمها السابق «رجب أغا». وقد رحب «أدهر» بالبعثة الانجليزية وطلب من «ساريز» أن ينسى المعاملة السيئة التى لقيها «سير هنرى ميدلتون» على يد سلفه، « رجب أغا». وقد أصدر الوالى العثمانى فى اليمن فى ذلك الوقت تعليمات تسمح للأجانب بحرية التجارة على السواحل اليمنية مع

---

(١) السيد مصطفى سالم (دكتور): الفتح العثمانى الأول لليمن (١٥٣٨ – ١٦٣٥)، ص ٤٢٧.

(٢) أحمد فضل العبدلى: هدية الزمن فى أخبار ملوك لحج وعدن، ص ١٠١.

(3) Playfair, R. L.: Op. Cit., pp. 105 - 108.

(4) Marston, T. E.: Briain's Imperial Role in the Red Sea Area, p. 25.

(5) Hunter, F. M.: Op. Cit., p. 164.

السفن الهندية الانجليزية، كما سمح أيضا بشراء كل مايلزمهم من ميناء مخا اليمنى[1].

وهكذا حقق الانجليز بعض النجاح فى جولتهم الرابعة نتيجة لتساهل العثمانيين معه، ذلك التساهل الذى كان مبعثه اطمئنان العثمانيين للفتور الذى اعترى المنافسة البرتغالية من جهة، ورغبة العثمانيين فى تبادل المنفعة الاقتصادية مع الأجانب ورواج الحركة التجارية فى ممتلكاتهم من جهة أخرى. على أن «ساريز» وجد حينذاك أن الظروف المحيطة لاتشجع على استمرار اشتغاله بالتجارة مما دفعه إلى الرحيل عن مخا بعد أن حقق هذا القدر المعقول من النجاح.

على أن هذا التساهل العثمانى مع الأجانب قد ظهر أيضا عندما عاود الانجليز نشاطهم للمرة الخامسة فى سنة ١٦١٨ حين وصل إلى مخا القبطان «شلنج Shilling» على ظهر السفينة الانجليزية «آن رويال Anne Royal» لإقامة وكالة تابعة لشركة الهند الشرقية الانجليزية. وفى ذلك الوقت كان يحكم مخا «رجب أغا» الذى سبق أن وقع فى أسره «سير هنرى ميدلتون»، غير أنه هذه المرة قدم اعتذاره الشديد للقبطان «شلنج» عن مسلكه السابق موضحا أنه فعل ذلك تنفيذ للتعليمات التى صدرت إليه من الوالى العثمانى فى صنعاء، على أن السياسة العثمانية حينذاك سمحت للانجليز بمزاولة نشاطهم التجارى بحرية تامة فى ميناء مخا، وبتشييد وكالة تشرف على مصالحهم هناك، وبتحديد ضرائب الاستيراد والتصدير بنسبة ٣٪ فقط تدفع نقداً أوعينا[2]. وبذلك ظل موقف العثمانيين متأرجحا إزاء محاولات الانجليز إقامة علاقات تجارية مع الموانى اليمنية بين الرفض والقبول حتى استقر موقفهم نسبيا فى سنة ١٦١٨ بإتاحة الفرصة للانجليز لمزاولة نشاطهم التجارى فى الموانى اليمنية[3].

(1) Playfair, R. L.: Op. Cit., p. 108.
(2) Playfair, R. L.: Op. Cit., p. 110.
(3) Crichton, A.: History of Arabia, Ancient and Modern, Vol. 11, pp. 153, 154.

وتجدر الإشارة إلى أنه مما خفف من حدة الضربة الاقتصادية الشديدة التى أصيبت بها اليمن نتيجة لتحول طريق التجارة إلى رأس الرجاء الصالح، انتشار زراعة البن فى اليمن واستمرار تصديره لبلدان الشرق الأوسط وأوربا عن طريق البحر الأحمر، وطريق رأس الرجاء الصالح فى وقت واحد. وقد وصلت سفارة عثمانية إلى اليمن فى سنة ١٧١٢ للتفاهم مع الإمام على أساس قصر تصدير البن اليمنى عن طريق البحر الأحمر بدلا من طريق رأس الرجاء الصالح الذى أضر كثيراً بدخل السلطان العثمانى. وكانت أساليب السفارة العثمانية قائمة على أسس دينية لحث الإمام على تحقيق تلك الغاية. غير أن الإمام رفض الاستجابة لمطلب العثمانيين[1] - الذين كانوا قد خرجوا من اليمن بعد أن مكثوا فيه قرابة قرن من الزمان (١٥٣٨ - ١٦٣٥) - وذلك حفاظا على دخله الخاص.

كما حرص الانجليز على انتهاج سياسة محددة إزاء الأئمة الزيديين بعد جلاء العثمانيين عن اليمن تركزت على مساندتهم لحكم الأئمة حتى يجدوا لهم نصيراً داخل اليمن يمكن أن يسهم فى تسهيل عمليات التبادل التجارى، وخاصة ماكان يتعلق منها بتجارة البن اليمنى فى ميناء مخا. وقد استمرت هذه العلاقات الودية لمدة قرنين من الزمان على نحو مايؤكده «هارولد انجرامز» موضحا أن الانجليز الذين احتلوا عدن فى سنة ١٨٣٩ مدينون بالكثير لأسلافهم الذين سعوا لإيجاد علاقات طيبة مع الأئمة[2].

وجدير بالذكر أن الهولنديين قد سعوا من جانبهم إلى تنشيط التجارة الهولندية اليمنية فى أوائل القرن الثامن عشر، واستمرت تلك المساعى فترة غير قصيرة، وكانت تعتمد على محصول البن اليمنى حتى نقل الهولنديون زراعة هذا المحصول إلى جزر الهند الشرقية وجزر الهند الغربية فى نهاية القرن الثامن عشر. كما انتقلت زراعة البن أيضا إلى أمريكا الجنوبية، مما أدى فى النهاية إلى أن تصبح اليمن غير

(1) Marston, T. E.: Op. Cit., pp. 26 , 28.
(2) Ingrams, H.: Op. Cit., pp. 51, 52.

منفردة بإنتاج ذلك المحصول الهام[1]. وقد نتج عن ذلك قلة دخل اليمن وتدهوره اقتصاديا مما زاد من حدة الاضطرابات الداخلية، الأمر الذى جعلنا نقول أن استقرار اليمن مرتبطا – إلى حد كبير – بقدراته التجارية وخاصة فيما يتعلق بتصدير البن، حتى أن عدن وقعطبة وتعز وأبو عريش أصبحت دويلات منفصلة عن بعضها وعانى الأئمة من حركات التمرد التى كانت شائعة حينذاك، وقد أكد هذه الصورة «كارستن نيبور Karsten Niebuhr» الرحالة الدانماركى الذى زار بلاد اليمن فى سنة ١٧٦٢ فى مؤلفه المشهور[2] الذى ترجم إلى عدة لغات والذى ضمنه تفاصيل أول رحلة علمية جديدة قامت بدراسة جغرافية نباتات اليمن وأحواله الاجتماعية فى القرن الثامن عشر، مما وجه أذهان الأوربيين إلى أهمية اليمن حينذاك.

وجدير بالذكر أن تجارة البن اليمنى كان لها أثر كبير فى عودة النشاط التجارى للطريق البحرى القديم عبر البحر الأحمر فى أوائل القرن السابع عشر، بعد أن كانت التجارة الشرقية قد تحولت إلى طريق رأس الرجاء الصالح عقب وصول البرتغاليين إلى الهند فى نهاية القرن الخامس عشر. وقد ساعد على ذلك أن البن اليمنى كان سلعة شائعة ومحبوبة فى أوربا وأمريكا على السواء[3].

وبعد أن غادر الهولنديون اليمن فى سنة ١٧٦٢ وفقدوا كل أمل فى استمرار وكالاتهم التجارية فيها، انفسح المجال أمام الانجليز للاشتغال بتصدير البن والتجارة اليمنية إلى بلدان أوربا، بينما كان التجار الهنود «البانيان» يحتكرون تلك التجارة داخل اليمن ذاتها ويسهلون العمليات التجارية مع الانجليز والسفن الانجليزية[4].

---

(١) عبد الحميد البطريق (دكتور): من تاريخ اليمن الحديث ١٥١٧ – ١٨٤٠، ص ٤٦.
«قدر نيبور تجارة البن المصدرة من موانى اليمن حينذاك بما يوازى خمسة آلاف جنيه استرلينى شهرياً».

(2) Karsten Niebuhr: Beschreibung Von Arabien, Copenhagen 1772.

(3) Waterfield, G.: Sultan of Aden, p. 6.

(4) Marston, T. E.: Op. Cit., p. 29.

ومن هنا حرص الانجليز على مواصلة اهتمامهم بإنشاء وكالات تجارية لهم فى الموانى اليمنية وخاصة بعد أن بدأ نشاطهم يظهر بوضوح فى طريق البحر الأحمر ومصر نتيجة لاتفاقهم مع المماليك فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر، حتى أن شركة «الليفانت الانجليزية Levant Company» التى اختصت بالحوض الشرقى للبحر المتوسط والتى تأسست سنة ١٥٨١[١] اتهمت شركة الهند الشرقية الانجليزية بانتهاك سيطرتها على التجارة فى شرقى البحر المتوسط حينذاك[٢].

وتحقيقاً لتلك الأهداف الانجليزية رأت حكومة بومباى وخاصة بعد وصول الحملة الفرنسية إلى مصر فى عام ١٧٩٨ ضرورة القيام بنشاط واسع النطاق مستعينة بقواتها الهندية المسيطرة على المراكز الاستراتيجية فى المدخل الجنوبى للبحر الأحمر للحيلولة دون أية محاولة فرنسية للوثوب إلى الهند من جهة، ولحماية جهودها الرامية إلى تنشيط التجارة المتبادلة مع سواحل البحر الأحمر والسواحل اليمنية من جهة أخرى. ولهذا تحركت من بومباى قوة بحرية فى شهر أبريل سنة ١٧٩٩ قوامها ثلاثمائة أوربى وهندى يقودها «الكولونيل جون موراى Colonel Hon Murray» واتجهت نحو المدخل الجنوبى للبحر الأحمر[٣]. وقد قامت هذه القوة باحتلال جزيرة «ميون أو بريم Perim» الواقعة فى أضيق نقطة ببوغاز باب المندب الذى يصل البحر الأحمر بخليج عدن وذلك فى اليوم الثالث من شهر مايو وظلت تحتلها حتى أوائل شهر سبتمبر من السنة المذكورة[٤].

غير أن البريطانيين تبينوا أن المضايق فى المدخل الجنوبى للبحر الأحمر لايمكن السيطرة عليها من جزيرة بريم بواسطة المدفعية الساحلية[٥] كما أن مناخ الجزيرة

---

(١) صلاح العقاد (دكتور): التيارات السياسية فى الخليج العربى، ص ٢٨.
(2) Marston, T. E.: Op. Cit., pp. 31 , 32.
(3) Graham, G. S.: Op. Cit., p. 287.
(4) George, H. B.: A Historical Geography of the British Empire, p. 124.
(5) Playfair, R. L.: Op. Cit., pp. 122 - 123.

ردئ للغاية(١)، وليست بها مياه صالحة للشرب(٢). ولهذا سحب «موراى» قواته من جزيرة بريم خاصة بعد أن اطمأن لحسن نوايا سلطان لحج وعدن الذى أبدى موافقته المبدئية على بقاء البريطانيين مؤقتا فى عدن خلال الفترة التى يحتاجونها وقد اتجه «موراى» بقواته إلى عدن حيث استقبله سلطانها استقبالاً طيبا(٣). وبذل «موراى» محاولاته للتحالف مع السلطان لضمان اتخاذ عدن محطة دائمة للسفن البريطانية، غير أن هذا الموضوع تأجل الاتفاق عليه(٤). واضطرت هذه القوة البحرية البريطانية أن تنتظر فى عدن حتى شهر ماسر سنة ١٨٠٠ لتستعين بالرياح الموسمية لتوجه عائدة إلى الهند.

على أن شركة الهند الشرقية الانجليزية كانت تبذل جهودها بصفة دائمة لتنشيط التجارة المتبادلة بين سواحل البحر الأحمر وممتلكاتها فى الهند، غير أن هذا النشاط التجارى بدأ يتدهور نتيجة للسياسة التى انتهجتها الدولة العثمانية حينذاك وسايرها فيها سلطان لحج وعدن. فالبن اليمنى الذى كان يرسل إلى أوربا والهند أخذ طريقه إلى مصر أو حملته القوافل من جدة إلى مكة ليجمع أخيراً فى عاصمة الدولة العثمانية. بل أنه بين عامى ١٧٩٨ – ١٨٠١ اشترت السفن الأمريكية كميات كبيرة من البن اليمنى وبدأت تتعامل مباشرة مع المنتجين الأصليين(٥). ولهذا سارعت إدارة الشركة إلى إرسال «الكومودور سيرهوم بوفهام Commodore Sir Home Popham» قائدة السفينة الانجليزية «رودنى H. M. S. Rodney» على رأس بعثة إلى البحر الأحمر للعمل على إحياء التجارة بين هذه المناطق وممتلكات الشركة.

---

(١) صلاح الدين البكرى اليافعى: فى جنوب الجزيرة العربية، ص ١٥.
(2) The Middle East, A Political and Economic Survey 1958, p. 103.
(3) Ingrams, H.: Op. Cit., p. 50.
(4) Aitchison, C. U.: A Collection of treaties, Engagem. ents, and Sands relatiog to India and the Neihbouing Countries, Vol. XI. p. 123.
(5) Marston, T. E.: Op. Cit., p. 31.

بل إن حكومة الهند البريطانية كلفت «السير هوم» أيضا بمهمة نقل القوات التى كانت ستنضم لجيش «الجنرال بيرد General Baird» من بومباى إلى مصر، وتم لها ذلك بعد أن عبرت هذه القوات صحراء مصر الشرقية من القصير إلى النيل، وكانت قوات «الجنرال بيرد» ستتعاون مع القوات البريطانية الأخرى الآتية عبر البحر المتوسط لطرد الفرنسيين من مصر ومنع أية قوى أجنبية من السيطرة على الطريق الموصل بين الشرق والغرب عبر مصر والبحر الأحمر. وسيكون هذا التعاون بين القوات البريطانية من الشمال والجنوب ظاهرة واضحة فى استراتيجية الدفاع البريطانى عن المصالح الامبراطورية منذ ذلك الحين، كما كانت هذه الحادثة دلالة على أول استخدام للبحر الأحمر من قبل بريطانيا فى الأغراض العسكرية الحديثة[1].

وكانت جهود شركة الهند الشرقية الانجليزية لتنسيط التجارة مع الموانى اليمنية تبدوا واضحة فى المحاولات التى بذلها فى هذا السبيل «الدكتور برنجل Dr Pringle» الطبيب البريطانى الذى عمل فى بومباى ثم صاحب «موراى» فى رحلته السابقة إلى الموانى اليمنية وأقام فى مخا فى سنة ١٨٠٠[2]، فقد أوصل فى شهر مايو من نفس السنة عدة خطابات وهدايا من الحاكم العام للهند إلى على منصور إمام صنعاء[3]، لحثه على اصدار تعليماته لحكام الموانى اليمنية بعدم مضايقة السفن الانجليزية عند قيامها بعمليات التبادل التجارى فى تلك الموانى، وتزويدها بما تحتاج إليه لمواصلة رحلاتها، وقد استقبل إمام صنعاء الدكتور «برنجل» بحفاوة وتكريم، وأصدر تعليماته لحكام الموانى اليمنية فى مخا والحديدة واللحية لتقديم كافة التسهيلات والاحتياجات اللازمة للسفن الانجليزية بالأسعار العادية. كما تم الاتفاق على حماية البحارة على الشاطئ والمحافظة على شحنات السفن بقدر الإمكان إذا

(1) Marston, T. E.: Op. Cit., p. 32.
(2) Playfair, R. L.: Op. Cit., p. 123.
(3) Marston, T. E.: Op. Cit., pp. 32 - 33.

جنحت أو تحطمت. وفضلا عن ذلك فقد وافق الإمام على منصور أيضا على بناء مستشفى بحرى فى مخا لاستقبال المرضى من الأسطول التجارى الانجليزى. وقد غادر «الدكتور برنجل» صنعاء متجهاً إلى مخا بعد نجاحه فى الحصول على كل هذه التسهيلات.

وكان اهتمام الانجليز بالتجارة مع اليمن قد ازداد بعد أن نجحت المنافسة الأمريكية فى أخذ معظم كميات البن المصدرة من اليمن إلى خارج البلاد، ويرجع السبب فى ذلك إلى الأسعار التى كانت تتعامل بها شركة الهند الشرقية الانجليزية والتى كانت فى مركز لايمكنها من منافسة عروض الأمريكيين حينذاك، كما أن الضعف المتزايد للأئمة الزيديين والصراع المستمر بين القبائل اليمنية قد انعكس على إنتاج البن فى اليمن مما أدى إلى إضعاف محصوله[١]، ونتج عن ذلك زيادة الطلب فى الوقت الذى سيقل فيه العرض إلى حد كبير.

وقد استمرت جهود شركة الهند الشرقية الانجليزية لتدعيم تجارتها مع اليمن، ورعاية مصالحها فى منطقة البحر لأحمر وخاصة عندما عينت «السير هوم» مندوبا لها فى الجزيرة العربية فى سنة ١٨٠٢[٢]، ومنحته صلاحيات كاملة تمكنه من عقد المعاهدات التجارية تبعا لما تتطلبه المصالح الانجليزية. وطلبت إليه التوصل إلى عقد معاهدات تجارية مع إمام صنعاء وسلطان لحج وعدن على وجه الخصوص. ولهذا فقد أبحر « السير هوم» من «كلكتا»، متجهاً إلى مخا، حيث وجه بعثة إلى إمام صنعاء شكلها من «المستر اليوت» و «الملازم لامب» و «الدكتور برنجل» لتعرض عليه اقتراح التوصل إلى عقد معاهدة تجارية. غير أن الإمام رفض مواد المعاهدة المقترحة، ولم يشأن أن يزيد تعاونه عن هذا الحد حتى لايؤدى إلى التدخل الأجنبى فى شئون بلاده. وقد مات «مستر إليوت» بالحمى فى صنعاء بينما غادرها «الملازم لامب» و «الدكتور برنجل» فى اليوم الرابع من سبتمبر من السنة المذكور

(1) Aitchison, C. U.: Op. Cit., Vol. XI, p. 111.
(2) Aitchison, C. U.: Ibid, Vol. XI, p. 111.

وهما يحملان رفض الإمام إلى الحاكم العام للهند وممثله «السير هوبوفهام»[1].

غير أن «السير هوم» لم يفقد الأمل في تحقيق بعض النجاح لشركة الهند الشرقية الانجليزية، فتوجه إلى عدن وبذل جهوده لاقناع السلطان أحمد بن عبد الكريم العبدلي سلطان لحج وعدن بعقد معاهدة للصداقة والتجارة، وتم ابرام المعاهدة في اليوم السادس من سبتمبر سنة ١٨٠٢، وصدق عليها «السير هوم» نيابة عن «اللورد ولسلي Lord Wellesly» الحاكم العام للهند حينذاك وبناء على رغبته، كما اعتمدها الأمير باصهي أميرعدن نيابة عن السلطان العبدلي[2]. وقد نصت هذه المعاهدة على إيجاد اتصال تجارى بين شركة الهند الشرقية الانجليزية أو أية رعية بريطانية تحت حكم الحاكم العام للهند ورعية السلطان أحمد بن عبد الكريم العبدلي[3]، ووافق الجانبان على اعتبار ميناء عدن مفتوحا لاستقبال البضائع التى تحلها السفن الانجليزية على أن تدفع نسبة ٢٪ ضرائب جمركية لمدة عشر سنوات ترفع بعدها هذه النسبة إلى ٣٪ فقط. ونصت المعاهدة كذلك على حرية الرعايا البريطانيين في العمل في أراضي السلطان ونقل ثرواتهم لمن يشاءون، كما تعهد السلطان ببذل جهوده لاستعادة ديون الرعايا البريطانيين من رعاياه. وفى حالة حدوث أى نزاع بين الرعايا البريطانيين فيجب أن يرفعوا دعواهم للوكيل البريطانى فى عدن ليجرى أحكامه فى قضاياهم بموجب القوانين المتبعة فى بلادهم. وأخيراً تعهد السلطان فى هذه المعاهدة بأن يبيع لبريطانيا قطعة من الأرض غربى عدن لتقيم عليها شركة الهند الانجليزية مبانيها بالشكل الذى ترتضيه[4].

ومن الواضح أن هذه المعاهدة تعد بداية التدخل البريطانى فى شئون عدن وعند المدخل الجنوبى للبحر الأحمر. كما أنها تنتقص من السلطة الشرعية لحكام هذه

(1) Plafair, R. L.: Op. Cit., pp. 124 - 125.

(٢) أحمد فضل العبدلي: المصدر السابق، ص ١٣٦.

(3) Hurewits, J. C.: Diplomacy in the Near and Middle East, Vol. I, p. 126.

(4) Aitchison, G. U.: Op. Cit., Vol. XI., pp. 119, 122.

المنطقة فى بلادهم فتحديد الرسوم الجمركية بنسبة تقل كثيراً عما يتقاضاه السلطان من قبل، فضلا عن الاعتراف للوكيل الانجليزى - الذى كان لايعدوا أن يكون قنصلا لبلاده - بالتدخل فى نظر المنازعات للرعايا البريطانيين فى عدن ورفع نتاذجها إلى حكومة الهند البريطانية لتقرير ماتراه، فإن ذلك كله لايتفق مع سيادة سلطان لحج وعدن، كما يعطى الفرصة للبريطانيين للتخدل فى شئون سلطته، ولهذا فقد وصف «هارولد جاكوب» هذه المعاهدة بأنها رائعة بالنسبة للبريطانيين خاصة إذا ما أدخلنا فى اعتبارنا الأطراف التى عقدتها والزمن الذى عقدت فيه[1]. بينما اعتبرها «توم ليتل» أول تورط لبريطانيا فى جنوب الجزيرة العربية[2].

ويبدو تزايد اهتمام حكومة الهند الانجليزية بالتجارة فى منطقة البحر الأحمر من خلال التصريح الذى أدلى به «اللورد فالنتيا Lord Valentia» الذى وصل إلى الهند على رأس بعثة بريطانية فى سنة ١٨٠٥ موضحاً أهمية طريق البحر الأحمر بالنسبة للتجارة الهندية، ويؤكد ضرورة العمل على ايجاد أفضل الوسائل لتدعيم قوة بريطانيا فى البحر الأحمر حتى يمكنها مواجهة أى تقدم عدائى من ناحية الغرب، هذا بالإضافة إلى العمل على زيادة حجم التجارة الهندية فى المنطقة، وتبعا لذلك فقد قام «فالنتيا» بزيارة معظم الموانى الهامة فى البحر الأحمر مبتدئا بعدن. وجمع معلومات قيمة عن حالة التجارة. وأخيراً أشار «فالنتيا» إلى أهمية احتلال بريطانيا لعدن التى اعتبرها «جبل طارق الشرق» وأوصى بإنشاء وكالة تجارية فى عدن، وبتعيين مقيم دائم بها ليتمكن البريطانيون من احتكار التجارة اليمنية وخاصة تجارة البن الرائجة من جهة، واحتكار التجارة مع بربرة على الساحل الأفريقى المواجه من جهة أخرى. بل أنه قد أوصى أيضا بالتحالف مع أتباع الشيخ محمد بن عبد الوهاب فى نجد من ناحية الشرق والأحباش من ناحية الغرب، لضمان حماية المصالح التجارية لبريطانيا فى منطقة البحر الأحمر.

---

(1) Jacob, H.: Kings of Arabia, p. 65.
(2) Litle, T.: South Arenaof Conflict, London, Pall Mall, 1968.

غير أن «فالنتيا» أوضح فى نفس الوقت أن الحبشة لن تحقق الكسب السريع والفائدة المباشرة للبريطانيين على النحو الذى يمكن أن تحققه عدن للمصالح البريطانية، بل أنه أشار أيضا إلى أن سيطرة البريطانيين على جزيرة قمران ستتيح لبريطانيا سيطرة مباشرة على تجارة الحبشة، وكانت شركة الهند الشرقية الانجليزية ترغب فى تحقيق ذلك. وقد أورد «فالنتيا» كل هذه الآراء والتوصيات فى تقريره المطول الذى أرسله إلى «جورج كاننج» وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية. ويعتبر هذا التقرير على جانب كبير من الأهمية لأنه يوضح الأوضاع القائمة فى منطقة البحر الأحمر ووجهة النظر البريطانية إزاءها فى ذلك الحين[١].

على أن اللورد «فالنتيا» قد أنهى تقريره هذا بجملة أعاد كتابتها بعد ذلك بخمسة وستين عاما «اللورد روبرت نابيير Lord Robert Napier» الذى قاد الحملة البريطانية على الحبشة فى سنة ١٨٦٨ إذ قال. «أنه فيما يتعلق بالحبشة فإنها بلد مسيحية يجب أن يتحرر من الحكم المستبد الذى يتحكم فى مقدراته، كما يجب تطويقه بعيداً عن سيطرة المسلمين. وإننا بتحقيق ذلك سنفتح سوقاً رائجة لمنتجاتنا». وبذلك ولدت أسس السياسة البريطانية إزاء الحبشة، تلك السياسة التى استمرت حتى وصلت إلى هناك الحملة البريطانية فى سنة ١٨٦٨، حيث ظهرت للبريطانيين الطبيعة الحقيقية للحبشة والصعوبات التى تكتنفها. وقد لقى هذا التقرير الذى قدمه «فالنتيا» اهتماماً كبيراً لدى المسئولين بوزارة الخارجية البريطانية[٢].

وعلى أية حال فإن «فالنتيا» أرسل أخير سكرتيره «هنرى سولت Henery Salt» فى بعثة إلى الحبشة عاد بعدها يوصى بضرورة بذل الجهود لكى يحصل الأحباش على منفذ بحرى لبلادهم على البحر الأحمر يتيح لهم الاتصال بالمستعمرات البريطانية فى بلاد الشرق. غير أن اقتراحات «فالنتيا» هذه لم يحفل بها أحد إلى أن اهتم بتنفيذها «هنرى سولت» نفسه الذى أصبح بعد ذلك القنصل العام لبريطانيا

(1) Marston, T. E.: Op. Cit., pp. 34, 35.
(2) I. O., 1/1., Valentia to Canning, 9/13/8.

في مصر[1].

أما بالنسبة لتحركات «سولت» فيمكن تتبعها من خلال التقرير الذى قدمه لوزارة الخارجية البريطانية وأوضح فيه أنه وصل إلى مصوع ثم انتقل إلى «تيجرى Tigre» في الحبشة حيث قدم ما معه من هدايا إلى «بحر نيجوس Bahr Negos» حاكم هذه المنطقة، غير أن «سولت» لم يجد مايشجعه على إقامة علاقات تجارية مستقرة نتيجة لرفض الأحباش لهذا الاتجاه ولضعفهم عن السيطرة على المنطقة الساحلية، مما جعله يشك فى نجاح أى تدخل بريطانى فى الحبشة حينذاك[2]. وقد أرفق «سولت» بتقريره هذا صور للمراسلات التى دارت بينه وبين حكومة بومباى وتضم استفسارات من تلك الحكومة عن هذه الرحلة وأهدافها، مما كان يظهر وجود نوع من السباق بين شركة الهند الشرقية الانجليزية ووزارة خارجية بريطانيا فى ذلك الحين.

وجدير بالذكر أن الرسائل المرسلة من مجلس إدارة شركة الهند الشرقية الانجليزية ومقره فى لندن كانت تصل إلى الحاكم الانجليزى العام فى كلكتا فى فترة تتراوح ما بين خمسة إلى ثمانية شهور، أما المرسلات التى كانت تتطلب ردوداً حول الأمور الرسمية فقد كانت تستغرق فترة تصل إلى عامين كاملين.

على أن «سولت» قد أرسل أيضا تقريراً سياسياً إلى حكومة الهند عن الأوضاع السياسية فى البحر الأحمر موضحا أن البريطانيين يمكنهم الحصول على مايدونه فى اليمن إذا تحالفوا مع شريف أبى عريش أو إمام صنعاء. وكان شريف أبى عريش أو «شريف اللحية» كما يسميه «سولت» يحكم منطقة تهامة، وهى الأراضى الساحلية المنخفضة الممتدة من ميناء اللحية شمالاً إلى ميناء مخا جنوباً، وأيضا منطقة زيلع على الساحل الأفريقى للبحر الأحمر. وذكر «سولت» أنه شاهد سفينة فرنسية فى «خليج أنسلى Annsley Bay» وأوضح أنها جاءت إلى هناك بغرض

(1) Marston T. E. : Op. Cit., p. 34.
(2) I. O. 1./1., Salt to F. O. 3/4/11, Report on his expedition.

شراء قطعة من الأرض المطلة على هذا الخليج. وقد أوصى «سولت» في تقريره أيضا بضرورة التحالف مع أتباع الشيخ محمد بن عبد الوهاب في نجد لمنع الفرنسيين من التسلل إلى إيران من جهة ولفتح طريق البحر الأحمر أما البريطانيين من جهة أخرى عن طريق ميناء عدن وجزيرة كمران واستبداله بالطريق البرى الذى كان مهدداً حينذاك والمار بالبصرة والخليج العربى.

وتجدر الإشارة إلى أن الرأى قد استقر فى انجلترا على إرسال «هنرى سولت» مرة ثانية إلى منطقة البحر الأحمر فى سنة ١٨٠٩. وقد وصل إلى ميناء مخا اليمنى فعلا فى شهر نوفمبر من السنة المذكورة، حيث وجد أسعار البن قد ارتفعت بفضل وجود التجار المنافسين من الأمريكيين حتى بلغ سعر الباله ٧٥ دولاراً الأمر الذى سبب متاعب كثيرة لشركة الهند الشرقية الانجليزية نتيجة لارتفاع الأسعار، وعلى أية حال فقد أوضح «سولت» أنه لم تكن توجد فى البحر الأحمر حينذاك سفن معادية للبريطانيين، كما لم تكن توجد لمحمد على أية سفن هناك فى ذلك الحين، مما كان يجعله يرى أنه من السهل على البريطانيين السيطرة على أى موقع يريدونه فى منطقة البحر الأحمر.

وهكذا كانت تحركات البريطانيين فى البحر الأحمر على مقربة من عدن فى مطلع القرن التاسع عشر، وقد تمت هذه التحركات بتوجيه من قبل شركة الهند الشرقية الانجليزية فى بعض الأحيان، كما كانت بتوجيه من قبل وزارة الخارجية البريطانية فى أحيان أخرى، حتى رجع «سولت» إلى انجلترا، ولم يعد إلى المنطقة ثانية إلا عندما عين قنصلا عاما لبريطانيا فى مصر لدى حكومة محمد على. ولايعنى هذا أن محاولات البريطانيين للحصول على امتيازات لتجارتهم فى المنطقة قد توقفت، بل إنهم انتهزوا كل فرصة ممكنة لتحقيق أغراضهم.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد نوقشت لدى الدوائر البريطانية أهمية احتلال البريطانيين لميناء عدن اليمنى فى نهاية القرن الثامن عشر عندما احتلت قوات

بونابرت مصر فى سنة ١٧٩٨، وكانت تتطلع لشن غزو فرنسى على الهند فى ذلك الحين. وقد نتج عن قيام الحرب بين بريطانيا والأمريكيين فى الفترة ما بين عامى ١٨١٢و ١٨١٤ أن بدأ بعض الساسة الانجليز يعيدون التفكير فى احتلال عدن. بل أن «هنرى سولت Henery Salt»، قنصل بريطانيا فى مصر اقترح على حكومة بومباى وجود إرسال إحدى بطاريات الساحل العسكرية إلى سلطان عدن لمساعدته فى الدفاع عن ميناء عدن، نظراً لأن البريطانيين كانوا فى حرب مع الأمريكيين الذين كانوا مرتبطين بعلاقات ودية مع تلك الموانى، والتى كانت معظم سفنهم تفوق فى تسلحها السفن التجارية البريطانية التى كانت تبحر إلى تلك الموانى، وعلى الرغم من ذلك فإن هذا الاقتراح لم يوضع موضع التنفيذ خاصة بعد توقيع الصلح مع الأمريكيين، كما أن التهديد الفرنسى تضاءل نسبياً حينذاك[1].

وقد حدث فى شهر يوليو سنة ١٨١٨ أن تلكأ أحد الأعراب فى الوكالة البريطانية فى ميناء مخا اليمنى. غير أن الحرس الهنود أبعدوه بالقوة مما أثار بعض العرب الذين تجمعوا وأهانوا عدداً من الضباط البريطانيين الموجودين بالوكالة. بل أن الوكيل البريطانى فى مخا وهو «الملازم دومنكيتى Lieutenant Domincetti» قد تعرض لإهانة من قبل «الدولة» حاكم مخا الذى استدعاه بالقوة فى وقت غير مناسب، كما هوجمت الوكالة وتعرضت للنهب والسلب. وقد أطلق حاكم مخا سراح الوكيل البريطانى وأمر بترحيله إلى الهند، وأغلقت بطبيعة الحال الوكالة البريطانية فى المدينة.

وقد انتهزت حكومة بومباى هذا الحادث واستغلته لمصلحتها بعد مرور عامين من حدوثه خاصة وأنها كانت تنقب عن سبب مناسب يبرر تدخلها. وقد طلبت من إمام صنعاء أن ينزل العقاب بالحاكم السابق لمخا لمسئوليته عن تلك الحادثة، بل أن الحاكم العام للهند أمر بتوجيه قوة كافية إلى مخا لتدعيم مطالب حكومة الهند

---

(1) Marston, T. E.: Op. Cit., pp. 39, 40.

البريطانى مستقبلا فى الميناء اليمنى. كما كانت تهدف حكومة «بومباى» إلى فرض معاهدة على إمام صنعاء يوافق فيها على أن يكون للوكيل البريطانى فى مخا حرس خاص مثلما لنظيره فى البصرة وبغداد، ويكون هذا الحرس من القوة بحيث يكفل للمقيم الحماية والاحترام، كما أن كل العاملين فى الوكالة البريطانية يجب أن يكونوا تحت الحماية البريطانية وتابعين من الناحية القضائية للوكيل البريطانى. أما من الناحية التجارية فيجب انقاص نسبة الضرائب الجمركية على التجارة البريطانى من $\frac{1}{2}$ ٣ إلى $\frac{1}{4}$ ٢ ٪. وهذه المطالب دون شك كان من الصعب على الإمام أن يتقبلها وهى تنتقص من سيادته وتضعف من إرادته.

وقد أصدرت حكومة الهند البريطانية تعليماتها إلى «الكابتن وليام بروس Captain William Bruce» المقيم البريطانى فى «بوشير» ليمثلها فى هذه المفاوضات، ولهذا أبحر «بروس» إلى مخا فى ٢٣ أغسطس سنة ١٨١٩ يرافقه أسطول قوى يقوده «الكابتن لملى Captain Lumley»، وقد تسلم «بروس» فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٨١٩ إجابة إمام صنعاء التى أبدى فيها مشاعره الودية، وأنه أرسل مبعوثه الفقيه حسين للتفاهم معه. وقد طلب الفقيه حسين من المبعوث البريطانى مرافقته إلى صنعاء حيث يمكن احضار حاكم مخا السابق للتحقيق فى الواقعة، غير أن «بروس» أوضح أنه لحين تقديم الاعتذار المطلوب فإنه لايمكنه التوجه إلى صنعاء[1].

وجدير بالذكر أن «وليم بروس» مبعوث حكومة الهند البريطانية للتفاوض مع إمام صنعاء بشأن الوكالة البريطانية فى مخا قد طلب من «هنرى سولت» قنصل بريطانيا فى مصر حينذاك تأكيد تبعية مخا لمحمد على، وكان هذا المطلب هو أول علامة مميزة للوجود المصرى فى اليمن، وأول استخدام للأساليب الدبلوماسية تقوم به شركة الهند الشرقية الانجليزية فى تعاملها وعلاقتها مع الحكومة المصرية[2].

---

(1) Playfair, R. L.: Op. Cit., pp. 134 , 136.
(2) I. O. Egypt, V. 7, Bruce (Mocha) to Salt, 10/ 6/20.

بل إن حاكم بومباى «الفنستون Elphinstone» طلب من «سولت» القنصل البريطانى فى مصر حينذاك تأكيد تبعية اليمن لمحمد على، واستئذانه – فى حالة الضرورة – فى قيام حكومة بومباى بمحاصرة الموانى اليمنية، وبأن حدوث ذلك لايعنى وجود أية نية لدى البريطانيين لغزو اليمن(١).

وقد أجاب «سولت» على «بروس» موضحا أن محمد على قد منح الإمام الولايات التى سيطر عليها ابنه إبراهيم من «الدولة» حاكم الحديدة، مقابل كمية معين من محصول البن اليمنى ترسل كخراج سنوى للباب العالى. وفضلا عن ذلك كان محمد على على علم تام بأهداف حكومة بومباى، وكان يأمل أن تقدم ترضية مناسبة من قبل الإمام عن الأهانة التى ألحقت بوكيل الشركة البريطانية فى مخا، وأبدى استعداده للتوسط لحل هذه المشكلة فى الوقت الذى تحدده الشركة مما يظهر تفوق مركزه فى اليمن حينذاك.

غير أن الحوادث تطورت بسرعة وظهر أثناءها اتجاه الإمام ومبعوثه للمماطلة فى تحقيق المطالب البريطانية مما أدى بالمبعوث البريطانى إلى توجيه تحذير للسفن الراسية فى مخا بأن الميناء محاصر بقطع الأسطول البريطانى فى اليوم الثالث من شهر ديسمبر سنة ١٨١٩ . وقد بدأ قصف الميناء بمدفعية الأسطول فى اليوم السادس والعشرين من الشهر المذكور حتى تم اسقاط البرجين الرئيسيين المدافعين عن المدينة فى اليوم الثلاثين من نفس الشهر(٢)، واضطر حاكم مخا تهديد فى اليوم التالى إلى اصدار قرار بمنع أى شخص من اهانة الرعايا البريطانيين وإلا تعرض لعقوبات قاسية. كما لم يجد إمام صنعاء بدأ من الموافقة على تخفيض نسب الضرائب على التجارة البريطانية من ٣١/٢٪ إلى ٢١/٤٪، واضطر الإمام إلى توقيع المعاهدة التى اقترحتها بريطانيا فى ١٥ يناير سنة ١٨٢١ وأرسل صورة معتمدة منها إلى المبعوث البريطانى فى ميناء مخا اليمنى(٣).

على أنه يلاحظ فى نفس الوقت أنه قد ظهر اهتمام قليل من قبل بريطانيا بميناء عدن فى سنة ١٨٢٠ عندما قام السلطان أحمد العبدلى سلطان لحج وعدن بابلاغ القبطان «هينز» الذى وصل إلى ميناء عدن بأنه يرغب فى أن يكون للانجليز

(1) I. O., Egypt, V. 7, Bruce (Mocha) to Salt, 6/7/ 20.
(2) I. O., Egypt, V. 7, Bruce to Salt, 1/20/21.
(3) Graham, G.: Op. Cit., pp. 287, 288.

موطئ قدم في تلك الميناء. وكان غرضة من ذلك دعم العلاقات التجارية مع شركة الهند الشرقية الانجليزية. كما أن السلطان العبدلي قام بابلاغ «هتشنسون Hutchinson» وكيل شركة الهند الشرقية الانجليزية فى مخا أنه سوف يمنح الشركة حق إنشاء وكالة بريطانية في عدن نظير قيام بريطانيا بمساعدته ضد القبائل اليمنية المجاورة لسلطنته. وكان على «هتشنسون» أن يجب عليه بقوله أن حكومة الهند لاترغب فى القيام بأى ترتيبات سياسية، ولكنها تقصر نشاطها على دعم العلاقات التجارية مع الموانى اليمنية[١].

وهكذا تمكنت بريطانيا من تدعيم نفوذها التجارى فى الموانى اليمنية المطلة على الجزء الجنوبى من البحر الأحمر ونالت شركة الهند الشرقية الانجليزية مكانة تجارية ممتازة فى المنطقة. وبهذا استحوز البريطانيون فى وقت مبكر على مزايا تجارية هامة ضمنت فى معاهدة رسمية اضطر إمام اليمن للتوقيع عليها تحت مدفعية قطع الأسطول البريطانى التى نفذت إلى البحر الأحمر[٢]. كما أن معاهدة الصداقة والتجارة عقدتها بريطانيا مع سلطان لحج وعدن فى سنة ١٨٠٢ كانت بداية لسلسلة من المعاهدات المماثلة مع أهالى المنطقة لضمان المصالح التجارية البريطانية فى الطريق البحرى إلى الشرق عبر البحر الأحمر[٣].

وإذا كانت بريطانيا قد حققت هذا القدر من النجاح فى الجزء الجنوبى من البحر الأحمر، فإنها لم تتمكن رغم الجهود التى بذلتها لإخراج الفرنسيين من مصر أن تحل محلهم، أو تبقى على قواتها من محبوسة هناك بعد جلاء الفرنسيين، فاضطرت أخيراً إلى قواتها من مصر بعد صلح أميان فى سنة ١٨٠٣. بل أن البريطانيين فشلوا فى تنفيذ خطتهم المبنية على تكوين حزب قوى موال لهم من المماليك ومساندته حتى يمسك بمقاليد الأمور فى مصر لتحقق بريطانيا أغراضها عن طريقه. وكان البريطانيون قد أخذوا معهم عند انساحبهم «محمد الألفى» وهو أحد زعماء المماليك ليجعلوا منه نواة هذه القوة الموالية لهم. وقد عاد الألفى إلى مصر بعد أن نسق خططه مع الانجليز الذى زاد خوفهم من عودة نابليون إليها ثانية

(1) Hutchinson to Henery Salt, January 24, 1823, pp. 40, 65, See Marston, T. E.: Op. Cit., pp. 137 , 139
(2) Playfair, R. L.: Op. Cit., pp. 137 , 139.
(3) GhGhorbal, S.: The Beginnige ofthe Egyptian Question and the Rise of Mohamed Aly, p. 125.

بعد أن أبرم معاهدة مع السلطان العثماني في سنة ١٨٠٦ . ولهذا أرسل الانجليز حملة «فريزر Fraser» في سنة ١٨٠٧ للتثبت من عدم محاولة الفرنسيين العودة إليها في الوقت الذى كان محمد على قد ظهر على مسرح الأحداث فيها وسيطر على الموقف هناك، تسانده قوة شعبية تصدت للبريطانيين في رشيد. وقد شكل فشل حملة «فريزر» في رشيد ضربة قوية للنفوذ البريطاني في مصر، كما خسرت بريطانيا عدداً كبيراً من جنودها الذين اشتركوا في تلك الحملة[1].

وإذا كانت بريطانيا قد خسرت جولتها في مصر في سنة ١٨٠٧ فقد كان لها في نفس الوقت السيادة البحرية الكاملة في البحر المتوسط، خاصة وأن البريطانيين كانوا قد احتلوا جبل طارق ١٧٠٤[2] فسيطروا بذلك على مدخله الشمالي، كما أنهم كانوا قد احتلوا أيضا جزيرة مالطة في سنة ١٨٠٧ ، وهي نقطة استراتيجية هامة في وسطه[3]، ثم أنهم ضموها إلى مستعمراتهم بعد انعقاد مؤتمر فيينا في سنة ١٨١٥[4]. بل أن بريطانيا أطمأنت بعض الشئ باتفاقها مع محمد على بشأن جلائها عن مصر، عندما تعهد بمقاومة أى محاولة أوربية تستهدف احتلال الأراضي المصرية أو المرور بها للوصول إلى الهند عبر البحر الأحمر[5].

ورغم جلاء الفرنسيين عن مصر في سنة ١٨٠٢ فقد ظلت رغبتهم في العودة إليها والتحكم في طريق البحر الأحمر قائمة، ولهذا أوفد «بونابرت» الكولونيل سباستياني Sebastiani» إلى مصر للتعرف على نيات البريطانيين ولدراسة الأوضاع الجديدة هناك في نهاية عام ١٨٠٢ . وقد حاول «سباستياني» أن يقوم بواجبه على خير وجه ونجح في ذلك حتى أختير سفيرا لفرنسا لدى الدولة العثمانية في سنة ١٨٠٦[6].

---

(1) Fortescue, J. W.: A History of the British Army, Vol. V., p. 17.
(2) A Red Book on Gibraltar. Issued by the Spanish Governement, Madred. 1965, pp. 13 , 16.
(3) George, H. B.: Op. Cit., pp. 13 , 19.
(٤) حسن صبحي (دكتور): التنافس الاستعماري الأوربي في المغرب ١٨٨٤ ، ١٩٠٤، ص ١٥.
(5) Kirk, G. E.: A Short History of the Middle East, p. 75.
(6) Hoskins, H. L.: British Routes to India, p. 61.

وقد ظل «نابليون» حتى نهاية حياته السياسية مهتما بمصر وبالطريق الموصل للشرق عبر البحر الأحمر. وكان يرسل مبعوثيه لجمع البيانات والمعلومات الهامة ولعرقلة مصالح ومساعى أعدائه البريطانيين فى هذه المناطق.

وعندما فرغت فرنسا من تصفية مشاكلها الداخلية الناتجة عن الأوضاع غير المستقرة فيها، فضلا عن مشاكلها الخارجية مع الدول الأوربية التى نجمت عن الحروب النابليونية، فإنها أخذت تبحث عما يعوضها عن مستعمراتها المفقودة[1].

ولاشك أن أنظار الفرنسيين قد اتجهت إلى المناطق الساحلية الهامة الممتدة من البحر الأحمر إلى الخليج العربى، وكانت كلها لاتزال فى أيدى أصحابها العرب. وكانت فرنسا تدرك أن العقبات التى تواجه تحقيق أطماعها فى هذه الجهات تكمن بالدرجة الأولى فى الأطماع البريطانية المنافسة من ناحية بالإضافة إلى العرب أصحاب البلاد الأصليين من ناحية أخرى.

وقد حاولت فرنسا أن تعيد العلاقات التجارية مع السيد سعيد سلطان زنجبار فى سنة ١٨١٧ بعد عودة «البوربون» إلى العرش، ورحب السلطان بإعادة علاقاته القديمة مع فرنسا[2]، غير أن الفرنسيين أرسلوا بعض سفنهم الحربية إلى زنجبار فى سنة ١٨٤٠ وطلبوا من ابن السلطان أن يصرح لهم بإقامة بعض المبانى والحصون فى «موجاديشو» و «برزوا» لخدمة أغراضهم التجارية. ولما اعتذر ابن السلطان وممثله «هلال» عن تلبية مطلبهم فقد أبحرزوا إلى مدينة نوسى بى «Nossi - Be» الواقعة على مقربة من ساحل مدغشقر الغربى حيث أنزلوا قواتهم ونفذوا أغراضهم بالقوة.

وقد احتج السيد سعيد سلطان زنجبار مستنكراً العدوان الفرنسى وأبرق إلى «بالمرستون» ينبئه بما حدث وطلب مساندة بريطانيا له فى مقاومته لهذا العدوان وإلا سيضطر لمفاوضة الفرنسيين إذ لم تتحرك الحكومة البريطانية لمساعدته، غير أن بريطانيا لم تحرك ساكنا لنجدة سلطان زنجبار لأنها لم تكن تهتم بالسلطان ذاته، بل كان يهمها بالدرجة الأولى حينذاك مواصلاتها فى البحر الأحمر والمحيط الهندى. وقد رأى البريطانيون فى هذه المحاولات الفرنسية فى تلك المناطق البعيدة مايشغل الفرنسيين عما هو أجدى وأهم، إذ طالما كانت التحركات الفرنسية بعيدة عن

(1) Coupland, R.: Op. Cit., p. 436.
(2) Coupland, R.: Op. Cit., p. 424.

«ممبسا» جنوبا فهى لاتهدد المصالح البريطانية عبر طريق البحر الأحمر، وهو مايهم بريطانيا فى المقام الأول بطبيعة الحال.

على أن ما أثار البريطانيين فعلا وأقلقهم على مصالحهم فى جنوب البحر الأحمر فى أوائل القرن التاسع عشر تلك المنافسة الأمريكية التى تمثلت فى جهود التجار الأمريكيين من مواطنى «ماسا شوستس» الذين نافسوا التجار الهنود المنطلقين من المستعمرات الانجليزية فى الهند على التجارة الشرقية بوجه عام وتجارة البن اليمنى بوجه خاص[1]. كما حاول الأمريكيون منافسة التجار الهنود فى بيع المنسوجات القطنية ونافسوهم أيضا فى صيد الحيتان من المحيط الهندى وشاركوهم فى تجارة الرقيق والبخور واللبان والصمغ والجلود والعاج. بل إن الأمريكيين كانوا يجمعون مخلفات الطيور البرية "Cuano" من جزر «كوريا موريا» المواجهة للساحل الجنوبى للجزيرة العربية، وذلك قبل قيام بريطانيا بمحاولتها الفاشلة لأخذ كميات من تلك المخلفات لاستخدامها فى تسميد الأرض فى الجزر البريطانية نفسها.

وقد تبينت شركة الهند الشرقية الانجليزية منذ أوائل القرن التاسع عشر أن الأمريكيين يعتبرون منافسين جادين لها. فعلى الرغم من بعد بلادهم عن ميدان التجارة فى البحر الأحمر والمحيط الهندى، فإنهم كانوا يحضرون من بلادهم النائية للاشتراك فى النشاط التجارى هناك. بل أن التجار الأمريكيين أخذوا يرسلون سفنهم إلى الموانى اليمنية وخاصة ميناء مخا، حيث يحصلون على ثلاثة أرباع إجمالى محصول البن اليمنى الذى كان يبلغ فى عام ١٨٠٩ ثلاثة عشر ألف باله. وقد أدت منافستهم هذه فى مجال تلك التجارة إلى رفع سعر البالة من ٥٦ دولاراً (أى حوالى ١١ جنيها استرلينيا) إلى ٧٥ دولاراً (أى حوالى ١٥ جنيها استرلينيا) وقد قام التجار الأمريكيون باستخدام الطريق الموصل إلى البحر الأحمر عبر طريق رأس الرجاء الصالح مع المرور بمحاذاة الساحل الشرقى لأفريقيا. وقد وفر ذلك عليهم نفقات النقل التى كانت تحصل عليها شركة الهند الشرقية الانجليزية والشركات الفرنسية الأخرى التى اتخذت من جزر موريشيوس ورينيون Mauritius and Reunion» قواعد لها.

(1) Coupland, R.: Op. Cit., p. 362.

وكان التجار الأمريكيون على درجة فائقة من الهمة والنشاط على نحو مايمثله التاجر الأمريكي «تشارلز ميليت Charles Millet» فقد أبحر هذا التاجر من بلاده بسفينته الشراعية المعروفة باسم «آن ANN» ووصل إلى ميناء مخا في ٢٠ يونيو ١٨٢٦ ومعه حمولة ضخمة من البضائع القطنية والمسامير والتبغ حيث أفرغ سفينته لدى التجار الذين كانوا يقومون ببيعها لحسابه حتى يعود إليهم في رحلته التالية. وكان «ميليت» هذا يقوم بشحن سفينته بكميات هائلة من محصول البن اليمني يأخذه معه إلى بلاده، ثم يعاود رحلاته إلى بلاد الشرق بصفة منتظمة، ويعتبر «ميليت» مثالا للتجار الأمريكيين الذين كان لهم دور فعال في التجارة الشرقية في ذلك الحين[١].

جهود البريطانيين لمواجهة المنافسة الأمريكية وغيرها في جنوبي البحر الأحمر:

وعلى هذا النحو من الجهود التي بذلها التجار الأمريكيون للمشاركة في التجارة الشرقية بوجه عام وتجارة البن اليمني بوجه خاص منذ أوائل القرن التاسع عشر، فقد أحس البريطانيون بأنهم يواجهون منافسا خطيراً لمصالحهم في جنوب البحر الأحمر والمحيط الهندي[٢]. ففي خلال ثمانية عشر شهرا بين عامي ١٨٣٢، ١٨٣٤ وصلت إلى ميناء زنجبار على الساحل الشرقي لأفريقيا ٣٢ سفينة أمريكية عرجت كثيرات منها إلى جنوب البحر الأحمر، هذا في الوقت الذي لم تصل إلى الميناء المذكور سوى سبع سفن بريطانية لاغير. وقد وصلت إلى ميناء مخا اليمني مجموعة كبيرة من تلك السفن الأمريكية لنقل كميات من البن اليمني الذي كان يلاقي ترحيبا بالغا وسوقا رائجة في الولايات المتحدة حينذاك[٣].

ولاشك أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية كانت تساند التجار الأمريكيين في جهودهم الرامية إلى مشاركة الانجليز بل منافستهم في العمليات التجارية بالأسواق الشرقية بعد أن كانوا ينفردون باحتكارها منذ إنشاء شركة الهند الشرقية الانجليزية في عام ١٦٠٠. ومما يؤكد ذلك الاتجاه لدى حكومة الولايات المتحدة

(1) Waterfield, G.: Op. Cit., p. 30.
(2) Marston, T. E.: Op. Cit., p. 39.
(3) Waterfield, G.: Op. Cit., p. 41.

الأمريكية هو قيامها بعقد أول معهادة مع سلطان مسقط وزنجبار فى سنة ١٨٣٣ - حيث كانت سفنه تبحر بالتجارة فى أرجاء المحيط الهندى والبحر الأحمر وكانت تهدف إلى ضمان حسن سير عمليات التبادل التجارى مع التجار الأمريكيين[١]. أما بالنسبة لسلطان مسقط وزنجبار فقد أقبل على عقد هذه المعاهدة بعد أن تبين الفوائد الجمة التى ستعود عليه نتيجة لإرتباطه مع التجار الأمريكيين وحكومتهم، وبعد أن أصبح لهم دور فعال فى منافسة احتكار الانجليز للتجارة الشرقية فى المحيط الهندى والبحر الأحمر منذ أوائل القرن التاسع عشر.

وتشير بعض الدراسات الوثائقية إلى أن بريطانيا لم تكن تواجه منافسة من قبل الأمريكيين حول ميدان التجارة الشرقية عامة وتجارة البن اليمنى على وجه الخصوص فحسب، بل إنها واجهت نفس المنافسة من قبل محمد علي الذى وصلت قواته إلى تهامة اليمن لتعقب «تركجه بيلمز» المتمرد عليه والذى فر من الحجاز إلى اليمن فى سنة ١٨٣٣. إذ وضح أن محمد على كان يبغى من الوصول إلى تهامه اليمن حينذاك السيطرة على تجارة البن اليمنى المربحة، ومنافسة البريطانيين كذلك في هذا الميدان. ومما يؤكد ذلك قيامه بفرض ضرائب باهظة على التجار التابعين لشركة الهند الشرقية الانجليزية بلغت نسبتها ٧ ١/٤ فى الموانى اليمنية.

ونتيجة لذلك فقد قام «اللورد بالمرستون» وزير الخارجية البريطانية بتوجيه تعليماته إلى «كامبل» القنصل البريطانى في مصر فى أول مارس سنة ١٨٣٧ ليطلب بشكل قاطع من محمد على رفع القيود المفروضة على التجارة البريطانية على وجه السرعة، لأن بريطانيا لن تسمح للمصريين بأن يواصلوا تطبيق هذا النظام الذى ينطوى على العداء الكامل للتجارة البريطانية، وأنه إذا لم ترفع هذه القيود فإن الحكومة البريطانية سوف تأخذ فى اعتبارها فوراً اتخاذ كافة الإجراءات التى تضمن المحافظة على «شرف بريطانيا العظمى» وعلى مصالحها التجارية فى منطقة البحر الأحمر[٢]. هذا فى الوقت الذى كان الأمريكيون يبذلون فيه جهدهم ويحصلون

---

(1) Coupland, R.: Op. Cit, p. 365.
(2) F. O. 78/318, from Palmerston to Campbell, March 1., 1837.

على نصف حجم التجارة الموجودة فى الموانى اليمنية فى ذلك الحين[١].

وقد أكد هذه الجهود الأمريكية للسيطرة على التجارة اليمنية عامة وتجار البن بصفة خاصة فضلا عن عمليات النقل البحرى، ما أشار إليه «كامبل» القنصل البريطانى فى مصر الذى كتب إلى وزارة الخارجية البريطانية فى شهر نوفمبر سنة ١٨٣٧ مشجعاً الحكومة البريطانية على تبين فكرة الإسراع بإمتلاك عدن فى الوقت الذى قامت فيه لجنة «مجلس العموم البريطانى House of Commons Committee» باقرار إقامة خط بحرى للبواخر يربط انجلترا بالهند. وكان بعض الخبراء لايزالون يشيرون إلى استخدام مخا أو سقطرى أو بريم أو قمران كمحطة للبواخر البريطانية على هذا الطريق. فإن «الكولونيل كامبل» أشار إلى أهمية عدن فى هذا السبيل بقوله:

"It would not only prevent the possibility of any attempt by Mohammed Ali (Viceroy of Egypt) and others to extend their conquests beyond the Red Sea, but, moreover besides its advantageous position as a coal depot of our cmmunication between Bombay and Suez, it would most probably throw the whole trade of Mocha coffee into that port, and give to England the whole command of that article a great quantity of which is at present bought by Americans".[٢]

وهذا يعنى أن «كامبل» القنصل الانجليزى فى مصر كان يعتقد فى أوائل نوفمبر سنة ١٨٣٧ أن احتلال البريطانيين لعدن لن يمنع فقط أية محاولة محتملة

(1) Waterfield, G.: Op. Cit.: pp. 31, 32.
(2) I. O., Factory Records, Persia, Vol. 58, Colonle Patric Campbell, British Consul-General in Egypt, to Lord Palmerston, Foreign Minister, Alexandria, November I. 1837.

يقوم بها محمد على وآخرين لمد نفوذهم فيما وراء البحر الأحمر، إلى جانب موقع عدن الممتاز كمحطة لتزويد البواخر الانجليزية بالفحم على طريق المواصلات البريطانية البحرية بين بومباى والسويس. بل أنه رأى أيضا أن عدن فضلا عن ذلك ستجذب تجارة البن اليمنى الهامة والمربحة بأكملها من ميناء مخا، وتصبح بريطانيا مسيطرة تماماً على تلك التجارة وتكسر احتكار الأمريكيين لها بعد أن كانوا يستحوزون على كميات هائلة من محصول البن ويقومون بنقلها إلى الولايات المتحدة بواسطة السفن الأمريكية.

وهكذا شكل التجار الأمريكيون فى ذلك الوقت المبكر منذ بداية النصف الأول من القرن التاسع عشر وأثناءه، منافسا خطيراً للنشاط التجارى لشركة الهند الشرقية الانجليزية فى منطقة البحر الأحمر والمحيط الهندى رغم بعد الولايات المتحدة الأمريكية عن البحار الشرقية. وقد وجه ذلك البريطانيين إلى ضرورة السيطرة على عدن للاستئثار بتجارة البن اليمنى بعد تحويلها من مخا إلى ذلك الميناء، فضلا عن احتكار الأسواق التجارية بمنطقة البحر الأحمر لتحطيم المنافسة الأمريكية وغيرها بعد أن بدت خطورتها بشكل ملحوظ.

وجدير بالذكر أنه قد نشب تنافس حاد بين المصريين والبريطانيين فى أعقاب احتلال بريطانيا لعدن حول تجارة البن اليمنى على وجه الخصوص. ففى نهاية شهر فبراير سنة ١٨٣٩ توجه إلى عدن مبعوث الشيخ الشرزبى حاكم إقليم الحجرية اليمنى ليوضح أن الشيخ الشرزبى يرغب فى زيارة «هينز» المقيم السياسى البريطانى فى عدن بعد أن تلقى عدة رسائل من الحاكم المصرى فى اليمن يعرض منحه مكافآت عظيمة ووعوداً كريمة إذا هو سلم اقليمه للمصريين. وأوضح مبعوث الشيخ الشرزبى أيضا أن رئيسه يرغب فى أن يتفق مع الانجليز لتجد صادرات اقليمه الخصب طريقا ومخرجا لها عبر عدن وليس عن طريق المواني اليمنية الأخرى التابعة لحكم محمد على مثل ميناءى مخا، والحديدة. كما أوضح أيضا أن الحاكم

المصرى فى تهامه حذر الشيخ الشرزبى بأنه إذا توجه إلى عدن فإن الانجليز سوف يقبضون عليه نظراً لما بين الجانبين المصرى والانجليزى حينذاك من علاقات طيبة.

وقد أوضح «هينز» لرئاسة بومباى ماحدث موضحا أنه ليس من المستغرب أن السلطات المصرية ستكون قلقة للغاية لحرصها على امتلاك إقليم الحجرية، إذ كان دخل هذا الإقليم من محصول البن اليمنى فقط من خلال تصديره عبر ميناء مخا يبلغ ٦٠٫٠٠٠ ستون ألف دولار «أى مايعادل ١٢٫٠٠٠ جنيه استرلينى» سنويا، وأن المصريين كانوا على علم تام بأن الشيخ الشرزبى إذا وجد معبرا لتجارة البن عبر عدن، فإن ميناء مخا الذى يسيطرون عليه ستقل قيمته كثيراً، وأن تلك الخطوة ستشكل الخطوة الأولى نحو الإنهيار الاقتصادى الذى كان لابد من حدوثه فى مخا إذا استمر العلم البريطانى يرفرف على ميناء عدن[1]. ولهذا فقد عقد «هينز» مع الشيخ عون بن يوسف الشرزبى شيخ الحجرية المعاهدة التى حددت أن مايرتضيه البريطانيون فى عدن سيكون محل التنفيذ[2]، وواضح من ذلك أن الشيخ الشرزبى حاكم الحجرية كان يعتقد أن التعمل مع البريطانيين سوف يوفر عليه كثيراً من الضرائب التى فرضتها الإدارة المصرية على الصادرات بعد أن أصلحت الموانى اليمنية من جهة، فضلا عن خشيته من احتكار محمد على لمحصول البن اليمنى الهام من جهة أخرى.

وإذا كان قد سبق أن أثير حوار علمى بعيد المدى حول تحديد ماهية الدوافع الحقيقية لإحتلال البريطانيين لعدن فى ١٩ يناير سنة ١٨٣٩، ورؤى أنها تتلخص فى رغبة البريطانيين فى استخدام عدن محطة لتموين السفن البريطانية بالفحم والمياه والمؤن اللازمة، نظراً لموقعها المتوسط بين بومباى والسويس من جهة وصلاحية مينائها للملاحة طوال فصول السنة من جهة أخرى. كما اتخذها البريطانيون مركزاً لوقف توسع محمد على وتصفية نفوذه فى الجزيرة العربية حتى لايهدد طريقى

(1) I. O., Secret Department, Bombay to Secret Committee, Vol. 6, February 25, 1839.

مواصلاتهم إلى الهند عبر الخليج العربي والبحر الأحمر على السواء بل أن البريطانيين رأوا أن عدن يمكن أن تكون قاعدة دفاعية أمامية[1]، فيما وراء نطاق حدودهم لمواجهة المنافسة الضارية من قبل روسيا القيصرية التى كانت تسعى للوثوب على المصالح البريطانية عبر استامبول والعراق وإيران من جهة أخرى، ومن قبل فرنسا التى كانت تتسلسل لتحقيق غايتها بضرب بريطانيا فى الشرق عبر البحر المتوسط ومصر من جهة أخرى. هذا فضلا عن الدور الذى كانت تلعبه النمسا أيضا فى ذلك الحين محاولة السيطرة على جزيرة سقطرى الواقعة أمام القرن الأفريقى وعند المدخل الجنوبى لخليج عدن من جهة ثالثة على نحو ماورد بتصريحات بعض المسئولين البريطانيين فى ذلك الحين[2]. أما مسألة جنوح السفينة الهندية «دوريا دولت» على الساحل اليمنى القريب من عدن وتعرضها للنهب وطلب الانجليز الحصول على التعويض اللازم من سلطان لحج وعدن، ثم نقل ملكية عدن إلى الحكومة البريطانية ورفض السلطان ذلك؛ فلم يكن هذا الحادث سوى ذريعة مباشر للاحتلال ومن نوع الأحداث المناسبة للاستثمار لخدمة الأهداف البريطانية خدمة ممتازة[3].

إذا كانت هذه الدوافع كلها قد أدت إلى احتلال البريطانيين لعدن، فإن رغبة البريطانيين فى الاستحواز على التجارة اليمنية بوجه عام واحتكار تجار البن اليمنى المربحة حينذاك بشكل خاص، وتحطيم المنافسة الأمريكية فى هذا المجال بعد أن بدت خطورتها بشكل ملحوظ، تعتبر من أهم دوافع البريطانيين لإحتلال عدن فى نهاية العقد الرابع من القرن التاسع عشر.

وبعد إحتلال البريطانيين لعدن فى ١٩ يناير سنة ١٨٣٩، ونجاحهم فى إخراج المصريين من اليمن فى ٩ مايو فى سنة ١٨٤٠[4]. فقد قام محمد على بتسليم

---

(1) Graham, G. S.: Op. Cit., pp. 301, 306.
(2) Marston, T. E.: Op. Cit., p. 58.
(3) Graham, G. S.: Op. Cit., p. 393.
(4) Douin, G.: Histoire du Régne du Khedive Ismail, Tome III, 1 ére Paris, p. 233.

منطقة تهامة القريبة من عدن والممتدة على الساحل اليمنى المطل على البحر الأحمر [1] للشريف حسين بن على بن حيدر حاكم أبى عريش عاصمة المخلاف السليمانى بشمال اليمن ليحكمها ممثلا عن الباب العالى [2].

وتجدر الإشارة إلى أن الحسين بن على بن حيدر حاكم تهامة الجديد قد فرض ضرائب باهظة على التجار والأهالى فى المناطق التابعة له بحجة أنه يقوم بإعداد جيش كبير يهاجم به عدن لينتزعها من أيدى البريطانيين.

كما رفع الحسين نسبة الضرائب على البريطانيين فى ميناء مخا حتى بلغت ٧٪ من قيمتها. بل أنه أهان الرعايا البريطانيين فى مخا ورفض إرسال المؤن اللازمة إلى عدن. ثم ذهب إلى أبعد من ذلك عندما أنزل العلم البريطانى عن مبنى الوكالة الانجليزية فى مخا [3]، وأرسل خطابا إلى المقيم السياسى البريطانى فى عدن فى شهر سبتمبر سنة ١٨٤٠ اتهم فيه «عبد الرسول» وكيل البريطانيين فى مخا بأنه «كاذب ومنافق»، كما اتهم الانجليز بأنهم يعملون على تخفيض الضرائب بما يؤثر تأثيراً سيئاً على دخل حكومته فى هامة اليمن [4].

وعندما علمت حكومة لندن وخاصة وزارة الخارجية البريطانية عن طريق «مجلس شئون India Board» الذى كان يدير شئون شركة الهند الشرقية فى لندن، بالتصرفات العدائية التى قام بها الشريف حسين حاكم تهامه ضد الوكالة البريطانية فى مخا، فقد ثارت ثورة عارمة حفاظ على مصالح بريطانيا فى البحر الأحمر. ولما كانت وزارة الخارجية البريطانية لاتعلم حقيقة الأوضاع القائمة فى المنطقة وإستناداً إلى أن كل مافتحه محمد على فى الجزيرة العربية قد آل إلى الدولة العثمانية، فإن الوزارة قد احتجت على الباب العالى فى الآستانة [5]، وقد سارع الباب

(١) عبد الحميد البطريق (دكتور): المصدر السابق، ص ١٠٣.
(2) Marston, T. E.: Op. Cit., p. 100.
(3) F. O., 78/3/ 85, Haines to Secret Committee, 9/14/40.
(4) Marston, T. E.: Op. Cit., p. 102.
(5) I. O, B. S. C. 1842: Government of India to Bombay, 2/28/42, enclosing Aberdeen to Fitzgerald 12/22/41.

العالى إلى إرسال أشرف بك إلى مخا لإقرار الأمور بما يتفق والمصالح البريطانية. وقد مر بمصر أثناء توجهه إلى مخا فى شهر مارس سنة ١٨٤٢[1]، وأعطيت له صلاحيات عزل الشريف حسين نفسه إذا استدعت الضرورة ذلك على نحو ما أخطرت الحكومة البريطانية «هينز» بذلك فى شهر مايو من تلك السنة.

وعلى أية حال فقد ضاق أهالى تهامة بعبء الضرائب التى فرضها الحسين عليهم فى تهامة، فضلا عن الضرائب التى فرضها على البضائع الانجليزية، وبدأوا يفرون من مخا والحديدة متجهين إلى عدن. وقد انتشرت فى عهد الحسين الأمراض فى اليمن مما جعله يخشى على رجال ويصدر أوامره لجميع السفن الراسية فى مخا والحديدة بافراغ شحناتها ونقل المرضى فقط إلى عدن. وقد بلغ معدل الداخلين إلى عدن شهريا حوالى ومائتين من سكان تهامة.

وقد ترتب على ذلك أن ازداد تعداد السكان فى عدن وبدأت المدينة تتوسع لتستقبل المهاجرين والتجار والداخلين إليها حتى بلغ عدد منازل المدينة ألفى منزل بنيت من الحجارة والطين فوق بقايا مدينة عدن القديمة. وفى سنة ١٨٤٢ بلغ تعداد سكان عدن خمسة عشر ألف نسمة وانتعشت المدينة واستعادت بعض مجدها الغابر، خاصة بعد أن أصبحت ميناء حراً مفتوحاً للتجارة فى سنة ١٨٥٠[2].

وقد أجرى إحصاء رسمى لسكان عدن فى سنة ١٨٥٦ ووجد أن تعداد السكان حينذاك قد بلغ ٢٠,٦٥٤ نسمة. وفى سنة ١٨٧٢ أجرى احصاء آخر فى عدن أظهر مدى التزايد المستمر فى تعداد السكان الذى بلغ حينذاك ٢٩,٢٨٩ نسمة. وكان تعداد الجنود بينهم ٣,٤٣٣، أما بقية السكان فكان بينهم ٨,٤١ يمنيا، و ٤,٣٤٦ صوماليا و ٢,٦١٤ هنديا مسلما، و ١,٤٣٥ يهوديا، و ٨٥١

(1) F. O., 78/502, Barnett to F. O., 3/20/42.

(٢) حمزة على إبراهيم لقمان: تاريخ عدن وجنوب الجزيرة العربية، ص ٢٢١.

هنديا من البانيان غير المسلمين، و ١٨٢ بريطانيا مدنيا، أما الباقون فكانوا من الأتراك والإيرانيين والمصريين والأكراد والصينيين وبعض الأوربيين، وأمريكى واحد فقط. وكان ذلك الأمريكى هو «المستر وليم لوكرمان» الذى يشتغل بالتجارة. وقد عينته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قنصلا فخريا فى عدن فى سنة ١٨٧٩، غير أن القنصلية الأمريكية الرسمية أنشئت فى سنة ١٨٩٥، وكان القنصل الرسمى فى عدن حينذاك هو «مستر ماسترسن»[١].

ولاشك أن تزايد سكان عدن على النحو المشار إليه إنما يؤكد حرص البريطانيين على تنشيط تلك المدينة بحيث تجتذب النشاط التجارى من الموانى اليمنية الأخرى أمثال مخا والحديدة، وكان ذلك نتيجة طبيعية لجهود البريطانيين فى كسر احتكار التجار الأمريكيين للتجارة اليمنية عامة وتجارة البن اليمنى على وجه الخصوص. وقد واجه البريطانيون مواقف الحسين بن على بن حيدر حاكم تهامة بتركيز جهودهم لنقل النشاط التجارى من موانيه ليتركز هذا النشاط فى عدن، واتفق مع البريطانيين فى هذا الموقف إمام صنعاء الذى كان يعادى الحسين ويرغب فى استرجاع تهامة من قبضته ومن تبعيتها للدولة العثمانية. غير أن المقيم السياسى البريطانى فى عدن «هينز Captain Haines» لم تكن لديه تعليمات بعقد اتفاق مع إمام صنعاء للتعاون عسكريا ضد الشريف الحسين حاكم تهامة، وهذا قد جعله يرد محاولتين من جانب الإمام لطلب التعاون. غير أنه عرض على الإمام أن يفتح ميناء عدن لتصدير البن اليمنى بدلا من تصديره عن طريق مخا، بل أن المقيم السياسى «هينز» أخطر «المجلس السرى The Secret Board» لشركة الهند الشرقية الانجليزية فى ١٠ ابريل سنة ١٨٤٢ بأن إمام صنعاء عاد مرة أخرى وعرض عليه تعاون بريطانى يمنى لحصار ميناء مخا فى مقابل تنازل الإمام لبريطانيا عن تهامة بعد تخليصها من حكم الحسين[٢]، وقد وصل الأمر بالإمام إلى هذا الحد نكاية بالحسين نظراً لأنه لم يكن قادراً على التغلب عليه حينذاك.

(١) حمزة على إبراهيم لقمان: نفس المصدر، ص ٢٢٢.
(2) Marston, T. E.: Op. Cit., pp. 103 , 105.

وفى نفس الوقت وجه الشريف الحسين ضربة اقتصادية ضد البريطانيين فى عدن عندما هبط بالضريبة الجمركية على البن المصدر من مخا على السفن الأمريكية إلى ٣ ٪ فقط. بل أنها تنازل أيضا عن رسوم الرسو فى سنة ١٨٤٢، وكان يهدف من وراء ذلك إلى توجيه عمليات تصدير البن إلى مخا بدلا من عدن حتى أنه أقنع «مستر ويب Mr. Webb» قائد السفينة الأمريكية «راتلر Rattler» بأخذ شحنات البن اللازمة له بصفة دورية مز مخا[١]. وكان طبيعيا أن يرحب هذا التاجر الأمريكى باستيراد البن من مخا بدلا من عدن بتلك الشروط المرضية، وحتى يتفادى منافسة البريطانيين للأمريكيين فى هذا المجال.

وإزاء هذا الموقف فقد رأت حكومة الهند البريطانية أن تسعى من جانبها لإقامة علاقات ودية مع الحسين بن على بن حيدر بعد أن ملك زمام الأمور فى تهامة محاولة استرضاءه. ولهذا أصدرت تعليماتها إلى «كابتن مورسبى Captain Morsby» للتقدم تجاه ميناء مخا لمحاولة استرضاء الشريف حسين وإقامة علاقات ودية معه. وقد نجح «كابتن مرسبى» فى التفاق مع شريف مخا وعقد معه معاهدة تجارية تنفق والمصالح البريطانية فى البحر الأحمر[٢]، وكانت السياسة البريطانية قد اتجهت حينذاك إلى إغفال أمر الدولة العثمانية صاحبة السيادة فى سواحل البحر الأحمر[٣]، وشرعت تتحالف مع بعض شيوخ تلك المناطق أو صغار أمرائها وتحصل منهم على صك بالتنازل عن بعض الأماكن التى فى حوزتهم. وقد تمكنت بريطانيا من وضع أقدامها فى تلك الأرجاء باتباعها لهذه السياسة.

وعندما قتل إمام صنعاء فى شهر ديسمبر سنة ١٨٤٩ فقد تعرضت اليمن لحالة من الفوضى والإضطراب، وتوقفت الطرق المؤدية إلى مخا والحديدة، بل أن الضرائب الباهظة التى فرضها الترك فى مخا أدت إلى توقف الحركة التجارية بها

(1) I. O., B. S. C, 1842, Haines to Bombay, 5/ 31/42.
(2) I. O., B. 8. Memorandum on the Turkish Claim to Sovereignty over the Eastern Shores of the Red Sea .. etc., pp. 14 , 15.
(٣) محمد صبرى (دكتور): مصر فى أفريقية الشرقية، هرر وزيلع وبربرة، ص ١٧

وتدفقت التجارة بعد ذلك إلى عدن فى سنة ١٨٥٠[١]، مما أدى إلى زيادة عدد سكانها على النحو الذى أشرنا إليه نتيجة لإنتعاشها من الناحية التجارية على وجه الخصوص.

وجدير بالذكر أن العثمانيين بعد أن استقروا فى تهامة فى سنة ١٨٤٩ حاولوا أن يسيطروا على مناطق إنتاج البن لتحويل تصديره إلى مخا والحديدة بدلا من عدن. غير أنهم لم يوفقوا فى ذلك لرفض القبائل الزيدية للسيطرة التركية على بلادهم. وأصبح لذلك معظم محصول البن اليمنى يصدر لخارج اليمن عن طريق عدن حيث يتفادى التجار دفع الضرائب التى كان يفرضها الأتراك فى ميناءى مخا والحديدة، مما أدى إلى إضمحلال الحركة التجارية فيها، وأثر ذلك بالتالى تأثيراً بالغاً على إقتصاديات اليمن.

وقد حدث ذلك فى الوقت الذى حرص فيه البريطانيون على أن يظل ميناء عدن حرا[٢]. "Free port"، كما أن الغالبية العظمى من السفن إتجهت إلى ميناء عدن وفضلته عن غيره لإعتبارات معينة أهمها أن الرسو فى عدن يوفر على التجار دفع ضريبة قدرها ٥٪ للجمرك العثمانى بالنسبة للسفن البريطانية. أما بالنسبة للسفن غير البريطانية فكان عليها أن تدفع ضريبة ١٢٪ إلى جانب ضريبة أخرى تدفع على كل بالة بن. هذا فضلا عن أن الرحلة فى البحر الأحمر كانت خطيرة نسبياً نظراً لكثرة الشعاب المرجانية، وكان يمكن تجنبها أو إختصارها إذا ما أتيحت لتلك السفن فرصة الرسو فى ميناء عدن[٣].

وهكذا تحولت مخا إلى مدينة خاملة وأصبحت تجارتها ضئيلة ودخلها تافه، كما أن القلة الباقية فيها من سكانها كانوا على إستعداد للرحيل إلى عدن إذا ماسمح لهم بذلك. وكان «هينز» المقيم السياسى البريطانى فى عدن حينذاك يرقب

---

(1) Marston, T. E.: Op. Cit., pp. 152, 153.
(2) Waterfield, G.: Op. Cit., p 200.
(3) Merston, T. E.: Op. Cit., p. 159.

كل مايدور عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وفى الموانى الواقعة هناك. وقد أبلغ حكومته فى بومباى فى شهر مايو سنة ١٨٥٠ عن حالة الإنهيار التى إعترت ميناء مخا اليمنى[١]، مما سيؤدى بالتالى إلى إزدهار النشاط التجارى فى عدن نتيجة لهجرة معظم سكان مخا إليها. وقد تحولت كل تجارة البن اليمنى المتجمعة من جميع مناطق إنتاج البن فى اليمن إلى ميناء عدن فى سنة ١٨٥٢ حيث أصبح يتم تصديره إلى أوربا وأمريكا من هناك. وقد بلغت كميات البن المنقولة من مناطق زراعتها إلى عدن فى السنة المذكورة أربعة آلاف حمولة، وكل حمولة منها زنتها ثلاثمائة رطل. وقد جذبت تجارة البن اليمنى إلى عدن تجارة الأمريكيين الضخمة التى بلغ حجمها أكثر من ٢٨,٠٠٠ ثمانية وعشرون ألف جنيه إسترلينى فى سنة ١٨٥٢، كما تضاعف حجمها فى العام التالى. هذا مع العلم بأن الحجم الكلى للتجارة فى عدن كان يقدر حينذاك بحوالى ٦٠٠,٠٠٠ ستمائة ألف جنيه إسترلينى سنويا[٢]. وكان ذلك دليلا على نجاح البريطانيين فى كسر إحتكار الأمريكيين لتجارة البن اليمنى التى كان يعتبر ميناء مخا مركزها الرئيسى خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وأصبحت هذه التجارة فى قبضة البريطانيين وتتم تحت إشرافهم فى ميناء عدن بعد سيطرتهم عليها فى عام ١٨٣٩.

وختاما لهذا البحث فإننى أرجو أن أكون قد وفقت فى توضيح أبعاد التنافس الدولى فى جنوب البحر الأحمر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر وخاصة فيما يتعلق بالتنافس البريطانى الأمريكى هناك حينذاك رغم ضآلة المادة العلمية التى خلفتها لنا المصادر التاريخية حول هذا الموضوع الهام. كما أننى أرجو أن أكون قد وفقت أيضا فى القاء مزيد من الضوء على تطور النشاط التجارى فى الموانى. فضلا عن إبراز الأهمية البالغة التى كان يحظى بها محصول البن اليمنى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر لدى العالم المعاصر حينذاك مما أثار تنافسا دوليا حول إحتكار تجارته على النحو الذى أشرنا إليه.

---

(1) Marston, T. E.: Ibid., p. 162.
(2) I. O., Haines to Bombay, May 29, 1952, Letters from Aden, Vol. 32.

مصادر البحث

أولا مصادر باللغة العربية:

- أحمد فضل بن على محسن العبدلى: هدية الزمن فى أخبار ملوك لحج وعدن، المطبعة السلفية، القاهرة ، ١٣٥١هـ.
- جلال يحيى (دكتور) : التنافس الدولى فى شرق إفريقية، دار المعرفة بالقاهرة، مارس ١٩٥٩ .

التنافس الدولى فى بلاد الصومال، دار المعرفة بالقاهرة، مايو ١٩٥٩.

سواحل البحر الاحمر ، لجنة الدراسات الافريقية ، القاهرة ، مارس١٩٥٩ .

- حسن صبحى (دكتور): التنافس الإستعمارى الأوربى فى المغرب ١٨٨٤ ـ١٩٠٤، دار المعارف ـ بالقاهرة ١٩٦٥ .
- حسن صبحى (دكتور) معالم التاريخ الامريكى ١٤٩٢ – ١٩١٧، دار النهضة العربية ببيروت ١٩٦٨ .
- حمزة على إبراهيم لقمان: تاريخ عدن وجنوب الجزيرة العربية، دار مصر للطباعة ، القاهرة ١٩٦٠.
- السيد مصطفى سالم (دكتور) : الفتح العثمانى الأول اليمن ١٥٣٨ ـ ١٦٣٥، معهد البحوث والدراسات العربية، بالقاهرة ١٩٤٩ .
- صلاح الدين البكرى اليافعى: فى جنوب الجزيرة العربية ، مطبعة الحلبى بالقاهرة ١٩٤٩ .
- صلاح العقاد (دكتور) : التيارات السياسية فى الخليج العربى ، مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة، ١٩٦٥.
- عبد الحميد البطريق (دكتور) : من تاريخ اليمن الحديث ، ١٥١٧ ـ ١٨٤٠، معهد البحوث والدراسات العربية، بالقاهرة، ١٩٦٩ .
- محمد صبرى (دكتور): مصر فى إفريقية الشرقية، هرر وزيلع وبربرة ، ١٩٣٩ .
- محمد محمود السروجى (دكتور) : سياسة الولايات المتحدة الخارجية، الإسكندرية، ١٩٦٥ .
- محمد مصطفى صفوت (دكتور) : الجمهورية الحديثة ، منشاة المعارف، بالإسكندرية ، الطبعة الأولى، ١٩٥٨.

ثانيا : مصادر باللغات الاجنبية

أ ـ الوثائق: Documents

(١) وثائق لم يسبق نشرها:

أولاً: سجلات وزارة الخارجية البريطانية المحفوظة فى دار المحفوظات العامة بلندن:

_ Great Britain Public Record Office.

_ F. O. I./., Valentia to Canning, 9/13/08.

_ F. O. I/I, Salt to F. O 3/4/11, Report on his expedition.

_ F. O, 78/3/8, From Palmerston to Campbell, March I., 1837.

_ F. O. 37/3/85, Haines to Secret Committee, 9/14/40.

_ F. O., 78/502, Barnett to F. O., 3/20/42.

ثانيا: سجلات وزارة الهند البريطانية بلندن:

_ India Office Library and Records:

_ I. O., Egypt. V. 7, Bruce (Mocha) to Salt, 10/6/20.

_ I. O., Egypt. V. 7, Elphinstone to Salt, 6/8/20.

_ I. O., Egypt. V. 7, Bruce to Salt, 1/20/21.

_ I. O., Bombay Secret Preceedings, Haines to Bombay Government, April 13, 1854.

_ I. O., Secret Department, Bombay, to Secret Committes, Vol. 6, February 25, 1839.

_ I. O., B. S. C. 1842; Governmemnt of India to Bombay, 2/28/42, enclosing Aberdeen to Fitzgerald, 12/22/41.

_ I. O., B SC., 1842. Haines to Bombay, 5/31/42.

_ I. O., Haines to Bombay, May 29, Letters From Asen, Vol. 32.

_ I. O., B, 8, Memorandum on the Turkish Claim to Sovereignty over the Eastern shores of the Red Sea.

I. O., Factory Records, Persia, Vol. 58.

(٢) وثائق منشورة:

_ Aitchison, C. .: A Collection of Treaties, Engagements, and Sanads, relating to India and the Neighbouring Countries, 12 Vol, Calcutta 1882.

_ A Red Book on Gibraltur, Issued by the Spanish Government, Madrid, 1965.

_ Hurewitz, J. C., Diplomacy in the Near and Middle East. Tow Vols. New York, 1956.

ب- المؤلفات: Texts

_ Commager, H. S.: The History of the United States 1951.: Living Ideas in America, N.Y.: 1951.

_ Collidge, A. C.: The United Statesas A World Power, N. Y.1918.

_ Coupland, R.: East Africa and its Invadres, Oxford: Claendon Press, 1938.

_ Crichton: A. History of Arabia, Ancient, and Modern, Edinbugh 1834.

_ Douin, G.: Historie du Regne du Khedive Ismail, tome III, Le Caire 1941.

_ Elson, Henry Williams: History of the United States of America, N. Y. 1927.

_ Fisher, H.: A History of Europe, London; 1961.

_ Fortescue, J. W.: A History of the British Army, Vol. V. (1870 - 1809).

_ George, H. .: A Historical Geography of the British Empire, Seventh Edition, London, 1924.

_ Ghorbal, S. The Beginnings of the Egyptian Question and the Rise of Mohamed Aly.

_ Graham, Gerald, S.: Great Britan in the Indian Ocean. A study of Maritime Enterpries 1810 - 1850, Oxford, at the Clarendon Press 1967.

_ Guitteau, William: the History of United States.
_ Hoskins, H. L.: British Routes to India, London, Longmans Greau, 1928.
_ Hunter, F. M.: An Account of the British Settlement at Aden, London, Trubner and Co, 1877.
_ Ingrams, H.: the Yemen, Imams, Rulers and Revolutions London, Camelot Press.
_ Jacob, H.: Kings of Arabia, London, Mills and Boon, 1923.
_ Karston Niebuhr: Beschreibung Von Arabian, Copenhagen, 1772.
_ Kirk, G, E.: A short History of the Middle East, New York, 1960.
_ Little, T.: South Arna of Conflict: London, Pall Mall, 1968.
_ Marston, t. E.: Britain's Imperial Role in the Red Sea Area, 1800 - 1878. The Shoe String Press, Inc., Hamden, Connecticut, U. S. A.
_ Playfair, R. L.: A History of Arabia, Felix, or Yemen, Bombay, Government Central Press, 1859.
_ Pratt, J. W.: A History of United States Foreign Policy Second Edition: Prentice Hall.

جـ- الدوريات: Periodicals

_ American Historical Association, A. H. A. Pamphlets, No. 222.

_ The Middle East, A Political and Economic Suvey, 1958.

«البحث الثالث»

العلاقات المصرية اليمنية وموقف بريطانيا إزاءها في العقد الرابع من القرن التاسع عشر

Britain's Attitude towards Egyptian Yemeni Relations (1832 - 1840)

للدكتور

فاروق عثمان أباظه

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - جامعة الأسكندرية

بحث قدم

في ندوة عن العلاقات المصرية اليمنية أقامها سمنار الدراسات العليا للتاريخ الحديث بكلية الآداب بجامعة الاسكندرية

(سبتمبر ١٩٨٣)

مقدمـــة

ارتبطت العلاقات المصرية اليمنية منذ مطلع القرن التاسع عشر بظهور الدعوة السلفية التى نادى بها الشيخ محمد بن عبد الوهاب فى نجد - قلب الجزيرة العربية - وقد عرفت هذه الدعوة باسم "الحركة الوهابية" التى أخذت تنتشر فى أرجاء الجزيرة العربية، بل والتى أصبح لها آثاراً بعيدة المدى فى الحركات الإسلامية فى القرنين التاسع عشر والعشرين. إذ نتج عن هذه الحركة إستنجاد إمام اليمن الزيدى بالسلطان العثمانى من جهة ثم بواليه العثمانى على مصر محمد على من جهة أخرى لإنقاذه من هجمات "الوهابيين"[1] الذين اجتاحوا الأجزاء الشمالية من بلاده[2]، محاولين نشر دعوتهم المتعارضة مع المذهب الزيدى، الذى كان يقوم عليه حكمه فى اليمن، والذى كان يجتذب عن طريقه ولاء أتباعه[3].

وقد نجح محمد على فى نهاية العقد الثانى من القرن التاسع عشر - بعد أن قام بالمهمة التى كلفه بها السلطان العثمانى بمحاربة السلفيين فى الحجاز ونجد[4] - بواسطة جنوده الأتراك[5] والألبان والجراكسة حيث لم يكن قد شكل جيشه من العناصر المصرية بعد[6] - فى استخلاص الأراضى اليمنية فى الشمال والغرب من

---

(١) عبد الواسع الواسعى: تاريخ اليمن المسمى فرجة المهموم والحزن فى حوادث وتاريخ اليمن، ط٢، ص ٨.

تجدر الإشارة إلى أن الدعوة السلفية وما أعقبها من انتشار أطلق عليه أعداء الدعوة فى عصرها الحركة الوهابية، كما أطلقوا على السلفيين الموحدين اسم الوهابيين، وهو اسم مرفوض علميا من جانبنا وأن استخدمناه كمصطلح شاع آنذاك.

(٢) أحمد فخرى (دكتور) : اليمن ماضيها وحاضرها، ص ١٥٩.

(٣) محمد عبد الله ماضى (دكتور) : دولة اليمن الزيدية (نشأتها، تطورها علاقاتها)، ص ١٥.

(٤) صلاح العقاد (دكتور): الحملة المصرية فى شبه جزيرة العرب (١٨١١ - ١٨١٩) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد السادس، السنة الثانية، ابريل ١٩٧٦، ص ١١٦، ١١٧.

(٥) عثمان بن بشر النجدى الحنبلى: عنوان المجد فى تاريخ نجد، ط٣، جـ١، ص ٢٥٠.

(٦) السيد أحمد مرسى عباس: حقائق جديدة عن حرب الدرعية وهل اشترك فيها الجنود المصريون حقا؟ مجلة دارة الملك عبد العزيز بالرياض، العدد الثالث، السنة الثالثة، شوال ١٣٩٧هـ - سبتمبر ١٩٧٧، ص ٧٩.

أيدى السلفيين ومن انضموا إلى جانبهم من اليمنيين، وأعيدت هذه الأراضى ثانية لسيطرة الإمامة الزيدية مقابل تعهد إمام صنعاء بدفع جزية سنوية من محصول البن اليمنى يرسل إلى عاصمة الدولة العثمانية[1]، مما يؤكد أهمية هذا المحصول اليمنى كسلعة دولية حينذاك.

غير أن هذا الدور الذى قام به محمد على فى اليمن فى نهاية العقد الثانى من القرن التاسع عشر أطلعه على ثروات البلاد وتجارتها وموقعها الاستراتيجى الممتاز على طريق التجارة العالمية، وهو الموقع الذى لم يكن يقل فى أهميته عن موقع مصر نفسها بأعتباره يشرف على المدخل الجنوبى للبحر الأحمر، بينما تشرف مصر على مدخل الشمالى. وأدرك محمد على أن من يسيطر على الموقعين يتحكم فى الشريان الرئيسى والحيوى للمواصلات الدولية بين أوربا وبلاد الشرق. وقد تطلع محمد على إلى أن يصبح هو المسيطر على الموقعين عندما تولدت لديه الرغبة فى بناء إمبراطورية من المناطق العربية وخاصة فى العقد الرابع من القرن التاسع عشر على حساب ممتلكات الدولة العثمانية[2].

على أن الظروف التاريخية التى طرأت فى الجزيرة العربية فى مطلع العقد المذكور - وفى مقدمتها حركة التمرد التى قام بها «تركجه بيلمز» قائد قواته فى الحجاز - فقد أدت إلى تحقيق تلك الغاية. إذ كان على محمد على أن يخمد، هذه الحركة عندما أرسل قوة من العساكر النظامية الذين جندهم من المصريين، والذين عرفوا «بالنظام الجديد»، ليقضوا على تلك الفتنة التى أيدها السلطان العثمانى بتعيين قائدها واليا على الحجاز نكاية بمحمد على الذى كان قد دخل فى مواجهة صريحة ضد السلطان العثمانى حينذاك. وقد إضطر «تركجه بيلمز» - إزاء ضغط الجنود المصريين الذين وصلوا إلى الحجاز لتأديبه - أن يفر هاربا إلى تهامة

(1) Playfair, R. L.: A History of Arabia Felix or Yemen, pp. 133 - 134.
(2) Dodwell, H. H.: The Founder of Modern Egypt. pp. 55 , 60.

اليمن[١]. وعندما تعقبته القوات المصرية فى تهامة اليمن إضطر «تركجه بيلمز» إلى الهروب على إحدى السفن البريطانية المتجهة إلى بومباى، حيث تلقفه البريطانيون - الذين بدأ تعاطفهم معه كرد فعل لقلقهم من تزايد نفوذ محمد على فى البحر الأحمر - كما أنهم استخدموه بعد ذلك عميلا لهم فى العراق مما يوضح ما انتهى إليه هذا التعاطف.

وقد بقيت القوات المصرية فى اليمن بعد أن سيطرت على عسير وتهامه طوال العقد الرابع من القرن التاسع عشر (١٨٣٢ - ١٨٤٠) وبذلت قصارى جهدها - وعناصرها مصرية تتكلم العربية ومتعاطفة مع الأهالى العرب اليمنيين - فى تأمين البلاد وتنظيم إدارتها وإصلاح موانيها وتنشيط تجارتها. وقد جعلها هذا تحظى بترحيب الأهالى اليمنيين وسكان الموانى اليمنية على وجه الخصوص، حتى أن ذلك إرتبط بذاكرتهم مما جعل سكان الحديدة يطالبون بإنضمامهم إلى «الحكومة العربية المصرية» بعد جلاء العثمانيين عن بلادهم عقب نهاية الحرب العالمية الأولى[٢].

وهكذا إرتبطت العلاقات المصرية اليمنية فى العقد الرابع من القرن التاسع عشر بحركة التمرد «تركجه بيلمز» فى الحجاز، وبلجوئه إلى تهامة اليمن وبتعقب القوات المصرية له، مما أتاح لها فرصة السيطرة على تهامة والعمل على الاستقرار فيها، فى وقت تعاظمت لدى محمد على فيه فكرة بناء إمبراطورية فى البلاد العربية، الأمر الذى تعارض مع المصالح البريطانية[٣]، التى إقتضت إحتلال بريطانيا لعدن[٤] في ١٩ يناير سنة ١٨٣٩[٥]، والعمل على تصفية النفوذ المصرى المتزايد

(1) Marston, T. E.: Britain's Imperial Role in the Red Sea Area, pp. 43 - 44.

(٢) أمين الريحانى: ملوك العرب، جـ١، ص ٢٣٩.

(3) Graham, G. S.: Great Britain in the Indian Ocean, pp. 298 , 299.
(4) I. O., I. B., I. P., F. 23, C. R. A., No. 128. Haines to the Secretary to the Bombay Government, January 25, 1939, p. 82.
(5) Waterfield, G.: Sultans of Aden, p. 63, 64.

في جزيرة العرب بشكل نهائي وحاسم[١]. وهو مانجحت بريطانيا فى تحقيقه عندما إضطر محمد على إلى سحب قواته من اليمن فى (مارس – مايو ١٨٤٠)، بل إن بريطانيا نجحت أيضا – بموجب معاهدة لندن فى ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ – فى إرجاع محمد على إلى مصر من حيث بدأ، وإضطرته إلى سحب قواته المصرية من المناطق التي توسع فيها على حساب ممتلكات الدولة العثمانية[٢].

وكانت بريطانيا ترقب تحركات محمد على فى داخل مصر وخارجها وهى فى غاية اليقظة، نظراً لأهمية مصر البالغة فى طريق مواصلاتها إلى الهند والشرق الأقصى. وقد إرتضت بريطانيا أن تتعامل مع محمد على، الذى أبدى إستعداده للتعاون معها فى رعاية وتأمين هذا الطريق الحيوى للتجارة البريطانية بما يحقق الفائدة للجانبين. غير أن بريطانيا خشيت من النمو المتزايد لنفوذ محمد على، بعد أن سيطرت قواته على تهامة اليمن في الجنوب الغربى للجزيرة العربية فى الوقت الذي أشرفت فيه قواته أيضا على مياه الخليج العربى فى أقصى الشرق.

وعلى الرغم من أن محمد على حاول أن يطلع بريطانيا على تحركاته فى الجزيرة العربية ليأمن جانبها، ولكنه كان يفعل ذلك فى الوقت الذى يكون قد حرك فيه قواته تجاه أهدافها المحددة واضعا بريطانيا أمام الأمر الواقع. غير أن الساسة البريطانيين وفى مقدمتهم «بالمرستون» ماكانت تعوزهم اليقظة لإدراك نوايا محمد على، ولاتعوزهم سرعة التصرف للوقوف فى وجه محمد علي ووضع حد لتطلعاته فى الوقت المناسب حفاظا على المصالح البريطانية[٣].

ومما يؤكد ذلك كله تلك الوثيقة البريطانية المحفوظة ضمن أرشيف الكومنولث فى مكتبة وزارة الهند بلندن "India Office Library" والتى أوردنا نصها باللغة

(1) Marston, T. E.: Op. Cit., pp. 99 , 100.

(٢) سليمان بن محمد الغنام (دكتور): قراءة جديدة لسياسة محمد على باشا التوسعية (١٨١١ – ١٨٤٠) فى الجزيرة العربية والسودان واليونان وسوريا، ص ١٥٦ – ١٥٩.

(3) Marston, T. E.: Op. Cit., p. 99.

الانجليزية مع ترجمة لها باللغة العربية ملحقين بالبحث. وهذه الوثيقة ذات نوعية خاصة على نحو مايبدو من عنوانها الذى يشير إلى أنها تتضمن «خلاصة للمراسلات والمذكرات المتعلقة بشئون اليمن[1]» فى العقد الرابع من القرن التاسع عشر. فالمعلومات التى تتضمنها هذه الوثيقة مستقاة من مجموعة من المراسلات والمذكرات المتعلقة بشئون اليمن فى الفترة المذكورة، مما جعلنا نشير فى حواشى الترجمة إلى هده المراسلات والمذكرات على نحو ماوردت باللغة الإنجليزية، حفاظا على المصادر التى استقى منها نص المذكرة. وتوضح هذه المذكرة بجلاء تام موقف بريطانيا إزاء العلاقات المصرية اليمنية فى العقد الرابع من القرن التاسع عشر، وهو ماسوف نعالجه فى هذا البحث، مستندين إليها وإلى غيرها من المصادر المصرية واليمنية والبريطانية على وجه الخصوص.

والله ولى التوفيق ، ،

د. فاروق عثمان أباظه

---

(1) I. O. L., B. 209 / 2147. Confidential, Abstract of Correspondence and Memorandum respecting the Yemen, pp. 1 -. 13.

المبحث الأول

العلاقات المصرية اليمنية وموقف بريطانيا إزاءها

قبيل العقد الرابع من القرن التاسع عشر

مما لاشك فيه أن موقع مصر الممتاز الذى جعلها تتحكم فى أقصر طريق بين بريطانيا والهند – وهو طريق البحر الأحمر – كان من أهم العوامل التى أدت إلى تزايد اهتمام البريطانيين يبسط نفوذهم فيها والعمل على السيطرة عليها منذ مطلع القرن التاسع عشر. وقد نجح البريطانيون فى إجلاء القوات الفرنسية عن مصر فى سنة ١٨٠٢، كما إنهم وجهوا إليها حملتهم التى منيت بالفشل فى سنة ١٨٠٧ بل أن اهتمامهم بمصر قد تضاعف بعد إستيلاء منافسيهم الفرنسيين علي الجزائر فى سنة ١٨٣٠. وقد بدأ هذا الاهتمام واضحا فى كتابات عدد كبير من الكتاب البريطانيين. إذ أوضح أحدهم فى صحيفة «أورينتال هيرالد Oriental Herald» بأنه إذا كانت هناك أية قوة أوربية ستضع يدها على مصر فإن الدولة الأولى التى يجب أن تثبت أقدمها على ضفاف النيل هى بريطانيا. ذلك لأن مصر ليس فقط المفتاح الطبيعي للهند، ومركز الإتصال السريع بينها وبين بريطانيا، بل أيضا من الناحية الاقتصادية لايوجد مكان آخر في العالم يضاهى مصر فى قيمته للاقتصاد البريطانى فى ذلك الحين[١].

وقد بدا إهتمام بريطانيا المتزايد أيضا بالبحر الأحمر فى العقد الرابع من القرن التاسع عشر وذلك من خلال العديد من الرحلات العلمية التى بدأت تفد إلى سواحل هذا البحر لدراستها ولمعرفة مدى صلاحيتها لتحقيق الأغراض البريطانية. وقد عبر عن ذلك «اللورد ولسلى Lord Wellesley» الحاكم العام للهند حينذاك، عندما أشار إلى أنه من المؤسف أن ساحلا توفرت فيه تجارة مربحة واسعة فى الذهب والعاج واللآلئ لحكام مصر تكون معلومات البريطانيين عنه قليلة[٢]. وتحقيقا لهذا

(1) Hoskins, . L.: British Routes to India, p. 142.
(2) Hoskins, L.: Op. Cit., p. 185.

الغرض العلمى والاستعمارى فى نفس الوقت أرسلت بعثتان علميتان من الهند فى سنة ١٨٣٧ أحداهما برئاسة «الكابتن مورسبى Captain Morsby» تختص ببحث المنطقة من السويس إلى جدة. والبعثة الأخرى برئاسة «الكابتن الون Captain Elwon» تختص بالعمل فى الساحل الممتد جنوبى جدة.

وقد أعقب هذه الدراسة لسواحل البحر الأحمر دراسة أخرى للساحل الجنوبى لشبه الجزيرة العربية ولبعض الجزر القريبة المنتشرة فى البحر العربى والمحيط الهندى. وبين هذه الجزر التى اهتم البريطانيون بدراستها جزيرة «سقطرى Socotra»[(١)] . التى تواجه «رأس جوردفوى Cape Guardafui» على الساحل الافريقى الشرقى وتبعد عنها بمسافة قدرها ١٥٠ ميلا، بينما تبعد عن عدن بمسافة ٥٠٠ ميل من ناحية الجنوب الشرقى. وتبلغ مساحة هذه الجزيرة ١٤٠٠ ميل مربع، وكانت تابعة حينذاك لسلطان قشن[(٢)] . وتتميز الجزيرة بأنها كثيفة السكان غير أن أهميتها التجارية قليلة. على أن أهمية سقطرى لبريطانيا تعتبر أهمية سلبية، فهى إذا وقعت فى يد أية دولة منافسة فإنها تشكل تهديداً خطيراً لعدن وللمصالح البريطانية فى الشرق بوجه عام.

ومما لاشك فيه أيضا أن الأهمية التى أصبحت بريطانيا تعلقها على مصر وعلى طريق البحر الأحمر هى التى وجهت موقف السياسة البريطانية من والى مصر محمد على فى النصف الأول من القرن التاسع عشر. كما أن العداء بين الانجليز والفرنسيين قد انعكس على موقف بريطانيا من محمد على بعد أن استقر حكمه فى مصر. فقد اعتقد البريطانيون أن محمد على ماهو إلا منفذ للسياسة الفرنسية المنافسة للنفوذ البريطانى فى الشرق. وقد بنوا اعتقادهم الخاطئ هذا على أساس أن عدداً من الضباط ورجال البحرية الذين استخدمهم فى جيوشه كانوا فرنسيين. وقد بلغ هذا الاعتقاد مبلغه عند بعض الكتاب الإنجليز حتى أنهم أشاروا إلى أن

(1) Graham, G. S.: Op. Cit., pp. 290, 291.
(2) Waterfield, G.: Op. Cit., pp. 20 , 21.

انتصارات محمد على فى البلاد العربية التى استطاع بها أن يسيطر على طريق البحر الأحمر والخليج العربى ماهى إلا تنفيذ للأطماع التى كان يحلم بها «بونابرت» لتكوين امبراطورية فرنسية فى الشرق. والحقيقة أن محمد على كان يلقى عطفا وتأييدا من قبل الفرنسيين، كما كان يعتمد فى تنفيذ بعض مشروعاته الاقتصادية عليهم واستخدام بعضهم فى جيشه، فضلا عن مساندة فرنسا له فى موقفه العدائى إزاء الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر حينذاك. غير أنه لم يكن منفذا للسياسة الفرنسية فى عدائهما للبريطانيين، بل كان له طموحاته وآماله العريضة الخاصة.

على أن قيام محمد على بتحركاته العسكرية التى انتهت بتكوين امبراطورية فى البلاد العربية قد أحدث صداما مروعا بينه وبين المصالح البريطانية فى الشرق، خاصة وأن محمد على أصبح مسيطراً على البحر الأحمر من ناحية الغرب والخليج العربى من ناحية الشرق، فصار بذلك متحكما فى أهم طريقين للمواصلات البريطانية إلى الهند وبلاد الشرق بوجه عام[1].

ولكى نتعرف على الأبعاد الحقيقية لهذا الموضوع يجدر بنا أن نستعرض بإيجاز المراحل المتتالية التى إنتهت بتكوين هذه الإمبراطورية، والتى أصبح العمل على تصفيتها هو الشغل الشاغل لسياسة البريطانيين منذ ذلك الحين، كما وقفوا فى وجه آية محاولات لإحيائها، حفاظا على مصالحهم الحيوية فى الشرق بأكمله.

توجهت قوات محمد على إلى الجزيرة العربية فى سنة ١٨١١ بناء على تكليف من قبل الباب العالى لوالى مصر للقضاء على السلفيين الذين هددوا أمن الدولة العثمانية فى ذلك الحين. وكان محمد بن عبد الوهاب قد قام بدعوته السلفية فى نجد واستعان بقوة أمير الدرعية محمد بن سعود لنشر مبادئه بين قبائل

(1) George, H. B.: A Historical Geography of the British Empire, p. 124.

الجزيرة العربية حتى رأى بشائر نجاحه قبل موته فى سنة ١٨٩٢[١]، بينما تمكن أتباعه السلفيون من الاستيلاء على الحجاز فى فترة قصيرة. وكان العثمانيون منذ سيطرتهم على الحجاز فى أوائل القرن السادس عشر قد اتخذوا من جدة قاعدة للحكم هناك، وقد أطلقوا على الحجاز اسم «ولاية الحبش» كما أقاموا واليا عثمانيا فى جدة، كان يخضع لسلطته شريف مكة، واستمر الحجاز خاضعا لحكم العثمانيين حتى استولى عليه السلفيين فى أوائل القرن التاسع عشر.

وقد رأى السلطان العثمانى سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧) أن حركة السلفيين حركة انفصالية خطيرة ينبغى القضاء عليها، إذ أنهم أخذوا يصارحون الدولة العثمانية بالعداء والتحدى[٢]. واستطاع سعود الثانى أن يفتح مكة فى سنة ١٨٠٣ وأن يدخل «المدينة» بعدها بعامين[٣]. وكتب سعود إلى السلطان العثمانى ينبئه بهذا الفتح ويخبره أنه هدم القباب التى تعلو القبور، ويطلب إليه منع مجئ المحمل من دمشق أو القاهرة، «فإن ذلك ليس من الدين فى شئ»[٤]. كما أعد سعود حملات لم تلبث أن أغارت على العراق، وعلى حدود الشام[٥]، وتقدمت تجاه اليمن فاستولت على عسير فى شمالها[٦]، وجعلتها قاعدة لنشر الدعوة السلفية فى بقية أرجاء البلاد. وقد ذكر المؤرخ اليمنى الزيدى عبد الواسع الواسعى فى حولياته أن «من نجد قامت الفتنة وعظمت المحنة بقيام عبد العزيز وولده سعود، واستولى على الحرمين والعراق، فخرجوا على تهامه وغلبوا الأشراف وخرجت القبائل عن الطاعة للإمام المنصور وكثر منهم النهب والقتل وقطع الطرق، وحوصرت صنعاء محاصرة شديدة، وكاد أن يهلك أهل صنعاء، وبلغ الطعام من

---

(١) حافظ وهبه: جزيرة العرب فى القرن العشرين، ص ٣٣٨.

(2) Sanger, R. H.: The Arbian Peninsula, p. 27.

(3) Plafair, R. L.: Op. Cit., p. 127.

(٤) عبد الرحمن الرافعى: تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر، جـ٢ عصر محمد على، ص ١٢١.

(5) Longrig, S. H.: Four Centuries of Modern Iraq, p. 25.

(6) Marston, T. E.: Op. Cit., p. 37.

الغلاء مبلغا عظيما»[1]. وقد استنجد إمام اليمن فى ذلك الوقت المتوكل على الله أحمد بالسلطان العثمانى من جهة، وبوالي مصر القوى محمد على من جهة أخرى لصد الزحف السلفى عن بلاده، وقد أرسل إليه كل منهما هدايا قيمة ووعداه بالمساعدة[2].

ولاشك أن الدولة العثمانية فزعت من هذا التوسع السلفى وخشيت أن يعيد تاريخ الفتح العربى نفسه[3] وأحست الدولة بحاجتها الماسة إلى تغيير سياستها السلبية إزاء الولايات التابعة لها إذا كانت تريد البقاء لامبراطوريتها. ورأى السلطان محمود الثانى (١٨٠٨ - ١٨٣٩) أن يعيد الأمن والاستقرار فى الحجاز واليمن ويقضى على الحركة السلفية التى كادت تؤدى بتمامية الدولة. وعلى الرغم من أن بلاد العرب لم تكن من المناطق الغنية تحرص الدولة العثمانية على المحافظة عليها، فإن بقاءها فى يد الخليفة العثمانى كان أمرا لابد منه حتى تتم المظاهر الشكلية لخلافته؛ وحتى لايقع الشك فى مقدرته على حماية «الحرمين الشريفين»، الأمر الذي كان يجعل لدولته المقام الممتاز بين الممالك الإسلامية[4].

غير أن الدولة العثمانية فى ذلك الوقت كانت تقاسى الأمرين من اختلال نظام الانكشارية الذى كان مصدر قوة الدولة ودعامتها فى أعقاب توسعها، ولكن هذا النظام فقد تدريجيا كل مزاياه. وتحول فى نهاية الأمر إلى معول هدم فى شئون الحرب والإدارة على السواء، وصارت الحروب التى تخوض غمارها الدولة كثيرا ماتنتهى إلى هزائم شنيعة[5]. وقد أدى ذلك - بطبيعة الحال - إلى اختلال نظام الحكم من جميع الوجوه وخاصة فى الأقطار العثمانية البعيدة عن عاصمة الدولة.

---

(١) عبد الواسع الواسعى: المصدر السابق، ص ٨.

(٢) أحمد فخرى (دكتور): المصدر السابق، ص ١٥٩.

(3) Hogarth, D. G.: Arabia, p. 103.

(٤) حسين مؤنس (دكتور): الشرق الأوسط فى العصر الحديث، ص ١٩٢.

(٥) ساطع الحصرى: الدولة العثمانية والبلاد العربية، ص ٤٨.

ولم يجد السلطان تحت يده القوة اللازمة للقضاء على السلفيون مما اضطره إلى أن يلجأ إلى والى مصر محمد على، وكلفه بالقيام بهذه المهمة فى سنة ١٨٠٧ ثم جدد طلبه فى العاملين التاليين[1]. وكان محمد على يتعلل باشتغاله بمحاربة المماليك حتى انتهى من حملته عليهم بالوجه القبلى وعاد إلى القاهرة فى شهر سبتمبر سنة ١٨١٠، حيث ألفى رسولا من الآستانة يحمل أوامر السلطان بتجريد حملة لمحاربة السلفيين، فلم يجد محمد على لديه من الأعذار مايبرر التأجيل فبادر إلى الاستجابة[2].

وقد رأى محمد على حينذاك أنه إذا نجح حيث أخفقت الدولة فى القضاء على السلفيين واستخلاص الأراضى المقدسة منهم، والإسراع إلى نجدة إمام اليمن ومحاربة فلول السلفيين فى بلاده، فضلا عن إعادة فتح طريق الحجاج عبر مصر إلى الحجاز، ذلك الطريق الذى أغلقه السلفيون وكبدوا مصر بسبب ذلك خسائر مادية جسيمة نتيجة لتوقف تجارة الترانزيت[3]، فإن ذلك سيؤدى حتما إلى توطيد مركزه أمام السلطان ويسمو بمكانته فى مصر ولدى الشعوب الإسلامية. وكانت فكرة استقلاله عن الدولة العثمانية قد بدأت تملك عليه مشاعره منذ ذلك الحين. ولاشك أن نجاحه فى تلك المهمة كان من شأنه أن يكسبه عطف الشرق والعالم الإسلامى ويمهد له السبيل لتحقيق طموحه وآماله، مما شجعه أخيراً على تلبية مطلب الباب العالى[4].

بل أن محمد على كان يبذل جهوده فى ذلك الحين لزيادة الايرادات المصرية وخاصة عن طريق التجارة. ولما كانت انجلترا حينذاك هي الدولة البحرية الكبرى التي تمر أساطيلها وتجارتها عبر البحار المعروفة، فقد حرص على التقرب منها، وقام

(1) Bury, G. W.: Arabia Infelix or the Turks in Yemen, p. 13.

(٢) عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق، جـ٣، ص ١١٥.

(3) Marston, T. E.: Op. Cit., p. 37.

(٤) صلاح العقاد (دكتور): المصدر السابق، ص ٨٠١.

بامداد المراكز البريطانية فى البحر المتوسط بالقمح والمؤن اللازمة لها أثناء الحروب النابليونية. وكان محمد على قد لاحظ التقدم الذى حققته شركة الهند الشرقية البريطانية في الشرق، ولهذا فإنه حرص من جانبه على انعاش الحركة التجارية فى مصر والقيام بكثير من الاصلاحات فى هذا المجال. ولاشك أن محمد على كان يتمنى أن يعمل متعاونا مع البريطانيين فى إطار نوع من التحالف، لدرجة أن التجار البريطانيين فى المراكز التجارية الموجودة حينذاك فى الاسكندرية وبغداد وبومباى لم يكونوا يعتبرون أن شكوك «بالمرستون» ومخاوفه من محمد على لها مايبررها لأنهم اعتقدوا أن مايفعله محمد على حينذاك سيشيع الطمأنينة والزمن ويساعد على رواج التجارة وازدهارها[1]. وعلى النقيض من ذلك بلغ الأمر بالكثيرين إلى الاعتقاد بأنه كان فى إمكان محمد على إذا تلقى المساعدات البريطانية أن يبنى فى ظل الخلافة العثمانية قوة تماثل قوة شركة الهند الشرقية التى بناها البريطانيون في ظل امبراطوريةدلهي[2].

ومن ناحية أخرى فقد وصل محمد على إلى أبعد من ذلك عندما قدم اقتراحات لعقد اتفاق تجارى مع حكومة الهند البريطانية للعمل على تشجيع التجارة معها. وتبدو أهمية هذه الاقتراحات عندما شرعت حكومة الهند بارسال مبعوثها البريطاني «بلزوني» إلى القاهرة للاتفاق علي عقد معاهذة بين الجانبين في سنة ١٨١٠. وقد جاء فى نصوص هذه المعاهدة المقترحة أهمية ووجوب الاتفاق على أسس معينة للتعامل بين محمد على وحكومة الهند البريطانية. كما أنه فى حالة نشوب الحرب بين بريطانيا والدولة العثمانية فقد نصت المعاهدة على عدم قيام محمد على باهانة الرعايا البريطانيين أو الاستيلاء على أية ثروات كان ممن يعتنقون الإسلام. وفيما يتصل برعاية المصالح البريطانية داخل الأراضى المصرية فقد نصت المعاهدة على حرية المسافرين في المرور عبر الأراضى المصرية ومعهم امتعتهم

(1) Waterfield, G.: Op. Cit., pp. 32 - 33.
(2) Dodwell, H.: Op. Cit., pp. 102 - 106.
Waterfiled, H.: Op. Cit., p. 32.

الشخصية دون دفع أية ضرائب، مع ضمان سلامة مرور القوافل التجارية تحت حراسة حكومة محمد على من السويس وإليها. أما بالنسبة للضرائب الجمركية فقد نصت المعاهدة على جعل نسبتها ٣٪ فقط. على الرغم من أهمية هذه المعاهدة للمصالح البريطانية من ناحية، ولمصالح محمد على فى تنشيط الحركة التجارية فى مصر من ناحية أخرى، فإنه لم يتم التصديق عليها من قبل الجانبين وذلك تجنبا منهما لأن يؤدى عقدها إلى تدهور العلاقات البريطانية العثمانية من جهة، وعلاقات محمد على أيضا مع الباب العالى من جهة أخرى فى ذلك الحين[١].

وهكذا اتجه محمد على إلى إعداد حملته لمحاربة السلفيين وأصبحت السويس معسكراً حربيا ضخما[٢]. وجهز الوالى أسطولا بحريا مكونا من خمس عشرة سفينة صنعت فى القاهرة ونقلت على ظهور الإبل إلى السويس وتكونت الحملة من العناصر التركية والجركسية والألبانية. وشقت الحملة طريقها إلى الجزيرة العربية برا وبحرا حتى وصلت إلى ينبع فى شهر أكتوبر سنة ١٨١١[٣]. وبذلك كانت جزيرة العرب هى أول ميدان لحروب مصر الخارجية فى عهد محمد على. وكان جنوده يحملون الراية العثمانية وبدأوا يحاربون السلفيين فى الحجاز ويتتبعون فولهم فى اليمن بصفتهم عثمانيين يدافعون عن دولة الخلافة الإسلامية. ولاشك أن تلك الحروب كانت من أشق الحروب التى خاضعها جنود محمد على وأطولها مدى، وأكثرها ضحايا فى الأرواح والأموال[٤]. فمن الصعاب التى واجهوها قطع المراحل البعيدة المترامية بين الفيافى والقفار، إلى جانب وعورة الطرق، وشدة القيظ، وقلة المؤونة، وندرة المياه وفقدانها فى معظم الجهات. هذا فضلا عن المقاومة الضارية التى واجهوها من قبل السلفيين وأعوانهم الذين بذلوا النفس والنفيس لنصرة دعوتهم.

---

(1) Dodwell, H.: Op. Cit., p. 57.
(2) Philby, J. B.: Arabia, p. 93.
(3) Dodwell, H.: Op. Cit., p. 43.

(٤) عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق، جـ٣، ص ١١٦.

إستولى جنود محمد على على ينبع فى شهر أكتوبر سنة ١٨١١[1] دون أن يبذلوا جهوداً كبيرة، ثم زحفوا نحو الداخل حتى واجهوا أول مقاومة لهم فى بدر. وبدأوا يعانون من الإقامة فى منطقة قاحلة. ولهذا تقدموا فى الوادى وكان البدو قد تجمعوا فى واحة لمقاومتهم. ونظراً لضيق الوادى فقد سيطر البدو على الموقف مما إضطر طوسون وجيشه أن ينسحبوا إلى ينبع حيث لم يكن أمامهم سوى الإنتظار حتى تصل إليهم من مصر إمدادات جديدة من الجنود والعتاد.

وتجدر الإشارة إلى أن أنباء وصول قوات محمد على إلى الجزيرة العربية قد نقلت إلى سعود الذى كان فى طريقه لمهاجمة بغداد. وإزاء هذه الأحداث فقد إتجه سعود إلى الغرب لمواجهة القوات المغيرة. وقد رأى سعود فى ذلك الحين أن يستعين ببريطانيا، فسارع إلى إرسال مبعوثه إلى «بوشهر» للتباحث مع المقيم البريطانى هناك. غير أن حكومة الهند البريطانية على الرغم من تمسكها بالعلاقات الودية مع الدولة السعودية فإنها تراخت فى ربط نفسها بمعاهدة حاسمة معها. بل أن السلطات البريطانية فضلت أن تلتزم بموقف المتفرج إزاء الصراع الدائر بين السعوديين من جهة. وبين الدولة العثمانية ومحمد على من جهة أخرى. وكانت بريطانيا تأمل أن يؤدى هذا الصراع إلى إضعاف السلفيين دون أى تدخل من قبلها، بل أن بريطانيا كانت – فى نفس الوقت – تمنح التأييد الأدبى للسيد سعيد فى مسقط مساندة لجهوده فى القضاء على القواسم فى رأس الخيمة حفاظا على مصالحها الخاصة فى المنطقة من ناحية أخرى.

وقد سارع محمد على بإرسال إمدادات جديدة إلى قواته فى جزيرة العرب، وتحمل المصريون قسرا نتيجة لذلك أعباء جسيمة. وبوصول الإمدادات إلى طوسون تقدم إلى «المدينة» وحاصرها مدة شهرين حتى سلمت فى شهر نوفمبر سنة ١٨١٢[2]. كما انسحب عبد الله قائد الجيش السعودى من مكة التى سقطت فى

---

(1) Marston, T. E.: Op. Cit., p. 37.
(2) Philby, J. B.: Op. Cit., pp. 93, 94.

شهر يناير سنة ١٨١٣ في أيدى قوات محمد على[1]، وكان يقودها صهره مصطفى بك، بينما إتجه طوسون إلى جدة في نفس الوقت. وبدا من الصعب حينذاك على إمبراطورية السعوديين أن تحافظ على تماسكها بينما كان زعيمها مريضا، كما كانت الظروف ملائمة لأعدائه لكى يبذلوا جهوداً مضاعفة ضده، فخرجت مدن الحدود السورية عن سلطنة السعوديين، وتشجعت القبائل فى الجزيرة العربية على التمرد وانتشرت الإضطرابات فى تخوم نجد ذاتها.

وعندما بدا أن نهاية السلفيين قد إقتربت قرر محمد على أن يدير العمليات الحربية بنفسه فى الحجاز، فوصل إلى جدة فى شهر أغسطس سنة ١٨١٢ على رأس حملة لمساندة قواته. إذ أن قوات محمد على لم تكن آمنة تماما فى الجزيرة العربية رغم إستيلائها على المدن الساحلية فى الحجاز وعسير، ذلك لأن المناطق الداخلية كانت ولاتزال فى أيدى السعوديين. غير أنه بوفاة سعود فجأة فى الدرعية فى أول مايو سنة ١٨١٤ إنتهى الأمل الأخير فى بقاء الإمبراطورية السعودية التى أقامها والتى إستطاع بشخصيته أن يسيطر عليها[2]. وإختلف أبناؤه الثلاثة على كيفية حكم دولتهم، ورأى ابنه عبد الله الذى آل إليه الأمر بعد أن رأى الأخطار محيطة به من كل جانب، أن يتفاوض مع عدوه. وقد تم توقيع معاهدة وافق عليها عبد الله بن سعود على الإعتراف بسلطة السلطان العثمانى وتعهد بزيارته زيارة ودية. وكان على طوسون فى مقابل ذلك، أن ينسحب من أراضى السلفيين وأن يكون لنجد إتصال حر مع الحجاز، ولكن محمد على رفض هذه المعاهدة وهدد فى نفس الوقت بمهاجمة الدرعية[3].

على أن محمد على لم يلبث أن إضطر للعودة إلى مصر بعد أن غاب عنها عاما كاملا، وكان يعلم أن الباب العالى يتحين أية فرصة لإقصائه عنها. كما أن

(1) Marston, T. E.: Op. Cit., p. 37.
(2) Playfair, R. L.: Op. Cit., p. 130.
(3) Philby, J. B.: Op. Cit., p. 98.

عودة نابليون من «البا» جددت القلق فى أوربا، مما أظهر أهمية ضمان الموقف السياسى فى مصر ذاتها[١]. ولما كانت مفاوضات الصلح قد إنتهت بين محمد على والسلفيين بالفشل نتيجة لتمسك كلا الجانبين بمطالبه، فقد أرسل محمد على أبنه إبراهيم باشا، على رأس حملة أخرى إلى الحجاز فى سنة ١٨١٦، وذلك بعد عودته إلى مصر[٢]. وقد تمكنت تلك الحملة رغم الصعوبات التى واجهتها من التغلب على السلفيين حتى إقتحمت عاصمتهم الدرعية بعد حصار دام ستة أشهر وإنتهى فى اليوم التاسع من شهر سبتمبر سنة ١٨١٨. وقد توجه عبد الله بن سعود نفسه إلى إبراهيم باشا طالبا إنهاء القتال حتى يحمى أتابعه. وقد إستقبله إبراهيم باحترام كبير كبطل منافس فى ساعة الهزيمة، وأرسله إلى مصر حيث رحل منها إلى الآستانة، وهناك أمر السلطان العثمانى بأعدامه[٣] فى «سانت صوفيا» وإنتهت بذلك إمبراطورية السعوديين حينذاك[٤].

وتجدر الإشارة إلى أن قوات محمد على توغلت تجاه الخليج العربى بعد السيطرة على الدرعية[٥]. وإحتلت القطيف، مما أغضب السلطات البريطانية التى كان قد سرها القضاء على الدولة السعودية من ناحية، غير أنها لم تكن مستعدة لأن يكون نتيجة ذلك إمتداد النفوذ المصرى إلى مناطق تتحكم فى مصالحها الحيوية من ناحية أخرى. ولهذا سارعت بريطانيا بإرسال «للكابتن سادلير Captain Sadlier» لمقابلة إبراهيم باشا فى الدرعية لمعرفة نوايا الحكام الجدد للجزيرة العربية بغرض القضاء على أى إتجاه قد يكون لديهم نحو وضع أى قدم لهم على سواحل الخليج العربى[٦] الذى تحرص بريطانيا على جعله بحيرة بريطانية لاينافسها فيه منافس.

---

(1) Dodwell, H.: Op. Cit., p. 46.
(2) Playfair, R. L.: Op. Cit., p. 133.
(٣) عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق، جـ٣، ص ١٤٢ - ١٥٥.
(4) Phiby, J. B.: Op. Cit., pp. 98, 102.
(5) Sanger, R. H.: Op. Cit., p. 28.
(6) Waterfield, G.: Op. Cit., p. 32.

غير أن «الكابتن سادلير» لم يلتق بإبراهيم باشا فى الدرعية التى وصلها فى شهر أغسطس سنة ١٨١٩ ، فقد كان إبراهيم قد قرر العودة إلى مصر لينعم بالاستقبال العظيم الذى كان ينتظره بعد إنتصاره، إلا أن «سادلير» إقتفى أثر إبراهيم حتى قابله بجوار «المدينة» . وقد أجابه إبراهيم بأنه لايعترف بأية حقوق للحكومة البريطانية فى بلد قد أخضعه للسيادة العثمانية. ولهذا غادر «سادلير» البلاد قانعاً بأنه أول أوربى عبر شبه الجزيرة العربية «من البحر إلى البحر». ولاشك أن تقريره كان كافيا لإثارة حماس البريطانيين لتدعيم نفوذهم فى خليج القواسم بالتعاون مع السيد سعيد فى مسقط وقد تحقق هذا بالفعل عندما تجمعت قوات كبيرة فى ميناء «قشن» فى شهر نوفمبر سنة ١٨١٩ للإنضمام إلى أسطول مسقط، وقد أعقب ذلك الاستيلاء فى ٩ ديسمبر من السنة المذكورة على «رأس الخيمة» بعد حصار دام ستة أيام. ثم تلى هذا الانتصار القيام بمسح شامل للخليج بين رأس الخيمة والبحرين، واحتفظت بريطانيا لنفسها بحق السيطرة والتفتيش، وظل هذا الحق المدعى يزداد بمضى الزمن[1] .

وإذ كان إمتداد نفوذ محمد على إلى أجزاء من ساحل الخليج العربى فى العقد الثانى من القرن التاسع عشر قد جعل السياسة البريطانية تتجه مسرعة لتفرض سيطرتها الكاملة على سواحل الخليج العربى، فإن امتداد هذا النفوذ من ناحية أخرى إلى بلاد اليمن حينذاك قد وجه بريطانيا لبذل كل جهودها للسيطرة على المدخل الجنوبى للبحر الأحمر ولاحتلال عدن بعد ذلك باعتبارها أهم نقطة حاكمة فيه، بعد أن أكدت هذه الحقيقة تلك الكشوف العلمية التى قامت بها البحرية البريطانية فى الهند. إذ أن قوات محمد على تمكنت فى الفترة الممتدة بين عامى ١٨١٤ و ١٨١٩ من القضاء على فلول السلفيين بشمالى اليمن وإعادة المناطق التى استولوا عليها إلى إمام صنعاء فى سنة ١٨٢٠ .

وكان محمد على قد رأى أن أهالى عسير ومنطقة الساحل الشمالى اليمنى

(1) Philby, J. B.: Op. Cit., pp. 103 , 105.

يناصرون السلفيين ويناوشون وحدات جيشه في الحجاز. لهذا وجه حملة إلى شمال اليمن تمكنت من الاستيلاء على ميناء قنفدة فى سنة ١٨١٤[1]. وقد أمر محمد على بتحصين هذا الميناء توطئة للزحف إلى داخل اليمن، كما أبقى حامية هناك تتألف من مائتين وألف جندى. غير أن قائد الحامية فاته أن يحتل عين الماء التى تحصل منها المدينة على المياه اللازمة، فأحتلها العربان وساندهم السلفيون بقيادة طامى بن شعيب أمير عسير، فلم تنجح محاولات جنود محمد على لاستعادتها. ولم يجد قائدهم وسيلة لانقاذ جنوده من الظمأ سوى إخلاء قنفدة والعودة إلى جده. فنجا من الحامية من استطاع ركوب السفن، بينما قتل السلفيون عدداً كبيراً ممن أدركوهم[٢]. على أن عزيمة محمد على لم تثن أمام مقاومة السلفيين فأرسل إمدادات جديدة إلى قواته فى جزيرة العرب قوامها سبعة آلاف من الجنود ومبالغ طائلة من الأموال. وقد تقدمت من الحجاز إحدى قوات محمد على بقيادة عابدين بك لاحتلال وادى زهران الذى يفصل اليمن عن الحجاز. غير أن السلفيين هاجموها واضطروها إلى الإنسحاب، كما تعقبوها إلى داخل الحجاز وحاصروها فى الطائف. ولكن محمد على نجح فى أن يخدع السلفيين بذكائه فأوهمهم بقدومه إلى الطائف على رأس قوة كبيرة، مما أضطرهم إلى الإنسحاب، ورفع الحصار عن المدينة خوفا من مواجهته.

وفى ذلك الوقت قدم إلى حسن باشا نائب محمد على فى الحجاز أميران يمنيان هما على بن حيدر ومنصور بن ناصر يشكوان عمهما حمود وريث حكم آل خيرات فى المخلاف السليمانى[٣] بشمالى اليمن، وهذه الأسرة كانت تدين بالولاء لأئمة صنعاء. وكان حمود قد سجن ابن أخيه يحيى بن حيدر ظلما، كما كان يمالئ السلفيين أحيانا أو يتقرب إلى محمد على أحيانا أخرى تبعا لتطورات

---

(1) Marston, T. E.: Op. Cit., p. 38.

(٢) عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق، جـ٣، ص ١٣٢.

(٣) عبد الواسع الواسعى: المصدر السابق، ص ٢٢.

الموقف الحربى، فهو دائما يميل إلى الكفة الراجحة. ولهذا انضم حمود إلى السعوديين بعد أن هددوا نفوذه فى المنطقة. وقد طلب الأميران اليمنيان من حسن باشا أن يمدهما بقوة تمكنهما من الاستيلاء على اليمن باسم الدولة العثمانية والتخلص من استبداد حمود. وهكذا صاحب الأميران قوة من رجال محمد على توجهت إلى عسير بقيادة سنان باشا، كما رافق أحدهما وهو على بن حيدر القوة الأخرى التى توجهت إلى تهامة بقيادة خليل باشا[١]. وكانت هاتان الحملتان تمثلان البداية الفعلية لوصول قوات محمد على إلى اليمن لتدعيم السيادة العثمانية هناك.

ومنذ أن انتصرت قوات محمد على على السلفيين فى موقعة «بسل» بين الطائف وتربة فى سنة ١٨١٥ انسحب السلفيون إلى شمال اليمن. وحاول القائد السلفى طامى بن شعيب أن يلجأ إلى الشريف حمود حاكم المخلاف السليمانى. غير أن أبناء الهزيمة شجعت حمود على التنكر السلفيين فطردهم من قلعة «صبيا» وأسر قائدهم طامى بن شعيب[٢]. كما رأى حمود من مصلحته أن يقيم علاقات ودية مع محمد على[٣] خاصة بعد أن علم بانتصاراته على السلفيين، ولهذا سلم القائد السلفى الأسير لديه إلى رجال محمد على دون أدنى مساومة، فأرسل طامى إلى مصر ورحل منها إلى الآستانة حيث طوف به فى شوارعها، ثم أمر السلطان العثمانى باعدامه. كما أهدى حمود إلى محمد على أربعة رؤوس من كرائم الخيل مصحوبة برسالة تظهر له المودة والصداقة وقد استحسن محمد على الهدية وبعث برسالة إلى حمود حثه فيها على رعاية شعبه في المخلاف السليمانى حتى يعزز مطلبه لدى الباب العالى «مالك الزمام ومرجع الأمور» بابقاء حمود على إمارته على أن يعاد إليه كل ما انتزعه السلفيون من أملاكه. غير أن حمود تنكر لمحمد

(١) محمد بن أحمد العقيلى: تاريخ المخلاف السليمانى أو الجنوب العربى فى التاريخ، جـ١، ق ٢، ص ٥١٨.

(2) Hogarth, D. G.: Op. Cit., p. 106.
(3) Marston, T. E.: Op. Cit., p. 39.

على كما فعل من قبل مع السلفيين واستجاب لنداء أشراف عسير الذين اتخذوا موقفا معاديا من قوات محمد على المعسكرة هناك. ولهذا قام حمود بمهاجمتهم فى عسير والحق الهزيمة بقائدهم جمعة باشا. على أن قوات محمد على عاودت هجومها على عسير بقيادة سنان باشا، ولكن النصر كان حليف حمود فى تلك المرة أيضا، فتراجع جنود محمد على عن عسير وقتل قائدهم سنان باشا أثناء الإنسحاب[1].

وبعد سقوط الدرعية فى أيدى قوات محمد على فى شهر سبتمبر ١٨١٨ حول جيش محمد على عملياته الحربية من الميدان النجدى إلى اليمن. فتحركت قواته بقيادة خليل باشا لتقضى على بقية فلول السلفيين فى شمال اليمن[2] فى شهر ديسمبر من نفس السنة[3]. وكان أحمد بن حمود قد خلف أباه فى حكم عسير والمخلاف وتهامة فاستعد وزيره لمواجهة قوات محمد من ناحية عسير. غير أنهم عدلوا عن طريق عسير وتقدموا فى حركة خاطفة تجاه مدينة «أبى عريش»[4] عاصمة المخلاف السليمانى مما اضطر أحمد بن حمود أن يسرع فى التحرك إلى هناك. وكان يدور فى خلد ابن حمود أن مقصد خليل باشا هو فرض السيادة العثمانية على اليمن مع الإبقاء عليه أميرا فى بلاده، لهذا تهاون فى أمر المقاومة والدفاع، واطمأن إلى أنه سوف يستطيع بقواته من رجال قبائل همدان وغيرهم من المرتزقة أن يقاوم جنود محمد على للحصول على صلح يحقق أغراضه. ولكن جيش محمد على بعد أن سيطر على صبيا واستولى على قلعتها، طلب قائده من ابن حمود أن يحضر إلى معسكره للتفاهم معه. وقد قدم ابن حمود إلى

(١) محمد بن أحمد العقيلى: المصدر السابق، جـ١، ق٢، ص ٢٥٠ – ٥٢٤.

(2) Marston, T. E.: Op. Cit., p. 38.

(٣) عبد الحميد البطريق (دكتور): من تاريخ اليمن الحديث ١٥١٧ – ١٨٤٠، ص ٥٠.

(٤) تقع مدينة «أبو عريش» على مسافة ٢٥ كيلو متر من ميناء جيزان بشمالى اليمن، وتسقط عليها أمطار غزيرة وتكثر بها المزارع، وترتفع عن سطح البحر بنحو ٢٥٠ قدماً.

معسكر خليل باشا معلنا طاعته وولاءه، فأمر خليل باشا بالعودة إلى «أبي عريش» رفق مأمور يتولى إدارتها من قبله، كما طلب من ابن حمود أن يكتب إلى كافة عماله وحامياته فى أرجاء البلاد بالتسليم. فصارت البلاد الواقعة من أبى عريش شمالا إلى زبيد فى الجنوب تحت أمرة خليل باشا[1].

وبعد أن استقر الموقف في يد خليل باشا في اليمن في سنة ١٨٢٠ بعث رسولا من قبله إلى المهدى عبد الله إمام صنعاء[2] ومعه رسالة من محمد على تشير إلى أن قواته جاءت إلى اليمن لتخليص البلاد من ورثة الشريف حمود باعتبارهم من أتباع السلفيين، وإعادتها إلى الإمام. وطلب خليل باشا من أمام صنعاء أن يوفد مندوبين من قبله للتفاوض معهم فى أمر إعادة البلاد[3]. وانتهت المفاوضات بالاتفاق على أن يدفع الإمام الزيدى مبلغا من الخراج سنويا إلى الباب العالى من محصول البن اليمن، مما يؤكد أهمية هذا المحصول اليمنى كسلطة دولية حينذاك.

وقد قام إمام صنعاء بإرسال عماله لاستلام البلاد اليمنية التى سيطر عليها جيش محمد على وذلك باستثناء مدينة «أبى عريش» التى اتفق الإمام مع قائد هذا الجيش على أن يكون تسليمها لعلى بن حيدر، المنافس الأول للشريف حمود ولابنه أحمد من بعده. وكان أحمد هذا قد وقع أسيرا فى قبضة قائد قوات محمد على الذى أرسله إلى مصر حيث توفى فيها، بينما عاد خليل باشا إلى الحجاز بعد أن سلم ما فتحه من البلاد اليمنية للإمام الزيدى[4] وانتهت بذلك مهمته فى بلاد اليمن.

وقد طلب إمام صنعاء من محمد على تخفيض المقدار السنوى المطلوب من البن اليمنى، غير أن «محمد على» رفض تخفيض الكمية المفروضة على الإمام

---

(١) محمد بن أحمد العقيلى: المصدر السابق، جـ١، ق٢، ص ٥٤٣.
(2) Marston, T. E.: Op. Cit., p. 38.
(3) Playfair, R. L.: Op. Cit., pp. 133, 134.
(4) Ibid.

للباب العالى مبرراً ذلك بقوله: «لقد أعطيته بدل البن بلادا واسعة فى نظير المقدار من البن المتفق عليه»[1].

وهكذا أعادت قوات محمد على فى سنة ١٨٢٠ تبعية إمام صنعاء للسيادة العثمانية، إذ كان الأئمة قد خرجوا عن طاعة الدولة العثمانية منذ جلاء العثمانيين عن اليمن سنة ١٦٣٥، ولم يكن للباب العالى سلطان عليهم. فكان تعهد الإمام لقائد قوات محمد على فى اليمن بأن يدفع للباب العالى جزءاً من الخراج اعترافا من أئمة صنعاء بعودتهم إلى حظيرة الدولة العثمانية من جديد[2].

وتجدر الإشارة إلى أن الباب العالى أراد أن يكافئ إبراهيم بن محمد على لانتصاره على السلفيين، فعينه السلطان محمود الثانى (١٨٠٨ - ١٨٣٩) على باشوية جده فى شهر يوليو سنة ١٨٢٠ (شوال سنة ١٢٣٥هـ) مكافأة له على خدماته. ولما كانت هذه الباشوية تشمل أيضا أقاليم سواكن ومصوع والحبشة[3]، فقد صار ابراهيم يلقب بمتصرف جدة والحبش، أو «والي ايالة الحبش ومتصرف سنجق جدة»[4]، وعلى ذلك فقد أصبح منذ ذلك الوقت للباشوية المصرية نوع من السيادة - فى ظل التبعية العثمانية - على الساحل الغربى للبحر الأحمر.

وقد وجه محمد على اهتمامه بعد ذلك إلى تنفيذ عدة مشروعات هامة أخرى كان من بينها فتح السودان بهدف حماية منابع النيل وضمان تنفيذ المشروعات الزراعية فى مصر حينذاك. وخلال عامى ١٨٢٠ و ١٨٢٢ تمكن محمد على من السيطرة على سنار وكردفان، وامتدت الامبراطورية حتى حدود الحبشة، بل أنها

(١) دار الوثائق القومية بالقاهرة: من محمد على إلى أحمد يكن وثيقة رقم ٣٠٠ دفتر ١٤ معية تركى، ص ٧٦، (١٤ جمادى الثانية سنة ١٢٣٩هـ).

(٢) حسين مؤنس (دكتور): المصدر السابق، جـ١، ق٣٢، ص ٥٤٥.

(3) Douin, G.: Histoire du Sudan Egptian, p. 99.

(٤) محمد فؤاد شكرى (دكتور): مصر والسيادة على السودان، الوضع التاريخى للمسألة، ص ٢٣ - ٢٤.

تاخمت حدود ولايتى «تيجرى» و «غوندار» الحبشيتين. وهكذا تمكن محمد على في سنة ١٨٢٣ من السيطرة على جزء كبير من جانبى حوض البحر الأحمر(١).

وجدير بالذكر أن حادثة الاعتداد على الوكالة التجارية البريطانية فى مخا فى سنة ١٨١٧ – والتى استغلتها بريطانيا بعد ذلك بعامين لتبرير تدخلها لحماية مصالحها في الموانى اليمنية – كانت تلك الحادثة ذات دلالة خاصة بالنسبة للعلاقات المصرية البريطانية فى نهاية العقد الثانى من القرن التاسع عشر(٢). إذ أن «الكابتن وليم بروس» الذى أرسلته حكومة الهند البريطانية للتفاوض مع إمام اليمن بشأن الوكالة البريطانية فى مخا قد طلب من «هنرى سولت» قنصل بريطانيا فى مصر حينذاك تأكيد تبعية مخا لمحمد علي وكان هذا المطلب هو أول علامة مميزة للوجود المصرى في المنطقة، وأول استخدام للأساليب الدبلوماسية تقوم به شركة الهند الشرقية البريطانية في تعاملها وعلاقتها مع الحكومة المصرية(٣). ويرجح أن بريطانيا فضلت حينذاك تأكيد الوجود المصرى فى اليمن نكاية بإمام صنعاء الذى رفض أن يصل إلى حل مرض يتفق مع المصالح البريطانية حينذاك.

بل أن حاكم بومباى «الفنستون Elphinstone» طلب من «سولت» القنصل البريطانى فى مصر حينذاك تأكيد تبعية اليمن لمحمد علي، واستئذانه – فى حالة الضرورة – فى قيام حكومة بومباى بمحاصرة الموانى اليمنية. وبأن حدوث ذلك لايعنى وجود أية نية لدى البريطانيين لغزو اليمن(٤).

وقد أجاب «سولت» على «بروس» موضحا أن محمد على قد منح الإمام الولايات التى سيطر عليها ابنه ابراهيم من «الدولة» حاكم الحديدة، مقابل كمية

(1) Marston, T. E. Op. Cit., p. 38.
(2) Dodwell, H.: Op. Cit., p. 60.
(3) I. O., Egypt, V. 7, Bruce (Mocha) to Salt, 10/6/20.
(4) I.O., Egypt, V. 7, Elphinstone to Salt, 6/ 8/ 20.

معينة من محصول البن اليمنى ترسل كخراج سنوى للباب العالى. وفضلا عن ذلك كان محمد على على علم تام بأهداف حكومة بومباى، وكان يأمل أن تقدم ترضية مناسبة من قبل الإمام عن الإهانة التى ألحقت بوكيل الشركة البريطانية فى مخا، وأبدى استعداده للتوسط لحل هذه المشكلة فى الوقت الذى تحدده شركة الهند الشرقية البريطانية. وبعد أن حاصرت السفن البريطانية ميناء مخا فى اليوم الثالث من شهر ديسمبر سنة ١٨١٩ وتم قصف المدينة فى السادس والعشرين من نفس الشهر حتى سقط البرجان الرئيسيان المدافعان عن المدينة فى اليوم الثلاثين من الشهر المذكور، فإن الإمام لم يجد بدا من عقد معاهدة مع شركة الهند الشرقية البريطانية فى اليوم الخامس عشر من شهر يناير ١٨٢١، أصبح بموجبها للوكيل البريطاني فى مخا حرس خاص مثلما لنظيره فى البصرة وبغداد، كما أنقصت نسبة الضرائب الجمركية على التجارة البريطانية من ٣١/٢٪ إلى ٢١/٤٪[1].

وجدير بالذكر أنه عند تجديد امتياز "Charter" شركة الهند الشرقية البريطانية فى سنة ١٨١٣ تغيرت السياسة العامة لحكومة بومباى بالنسبة لعلاقتها المتصلة بالبلاد العربية، بحيث أصبحت تقوم على الأسس التجارية الخالصة، تاركة القرارات السياسية فى يد «اللجنة السرية للشركة فى لندن Secret Committee in London». وقد بدا ذلك واضحا عندما أبدى سلطان لحج وعدن فى سنة ١٨٢٢ استعداده للسماح بإقامة وكالة تجارية بريطانية فى عدن نظير تلقى بعض المساعدات من البريطانيين لمواجهة ثورة بعض القبائل اليمنية المجاورة وتمردها عليه. فقد اضطر «هتشنسون Hutchinson» الوكيل البريطاني فى مخا حينذاك، والذى تلقى هذا العرض أثناء زيارته لعدن، إلى رفض هذا العرض، موضحا للسلطان أن التعليمات التى كانت لديه يستنبط منها أن حكومة بومباى ترغب فى تجنب المسائل السياسية فى علاقتها مع البلاد العربية، وأنه يمكنه فقط أن يقوم بتنظيم العلاقات التجارية دون غيرها مع اليمنيين.

---

(1) Graham, G. S.: Op. Cit., pp. 287, 288.

وجدير بالذكر أن الآستانة فزعت إزاء الأنباء الخاصة بقصف الأسطول البريطاني لميناء مخا اليمني، وقد طلب «ستراتفورد كاننج» من «سولت» أن يوضح له حقيقة الوضع القائم في منطقة اليمن، وقد أجاب «سولت» مؤكدا أن الامتيازات الاجنبية غير مطبقة هناك، وأن ضريبة الرسوم والرشوة المتفشيتين هناك تجعلان الربح التجارى غير ميسر، وأن السلطة المركزية ضعيفة للغاية حتى أن اتصالات المسئولين البريطانيين أصبحت مجدية إلى حد ما مع القوى المحلية وليس مع الحكومة المركزية. واقترح «سولت» أنه من الأفضل للبريطانيين أن يكون ميناء مخا اليمنى تحت النفوذ العثمانى بما يسمح للبريطانيين بتطبيق المعاهدات والاتفاقيات مثلما هو معمول به فى سائر البلاد التابعة للدولة العثمانية[١].

وقد أصبح الاتفاق واضحا بين وجهتى نظر الباب العالى ومحمد على حول ضرورة مواجهة تحركات البريطانيين أمام الساحل اليمنى وخاصة أمام ميناء مخا بعد ابرام معاهدة ١٥ يناير عام ١٨٢١ التى بموجبها تم تحديد الرسوم الجمركية على التجارة البريطانية وتأمين حماية البريطانيين فى الموانى اليمنية[٢]. واعتقد الباب العالى ومحمد على أن هذه العمليات ماهى إلا مقدمة لفتح الطريق أمام البريطانيين للوصول إلى صنعاء والسيطرة على اليمن. وقد أكد هذا الاعتقاد وصول سفينة تجارية بريطانية فى صيف عام ١٨٢٢ إلى ميناء مخا محملة بالمهمات الحربية والخيام نقلت كلها إلى دار القنصل، ثم تلتها سفينة أخرى تحمل مهما وسلاسل ضخمة من الحديد أشيع أن الغرض منها سد مضيق باب المندب، وإنشاء قلاع على جانبى المضيق تعسكر فيها حاميات بريطانية[٣].

(1) Marston, T. E.: Op. Cit., p. 40.
(2) I, O, L. 209, Confidential, 2147, Abstract of Correspondence and Memorandum respecting the Yemen, January 1873, pp. 2, 3.

ألحقنا بالبحث النص الأصلى لهذه المذكرة باللغة الإنجليزية مع ترجمة لها باللغة العربية.

(٣) دار الوثائق القومية بالقاهرة: من الصدر الأعظم محمد صالح إلى محمد على، دفتر رقم ٧ وثيقة رقم ٧١ بر براء فى ٢ ربيع الأول سنة ١٢٣هـ.

وقد نتج عن ذلك إجراء اتصالات بين مصر والآستانة، طلب محمد على خلالها من حكومة الباب العالى العمل على وقف تلك التحركات البريطانية بالطرق الدبلوماسية. وبناء على ذلك فقد تلقى السفير البريطانى فى الآستانة مذكرة رسمية من الباب العالى فى ٢٥ يوليو سنة ١٨٢٢ يوجه فيها نظر الحكومة البريطانية إلى خطورة تلك التصرفات من جانب ممثليها فى الهند إزاء الموانى اليمنية فضلا عن تصرفات القنصل البريطانى فى مخا. وأكدت المذكرة «أن جهات مخا باعتبارها ملكا للدولة العلية ومن أراضيها، لايسعها إلا حمايتها وحراسة سكانها وصيانة حقوق أهلها لقربها من الكعبة الشريفة التى تعظمها الذات الشاهانية، لذلك فإن الدفاع عنها واجب شرعا وعقلا حتى لايحدث مايخل بالدين الإسلامى فى أرض إسلامية»[١].

وقد أجاب السفير البريطانى على المذكرة العثمانية موضحا بأن الخيام التى وردت إلى مخا فى السفينة الانجليزية كانت كلها هدية من حكومة الهند البريطانية إلى إمام صنعاء المهدى عبد الله ووزيره، وأنه قبلها شاكرا ممتناً. وأما الصناديق التى ظن رستم أغا - وهو الذى أبلغ محمد على هذه الأنباء - أن بها ذخائر ومدافع، فلم يكن بها سوى مأكولات ومشروبات وأدوات منزلية خاصة بالقنصل البريطانى هناك. وأما مسألة السلاسل الضخمة التى حملتها سفينة إنجليزية إلى مخا وقيل أنها لسد باب المندب فذلك تأويل باطل وواه ومخالف للحقيقة، ذلك لأن طول المسافة بين البوغاز وجزيرة بريم الواقعة فى تلك الجهة يبلغ ثلاثة أميال من إحدى تلك الجهات، واثنى عشر ميلا من الجهة الأخرى تقريبا، مما يؤكد تعذر إغلاقه بتلك السلاسل. أما فيما يختص بالامتيازات التى حصلت عليها حكومة الهند البريطانية بموجب معاهدة ١٥ يناير سنة ١٨٢١ فإنها لاتتعدى أن تكون من طراز المعاهدات التى عقدتها الحكومة البريطانية مع الدولة العلية، وقد عقدتها مع إمام صنعاء رغبة

---

(١) دار الوثائق القومية بالقاهرة: ترجمة التقرير الرسمى المعطى من طرف الدولة العلية إلى سفير إنجلترا بالآستانة، محفظة رقم ٨ وثيقة رقم ١٧ فى ٦ ذى القعدة سنة ١٢٣٧هـ.

منها فى حماية شركة الهند والرعايا البريطانيين من الظلم الواقع عليهم واتخاذ الإجراءات الشديدة ضدهم[1].

بل أن حاكم الهند البريطانى أرسل إلى «سولت» قنصل بريطانيا فى مصر يطلب إليه أن يذكر محمد على بأن «تصور أى خلل طرأ على رابطة المودة بينه وبين الانجليز أمر يدعو إلى أشد الأسف فحكومة الهند البريطانية لم تقصد بضرب الحصار على موانى صنعاء (اليمن) سوى الحصول على الترضية الكافية من الإمام نظير ماحدث لرعاياها فى مخا»[2].

ورغم انتهاء مسألة مخا عند هذا الحد إلا أن الاعتقاد ظل سائداً لدى الباب العالى ومحمد على بأن انجلترا تنوى أن تتصيد الفرص للسيطرة على اليمن للانتفاع بموانيه وتجارته. واعتقدت الحكومة العثمانية حينذاك بأن باستطاعة محمد على السيطرة على معظم انحاء الجزيرة العربية أن يقوم باحتلال اليمن وموانيه حتى عدن باسم الباب العالى كما فعل فى الحجاز ونجد، غير أن محمد على كان منشغلا بحملته على السودان وبتنظيم الجيش المصرى الجديد مما حال دون قيامه بهذا المشروع. ولكنه فى نفس الوقت كان متيقظا للدور الذى تلعبه السياسة البريطانية للسيطرة على اليمن مما جعله يرسل إلى حاكم الحجاز أحمد باشا يكن فى شهر نوفمبر سنة ١٨٢١ أمرا يطلب منه فيه أن يتخذ من الإجراءات مايكفل ضمان الدفاع عن سواحل البحر الأحمر، وأن يرتبط الاحتياطيات السريعة ضد السفن الانجليزية التى قد ترد إلى مخا والحديدة بقصد السيطرة عليها، خاصة وأن الحكومة البريطانية كانت ترى أن السيادة التى يدعيها الباب العالى على اليمن والتى

---

(١) دار الوثائق القومية بالقاهرة: من قنصل إنجلترا فى مصر «سولت» إلى «ستراتفورد» سفير إنجلترا بالآستانة فى ١٦ أغسطس سنة ١٨٢٢، إفادة رقم ٤٨٢، محفوظات المعية، محفظة ١٦، وثيقة رقم ٨٢.

(٢) دار الوثائق القومية بالقاهرة: من حاكم الهند العام إلى «سولت»، ملحق بالوثيقة رقم ١٤٠ محفظة رقم ٧، فى ٢١ مايو سنة ١٨٢١.

استعادها محمد على غير شرعية[١].

وقد سارع حاكم الحجاز إلى اتخاذ عدة إجراءات أهمها إرسال قوة إلى «أبى عريش» تتألف من خمسة وعشرين ألف جندى استعداداً لما عسى أن يجد من الحوادث. كما أرسل فى نفس الوقت إلى إمام اليمن خطابا يحذره فيه من «حيلة الانجليز وعدم الاذعان لمطالبهم. إذ أن هدفهم هو الاستيلاء على اليمن» وقد دفع إلى ذلك علمه بأنباء تفيد بأن البريطانيين يحاولون استرضاء الإمام والتظاهر بصداقته بعد المعاهدة التى عقدوها معه فى ١٥ يناير سنة ١٨٢١ وذلك باهدائه بعض الهدايا الفاخرة من ملابس وخناجر وخيام، فضلا عن محاولاتهم للاتصال بشيوخ القبائل واستمالتهم بالأموال والهدايا المختلفة[٢].

على أن هذه التصرفات من قبل محمد على كانت تظهر مدى الدور الذى كان يقوم به لابعاد النفوذ البريطانى عن اليمن مستخدما فى سبيل ذلك كافة الوسائل الدبلوماسية من جهة والاستعداد الحربى من جهة أخرى، الأمر الذى جعل بريطانيا ترقب هى الأخرى تحركاته بعين الحذر حتى لايشكل عقبة فى سبيل تحقيق مصالحها فى طريقها الحيوى الموصل إلى الهند عبر البحر الأحمر.

وعلى الرغم من أن بريطانيا اشتدت مخاوفها من سيطرة محمد على على ميناء مخا اليمنى بعد ذلك بوقت قصير[٣]، فإنها كانت تستعين به فى بعض الأحيان للعمل على حل بعض المشكلات التى تواجه رعاياها هناك. فقد حدث أن وقع خلاف بين «الدولة» حاكم مخا وبين التجار الهنود المقيمين فى المدينة، حول دين قدره عشرين ألف ريال يستحقونه لدى هذا الحاكم الذى رفض أن يدفعه لهم. وقد طلب «سولت» من محمد على التوسط للحصول على المبلغ من الإمام. غير أن

---

(1) I. O:, Memorandum, Turkish Claim of Sovereignty in Yement, p. 18.

(٢) عبد الحميد البطريق (دكتور): المصدر السابق، ص ٦١.

(3) Marston, T. E.: Op. Cit., pp. 40 , 41.

محمد على أكد هذه المرة «لسولت» ، «أن الإمام غارق فى مضغ القات، وأن اليمن فى حقيقة الأمر يعيش بدون حكومة، وأن الفوضى ضاربة أطنابها هناك، وأن خزينة الإمام لايوجد بها ريال واحد، كما أكد محمد على فى نفس الوقت أن العديد من رجالات اليمن قد طلبوا منه أن يضع يده على تلك البلاد حتى ينقذها من الانهيار(١).

أما فى عدن فقد عرض السلطان أحمد عبد الكريم العبدلى أن يمنح شركة الهند الشرقية البريطانية ترخيصا لإقامة وكالة تجارية لها فى الميناء مقابل أن تتكفل له الحكومة البريطانية بحمايته من أى اعتداء يقع عليه من قبل القبائل العربية المجاورة. غير أن حكومة الهند البريطانية لم تقبل حينذاك ذلك العرض السخى نظراً لأن الأوضاع الدولية كانت فى صالحها، ولم تكن فى حاجة إلى عقد اتفاقيات سياسية لأنها كانت مهتمة فى ذلك الحين بتعزيز علاقاتها التجارية فى منطقة البحر الأحمر دون اقحام نفسها فى علاقات سياسية تحملها أية تكاليف(٢). إذ لم يكن هدف البريطانيين قد تبلور بعد نحو جعل عدن أو مخا مركزاً لبسط نفوذهم السياسى أو نشاطهم البحرى فى منطقة البحر الأحمر على نحو ماسيبدو الموقف فى نهاية العشرينات من القرن التاسع عشر.

---

(1) I. O. L., Memorandum, Turkish Claim of Sovereignty in Yemen, Sovereignty over Mocha, p. 10.
(2) Marston, T. E.: Op. Cit. Cit., pp. 39, 40.

المبحث الثانى

العلاقات المصرية اليمنية وموقف بريطانيا إزاءها

فى العقد الرابع من القرن التاسع عشر

أثناء الفترة التى بقيت فيها قوات محمد على فى الحجاز فى أعقاب عودتها من اليمن منذ سنة ١٨٢٠ نشبت عدة حركات تمرد وفتن أحتملت مصر فى سبيل إخمادها متاعب هائلة ونفقات باهظة. وكان من بينها تلك الفتنة التى نشبت فى جدة وكان قوامها بعض الضباط من العناصر غير النظامية فى جيش محمد على معظمهم من الأرناءود والأتراك. إذ أن جيش محمد على فى مكة فى ذلك الوقت كان يتكون من مجموعتين يقود أحدهما «زنار أغا» الذى كان فى تنافس ونزاع مع «خورشيد بك» والى الحجاز من قبل محمد على. وقد حرض «زنار أغا» بعض الضباط لكى ينضموا إليه فى نزاعه مع «خورشيد بك» ليعلنوا تمردهم مطالبين برواتبهم المتأخرة[1]. وكان أكثر هؤلاء الضباط تشيعاً «لزنار أغا» ضابط تركى يدعى «محمد أغا»[2] الذى أشتهر باسم «تركجه بيلمز»، وهو من مماليك «مصطفى بك» صهر محمد على، وكان من خيالة الجيش فى الحجاز[3].

وقد وسط محمد على شريف مكة محمد بن عون بين والى الحجاز «خورشيد بك» وبين المتمردين[4] غير أنهم أسروا الوالى فى جدة وتصبوا «تركجه بيلمز» والياً على الحجاز. كما إنضم أهالى مكة خاصة الموالين للسلفيين إلى

---

(1) Playfair, R,L.: Op. cit., p, 140.

(٢) أحمد فضل العبدلى : هدية الزمن فى أخبار ملوك الحج وعدن، ص١٤٢.

(3) I.O., B 209, Abstract of Correspondence and Memorandum respecting he Yemen, Confidential, January 1838, p.1.

ألحقنا بالبحث النص الأصلى لهذه المذكرة باللغة الإنجليزية مع ترجمة لها باللغة العربية.

(٤) دار الوثائق القومية بالقاهرة: من محمد على إلى محمد بن عون شريف مكة، دفتر رقم ٤٠ معية تركى، وثيقة رقم ٨٢٨، ص١٣٠، فى شهر صفر سنة١٢٤٨هـ.

صفوف المتمردين نكاية بجنود محمد على[١] وقد حدث ذلك فى الوقت الذى كانت فيه الحرب السورية الأولى مستمرة بن محمد على والدولة العثمانية[٢]، ولهذا أرسل الباب العالى فرماناً إلى «تركجه بيلمز» يقره والياً على الحجاز نكاية بمحمد على الذى خرج عن طاعته فى سنة ١٨٣٢[٣].

تجدر الإشارة إلى أن البريطانيين كانوا يتتبعون أنباء حركة التمرد على الحكم المصرى فى الجزيرة العربية وأسباب قيامها، وقد أرسل القنصل البريطانى «كامبل» إلى «بالمرستون» وزير الخارجية البريطانية يقول أن أعتقاد «تركجة بيلمز» فى قرب نهاية حكم محمد على جعله يطمع فى القضاء على حكمه فى الجزيرة العربية.

على أن محمد على لم يرض بطبيعة الحال عن قيام تلك الفتنة، ولم يعترف بفرمان السلطة، بل أنه أراد أن يوطد نفوذ حكومته فى الحجاز واليمن، نظراً لما للحرمين الشريفين من الأهمية الدينية والسياسية، ولأن ثغر الحجاز واليمن بمثابة العقد الوثيقة فى خيط الإتصال التجارى بين مصر والهند. لهذا أرسل محمد على حملة مصرية بقيادة «أحمد يكن باشا»[٤] إلى ينبع قوامها سبعة آلاف وخمسمائة مقاتل[٥]. وقد تقدمت هذه الحملة إلى جدة فأحتلتها بعد أن أنيسحب منها «تركجه بيلمز» جنوباً إلى قنفده حيث كانت تعسكر حامية مصرية. فلما أستعصى على «تركجه بيلمز» فتح قنفده، استمر فى إنسحابه متجهاً ناحية الجنوب حتى وصل إلى الحديدة، فدخلها فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٣٢. ثم استقر بعد ذلك فى مخا التى حاصرها حتى سقطت فى يده فى شهر ديسمبر من نفس السنة، ولم يقو إمام صنعاء على مقاومته فى ذلك الحين[٦].

(1) Bury. G.W. : Arabia Infelix or the Turks in Yemen, p. 13.
(2) Marston, T.E. : Op. Cit., p. 43.
(3) Sabry, M. : L'Empire Egyptien sous Muhammad Ali p. 288.
(4) F.O. 78, Camphell to pamerston. 78/277, 16 April 1832.
(٥) دار الوثائق القومية بالقاهرة: من إمام صنعاء عبد الله الناصر إلى أحمد باشا يكن، وثيقة رقم ١٧٩ محفظة ٢٦٣، جمادى الأولى ١٢٤٥هـ.
(6) Marston, T.E. : Op. Cit., pp. 43,44.

وأثناء وجود «تركجة بيلمز» على رأس قواته المتمرة فى مخا قام بالإستيلاء على السفن الآتية من الهند والتى أعتادت المرور بمخا الميناء الحيوى لليمن حينذاك لأخذ ما تحتاجه من تموين لمواصلة رحلتها عبر البحر الأحمر. وقد أستولى «تركجه بيلمز» على شحنات هذه السفن ثم أعادها ثانية إلى الهند دون أن تواصل رحلتها إلى موانى البحر الأحمر[١] .وكان يقصد من وراء ذلك حرمان «أحمد يكن باشا» من إستخدام هذه السفن فى نقل قواته حتى يمنعه من مهاجمته فى الموانى اليمنية[٢] . وقد حاول «تركجة بيلمز» الإتصال بثوار عسير ليكونوا عوناً له ضد الحملة المصرية القادمة فى الطريق، غير أن زعيم الثوار «على بن مجتل» لم يكن راضياً عن الوجود المصرى أو العثمانى على السواء، أما بالنسبة لإمام اليمن فقد كان عاجزاً عن رد ذلك العدوان مما جعله يضطر إلى ترك المنطقة من بلاده نهباً للحوادث بين قوات «تركجة بيلمز» المتمردة وزعيم الثوار فى عسير، والقوات المصرية الزاحفة نحو الجنوب للقضاء على المتمردين[٣] .

بل أن «تركجة بيلمز» أخرى أرسل خطاباً إلى السلطان محسن فضل العبدلى سلطان الحج وعدن يطالبه فيه بتسليمه ميناء عدن[٤] .وقد أجابه السلطان محسن متظاهراً بالموافقة، ومن ثم قام «تركجة بيلمز» بإرسال قوة من أربعين رجلاً لتنظيم عملية الإستيلاء على هذا الميناء. ونزلت هذه القوة بالفعل إلى شاطىء عدن فى ١٧ فبراير سنة ١٨٣٣ فأستقبلها السلطان محسن إستقبالاً طيباً فى بداية الأمر. غير أنه أمر رجاله بمهاجمة أفراد هذه القوة ليلة وصولهم[٥] ، فقتل منهم سبعة وعشرين رجلاً وفر الباقون عائدين الى مخا[٦] ، مما أضطر «تركجة بيلمز» إلى صرف النظر مؤقتاً عن الإستيلاء على عدن.

(1)F.O. 78/288, Camphell to F.O, 10/27.

(٢) عبد الحميد البطريق (دكتور) : المصدر السابق، ص٧١.

(3) Playfair, R,L.: Op. cit., pp, 141,142.

(٤) عبد الحميد البطريق (دكتور) : المصدر السابق، ص٧١.

(٥) أحمد فضل العبدلى: المصدر السابق، ص١٤٢ .

(6) Playfair, R,L.: Op. cit., pp, 143.

ولم يكتف «تركجة بيلمز» بهزيمته فى عدن، بل أنه قام فى شهر مارس سنة ١٨٣٣ بوضع خطة لمهاجمة ميناء جدة[١] عن طريق البحر، فى نفس الوقت الذى يهاجمها فيه حاكم عسير عن طريق البر. غير أن أمير عسير تقاعس فى اللحظة الأخيرة عن مناصرته فتراجع «تركجة بيلمز» عن مهاجمة جدة، وعاد إلى مخا يخفى حنين.

على أن محمد على عندما بدأ يفكر فى إرسال حملة للقضاء على هذا التمرد بعد إنسحاب «تركجة بيلمز» إلى تهامة اليمن، فإنه كان يخشى أن تعارضه الحكومة البريطانية وتحيك ضده هناك. ولهذا فقد قام بإستدعاء «كامبل» ممثل الحكومة البريطانية فى مصر فى ٣ يونيو سنة ١٨٣٣ وأبلغه أن تفاقم أمر المتمردين بقيادة «تركجة بيلمز» فى تهامة اليمن سوف يؤدى إلى إثارة القلاقل فى البحر الأحمر مما يعارض أمن السفن التجارية وسلامتها للخطر. وأوضح محمد على أن من شأن الوجود المصرى فى منطقة البحر الأحمر أن يؤمن التجارة الإنجليزية التى تتخذ ميناء مخا مركزاً لها. وهنا أيد «كامبل» لدى حكومته إرسال هذه الحملة مؤكداً لوزير الخارجية البريطانية أن مصلحة بريطانيا حينذاك أن يسود الأمن فى بلاد اليمن، خاصة وأن محمد على قد عرض صداقته للبريطانيين وأبدى حرصه على مصالحهم. غير أن «بالمرستون» كان شديد الحقد حينذاك على نمو القوة المصرية فى منطقة البحر الأحمر مما جعله يترقب تطور الأحداث بكل يقظة وإهتمام[٢].

وعلى أية حال فقد عهد محمد على أخيراً إلى «أحمد يكن باشا» والى الحجاز بمطاردة «تركجة بيلمز» فى بلاد اليمن فتوجه إليه على رأس قوة قوامها خمسة عشر ألف مقاتل كان ذلك فى نهاية سنة ١٨٣٣. وقد اشترك حاكم عسير

---

(١) أحمد فضل العبدلى : المصدر السابق، ص١٤٣.

(2) F.O. 87,Doc, 228, Campell to Palmerston. 27 th October, 1833.

الأمير «على بن مجتل» مع قوات محمد على فى محاصرة مخا[1] حتى يحظى بأى كسب فى تهامة علىٰ حساب تقدم القوات المصرية هناك. وقد ضرب أسطول «أحمد يكن باشا» ميناء مخا من جميع الإتجاهات المتاحة من ناحية البحر، كما أن قوات الأمير «على بن مجتل» العسيرى كانت تزح إليها بالطريق البرى. ولم تجد قوات «تركجة بيلمز» فرصة للهرب، وأصر «على بن مجتل» أن يستسلم «تركجة بيلمز» دون قيد أو شرط. وعندما رفض الأخير هذا الإنذار هوجمت ميناء مخا، وتمكنت قوات أحمد يكن باشا وقوات الجيش العسيرى من الإستيلاء عليها فى ١٣ ديسمبر سنة ١٨٣٣[2].

وقد حاولت جموع كثيرة من قوات «تركجة بيلمز» الهروب عن طريق البحر على ظهر قوارب غير مجهزة حاولوا بها الوصول إلى السفن البريطانية الرأسية فى الخليج المواجه لمخا حينذاك، وهى السفن التابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية، وكان من بينها السفينة البريطانية «تيجريزTigres وقد ألتقطت هذه السفن «تركجة بيلمز» نفسه ومعه مائة وخمسون من رجاله وحملتهم إلى بومباى، بينما غرق الكثيرون من قواته نظراً لشدة الريح وصعوبة الموقف الذى نتج عن مهاجمة مخا من البر والبحر فى وقت واحد[3]. وقد سقطت مدينة مخا لمدة ثلاثة أيام ضحية للنهب والسلب الذى قام به البدو اليمنيون، غير أنهم لم يمسوا ثروات الوكيل البريطانى فى مخا حينذاك، وكان يدعى الشيخ «طيب إبراهيم ابرانجى»، كما أنهم لم يسلبوا ولم يتعرضوا لكل من لجأوا إليه[4] وهذا يشير إلى المكانة التى كان يحظى بها البريطانيون وكلاؤهم فى مخا فى ذلك الحين. وهكذا انتهت الفتنة التى أشعلها «تركجة بيلمز» فى الحجاز وإمتدت إلى اليمن. وقد ترتب عليها عودة النفوذ المصرى

---

(1) Playfair, R,L.: Op. cit., p, 143.
(2) I.O., B 209,Confidential, Abstract of Correspondence and Memorandum respecting the Yemen, January 1873, p.3.
(3) Marston, T.E. : Op. Cit., pp. 45,46.
(4) Playfair, R,L.: Op. cit., p, 144.

وإمداده إلى الأراضى اليمنية مما شكل تهديداً خطيراً للمصالح البريطانية فى الجزء الجنوبى من البحر الأحمر، وكان سبباً رئيسياً فى تصميم البريطانيين على السيطرة على عدن على نحو ما حدث فيما بعد

وتجدر الإشارة إلى هذا التعاطف الملحوظ بين البريطانيين من جهة؛ وبين المتمردين على قوات محمد على من جهة أخرى. وهذا يعبر عن رغبة بريطانيا حينذاك فى تعويق تقدم محمد على ووقف توسعه المستمر فى أرجاء الجزيرة العربية. ذلك لأن بريطانيا كانت ترى أن سيطرة محمد على على الجزيرة العربية تشكل تهديداً خطيراً لمواصلاتها إلى الهند عبر البحر الأحمر[1] والخليج العربى على السواء .

وعلى الرغم على نجاح قوات محمد على فى إخماد الفتنة التى أثارها «تركجة بيلمز» فى الحجاز واليمن، فإن محمد على رأى أن يجتث جذور المتمردين فى الجزيرة العربية، حتى ولو أدى ذلك إلى أن يستولى على ما يمكنه الإستيلاء عليه من الأراضى اليمنية. على أن الأمراض كانت قد اجتاحت حينذاك صفوف جيشه فى بلاد العرب فأضعفتها، كما كانت الحاميات العسكرية موزعة بين قنفدة والحديدة وبعض المدن اليمنية الأخرى مما أضعف قوة الوحدات المتحركة فى الجيش، لهذا أرسل محمد على قوة جديدة الى اليمن كانت تضم ثلاثة آليات من المشاه، وألفين من الفرسان، يقودهم «إبراهيم يكن باشا» الذى عينه محمد على «سر عسكر اليمن» عندما توجه إليها فى أوائل عام ١٨٣٥ ، كان يسانده فى تحركه الشريف عون شريف مكة[2]. وبدأت بذلك عملية فتح مصرى لليمن على أيدى قوات محمد على الذى سيطر على منطقة تهامة وتطلع للسيطرة على صنعاء ثم على عدن فى ذلك الحين[3].

---

(1) Waterfield, G; op. cit., p. 32.

(٢) محمد بن أحمد العقيلى : المصدر السابق، ج١، ق٢، ص٥٤٨.

(٣)عبد الحميد البطريق (دكتور) : المصدر السابق، ص٧١، ٧٦.

وقد أحتمل جنود محمد على أثناء زحفهم إلى عسير والمنطقة الممتدة على طول الساحل اليمنى حتى الحديدة. مشقات هائلة نتيجة لوعورة الطرق وسوء المناخ وقلة الماء وفداحة المتاعب. وقد وقعت بينهم وبين رجال القبائل اليمنية، وخاصة تلك التى إندس بينها بعض البقية الباقية من دعاة الوهابية، كثير من المناوشات والمصادمات التى ألحقت بقوات محمد على خسائر فادحة، اضطرتهم إلى التقهقر إلى الحجاز بعض الوقت. وقد عانى رجال محمد على من البدو الذين كان بعضهم يتحالفون معهم تارة، ثم ينقلبون عليهم تارة أخرى وخاصة فى وقت الأزمات[1]. غير أنهم فى نهاية الأمر إستجمعوا قواهم وأستأنفوا زحفهم من جديد فإحتلوا الثغور اليمنية، وبعض المواقع الداخلية فى تهامة. وقد أتخذ القائد المصرى إبراهيم يكن باشا ميناء الحديدة مركزاً لإدارته، وأصبح والياً لليمن من قبل محمد على[2]. وقد تفاوض إبراهيم يكن باشا فى ٧ يونيو سنة ١٨٣٧ مع حاكم مدينة تعز ووجهائها فى أمر تسليمها إليه، وتم الإتفاق على التنازل عنها فى مقابل الرواتب الشهرية التى يدفعها لزعمائها[3]. ثم دخلت قوات محمد على مدينة تعز وسيطرت عليها دون أدنى مقاومة فى الشهر المذكور[4]، وإستتب بذلك الحكم المصرى فى بلاد اليمن لمدة أربع سنوات على وجه التقريب[5].

ومن ناحية أخرى فإن محمد على قد عهد بقيادة قواته فى الحجاز إلى «خورشيد باشا» الوالى السابق لمساندة القوات المحاربة فى اليمن، خاصة عندما

(1) Marston, T.E. : Op. Cit., pp. 47,49.

(٢) محمد بن أحمد العقيلى : المصدر السابق، ج١، ق٢، ص٥٤٩.

(٣) دار الوثائق القومية بالقاهرة: من إبراهيم يكن إلى محمد على باشا وثيقة رقم ٢٥٩، محفظة رقم ٢٦٢.

(٤) عبد الحميد البطريق (دكتور) : المصدر السابق، ص٧٩.

(5) Playfair, R.L.: Op. cit., pp, 144,145.

أكد بلايفير – مستنداً إلى وثائق شركة الهند الشرقية البريطانية – بأن المال الذى نفحه إبراهيم يكن باشا للسيد قاسم حاكم تعز إقترضه من تجار مخا نظراً لعدم توفر المبالغ المطلوبة لديه حينذاك.

وصلته أنباء الصعوبات التى واجهتهم فى بداية زحفهم جنوباً[١] والتى أدت إلى تشجيع السعوديين فى نجد على التمرد من جديد. وعقب تحسن الموقف فى صالح قوات محمد على فى اليمن إتجه «خورشيد باشا» بجيشه شمالا حتى وصل إلى الدرعية. بل أنه تخطى فتوحات «إبراهيم باشا» وزحف على الإحساء حتى وصل إلى ساحل الخليج العربى وجمع عدة سفن وإحتل جزائر البحرين فى الخليج وقد أذعنت القبائل العربية وأعلنت طاعتها لمحمد على عندما رأت قوة جيشه وسرعة تقدمه[٢]. وهكذا أصبح محمد على مسيطراً على البحر الأحمر والخليج العربى فى سنة ١٨٣٧ وأصبح متحكما فى أهم طريقين للمواصلات البريطانية الى الهند الأمر الذى أثار ثائرة بريطانيا ضده فى ذلك الحين.

وقد رأت بريطانيا أن نفوذ محمد على فى الجزيرة العربية كان يدعم وجوده ويأخذ طابع الإستقرار مما زاد من قلقها أثار حنقها. على أنه يمكن القول بأنه لا يوجد دليل يثبت بأن محمد على عندما فتح جزيرة العرب وهزم الوهابيين فى العقد الثانى من القرن التاسع عشر كان يفكر فى إقامة امبراطورية فى البلاد العربية. بل ان التفكير فى إقامة الأمبراطورية قد راوده بعد ذلك فى مطلع العقد الرابع من القرن المذكور. كما لا يتوفر أى دليل يشير إلى أنه استغل الشعور الدينى فى تحريك القبائل فى الجزيرة العربية ضد البريطانيين حتى عندما أصبح وجوده هناك يشكل تهديداً خطيراً لهم قبيل وبعد إحتلالهم لعدن ففى سنة ١٨٣٩. لب إنه من الصعب أيضا التشبث من وجود أهداف إقتصادية مباشرة لمحمد على من وراء إستكمال فتحة لبقية أرجاء الجزيرة العربية خاصة وأنه كان مسيطراً فعلاً على التجارة الغنية التى كانت ترد من مكة ومن اليمن عن طريق جدة، وذلك بحكم إحتلاله الفعلى لساحل الجزيرة العربية المطلة على البحر الأحمر[٣].

(1) Marston, T.E. : Op. Cit., pp. 47.

(٢) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ج٢، ص٣٥٩-٣٦٠.

(3) Marston, T.E. : Op. Cit., p. 47.

وعلى أية حال فقد أقام المصريون إدارة منظمة فى اليمن أثناء وجودهم فيها فى الفترة الممتدة بين عامى ١٨٣٦ ، ١٨٤٠ أتاحت إستقراراً نسبياً للبلاد لم تنعم به من قبل فى تاريخها الحديث[١] وقد عنوا كثيراً بمحصول البن اليمنى على نحو ما ورد فى رسالة بعث بها إبراهيم يكن باشا إلى محمد على وجاء فيها : «يجب سلوك طريقة فى إقناع كبراء البلاد التى تحت حكمنا وترغيبهم فى غرس أشجار البن وتكثيرها وان ترفع حقيقة الأمر إلى أعتابكم السامية»[٢].

وتجدر الإشارة إلى أن امام صنعاء أثناء وجود المصريين فى أواخر العقد الرابع من القرن التاسع عشر قد حاول أن يقوى العلاقة بينه وبين محمد على ، فأوفد رسولاً من قبله هو السيد بد الرب إلى حاكم الحجاز أحمد يكن باشا ليسهل له السفر الى مصر لمقابلة محمد على والتفاهم معه بإعتباره «سيف الإسلام وحامى حمى سلالة النبى محمد بن على باشا»[٣].

كما أكتسب المصريون أصدقاء كثيرين من بين اليمنيين على نحو ما تظهره الرسائل التى وردت إلى محمد على من منطقة حضر موت وغيرها يطالب أصحابها بالإنضمام للإدارة المصرية التى أقامها إبراهيم باشا فى اليمن. ومن أهم هذه الرسائل رسالة حضر موت المحفوظة بدار الوثائق بالقاهرة يطلب أصحابها من محمد على إرسال موظفين وجنود لتنظيم أحوال حضر موت وإعادة الأمن إليها، وكان على رأس موقعى هذه العريضة على بن عمر بن سقاف، وسالم بن حماد باعبيد، ومحسن بن علوى [٤].

---

(1) Marston, T.E. : Op. Cit., pp. 47.

(٢) دار الوثائق القومية بالقاهرة: من إبراهيم يكن إلى محمد على وثيقة رقم ٣١٥، محفظة رقم ٢٦٢، فى ٥ ذى الحجة سنة ١٢٥٣هـ.

كما توجد مضبطة مجلس جدة بتاريخ ١٩ محرم سنة ١٢٥٤هـ بشأن تجارة البن فى اليمن وتنظيم الجمارك، ثيقة رقم ٣٣، حفظة رقم ٢٦٤.

(٣) دار الوثائق القومية بالقاهرة: من إمام صنعاء عبد الله عبد الناصر لدين الله إلى احمد باشا يكن وثيقة رقم ١٧٩ محفظة رقم ٢٦٣، فى شهر جمادى الأولى سنة ١٢٤٥هـ.

(٤) صلاح الدين البكرى اليافعى: فى جنوب الجزيرة العربية، ص١٦.

بل أن اليمنيين ظلوا على وفائهم للمصريين حتى بعد جلائهم عن اليمن. ولا أدل على ذلك من مطالبة أهالى الحديدة فى أوائل العقد الثالث من القرن العشرين بإنضمامهم إلى «الحكومة العربية المصرية» بعد زوال الحكم العثمانى فى أعقاب الحرب العالمية الأولى(١).

وتجدر الإشارة إلى أن المصريين قد ألقوا كثيراً من الضوء على الجزيرة العربية بوجه عام وعلى بلاد اليمن بوجه خاص عندما أتاحوا الفرصة لعدد من الأوروبيين من بينهم بعض الضباط والأطباء الفرنسيين والإيطاليين بمرافقة القوات المصرية التى عملت هناك فى النصف الأول من القرن التاسع عشر(٢). وقد كتب هؤلاء وصفاً للبلادوالمناطق التى زاروها وعادات أهلها وطباعهم ونشروها بعد عودتهم فى بلدان أوروبا(٣) مما وضع حداً للقول بأن تلك البلاد ظلت من المناطق المجهولة. غير أن ذلك فى نفس الوقت قد لفت أنظار كثير من الدول الأوروبية لهذه الجهات فى وقت كانت متعطشة فيه للتوسع والإستعمار، مما أثار قلق بريطانيا التى لم تكن ترحب بنزول أى منافسين جدد فى هذا الميدان.

قد أستمر الهدوء النسبى يعم تهامة اليمن فى ظل الإدارة المصرية خلال الفترة الممتدة بين عامى ١٨٣٦ - ١٨٤٠ ولم يتخللها سوى محاولة قبائل يام اليمنية غزو المنطقة ونهبها. وقد وجه إليهم الوالى المصرى إبراهيم يكن باشا قوة مصرية يقودها شاب يمنى هو الحسين بن على بن حيدر الذى كان والده حاكماً للمخلاف السليمانى بشمالى اليمن، وقد تمكن الحسين من التغلب على قبائل يام ووضع حدً لتمردهم. وقد رأى الوالى المصرى أن يكافىء الحسين على جهوده فعينه خليفة لوالده فى حكم مدينة أبى عريش عاصمة المخلاف السليمانى. غير أن الحسين أبدى نشاطاً ملوحظاً فى تدعيم مركزه فى المخلاف مما أقلق الوالى المصرى،

---

(١) أمين الريحانى المصدر السابق ، ج١ ، ص٢٣٦.

(2) Hogarth, D.G.: op. cit., p.108.

(3) Marston, T.E. : Op. Cit., pp. 51,53.

فتوترت العلاقات بينهما ثم آلت إلى العداء السافر.

وقد تضامن الحسين مع عائض حاكم عسير الذى كان يطمع فى السيطرة على تهامه، ثم تقدمت قوات الحليفين لمحاربة المصريين فى الحديدة. وقد شجعهما على ذلك إنشغال محمد على حينذاك فى محاربة القوات العثمانية فى سوريا. كما أنتهزا فرصة نزاع نشب فى نفس الوقت بين والى الحجاز المصرى وشريف مكة محمد بن عون الذى ساند والده المصريين أثناء زحفهم على اليمن. على أنه قبل أن تصل قوات الحسين رعائض للحديدة، كانت أوامر محمد على قد وصلت من مصر إلى إبراهيم يكن باشا بتسليم ما تحت يده من الأراضى اليمنية إلى الحسين بن على بن حيدر ليتولى حكمها بإسم الدولة العثمانية. وقد حدث بعد ذلك أن فرضت الدول الكبرى وعلى رأسها بريطانيا على محمد على الإنسحاب من الجزيرة العربية فى معاهدة لندن فى سنة ١٨٤٠[1]، فدخل الحسين الحديدة بعد جلاء المصريين عنها وأعلن إعترافه وتبعيته للسيادة العثمانية[2].

وهنا تجدر الإشارة إلى الدور الخطير الذى لعبته السياسة البريطانية لتصفية لنفوذ المصرى فى الجزيرة العربية وإبعادة عن طرق المواصلات الحيوية إلى الهند عبر البحر الأحمر والخليج العربى. فقد هال البريطانيين وأزعجهم تقدم المصريين فى جزيرة العرب من ناحية وفى السودان من ناحية أخرى، ومساهمة محمد على فى تجارة الهند، منعه للسفن الأوروبية الآتية من بومباى من أن تصعد فى البحر شمالى جدة وكا إعتماد البريطانيين فى البحر الأحمر على موانى السودان واليمن فلما أصبح السودان فى يد محمد على زاد إعتمادهم على اليمن، فلما دخل اليمن فى طاعته أيضاً أحس البريطانيون أن البحر الأحمر قد خرج من أيديهم وأصبح فى قبضة مصر[3]. بل أن البريطانيين قد اعهم أيضاً إمتداد النفوذ المصرى إلى الخليج العربى

(١) سليمان بن محمد الغنام (دكتور) : المصدر السابق، ص١٥٦-١٥٩.
(2) Jacob, H.F.: Op. cit., p.23
(٣) حسين مؤنس (دكتور) : المصدر السابق، ص١٩٢.

الأمر الذى هدد أهم طريقين لمواصلاتهم الحيوية إلى الهند حينذاك[١] .

ومما زاد من حنق بريطانيا على محمد على أنه رغم تصريحاته بإحترام تعهدات إمام اليمن للبريطانيين بوجه عام، فإنه بعد أن سيطرت قواته على ميناء مخا فى سنة ١٨٣٣ شرعت السلطات الحاكمة التابعة له فى تطبيق سياسة الإحتكار بالنسبة لمحصول البن اليمنى الذى أضر إلى حد كبير بالتجارة البريطانية. فقد تحدد سعر البن بواسطة السلطات المصرية وأصبح معظم المحصول إلى مصر التى كان عليها أن تدفع ما يطلب منها للباب العالى، بينما أشترى باقى المحصول التجار الأمريكيون الذين كانوا يدفعون ضريبة جمركية قدرها ٣٪ فقط فى الوقت الذى كان البريطانيون يدفعون تصل إلى ٧ ١/٤ ٪ قد دارت إتصالات دبلوماسية بين بريطانيا ومحمد على انتهت إلى إصدار الأخير قرارات تقضى بمراعاة ما نصت عليه المعاهدة المعقودة بين البريطانيين وإمام اليمن[٢] .

وقد ذكر «هنرى دودويل» أن هدف محمد على من فتوحه فى جزيرة العرب بعد سنة ١٨٣٥ كان الوصول إلى البصرة وبغداد، وأن «بالمرستون» قد علم بذلك وإنزعج غاية الإنزعاج[٣] . بل أن «الكابتن جيمس ماكنزى» وهو أحد الضباط البريطانيين الذين عملوا فى حكومة الهند البريطانية أوضح فى تقرير قدمه فيما بعد لوزارة الخارجية البريطانية فى اليوم السادس من يناير سنة ١٨٣٧[٤] أنه أثناء مروره بجدة لمس من خلال أحاديثه مع كبار ضباط الجيش المصرى أن محمد على بعد أن يتمكن من فتح عسير بالقوة أو الرشوة فإنه سيوجه قواته إلى عدن ومن بعدها إلى حضر موت ومنها إلى عمان ومسقط، وبعد ذلك يصبح فتح العراق سهلاً. وقال إنه لا يعتقد أن الحكومة البريطانية سوف تسمح له بالإستيلاء على مسقط بأى حال من الأحوال[٥] .

(1) Hogarth, D.G.: op. cit.,(B.R.I), p.269.
(2) Marston, T.E. : Op. Cit., pp. 50,51.
(3) Dodwell, H.: op, cit., pp.143,145.
(4) F.O. 78/3185,Report of Captain Mackenze 6/1/37.
(5) Marston, T.E. : Op. Cit., p.52.

على أن محمد على حينذاك لم يشأ أن يصطدم بالبريطانيين لمعرفته بقوتهم وعظمة أسطولهم، وكان يبذل أقصى ما فى وسعه لإقناع السلطات البريطانية فى الهند فى إنجلترا بأنه راغب فى المحافظة على المصالح البريطانية فى الجزيرة العربية كلها وفى البحر الأحمر. وكان محمد على يعتقد أنه نجح فى ذلك بدليل أن الممثل البريطانى فى القاهرة سلم إليه فى شهر فبراير سنة ١٨٣٧ خطاباً من الحاكم البريطانى فى بومباى جاء فيه: «ان الحكومة البريطانية فى الهند ترغب فى تدعيم الصداقة والشعور الطيب بينها وبين الحكومة المصرية وأن يزداد التبادل التجارى بين البلدين بما يعود بالفائدة على رعايا الحكومتين»[1] كما أشارت تلك الرسالة إلى أن الحاكم يطلب من محمد على السماح للإجليز أن يقيموا فى جزيرة قمران- الواقعة تحت حكمه حينذاك - محطة للفحم لتزويد البواخر البريطانية وهى فى طريقها بالوقود.

وهنا قبل محمد على على الفور إلتماس البريطانيين وأرسل إلى حاكم اليمن إبراهيم باشا يكن تعليماته بالسماح بإقامة هذه المحطة وطلب إليه أن يبذل ما فى وسعه لتسهيل مهمة السفن البريطانية فى مياه اليمن. وإزداد إطمئنان محمد على إلى صداقة الانجليز عندما أبلغه الممثل البريطانى فى القاهرة شكر وزير الخارجية البريطانية على سماحه لحكومة بومباى بإقامة محطة للفحم فى قمران لخدمة السفن البريطانية فى البحر الأحمر. بل أن محمد على أعتبر تلك الرسالة إعترافاً من الحكومة البريطانية بسيادته على تلك الجزيرة وبالتالى على اليمن وأن تلك الحكومة تجاهلت حق السلطان العثمانى فى تلك الجهات وهو أمر له هميته الدولية بطبيعة الحال.

ولهذا أعلن محمد على أنه لم يبغ من فتوحه فى الجزيرة العربية ووصول قواته إلى سواحل اليمن وسواحل الخليج العربى أكثر من إخضاع السلفيين وحماية

(1) F.O. 87/3185, Government of Bombay to Moh. Ali, Enclosure in Camphell's of 23 February 1837.

الحرمين الشريفين. كما أعلن محمد على عن إستعداده لتقديم كافة الضمانات المرضية لتيسير الإتصال البحرى بين مصر والهند. غير أنه لم يكن من السهل أن تسلم بريطانيا بذلك وإنما سارعت إلى توطيد علاقاتها مع أمراء الخليج العربى. كما أنها كانت قد كلفت بعثة «كسنى» بالقيام بمسح لنهرى دجلة والفرات وإختبار صلاحيتها للملاحة البخارية فى سنة ١٨٣٤ لكى تفتح طريقاً آخر للتجارة[١].

ولم تكتف بريطانيا بذلك بل أنها أرسلت بعض قواتها إلى البصرة وإحتلت جزيرة «خرج» التى تقع فى مدخل الخليج العربى من جهته الشمالية فى سنة ١٨٣٧ وقد بعث «بالمرستون» بتعليماته إلى حكومة الهند لمعارضة أى تقدم يقوم به «خورشيد باشا فى الخليج العربى»[٢]، طلب التدخل ولو بالقوة العسكرية إذا ما أقتضت الضرورة ذلك[٣]. وكان إهتمام «بالمرستون» بالبحرين يفوق إهتمه بأى منطقة أخرى فى الخليج، ولهذا صرح بأنه يجد منع قوات محمد على من الإستيلاء على البحرين نظراً لأهميتها حتى ولو أدى ذلك الى قيام شركة الهند الشرقية البريطانية بإحتلالها[٤].

بل أن الحكومة البريطانية قد أبدت معارضتها الشديدة لإحتلال «خورشيد باشا» للإحساء القطيف، وهددت محمد على بأن «حكومة جلالة الملكة لا تستطيع أن تتجاوز عن أية خطوة يتخذها (محمد على) لمد سلطانه نحو الخليج الفارسى أو بغداد، وأنها لا تستطيع أن تقف مكتوفة الزيدى إذا أقدم على هذه الخطوة»[٤] كما أسرعت بريطانيا إلى إرسال «الأميرال فردريك متلند Fredtick Maitland» إلى

---

(١) جمال زكريا قاسم (دكتور) : الخليج العربى – دراسة لتاريخ الإمارات العربية (١٨٤٠ – ١٩١٤)، ص٦٦.

(2) Hoskins, H.L. ; Rackground of the British position in Arabia, The Middle East Journal, VoI, 1, No. 2, April 1947, pp. 138, 143.

(3) F.O. 78/3185, palmerston to Camphell, 4 August 1837.

(4) Dodwell, H.: op, cit., pp.142,143.

(5) F.O. 78/3185, palmerston to Camphell,8 December 1837,No. 25.

الخليج العربى لتقديم كافة المساعدات الى شيوخ الإمارات للوقوف فى وجه قوات محمد على المهاجمة[1] . غير أن «متلند» وصل فى الوقت الذى كان فيه «خورشيد باشا» قد أتم إحتلاله للقطيف والعقير ووجد أن الشيوخ البحرين على إستعداد للإعتراف بالسيادة المصرية. ولهذا رأى «متلند» من الحكمة عدم القيام بعمل عسكرى وطلب من الكولونيل «هنل» المقيم البريطانى فى الخليج العربى أن يبذل جهوده لوقف الضغط المصرى بالطرق الدبلوماسية.

وقد أورد «هنل» فى تقريره لحكومة الهند البريطانية أنه وجد من الأمراء الذين زارهم أنهم أكثر تقديراً لعظمة القوات المصرية. غير أن بعض الوثائق البريطانية تؤكد أن شيخ البحرين لم يرحبوا بوجود المصريين نتيجة لما كان قد أشيع فى ذلك الوقت من تحالف يتجه محمد على إلى عقده مع شاه فارس ولذلك أسرع هؤلاء الشيوخ بطلب الحماية البريطانية[2] . هذا فى الوقت الذى نجد فيه الوثائق المصرية تنفى ذلك تماماً وتؤكد أن شيوخ البحرين رحبوا كثيراً بالمصريين أملاً فى التخلص مما كان يحيق بهم من خطر البريطانيين والفرس وسلطان مسقط جميعاً، خاصة أن محمد على لم يتجه إلى طلب جزية كبيرة كما كان يفعل الفرس أو السعوديون[3] . بل أن الوثائق المصرية تقرر كذلك أن البحرين خضعت طواعية لمحمد على وأن حاكمها تقبل أن يسلم فى كل سنة ثلاثة آلاف «فراسنة» على سبيل الزكاة[4] .

وعلى أية حال فقد أسرع «الكولونيل هنل» بمقابلة عبد الله بن أحمد شيخ البحرين وعرض عليه الحماية البريطانية مع ضمان توارث الحكم فى أسرته . وقد

---

(1) Rihani, A,: Ibn Seoud of Arabia, p. 140.

(٢) دار الوثائق القومية بالقاهرة: الوثائق المنقولة عن وزارة الخارجية البريطانية، محفظة رقم ١٢ .

F.O. 78/386. No 140, political Department, Hennel to Willoughby 11th Fepruary 1839. Enciosure No. 3, Letter from Abdullah Ben Khalifa to the Resident in the persian Gulf. 26th January 1839.

(٣) دار الوثائق القومية بالقاهرة: محافظ الحجاز(١٢٥٤هـ) - محفظة رقم٣٦٧ من خورشيد باشا إلى عبد الله آل خليفة فى ٧ مارس سنة ١٨٣٩، مرفق عربى للوثيقة رقم ١٣٧ حمراء.

(٤) جمال زكريا قاسم (دكتور) : المصدر السابق، ص٦٧.

رفض شيخ البحرين قبول هذه العروض مما جعل «هنل» يهدد بإنزال العقاب الصارم، كما بعث «هنل» إلى «خورشيد باشا» محتجاً بأن البحرين تتبع فارس ولا يجوز الإستيلاء عليها، ومذكراً بما كان قد سبق أن صرح به محمد على للسلطات البريطانية في مصر بأن «قواته لن تتعدى على بلاد العرب المتصلة بخليج فارس»[1] وقد أجاب «خورشيد باشا» على هذا الإحتجاج البريطاني بأن ما قام به لا يستوجب أى إعتراض، وبرر ذلك بأن المناطق التى يعمل على الإستيلاء عليها كانت فيما مضى خاضعة للسعوديين فلا موجب إذن للإعتراض[2].

بل أن «خورشيد باشا» حاول أيضاً الإستيلاء على سلطنة مسقط منتهزاً فرصة التفكك الإقليمى الذى عانته هذه السلطنة إنتقال عاهلها إلى زنجبار، وإلى الثورة الداخلية التى حدثت فى ذلك الحين. على أن ما تقرره المصادر البريطانية فى هذا الصدد هو أن القوات المصرية سببت فزعاً كبيراً لحكام مسقط وأنه لو لم تبادر بريطانيا بمساعدتهم لسقطت السلطنة وملحقاتها فى قبضة «خورشيد باشا» ويبدو أن إخضاع مسقط كان من أهم الأهداف التى كان يسعى محمد على لتحقيقها من وراء إرسال قواته إلى سواحل الخليج[3].

وقد تعرضت إمارات الساحل العمانى بدورها للتوسع المصرى مما جعل الشيخ سلطان بن صقر يبعث إلى المقيم البريطانى فى الخليج يطلب منه أن يعرف موقف الحكومة البريطانية إذا ما هاجمته القوات المصرية[4]. قد بعث «هنل» إلى حكومة

---

(١) دار الوثائق القومية بالقاهرة: محافظ الحجاز(١٢٥٥هـ) – محفظة رقم٣٦٧ إعتراض «هنل» على إتفاقية خورشيد باشامع شيخ البحرين – صورة المرفق العربى للوثيقة رقم ١٤٧ حمراء بتاريخ ٢٧ يونيو ١٨٣٩.

(٢) دار الوثائق القومية بالقاهرة: محافظ الحجاز(١٢٥٥هـ) – صورة المرفق العربى للوثيقة رقم ١٣٧ حمراء – رد خورشيد باشا على إعتراض «هنل» فى ٢١ يوليو ١٨٣٩.

(٣) Jackson: European powers and South East Africa, Chap. VIII. Zanzibar, Muscat and the powers, p. 17.

(٤) جمال زكريا قاسم (دكتور): المصدر السابق، ص٦٨.

الهند موضحاً أنه كان يريد أن يجيب على الشيخ سلطان بأن الحكومة البريطانية تمتنع عن التدخل فى الجزيرة العربية والخليج العربى كما كانت تفعل ذلك فى الماضى، ولكن الظروف أصبحت مختلفة تماماً عما كانت عليه من قبل بظهور هذا العنصر الجديد[1] ويقصد به التوسع المصرى فى المنطقة.

وقد أخذ «هنل» يعمل على الحصول على تعهدات من رؤساء الساحل العمانى بأن تعاونهم مع القوات المصرية يعد خرقاً صريحاً لروابط الإتحاد والصلح بين حكومة الهند البريطانية ومشايخ هذه الجهات، كما تعهد «هنل» من جانبه بإمداد من يلتزم من شيوخ المنطقة بآلات الحرب ومعدات القتال[2]. ولهذا فإن أقصى ما وصلت إليه القوات المصرية لم يتعد امارة البحرين شمالاً، أما فيما يلى ذلك فلم يظهر نشاط المصريين واضحاً على الإطلاق[3].

وقد أبدى البريطانيون قلقهم عندا تواترت إليهم أنباء مخططات محمد على التوسعية بعد أن تحققت له كل هذه الإنتصارات فى الجزيرة العربية. فقد تلقت وزارة الخارجية البريطانية تقارير قناصلها فى الشرق التى تنبأت بأن محمد على سيوجه فرقة من قواته المعسكرة فى مخا للإستيلاء على عدن ومينائها الحيى الهام الذى يتحكم فى المدخل الجنوبى للبحر الأحمر. أن محمد على إذا قدر له أن ينجح فى تحقيق ذلك فإنه سوف يقطع الطريق الحيوى الهام للإتصال بالهند عبر البحر الأحمر[4]. بل أن بريطانيا كانت تتوقع أن يوجه محمد على قواته بعد ذلك

---

(١) دار الوثائق القومية بالقاهرة: الوثائق المنقولة عن وزارة الخارجية البريطانية، محفظة رقم١٢.
F.O. 98,386 Camphell to Fackrouse, Secret, No. 6. 29th January 1839. See also Hennel to Willoughby, Secretary to the Government at Bombay. Encl. in India Board 16th May 1839.

(٢) دار الوثائق القومية بالقاهرة: محافظ الحجاز(١٢٥٥هـ) – محفظة رقم٢٦٧، صورة المرفق العربى المرخ فى ١٧ جمادى الآخر سنة ١٢٥٥هـ. «هنل» إلى خورشيد باشا سرعسكر نجد.

(٣) جمال زكريا قاسم (دكتور) : المصدر السابق، ص٧.

(4) Marston, T.E. : Op. Cit., np.55.

إلى حضر موت المقسمة بين العديد من الأمراء والشيوخ الضعاف، وبذلك يمكن ان تطوق قواته جنوب الجزيرة العربية ثم يتجه إلى عمان ومسقط ومنها إلى بغداد ليسيطر عليها بعد ذلك(٤). وقد عزز توقعات بريطانيا هذه تلك التقاير التى تلقاها من بعض رجالها العاملين بحكومة الهند البريطانية أمثال «الكابتن جيمس ماكنزى» الذى سبق أن أشرت إليه وكان يعنى ذلك أن يصبح محمد على سيداً للجزيرة العربية كلها ويتحكم فى طريقى المواصلات البريطانية الى الهند عبر البحر الأحمر والخليج العربى على السواء فيهدد بذلك مصالح بريطانيا الحيوية فى بلاد الشرق.

وعلى الرغم من أن بلدان الجزيرة العربية كانت حينذاك تتمتع بمزايا إقتصادية محدودة، غير أن أهميها الإستراتيجية كانت تفوق أهميتها الإقتصادية بكثير. فالبحرين امتازت إقتصادياً بما يستخرج من اللؤلؤ من سواحلها بينما كانت القبائل البدوية فيها لا ترغب فى وجود حكومة منظمة تصاحبها عادة النظم الضرائبية، غير أن أهميتها الإستراتيجية كانت تجعل من يسيطر عليها يتحكم فى الخليج العربى. أما بالنسبة للعراق فقد كانت خير معبر إلى فارس ومنها إلى وسط آسيا[٢]. وفيما يتعلق بجنوبى الجزيرة العربية فإن أية قوة تسيطر عليه يمكنها التحكم فى الطرق البحرية الموصلة بين الشرق والغرب والتأثير فى الحركة الملاحية فى البحر الأحمر غرباً والخليج العربى شرقاً والمحيط الهندى جنوباً.

لهذا سارع اللورد«بالمرستون» بالكتابة إلى القنصل البريطانى فى مصر «الكولونيل كامبل» فى ٨ ديسمبر سنة ١٨٣٧ ليقابل محمد على ويخبره أن مثل هذه الخطوة لا ينظر إليها بعين الرضا فى بريطانيا أو فى الهند[٣]. وأن الموقف يقتضى

(1) I.O, B. 8. Confidential, Memorandum on the Turkish Claim to Sovereighty over the Eastern Shoree of Red Sea and the whole of Arabia, and the Egyption claim to the whole of the Western Shores of the same sea, including the African Coast from Suez to Cape Cuardafui, 10 march 1874, pp. 4-5 .
(2)Dodwell, H.: op, cit., p. 125.
(3) F.O. 78/318, palmerston to Camphell, August 12, 1837.

إجراء مباحثات مباشرة معه لمعرفة حقيقة نواياه[1]. وقد أكد محمد على للقنصل البريطانى فى مصر بأنه لا يفكر فى التوسع خارج البحر الأحمر[2] لا ينبغى إمتداد أملاكه شرقيى صنعاء[3]. كما أنه لا يتطلع إلى أملاك ميناء عدن على الرغم من أن الباب العالى قد طلب منه مراراً الإستيلاء على ذلك الميناء، غير أنه لم يشأ أن يتخذ أية خطوة من جانبه من شأنها أن تسيء إلى علاقاته الطيبة مع حكومة الهند البريطانية. وقد نصت مذكرة بوغوص يوسف بك إلى «كامبل» على «أن ينقل إلى صاحب السعادة اللورد بالمرستون التأكيد الكامل بأن صاحب السمو الوالى يضع فى حسبانه مصالح بريطانيا العضمى، وأنه لن يقوم بإجراءات توسعيه تتعارض مع تلك المصالح بأية صورة من الصور». ولهذا كتب «كامبل» إلى وزارة الخارجية البريطانية يقول أنه لا يعتقد أن محمد على لديه نيات عدوانية بالنسبة للمنطقة المجاورة لعدن خارج نطاق البحر الأحمر أو فى شرقى مخا وصنعاء[4].

وعلى الرغم من تأكيدات محمد على للقنصل البريطانى بعدم قيامه بإجراءات توسعية تتعارض مع المصالح البريطانية فقد أمتد نفوذه – كما سبق أن أشرت– إلى جزيرة قمران المواجهة لميناء اللحية الواقع شمالى الساحل اليمنى المطل على البحر الأحمر، مما اضطر حاكم بومباى إلى أن يطلب موافقة والى مصر على أن يقيم فى تلك الجزيرة محطة للفحم لخدمة السفن البريطانية المارة عبر البحر الأحمر بتزويدها بالوقود، مع اعترافه الكامل بالحقوق المصرية فى الجزيرة. كما أن «جيمس ماكنزى» قد أوضح فى التقرير الذى قدمه لوزارة الخارجية البريطانية فى اليوم السادس من يناير سنة ١٨٣٧ والذى سبق أن أشرت إليه، الإنتصارات التى أحرزها محمد على فى الساحل الشرقى للبحر الأحمر فى الحجاز واليمن بحيث أصبح المصريون مسيطرين على مكة والمدينة وينبع وجدة وقنفدة وجيزان واللحية والحديدة ومخا

(1) Waterfield, G; op. cit., p. 32.
(2) Marston, T.E. : Op. Cit., p.60.
(٣) صلاح البكرى: المصدر السابق، ص١٨.
(4) F.O. 78/3185, Camphell to F.O, 9/23/37.

وجزيرة قمران هذا فضلاً عن انتصاراته على الساحل الغربى للبحر الأحمر[١]. وأكد هذا التقرير أن إمتلاك محمد على لهذه الأماكن قد أتاح له فرض سيطرته الكاملة على البحر وعلى التجارة العابرة فيه.وكان «ماكنزى» موضوعياً فى تقريره عندما أمتدح النظام الجمركى المصرى الذى أدخل فى جدة ومخا، كما أشاد بالمعاملة الطيبة التى لقيها البريطانيون فى الموانى التابعة للإدارة المصرية[٢].

ولا شك أن محمد على وهو يحقق إنتصاراته هذه فى منطقة البحر الأحمر كان يحرص على عدم إثارة بريطانيا ضده، بل أنه كان يؤكد محافظته على المصالح البيطانية حتى أن «مورسبى Moresby» قائد السفينة البريطانية«بالينورس Palinurus» التى كانت تتجول فى البحر الأحمر من السويس إلى جدة حينذاك، قد أبلغ القنصل البريطانى فى مصر أن إستيلاء محمد على على ميناء مخا سيؤدى إلى رواج التجارة وأن ذلك الأمر قد ثبت فعلاً بعد إستيلاء محمد على على الساحل الغربى للبحر الأحمر[٣].ومع أن محمد على قد أكد للبريطانيين أن حملته على مخا لن تلحق أى ضرر بالمصالح البريطانية أو بالإتفاقات المعقودة بينهم وبين إمام اليمن، لدرجة أنه كان يبدى استعداده دائما لتقديم كافة التسهيلات اللازمة بما يتفق تماماً مع ما تتطلبه المصالح البريطانية[٤]، فإن بريطانيا كانت تؤكد لمحمد على أنها فى غير حاجة إلى أن يستولى على عدن بحجة المحافظة على مصالحها ذلك لأنها ترعى أمورها بنفسها وهى كفيلة بذلك[٥]. بل أنه يلاحظ أن بريطانيا كانت

(1) I.O, B. 8. Confidential, Memorandum on the Turkish Claim to Sovereighty over the Eastern Shoree of Red Sea etc., 10th March 1874, pp.5,7.
F.O. 78/318, palmerston to Camphell, August 12, 1837.
Waterfield, G; op. cit., p. 34.
Marston, T.E. : Op. Cit., p.52.53.
(2) F.O. 78/3185, Report of Captian Mackenzie, 6/1/37.
ذكر «ماكنزى» فى تقريره المفصل الذى أرسله لوزارة الخارجية البريطانية أنه لم ير قط جمركاً أكثر تنظيماً من ذلك الذى أقامه محمد على فى جدة، وكذلك فى مخا.
(3) Marston, T.E. ; Op. Cit., p.45.
(4) I.O., B 209,Confidential, Abstract of Correspondence and Memorandum respecting the Yemen, January 1873, p.3.

تطلب من محمد على الإنسحاب من المناطق التى أستولى عليها كلما أمكنها ذلك بوسيلة أو بأخرى لتستولى هى عليها أو تنفرد بها - على الأقل - بالنفوذ فيها.

ولهذا حذرت الحكومة البريطانية محمد على من البقاء فى اليمن أو الإستمرار فى التوسع عندما أرسل «بالمرستون» إلى «كامبل» فى الرابع والعشرين من مايو سنة ١٨٣٧ رسالة[1]. يطالبه فيها بإبلاغ والى مصر أن الحكومة البريطانية يسرها أن ترى القوات المصرية تغادر اليمن ليتفرغ محمد على لإنشاء نظام إدارى ممتاز فى المنطقة التى يحكمها فعلاً بدلاً من تكريس جهوده وثروات الممالك التى يحكمها فى الحملات التوسعية فى المناطق المجاورة[2].

وفى نفس الوقت كان الساسة البريطانيون على علم تام بأن روسيا القيصرية كانت تريد فى ذلك الوقت أن تتقدم لتصل إلى البحر المتوسط وإلى الخليج العربى، كما كانت تتجه أيضاً إلى محاولة غزو الهند. وقد رأى بعض هؤلاء الساسة البريطانيين ومن بينهم «اللورد بونسونبى Lord Ponsonby» سفير بريطانيا فى الأستانة والقنصل «كامبل» فى مصر بأن قوات محمد على يمكن الإعتماد عليها فى صد محاولات التوسع الروسى، وهى أقدر على ذلك من قوات الباب العالى التركية[3]. غير أن اللورد «بالمرستون» لم يتقبل وجهات النظر هذه لأنه كان يخشى أن يؤدى الضعف المتزايد للدولة العثمانية إلى خطر وقوع الحرب بين القوى الأوروبية التى ستتنافس بطبيعة الحال للسيطرة على المناطق التابعة للعثمانيين فى أوروبا وآسيا، كما أن «بالمرستون» لم يرد للطريقين الرئيسيين للمواصلات بين بريطانيا والهند، وهما طريقى الخليج العربى والبحر الأحمر، أن يخضعا لسيطرة حاكم واحد وهو محمد على. وقد أعتقد «بالمريستون» بأن طموح محمد على كان يتركز فى تكوين إمبراطورية تضم كل الممالك التى تتكلم اللغة العربية. ولم

(1) F.O. 78/342, Palmerston to Campbell, May 24th, 1838.
(2) Waterfield, G; op. cit., pp. 323,33.
(3) F.O. 78/227, Palmerston to Campbell, May 24, 1833.
F.O. 78/246, Palmerston to Ponsonby August 21, 1834.

يكن «بالمرستون» يرى فى ذلك ضرراً فى حد ذاته، ولكن ذلك سيؤدى إلى عزل «تركيا» عن المنطقة وهو الأمر الذى لا يمكنه الموافقة عليه[1].

على أن «اللورد بالمرستون» وحكومة الهند البريطانية لم يعترضا على وصول قوات محمد على إلى إذا كان ذلك سيؤدى إلى حفظ النظام وإلى إزدهار التجارة، ولكنهم إعترضوا بشدة عليه عندما أحسوا أنه يتجه ليحقق طموحه بالسيطرة على عدن غرباً على البحرين شرقاً وقد رحبوا بحرص محمد على على الإبقاء على علاقاته الطيبه معهم خاصة عندما طلب من القنصل البريطانى «كامبل» فى يونيو سنة ١٨٣٣ إفادته لدى الحكومة البريطانية معارضة[2] لسيطرته على اليمن[3]. غير أن ما ضايق بالمرستن» هو أن «محمد على» أرسل قواته إلى هناك دون أن ينتظر أية إجابة من حكومة بريطانيا، وهو ما تؤكده الوثائق البريطانية[4].

وقد وجهت حكومة الهند البريطانية الضابط البريطانى «ستافورد بيتزويرث هينز Commander Stafford Bettesworth Haines» لإجراء عمليات مسح للساحل الجنوبى للجزيرة العربية فى مساحة يبلغ طولها خمسمائة ميل بين باب المندب فى الغرب ورأس مصيغة فى الشرق. قد قاد القبطان «هنز» سفينة المسح «بالينورس Palinurus» ورافقه فى المهمة فريق ممتاز من الضباط البريطانيين كان من بينهم «ولستد» و«كروتندن» اللذان يعتبران بحق من أوائل الرواد الإنجليز لجنوب الجزيرة العربية وإلى «ويلستد» بالذات يعود فضل إكتشاف نقش «حصن الغراب» فى «بير على» وهو النقش الذى أثار رغبة العلماء الأوربيين فى العمل على حل رموزه وبالتالى حل الخط المسند الحميرى. وقد استغرقت عمليات المسح السنوات

(1) Dodwell, H.: op, cit., p. 123.

(٢) عبد الحميد البطريق (دكتور) : المصدر السابق، ص٧٤.

(3) F.O. 78/227, Camphell,to F.O., June 11, 1833.
I.O., B 209,Confidential, Abstract of Correspondence and Memorandum respecting the Yemen, January 1873, p.1.

(4) I.O., B 209,Confidential, Ibid, p.2.

الأولى من العقد الرابع من القرن التاسع عشر بعد أن بدأت فى عام ١٨٣٠ . وقد طلبت حكومة الهند البريطانية من القبطان «هينز» إستطلاع حقيقة الموقف على السواحل اليمنية بعد وصول قوات محمد على إلى مخا فى سنة ١٨٣٦ . وقد وصل «هينز» إلى مخا حيث علم بأن المصريين يقيمون فى كل الموانى اليمنية الهامة المطلة على البحر الأحمر فى ذلك الحين[١] . ولما علم «هينز» بأن محمد على كان يستند فى وجوده باليمن الى الفرمان الذى سبق أن أصدره السلطان العثمانى والمتعلق بتكليفه بالقضاء على الوهابين، فقد أوضح هذا الضابط فى مذكرة تاريخية طويلة أن الباب العالى ليس له حق شرعى فى المناطق التابعة لأئمة صنعاء الزيديين الذين آلت إليهم البلاد ثانية بعد جلاء العثمانيين عن بلادهم فى سنة ١٦٣٥ بإعتبارهم أصحابها الشرعيين، مما يفقد محمد على أى شرعية لجوده فى اليمن حينذاك[٢] .

وعلى أية حال فبينما كانت السفينة «بالينورس» راسية بميناء مخا قام «الدكتور هولتون Dr Hulton» الضابط الطبيب بالسفينة «كروتندن Cruttenden» يصاحبه بعض رجاله، بعد أن تزيوا بزى عربى ومعهم ستة بغال بالاتجاه إلى صنعاء فى يوليو سنة ١٨٣٦ . وقد أستغرقت رحلتهم ستة أسابيع صعدوا أثناءها حوالى سبعة آلاف قدم فوق مستوى سطح البحر وتحملوا شدة الحرارة وقسوتها فى هذا الشهر حتى وصلوا إلى صنعاء وقد أخترقا السهل الساحلى فى تهامة حيث شاهدوا الفلاحين اليمنيين يزرعون أراضيهم ولاحظا إختلافهم عن قرنائهم فى الجبال الذين كانوا «يحتقرون العمل بالزراعة» وكان سكان تهامة قد أرتضوا حكم المصريين الذى يتفق ومصالحهم على الإستقرار فلم يتمردوا عليهم أو يقاوموا حكمهم[٣] .

(1) Marston, T.E. : Op. Cit., p.44.
(2) I.O., B 209,Confidential, Abstract of Correspondence and Memorandum respecting the Yemen, January 1873, pp.1, 2.
(3) Waterfield, G; op. cit., p.34. Jounal of an Excrsion to sanaa the Capital of Yemen, by C.R. Cruttenden, Transactions of the Bombay Geographical Society, August 1838 to May 1839. VOI. II, Article I.V.

وقد أوضح «الكابتن جيمس ماكنزى» فى تقريره الذى قدمه لوزارة لخارجية البريطانية فى اليوم السادس من يناير سنة ١٨٣٧ والذى سبق أن أشرت إليه، أنه لا يتوقع أن المصريين سيمكثون فى اليمن مدة طويلة مدعياً أنهم كانوا مكروهين هناك إلى حد بعيد، أن العرب أصحاب البلاد الأصليين كانوا يغبون فى نيل حريتهم[١]. على أن هذا الرأى مجانب للصواب بالنسبة لسكان تهامة اليمن على وجه الخصوص نظراً لأن نظام الإدارة الذى وضع المصريون أساسه فى تلك المنطقة التى أستقروا فيها لم تنعم بمثله من قبل فى ظل حكم أئة صنعاء الضعاف الذين لم يكونوا قادرين على المحافظة على الأمن والإستقرار هناك مع وجود الإختلافات المذهبية والمنازعات القبلية المستمرة ومما يؤكد تقدير اليمنيين لنظام الإدارة المصرية ما سبق أن أشرت إليه من رغبة اليمنيين فى الإنضمام إلى «الحكومة العربية المصرية» بعد جلاء الترك عن بلادهم فى نهاية الحرب العالمية الأولى[٢]. على أية حال فبعد أن وصل النفوذ المصرى فى الجزيرة العربية إلى أقصى مداه فى عهد محمد على وأصبح يهدد الصالح البريطانية فى البحر والخليج العربى، كان على بريطانيا أن تبذل قصارى جهدها لتصفية هذا النفوذ حفاظاً على أهم طريقين لمواصلاتها الإمبراطوية إلى الهند. كما كان عليها أن تؤمن هذين الطريقين من أية أخطار أجنبية تهدد مصالحها خاصة بعد أن لمست المحالات المعادية التى قامت بها فرنسا فى هذا المجال الدور به فضلاً عن لدور الذى كانت تقوم أيضاً روسيا القيصرية فى نفس الوقت لمنافسة بريطانيا؛ بل وبعد أن ظهرت بالإضافة إلى ذلك بوادر التطلع الأمريكى لإحتكار جزء من تجارة الشرق، وهو ما بدا واضحاً بالنسبة لتجارة البن اليمنى[٣]، على وجه الخصوص.

على أن إحتلال البريطانيين لعدن فى ١٩ يناير سنة ١٨٣٩[٤] بكل الظروف

---

(1) F.O. 78/3185, Report of Captian Mackenzie,January 6, 1937.

(٢) صلاح الدين البكرى اليافعى: المصدر السابق، ص١٦.

(3) Waterfield, G; op. cit., pp.30,31.

(٤) فارق عثمان أباظة (دكتور): عدن والسياسة البريطانية فى البحر لأحمر ١٨٣٩-١٩١٨، ص١٩٤

التى سبقته والحوادث التى صاحبته قد مثل الإنطلاقة الفعلية لتنفيذ سياسة البريطانيين الإستعمارية فى منطقة البحر الأحمر بأكملها. ذلك لأن بريطانيا أصبحت تهدف الى تثبيت النفوذ البريطانى فى النقط الهامة عند المدخل الجنوبى لهذا البحر من جهة، وإلى تقوية نفوذها فى مصر التى تتحكم فى المدخل الشمالى للبحر الأحمر من جهة أخرى، هذا فضلاً عن مناهضتها المستمرة لأى نفوذ محلى أو أجنبى يشكل خطراً على مصالحها الحيوية فى هذا الممر الملاحى البحرى الهام. من هنا إتجهت بريطانيا إلى تصفية الوجود المصرى في اليمن فى نهاية العقد الرابع من القرن التاسع عشر.

ومما أثار البريطانيين حقاً أن محمد على أخذ يحد من حرية السفن الأوروبية التى كانت تمخر عباب البحر الأحمر دون رقيب، وأصدر أمراً يحرم على السفن الآتية من بومباى أن تصعد فى البحر شمالى جدة، مما أثار مخاوف البريطانيين وجعلهم ينظرون إلى محمد على كخطر جديد على طريق الهند ينبغى القضاء عليه وتصفية نفوذه[1] . إذ كان البيطانيون يعتمدون فى تصريف شئونهم ومصالحهم فى البحر الأحمر على موانى السودان واليمن، فلما أصبح السودان فى يد محمد على زاد إعتمادهم على اليمن، ولما دخل اليمن فى طاعته أيضاً أحس الإنجليز أن البحر الأحمر خرج من يدهم الى مصر[٢]، فسعوا لإستخلاص التجارة من يد محمد على وعملوا على تصفية النفوذ المصرى فى البحر الأحمر. قد أبوا على سفينة محمد على المسماه «أفريقيا» التى كان قد أرسلها لتطوف بالسواحل لأفريقية عن طريق رأس الرجاأ الصالح- أن تصل إلى البحر الأحمر عن ذلك السبيل، وكان «سولت Soult» القنصل البريطانى فى مصر يرقب تحركات محمد على ويتابع خطواته، فبعث إلى حكومته يقول. «أما فيما يختص بمصر، فقد اندمج الباشا فى تيار التجارة حتى لقد جعل نفسه تحت رحمتنا تماماً، ان موارده تعتمد اليوم على

(1) Sanger, R.H. : Op.cit.; p. 204.

(٢) حسين مؤنس (دكتور) : المصدر السابق، ص١٩٦ .

التجارة كل الإعتماد بحيث أصبح من المستحيل أن ينهض بتكاليف حكومته بدنها، ولهذا يستطيع أمير البحر الإنجليزى فى البحر المتوسط – فى رأيى– أن يضطره إلى الطاعة إذا جنح إلى عدائنا، بغير أن يحتاج الى قوة جديدة زيادة عما لديه، وذلك بأن يلقى مراسيه فى أبى قير ويطلق مدافعه على الساحل وكذلك الأمر فى البحر الأحمر، إذ تستطيع سفينتان بين جدة والسويس أن تأخذا عليه سبيل البحر فلا يلبث أن يعود إلى الطاعة(١).

وبعد أن سيطر البريطانيون على عدن فى مطلع سنة ١٨٣٩ فقد أرسخوا أقدامهم عند المدخل الجنوبى للبحر الأحمر، ثم بذلوا مساعيهم السياسية بعد ذلك ومنها تهديد محمد على بأن يثيروا عليه الباب العالى والدول الأوروبية. ولا شك أن إحتلال بريطانيا لعدن كان ضربة موجهة لمحمد على لإرغامه على الإنسحاب من اليمن ومن الجزيرة العربية بأكملها، بينما كان والى مصر يبذل كل طاقاته لتدعيم الإدارة المصرية هناك والتقرب لأهالى البلاد الأصليين(٢).

وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية لم تكن تعترف لمحمد على أى حق فى منطقة عدن بإعتبار أنها كانت تابعة لسلطان لحج وعدن المستقل حينذاك، فإن «هينز» المقيم السياسى البريطانى فى عدن رأى أن يحيط ابراهيم يكن قائد القوات المصرية فى اليمن علما بامتلاك البريطانيين لعدن فكتب إليه رسالة يقول فيها: «لى الشرف أن أفيدكم بأن عدن أصبحت ملكاً للحكومة البريطانية منذ ١٩ يناير سنة ١٨٣٩ . وقد حالت مشاغل كثيرة دون إفادتكم بهذا النبأ السعيد وأتمنى أن تكونوا متمتعين بكامل الصحة»(٣) على أن «هينز» فى حقيقة الأمر كان يقصد من هذه الإفادة تحذير القوات المصرية من التقدم نحو الجنوب حتى لا تتطلع إلى الهجوم على عدن. وكان «هينز» يحرص على إحاطة القائد المصرى فى اليمن بنية

(1) Dodwell, H.Op.cit.; p.55,60.

(٢) عبد الحميد البطريق (دكتور): المصدر السابق، ص١٨٥.

(3) F.O., 78/373, Haines to Ibrahim Pasha Commanding the Egyptian Foree in Yemen Aden, 25 February 1839.

الحكومة البريطانية فى السيطرة على عدن وذلك منذ أن بدأت المفاوضات بينه وبين السلطان حسين العبدلى سلطان لحج وعدن. إذ إنه عندما وقع مع السلطان الإتفاق الذى إدعى البريطانيون توقيعه وأنكره السلطان فقد أرسل «هينز» فى حينه إلى إبراهيم يكن يبلغه أن حاكم الهند العام قد «أمره بالتوجه إلى سلطان عدن لحل مشكلتها، وأن السلطان وافق على إستيلاء الإنجليز على عدن حتى حدود خور مكسمر وجبل تواهى، وإنى راجع الآن من عدن متوجه إلى بومباى ومعى مكاتبة من سلطان عدن بخطه لعرض الأمر على السير كان الحاكم»[1].

وهنا قام ابراهيم يكن بإرسال كل هذه المعلومات إلى القاهرة محذراً «محمد على» بأن « أراضى عدن متداخلة فى أراضى برور الحجرية التى أدخلت حديثاً فى الحكم المصرى، وأن الآلات الحربية التى لم تكن مسموحاً بدخولها إلى ثغور اليمن أخذت تدخل إلى البلاد من ثغر عدن وبالإضافة إلى ذلك سوف يلحق الضرر جمرك مخا من حيث الإيراد[2]. وفى نفس الوقت كان إمام صنعاء قد أعلن ولاءه للحاكم المصرى إبراهيم يكن باشا ليتقى بطش البريطانيين بعد سيطرتهم على عدن[3]. وقد فعل إمام اليمن ذلك بعد أن علم بأن «هينز» المقيم السياسى البريطانى فى عدن كان يتصل بمشايخ القبائل اليمنية المجاورة لعدن خاصة وأن بعض هذه القبائل قد أرتضى الحكم المصرى من قبل. وقد استعمل «هينز» سلاح الإغراء بالهدايا والهبات لإستقطاب شيوخ القبائل، كما شرع يحرضهم على عدم الزكاة المفروضة عليهم للإدارة المصرية فى اليمن وقد نجح فى ذلك إلى أبعد مدى، حتى ان الشيخ قاسم شيخ قبائل الحجرية وضع نفسه تحت الحماية البريطانية بحجة

---

(١) دار الوثائق القومية بالقاهرة: من القبطان هينز إلى إبراهيم يكن وثيقة عربية بدون رقم محفظة رقم ٢٦٧ فى ١٣ ذى القعدة سنة ١٢٥٣، فبراير ١٨٣٨.

(٢) دار الوثائق القومية العربية: من إبراهيم يكن إلى محمد على، محفظة رقم ٢٦٧ فى ٢٢ ذى الحجة سنة١٢٥٣هـ.

(٣) عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق، ج٢، عصر محمد على، ص٢٤٣.

تجنب السيطرة المصرية على بلاده بعد أن إستجاب لإغراء البريطانيين[١].

وفى نفس الوقت أحس محمد على بالجهود البريطانية التى تبذل لتقوية نفوذ البريطانيين ومد سيطرتهم فى جنوب اليمن، وخشى من العواقب التى ستترتب على تغلغلهم فى المنطقة، وما سوف يستتبع ذلك من مد نفوذهم الى البحر الأحمر وفرض سيطرتهم عليه. ولهذا أرسل إلى واليه هناك إبراهيم يكن باشا يستفسر منه عن مدى صلة البريطانيين بشيوخ القبائل اليمنية المجاورة لعدن، وطلب إليه عدم السماح بإرسال أحد من الصناع وأرباب الحرف من الميناء اليمنى مخا الى عدن حتى لا يستفيد البريطانيون من وجودهم هناك.

بل أن وكيل البريطانيين فى مخا كتب للمقيم السياسى البريطانى فى عدن مؤكداً أن مبعوثاً مصرياً كان يتفاوض مع إمام صنعاء للإتفاق على طرد الإنجليز من عدن، غير أن الأموال كانت تعوز الإمام. ولكن «هينز» كان مقتنعاً بأن الفشل هو الذى سيطر على هذه المفاوضات بين المصريين وإمام اليمن لأن المال أيضاً كان يعوز الطرفين المصرى واليمنى على السواء حينذاك. كما كان «هينز» يعتقد أيضاً أن إمام اليمن سيرفض الإشتراك فى طرد الإنجليز من عدن سواء أكان يقدر على ذلك أو لا يقدر[٢]. وقد بنى «هينز» إعتقاده هذا على أساس أن الإمام لم يكن على وفاق مع القبائل اليمنية المجاورة لعدن، أنه كان يرى أن الوجود البريطانى هناك سوف يكسر شوكة هذه القبائل، غير أن «هينز» كان يخشى أن يسيطر المصريون على المناطق المنتجة للبن فى اليمن حينذاك[٣].

(١) دار الوثائق القومية بالقاهرة: محمد على إلى إبراهيم يكن محفظة رقم ٢٦٧ وثيقة ٢٢ فى ٢٥ ربيع الأول سنة ١٢٥٥هـ، أشارت الوثيقة إلى أن محمد على علم بوصول بعض عملاء الإنجليز إلى مخا ليجمعوا العمال والصناع وأرباب المهن كالخبازين والنجارين والبنثين والنقاشين لنقلهم من هناك على ظهر سفن إنجليزية إلى عدن بعد إغرائهم بالأجور المرتفعة بقصد تعمير عدن وتيسير الخدمة فى مينائها، حتى هجر مخا عدد كبير من هؤلاء.

(2) Marston, T.E. : Op. Cit., pp.99,110.

(3) F.O. 78/373, Camphell,to F.O.,2/28/39.Encolosing Haines to Camphell F.O.,2/28/39, B.S.C. 1839,Haines toBombay 2/25/39

على أن الوالى المصرى إبراهيم يكن باشا كان على يقظة تامة بتحركات البريطانيين فى عدن والمنطقة المجاورة لها، وعلى علم بمحاولاتهم للتقرب إلى القبائل اليمنية القاطنة فيها. ولهذا فإنه قبيل أن يتسلم أوامر محمد على كان قد بعث إليه برسالة يوضح له فيها تفاصيل الموقف حول عدن بقوله: «أن القائد «هينز» الذى أحتل عدن يقيم بجوار الأماكن التى ألحقت حديثاً بالحكومة المصرية» وأضاف إبراهيم يكن إلى ذلك قوله أن «هينز» هذا «أخذ يقوى مشايخ بعض المراكز والقرى ويتودد إليهم. ويجتذب قلوب الذين يتبعونه بالكسوة والمرتب، وأن سلوكه هذا يؤدى حدوث خلل فى المصالح المصرية فى اليمن»[1]. وكان إبراهيم يكن يقصد من وراء هذا التوضيح أن يعرف حقيقة موقف محمد على من تحركات البريطانيين المشبوهة[2]، وعما إذا كان فى نيته أن يدعم قواته فى اليمن ليدرأ عن المنطقة الخطر البريطانى الذى ستكون له آثار وخيمة على المصالح المصرية فى ذلك الحين.

ولا شك أن الإحتلال البريطانى لعدن كان له تأثير خطير على الشئون الإقتصادية للمصريين فى اليمن فمنذ اللحظة الأولى للإحتلال عمد المقيم السياسى البريطانى «هينز» إلى محاولة تحويل التجارة اليمنية إلى عدن. كما أرسل «هينز» خطاباً إلى إمام صنعاء أوضح فيه «أن عدن أصبحت فى قبضة أحتلالنا، وأخرجنا منادياً ينادى بذلك، أنتم تعرفون الطريق الأصلى بين صنعاء وعدن، وأشجار البن ومحصولاتها تحت يد حكومتهم، فإذا أصدرتم أمراً إلى التجار بأن ليسوقوا بضائعهم نحو عدن بدلاً من سوقها لبنان اليمن، فإنه فى ذلك نفع عظيم

---

(١) دار الوثائق القومية بالقاهرة: من إبراهيم يكن إلى محمد على، محفظة رقم ٢٦٧ فى ٢٢ ذى الحجة سنة ١٢٥٣هـ.

(٢) صلاح البكرى : المصدر السابق، ص١٦، ١٧.

من جهتين، كما لا يخفى بأدنى ملاحظة»[1].

كما عمد هينز إلى تحويل كل تجارة البن إلى عدن حتى أشتكى القائد المصرى فى مخا من النقص الشديد فى جمارك ذلك الميناء، وقد أدى ذلك إلى تأخر صرف مرتبات الموظفين فى ميناء مخا والحديدة مدة بلغت عشرين شهرا[2] وقد تحولت تجارة البن بالفعل الى عدن لأن التجار المقيمين فى مخا والحديدة فى ذلك الوقت لم يكونوا من اليمنيين، وهؤلاء لم يكن يهمهم بطبيعة الحال لمن يبيعون أو ممن يشترون بل أنهم كانوا يجرون وراء أكبر منفعة دون أدنى نظر لأية إعتبارات أخرى[1].

وهكذا حرص البريطانيون بعد أن أحتلوا عدن على جذب العمليات التجارية إلى مينائها من كل المناطق اليمنية. ولا شك أن ذلك قد شكل تهديداً خطيراً لأقتصاديات مصر ذاتها، إذ لم يكن من السهل التكفل بنفقات القوات المصرية الموجودة باليمن حينذاك دون الحصول على مكوس جمركية عالية. كما أن تحويل تجارة البن من الموانى اليمنية الأخرى الى ميناء عدن كان ضربة قاسية للتجارة فى تلك الموانى بإعتباره المحصول الرئيس فى اليمن حينذاك. كانت هذه المنافسة من قبل البريطانيين يقصد بها بالدرجة الأولى تصفية النفوذ المصرى فى اليمن حتى لا تبقى له أية قاعدة إقتصادية محلية يستند إليها فى البقاء هناك فيضطر المصريون إلى الرحيل عنه، بذلك ينتشر الاخطبوط البريطانى وينفرد بالسيطرة على المنطقة بأكملها.

غير أن بريطانيا لم تكتف بمحاولات الضغط الإقتصادى فقط كوسيلة لتصفية النفوذ المصرى، بل أنها لجأت إلى وسائل أخرى سياسة وحربية لتحقيق أهدافها.

---

(١) دار الوثائق القومية بالقاهرة: محافظ الحجاز١٢٥٥هـ، محفظة رقم ٢٦٦ رقم٢٧ حمراء-إبراهيم يكن إلى حسين باشا كبير معاونى الجناب العالى فى ٢٥ ربيع الأول سنة ١٢٥٥هـ.

(2)I.O, B.S.C., 1939,Haines toBombay 7/11/39 and 8/2/39.

(3)Dodwell, H.: op, cit., pp.150,151.

فعندما تلقت وزارة الخارجية البريطانية تقارير قناصلها فى الشرق التى تنبأت بأن محمد على سيرسل جيوشه لإحتلال المدخل الجنوبى للبحر الأحمر عند باب المندب عند سواحل حضر موت، بعد أن سيطر على سواحل الجزيرة العربية المطلة على الخليج العربى فى الشرق وعلى البحر الأحمر فى الغرب، فقد ترتب على ذلك أن سارع «بالمرستون Palmerston» رئيس الوزارة البريطانية حينذاك بالكتابة إلى «كامبل Campbell» القنصل البريطانى فى مصر ليقابل محمد على ويخبره بأن مثل هذه الخطوة – ويقصد بها هجوم المصريين على عدن وطرد البريطانيين منها – لا ينظر إليها بعين الرضا سواء فى إنجلترا أو فى الهند. ولكن محمد على وهو على علم تام بقوة البريطانيين ونفوذهم وتفوقهم رأى ألا يقف حينذاك موقف العداء الصريح من بريطانيا فى الوقت الذى كان على خلاف فيه مع الباب العالى[١]. ولهذا فقد أكد محمد على للقنصل البريطانى فى مصر بأنه لا يفكر حينذاك فى التوسع خارج حدود البحر الأحمر، ولا ينبغى إمتداد أملاكه فى شرق صنعاء[٢]. وبالتالى فإنه لا يهدد الوجود البريطانى فى عدن ولا يشكل خطراً عليه.

على أن بريطانيا لم تهدأ بالاً وإنتهزت فرصة تعقد المشاكل بين محمد على والسلطان العثمانى حتى استحكم النزاع وثارت الحرب بينهما. ورأت بريطانيا أن هذه الفرصة ستتيح لها تأليب الدول الأوروبية الكبرى على محمد على بحجة المحافظة على التوازن الدولى حينذاك. ونجحت بريطانيا فى أن تجعل الدول الأوروبية الكبرى تتفق وجهات نظرها على وضع حد للنزاع الناشب بين محمد على والباب العالى حتى لا يتمادى الأول فى توسعه ويعرض أوروبا لخطر الصراع الذى قد ينشب بين الدول الكبرى إذا ما إنهارت الدولة العثمانية وطمع كل منها فى أملاكها. ويبدو ذلك واضحاً من خلال المناقشة التى أثيرت فى مجلس العموم البريطانى عندما وجه أحد النواب ويدعى «ميلنز Mr, Milnes» سؤالاً أعتبر على

(1) Marston, T.E. : Op. Cit., pp.99.
(2) I.O., B 209,Confidential.2147, Abstract of Correspondence and Memorandum respecting the Yemen, January 1873, pp.11, 12.

جانب كبير من الأهمية لرئيس الوزراء البريطانى عن الحرب القائمة بين السلطان العثمانى ومحمد على وعما إذا كان رئيس الحكومة يعلم بالمفاوضات التى دارت بين «المارشال سولت Marshal Soult» ووالى مصر لوقف هذه الحرب، وأن قائماً بالأعمال قد أرسل إلى محمد على ليخبره إذا أوقف عملياته الحربية ضد السلطان فإن الدول الخمس الكبرى ستجد حلاً للمشكلة. وبناء على ذلك فقد كتب محمد على إلى إبنه قائد الجيش المهاجم لقوات الباب العالى لينتظر الحل الذى سيتم على يد الدول الكبرى. وإستفسر هذا النائب البريطانى عما إذا كان هذا تصرفاً فردياً من جانب «سولت»، أم أن ذلك قد تم بناء على موافقة رئيس الحكومة البريطانية، وذلك نظراً لأن هذا الموضوع قد نوقش أيضاً في مجلس الشيوخ الفرنسى حينذاك.

وقد أبدى «اللورد بالمرستون» إمتنانه بالإجابة على هذا السؤال موضحاً أن الحكومتين البريطانية والفرنسية على علم تام بوجهتى نظرهما فى هذا الصدد وأنهما تصرفتا فى تناسق تام إزاء هذا الموضوع. كما أوضح بأن الحكومة الفرنسية قد أبدت إستعدادها لإرسال مبعوث إلى الأسكندرية وآخر إلى القسطنطينية للعمل على وقف العمليات الحربية بين السلطان ومحمد على. ولم يقتصر الإهتمام بهذا الموضوع على بريطانيا وفرنسا فحسب، بل إهتمت به أيضاً كل من روسيا وبروسيا والنمسا التى أبدت رغبتها القوية للمشاركة فى القيام بعمل الترتيبات اللازمة لتجنب أوروبا الخطر الذى يتهددها نتيجة الصراع العدائى بين الباب العالى ومحمد على[1].

لقد حدث ذلك على الرغم من أن بريطانيا إدعت من قبل تمسكها بسياسة الحياد التام إزاء الصراع الذى نشب بين الدولة العثمانية محمد على. بينما نجدها فى حقيقة الأمر قد رأت هذا النزاع فرصتها لتأليب الدول الكبرى على محمد على وذلك لتجهز على طموحه وتضع حداً لآماله العريضة التى كان من شأنها

(1) Hansard's Parliamentary Debates, VoI 49, Subjects of Debate in the House of Commons, 9h July 1839, pp. 80,81.

تهديد المصالح البريطانية فى الشرق. ونلحظ إدعاء بريطانيا هذا بتمسكها بسياسة الحياد التام إزاء الصراع الناشب بين محمد على والباب العالى من خلال محاضر جلسات مجلس اللوردات البريطانى المعاصرة لفترة هذا النزاع. ففى المناقشات التى دارت بين «اللورد بروغام Lord Brougham» ورئيس الحكومة البريطانية إستفسر «اللورد» عن السياسة التى ستتبعها الحكومة البريطانية إزاء المشكلات القائمة بين الباب العالى ومحمد على والى مصر. كانت الإجابة على تساؤله تتلخص فى أن الحكومة البريطانية ستلتزم بإتباع سياسة الحياد التام إزاء الجانبين.

غير أن «اللورد برغام» أشار إلى حقيقة حدثت هى أن عدداً من الضباط البريطانيين قد أرسلوا الى «القسطنطينية» للعمل فى خدمة الباب العالى مما أظهر ميل الحكومة البريطانية حينذاك إلى أحد الجانبين دون لآخر مما يتعارض مع سياسة الحياد ولهذا فقد تساءل «اللورد بروغام» عن موقف الحكومة البريطانية من هذا التصرف. وكانت إجابة رئيس الحكومة البريطانية حينذاك تتلخص فى أنه لم تطرأ أية تغييرات فى سياسة حكومة صاحبة الجلالة البريطانية بالنسبة لهذا الموضوع، وان اعترف بأن الحكومة قد أرسلت بعض الضباط للعمل فى خدمة البحرية العثمانية، ولكنهم لم يندرجوا فى خدمة السلطان وظلوا معطلين دون أن تسند إليهم أية أعمال فى «القسطنطينية» وذلك نظراً لعدم فهم الترك لمهمتهم. ولهذا فهو يؤكد أن الحكومة البريطانية ما زالت متمسكة بموقفها الحيادى إزاء الجانبين. غير أن ذلك يوضح لنا أن الحكومة البريطانية كانت تميل فعلاً الى جانب الباب العالى وتعمل على مساندته ضد محمد على الذى كان من مصلحة البريطانيين أن يحدوا من قوته ويضعوا حداً لطموحه وآماله. وأنه لا أدل على ذلك من قيام الحكومة البريطانية بإرسال الضباط البريطانيين لعاصمة الدولة العثمانية ليقدموا العون للباب العالى حتى تقوى شوكته أمام محمد على.

على أن رئيس الحكومة البريطانية اختتم هذه المناقشة بقوله أن الحكومات الحليفة لبريطانيا أعلنت هى الأخرى تمسكها بسياسة الحياد إزاء النزاع القائم بين

الباب العالى ومحمد على وأنها ستبذل جهودها لوقف العمليات العدوانية بين الجانبين المتصارعين. كما أوضح أيضاً أن ممثل الحكومة البريطانية فى البلاط العثمانى قد وجهت إليه تعليمات صريحة لبذل جهوده بالتعاون مع ممثلى الدول الأخرى للمحافظة على السلام فى هذا الجزء من العالم. وهنا أبدى «اللورد بروغام» إمتنانه لهذه الإجابة ولهذا التوضيح الذى أبداه رئيس الحكومة البريطانية[١].

وجدير بالذكر أن اللجنة السرية التى تشرف على شئون حومة الهند فى لندن طلبت من «بالمرستون» التصريح لها بعقد معاهدات للصداقة مع الزعماء المحليين المحيطين بعدن لإجتذابهم إلى جانب البريطانيين هناك حتى لا ينضموا إلى جانب المصريين ويشكلوا خطراً على الوجود البريطانى فى عدن. وقد أجاب «بالمرستون» بعد أن ضاق ذرعاً من تحركات محمد على فى سوريا حينذاك بقوله: «إننى لا أدرى ما هى الأسباب التى تمنع حكومة الهند من توجيه وكيلها فى عدن لعقد معاهدات للصداقة والتجارة مع الزعماء اليمنيين الذين يعتبر إستقلالهم مهدداً من قبل قوات محمد على والقيام بتدعيم قوة هؤلاء الزعماء بحيث يصبحون قادرين على الدفاع عن أنفسهم فإذا ما كانت حكومة الهند مصرة حقيقة على تحقيق تلك الغاية فإن ذلك قد يؤدى فعلاً إلى منع محمد على من القيام بأى عدوان على هذه المنطقة»[٢] غير ان حكومة الهند لم تكن فى حاجة للستفادة من هذا التصريح نظراً لاضطرار مصر نتيجة للمشكلات التى واجهتها لسحب قواتها من الجزيرة العربية بعد فترة وجيزة[٣].

ومما شجع البريطانيين على الإتجاه نحو عقد هذه المعاهدات مع زعماء القبائل بالمنطقة المحيطة بعدن بهدف الحيلولة دون توسع المصريين فى اليمن على نحو ما أوردته الوثائق البريطانية وصول عدة خطابات من شيخ قبائل الحجرية فى شهر

(1) Hansard's Parliamentary Debates, VoI 47, Subjects of Debate in the House of Lords, 25th April 1839, pp.509,510.
(2) F.O. 78/342, Palmerston to Sir John Hobhouse 5/10/39.
(3) Marston, T.E. : Op. Cit., pp.98.

أغسطس سنة ١٨٣٩ إلى المقيم السياسى البريطانى فى عدن يعرض فيها على البريطانيين الدخول فى حمايتهم إذا ساعدوه فى تجنب عدوان المصريين على بلاده[١].

وعلى أية حال فإن الحكومة البريطانية حرصت على تصفية النفوذ المصرى فى المنطقة المجارة لعدن تمهيداً لتصفيته نهائياً وإقصائه على البحر الأحمر حماية لمصالحها الحيوية فى هذا الطريق البحرى الحيوى الهام. ولهذا قررت الحكومة البريطانية فى شهر أكتوبر سنة ١٨٣٩ أن تطلب إلى محمد على سحب قواته من جميع بلاد اليمن، وطلبت إلى «كامبل» ممثلها فى مصر أن يبلغ «رغبة حكومة جلالة الملكة فى جلاء القوات المصرية عن اليمن» على أن هذا المطلب كان مفاجأة قاسية لمحمد على لم يسعه إزاءها إلا أن يعطى جواباً غامضاً يكتسب به الوقت للتفكير فى الإنذار وكان جوابه حينذاك إنه سينظر فى الأمر بمجرد أن تنتهى المسألة الشرقية بينة وبين السلطان العثمانى والتى تتفاوض بشأنها الدول[٢]. غير أن «كامبل» أجابه بأنه ليس هناك أية علاقة تربط بين المسألة الشرقية ومسألة اليمن، وأن بحث المسألة الشرقية يخص الدول الكبرى بينما مسألة اليمن فهى مرتبطة رأسياً بالمصالح البريطانية وحدها، وأن منطقتى البحر الأحمر والخليج «الفارسى» هما مجال بريطانيا الحيوى، ولذلك فهى لا تستشير حلفاءها فيما يخصها.

وهنا أجاب محمد على على القنصل البريطانى على نحو ما أوضحه «كامبل» فى رسالته إلى «بالمرستون» بقوله: «إنه لا يستطيع فى الوقت الحاضر أن يتخذ أى إجراء لإجلاء قواته عن اليمن، وأنه سوف يأمر بوغوص بك ناظر الخارجية المصرية بالرد على هذا الطلب فى الوقت المناسب»[٣]. وقد وصل رد بوغوص بك إلى

---

(1) I.O, B.S.C 1839, Two letters, Sheikh Sherzebee to Haines, without date, appreximately 9.9.39.

(٢) صلاح البكرى: المصدر السابق، ص١٧ ،١٨.

(3) F.O. 78/375, Campbell to Palmerston, 2November 1839.

«كامبل» فى أوائل أكتوبر سنة ١٨٣٩ جاء فيه: «أن الباشا مشغول بشئون على جانب كبير من الأهمية في الوقت الراهن، وسوف ينظر فى المسألة اليمنية فى الوقتالمناسب»[١].

غير أن ذلك الرد لم يعجب «بالمرستون» وزير الخارجية البريطانية الذى استدعى «كامبل» إلى لندن وعين بدله «الكولونيل هودجز» وزوده بتعليمات جديدة كان على رأسها البعد عن أسلوب المجاملة وإستخدام لغة الحزم والعنف مع محمد لإقناعه بالجلاء عن اليمن[٢].

وبعد وصول «هودجز» الى القاهرة كان أول تقرير أرسله الى وزارة الخارجية البريطانية يقول فيه أن «هينز» المقيم السياسى البريطانى فى عدن أفادة بأن قوات الفرسان التابعة لمحمد على آخذه فى الأزدياد فى اليمن، وأن العرب القاطنين بجوار عدن يتجمعون ضد الحكم البريطانى فى عدن بتحريض من المصريين. وأن محمد على قد أرسل مبعوثا إسمه السيد حسين إلى إمام اليمن يعرض عليه إقتراحين خطرين أولهما أن الباشا على إستعداد لمساعدة الإمام بالمال والمئونة مده بالرجال والذخيرة إذا أقدم الإمام على مهاجمة البريطانيين وطردهم من عدن، ويتعهد له أنه بمجرد الإنتهاء من الحرب سوف يسلم كل الأراضى المفتحة فى اليمن إلى الإمام حتى يظل «الجنوب العربى» فى يد عربية، أما الإقتراح الثانى الذى عرضه السيد حسين على الإمام فهو أن يقبل الإمام السيادة المصرية على صنعاء على أن يمنح مرتباً كبيرا مدى الحياة[٣].

وجدير بالذكر أن الوثائقالمصرية لم تشر إلى الإقتراح الأول الخاص بتحريض إمام صنعاء على مهاجمة الإنجليز فى عدن وهو أمر مستبعد نظراً لمعرفة محمد على بالإمكانات المحدودة لإمام صنعاء، أما الإقتراح الثانى بدعوة الإمام للإعتراف بالسيادة

(1) F.O 78.356, Bogos Bay to Campbell, October 1839.
(2) Temperley: Foundation of Brities Foreign Policy, p. 109
(3) F.O 78.356, Hodges to Palmerston, 22 March 1840.

المصرية على بلاده نظير منحه مرتباً كبيراً مدى حياته فقد أشارت إليه الوثائق مصرية كثيرة[1]. وقد ذكرت وثائق البريطانية ان «محمد على» أبلغ «هودجز» بأنه كان يهدف من وراء ذلك تخليص اليمن من حكم الإمام «التافه الذى سمح للحكومة البريطانية بإمتلاك عدن»[2].

وقد حاول محمد على بشتى الوسائل الممكنة أن يتغلب على معارضة البريطانيين لوجوده فى اليمن وذلك بعرض صداقته عليهم وإستعداده لمراعاة المصالح البريطانية فى موانى البحر الأحمر. غير أن النتائج السياسية الدولية التى ترتبت على إنتصارته على الباب العالى وإقتراب القوات المصرية من الآستانة، جعلت المسألة المصريةتتجاوز حدود تركيا، حتى أن الخلاف لم يصبح محلياً بينه وبين السلطان العثمانى، بل أصبحت المسألة تتجاوز أوروبية تتحالف عليه فيها الدول الكبرى الخمس، إنجلترا وفرنسا وروسيا والنمسا على أثر إنحدار الجيش العثمانى فى موقعة «نزيب» فى ٢٤ يونية سنة ١٨٣٩ وإنحياز الأسطول التركى إلى محمد على. ثم تلا ذلك إرسال المذكرة المشتركة فى ٢٧ يولية سنة ١٨٣٩ إلى جانب الباب العالى، وأدرك محمد على أنه قادم على حرب خطيرة مع الحلفاء، وشغلت باله وتضاءلت مسألة وجوده فى اليمن.

وأخيراً فقد شعر محمد على بأنه فى أشد الحاجة لقواته المتناثرة فى أرجاء الجزيرة العربية[3]. وفى اليوم الثالث عشر من مارس ١٨٤٠، أصدر محمد على أوامره الى حاكم اليمن وقائد القوات المصرية بالجلاء عن اليمن وتسليم زمام الأمور فيها إلى الشريف حسين بن على حيدر شريف «أبى عريش»[4]. وذلك بعد أن

---

(١) عبد الحميد البطريق (دكتور) : المصدر السابق، ص١٠٢.

(2) I.O., B 209,Confidential,2147, Abstract of Correspondence and Memorandum respecting the Yemen, January 1873, p.12.

(3) Bury, G.W. : Arabia Infelix or the Turks in Yemen, p. 14.

(٤) دار الوثائق القومية بالقاهرة: من محمد على إلى إبراهيم يكن، إدارة مؤرخة فى ٩محرم ١٢٥٦هـ. وثيقةرقم١٤ محفظة رقم٢٦٩.

الحجاز ونجد واليمن، وفي الوقت نفسه كانت الانذارات الشديدة اللهجة تتوالى عليه من الحكومة البريطانية تطلب منه إجلاء قواته عن اليمن وبقية ارجاء أنسحبت قواته من كل الأراضى التى استولى عليها فى الجزيرة العربية في سوريا أثناء الأزمة المصرية التركية[1].

وكان الجيش المصرى فى اليمن مركزاً فى مخا، ومنذ أوائل شهر أبريل سنة ١٨٤٠ بدأت عملية جلاء المشاه بواسطة السفن بينما تم جلاء الفرسان عن طريق البر. وكانت اليمن حينذاك فى حالة إنهيار إذ كان يخشى أن يهاجم البدو هذه الموانى التى كانت فى أيدى المصريين ويقتحمونها وينهبون ما فيها[2]. وحماية للمصالح البريطانية فى البحر الأحمر فقد قامت شركة الهند الشرقية البريطانية بإسال السفية «الفنستنونElphinstoneإلى جدة وإسال السفينة «ايو فراتس Euphrates » إلى مخا لمراقبة الموقف[3] وقد سلم محمد على اليمن للحسين بن على بن حيدر حاكم ابى عريش فى شمالى اليمن[4] واعتبر حاكماً شرعياً للمنطقة الساحلية المطلة على البحر الاحمر حينذاك ليحكمها من قبل الباب العالى. وقد غادر إبراهيم يكن وقوته أرض اليمن فى اليوم التاسع من مايو سنة ١٨٤٠[5] وبذلك انفسح المجال أمام بريطانيا لتوطيد أقدامها فى عدن ولتبسط نفوذها الإستعمارى فى جنوب اليمن وفى حوض البحر الأحمر بعد أن تخلصت من المنافسة المصرية الخطيرة فى تلك المناطق.

قد أرسل إمام صنعاء ابن شقيقه إلى عدن لمفاوضة البريطانيين وعقد معاهدة للسلام والتجارة معهم عقب جلاء المصريين عن اليمن فى شهر مايو سنة ١٨٤٠،

(١) جمال زكريا قاسم (دكتور) : المصدر السابق، ص٧٠.

(2) I.O., B 209,Confidential,2147, Abstract of Correspondence and Memorandum respecting the Yemen, January 1873, p.12.

(3) I.O, B.S.C 1840, Hains to Bombay 4/28/40.

(4) I.O, B.S.C 1840, Hains to Sectet committee 4/9/40.
I.O, B.S.C 1840, Hains to Bombay 6/2/40.

(٥) عبد الحميد البطريق (دكتور) : المصدر السابق، ص١٠٢.

وكان الإمام يأمل من تقريره للمقيم السياسى البريطانى فى عدن نيل مؤازرة البريطانيين له ضد الحسين بن على بن حيدر الذى تسلم المدن الساحلية من قوات محمد على. ولم يعترف الإمام بشرعية الحسين بن على بن حيدر وأعتبر نفسه هو الحاكم الشرعى الوحيد لليمن بأكملها غير أن حكومة بومباى طلبت من «هينز» إلا يقحم نفسه فى أى صدام بشأن مخا، مما جعله يتحفظ حينذاك ويحجم عن التدخل فى الصراع القائم بين إمام صنعاء والحسين بن على أبن حيدر[1].

وتجدر الإشارة فى هذا المجال إلى موقف العثمانيين الذين كانت عدن بل واليمن بأكملها تابعة لسيادتهم الأسمية على النحو الذى كانوا يدعونه حينذاك، فمن الملاحظ أن العثمانيين لم يفعلوا شيئاً جدياً للإحتجاج على البريطانيين عقب إحتلالهم لعدن سنة ١٨٣٩ . بل أن البريطانيين إستطاعوا أن يحصلوا على فرمان من الباب العالى يسمح لهم بإستخدام الأسطول البريطانى لميناء عدن، ولكنهم فضلوا بعد ذلك عقد معاهدة مع أهالى البلاد الأصليين ليعطوا لوجودهم هناك شيئاً من الشرعية[2].

كما يتضح لنا من دراسة الموقف حينذاك ما يساعد على قبول الرأى القائل بأن العثمانيين قبلوا عهذه السياسة البريطانية التى انتهت الى ضرورة السيطرة على عدن بالقوة، ورأوا ان إحتلال البريطانيين لعدن ليس إلا من نوع المكافأة لبريطانيا على معاونتها للدولة العثمانية فى وقف أطماع والى مصر المتمرد محمد على. ولعل عدن لم تكن حينذاك – وهى تقع فى أقصى جنوب الأمبراطورية العثمانية وعلى بعد قرابة ألفى ميل من عاصمتها ذات أهمية كبيرة للعثمانيين إذا ما قورنت برغبتهم فى المحافظة على علاقاتهم مع بريطانيا، خاصة وهم يواجهون تحديات محمد على وطموحه لتكوين إمبراطورية فى البلاد العربية على حساب ممتلكات

(1)Marston, T.E. : Op. Cit., p10.

(٢) أمين الريحانى: المصدر السابق، ج١، ص٣٥٣.

(٣) فاروق عثمان أباظة (دكتور) : الحكم العثمانى فى اليمن (١٨٧٢-١٩١٨) ص٢٦٩، ٢٧.

الباب العالى[٣].

على أن هذا الموقف السلبى إزاء ما فعله البريطانيون بسيطرتهم على عدن بالقوة لم تنفرد به فقط الدولة العثمانية حينذاك، بل ان الحكومات الأوروبية لم يرتفع صوت واحد منها بالمعارضة. حقيقة أن هذه الدول لم تكن فى ذلك الوقت تقدر مدى الأهمية الحيوية لهذه الزاوية الهامة من أرض شبه الجزيرة العربية، ومدى ما يمكن أن يكون لسيطرة البريطانيين عليها من تأثير فى مستقبل هذه المنطقة وفى مصالح الدول الأوروبية الأخرى ذاتها. غير ان البريطانيين كانوا على العكس من ذلك يعرفون ويقدرون تماماً قيمة إنتصارهم هذا ونجاحهم فى السيطرة على هذه النقطة الحاكمة فى أهم طريق بحرى بين الشرق والغرب[١] مما مهد السبيل أمامهم للسيطرة على منطقة البحر الأحمر فى وقت قصير[٢].

---

(1) Simonin M.L. : La presqu'ile d'Aden et la politique Anglaise dans les Mers Arabiques, p.18.

(٢) فاروق عثمان أباظة (دكتور) : عدن والسياسة البريطانية فى البحر الأحمر ١٨٣٩-١٩١٨، رسالة دكتوراه عالجت موضوع أثر نزول البريطانيين فى عدن على سياستهم فى البحر الأحمر فى الفترة المذكورة.

ترجمة إلى اللغة العربية للنص الأصلى للوثيقة البريطانية الموضحة بالبحث وعنوانها:

"I. O. L., B. 209/ 2147 (1.), Abstract of Correspondence and Memorandum Respecting the Yemen, Confidential 1837."

«خلاصة للمراسلات والمذكرات المتعلقة بشئون اليمن» وهى محفوظة بمكتبة وزارة الهند البريطانية بلندن تحت رقم ب ٢٠٩ /٢١٤٧ (١)، سرى، يناير ١٨٧٣، ويدور موضوعها حول موقف بريطانيا إزاء العلاقات المصرية اليمنية فى العقد الرابع من القرن التاسع عشر.

مكتبة وزارة الهند - لندن - ب٩ ٢١٤٧/٢٠ -[١]

طبعت لتستخدم بمعرفة وزارة الخارجية - لندن - يناير ١٨٧٣

سرى

خلاصة للمراسلات والمذكرات المتعلقة بشئون اليمن

في شهر يونية سنة ١٨٣٢ تفجرت ثورة في جدة بين فريق من القوات الألبانية التابعة لباشا مصر بزعامة «تركجة بيلمز» أحد جنوده المفضلين لديه. وقد توجه عصمت باشا لإخماد هذه الثورة، ولكن عند وصوله كان «تركجة بيلمز» قد أبحر الى الجنوب، وأستولى على مخا بعد مقاومة ضعيفة من قبل أتباع إمام صنعاء. ومن هناك شرع في غزو بقية أجزاء اليمن الأخرى التي كان يحكمها لإمام المهدى أمام صنعاء، الذى توفى آنذاك مخلفاً شقيقين له أخذا يتنازعان على منصب الامامة[١].

وفي مطلع سنة ١٨٣٣ أبلغ محمد على «الكولونيل كامبل» قنصل بريطانيا العام في مصر برغبته في إرسال حملة إلى مخا حالما يتم الصلح بينه وبين السلطان لمطاردة «تركجة بيلمز» أتباعه المتمردين ثم السيطرة على جزء كبير من اليمن والتأهب للزحف على صنعاء، وإنتهى الباشا إلى طلب استطلاع رأى الحكومة البريطانية في مثل هذه الحملة[٢].

وعندما قام «الكولونيل كامبل» بابلاغ حكومته مضمون طلب محمد على، فقد عبر عن رأيه الشخصي في أنه لو نجح الباشا في تحقيق الأغراض المشار إليها، وفي اخضاع اليمن فإنه سوف يبدى رغبته في الحاقها، أى اليمن، بولاية الحجاز التي نصب ابراهيم باشا واليا عليها بأمر السلطان بعد الحاقه الهزيمة بالوهابيين. وأن محمد على بامتلاكه لمصر أصبح يسيطر تقريبا على الساحل الغربي للبحر

(1) Mr. Barker, Nos. 80, 99, 133, 1832. No. 23, 1833. Lord Ponsonly, No. 1, January 1, 1834.
(2) Colonel Campbell, No. 10; April 16, 1863.

الأحمر، وبامتلاكه للحجاز أصبح الساحل الشرقى للبحر الأحمر كله ملكاً له فيما عدا منطقة مخا الصغيرة التى زاد اهتمامه بها وفكر فى ضمها إلى ممتلكاته واضعا بذلك يده على الساحلين الشرقى والغربى للبحر الأحمر.

وقد اقتصرت العلاقات القائمة فى ذلك الحين بين حكومة الهند والمناطق العربية المذكورة على التبادل التجارى. وكان لحكومة الهند وكيل - وطنى - فى مخا وكانت قد عقدت اتفاقيات مع إمام صنعاء الراحل لتحديد الرسوم الجمركية على الواردات والصادرات البريطانية فى البلاد الخاضعة له وتأمين حماية الرعايا البريطانيين[1]. ولهذا، فإذا كان الباشا - كما يدعى - يستهدف القضاء على زعيم التمرد، وحماية الإمام، فإن موقف حكومة الهند بالنسبة لهذه البقعة من الجزيرة العربية لن يتغير، ولكن فى حالة امتلاك الباشا بلا منازع للبلاد التى خضعت له، ماكان من المحتمل أن يبدو أضعف اقبالا على التبادل التجارى مع الهند من صاحب البلاد السابق، إمام صنعاء، ولذلك تلقى «الكولونيل كامبل» تعليمات بالرد على استفسار محمد على باشا عن مشاعر الحكومة البريطانية ازاء حملته المقترحة[2].

وعلى أية حال، لم ينتظر الباشا وصول رد الحكومة البريطانية، وتحركت الحملة[3]، وعندما حمل إليه «الكولونيل كامبل» الرد الذى كلف بتسليمه اعتذر الباشا مبررا أنه اضطر للقيام بعمل سريع ازاء أعمال العدوان التى ارتكبها المتمردون فى الحجاز، ونتيجة لهجماتهم على تجارته فى البحر الأحمر. وأضاف أن اليمن طبقا لأمر السلطان تعتبر جزءاً من باشوية الحجاز، وأنه سيحرص على ألا يعد استيلاؤه على مخا، بأية حال من الاحوال، عملا حربيا ضد المصالح البريطانية أو ضد أى اتفاق قائم بين حكومة الهند وإمام صنعاء الراحل، وهكذا أعلن نيته فى

---

(1) India Board; August 18, 1833.
(2) To Colonel Campbell, No. 15; September 3, 1833.
(3) Colonel Campbell, No. 63: October 27. 1833.

السيطرة على اليمن.

وفي نهاية عام ١٨٣٣ فقد «تركجه بيلمز» كل المدن الواقعة على ساحل اليمن، واستقر أخيرا في مخا حيث طرده منها أعراب عسير[١].

ثم واصل الجيش المصرى، بقيادة ابراهيم باشا الأصغر، وهو ابن أخ محمد على، عملياته خلال عامى ١٨٣٥، ١٨٣٦ فى اليمن. واستولى ابراهيم باشا على مخا ومعظم الموانى البحرية وعلى أيدى أعراب عسير – وهم قبائل بدوية تعيش فى الأراضى الواقعة بين مكة وصنعاء – تلقى ابراهيم باشا أشد الصدمات[٢]. وكثيراً مااضطرت القوات المصرية إلى التراجع أمامها، وهزمت فى مواقع عديدة، وأصيبت بخسائر فادحة. وعلى أية حال، فبينما توقفت العمليات الحربية للجيش المصرى نظراً لحاجته إلى المؤن، فإن قوات الباشا كانت تحتل فعلا الخط الساحلى وتحصنت فى المدن الرئيسية، والمراسى الواقعة على الساحل الشرقى للبحر الأحمر مسيطرة بذلك على تجارة اليمن[٣].

ووصلت إلى الحكومة البريطانية معلومات من جهات مختلفة تفيد بأن محمد على يعتزم – بعد اخضاع قبائل عسير – ارسال قوة لاحتلال مدينة عدن وحصنها خاصة وأن حاكمها لايمكنه الصمود أمام قواته.

ونتيجة لهذه التقارير والشائعات عن الخطط المستقبلية لمحمد على والمتعلقة بمسقط وبغداد، فقد كلف «كولونيل كامبل» فى شهر أغسطس سنة ١٨٣٧ أن

(1) Colonel Campbell, No. 8; February 22, 1834.
(2) Colonel Campbell, Private; November 11, 1934.
Colonell Campbell, No. 2, January 6, 1835.
Colonel Campbell, No. 24, July 24, 1835.
Vice-Cansul Slone, No. 4; March 22, 1830.
Colonel Campbell, No. 44, November 8, 1836.
(3) Captain Mackenzie's Report, June 1, 1837.
Colonel Campbell, No. 65; October 23, 1837.
Colonel Campbell, No. 68; November 1, 1837.

ينتهز أقرب فرصة ليبلغ الباشا أن تقاريرا قد وصلت إلى حكومة صاحبة الجلالة البريطانية تفيد أن سموه قد عقد النية على أن يبعث قوة لاحتلال الشواطئ الواقعة عند مدخل البحر الأحمر وخارجه[1]. وأن تحركات قواته قد أخطر عنها مما يدل على نواياه الخاصة بعد سيطرته على «الخليج الفارسى» وولاية بغداد. وكلف «كولونيل كامبل» فوق هذا بأن يبلغ الباشا مثل هذه التحركات لقواته أو تنفيذ مثل هذه النوايا، لن ينظر إليها بعين الرضا فى انجلترا أو الهند، وقد تثير مناقشات بينه وبين الحكومة البريطانية.

فاتصل «كولونيل كامبل» بيوغوص بك وزير الباشا الذى أنكر بطريقة لولبية أية نوايا من هذا القبيل يضمرها الباشا[2].

ومن الضرورى أن ننوه هنا بإجراءات السلطات الهندية فى الساحل الجنوبى للجزيرة العربية التى كانت خطط الباشا المشار إليها على وشك أن تصطدم بها.

ففى مارس سنة ١٨٣٧ تلقت حكومة بومباى معلومات من قيادة الأسطول الهندى تفيد أن كلا من ساحل شبه الجزيرة العربية والساحل الأثيوبى المطل على خليج عدن أصبح غير آمن ازاء أعمال القرصنة والنهب التى ترتكب ضد السفن التجارية وأن سلطان عدن ليس أفضل بكثير من هؤلاء القراصنة نظراً لسماحه لهم بسلب السفن التى تجنح إلى الساحل، وأحيانا بالاشتراك، شخصيا، فى الحصول على الأسلاب والغنائم التى تسفر عنها هذه الاعتداءات[3].

وفى يناير سنة ١٨٣٧ حدثت واقعة استدعت اتخاذ خطوات فورية من جانب حكومة الهند لوضع حد لهذا الأمر[4]. إذ تحطمت على سواحل عدن سفينة هندية

(1) To Colonel Campbell, o. 15; August 4, 1837.
To Colonel Campbell, No. 25; December 8, 1837.
(2) Colonel Campbell, No. 51; September 23, 1837.
(3) Minute by Governor of Bombay, March 26, 1838.
(4) Superintendent of Indian Navy to Bombay Government; July 31, 1837

من «مدارس» اسمها «دوريا دولت Doria Dowlut» ترفع العلم البريطانى، فنهبها سكان المدينة وأساءوا معاملة بحارتها[1].

وعندما علمت حكومة بومباى بالحادث، أبلغت حكومة الهند مستأذنة فى مطالبة سلطان عدن بالتعويض عن هذه الاعتداءات[2]، وفى حالة رفضه الاذعان لمطلبها فعليها استعمال القوة[3]. وقد أتبعت حكومة بومباى ذلك بتقديم اقتراح إلى «مجلس إدارة شركة الهند الشرقية فى لندن[4] للسماح لها بالاستيلاء على ميناء عدن فورا تعويضا عن الاهانات التى وجهها حاكمها للعلم البريطانى.

وثمة أسباب أخرى تشترك مع ضرورة الحصول على تعويض عن الإعتداء على السفينة «دوريا دولت» تجعل استيلاء حكومة الهند على عدن فى ذلك الوقت أمرا مرغوبا فيه، كان إنشاء خط ملاحى بحرى يسير شهريا إلى البحر الأحمر يتطلب إقامة محطة بريطانية على ساحل شبه الجزيرة العربية، فضلا عن أن ميناء عدن يتميتع بمزايا ممتازة كمستودع للفحم ومحطة بحرية وتجارية[5].

وعلى أية حال، كان من رأى الحاكم العام للهند، أن يطالب سلطان عدن أولا وقبل كل شئ بتعويض مقابل الاعتداء الذى وقع على السفينة «دوريا دولت» وبعد الحصول على التعويض يمكن النظر فى إجراء ترتيبات ودية مناسبة معه لإحتلال الميناء لإتخاذه كمستودع للفحم ومرفأ لإيواء السفن[6].

ونزولا على هذا الرأى الذى أبداه الحاكم العام، كلف «كابتن هينز Captain Haines»[7] بالأسطول الهندى بالتوجه إلى عدن لتنفيذ الأغراض

(1) Colonel Campbell, No. 74; December 14, 1837.
(2) Minute by Governor of Bombay; August 14, 1837.
(3) Secretary to Bombay Covernment to Secretary to Indian Government; September 15, 1837.
(4) Bombay Government to Court of Directors; September 26, 1837.
(5) Minute by Governor of Bombay; September 23, 1837.
(6) Governor -General to Bombay Government; October 16, 1837.
(٧) لم يحصل «هينز» على لقب «كابتن» إلا فى اكتوبر ١٨٤١.
Waterfield, 9.: Sultans of Ande, p. 118

المطلوبة[١]. وبناء على اخطار من «كابتن هينز» جاء فيه أن من رأيه أن سلطان عدن عن طيب خاطر وبشروط مرضية للغاية سوف يتنازل عن المنطقة للحكومة البريطانية[٢]، فقد أصدر حاكم بومباى تعليمات جديدة «لكابتن هينز» بالدخول فى مفاوضات مع السلطان لهذا الغرض على أن تخضع الشروط التى يتوصل الطرفان إليها لتصديق الحكومة البريطانية.

استمر «كابتن هينز» فى مهمته وبعد أن حقق الهدف الأول وهو التعويض عن حادث «دوريا دولت» بدأت مفاوضات لنقل ملكية عدن إلى الحكومة البريطانية مقابل مبلغ معين من المال[٣].

وبعد تأخير قليل تم التوقيع والختم على وثيقة تنازل رسمى عن مدينة عدن وعن رأس عدن كلية من قبل السلطان. وقد ثارت بعض المصاعب بالنسبة لمقدار التعويض النقدى الواجب أداه للسلطان وأسرته مقابل التنازل، ولكن سلطان عدن كان قد أبلغ «كابتن هينز» شفويا أن المقدار المطلوب هو ٨٧٠٠ دولار سنويا[٤].

ولم يبق أمام «كابتن هينز» شئ سوى أن يسلم سلطان عدن الوثيقة الخاصة لتقوم حكومته بتنفيذ شروط الإتفاق، وقد تحدد موعد عقد اجتماع لهذا الغرض[٥]. ومهما يكن من أمر، فقد تلقى «كابتن هينز» معلومات خاصة تفيد أن النية لدى السلطان مبيتة على القبض عليه وتجريده من كل الوثائق المتعلقة بمهمته فى مكان الاجتماع. ولذلك عدل عن حضور الاجتماع وكتب إلى سلطان عدن وابنه حامد[٦] يؤنبهما على غدرهما، ويحيطهما علما أنه سيرحل إلى بومباى

(1) Bombay Government to Superintendent of Indian Navy; November 25, 1837.
(2) Minute by Governor of Bombay; March 26, 1838.
(3) Captain Haines to superintendent of Indian Navy; January 20, 1838.
(4) Captain Haines to superintendent of Indian Navy; February 3, 1838.
(5) Janyary 29 and 30, 1838.

(٦) ذكرت الوثيقة أن ابن السلطان محسن اسمه حامد بينما كان اسمه الحقيقى أحمد.

ليعرض هذه الوقائع أمام حكومته، ويذكرهما أنه أصبح يمتلك الوثيقة الموقع عليها من السلطان المختومة بخاتمة بالتنازل عن الأرض والموانى المطلوبة.

ولكى يتحاشى «كابتن هينز» التصادم مع السلطات المصرية التى كانت فى ذلك الوقت مشتبكة فى عمليات عسكرية داخل اليمن[١]، فقد أبلغ ابراهيم باشا الصغير كتابه، بأنه حصل على التنازل وأنه فى طريقه إلى بومباى ليعرضه على رؤسائه لإعتماده[٢].

وقد بعث ابراهيم باشا صورة من رسالة «كابتن هينز» إلى محمد على مع خطاب وصف فيه عدن على أنها «جزء من البلاد التابعة لعدن وواقعة داخل أراضى الحجرية الخاضعة رسميا لحكومة سموكم»[٣]. وعندما تسلم محمد على الرسالة، كلف بوغوص بك بأن يطلب من «كولونيل كامبل» تفسيراً للموضوع ومذكراً إياه بأن الوالى قد حصل على موافقة الحكومة البريطانية قبل أن يرسل حملته إلى اليمن[٤]. ولكن إذا كان الانجليز مصممين على حكم هذه الأقطار فإنه مستعد لسحب جيشه. وأضاف بوغوص وهو ينقل مشاعر محمد على إلى «كولونيل كامبل»، أن من رأيه أن عدن خاضعة لحكم أمام صنعاء، ولكن إذا أمكن إثبات العكس، أى أنها لم تكن تابعة للإمام، فإن الباشا لن يدخر جهدا فى تأييدالتنازل.

ونتيجة لذلك فقد بعث محمد على خطابا إلى بوغوص بك أبلغ الأخير محتوياته «للكولونيل كامبل» وجاء فيه، بعد أن كرر ذكر حصوله على موافقة الحكومة البريطانية على حملته اليمنية، إذا كانت عدن لازمة للحكومة البريطانية كمستودع للفحم فحسب، فإنه على استعداد أن يكفل لهم تحقيق هذا الهدف

---

(1) India Board; June 2, 1838.
(2) Captain Haines to Ibrahim Pesha, February 6, 1838.
(3) Colonel Campbell, No. 15; March 27, 1838.
Ibrhim Pasha to Viceroy; February 18, 1838.
(4) March 20 and 22, 1838.

بعد أن ينتهى من اخضاع القطر الذى يضم عدن، «بعد اخضاع هذه البلاد»[١]، وختم محمد على رسالته قائلا أنه سوف ينتظر لمدة شهرين قبل أن يأمر بسحب أو تقدم جيشه فى اليمن حتى يتسنى «للكولونيل كامبل» أن يتلقى تعليمات من انجلترا فى هذا الشأن.

ويجب أن نلاحظ بالنسبة لرسالة الباشا هذه أنه ليس صحيحا أنه حصل على موافقة الحكومة البريطانية على حملته اليمنية قبل قيامها. كما سبق أن رأينا، فقد عرفت الحكومة البريطانية فى سنة ١٨٣٣ بعزمه على ارسال قوة إلى مخا، لا لإخضاع اليمن ولكن لتأديب القوات الألبانية المتمردة وأنه يريد أن يعرف ما إذا كانت الحكومة البريطانية ستعترض على توجيه هذه الحملة[٢]. كما أنه من الحق أيضا أن «لورد بالمرستون Lord Palmerston» كلف «كولونيل كامبل» بأن يرد على أن الحكومة البريطانية لاترى مانعا من تجهيز هذه الحملة وقامت الحملة قبل تسلمه هذا الرد، ولذلك فإن رد الحكومة البريطانية لا شأن له فى إرسال الحملة.

وفى نفس الوقت فإن الخطة التى اقترحتها حكومة بومباى، لإحتلال عدن قد أخذت فى الاعتبار بمعرفة السلطات المعنية فى انجلترا، وقام مجلس إدارة شركة الهند الشرقية باخطار حكومة بومباى برغبته فى احتلال عدن بدون تأخير بغض النظر عن إحتجاجات باشا مصر وأنه يأمل أن تكون الاجراءات قد أعدت من قبل لضمان تحقيق هذا الهدف الهام[٣].

وعلى أية حال، فلم يكن الأمر بهذه الصورة حيث لم تشعر حكومة بومباى بأن لديها الحرية للإقدام على تلك المغامرة دون تصديق خاص من الحاكم العام للهند الذى اكتفى بالتعبير عن رأيه، الشخصى، فى قيمة موقع عدن، على أن

---

(1) Colonel Campbell, No. 21; April 17, 1838 Dated March 28. 1838.
(2) To Colonel Campbell, No. 15; May 12, 1838.
(3) Board of Directors to Bombay Government, May 30, 1838.

الأمر كان يستلزم أن تبت فيه حكومة صاحبة الجلالة البريطانية ذاتها فضلا عن الحكومة العليا للهند[1].

وبناءاً على رغبة مجلس إدارة شركة الهند الشرقية، ودون انتظار لأوامر مسبقة من الحاكم العام للهند، فقد كلفت حكومة بومباى «كابتن هينز» بالابحار فى السفينة «كليف Clive» فى مهمة إلى عدن للمرة الثانية[2] للحصول بالطرق السلمية على تنفيذ التعهد الذى قطعة السلطان على نفسه، وفرض فى نفس الوقت أن ينهى إلى السلطان إذا رفض التصديق على على التنازل أنه من المحتمل جدا وصول قوة فى الحال للاستيلاء على عدن، وأن الحكومة البريطانية ستسولى عليها فى هذه الحالة دون أى اعتراف به أو بأسرته ودون دفع أى تعويض له ولأسرته على الإطلاق.

كذلك كلف «كابتن هينز» بأن يتجنب فى اتصالاته بالقبائل العربية المجاورة طرق موضوعات تجارية أو أية موضوعات أخرى قد تثير مشاعر الغيرة لدى الباشا مصر أو تؤدى إلى علاقات أو التزامات مربكة.

وإذا تبين «لكابتن هينز» أن ابراهيم باشا قد استولى على عدن، فسوف يكون من واجبه رسميا، حسب ما أخبر، أن يعلن لابراهيم باشا نه ينتهك حرمة أرض بريطانيا وأنه مالم يجلو عن المكان، نزولا على هذا النداء مع سابق علمه أن المنطقة متنازل عنها للحكومة البريطانية فإن استمرار بقائه يعرضه للخطر.

كما كلف «كابتن هينز» بأن يضيف أن لديه وثائق تثبت أن الحكومة البريطانية صرحت لباشا مصر بأنها لن تسمح له بالتوسع فيما وراء مضيق باب المندب؛ وأن يحذر ابراهيم باشا من أن أى عمل يورط مصر فى أعمال عدائية ضد انجلترا قد

(1) Bombay Government to Board of Directors; August 27, 1838.
Bombay Government to Governor-General; June 5, 1838
Secretary to Governor-General to Bombay Government; July 2, 1838.

(2) India Board; December 12, 1838.

يثير استياء محمد علي.

وإذا لم يجد هذا الاجتماع أمر «كابتن هينز» أن يبعث ضابطا ومعه صورة من محضر الاجتماع وبيان بكافة الظروف إلى «كولونيل كامبل» وأن يطلب منه تقديم شكوى فورية إلى باشا مصر ليصدر سموه أوامر حاسمة لإجلاء قواته عن عدن. وفي هذه الأثناء كان على «كابتن هينز» تفادى كل اتصال بالقوة المصرية ولكن عليه أن ينذر قائدها بأن كل نهب أو ضريبة تفرض على المدينة تعتبر أعمالا عدوانية لابد من المطالبة بالتعويض عنها.

وعندما وصل «كابتن هينز» إلى عدن فقد وجد المدينة تحت سيطرة قوة من البدو المسلمين يقودها حامد ابن سلطان عدن. ولم يسمح له بنقل الممتلكات البريطانية التي أمكن استعادتها من ناهبي السفينة «دوريا دولت» ومنع عنه التموين بالخشب والماء ووجه إليه ابن السلطان خطابا مهينا[1].

وعلى أية حال فقد اتصل «كابتن هينز» بسلطان عدن وحاول أن يكمل الترتيبات الخاصة بالمرتب السنوى الواجب أداؤه مقابل التنازل، ولم تلق محاولاته أى نجاح إطلاقا. وأضطر في آخر الأمر إلى أن يوجه انذارا بأنه مالم يتم تسليم المنطقة بهدوء وفقا للاتفاق فإن السلطان وأسرته لن يحصلوا على أى تعويض إذا أرسلت السلطات الهندية قوة مسلحة لاحتلالها. وفي نفس الوقت أمر «كابتن هينز» قائد السفينة «كليف» بأن يمنع دخول المؤن إلى المدينة جزاء رفض سلطان عدن السماح للسفينة «كليف» بأخذ التموين اللازم لها من أراضيه.

ونتيجة لهذه المواقف، صممت حكومة بومباى ، بموافقة الحاكم العام للهند وبالتالي مجلس إدارة شركة الهند الشرقية تعزيز «كابتن هينز» بقوة عسكرية

(1) Captain Haines to Bombay Government; ovember 6 and 7, 1838.
Captain Haines to Colonel Campbell; November 13, 1838.
Colonel Campbell, No. 75, November 26, 1838.

وبحرية[1]. وقد وصلت هذه القوة فى اليوم السادس عشر من يناير سنة ١٨٣٩ إلى عدن حيث أتبعت السلطات المحلية والبدو موقفا عدائيا ومهينا ازاء «كابتن هينز» والبريطانيين فى عدن، على طول الخط، فيما عدا أيام قليلة من الهدنة. ولم يجد «كابتن هينز» مفرا عن أن يأمر السلطات الحربية العسكرية بتنفيذ الاستيلاء على عدن. وتم الاحتلال فى اليوم التاسع عشر من يناير سنة ١٨٣٩، وهكذا أصبحت عدن من الممتلكات البريطانية[2].

وفى هذه الأثناء كانت رسالة «كولونيل كامبل» حول رأى مخمد على فى التنازل المقترح عن عدن للحكومة البريطانية قد وصلت إلى انجلترا قبل أن تتلقى الحكومة البريطانية استخبارات عن الأحداث الجارية فى عدن[3]. ورداً على تلك الرسالة أبلغ «كولونيل كامبل» بأن الحكومة لم تتلق بعد أية معلومات عن الموضوع، ولكن إذا ثبتت صحة تقرير التنازل فإن تصرف حكومة الهند سيحظى بموافقة الحكومة البريطانية. أما بالنسبة لما قرره محمد على من أنه فى حالة استيلاء الحكومة البريطانية على عدن فإنه مستعد لسحب جيشه من اليمن. فقد أبلغ «كولونيل كامبل» أن حكومة صاحبة الجلالة البريطانية لم تكن تدرك أن احتلال ذلك القطر بقواته يخدم أية مصلحة لبريطانيا العظمى، ولفت نظر «كولونيل كامبل» بصفة خاصة إلى حقيقة أن عمليات القوات المصرية فى اليمن – كما سبق أن أوضحنا – لم تنفذ بعد الحصول على موافقة الحكومة البريطانية، وأن الموافقة التى ألح فى طلبها محمد على، وبالفعل نالها، كانت عن مشروعات ذات طبيعة مغايرة عن تلك التى يفكر فيها ونفذها جزئيا.

(1) Bombay Government to Captain Haines; December 2 and 21, 1838.
Governor-Goeneral to Bombay Government; January 21, 1838.
India Board; January 3, 1839.
Captain Haines to Bombay Government; January 25, 1839.
(2) Captain Haines to Colonel Campbell, anuary 28, 1839.
Captain Haines to Ibrahim Pasha; February 25, 1839,
Colonel Campbell, No. 7; Febrauary 11, 1839.
(3) To Colonel Campbell; No. 15; May 12, 1838.

وبناء على تعليمات لاحقة فقد كلف «كولونيل كامبل» بأن يذكر الباشا بأن انجلترا لايسعها أن تنظر بعدم اكتراث إلى أية محاولة لغزو البلاد المطلة على مدخل البحر الأحمر، من ناحية الجنوب، وأن يبلغ معاليه أن الحكومة البريطانية لاترضى عن استمراره فى احتلال اليمن[١].

وعلى أثر ورود استخبارات من الهند عن التنازل عن عدن فقد كلف «كولونيل كامبل» أن يوضح لمحمد على أن أية حركة عدائية ضد عدن من قواته تنطوى على عدوان على إحدى الممتلكات البريطانية وسيكون التصرف ازاءها على هذا الأساس. وإذا احتلت قوات محمد على ميناء عدن، فقد كلف «كامبل» بأن يصرح بأن الحكومة البريطانية تنتظر منه أن يسحبها فورا[٢].

وقد أجرى «كولونيل كامبل» عدة اتصالات مع الباشا بخصوص هذا الموضوع. وأوضح محمد على أن من رأيه أن عدن تشكل جزءا من اليمن التى كانت ملحقة بالامبراطورية العثمانية، وأنه بالتالى يأمل أن تعدل الحكومة الهندية عن الاستيلاء عليها، مكررا وعده بالسماح باستخدام عدن مستودعا للفحم[٣].

وفى هذه الفترة كانت قوات محمد على قد أحرزت انتصارات على أعراب عسير، وأوضح «كولونيل كامبل» مشيراً إلى هذه الانتصارات أن الباشا ينظر إلى مسألة اليمن والحجاز بأنها تكاد تكون منتهية، ومفروغ منها[٤]. وعلى أثر تلقى تعليمات من انجلترا حول موقف محمد على من عدن واليمن بوجه عام، أبلغ «كولونيل كامبل» فحواها إلى محمد على: وأوضح معاليه أنه لايجرؤ على التدخل فى مسألة احتلال الحكومة البريطانية لعدن، وأنه لم ولن يحاول أن يرسل أية قوات

(1) To Colonel Campbell, No. 17; May 24, 1838.
(2) To Colonel Campbell, No. 18; June 8, 1838.
To Colonel Campbell, No. 22, July 25, 1838.
(3) Colonel Campbell, No. 38; une 9, 1838.
(4) Colonel Campbell, No. 39, June 10, 1838.
Colonel Campbell, o. 43. July 2, 1838.

لاحتلال البلد المذكور الذى يعتبره الآن ملكا للانجليز ولذلك يحترم عدن بهذه الصفة[1]، وفى نفس الوقت لمح إلى أنه يعتبر سلسلة الجبال هى الحدود المشتركة بين عدن واليمن.

كذلك تأكد «كولونيل كامبل» من الباشا أنه منذ تسع سنوات تلقى فرمانا الباب العالى يعطيه الحق فى امتلاكه اليمن، وأن هذا الفرمان لم يلغ بعد[2].

وفى هذه الأثناء كان جيش محمد على يتقدم فى اليمن، وقد أصبح الأمر واضحا - كما ذهبت بومباى - أنه ما لم يتوقف تقدم محمد على فى اليمن باحتجاج من الحكومة البريطانية بمنعه من غزو صنعاء وسائر المنطقة وما حولها بحيث يضمن لعدن منافسة عادلة مع مخا فى العمليات التجارية مع داخل اليمن، فإن التنازل عن عدن للبريطانيين سيصبح محدود القيمة من وجهة النظر التجارية[3].

وقد وصف «كابتن هينز» البلاد فى الداخل بأنها تحت سيطرة عديدة من الرؤساء المستقلين الذين لايحق للمصريين أو البريطانيين التدخل فى شئونهم. وعلى أية حال فإذا سمح للمصريين بالاستمرار فى غزواتهم فلن يكون هناك مجال لإجراء اتصالات ودية من جانب الحكومة البريطانية مع هؤلاء الرؤساء لأغراض تجارية حيث أن البلاد تكون قد سقطت تحت النير المصرى[4].

لذلك كلف «لورد بونسونبى Lord Pensonby» ليسأل الباب العالى ما إذا كانت الغزوات التى قام بها محمد على فى شبه الجزيرة العربية وعلى شواطئ «الخليج الفارسى» قد تمت بناء على رغبة السلطان وطبقا لأية سلطة فوضها إلى محمد على أو تعليمات أصدرها إليه[5].

---

(1) Colonel Campbell, No. 45, July 7, 1838.
Colonel Campbell, No. 60, September 1, 1838.
(2) Colonel Campbell, No. 20, April 6, 1839.
Colonel Campbell, No. 21, April 8, 1839.
(3) India Board, September 4, 1839.
(4) Captain Haines to Bombay Government, June 9, 1839.
(5) To Lord Ponsonby, No. 69, May 11, 1839.

كذلك كلف «كولونيل كامبل»، في حالة تلقى لورد بونسونبى ردا مؤيدا مثل هذه الخطوة لمحمد على -، أن يوضح لمحمد على أنه بالنسبة إلى حملته على بغداد والتى تواترت أخبار عنها، فإن الحكومة البريطانية لا يمكنها أن تسمح له بإقامة قواته البحرية والحربية على شواطئ «الخليج الفارسى»، وأنه إذا شاء أن يستمر فى مثل هذا المشروع، فليتوقع أن تتولى قوة بريطانية حرمانه من أى مركز يحاول التواجد فيه فى «الخليج الفارسى»[1]

وبالنسبة لتعدى محمد على المحتمل على استقلال الرؤساء المحليين حول عدن، فقد كلف «كولونيل كامبل» أن يلمح له بأن الحكومة البريطانية يهمها أن يحترم استقلال الرؤساء المحليين المجاورين لعدن، وأن أية محاولة من جانبه لتقويض سلطتهم لن تقف الحكومة البريطانية ازاءها غير مكترثة[2]

وفى شهر سبتمبر سنة ١٨٣٩ كلف «كولونيل كامبل» بأن يوضح لمحمد على أن الحكومة البريطانية تطالب بسحب قواته من اليمن[3].

وفى سياق الرد على خطاب مجلس إدارة الهند المبلغ به اقتراح حكومة بومباى المشار إليه، قرر «لورد بالمرستون» أن من رأيه أن حكومة الهند فى حل من وضع أية قيود على معاملاتها مع رؤساء المنطقة الداخلية أو مع إمام صنعاء مراعاة لمحمد على الذى لا حق له أيا كان على الأقطار التى يحكمها هؤلاء الحكام[4].

وفى شهر فبراير سنة ١٨٤٠ أبلغ «كابتن هينز» «كولونيل هودجز Colonel Hodges» الذى خلف «كولونيل كامبل» قنصلا عاما لبريطانيا بالاسكندرية أن محمد على أرسل بعثه سرية إلى إمام صنعاء لمناشدته طرد البريطانيين خارج عدن، ووعده بإعادة تعز وكل المدن الداخلية التى استولى عليها فى حملاته الأخيرة. وفى

(1) To Colonel Campbell, No. 10, May 11, 1839.
(2) To Colonel Campbell, No. 13, May 11, 1839.
(3) To Colonel Campbell, No. 32, September 13, 1839.
(4) To India Board, Septmber 13, 1839.

حال عدم استجابة الإمام لهذا الطلب فقد كلف المبعوث بأن يطلب من الإمام تسليم ممتلكاته - البلاد التى يسيطر عليها - لمحمد على على أن يلتزم الأخير بدفع مرتب سنوى له[1].

وكان نتيجة البعثة أن أحجم الإمام عن مهاجمة الانجليز فى عدن، ولكنه عرض أن يتنازل عن ممتلكاته مقابل تعويض جسيم.

وعقب تلقى هذه الاستخبارات، ناشد «كولونيل هودجز» الباشا أن يشرح الأمر. وقد اعترف محمد على أنه أوفد بعثة إلى الإمام مقترحا عليه أن يتنازل عن أملاكه مقابل مرتب سنوى يصرف له، ولكنه أنكر تماما أنه عمل شيئا ضد مصالح الحكومة البريطانية فى عدن، وأوضح أن الدافع الوحيد للاستيلاء على القطر - اليمن - هو تخليصه من مثل ذلك الإمام - الحاكم التافه - الذى سمح للحكومة البريطانية بامتلاك عدن.

وخلال سنة ١٨٤٠ أخلت القوات المصرية شبه الجزيرة العربية. وترك ابراهيم باشا مخا، حين مغادرته للبلاد، فى يد شخص يدعى الشريف حسين بشرط أن يدفع لمحمد على ضريبة سنوية قدرها ٩٠٠٠ كروان ألمانى.

ومنذ اليوم الأول لتنصيبه اتبع الشريف حسين سياسة معادية على طول الخط ضد المصالح البريطانية، ولكن نظراً لما تبين من أن الباب العالى قد اعترف بتعيينه، فقد أحيل موضوع مسلكه السيئ إلى سفير صاحبة الجلالة القسطنطينية[2].

---

(1) Colonel Hodges, No. 26, February 22, 1840.
India Board, April 30, 1840.
(2) Colonel Hodges, No. 45, May 21, 1840.
Lord Ponsonby, No. 138, 1840.
To India Board, August 3, 1840.
Colonel Hodges, No. 100, Septmber 22, 1840.
Captain Haines to Bombay Goverment, August 6, 1840.
India Board, December 10, 1841.

مصادر البحث

أولا: مصادر باللغة العربية

(١) الوثائق

- دار الوثائق القومية بالقاهرة:

تنقسم الوثائق المصرية المتعلقة بموضوح البحث إلى قسمين رئيسيين: وثائق كتبت باللغة التركية القديمة، وقد ترجمت إلى اللغة العربية ترجمة صحيحة موثوقا بها[1]، ووثائق عربية كتبت بأسلوب العصر الذى حررت فيه. ويمكن تصنيف وثائق تاريخ مصر والجزيرة العربية فى عهد محمد على والتى تتعلق بالعلاقات المصرية اليمنية فى ذلك العهد بصفة خاصة إلى ثلاثة أقسام:

(١) أوراق الحجاز (محافظ الحجاز).

(٢) أوراق نجد والخليج العربى.

(٣) أوراق عسير واليمن.

وقد أشرت فى هوامش المتن إلى أرقام وتواريخ الوثائق التى استندت إليها مباشرة (فى حالة وجود أرقام أو تواريخ) مع الإشارة إلى نوعية مصدرها بطبيعة الحال، وأخص بالذكر مايلى:

١- «دفاتر المعية» من ١٢٢٢ - ١٢٩٠هـ (١٨٠٧ - ١٨٧٤م) وتحتوى على صور وأوامر محمد على إلى مختلف الدواوين والافادات الصادرة من المعية إلى الدواوين.

---

(١) انظر البحث الذى ألقاه الاستاذ الدكتور عبد الحميد البطريق عن وثائق الحكم المصرى فى الجزيرة العربية (١٨١٩ - ١٨٤١) فى ندوة وثائق تاريخ العرب الحديث التى أقامها سمنار الدراسات العليا للتاريخ الحديث بكلية الآداب بجامعة عين شمس فى أسبوعه العلمى الثانى (٧ - ١٢ مايو ١٩٧٧).

٢- «محافظ عابدين» وتحتوى على المكاتبات التى وردت من الحاكم العام لليمن والمحافظين وكذلك التقارير التى كان يبعث بها القواد وأمناء الجمارك والأوامر الصادرة من محمد على إلى مختلف جهات اليمن

٣- «محافظ بحر برا» وتحتوى على الوثائق الخاصة بالسياسة الخارجية والمكاتبات التى تبودلت بين الباب العالى ومحمد على.

٤- الوثائق المنقولة عن وزارة الخارجية البريطانية والمحفوظة بالدار، محفظة رقم ١٢ .

(٢) المؤلفات والبحوث

- ابن بشر، عثمان عبد الله بن بشر النجدى الحنبلى: عنوان المجلد فى تاريخ نجد، جزآن، الطبعة الثالثة، مطابع القصيم بالرياض، ١٣٨٥ - ١٣٨٨هـ.
- أحمد فخرى (دكتور) اليمن ماضيها وحاضرها، مطبوعات معهد الدراسات العربية العالية القاهرة ١٩٥٧ .
- أمين الريحانى: ملوك العرب، جزآن، المطبعة العلمية، بيروت ١٩٢٤ .
- جمال زكريا قاسم (دكتور): الخليج العربى، دراسة لتاريخ الإمارات العربية (١٨٤٠ - ١٩١٤) مطبعة جامعة عين شمس - القاهرة ١٩٦٦ .
- حافظ وهبه: جزيرة العرب فى القرن العشرين، الطبعة الثانية، مطبعة لجنة التأليف والنشر، القاهرة ١٩٤٦ .

  خمسون عاما فى جزيرة العرب، القاهرة ١٩٦٠ .
- حسين مؤنس (دكتور): الشرق الإسلامى فى العصر الحديث، مطبعة حجازى القاهرة ١٩٣٨ .
- ساطع الحصرى: البلاد العربية والدولة العثمانية، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت، يوليو ١٩٦٠ .
- سليمان بن محمد الغنام (دكتور): قراءة جديدة لسياسة محمد على باشا التوسعية (١٨١١ - ١٨٤٠) فى الجزيرة العربية والسودان واليونان وسوريا، الكتاب العربى السعودى (٥)، مؤسسة تهامة، جدة ١٩٨٠ .

- سمنار الدراسات العليا للتاريخ الحديث بكلية الآداب بجامعة عين شمس: البحر الأحمر فى التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة، أبحاث الأسبوع العلمى الثالث، ١٠ – ١٥ مارس ١٩٧٩، اشراف الاستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم، القاهرة ١٩٨٠.

- السيد أحمد مرسى عباس: حقائق جديدة عن حرب الدرعية وهل إشترك فيها الجنود المصريون حقا؟ مقال نشر بمجلة «الدارة» التى تصدرها دارة الملك عبد العزيز بالرياض، العدد الثالث، السنة الثالثة، شوال ١٣٩٧هـ، سبتمبر ١٩٧٧.

- صلاح الدين البكرى اليافعى: فى جنوب الجزيرة العربية، الطبعة الأولى، مطبعة الحلبى، القاهرة ١٩٤٩.

- صلاح العقاد (دكتور): جزيرة العرب فى العصر الحديث، السعودية، اليمن جمهورية اليمن الشعبية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٩.

: الحملة المصرية فى شبه جزيرة العرب (١٨١١ – ١٨١٨) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد السادس، السنة الثانية، دولة الكويت، ابريل ١٩٧٦.

- العبدلى، أحمد فضل بن على محسن: هدية الزمن فى أخبار ملوك لحج وعدن، المطبعة السلفية، القاهرة ١٣٥١هـ.

- عبد الحميد البطريق (دكتور) من تاريخ اليمن الحديث (١٥١٧ – ١٨٤٠)، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة ١٩٦٩.

- عبد الرحمن الرافعى: تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر، عصر محمد على، القاهرة ١٩٣٠.

- العقيلى، محمد بن أحمد عيسى: تاريخ المخلاف السليمانى أو الجنوب العربى فى التاريخ، جزآن، الجزء الأول طبع بمطابع الرياض ١٩٥٨ (١٣٧٨هـ)، الجزء الثانى طبع بمطابع دار الكتاب العربى بالقاهرة ١٩٦١ (١٩٨٠م)

- فاروق عثمان أباظه (دكتور: الحكم العثمانى فى اليمن ١٨٧٢ – ١٩١٨، الهيئة المصرية

العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٥ .
: عدن والسياسة البريطانية فى البحر الأحمر ١٨٣٩ – ١٩١٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٦ .
: التنافس الدولى فى جنوب البحر الأحمر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، بحث نشر ضمن أبحاث ندوة «البحر الأحمر فى التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة» التى أقيمت فى الأسبوع العلمية الثالث لسمنار الدراسات العليا للتاريخ الحديث بكلية الآداب بجامعة عين شمس (١٠ – ١٥ مارس ١٩٧٩).
– محمد رفعت: سباق بين مصر وبريطانيا على عدن فى عام ١٨٣٨، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، العدد الأول، القاهرة ١٩٦٩.
– محمد عبد الله ماضى (دكتور): دولة اليمن الزيدية، نشأتها، تطورها، علاقتها، مجلة الجمعية التاريخية المصرية القاهرة، مايو ١٩٥٠ .
: النهضات الحديثة فى جزيرة العرب، الجزء الأول، القاهرة ١٩٥١.
– الواسعى، عبد الواسع بن يحيى: تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن فى حوادث وتاريخ اليمن، المطبعة السلفية، القاهرة ١٣٤٦هـ، وقد استندت إلى الطبعة الثانية، مطبعة حجازى، القاهرة ١٩٤٧م.

(٣) الدوريات

– مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، مايو ١٩٥٠، بحث للدكتور محمد عبد الله ماضى حول «دولة اليمن الزيدية، نشأتها، تطورها، علاقتها» .
– مجلة «الدارة» التى تصدرها دارة الملك عبد العزيز الرياض، العدد الثالث، السنة الثالثة شوال ١٣٩٧هـ – سبتمبر ١٩٧٧م بحث أعده السيد أحمد مرسى عباس حول «حقائق جديدة عن حرب الدرعية وهل اشترك فيها الجنود المصريون حقا؟» .
– مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، التى تصدرها جامعة الكويت، العدد السادس، السنة

الثانية، ابريل ١٩٧٦، بحث للاستاذ الدكتور صلاح العقاد حول «الحملة المصرية في شبه جزيرة العرب ١٨١١ – ١٨١٨.

– مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، العدد الأول، القاهرة ١٩٦٩، بحث للاستاذ محمد رفعت حول «سباق بين مصر وبريطانيا على عدن في عام ١٨٣٨».

(٤) المعارف العامة

– دائرة المعارف الإسلامية.

– الموسوعة العربية الميسرة – مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر.

ثانيا: مصادر باللغات الأجنبية

(١) الوثائق Documents

أ- وثائق غير منشورة:

أولا: دار المحفوظات العامة بلندن:

Great Britain Public Record Office, London:

- F. O. 78/ 228.
_ F. O. 78/ 342.
_ F. O. 78/ 373.
_ F. O. 78/ 375.
_ F. O. 78/ 385
_ F. O. 78/ 386.

Reports of the Consul and Later Consul General in Egypt from 1825 - 1878.

ثانيا: مكتبة وزارة الهند البريطانية بلندن:

India Office Library and Records, Lodon:

_ Egypt, No. 7. Containes Dispatshes from Red Sea Area, 1820 - 1827.
_ Bombay Poltical and Secret Consultations, 1820 - 1837.
_ Bombay Secret Consultations, 1837 - 1857.
_ Letters from Aden and Muscat, 1804 - 1806.
_ B. 209 / 2147, Confidential, Abstract of Correspondence and Memorandum Respecting the Yemen, January 1873.

ب- وثائق منشورة:

_ Aitchison, C U.:

A Collection of Treaties, engagements and Sanads Relating to In-

dia and Neighbouring Countries, 12 Vols, Calcutta 1892.

_ Hansard's Parliamentary Debates, Houses of Commons and Lords, 1830 - 1840.

_ Hurewitz, J. C.:

Diplomacy in the Near and Middle East, two vols. New York, 1956.

Texts المؤلفات (٣)

_ Antonius, G.:

The Arab Awakening, The Story of the Arab National Movement, Capricorn Books, New York, Eighth Impression, 1965.

_ Brémond, E.:

Yemen et Saondia Charles Lavauzelle et Cie, Paris lére éd., 1937.

_ Bury, G. W.:

Arabia Infelix or the Turks in Yemen, Macmillan and Co., London, 1915.

_ Coupland, Sir Reginald:

_ The British Anti -Slavery Movement, Thernton Dutterworth, London, 1933.

_ East Africa and its Invaders, Oxford, Clarendon Press, 1938.

_ The Exploitation of East Africa 1856 - 1890, London, Faber and Faber, 1939.

_ Dodwell, H.: The Founder of Modern Egypt. A Study of Muhammad Ali, Cambridge, at the University Press 1931.

_ Douin, G.: Historie du Régne du Khédive Ismail, tome III., l'Empire Africain.

Le Caire 1941 ·

_ Histoire du Sudan Egyptienne.

_ Fisher, W. B.: The Middle East, A Phisical, Social, and Regional. Methuen & Co., London. First Pub., 1950.

_ Gavin, R. J.: Aden Under British Rule 1939 - 1967, C. Hnrst. London, 1975.

_ George, H. B.: A Historical Geography of the British Empire, Seventh Edition, 1924, Methuen and Co. Ltd., London.

_ Graham, Greald S.:

Great Britain in the India Ocean, A Study of Maritime Enterprose 1810 - 1850, Oxford, at the Clarendon Press 1967.

_ Hogarth, D. G.:

_ The Nearer East. H. Frowde, London, 1905.

_ Arabia. Clarendon Pr., Oxford, 1922, First Ed.

_ Hoskins, Halford L.:

_ British Routes to India, London; Longmans Green, 1928.

_ The Growth of British Interest in the Route to India, Tufts Coll, U. S. A. Journal of the the Indian History, II.

_ Background of the British Position in Arabia, The Middle East Journal, Vol 1 No. 2, April 1947.

_ Ingrams, H.:

_ The Yemen, Imams; Rulers and Revolutions, London, Camelot Press, 1963.

_ Arabia and the Isles, London; 1966.

_ Jackson: European Powers and South East Africa, Chap. 8, Zanzibar, Muscat and the Powers.

_ Jacob, H. F.:

_ Kings of Arabia, Mills and Boon, London, 1923.

_ Lenczowski, G.:

_ The Middle East in World Affairs, third Edition, Cornell University Press. Ithaca, New York, 1962.

_ Oil and State in the Middle East, New York 1961.

_ Longrig, S. H.:

_ Four Centuries of Modern Iraq. Oxford, 1925.

_ A Short History of Eritria, Oxford, 1945.

_ Marston, T. E.:

Britain's Imperial tole in the Res Sea Area, 1800 - 1878.

The Shoe String Press. Inc. Hamden Connecticut. U. S. A.

_ Phiby, J. B:

Arabia, Ernest Bonn Ltd, London, 1930, First Ed.

_ Playfair, R. L.:

A History of Arabia Felix or Yemen, Bombay, Government Sentral Press, 1859, Selections from the Records of Bombay Government, New Series Number XLIX.

_ Pratt, J. W.:

A Hisotry of United States Foreign Policy, Second Edition, Prentice Hall.

_ Rihani, Ameen:

_ Arabian Peak and Desert, Travels in al Yemen, London, Constable and Co. Ltd. 1930.

_ Around the Cost of Arabia.

_ Ibn Sa'ud of Arabia, His People and his Land, London 1928.

_ Sabry, M.

L'Empire Egyptienne sous Mohamed Ali et la Qusstion d'Orient, 1811 - 1849, Paris, Guenther, 1930.

_ Sanger, R. H.:

The Arabian Peuinsula, Cornell Univ, Pr, New York, 1954, First Pub.

_ Scott, Hugh (Dr.):

In the High Yemen, Murray, 1942.

_ Simonin, M. L.:

La Presqu'ile d'Aden et la politique Anglaise dans les Mers Arabiques Paris, J. Caye 1867.

_ Waterfield, G.:

Sulans of Aden, John Muray, London, 1968.

_ Wellsted, J. R.:

Travels to the City of the Caliphs, Etc. London, Colburn, 1840, 2 Vols.

Periodicals الدوريات (٣)

_ Journal of an Excursion, to Sanaa the Capital of Yemen, by C. R Cruttenden, Transaction of the Bombay Geographival Society, August 1838 to May 1839, Vol. H. Article L. V.

_ Journal of the Indian History, II.

_ Journal of the Royal Central Asian Society, Vol. XXVII., 1940.

_ The Middle East Journal, Vol. 1 No. 2., April 1947.

Encyclopaedias المعارف العامة (٤)

_ The Encyclopaedia Americana, 1962.

_ The Encyclopaedia Britanica, 1960.

_ The Encyclopaedia of Islam.

«البحث الرابع»

سياسة بريطانيا فى عسير
أثناء الحرب العالمية الأولى

Britain 's Policy in Asir
during World War 1.

للدكتور

فاروق عثمان أباظه

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - جامعة الأسكندرية

بحث قدم

فى ندوة «وثائق تاريخ العرب الحديث والمعاصر»

التى أقامها سمنار الدراسات العليا للتاريخ الحديث

بكلية الآداب بجامعة عين شمس

(فى عام ١٩٧٧)

سياسة بريطانيا فى عسير أثناء
الحرب العالمية الأولى
١٩١٤ - ١٩١٨

مقدمة:

أحدث قيام الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٤ واستمرارها حتى سنة ١٩١٨ تأثيرات عميقة على الأوضاع القائمة فى منطقة البحر الأحمر - التى يشكل إقليم عسير جزءاً هاماً منها - وعلى السياسة التى اتبعتها بريطانيا فى تلك المنطقة أثناء فترة الحرب، إذ انقسم العالم فى تلك الحرب إلى معسكرين متصارعين، تمثل المعسكر الأول الإمبراطوريات الألمانية والنمساوية والعثمانية فى جانب، وتمثل المعسكر الثانى روسيا وفرنسا وبريطانيا ومستعمراتها واليابان والبجيك وصربيا والجبل الأسود فى الجانب الآخر. وحرص الجانبان المتصارعان على اتخاذ الخطوات الدبلوماسية والحربية لكسب المعركة فى ميادين الحرب المختلفة. وأصبحت منطقة البحر الأحمر - بما فيها عسير - أحد ميادين تلك الحرب، وإن انحصر الصراع فيها بالدرجة الأولى بين العثمانيين والبريطانيين نظراً لما كان لكلا الجانبين فى تلك المنطقة من قوات ونفوذ ومصالح مختلفة منذ وقت مبكر.

وقبل أن نستعرض سياسة بريطانيا فى عسير أثناء الحرب العالمية الأولى، فإننا سوف نتتبع بإيجاز تطور مركز العثمانيين والبريطانيين فى منطقة البحر الأحمر منذ مطلع العصور الحديثة وحتى قبيل قيام الحرب العالمية الأولى حتى نتفهم طبيعة الصراع العثمانى البريطانى الذى سينعكس على إقليم عسير فى بداية تلك الحرب.

وقد وجدنا أن نقسم تلك الدراسة إلى تسعة مباحث، تناولنا فى المبحث الأول موضوع تطور مركز العثمانيين والبريطانيين فى منطقة البحر الأحمر قبيل الحرب العالمية الأولى، وفى الثانى موقف العرب من الصراع العثمانى البريطانى فى مطلع الحرب العالمية الأولى.

أما المبحث الثالث فقد خصصناه لدراسة ظهور الأدارسة وتطور حركتهم فى عسير قبيل الحرب العالمية الأولى، فى حين أفردنا المبحث الرابع للحديث عن سياسة بريطانيا فى عسير أثناء الحرب.

ورأينا أنه من الأهمية بمكان وضع مختارات من الوثائق التاريخية البريطانية المتعلقة بالعلاقات البريطانية الإدريسية واستراتيجية البريطانيين البحرية أمام السواحل العسيرية أثناء الحرب العالمية الأولى، وهو ما أدرجناه فى المبحث الخامس، فى حين خصصنا المبحث السادس للحديث عن تطور العلاقات البريطانية الإدريسية أثناء الحرب العالمية الأولى، والمبحث السابع عن موقف البريطانيين إزاء الأدارسة فى أعقاب سيطرة الترك على لحج.

أما المبحثان الثامن والتاسع، فقد تناولنا فيهما دراسة معالم الأوضاع القائمة فى اليمن أثناء الحرب العالمية الأولى، وسياسة بريطانيا فى التنسيق بين حركتى الإدريسى فى عسير والشريف حسين فى الحجاز أثناء تلك الحرب على التوالى.

وقد ذيلنا الدراسة بقائمة المصادر التى رجعنا إليها وفى مقدمتها وثائق سجلات وزارة الهند البريطانية التى مكنتنا من إلقاء الضوء على جوانب تلك الدراسة، كما أعتمدنا على مجموعة كبيرة من المراجع والمصادر العربية والأجنبية التى ساعدتنا على تكامل موضوعها.

لكى يسهل للقارئ تتبع أحداث تلك الدراسة زودناها بخريطة لعسير أثناء الحرب العالمية الأولى، وختمناها بمحتوى لمباحثها ومصادرها المختلفة.

والله الموفق،،

المبحث الأول

تطور مركز العثمانيين والبريطانيين فى منطقة البحر الأحمر قبيل الحرب العالمية الأولى

أولاً تطور مركز العثمانيين:

اهتم العثمانيون بالسيطرة على البحر الأحمر بعد احتلالهم لمصر مباشرة فى سنة ١٥١٧. ويرجع هذا الاهتمام بالدرجة الأولى إلى محاولتهم معالجة أهم المشكلات السياسية والاقتصادية التى واجهتها مصر منذ أن كشف البرتغاليون طريق رأس الرجاء الصالح فى أواخر القرن الخامس عشر الميلادى، وحولوا التجارة الشرقية إلى هذا الطريق الجديد. وقد رأت الدولة العثمانية أن تقوم بعمل حاسم لوقف النفوذ البرتغالى المتغلغل فى المحيط الهندى والجزء الجنوبى من البحر الأحمر، لإنقاذ العالم الإسلامى من هذا الخطر الصليبى المتعصب، وحماية الأماكن الإسلامية المقدسة فى الحجاز، والوقوف إلى جانب القوى الإسلامية فى الهند، وبسط السيطرة العثمانية على الطريق التجارى القديم بين الشرق والغرب واستعادة أهميته السابقة[١] ومد سيطرتهم شرقاً إلى أقاصى العالم الإسلامى. ومن ثم بدأ الأتراك العثمانيون يتطلعون إلى الإستيلاء على السواحل الغربية لشبه الجزيرة العربية، ووضع أيديهم على المراكز العربية التجارية الواقعة على ساحل البحر الأحمر مثل هرر وسواكن ومصوع حتى لايمكنوا البرتغاليين من توطيد أقدامهم فى تلك المناطق.

وكانت الحجاز أسبق أقطار الجزيرة العربية إلى الدخول فى حظيرة الدولة العثمانية بعد أن دالت دولة المماليك فى مصر. إذ أرسل شريف مكة ابنه إلى السلطان سليم حاملا مفاتيح الكعبة، ومعبراً له عن فروض الطاعة والولاء[٢]، ليضمن بقاءه فى منصبه، وليتمتع بالحماية العثمانية من اعتداء البرتغاليين. كما تمكن العثمانيون من السيطرة على اليمن - بما فيها عسير - فى سنة ١٥٣٨،

وقنعوا بالبقاء فيها بعد أن فشلوا فى التغلب على البرتغاليين فى مياه الهند، وأغلقوا البحر الأحمر وحولوه إلى بحيرة عثمانية.

غير أن العثمانيين لم يستطيعوا البقاء فى اليمن أكثر من قرن واحد من الزمان[٣]، بعد أن واجهوا تياراً عنيفاً من التذمر والعداء والثورات المستمرة والمقاومة العنيفة الضارية، التى كان يشترك فيها مع الزيديين فى الجبال إخوانهم الشافعيون فى تهامة وعسير، على الرغم من اتفاقهم المذهبى مع العثمانيين. كما كانت المنافسة البرتغالية قد هدأت منذ أواخر القرن السادس عشر وقلت أهمية البحر الأحمر بزيادة الإقبال على طريق رأس الرجاء الصالح. هذا إلى جانب صعوبة توصيل الإمدادات إلى تلك الأيالة التى تبعد عن عاصمة الدولة بما يقرب من ألفى ميل، فضلا عن التكاليف الباهظة التى كانت تتحملها الدولة نتيجة لما كانت تنفقه على جنودها للإبقاء على ولائهم[٤].

ولهذا خرج العثمانيون من اليمن - بما فيها عسير - فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٦٣٥ وقنعوا ببقائهم فى الحجاز حيث الأماكن الإسلامية المقدسة، غير أنهم ظلوا يدعون سلطتهم الإسمية على الأراضى اليمنية التى لم يعودوا إليها إلا فى منتصف القرن التاسع عشر. بعد أن استنجد - إمام اليمن الزيدى - فى أوائل هذا القرن بالباب العالى وبوالى مصر محمد على لإنقاذه من هجمات الوهابيين على بلاده[٥] مما جعل محمد على يسيطر على عسير وتهامة ويعيدها إلى إمام صنعاء فى نهاية العقد الثانى من القرن التاسع عشر، نظير تعهد الإمام بدفع جزية سنوية من محصول البن اليمنى للباب العالى. وكان معنى ذلك عودة اليمن - بما فيها عسير - إلى حظيرة الدولة العثمانية[٦].

كما تمكن محمد على من إقامة حكومة تابعة له فى تهامة وعسير فى منتصف العقد الرابع من القرن التاسع عشر عقب إخماده لفتنة «تركجه بيلمز» فى الحجاز وتعقبه إلى مخا فى تهامة التى هرب منها إلى بومباى[٧]. واضطر محمد

على إلى الخروج من اليمن ومن الجزيرة العربية عقب مؤتمر لندن فى سنة ١٨٤٠ بعد أن سلم تهامة وعسير إلى الشريف الحسين بن على بن حيدر - الذى كان يحكم المخلاف السليمانى فى جنوب عسير - ليتولى حكمها ممثلا عن الدولةالعثمانية[٨].

وقد استمر الحسين يحكم تهامة وعسير حتى ارسل العثمانيون حملتهم إلى اليمن فى سنة ١٨٤٩[٩]، وهى الحملة التى لم تتمكن من البقاء فى صنعاء عقب هجوم القبائل اليمنية عليها[١٠]. وقد اضطرت هذه الحملة إلى العودة إلى تهامة حتى تصل إليها الإمدادات لإستعادة سيطرتها على صنعاء وبسط السيادة العثمانية عليها[١١]، وذلك فى الوقت الذى حرصت فيه الدولة العثمانية على تشديد قبضتها على البلاد العربية التابعة لها.

واستمرت الأوضاع على هذا النحو حتى عام ١٨٦٣ حين نشبت بعض الاضطرابات فى اليمن والحجاز ضد الحكم العثمانى، كما تجمعت قبائل عسير الواقعة بين المنطقتين تحت راية أميرها محمد بن عائض الذى حاول الإستيلاء على تهامة فى الجنوب وتهديد الأراضى الحجازية فى الشمال.

وقد شجع النجاح الذى أحرزته تلك القبائل على مقاومة السلطات التركية الحاكمة التى ازعجها هذا الانتصار. وتحرج موقف متصرف الحديدة التركى فى تهامة على ياور باشا، فطلب النجدة من عزت حقى باشا حاكم عام الحجاز. غير أن السلطات التركية الحاكمة فى الحجاز لم تستطع القيام بعمل إيجابى حاسم للقضاء على ثورة عسير. فلجأ الباب العالى إلى والى مصر اسماعيل للاستعانة به فى إخضاعها وبذل اسماعيل جهوداً عسكرية ودبلوماسية لحل تلك الأزمة، غير أنه لم يكن على استعداد لأن يقدم تضحيات كبيرة كتلك التى قدمها محمد على ثم يكون حالة فى النهاية شأن جده من قبل. ولهذا فقد آثر سياسة اللين وعدم المخاطرة بالدخول فى حرب طويلة ضد الثوار، وبذل كل المساعى الممكنة للوصول

إلى تسوية سلمية بين الطرفين المتنازعين[١٢]، ونجح فى ذلك ونال تقدير الباب العالى، وأعاد «العساكر المصرية» إلى مصر فى شهر يناير سنة ١٨٦٦ بعد إنتهاء مسألة عسير[١٣].

غير أن الثورة فى عسير اشتعلت من جديد فى سنة ١٨٧١ بعد فتح قناة السويس بعامين، وقام محمد بن عائض أمير عسير بغزو المخلاف السليمانى الواقع جنوبى عسير وتمكن من طرد الحامية العثمانية التى كانت تسيطر عليه، واضطرها إلى الرحيل بحراً إلى الحديدة التى كانت مركزاً لتجمع القوات العثمانية فى اليمن. ثم تقدم أمير عسير صوب تهامة حتى وصلت طلائع جيشه إلى مخا وزبيد، واشتبكت قواته مع العثمانيين فى الحديدة فى شهر نوفمبر سنة ١٨٧١[١٤]، وكان يتولى زمام الأمور فيها القائد العثمانى على باشا الحلبى[١٥]، غير أن قوات عسير منيت بالهزيمة، وارتدت إلى عسير بخفى حنين[١٦].

وعندما وصلت أخبار إغارة الجيش العسيرى على تهامة إلى عاصمة الدولة العثمانية، رأت من الضرورى لإبقاء اليمن تابعة لها، وللمحافظة على الحامية العثمانية هناك، أن تجرد حملة قوية للقضاء على أمير عسير المتمرد. ولهذا وصلت حملة عثمانية إلى ميناء القنفذة فى سنة ١٨٧١[١٧]، تمكنت من القضاء على أمير عسير محمد بن عائض، وسيطر العثمانيون على عسير وضموها إلى المنطقة الخاضعة لنفوذهم فى تهامة.

ثم انضمت هذه الحملة إلى القوات المتمركزة فى الحديدة، والتى زحفت بعد ذلك إلى صنعاء وسيطرت عليها فى ٢٦ ابريل سنة ١٨٧٢[١٨]، وبذلك عادت اليمن إلى حوزة الدولة العثمانية بعد أن انحسر نفوذها عن اليمن قرابة قرنين من الزمان، وأصبح العثمانيون يسيطرون على الساحل الشرقى للبحر الأحمر الممتد من الحجاز فى الشمال إلى اليمن فى الجنوب، والذى يتوسطه إقليم عسير الذى أصبح هو الآخر تحت السيطرة العثمانية.

من هذا العرض الموجز نتبين حقيقة مركز العثمانيين على الساحل الشرقى للبحر الأحمر فى الحجاز واليمن بما فيها عسير، حيث ظل نفوذهم قائما هناك حتى قيامالحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٤.

ثانيا: تطور مركز البريطانيين:

أما بالنسبة لمركز البريطانيين فى منطقة البحر الأحمر فقد كانت تمثله فى البداية شركة الهند الشرقية (الانجليزية) "East India Company" التى وقعت الملكة «اليزابيث الأولى Elizabeth I» وثيقة إنشائها فى ٣١ ديسمبر سنة ١٦٠٠[١٩]، والتى قامت برعاية المصالح البريطانية فى الهند وفى الخليج العربى والبحر الأحمر وجنوبى الجزيرة العربية. وقد استمر نشاط هذه الشركة يتزايد منذ إنشائها حتى سنة ١٨٥٨ حيث بلغت أجهزتها من التضخم فى المسئولية، مما حدا ببريطانيا إلى إنشاء وزارة شئون الهند "India Office" فى هذا التاريخ لتكون تلك الأجهزة تحت الإشراف المباشر للحكومة البريطانية فى لندن[٢٠].

ورغم أن بريطانيا كانت قد قنعت منذ إنشائها لشركة الهند الشرقية (الانجليزية) بطريق رأس الرجاء الصالح لتحقيق مصالحها التجارية، مكتفية بالحقوق التى حصلت عليها من السلطان العثمانى، ومن بينها حق الاتجار والرسو فى بلاد الشرق بوجه عام، فإننا نجدها تبذل عدة محاولات متكررة لإحياء طريق البحر الأحمر الذى يمكن بواسطته نقل المسافرين والبريد وبعض المتاجر الهامة فى فترة مختصرة. وسيظهر التنافس واضحا بين الانجليز والفرنسيين حول استعادة هذا الطريق القديم، وسيتخذ هذا التنافس ميدانه بالذات فى مصر التى تمثل حلقة الاتصال بين البحرين الأحمر والمتوسط[٢١].

وفى أعقاب استقلال على بك بمصر عن الدولة العثمانية فى سنة ١٧٦٩ وسيطرته على الحجاز فى السنة التالية مباشرة، نجد أن فرنسا استصوبت التفاهم مع الدولة العثمانية باعتبارها صاحبة السيادة الشرعية فى مصر والحجاز، لكى تسيطر

على البحر الأحمر وتستعيد امبراطوريتها الفرنسية فى الهند، فقد فضلت انجلترا الاتفاق مع السلطات المملوكة باعتبارها صاحبة النفوذ الفعلى فى مصر والحجاز للمحافظة على مصالحها فى البحر الأحمر الموصل لإمبراطوريتها الواسعة فى الهند، خاصة بعد انسحابها من أمريكا بمقتضى معاهدة فرساى فى سنة ١٧٧٣ . ولم تأبه بريطانيا لإحتجاج الدولة العثمانية على وصول السفن البريطانية إلى ميناء السويس عبرالبحر الأحمر باعتبار أن هذا النشاط التجارى شمالى جده يعرض الأماكن المقدسة فى الحجاز للخطر[٢٢].

وعندما وصلت الحملة الفرنسية إلى مصر فى سنة ١٧٩٨ قامت شركة الهند الشرقية (الانجليزية) بنشاط واسع النطاق للسيطرة على المراكز الاستراتيجية فى المدخل الجنوبى للبحر الأحمر للوقوف فى وجه أية محاولة فرنسية للوثوب إلى الهند[٢٣]. فأرسلت فى شهر ابريل سنة ١٧٩٩ قوة بحرية انجليزية من بومباى، قامت باحتلال جزيرة (بريم) الواقعة فى أضيق نقطة ببوغاز باب المندب[٢٤]، وظلت تحتلها حتى أوائل شهر سبتمبر من السنة المذكورة. كما اشتركت حكومة الهند (البريطانية) بقوة حربية وصلت إلى ميناء القصير لتطويق الفرنسيين من ناحية الجنوب وإخراجهم من مصر. وأصبح محور السياسة البريطانية طوال القرن التاسع عشر يدور حول السيطرة على المراكز الاستراتيجية الهامة فى طرق المواصلات إلى الهند وخاصة طريق البحر الأحمر الذى يعد أقصر هذه الطرق وأسهلها، واستخدمت لتحقيق ذلك كافة الأساليب الدبلوماسية والعسكرية[٢٥] .

فقد عقدت حكومة الهند (الانجليزية) معاهدة مع السلطان أحمد بن عبد الكريم العبدلى سلطان لحج وعدن فى اليوم السادس من سبتمبر سنة ١٨٠٢[٢٦]، اعتبرت بموجبها عدن ميناء مفتوحا لاستقبال البضائع التى تحملها السفن البريطانية[٢٧]، كما عقدت أيضا معاهدة أخرى مع إمام صنعاء فى ١٥ يناير سنة ١٨٢١ كفلت للوكيل البريطانى فى مخا الحماية والاحترام، وفتحت هذا الميناء

للتجارة البريطانية بعد أن كانت قد قصفته بمدافع أسطولها قبيل عقد تلك المعاهدة[٢٨]. وسعت بريطانيا بعد ذلك إلى السيطرة على عدن بعد أن تبينت أهميتها البالغة بالنسبة للمصالح البريطانية[٢٩]، لتصفية نفوذ محمد على الذى أمتد إلى الخليج العربى من الشرق ومضيق باب المند من الغرب، وأوشك أن يسبق البريطانيين فى السيطرة على عدن. كما اعتبرتها مركزاً متقدماً لمواجهة النفوذ الروسى المتطلع للوصول إلى المحيط الهندى عبر إيران، وفرنسا التى كانت تفكر فى استعادة امبراطوريتها فى الهند، والنمسا التى بدأت تحوم حول جزيرة سوقطرى، بل أن بريطانيا أرادت بسيطرتها على عدن كسر احتكار التجار الأمريكيين لتجارة البن اليمنى التى كانت رائجة فى أوربا وأمريكا حينذاك، فضلا عن اتخاذ عدن محطة لتموين الخط الملاحى لبواخرها بين السويس وبومباى بالفحم والمؤن اللازمة، بعد أن أثبتت تقارير خبرائها البحريين صلاحية ميناء عدن من ناحية طبيعته الجغرافية لاستقبال البواخر فى جميع فصول السنة، إلى جانب حصانته من الناحية الاستراتيجية. وبعد أن مارست بريطانيا أساليب الضغط الدبلوماسية والحربية مع السلطان محسن العبدلى سلطان لحج وعدن لنقل ملكية عدن إلى بريطانيا دون جدوى، فقد اقتحمت عدن وسيطرت عليها بالقوة فى اليوم التاسع عشر من يناير سنة ١٨٣٩. واتخذتها بعد ذلك قاعدة لبسط نفوذها فى منطقة البحر الأحمر حتى جعلته قبيل الحرب العالمية الأولى أشبه ببحيرة بريطانية[٣٠].

وقد نجحت بريطانيا بعد أن قلصت نفوذ محمد على فى منطقة البحر الأحمر فى مؤتمر لندن سنة ١٨٤٠، فى أن تقيم فى مصر الخط الحديدى بين السويس والاسكندرية بين عامى ١٨٥٦ و ١٨٥٨، ثم اشترت أسهم مصر فى شركة قناة السويس فى سنة ١٨٧٥، ثم احتلت مصر والقناة كلية فى سنة ١٨٨٢، كما عقدت معاهدة عدوة مع الأحباش والمصريين فى سنة ١٨٨٤، هذا فضلا عن سيطرتها على مينائى زيلع وبربرة بعد أن أبعدت المصريين عنهما فى نفس السنة، وعن هرر فى السنة التالية، ثم وطدت نفوذها فى السودان بعقد اتفاقية الحكم

الثنائى مع مصر فى سنة ١٨٩٩.

ولم يكن هذا هو كل ماحققته بريطانيا فى منطقة البحر الأحمر قبيل الحرب العالمية الأولى، بل إنها كانت قد تعاطفت مع أصدقاء الطليان حتى سيطروا على الساحل الغربى للبحر الأحمر الممتد من مصوع شمالا إلى عصب جنوبا، والذى كان تابعا من قبل لمصر، وعرف تحت حكم الايطاليين بمستعمرة اريتيريا فى سنة ١٨٩٠[٣١]. وكانت بريطانيا تهدف من وراء ذلك إلى الحيلولة دون امتداد النفوذ الفرنسى المنافس لها والمتمركز فى أوبوك وتاجورة ليسيطر على هذا الساحل، على حين لم يكن الطليان من القوة حينذاك بحيث يشكلون خطراً على المصالح البريطانية هناك.

وعندما تحسنت العلاقات بين بريطانيا وفرنسا بعقد الوفاق الودى بين الجانبين سنة ١٩٠٤، بدأت مرحلة جديدة من مراحل العلاقات البريطانية الفرنسية انعكست بطبيعة الحال على منطقة البحر الأحمر. وكان من عوامل توثيق تلك العلاقات بين الجانبين وتدعيمها ظهور المنافسة الألمانية، وخاصة بعد أن تحالف العثمانيون مع الألمان بعقد المعاهدة الدفاعية السرية بينهما فى اليوم الثانى من شهر أغسطس سنة ٩١٤، وهو نفس اليوم الذى أعلنت فيه ألمانيا الحرب على روسيا، وقامت بعدها بإرسال الأسطول العثمانى لضرب الموانى الروسية على البحر الأسود فى ٢٩ أكتوبر سنة ٩١٤. وردت روسيا على هذا الإعتداء العثمانى بإشهار الحرب على الدولة العثمانية، كما أعلنت بريطانيا وفرنسا الحرب على العثمانيين فى اليوم الخامس من نوفمبر سنة ١٩١٤، مما جعل الدولة العثمانية بدورها تعلن الحرب على الدولتين فى ١١ نوفمبر سنة ٩١٤، فأصبح العداء صريحا بينها وبين الحلفاء[٣٢].

المبحث الثانى

موقف العرب من الصراع العثمانى البريطانى

فى مطلع الحرب العالمية الأولى

نظراً لسيطرة العثمانيين على مناطق عربية هامة كالشام والعراق ومعظم الجزيرة العربية قبيل قيام الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٤، فقد ازدادت أهمية موقف العرب فى ترجيح كفة انجلترا وحلفائها على الدولة العثمانية المتحالفة مع الألمان فى مطلع تلك الحرب[٣٣]. إذ كانت الدولة العثمانية عن طريق سيطرتها على تلك المناطق العربية يمكنها أن تهدد مصالح انجلترا فى نقطتين هامتين، أولهما قناة السويس التى تمثل المدخل الشمالى للبحر الأحمر، وثانيهما طريق الخليج العربى حيث تقع آبار النفط الهامة التابعة للشركة البريطانية الفارسية.

كما كانت بريطانيا تدرك مدى الخطر الذى يهددها فى الجزيرة العربية نفسها إذ كان الترك يستطيعون اتخاذ مراكز عديدة على طول سواحل البحر الأحمر لبث الألغام التى تدمر البواخر البريطانية، كما كان يمكنهم أن يهاجموا القاعدة الانجليزية فى عدن بعد أن يجتذبوا إلى جانبهم حكام المناطق المحيطة بها والخاضعين للحماية البريطانية حينذاك، والذين سبق أن فصلت بريطانيا بلادهم عن منطقة النفوذ العثمانى فى اليمن بموجب اتفاقية الحدود الانجليزية التركية المعقودة فى ٩ مارس سنة ١٩١٤[٣٤]. بل كان يمكن للاتراك أن يبعثوا برسلهم من تلك المناطق العربية التى يسيطرون عليها إلى مصر والسودان وداخل أفريقيا لإمداد أهالى البلاد بالسلاح وإثارة مشاعرهم ضد الحلفاء.

وثمة أمر خطير كان البريطانيون يهتمون به ويتوجسون من نتائجه لتعلقه بالدعاية السياسية ضدهم وهو «الخليفة السلطان إذا علن الجهاد، ونال تأييد شريف مكة له، تمكن من تحويل الحجاز إلى مركز لبث الدعاية المهيجة، ليس فى البلاد العربية فحسب، بل لتحرك كذلك الأقوام الكثيرة الإسلامية وغير العربية التى تعيش

تحت حكم الحلفاء أو على أطراف المناطق التابعة لهم»[٣٥].

ومن هنا كانت منطقة البحر الأحمر والجزيرة العربية على وجه الخصوص مسرحا للصراع الدبلوماسي والحربي على السواء بين العثمانيين والبريطانيين، مما جعل كلا الجانبين يستميتان في محاولات كسب ود الأمراء والزعماء المحليين على اختلاف درجات قوتهم وأهميتهم. وكان يزيد من عنف هذا الصراع اعتماد الاتراك على ما لخلافتهم من نفوذ معنوى فى الجزيرة العربية وحاميات عثمانية موزعة فى أرجائها من جهة، واستناد بريطانيا من جهة أخرى إلى مناطق نفوذها الواقعة على بعض سواحل الجزيرة وخاصة فى عدن، إلى جانب سلسلة معاهدات الحماية التى عقدتها مع شيوخ القبائل اليمنية المحيطة بها فى جنوبى اليمن فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

ومن الملاحظ أن النفوذ العثمانى فى الجزيرة العربية قبيل الحرب العالمية الأولى كان يمتد على مساحات أوسع وأبعد مدى من النفوذ البريطانى، فقد كانت بريطانيا تختار النفط والمواقع الاستراتيجية التى يهمها الاستيلاء عليها دون أن تهتم كثيراً بضيق الرقعة المحتلة أو اتساعها، وهذا مافعلته عند سيطرتها على عدن. وقد كان هذا الفارق المساحى يعتمد على أساس تاريخى، فضلا عما كان يصاحبه من نفوذ معنوى للخليفة العثمانى فى الجزيرة العربية[٣٦].

ولهذا كانت الجزيرة خاضعة للنفوذ العثمانى أساساً، على حين كان النفوذ البريطانى لايمثل إلا منافسا زاحفا يحتل نقطا معينة لحماية خطوط مواصلات الإمبراطوريةالبريطانية.

غير أن النفوذ الفعلى للعثمانيين فى الجزيرة العربية كان ضعيفاً بوجه عام، ولم يكن يبدو واضحا إلا حيث وجدت القوات العثمانية. وكانت الحاميات العثمانية الموجودة حينذاك فى الجزيرة العربية مؤلفة من أربع فرق وموزعة بين الحجاز وعسير واليمن، أى على طول الساحل الشرقى للبحر الأحمر.

فبالنسبة للحجاز كانت سلطة الشريف حسين شريف مكة على القبائل كافية لتشكيل قوة كبيرة من بينها يمكنها الاشتراك فى الهجوم على البريطانيين فى مصر إذا أراد الحسين ذلك. بل كان باستطاعته أيضا أن يجند من البدو ما لايقل عن الأربعين ألفا ببنادقهم، على حين كان يستحيل على الترك أن يتوصلوا إلى إثارة البدو بدون مساعدته.

ورغم أن الحامية العثمانية فى الحجاز وعسير كانت مؤلفة من فرقتين كاملتين، فإن تمرد القبائل هناك كان قد وصل حدا لم يتجرأ معه الترك على التوغل فى داخل البلاد، بل ظلوا محصنين فى قلاعهم ومراكزهم البعيدة. وقد فرض هذا الوضع على الأتراك ضرورة الحصول على مؤازرة الحسين إذا أرادوا أن يتوصلوا إلى تجنيد العشائر العربية. وكان تأييد الحسن للترك سيمكنهم من توجيه حامياتهم المحصورة كيفما شاءوا، كما سيساعدهم على تشكيل قوة كبيرة من رجال العشائر يمدون بها القوى التى تتألف منها الحملة الموجهة إلى قناة السويس حينذاك لمحاربة البريطانيين فى مصر والسيطرة على القناة[٣٧] .

وبالنسبة لليمن الذى كانت الحامية العثمانية فيه مكونة من فرقتين كاملتين، فإن علاقة العثمانيين بالإمام يحيى زعيم الزيدية والمسيطر على شمال الهضبة اليمنية، قد تحسنت عقب صلح «دعان»، الذى عقدوه معه فى سنة ١٩١١، بعد نضال مرير قاده ضدهم، وشاركه فيه محمد الادريسى الذى ظهر فى عسير منذ عام ١٩٠٧ . وقد حرص الاتراك على ابقاء العلاقات الودية مع الإمام يحيى فى وقت كان فيه هجوم الاتراك على عدن أمراً محتمل الوقوع. ولاشك أن الإمام إذا وقف إلى جانب الترك أو اشترك اتباعه معهم فى هذا الهجوم فإن ذلك كان من شأنه أن يساعدهم على تحقيق النصر.

أما فى الجهات المتاخمة للخليج العربى فقد كان موقف ابن الرشيد فى شمر، وابن سعود فى نجد، يتوقف بالدرجة الأولى على النزاع القائم بينهما. وكان من

المسلم به أن ابن الرشيد سيقف فى صف الترك حالما تعلن الحرب.

ولهذا عندما انضمت الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا فى الحرب، أسرعت بريطانيا تفاوض أمراء العرب للوقوف إلى جانبها، أو لتضمن على الأقل حيادهم وعدم انحيازهم للدولة العثمانية وحلفائها. واستمرت المفاوضات فى العامين الأوليين من قيام الحرب، وكان هدف بريطانيا من ورائها محاربة الترك في الجزيرة العربية، وصدهم عن تأليف كتلة عربية يقفون بها فى وجه النفوذ البريطانى، أو يقطعون على بريطانيا الطريق إلى الهند عبر البحر الأحمر والخليج العربى على السواء.

وهنا ستظهر أهمية موقف محمد الادريسى فى عسير التى تحتل شريطا طويلا من الساحل الشرقى للبحر الأحمر، وتقع بين الحجاز التى تحدها من الشمال وتهامة اليمن التى تحدها من الجنوب. وقد كان باستطاعة محمد الادريسى أن يعطل خطوط المواصلات التركية بين الحجاز واليمن، وأن يهدد مؤخرة الترك إذا هاجموا عدن، فضلا عن تمكنه من الحيلولة دون استخدام الترك لسواحل عسير الطويلة كقاعدة بحرية معادلة للأسطول البريطانى وأساطيل الحلفاء فى جنوب البحر الأحمر.

وقد شجع بريطانيا على أن تبدأ مفاوضاتها مع الادريسى موقفه المعادى للاتراك منذ ظهوره على مسرح الأحداث فى عسير فى سنة ١٩٠٧ ومشاركته للإمام يحيى فى محاربة الاتراك، ثم استمراره فى محاربته لهم منفرداً بعد أن عقدوا صلح «دعان» مع الإمام يحيى فى سنة ١٩١١. هذا بالإضافة إلى اتفاقه مع البريطانيين لانشغال الترك فى الجزيرة العربية أثناء هجوم ايطاليا على طرابلس الغرب، مما أدى إلى انهيار المقاومة العثمانية هناك. فلاشك أن مثل هذه السابقة سيكون لها تأثيرها فى سرعة تفهم الادريسى لأهداف بريطانيا وسهولة تعاونه معها فى هذا السبيل.

ولهذا كان محمد الادريسى فى عسير هو أول من لبى دعوة البريطانيين

بحالفهم فى ٣٠ ابريل سنة ١٩١٥، وتلاه فى ذلك ابن سعود فعقد معهم معاهدة بعد ستة أشهر تقريبا فى ديسمبر سنة ١٩١٥. وكان الشريف حسين ثالث الأمراء العرب الذين تحالفوا مع البريطانيين فى مطلع الحرب العالمية الأولى وذلك فى يناير سنة ١٩١٦[٣٨] بعد مفاوضات طويلة[٣٩]، أعلن بعدها الثورة العربية على العثمانيين فى الحجاز بل وفى كل الجزيرة العربية.

وإذا كان البريطانيون قد بذلوا جهودهم لجذب الأمراء العرب على الساحل الشرقى للبحر الأحمر للوقوف إلى جانبهم أو لضمان حيادهم على الأقل فى مطلع الحرب العالمية الأولى، فإن الاتراك العثمانيين قاموا بدورهم بالمجهودات الضرورية للحصول على تعهد العرب بمساندتهم ضد بريطانيا وحلفائها فى الحرب المذكورة. ولهذا بعث الترك برسلهم فى أرجاء الجزيرة يحملون الهدايا والعبارات المعسولة إلى أمراء العرب وزعمائهم[٤٠]. وكان طبيعيا أن أثمرت مفاوضاتهم فورا مع ابن الرشيد الذى كان تواقا إلى محالفة الترك، وإن لم يؤد ذلك إلى نتيجة ذات فائدة كبيرة سوى تأييدهم له ضد ابن سعود الذى كان يخشى بأسه. ولم ينتفع الترك كثيرا من الإمام يحيى الذى فضل البقاء على الحياد فى هذا الصراع الدائر بين القوتين الكبيرتين.

وإذا كان الاتراك قد يئسوا من الادريسى قبل نشوب الحرب العالمية الأولى وخاصة بعد أن تحالف مع الايطاليين فى سنة ١٩١١، فإنه قد أصبح عدوهم اللدود بعد تحالفه مع البريطانيين فى ٣٠ ابريل سنة ١٩١٥[٤١]. بل إن الاتراك يئسوا أيضا من الشيخ مبارك الصباح أمير الكويت الذى كان هو الآخر مرتبطا مع بريطانيا بمعاهدة فى سنة ١٨٩٩، وعقد معها معاهدة ثانية عندما قامت الحرب تقضى بقيام التحالف الفعلى بين الطرفين فى اليوم الثالث من نوفمبر سنة ١٩١٤. ولم يفز رسل الترك الذين زاروا ابن سعود بأى وعد قاطع منه للوقوف إلى جانبهم، وكانت حجته فى ذلك هى ادعاؤه الخوف من هجوم بريطانيا على سواحله فى

الخليج العربى. ولكنه كان يتفاوض فى ذلك الحين مع حكومة الهند (البريطانية) وانتهت هذه المفاوضات بعقد معاهدة بينهما فى شهر ديسمبر سنة ١٩١٥ .

أما بالنسبة للشريف حسين فقد كان الترك يأملون حتى بداية الحرب العالمية الأولى فى انضمامه إلى جانبهم، وكانوا يعرفون أهمية مركزه بين الأمراء العرب فى ذلك الحين. غير أن علاقة الحسين بالاتراك كانت تتحدد دائما برغبته الشخصية فى الاستقلال. وانتهت اتصالاته السرية مع البريطانيين فى القاهرة. باتفاقه معهم فى يناير سنة ١٩١٦ على اعلان الثورة ضد الترك فى الجزيرة العربية[٤٢] .

المبحث الثالث

ظهور الأدارسة وتطور حركتهم فى عسير

قبيل الحرب العالمية الأولى

سوف نتتبع فيما يلى ظهور الادارسة وتطور حركتهم فى عسير حتى قيامهم - بزعامة محمد الادريسى - بمناوأة الاتراك العثمانيين، متآزرين مع الإمام يحيى قبل عقده لصلح (دعان) فى سنة ١٩١١، ومتفقين مع الايطاليين أثناء غزوهم لطرابلس الغرب فى عامى ١٩١١ و ١٩١٢، وأخيرا متحالفين مع الانجليز فى مطلع الحرب العالمية الأولى لضرب الاتراك فى الجزيرة العربية بعد انضمام الدولة العثمانية لألمانيا فى تلك الحرب. ويهمنا أن نشير إلى أهمية موقع إقليم عسير فى شمال الأراضى اليمنية المطلة على البحر الأحمر بحيث يعتبر امتدادا لتهامة اليمن. ويحد إقليم عسير من ناحية الشمال إقليم الحجاز، كما تحده من ناحية الشرق سلسلة الجبال التى يقطنها رجال قبائل «ألمع» وجبال «هروب» وجبال «بنى مالك» وجبل «النظير»[٤٣]. وتفصل هذه الجبال إقليم عسير عن صحراء نجد والربع الخالى فى وسط الجزيرة العربية. وتضم سواحل عسير الموانى الواقعة على الساحل الشرقى للبحر الأحمر من ميناء «قنفذة» فى الشمال حتى ميناء «اللحية» فى الجنوب، ويقع الميناء الأخير شمالى الساحل اليمنى المواجه لجزيرة «كمران».

أما بالنسبة لبداية ظهور الادارسة فى عسير فإن ذلك يرجع إلى وصول مؤسس البيت الادريسى السيد أحمد بن ادريس المغربى إلى مدينة «صبيا» فى مطلع القرن التاسع عشر[٤٤]. وقد ولد السيد أحمد بن ادريس فى بلدة «العرائش» التى كانت من أعمال «فاس» ببلاد المغرب فى سنة ١٧٥٨. وبلاد المغرب تعد هى وإيران القطبان الرئيسيان الموردان للصوفية فى العالم الإسلامى[٤٥]. وقد أخذ السيد أحمد بن ادريس العلوم الدينية عن شيوخ عصره وأهمهم عبد الوهاب التازى، ثم توجه من وطنه بطريق البحر إلى مكة فى سنة ١٧٩٩ وكرس نفسه للعبادة والاشتغال

بعلوم الدين(٤٦). وفى أثناء إقامته فى مكة كانت «تجرى بينه وبين علمائها المناظرة، وكان ملحوظا بعين الاحترام من أمرائها، ويحيا حياة طيبة من سعة العيش» تبعا لما أوضحه تلميذه حسن ابن أحمد عاكش فى ترجمة لحياته ضمنها كتابه «حدائق الزهر فى ذكر أشياخ أعيان الدهر». وقد ذكر مؤلف الكتاب أن السيد الادريسى كان يقول «نحن ضيوف الله فى أرضه والضويف بوجه مضيفهم، ومن حمل الزاد إلى منزل الكريم أو سأل شيئاً منه وهو فى منزله عد لؤما». غير أن هذه النزعة الصوفية لاتنطبق بطبيعة الحال وجوهر الدين الإسلامى الذى يحث على الكسب المشروع والعمل المثمر(٤٧).

وعلى أية حال فقد التقى السيد عبد الرحمن بن سليمان الاهدل مفتى زبيد فى ذلك الوقت بالسيد أحمد بن ادريس فى مكة، ووجد أنه «كالعافية للسقيم، وكالشفاء للجرح الأليم» كما أورد ذلك فى ترجمة للسيد الادريسى ضمنها كتابه «النفس اليمانى والروح الريحانى». ولما عاد الاهدل إلى زبيد تحدث عن الادريسى واثنى عليه كثيرا(٤٨)، وكان ممهدا لاستقباله فى اليمن.

وقد توجه أحمد الادريسى من مكة إلى اليمن فمر بمدينة «جيزان» فى عسير وهو طريقه إلى «الحديدة»، وكان منتهى سيره إلى «زبيد» فاستقبله السيد الاهدل عبد الرحمن(٤٩). وقد أخذ الارديسى يبشر بعقيدته إلى طريقته. وكان حيثما نزل محترما مبجلا حتى نظم فى مدحه القصائد شعراء «زبيد» و «بيت الفقيه» و «تعز» و «وصاب»، والتف حوله العلماء والمشايخ وتهافت عليه عامة الناس وخاصتهم. وكانت «زبيد» مركز نشاطه يطوف فى تهامة ثم يعود إليها حتى أخذ الناس يتسابقون إلى اعتناق دعوته ونشر طريقته. وقد أجاز الادريسى طريقته للسيد عبد الرحمن بن سليمان الاهدل هو وأولاده إجازة عامة، فتسلسلت زعامتها بعد ذلك فى بيت الاهدل(٥٠)، وقد سمى السيدأحمد طريقته «أحمدية» نسبة إلى اسمه، وهى تدعى كذلك فى تهامة وعسير. أما عنوانها فعنون الطريقة الشاذلية لأن اتباعها

يسلكون بالتهليل والأدعية مسلك الشاذليين.

على أن السيد أحمد الادريسى اتجه بعد ذلك شمالاً فقام بزيارة «الحديدة» و «مراوعة» و «باجل» ثم توجه إلى «صبيا» التى كانت تابعة لإشراف «أبى عريش» فاستقر فيها واستوطنا(٥١). وكانت إقامته هناك خاتمة لرسالته الصوفية، وفاتحة لطريقته الأحمدية، واعتبر وليا من الأولياء المحليين عند وفاته فى سنة ١٨٣٧. وقد خلف السيد أحمد الادريسى لأولاده ثروة مادية ومعنوية هائلة، إذ عاشت أسرته من بعده تتمتع بنفوذ كبير وسلطان عريض يمتد أساسا على قبره الذى اعتبر مزاراً من بعده، فظلت أسرته يحفها هذا الاجلال الدينى العميق مما أكسبها مكانة خاصة(٥٢)، اعتمد عليها حفيده محمد بن على بن أحمد الادريسى الذى أسس فيما بعد حكم الادارسة فى عسير، وقام بحركته المناوئة للحكم العثمانى، ولقى تأييداً ودعما من قبل الايطاليين قبيل الحرب العالمية الأولى، ومن البريطانيين أثناء تلك الحرب لتصفية النفوذ العثمانى فى عسير.

وإذا كان مؤسس البيت الادريسى السيد أحمد بن ادريس قد وجد السبيل ممهدا لنشر طريقته وتثبيت مركزه الروحى فى «صبيا»، فقد تفرق بعد موته معظم أصحابه ومريديه، ولم يكن ابنه فى شخصية والده فعاش على حساب ذلك التراث الصوفى الموروث. ولم تكن المدة التى عاشها السيد أحمد ابن ادريس بكافية لرسوخ جذور طريقته فى نفسية العسيريين، إذ كان تأثيرها القوى فى مدينة «صبيا» وضواحيها ولم يكن تأثيرها بقوة إيمان فى نفوس مريديه، وإنما عن اعتقاد فى صلاح وتقوى شخصيته، وفرقا واضحا بين العقيدة والاعتقاد. وقد توجه ابنه محمد ابن ادريس - خليفته فى طريقته - إلى الحديدة واستقر بها، ولم يعد إلى «صبيا» إلا قبل وفاته بثمانية أيام. وخلفه ابنه على بن محمد بن أحمد بن ادريس الذى كان قليل الاختلاط بالناس، وقد توفى سنة ١٩٠٦. وكان على هذا قد انجب أربعة أبناء هم محمد والحسن وأحمد والحسين، وقد توفى الأخير فى أول

الحركة التى قام بها أخوهما محمد بن على بن أحمد بن ادريس ضد العثمانيين فى عسير[٥٣].

ويهمنا أن نشير بصفة خاصة إلى شخصية السيد محمد بن على بن أحمد بن ادريس الذى سيضطلع بهذه المهمة الخطيرة فى عسير ضد الوجود العثمانى، والذى سيتحالف مع الايطاليين ثم مع الانجليز لينجح فى تحقيق مهمته. فقد ولد محمد الادريسى هذا فى «صبيا» عام ١٨٧٦، وتلقى تعليمه على يد اساتذة الأزهر فى مصر، وفى مدينة «الكفرة» مقر السنوسيين فى برقه بالمغرب العربى، وجاء منها إلى السودان فأقام فى «ارجو» بدنقله، حيث تزوج بابنة الشيخ هارون الطويل شيخ الطريقة الأحمدية، ثم عاد محمد الادريسى إلى عسير مسقط رسه فى أوائل القرن العشرين، حيث كانت البلاد تعانى من الفوضى والاضطراب تحت حكم العثمانيين. وكان هؤلاء قد سيطروا على عسير فى أعقاب وصول حملتهم إليها عام ١٨٧١ التى أخمدت ثورة محمد بن عائض أمير عسير وقضت عليه، ثم زحفت بعد ذلك على اليمن وتمكنت من السيطرة على صنعاء فى ٢٦ ابريل ١٨٧٢ وأقامت الحكم العثمانى فيها[٥٤] بعد أن كان قد انحسر عنها عام ١٦٣٥. غير أن الاتراك فى عسير أصبحوا من الضعف فى أوائل القرن العشرين بحيث لم يكن نفوذهم يتعدى معسكراتهم والمناطق المحدودة التى يستطيعون فيها حماية أنفسهم.

ولهذا فقد كان الاتراك فى عسير فى أوائل القرن العشرين – وهو الوقت الذى عاد فيه محمد الادريسى إلى هناك – يستميلون زعماء القبائل والعشائر بمشاهرات لايدفعون منها غير اليسير مما أدى إلى انقلاب أصحاب الديون عليهم. وهنا نجح محمد الادريسى فى أن يستميل إلى جانبه رؤساء العشائر فى عسير[٥٥]، كما استغل فرصة النزاع القائم بين مشايخ البلاد فأعان بعضهم على بعض حتى كانت له السيادة عليهم، فأخذ منهم الرهائن ليأمن منهم الردة والخيانة على نحو

ماكان يفعل معهم إمام صنعاء الزيدى. ثم مد الادريسى سيادته شمالاً وشرقاً فى الجبال المحيطة بعسير، فجمع عدة افخاذ وبطون من العشائر العسيرية تحت لوائه، حتى امتد نفوذه فترة من الوقت عند حصن «أبها» وعلى حدود المناطق التى تقطنها قبائل «حاشد وبكيل» اليمنية القوية.

وعلى أية حال فقد أصبح محمد الادريسى فى عام ١٩٠٧ شخصية قوية لها خطورتها فى عسير[٥٦]، إذ استطاع أن يستغل ثقافته الواسعة ومقدرته الإدارية والسياسية فى اجتذاب قبائل المنطقة مما زاد من قوته وخطورته. أما بالنسبة لموقف العثمانيين ازاءه فإنهم لم يهتموا بأمره عند بداية ظهوره، إذ اعتبروه أحد رجال الدين العديدين أو المتصوفين الذى سرعان ماتنطفئ نجومهم. بينما تجاهله الشريف حسين أمير مكة واعتبره «حديث نعمة» سينتهى أمره سريعا، إذ كان الشريف يتمتع ببعض النفوذ الاسمى على بعض قبائل عسير.

أما الإمام يحيى الذى كان نفوذه منحصراً شمالى الهضبة اليمنية منذ توليه الإمامة عام ١٩٠٤، فكان أكثر إدراكا لحقيقة قوة محمد الإدريسى وخطورة حركته، وكان الإمام يعتبر أن عسير جزءاً لايتجزأ من اليمن. وعندما رأى الإمام يحيى أن الادريسى نجح فعلا فى نشر دعوته خارج المخلاف السليمانى، وبسط نفوذه شمالاً وجنوبا فى أرجاء عسير، حتى أن بعض القبائل المنتشرة حول «صعدة» – مركز الإمامة الزيدية – اعتنقت تعاليمه وأبدت ولاءها لسيادته، فقد رأى الإمام مضطرا أن يرحب بالتحالف مع الادريسى حتى يحمى مؤخرته عندما كان يخوض معركته ضد الاتراك فى صنعاء وتجبره خطة الحرب أن يزحف جنوبا من معاقله فى شمال الهضبة اليمنية. وقد أدى هذا إلى تحالف الإمام يحيى – لفترة محدودة – مع الادريسى فى أثناء صراعهما المشترك ضد الاتراك فى اليمن[٥٧] قبل أن يعقد الإمام يحيى الصلح معهم فى عام ١٩١١.

وقد أوضح أمين الريحانى الذى التقى بمحمد الادريسى فى أوائل العشرينات

من القرن الحالى أنه كان «حصيفا ذكيا ذا حنكةٍ ودهاء، يستعين على عدوه بكل ماحوله من زعامات وشقاقات، بالزرانيق مثلا على الاتراك، وبالشوافع على الزيديين، وبالعشائر على الأشراف .. وكان له عون كبير فى ارثه الروحى ضاعف نفوذه الشخصى وزاد ذكاءه الفطرى لمعانا». ثم يشير الريحانى إلى نشاط الادريسى فى عسير، بقوله «أن نجم السيد محمد لم يعل ويتلألأ فى سماء عسير إلا خلال حربين بين الدولة العثمانية ودول الفرنج، أى حربها سنة ١٩١٢ مع ايطاليا ثم اشتراكها فى الحرب العظمى على الاحلاف. فقد كان فى الحربين خصم الترك اللدود، والحليف الذى لاينقض العهود. وأخذ من الايطاليين سلاحا فخدم الاحلاف فى الجزيرة». ويواصل الريحانى حديثه عن الادريسى فيقول «مما يجهله الافرنج والعرب أن السيد محمد كان أول من انضم إلى الأحلاف من أمراء العرب، وأول من حمل فى البلاد العربية على دولة الترك حليفة الألمان»[٥٨].

أما بالنسبة للعلاقة التى نشأت بين محمد الادريسى والايطاليين فإنها ترجع إلى اتصاله – قبل عودته إلى عسير – بمحمد على علوى مترجم السفارة الايطالية بالقاهرة فى سنة ١٩٠٥[٥٩]، وهو الوقت الذى كانت ايطاليا فى اثنائه تعد العدة لغزو طرابلس الغرب التى كانت تابعة للدولة العثمانية حينذاك. وقد أرادت ايطاليا أن تشغل الاتراك باشعال نار الحرب فى جبهة من الجبهات التابعة لهم لإحداث خلخلة فى الجبهة العثمانية فى طرابلس الغرب مما يتيح لإيطاليا فرصة السيطرة عليها دون جهد كبير.

وكانت ايطاليا فى ذلك الوقت تستعمر المنطقة الممتدة على الساحل الغربى للبحر الأحمر من عصب جنوبا إلى مصوع شمالا، والتى عرفت فى سنة ١٨٩٠ بمستعمرة اريتريا. فكان طبيعيا أن تكون لديها معلومات تامة ودراية كاملة بأحوال عسير، وما للادارسة هناك من نفوذ روحى. وقد رأت ايطاليا أن تعتمد على الادريسى وتقدم له العون المادى والحربى فى سبيل مناوأته للدولة العثمانية وفتح

جبهة حربية تستنفد الدولة فيها مجهودات كبيرة، مما يسهل على ايطاليا مهمة تحقيق مخططها الاستعمارى بالسيطرة على طرابلس الغرب.

وقد التقت رغبة ايطاليا فى تحريض الادريسى على محاربة الاتراك مع رغبته الشخصية فى بناء ملك عريض فى عسير، مستفيدا من مكانة أسرته، وبروز شخصيته وماتحلى به من العلم والتقوى والخبرة بأحوال مسقط رأسه، وبطبائع القبائل العسيرية، فضلا عن اطلاعه على مجريات السياسة العالمية حينذاك، ولاشك أن مشاهداته فى السودان، وما خلفته ثورة المهدى من شهرة مدوية، ومشاهداته فى مصر، وما أبقاه محمد على لأسرته من ملك موروث بعد أن كادت جيوشه تسيطر على الاستانة لولا وقوف الدول الكبرى فى وجهه حفاظا على مصالحها الاستعمارية فى أراضى الدولة العثمانية، فقد الهمته هذه المشاهدات أن يدعم مركزه فى عسير. وقد ساعده على ذلك اهمال الدولة العثمانى للشئون الداخلية فى عسير حتى شاعت الفتن بين القبائل وعمت الفوضى أرجاء البلاد

وإلى جانب الدعم المادى والحربى الذى قدمته ايطاليا للادريسى أثناء هجومها على طرابلس الغرب فى عامى ١٩١١ و ١٩١٢، فقد قام الأسطول الايطالى بضرب الموانى اليمنية التابعة للدولة العثمانية والواقعة على الساحل اليمنى المواجه لمستعمرتهم فى اريتريا، مما ساعد قوات الادريسى فى التغلب على الترك فى عسير وفى مهاجمة ميناء القنفذة فى الوقت الذى كان الأسطول الايطالى الموانى اليمنية ماعدا ماكان منها فى قبضة الادريسى وقصفتها بمدافعها. ونتج عن هذا القصف أن تخربت مدينة الحديدة حتى فر أهلها فى أرجاء تهامة. كما تعرضت للقصف أيضا مدينة «الشيخ سعيد» الواقعة فى أقصى الطرف الجنوبى الغربى لليمن والمقابلة لجزيرة بريم، غير أنها لم تصب بخسائر كبيرة[٦٠]، بل أن الايطاليين تمكنوا من اغراق بعض القطع البحرية العثمانية الخاصة بخفر السواحل فى جنوبى البحر الأحمر أمام السواحل اليمنية، بينما تمكن الادريسى من السيطرة على مينائى «ميدى» و «جيزان»[٦١].

على أن هدف ايطاليا من محاربة الاتراك فى عسير ومساندة الادريسى ضدهم لم يكن يقصد منه فقط فتح جبهة حربية جديدة لاشغال الترك عن استرداد طرابلس الغرب فحسب، بل أن ايطاليا كانت تهدف أيضا إلى بسط نفوذها على الساحل اليمنى المواجه لمستعمراتها فى اريتريا. ويرجع ذلك إلى أن الادريسى بعد أن نشر الأمن فى عسير ونظم موانيها وشجع تجارتها، فقد راجت هذه التجارة وانتظمت بين موانى عسير واليمن بوجه عام، وبينها وبين موانى اريتريا التى يسيطر عليها الايطاليون بوجه خاص. ولهذا لم يكن غريبا حينذاك أن تتطلع ايطاليا فى لهفة إلى الوثوب على موانى عسير وبقية موانى اليمن لبسط نفوذها هناك. وقد ذكر «هارولد جاكوب» مساعد المقيم السياسى البريطانى فى عدن أن كاتبا ألمانيا قد عبر هذه الرغبات الايطالية فى عام ١٩١٣ بقوله: «منذ قرن مضى استطاع الانجليز أن يجعلوا أنفسهم أسياداً فى عدن .. والآن ترمى ايطاليا نظراتها المتطلعة إلى شاطئ شبه الجزيرة العربية الأخضر»[٦٢].

على أن علاقة الايطاليين بالادريسى بعد نجاحهم فى السيطرة على طرابلس الغرب بدأت تفتر تدريجيا، وضعفت مساندتهم له فى صراعه ضد الترك، مما يؤكد أن هدف الايطاليين الحربى كان أهم بكثير من أهدافهم الأخرى. ومن هنا وجد الادريسى نفسه فى حاجة إلى حليف جديد خاصة بعد أن تخلى عنه الإمام يحيى بعقده الصلح مع الاتراك فى سنة ١٩١١ بينما رفض الترك عقد صلح مماثل معه رغم ما كان يتمتع به من مكانة ونفوذ فى عسير. وهكذا أصبح الادريسى يواجه عدوين متعاونين هما الدولة العثمانية والإمام يحيى فى وقت اتحدت فيه أهدافهما للقضاء عليه. وكان هذا الموقف من شأنه أن يجعل الادريسى مهيئاً بحكم الظروف المحيطة به لتقبل عرض البريطانيين بالتحالف معهم فى مطلع الحرب العالمية الأولى، وتلقى الدعم والمساعدة المادية والحربية منهم لمواصلة الحرب ضد الاتراك فى عسير.

المبحث الرابع

سياسة بريطانيا فى عسير

أثناء الحرب العالمية الأولى

ارتكزت سياسة بريطانيا فى عسير أثناء الحرب العالمية الأولى على دعم محمد الادريسى ومساندته لشن حرب ضارية ضد الأتراك العثمانيين الذين تحالفوا مع المانيا فى مطلع الحرب. وسوف نتبين الدوافع المختلفة لهذه السياسية من خلال تتبعنا للصراع العثمانى البريطانى الذى اختصت به منطقة البحر الأحمر نظراً لما توفر للجانبين المتصارعين فيها من نفوذ وقوات ومصالح مختلفة.

وكان البريطانيون قد لاحظوا قبيل نشوب الحرب العالمية الأولى بعدة أشهر أن الأتراك العثمانيين قد بدأوا يستعدون لخوض غمار هذه الحرب منذ شهر فبراير سنة ١٩١٤ على وجه التحديد وقبل أن تعلن دولتهم انضمامها لدول وسط أوربا. كما نشطت عمليات الاستعداد لدى الحامية العثمانية المرابطة فى اليمن ضمن خطة الاستعدادات العامة فى الدولة. وكان يسهل على البريطانيين مراقبة هذه الاستعدادات من قاعدتهم البريطانية فى عدن، وعن طريق اسطولهم الحربى فى البحر الأحمر. وقد تم على مرأى من الانجليز وعلمهم – قبيل نشوب الحرب – قيام الأتراك بشراء كميات من الأسلحة والذخيرة من ميناء «جيبوتى» على الساحل الغربى للبحر الأحمر والذى كانت تحتله فرنسا فى ذلك الحين. كما تمكن وكيل الترك فى عدن من نقل هذه الكميات إلى الحديدة على إحدى السفن المحلية، فضمت إلى كميات الأسلحة والعتاد التى اكتظت بها اليمن حينذاك نتيجة للحروب الكثيرة التى خاضها الأتراك لتدعيم حكمهم هناك[٦٣].

وقد قدر البريطانيون قوة الجيش العثمانى فى اليمن – بما فيها عسير – فى شهر ابريل سنة ١٩١٤ بحوالى خمسة الاف جندى، وذلك بعد أن نقلت قوات كبيرة منها إلى ميادين الحروب الأخرى التى خاضتها الدولة العثمانية، وخاصة بعد

الصلح الذى عقدته مع الإمام يحيى فى سنة ١٩١١ . وتشكل هذه القوة العثمانية فرقتين من الجيش العثمانى، بينما كانت توجد بالحجاز فرقتان غيرهما. أما عن توزيع القوة العثمانية المرابطة فى اليمن فقد كان يتغير من وقت لآخر حسبما تقتضيه طبيعة الأحوال السياسية والتطورات المحلية. وبوجه عام كان يعسكر فى صنعاء جزء كبير من القوة العسكرية العثمانية، على حين كانت القوات العثمانية المرابطة فى الحديدة تقل عن سابقتها تبعا لوقوع الحديدة فى المرتبة الثانية من ناحية أهمية مركزها الحربى. وكانت تخرج من الحديدة فرق عثمانية منتظمة للمحافظة على ميناء «اللحية» وعلى المراكز الواقعة بين «اللحية» و «زهران» التى تمتد على طول السواحل العسيرية. أما فى «مناخه» التى كانت تمتاز بحصانتها الطبيعية فقد كان يعسكر فيها طابور عثمانى موزع بين القلاع والمراكز التى كانت تخرج منها السرايا لضبط الأمن واخماد حركات التمرد ومرافقة محصلى الضرائب وتدعيم الإدارة العثمانية. هذا بينما وضعت باقى قوات الحامية العثمانية فى المدن اليمنية الرئيسية سواء كانت فى تهامة أو فى وسط الهضبة. وفضلا عن ذلك فقد كان هناك مركز تركى قوى فى «الشيخ سعيد» فى الطرف الجنوبى الغربى للجزيرة العربية، كما كان هناك خط دفاع يمتد من «مخا» عبر «تعز» وماوية» ويصل إلى «قعطبة» وكان الترك يعسكرون فيه وتعبره دورياتهم بصفة دائمة فى طرق ممهدة تربط هذه المراكز بعضها ببعض.

وعندما اشتعلت نيران الحرب العالمية الأولى لاحظ البريطانيون من قاعدتهم فى عدن أن القوة العثمانية المرابطة فى اليمن وعسير قد زادت بشكل ملحوظ، مما جعل «الكولونيل هارولد جاكوب» المساعد الأول للمقيم السياسى البريطانى فى عدن يذكر على لسان أحد الضباط الأتراك أنه كان يعسكر باليمن خمسة وثلاثين طابوراً عثمانيا تقدر بحوالى أربعة عشر ألفا من المقاتلين كان أغلبهم من السوريين المجندين فى جيش الدولة العثمانية[٦٤]. ثم ازدادت الاستعدادات الحربية تدريجيا عقب اعلان الحرب فوفد كثير من الضباط الأتراك إلى الحديدة ومعهم كافة

المعدات الحربية اللازمة. كما قام بعض الضباط من أركان حرب القوات العثمانية فى اليمن يرافقهم بعض مشايخ البلاد بالطواف على الحدود الممتدة والمتاخمة لمنطقة نفوذ بريطانيا فى جنوب اليمن لاستطلاع حقيقة الموقف هناك ومعرفة كل جديد. بل أن الأتراك أرسلوا رسلهم إلى داخل لحج لمعرفة آخر الأنباء كما قاموا بنقل عدد من المدافع من صنعاء إلى تعز لتدعيم قواتهم فى الجنوب. هذا فضلا عن أن الترك حصلوا على تعهد من بعض المشايخ اليمنيين وهم أحمد نعمان ومحمد ناصر والسيد أحمد باشا بحماية الحدود الجنوبية لليمن من أى عدوان بريطانى، ولم يطلبوا من الدولة من أجل ذلك إلا امدادهم بالأسلحة والذخيرة. ويبدو واضحا أن تعهد هؤلاء المشايخ اليمنيين كان مرجعه إلى بعدم رغبتهم فى أن ترسل إليهم الدولة جنوداً من الترك يعيثون فساداً فى بلادهم ويحيلونها ميدانا للحرب والدمار.

كما لاحظ البريطانيون أن الاتراك لم يكتفوا بكل هذه الاستعدادات الحربية فى اليمن بما فيها أراضى عسير، أو بالتعهدات التى قدمها بعض المشايخ اليمنيين لحماية حدودهم وذلك لمواجهة الموقف فى مطلع الحرب العالمية الأولى، بل أنهم قاموا أيضا بمحاولات دبلوماسية لجذب سلطان لحج إلى جانبهم بشتى الوسائل الممكنه. وأوز الوالى العثمانى محمود نديم بك إلى الإمام يحيى أن يسعى لاستمالة سلطان لحج إلى دولة الخلافة، وأن يكفل لأهالى لحج وفاء الترك بالوعود والتعهدات التى سيقطعونها لسلطانهم على بن أحمد العبدلى. وكان السلطان على هذا تربطه بالبريطانيين معاهدة حماية مما جعله يبعث خطابا إلى الإمام يحيى يخبره فيه أن الدولة العثمانية خاطرت بكيانها عندما قبلت الدخول فى تلك الحرب، كما أشار إلى «أن معظم أهل الإسلام يكرهون ذلك، لأن مصالح المسلمين والإسلام مرتبطة بمصالح بريطانيا العظمى وحلفائها وعلى الأقل فليس للمسلمين فى هذه الحرب ناقة ولاجمل». وواضح من خطاب السلطان على انحيازه لجانب البريطانيين نتيجة للمعاهدة المعقودة بينه وبينهم، وعدم رضائه عن دخول الدولة فى حرب

ضدهم، مما جعله يحاول اقناع الإمام بعدم جدوى هذه الحرب للإسلام والمسلمين. وعلى أية حال فقد قام الإمام يحيى بمراسلة السلطان على بناء على مطلب الوالى محمود نديم بك واسترضاء لخاطره وحمل مندوبه السيد محمد على الشريف خطابا إلى سلطان لحج، كما كلفه بأن «يكتشف الأحوال فى هذه الجهة»[٦٥]. وكانت هذه هى المحاولة الأولى التى قام بها الترك لاجتذاب سلطان لحج إلى جانبهم واستعانوا فيها بصديقهم الإمام يحيى الذى انحصرت سياسته حينذاك فى التأنى والتمسك بالحياد المشوب بالعطف والميل إلى حكومة محمود نديم بك والى اليمن، دون أن يعرض نفسه لعداء بريطانيا وحلفائها. وكان الإمام يحيى بسياسته هذه ينتظر الفرص المناسبة للاستفادة من هذه الحرب بمقتضى تغير الأحوال وبقدر ماتسمح به الظروف. على أن الاتراك لم يقوموا بمحاولة مماثلة للاتصال بالادريسى واجتذابه إلى جانبهم، إذ لم يكونوا هم والإمام يحيى يتوقعون منه الاستجابة، بعد أن تعمقت الهوة بين الجانبين بتحالف الادريسى مع الايطاليين من قبل، وما أشيع عن اتصالاته بالانجليز وتوقع تحالفه معهم لمحاربة الاتراك فى عسير.

أما بالنسبة للادريسى فقد كان موقفه صريحا فى معاداته للأتراك منذ بداية ظهوره فى عسير، وزاد حقده عليهم بعد أن فرقوا بينه وبين الإمام يحيى الذى استرضوه وعقدوا الصلح معه عام ١٩١١، وبذلك فصلوا بين قطبى المقاومة فى اليمن، مما جعل الادريسى ينفرد بحمل لواء النضال ضدهم وضد حليفهم الإمام يحيى صديقه بالأمس الذى نكص على عقبيه واشترك معهم فى محاربته. وهذا ماجعل الادريسى يتقبل عروض الايطاليين بالتحالف معه قبيل الحرب العالمية الأولى لمحاربة الاتراك فى عسير، بينما وقف الإمام يحيى إلى جانب الترك فى محاربتهم للادريسى، وكان يسر الإمام أن يتمكنوا من القضاء عليه قبل خروجهم من بلاده، حتى لايعكر صفو الجو فى المستقبل أو ينافسه فى وراثة الحكم العثمانى فى عسير واليمن بأكملها.

وعندما أحس الادريسي أن ايطاليا استنفذت أغراض تحالفها معه بعد سيطرتها على طرابلس الغرب، فإنه أسرع إلى تلبية نداء بريطانيا فى مطلع الحرب العالمية الأولى وتحالف معها لتكون عوضا له عن ايطاليا، ولتشاركه وتؤازره فى نضاله ضد الترك العدو المشترك لكليهما. فكان الادريسي بذلك أول من انضم إلى الحلفاء من أمراء العرب، وأول من حمل السلاح فى البلاد العربية ضد الدولة العثمانية بعد تحالفها مع المانيا فى الحرب العالمية الأولى(٦٦).

ومن الملاحظ أن موقف محمد الادريسي من الأجانب والأحلاف اختلف اختلافا بينا عن موقف الإمام يحيى تبعا للأوضاع الخاصة بكل منهما. فمركز الإمام يحيى الدينى كان يمنعه من الانضمام للقوى غير الإسلامية ومحالفتها ضد العثمانيين المسلمين، كما كان اتفاق الصلح المنعقد بين الإمام والاتراك فى سنة ١٩١١ يقيد الإمام من الناحية المظهرية عن محالفة أعداء الدولة. على حين اختلف الأمر بالنسبة للادريسي الذى لم يقلل من مكانته بين اتباعه تحالفه السابق مع ايطاليا وتضاله المستمر ضد الاتراك المسلمين. وهذا ماجعل بريطانيا تثق فى أن أهدافها ستتحقق بواسطة الادريسي لما له من سابقة مشهورة فى الاستعانة بالايطاليين لضرب الترك فى عسير دون تعرضه للحرجة من قبل اتباعه.

كما وجد البريطانيون أن تركز نفوذ الادريسي بصفة أساسية على مقربة من الساحل الطويل لعسير كان يسهل اتصاله إلى مدى بعيد بالأسطول البريطانى فى البحر الأحمر، كما يمكنه أيضا – إذا ما سيطر على هذا الساحل – أن يخفف العبء الواقع على هذا الاسطول، بحيث يمكنه أن يركز حصاره على الموانى العثمانية فى الحجاز شمالا وفى اليمن من ناحية الجنوب. بينما أدى تركز نفوذ الرمام يحيى على الهضبة التى تبعد عن البحر ١٥٠ ميلا إلى الداخل إلى صعوبة اتصاله بالقوى المذكورة. كما كانت الفرق العثمانية تحيط الإمام بسياج منيع يحول بينه وبين إقامة مثل هذا الاتصال. هذا إلى جانب وقوع الإمام تحت تأثير الدعاية العثمانية الالمانية التى نشطت فى أرجاء العالم العربى أثناء الحرب وفى بلاد اليمن

خاصة لوقوعها بالقرب من مناطق النفوذ البريطانى المتفرعة من عدن. على أن السبب الأساسى الذى حدد موقف كل من الادريسى والإمام يحيى بالنسبة للأجانب والأحلاف كان ينبع مما تقتضيه مصالحهما الشخصية وأهدافهما الذاتية فى وحدها التى فرضت على الإمام التمسك بالحياد، على حين فرضت على الادريسى التحالف مع بريطانيا فى مطلع الحرب العالمية الأولى.

وعندما بدأت بريطانيا اتصالاتها مع الادريسى عن طريق المقيم السياسى البريطانى فى عدن فى مطلع الحرب العالمية الأولى، رحب الادريسى بالتفاوض مع البريطانيين توطئة للتحالف معهم لمحاربة الاتراك فى عسير. وقد نتج عن هذه المفاوضات عقد معاهدة بين الادريسى والبريطانيين فى ٣٠ ابريل سنة ١٩١٥. وإذا كان الادريسى قد ضمن بعقد هذه المعاهدة حصوله على المساعدات البريطانية من أسلحة وأموال إلى جانب مساندة الاسطول البريطانى لتحركات القوات الادريسية فى تهامة، فإن البريطانيين كانوا يعتبرون تحالفهم مع الادريسى بمثابة إجراء وقائى ضد أية محاولات معادية قد يقوم بها الإمام يحيى صديق الترك ضد القوات البريطانية فى عدن[٦٧]، وذلك بعد أن ضمن البريطانيين انضمام الادريسى إلى جانبهم وقيامه بغارات مستمرة على القوات التركية فى عسير تشغلها عن منازلة الحلفاء فى الميادين الحربية الأخرى وتستنزف قدرا كبيرا من إمكانات الدولة العثمانية. وسوف نستعرض ملخصا لبنود هذه المعاهدة الادريسية البريطانية[٦٨] التى حددت الأسس التى قام عليها تحالف الادريسى مع بريطانيا، وموقف كل منهما بالنسبة للاتراك العدو المشترك بينهما، وبالنسبة للإمام يحيى صديق الترك الذى حاول أن يلتزم بالحياد إزاء القوتين المتصارعتين العثمانية والبريطانية فى فترة الحرب تبعا لما كانت تقتضيه مصالحه الشخصية، فقد تضمنت هذه المعاهدة مايلى:

أولا: أن الأهداف الرئيسية لهذه المعاهدة هى شن الحرب ضد الاتراك وتعزيز ميثاق الصداقة بين السيد الادريسى ورجال قبائله وبريطانيا.

ثانيا: يوافق السيد الادريسى على أن يشن الهجوم ويحاول طرد الاتراك من قواعدهم

في اليمن، وأن يضايق القوات التركية هناك بأقصى قوته ومن ثم يوسع رقعة إمارته على حساب الاتراك.

ثالثا: إن هدف السيد الادريسي الأول هو محاربة الاتراك، ولايثير الخصومة والعداء مع الإمام يحيى الذى لم يمد يده فعلا للأتراك.

رابعاً: تلتزم الحكومة البريطانية بحماية إمارة السيد الادريسي ضد أى هجوم بحرى يشنه أى عدو لضمان الاستقلال بإمارته، وتتعهد بريطانيا بأن تتخذ جميع الوسائل الدبلوماسية للنظر فى المشاكل التى تنشأ بين السيد الادريسي والإمام يحيى وبين أى منافس.

خامسا: ليست لدى حكومة بريطانيا أى رغبة فى توسيع حدودها فى غرب الجزيرة العربية ولكنها لاترغب إلا فى أن ترى مختلف حكام العرب يعيشون معا فى سلام، كل فى نطاق إمارته، وأن تراهم جميعا يحتفظون بصداقة الحكومة البريطانية.

سادسا: إن الحكومة البريطانية كدليل على تقدير العمل الذى سيقوم به السيد الادريسي أمدته بالمال والمساعدات الحربية، وستستمر فى تقديم العون له خلال الحرب مدة اشتراكها بقدر النشاط الذى يقوم به السيد الادريسي.

سابعا: أنه فى الوقت الذى تفرض فيه بريطانيا الحصار على الملاحة فى جميع الموانى التابعة للاتراك فى البحر الأحمر منذ عدة أشهر فقد أعطت السيد الادريسي الحرية الكاملة فى الملاحة والتعامل التجارى بين موانيه وعدن، وأن بريطانيا إذ تقدم هذا الامتياز رمزا للصداقة القائمة بينهما تتعهد بأن هذا الامتياز سيستمر ولن يتعرض للتوقف.

ثامنا: تعلن هذه الاتفاقية حتى يصادق عليها من الحكومة الهندية وتصبح سارية المفعول.

وقد وقع على هذه المعاهدة الادريسية البريطانية السيد مصطفى بن السيد على

العلى عن الجانب الادريسى، كما وقعها عن الجانب البريطانى «الميجور جنرال شو B. G. L. Shaw» المقيم السياسى البريطانى فى عدن، وذلك فى يوم الجمعة ٣٠ ابريل سنة ١٩١٥ (١٥ جمادى الثانية سنة ١٣٣٣هـ)، ثم صادق عليها فيما بعد «هاردنج» حاكم الهند العام فى ذلك الوقت[٦٩].

وتوضح هذه المعاهدة معالم السياسة التى اتبعتها بريطانيا فى عسير فى مطلع الحرب العالمية الأولى الأولى لمحاربة النفوذ العثمانى المنافس لها فى الجزيرة العربية العالمية الأولى لمحاربة النفوذ العثمانى المنافس لها فى الجزيرة العربية وعلى الساحل الشرقى للبحر الأحمر، ولاشغال الترك بحرب محلية هناك تستنفد منهم جهدا كان يمكن أن يوجه إلى ميادين الحرب الأخرى ضد بريطانيا والحلفاء. ولهذا اتفقت بريطانيا مع الادريسى على محاربة الترك عدوهما المشترك، واشغالهم فى عسير، واستنفاد قوتهم هناك، ومنعهم من استخدام الموانى العسيرية ضد المصالح البريطانية. وقد تعهدت بريطانيا للادريسى بامداده بكل مايحتاج إليه من أموال ومؤن طوال فترة الحرب، كما تعهدت بالمحافظة على أراضيه وحماية استقلاله من أى عدوان يهدد بلاده

ومن الملاحظ أنه فى الوقت الذى اختنقت فيه موانى اليمن بالحصار البحرى البريطانى أثناء الحرب، فإن بريطانيا تعهدت للادريسى فى تلك المعاهدة بفتح موانيه مع عدن، مما إلى تمتع المنطقة التابعة لنفوذه برواج تجارى. ولا يعنى هذا أن بريطانيا تركت للادريسى مطلق الحرية فى تصريف هذه المساعدات التى قدمتها له فى أية وجهة يراها أو تبعا لما تقتضيه مصالحه الشخصية، بل أنها قيدت تصرفاته وحددت مجال نشاطه ضد الاتراك فحسب دون أن يثير الخصومة والعداء مع الإمام يحيى، طالما كان موقف الأخير محايداً لايتحيز إلى جانب الترك. وحتى إذا نشب نزاع بين الادريسى والامام، فإن بريطانيا احتفظت لنفسها باتخاذ جميع الوسائل الدبلوماسية للتوفيق بينهما، وذلك لأن بريطانيا كان يهمها فى ذلك الوقت أن تستقر أحوال الجزيرة العربية بما يحفظ لها مناطق نفوذها، وأن ترتبط مع حكامها العرب بروابط

الصداقة حتى لايتحولوا عنها إلى مساعدة أعدائها الترك.

أما عن المساعدات الحربية التى قدمتها بريطانيا للادريسى بموجب هذه المعاهدة فقد أشار إليها «هارولد جاكوب» مساعد المقيم السياسى البريطانى فى عدن عندما أوضح أنها شملت كميات من الأسلحة الخفيفة والذخائر، كما سلمته بريطانيا أربعة مدافع للحصار وثلاثين مدفع «هاون». على أن الادارسة كانوا يفضلون استعمال المدافع التى قدمتها لهم ايطاليا عام ١٩١١[٧٠]، ويرجع ذلك إلى اكتسابهم مهارة فائقة فى استعمالها نتيجة تدربهم السابق عليها. وعلى أية حال فقد استطاع الادراسة المسلحون بأحداث أنواع الأسلحة الإيطالية والبريطانية أن يهاجموا ميناء «اللحية» على ساحل عسير فى مايو سنة ١٩١٥. وكان على رأس قوات الادارسة القائد مصطفى بن عبد المتعال الادريسى الذى قسم الجيش إلى قسمين: القسم الأول بقيادة أحمد الحازمى وتوجه إلى «اللحية» بمحاذاة الساحل. أما القسم الثانى فقد كان يقوده الحسن بن أحمد بن مسمار وتوجه إلى «دير حسين». وقد هاجم القسم الأول من جيش الادارسة ميناء «اللحية»[٧١] غير أنهم لم يتمكنوا بسبب عدم انتظام صفوفهم وترتيب تحركاتهم من التغلغل إلى مراكزهم الدفاعية الأصلية[٧٢]. وهنا بدأ تعاون بريطانيا مع الادريسى فى تلك الحرب عندما قام الاسطول البريطانى بقصف ميناء «اللحية» من البحر بمدافعه فى يونيو سنة ١٩١٥. وكان ذلك تأكيدا من بريطانيا لمعاهدتها مع الادريسى التى لم يكن مدادها قد جف بعد، وتشجيعاً له على مواصلة النضال ضد الاتراك العثمانيين فى عسير. وقد تمكنت القوات الادريسية – نتيجة لتعاون الاسطول البريطانى معها – من السيطرة على ميناء «اللحية» واتخذها القائد مصطفى الادريسى مركزاً للقيادة العامة للادارسة فى شمال اليمن.

وكان طبيعيا أن يثير هذا الهجوم الادريسى البريطانى حقد الاتراك، مما جعل غالب بك قائد القوات العثمانية فى عسير يقوم بعدة تحركات لتجميع جنوده فى «الواعظات» وأن يغرى بالأموال قبائل وادى «مور» و «الواعظات» للانضمام إلى

قواته. وقد هاجم غالب بك المعسكر الادريسى فى «دير حسين» واستولى على جميع مابه من ذخائر ومؤن وأسلحة بعد معركة عنيفة هزم فيها جيش الادارسة[٧٣]. غير أن الاتراك لم يتمكنوا من استعادة ميناء «اللحية» من قبضة الادارسة، خاصة وأن الاسطول البريطانى الذى قصف الميناء وساعد الادارسة فى الاستيلاء عليه كان يقف بالمرصاد لصد أى هجوم يشنه الاتراك لاستعادته.

وتجدر الإشارة إلى أن الادريسى قد تظاهر بالغضب نتيجة لقصف البريطانيين لميناء «اللحية» بمدافع اسطولهم، ورأى من واجبه أن يكتب إليهم معبراً عن أسفه على ما ألم بشعبه من متاعب نتيجة لضرب هذه المدينة العربية[٧٤]. ولاشك أن الادريسى كان يكره الترك ويدرك قيمة المساعدات البريطانية لترجيح كفته عليهم، غير أنه ساءه كثيراً أن قصف البريطانيين لميناء «اللحية» لم يلحق الضرر بالترك فحسب، بل سبب اضرارا بالغة لأهالى المدينة فى نفس الوقت، على أنه يرجح الادريسى أراد بتعبيره عن أسفه لقصف البريطانيين لميناء «اللحية» بمدافع اسطولهم، أن يعفى نفسه أمام شعبه من مسؤولية هذا العمل، على الرغم من أن ذلك قد مهد له السبيل للسيطرة على «اللحية».

وعندما وقعت معركة «دير حسين» التى هزم فيها جانب من الجيش الادريسى وانقض الترك على معسكر الادارسة واستولوا على مابه من مؤن وعتاد، فإن الجانب الآخر من الجيش الادريسى فى «العطن» لم يتمكن من الاشتراك فى المعركة نظراً لوجود مراكز قوية للمدفعية التركية على طول الطريق الممتد بين «العطن» و «دير حسين» وخاصة فى جبل الملح». وقد بقى هذا الجانب من الجيش الادريسى محتفظا بمراكزه فى «العطن» حتى باغته الترك بهجوم مفاجىء فأنسحبت فلول الادارسة إلى داخل مدينة «اللحية» واتصل قائدهم بالقائد العام مصطفى الادريسى لدراسة الموقف وتقرير المقاومة أو الانسحاب. وقد قرر القائد العام للادارسة الانسحاب عن طريق الساحل إلى «ميدى» بعد أن اتضح له عدم جدوى المقاومة، فأسرع الترك بالاستيلاء على معسكر «العطن» الذى كان يحتله الادارسة واستولوا

على مابه من عتاد ومؤن اشتد بها ساعد الجيش العثماني. وقد تخوف الترك من مهاجمة «اللحية» خشية أن يكون جيش الادارسة المنسحب قد تحصن في قلاعها واستحكاماتها، خاصة أن الاسطول البريطاني كان يحمي تحركات الادارسة من البحر، غير أن جواسيس الترك اعلموهم بأن المدينة خالية مما شجعهم على التقدم إليها واحتلالها. وقد تم ذلك في الوقت الذى التجأ فيه القائد الادريسي ومن بقى معه إلى الاسطول البريطاني الذى نقلهم إلى «ميدى» بعد أن ضرب بمدافعه مدينة «اللحية» من جديد، مما اضطر الترك إلى اخلائها والانسحاب بعيد عن مرمى المدافع فالتجأوا إلى مدينة «الزهرة» و «جبل الملح» و «الواعظات». على أن الادارسة رغم انسحابهم من مدينة «اللحية» فإنهم احتفظوا بمراكزهم في الميدان الجنوبي الشرقي لعسير والمخلاف السليماني في جبهتي «البترى» و «بلاد بني نشر»[٧٥].

وهنا رأى الادريسي أن العبء قد ثقل على عاتق رجال قبائل المخلاف السليماني الذين يمثلون الدعامة الأساسية لقواته، لهذا أراد أن يدخر شيئا من قواهم لما قد يسفر عنه المستقبل. وكان لدى الادريسي من الأموال مايمكنه من تجنيد حشود المرتزقة من قبائل «يام» و «حاشد» و «بكيل» وعين لهم قائدين من رجال المخلاف أولهما منصور بن حمود أو مسمار، والثاني أحمد عبد الله بن بكرى المرواني. كما استعان الادريسي بجنود مرتزقة من الصومال شكل منهم حرصه الخاص، غير أنهم لم يتالفوا مع الأهالي فأضطر إلى توزيعهم على المراكز التابعة لنفوذه. وعلى أية حال فقد هاجمت قوات الادريسي المراكز التركية في «وادى مور» غير أن قواته منيت بالهزيمة، مما شجع قبائل «وادى مور» و«عيسى» على الانضمام للاتراك، فضلا عن قبائل «الواعظات» التي لم تتحول عن ولائها للترك تبعا لمصانعة زعيمها «هادى هيج» معهم[٧٦].

وعلى أية حال فمن الملاحظ أن تحركات قوات الادريسي ضد الترك في عسير في مطلع الحرب العالمية الأولى، التي ساندها الاسطول البريطاني من جهة البحر، قد أزعجت الاتراك ايما ازعاج، وأضعفت من تركيزهم على الجبهة الجنوبية

المواجهة للقاعدة البريطانية فى عدن.

وكانت قوات العثمانيين قد سيطرت على لحج فى ٥ يوليو سنة ١٩١٥، وزحفت على قرية «الشيخ عثمان» الواقعة شمالى عدن(٧٧). غير أن البريطانيين نجحوا فى إجلاء الاتراك عن هذه القرية فى ٢٠ يونيو سنة ١٩١٥(٧٨)، فعادوا إلى لحج وتحصنوا فيها حيث ظلوا هناك حتى نهاية الحرب العالمية الأولى(٧٩)، ونظرا لأن الادريسى لم ينجح نجاحا كاملا فى حربه ضد الاتراك فى عسير، فقد كان على بريطانيا أن تعمل على دعمه حربيا واقتصاديا حتى يواصل أداء مهمته فى محاربة الاتراك واشغالهم فى عسير وشمالى اليمن.

المبحث الخامس

مختارات من الوثائق التاريخية المتعلقة

بالعلاقات البريطانية الإدريسية

وسوف نتناول بالدراسة فيما يلى مجموعة من الوثائق البريطانية المحفوظة بمكتبة وزارة الهند بلندن "India Office Library" لم يسبق نشرها، لنتبين منها خطوط سياسة بريطانيا فى عسير أثناء الفترة الباقية من الحرب العالمية الأولى، وذلك ضمن خطتها السياسية العامة فى منطقة البحر الأحمر. ولنتعرف منها أيضا على الجهود التى بذلتها بريطانيا لدعم الادارسة حربيا واقتصاديا لمواصلة حربهم ضد الترك، فى الوقت الذى كانت تبذل فيه جهودها لاجتذاب الشريف حسين فى الحجاز لإعلان ثورته على الاتراك هناك، خاصة بعد أن نجحت هذه السياسة مع الادريسى فى عسير.

ومن أهم الوثائق التى نتناولها بالدراسة فى هذا الصدد الخطاب الذى أرسله «ميجور جنرال سير جورج يونجهاسبند Sir G. J. Yunghusband» المقيم السياسى فى عدن إلى سكرتير حكومة الهند البريطانية فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٥، والذى يدور موضوعه حول «السياسة البريطانية فى اليمن»، وفحوى المذكرتين المرفقتين بالخطاب واللتين كتبهما «ليوتينانت كولونيل هارولد جاكوب H. F. Jacob» المساعد الأول للمقيم السياسى البريطانى فى عدن، الأولى مؤرخة فى ٨ سبتمبر ١٩١٥، وتدور حول قيام الايطاليين فى مقديشيو بتجنيد عساكر من شبه الجزيرة العربية، أما المذكرة الثانية فهى مؤرخة فى ٩ سبتمبر سنة ١٩١٥ وتدور حول خطة البريطانيين السياسية فى المنطقة المحيطة بعدن[٨٠].

فقد أوضح «يونجهاسبند» فى خطابه أن مذكرتى «الكولونيل جاكوب» تتناولان عرض المسألة الايطالية فى نطاق تأثيرها على شبه الجزيرة العربية وعلى الأوضاع القائمة فى جنوبها وغربها عقب قيام الحرب الكبرى (الأولى) وخاصة فى سنة

١٩١٥ . وقال أنه قد بدا له أنه يوجد لدى بعض الجهات المختصة فى بريطانيا ريبة وشك إزاء النشاط الايطالى فى البحر يكاد ينقلب إلى غيرة من انتشار هذا النفوذ هناك. وقد اعتقدت بعض هذه الجهات أن النفوذ الايطالى يضعف النفوذ البريطانى ويلاحقه، غير أنه شخصيا لايوافق على وجهة النظر هذه، نظراً لأن ايطاليا تعرف مدى ضعفها فى منطقة البحر الأحمر بالمقارنة بقوة بريطانيا فى تلك المنطقة، ولهذا فإن الايطاليين يعملون يدا بيد مع البريطانيين لأنهم بدون المساعدات البريطانية سوف لايكون لهم حول ولاقوة.

وقال «يونجهاسبند» أن السياسة البريطانية شجعت وساعدت ايطاليا فى منطقة البحر الأحمر باعتبارها دولة ضعيفة، بينما تعتبر مثل تلك المساعدة وذلك التشجيع عملا يتصف بالحمق إذا ما قدم لفرنسا أو لروسيا باعتبارهما قوتان عملاقتان. ولهذا يؤكد «يونجهاسبند» ثقته فى الايطاليين ويأمل مشاركتهم للبريطانيين فى تحمل عبء تسوية المشكلات المعقدة التى تنتظر وضع الحلول المناسبة لها على سواحل الجزيرة العربية المطلة على البحر الأحمر.

وأوضح «يونجهاسبند» أنه قد التقى بالضابط الايطالى «الكولونيل بودريرو Colonel Bodrero» وأنه قد اهتم كثيرا بأن يتعرف منه على رأيه فى المقدرة القتالية للعرب الذين جندهم الايطاليون من محمية عدن والبلاد المجاورة، وأبدى اعجابه بهذا الضابط الايطالى الذى استطاع أن يدرب هؤلاء الرجال بحيث أصبحوا جنوداً اكفاء. وأكد أن الضابط البريطانى يستطيع أن يحقق نتيجة أفضل بكثير فى هذا المجال لأن «عبقريته» تتجلى فى ذلك. كما رأى أن الوقت حينذاك (فى سنة ١٩١٥) هو أنسب وقت لمحاولة تنفيذ تلك التجربة.

وقال «يونجهاسبند» فى خطابه لحكومة بومباى أنه يمكن البدء فى اختيار مائتين من رجال القبائل العربية المقاتلة، على أن يركبوا الجمال ويدربوا للعمل كشافين مقاتلين. وتوقع أن يكون لهذه التجربة تأثير سياسى ممتاز. كما قال أيضا أن «الكولونيل بودريرو» قد أكد له أن هذا الفيلق ستكون له مقدرة قتالية لاشك فيها.

واقترح «يونجهاسبند» على حكومة بومباى تكليف «الميجور جنرال أوتلى Major W. J. Ottly» من طلائع فرقة السيخ الثالثة والعشرين البريطانية بتشكيل هذا الفيلق وتدريبه باعتباره من أنسب الضباط الذين يمكنهم القيام بهذا العمل بكفاءة فائقة.

وقد أرفق «الميجور جنرال السير جورج يونجهاسبند» المقيم السياسى البريطانى فى عدن بخطابه لحكومة الهند البريطانية مذكرتى «الكولونيل جاكوب» مساعدة الأول لتأكيد توصياته إلى حكومته.

وقد أشار «الكولونيل جاكوب» المساعد الأول للمقيم السياسى البريطانى فى عدن فى مذكرته المؤرخة فى ٨ مارس سنة ١٩١٥ والتى دارت حول قيام الايطاليين فى مقديشيو بتجنيد عساكر من شبه الجزيرة العربية، بأنه قابل «الكولونيل بودريرو Colonel Bodrero» فى اليوم الرابع من سبتمبر سنة ١٩١٥ وهو ضابط ايطالى كان يعمل فى مكتب المستعمرات الايطالى ويقوم بتدريب الجنود العرب الذين سمح له البريطانيون بتجنيدهم، وكان يختارهم من محمية عدن، فضلا عن المنطقة التى يحتلها الترك فى اليمن.

وكان الايطاليون يجندون رجال القبائل الذين يختارونهم من المنطقة التى يحتلها الترك فى اليمن منذ وقت بعيد وإن كانت تلك العملية قد توقفت مؤقتا أثناء الحرب الايطالية التركية. ورغم أن الايطاليين كلفوا هؤلاء الرجال بالعمل فى المستعمرة اريتريا وفى الصومال الايطالى غير أنهم ارسلوهم أيضا إلى طرابلس الغرب حيث قاتلوا بكفاءة ضد الاتراك والسنوسيين. وقد أكد «بودريرو» «لجاكوب» أن المقاتلين العرب الذين قام بتجنيدهم يفوقون فى كفاءتهم القتالية زملاءهم الأحباش الذين اختارهم من أسمرة وجندهم ردحا من الزمن. وقد قام الايطاليون بتجنيد (٦٠٠٠) ستة آلاف مقاتل عربى على نحو ما أوضحه «بودريرو» الذى أبدى دهشته وتعجبه من عدم قيام البريطانيين بتجنيد مقاتلين محليين من عدن حينذاك.

وكان الايطاليون فى مقديشيو كما يقول «جاكوب» يمنحون كل مجند من

هؤلاء ١٢ روبية لاغير يشترون منها ملابسهم ولايحصلون على وجبات غذائية إلا إذا توغلوا في داخل البلاد حيث كانوا يعملون في إزالة الغابات لشق الطرق. وكان يسمح لهم بالعودة إلى أوطانهم بعد عامين من الخدمة العسكرية. أما من يؤثرون منهم البقاء هناك فكان يسمح لهم بالاشتغال بالتجارة على أنهم كانوا معرضين للاستدعاء للالتحاق بالقوات الاحتياطية الايطالية على أن يمنح كل منهم في تلك الحالة ثلاث روبيات[٨١] وكان المجندون العرب يتزوجون من نساء القبائل الصومالية نظراً لأنه كان محتما عليهم أن يتركوا زوجاتهم في الجزيرة العربية.

وكان «الكولونيل بودريرو» - كما يقول «جاكوب» - يهتم برجاله اهتماما شخصيا ويختلط بهم دون قيود، لأنه كان يدرك أهمية الاتصالات الشخصية في تنمية ولائهم حتى أنه كان يفصل من يستبد من ضباطه في معاملتهم حتى لايتعرض نظام اشرافه «الابوى» للانهيار. كما أنه كان يتبع نظاماً معتدلا في التأديب ولهذا فإن الجلد كان محرما على حد قوله «فنحن لانستعمله كما تفعلون أنتم (يقصدالبريطانيين)».

وقد استفسر «جاكوب» من الكثيرين من المجندين العرب عن كيفية معاملة الطليان لهم فوجدهم راضين عنها. فالضابط الايطالى كان أكثر اتصالا برجاله من الضباط البريطانيين. وقال «جاكوب» أيضا أنه رأى ضابطا ايطالياً في الحبشة يبادل جنديا من رجال الأحباش قبعته عندما تبين أن غطاء رأس الجندى لايقيه من حرارة الشمس المحرقة.

وبلغ تقدير هؤلاء المجندين «لبورديرو» الذى اكتسب شعبية هائلة أن دعى له المصلون في أحد مساجد مقديشيو بالتوفيق والحماية عندما غادر البلاد ليتقلد منصبه كقائد لإحدى الفرق الايطالية التى كانت تقاتل في جبال الالب ضد القوات النمساوية. وقد حاول «بودريرو» أن يعلم رجاله المجندين من العرب اللغة الايطالية بما يعمق ولاءهم لايطاليا، كما أنه لم يكن يضيع أى وقت في الاستعراضات العسكرية الرسمية. وكان تدريبهم على الاسلحة الصغيرة يتم في

حرص بالغ، كما كان معظمهم مسلحين بالبنادق.

وقال «جاكوب» في مذكرته أنه قد أورد تلك المقتطفات من حديثه مع الضابط الايطالى «بودريرو» ليؤكد ما أوضحته التقارير السابقة عن الطريقة الماكرة التى كانت تتبعها ايطاليا فى نشر نفوذها فى شبه الجزيرة العربية وعلى الساحل الشرقى للبحر الأحمر بوجه خاص. وكان اسلوبهم يقوم على طلينة Italization العديد من العرب تدريجيا فى تلك المناطق. ولايخفى أنهم قاموا منذ أعوام قليلة خلت بالتعامل مباشرة مع سلطان الشحر والمكلا فى جنوب الجزيرة العربية لكى ينشئوا جهازا للبرق "Marconi System" فى المكلا. وقد أكد أحد قضاة تلك المدينة «لجاكوب» أن الطليان كانوا يفتشون المراكب الشراعية التى تحمل أعلاما عربية بحجة أنها سفن عثمانية - أثناء حرب طرابلس الغرب - كأنه لاتوجد سيادة عربية معترف بها هناك.

وأوضح «جاكوب» فى مذكرته أنه كان يعلم بأن علاقة الايطاليين بالادريسى قد قطعت بعد عقدهم معاهدة الصلح مع الاتراك. ولهذا فإن الادريسى أراد أن يحصل عن طريق البريطانيين على الاسلحة والذخائر الايطالية التى اعتاد رجاله استعمالها بكفاءة فائقة. ورأى «جاكوب» أن الايطاليين كانوا يهدفون إلى بسط نفوذهم على سواحل اليمن المطلة على البحر الأحمر والمواجهة لمستعمرتهم اريتريا على الساحل الإفريقى للبحر المذكور. ولهذا فقد اقترح على حكومته تدعيم النفوذ المادى والمعنوى للبريطانيين فى عدن ومنطقة البحر الأحمر حتى يمكن مواجهة الأطماع الايطالية. وقال «جاكوب» أن فكرة استقلال شبه الجزيرة العربية يمكن أن تسبب متاعب كثيرة للبريطانيين فى عدن وللمصالح البريطانية فى منطقة البحر الأحمر بوجه عام. فعلى الرغم من أن الحكم العثمانى للجزيرة قد ساءت أساليبه وأشاع الارهاب والرعب بين سكان الجزيرة، فإن انسحاب العثمانيين من هناك دون وجود إدارة حازمة مستقرة سوف يؤدى إلى زيادة سفك الدماء وإشاعة السلب والنهب بما يضر كثيراً بالمصالح البريطانية فى عدن والبحر الأحمر حينذاك[٨٢].

أما المذكرة الثانية التى كتبها «الكولونيل جاكوب» المساعد الأول للمقيم السياسى البريطانى فى عدن والتى ارسلت إلى حكومة بومباى رفق كتاب المقيم السياسى «الميجور جنرال السير جورج يونجهاسبند» فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٥، فقد تناولت تلك المذكرة عرضا للخطة السياسية للبريطانيين فى عدن والخاصة بالمناطق المحيطة بها فى جنوب اليمن أثناء الحرب الكبرى الأولى، وهى مؤرخة فى ٩ سبتمبر سنة ١٩١٥[٨٣].

إذ قال «جاكوب» فى تلك المذكرة أنه فى حالة انسحاب الاتراك العثمانيين من اليمن فإن الوجه السياسى للمنطقة المحيطة بعدن سوف يتغير حتما تغيراً جذرياً. إذ أن إمام صنعاء سوف ينقل مركز قيادته إلى الجنوب وتنشأ بذلك مصادمات بينه وبين نفوذ البريطانيين فى عدن وماحولها. وكان الإمام يحيى يستفيد من قبل من وجود الترك فى اليمن ليرهب بهم القبائل القوية التى ستهاجم قواته إذا أصبح وحيداً فى ذلك الميدان بل أنه كان يحصل من تلك القبائل الضرائب المختلفة مستنداً إلى وجود الترك كقوة رادعة هناك.

على أن الإمام يحيى – كما يؤكد جاكوب – قد استاء كثيرا من سيطرة الترك على لحج التى كان يعتبرها حكرا له. وكان الإمام قد عقد معاهدة سرية دفاعية هجومية مع السلطان أحمد فضل العبدلى. وفى نفس الوقت استاء الإمام كثيراً من قصف البريطانيين لميناء «الشيخ سعيد»، التى قال أنها جزء من ممتلكاته القديمة، وأنه يطمح فى أن يستعيد حكمه وسيطرته على هذا الجزء الواقع فى أقصى جنوب غرب الجزيرة العربية.

وقد توقع «جاكوب» أنه عند جلاء الترك عن اليمن فإن الإمام يحيى سيحاول أن يسيطر على المناطق التى كانوا يحتلونها هناك مما سيؤدى إلى اصطدامه بالبريطانيين فى عدن. وسوف يحاول الإمام أن يستقطب إلى جانبه رؤساء القبائل المحيطة بعدن على وجه الخصوص. وسوف ينحاز هؤلاء إلى جانب الإمام يحيى إذا رأوا البريطانيين ملتزمين الصمت. وأكد «جاكوب» أنه سيكون من العسير على

البريطانيين أن يتملصوا من المعاهدات التى عقدوها مع تلك القبائل والتى كانت تقوم على محورين أولهما امتناع تلك القبائل عن التنازل عن أراضيها لأية قوة أجنبية، وثانيهما السماح للبريطانيين بحرية الدخول فى أراضى تلك القبائل. وتوقع «جاكوب» أن القبائل سوف تلتزم بالمحور الأول لأنها بذلك كانت تتلقى أموالاً من البريطانيين نصت عليها تلك المعاهدات، بينما يعتبر المحور الثانى مثيراً للسخرية. فقد كان العرب مسموحا لهم بدخول عدن والإقامة فيها مع تلقى الهدايا والهبات، بينما كان دخول البريطانيين إلى تلك المناطق مثيراً للشكوك فى اعتزامهم ضمها إلى منطقة نفوذهم والحاقها بعدن. ولهذا كانوا يقابلون بالرفض والمعارضة. وقال «جاكوب» أن البريطانيين عليهم أن يتيحوا الفرصة لتلك القبائل ليتعرفوا على البريطانيين عن قرب، ويوطدوا علاقتهم بهم

ثم تحدث «الكولونيل جاكوب» فى مذكرته موضحا موقف البريطانيين فى عدن ازاء الادريسى فى عسير أثناء فترة الحرب الكبرى (الأولى) وعلاقة الادريسى بالإمام يحيى تلك العلاقة التى تحولت من التحالف، قبل اتفاق الصلح بين الإمام يحيى والاتراك فى سنة ١٩١١، إلى العداء السافر بعد عقد هذا الاتفاق أى بعد الحرب الايطالية العثمانية فى طرابلس الغرب. وأشار «جاكوب» إلى أن التحالف بين الإمام الزيدى والادريسى الشافعى السنى إنما يؤكد أن المصلحة المشتركة كانت تتغلب على الاختلافات المذهبية فى أحيان كثيرة، وقال أن هذه الظاهرة يمكن للبريطانيين أن يستفيدوا منها عندما يوفقون بين المصالح المتصلبة لكل من الإمام يحيى والادريسى من جهة أخرى بعد خروج الاتراك العثمانيين من المنطقة المحيطة بعدن ومن الجزيرة العربية بوجه عام. كما قال «جاكوب» أيضا أن البريطانيين أوضحوا فى معاهداتهم التى عقدوها مع الادريسى أنهم لايرغبون فى ضم أراضى جديدة إلى منطقة نفوذهم فى جنوب غرب الجزيرة العربية. ولكنه أوضح من انتهاك الاتراك لحرمة الأراضى الخاضعة للحماية البريطانية وخاصة منطقة لحج القريبة من عدن يفرض على البريطانيين ضرورة إجراء بعض التعديلات فى

سياستهم وبالتالى فى اتفاقياتهم السابقة.

وأشار «جاكوب» إلى موقف ابن ناصر مقبل حاكم ماوية الذى كان يكره الاتراك والإمام يحيى، فى الوقت الذى لم يشعره البريطانيون بنواياهم فى اجتذابه إلى جانبهم مما اضطره إلى الانحياز إلى جانب الاتراك على الرغم من أنه لم يبد للبريطانيين أى مظهر من مظاهر العداء، مما لايجعلهم يتوقعون إثارة أى صدام معه فى حالة جلاء الاتراك عن اليمن. وأوضح «جاكوب» أن منطقة ماوية منطقة خصبة وغنية شأنها فى ذلك شأن الحجرية التى كان يسودها نفوذ ابن ناصر مقبل، بل أن نفوذه كان يمتد أيضا إلى مرفأ «الشيخ سعيد». وكان الإمام يحيى يتطلع إلى بسط نفوذه على كل هذه المناطق.

وقال «جاكوب» فى مذكرته أن ممثل الادريسى قد استفسر من المقيم السياسية البريطانى فى عدن عن الأسباب التى تحول دون استيلاء البريطانيين على منطقة «الشيخ سعيد» ومينائى مخا والحديدة، لأن ذلك سوف يقوى كفاحنا المشترك، على حد تعبيره، خاصة وأن الادريسى نفسه لن يعترض على ذلك نظراً لأن تلك المناطق والموانى كانت فى حوزة الاتراك من جهة، كما كان الإمام يعتبر نفسه الوريث الشرعى لليمن بأكمله من جهة أخرى.

أما فيما يتعلق بالقبائل اليمنية الأخرى المجاورة لعدن والتى كانت تتقاضى مشاهرات من البريطانيين فى عدن فقد انضم بعضها أيضا إلى جانب الترك وخاصة سلطان الحواشب الذى اقتحم الترك بلاده ولم يجد بدا من الانضمام إليهم، بل أنه ساعدهم أيضا فى هجومهم على لحج والسيطرة على املاك جاره ومنافسه السلطان العبدلى. ولهذا رأى «جاكوب» أن توضع املاك الحوشبى بعد استعادتها تحت حكم السلطان العبدلى الذى بذل رجاله كل جهودهم لوقف زحف الاتراك على بلادهم والذين استقروا فى عدن بعد أن ضاعت ثرواتهم.

وتحدث «جاكوب» عن أهمية إنشاء خط السكك الحديدة فى المنطقة المحيطة

بعدن في جنوب اليمن وخاصة مابين عدن ولحج، من ناحية تسهيل توصيل المواد الغذائية إلى عدن وربطها بالمناطق الداخلية، فضلا عن أن أى مشروع لتزويد عدن بالمياه من تلك المناطق لن يتحقق له النجاح إلا بإنشاء هذا الخط الحديدى. بل أن أهمية هذا الخط لها خطورتها من الناحية الاستراتيجية إذ لو كانت لدى البريطانيين فى عدن طرق ممهدة إلى لحج أو خط حديدى لتفادوا الانهيار الذى حدث للحج حين سيطر الاتراك عليها في سنة ١٩١٥ . كما أن مشروع إقامة مستشفى أو مصحة للبريطانيين فى المناطق المرتفعة فى الداخل كان يمكن نجاحها إذا ما أنشىء خط للسكك الحديدية بين عدن وتلك المناطق.

وقد قدم «جاكوب» فى مذكرته عدة اقتراحات لتدعيم نفوذ البريطانيين فى عدن والمنطقة المحيطة بها، فقد طلب زيادة المشاهرات التى تدفع لشيوخ القبائل لضمان استمرار ولائهم للبريطانيين هناك. كما اقترح أيضا تجنيد رجال القبائل اليمنية لخدمة السلطات البريطانية في عدن. وقد استفسر «جاكوب» من بعض الذين جندهم الايطاليون عن سبب ذهابهم للعمل بعيدا فى مقديشيو، فأجابوه لأن البريطانيين لم يطلبوا منهم ذلك وهم فى حاجة للحصول على أقواتهم. ولهذا اقترح «جاكوب» اختيار مائتين إلى ثلاثمائة رجل على سبيل التجربة، وقال أن رجال القبائل يتميزون بأنهم محاربون مهرة وأن استخدامهم كمقاتلين يسرهم كثيراً ويرضيهم أيضا، وابدى ثقته فى أن هؤلاء سينضمون جماعات تحت اللواء البريطانى.

كما ابدى «جاكوب» أيضا فى مذكرته اقتراحا سبق أن قدمه من قبل فى سنة ١٩٠٦ غير أنه لم يلق اهتماما حينذاك، وهو إنشاء مدرسة لأبناء السلاطين والأمراء وشيوخ القبائل المحيطة بعدن على أن تنشر بينهم المثل البريطانية بذكاء بحيث يدينون بالولاء لبريطانيا منذ نعومة أظافرهم. وقال «جاكوب» أنه طالما القيت البذرة فإنها ستنمو. وأضاف إلى ذلك قوله أن شبه الجزيرة العربية لن تبقى مستقلة وأن ثمة قوة أوربية لابد وأن تسيطر عليها، ولهذا فقد أوضح أن هذه القوة ينبغى أن

تكون قوة البريطانيين التى اعجب الكثيرون من حكام المنطقة بسياستهم وأساليب إدارتهم المتمثلة فى عدن بطبيعة الحال.

كما أوصى «جاكوب» فى مذكرته بضرورة ايفاد بعثات طبية بريطانية إلى عدن والمنطقة المحيطة بها والتى تحدث آثارا طيبة فى اجتذاب سكن المنطقة إلى جانب البريطانيين. وذكر «جاكوب» أن ارسال البعثات الطبية كان له اطيب الأثر فى بلاد الهند وأنه يمكن تنفيذ ذلك فى المنطقة المحيطة بعدن. وقال أيضا أن «الدكتور هاربور Dr. Harpur» أحد أعضاء «جمعية التبشير الكنسية Church Missionary Society» قد افتتح عيادة طبية فى الضالع شمالى عدن، غير أن سلطات عدن استدعته من هناك حرصا عليه من عدوان الاتراك وكان أمير الضالع يعارض فى رحيله. كما أشار «جاكوب» أيضا إلى أن بعض الأطباء البريطانيين قد عملوا أيضا فى عدن و «الشيخ عثمان» وغيرها أمثال «الدكتور يونج Dr. Young» و «الدكتور ماك راى Dr. Mac Rae» اللذين كانت أعمالها الإنسانية ذات أثر بالغ فى دعم «النفوذ» البريطانى فى المنطقة.

وأخيرا أوضح «جاكوب» فى مذكرته أن لدى البريطانيين فى عدن مجال هام للغاية للعمل على نشر النفوذ البريطانى فى البحر الأحمر وخليج عدن. وتساءل عن سبب عدم قيام البريطانيين بزيارة سواحل حضرموت خاصة وأن تلك المنطقة كانت مطمحا للباب العالى وللإمام يحيى فى الونةالأخيرة حينذاك (فى سبتمبر ١٩١٥). كما أن نشاطهما قد ظهرت بوادره هناك. وأكد «جاكوب» أن عقل العربى يستقر فى بصره، ولهذا فهو لايستطيع أن يدرك وجود دولة ليست حاضرة أمام بصره، مما يحتم على البريطانيين ضرورة تأكيد وجودهم فى تلك المنطقة، خاصة وأنه قد أشار إلى احتمال توافر إمكانات هائلة على ساحل حضرموت فى التعدين والنفط فضلا عن أهميته التجارية التى يجب أن تدفع البريطانيين إلى العمل. وقال «جاكوب» أن المقيم السياسى البريطانى فى عدن متنبه لهذه الأمور وأنه حاول زيارة حضرموت غير أن زيارته ارجئت للضرورة أثناء الحرب القائمة

حينذاك ويقصد بها الحرب العالمية الأولى بطبيعة الحال.

ومن هنا يتضح لنا أن البريطانيين فى عدن كانوا يتتبعون باهتمام بالغ نشاط القوى المعادية والصديقة فى منطقة البحر الأحمر أثناء الحرب العالمية الأولى، كما يتضح لنا من خطابات ومذكرات وتقارير المقيم السياسى البريطانى فى عدن ومساعديه وكبار الضباط والمسئولين فى مختلف المجالات هناك. وكانت السلطات البريطانية فى عدن ترفع توصياتها إلى حكومة الهند البريطانية وتبدى اقتراحاتها المتعلقة برعاية المصالح البريطانية فى عدن ومنطقة البحر الأحمر بوجه عام. وبناء على المعلومات التى تضمها تلك الخطابات والمذكرات والتقارير المختلفة، كان البريطانيون يرسمون سياستهم واستراتيجيتهم لمواجهة كافة الاحتمالات المتوقعة، بالإضافة إلى الخطوات الايجابية التى يخطونها على طريق تحقيق مصالحهم فى عدن ومنطقة البحر الأحمر على السواء.

حددت السلطات البريطانية فى عدن فى مطلع الحرب العالمية الأولى معالم الاستراتيجية البحرية التى وضعت على أساسها الخطة العامة لتحركات البوارج والزوارق البريطانية وسفن الحلفاء أثناء مرورها عبر البحر الأحمر من جهة، وفرض حصار بحرى محكم حول الموانى التابعة للاتراك العثمانيين فى البحر المذكور من جهة أخرى. هذا فضلا عن رعاية مصالح بريطانيا وحلفائها مع القوى المحلية التى استقطبها البريطانيون إلى جانبهم فى منطقة البحر الأحمر على نحو ما حدث مع الادريسى فى عسير فى مطلع تلك الجرب، ومع الشريف حسين فى الحجاز عقب قيامه بثورته ضد الاتراك فى سنة ١٩١٦.

وتوضح المذكرة التى رفعها «البريجادير جنرال برايس C. H. U. Price» المقيم السياسى البريطانى فى عدن إلى حكومة الهند البريطانية فى اليوم السابع والعشرين من يناير سنة ١٩١٦ معالم الاستراتيجية البحرية البريطانية فى عدن ومنطقة البحر الأحمر والخطوط العريضة لهذه الخطة وذلك على النحو التالى:

أولا: فرض حصار بحرى حول الموانى التابعة للسلطات العثمانية فى البحر الأحمر ومنع وصول أية امدادات وتموينات إليها أو خروجها منها.

ثانيا: العمل على تسهيل مرور السفن البريطانية وسفن الحلفاء عبر البحر الأحمر وحمايتها من أية أخطار.

ثالثا: ضمان حماية السفن التابعة للادريسى حليف البريطانيين والمحافظة على فتح موانيه – وخاصة ميناء ميدى – لاستقبال الامدادات والمؤن والتجارة، وتسيير سفنه بين تلك الموانى وحمايتها من أية أخطار.

رابعاً: تأمين الملاحة البحرية للسفن الفرنسية فى البحر الأحمر وخاصة بين مينائى جيبوتى واوبوك وبين ميناء عدن.

خامسا: تأمين الملاحة البحرية للسفن الايطالية فى البحر الأحمر وخاصة بين مينائى عصب ومصوع وبين ميناء عدن.

كما أشار «الريجادير برايس» فى مذكراته إلى حكومة الهند البريطانية إلى أنه قد تم بالفعل تنفيذ هذه الخطة البحرية البريطانية، بحيث اغلقت جميع الموانى العربية المطلة على الجزء الجنوبى من البحر الأحمر والتى كانت خاضعة للسلطات العثمانية، مع مراعاة عدة اعتبارات تتعلق بمصالح البريطانيين وحلفائهم أهمها:

١– يسمح بنقل المسافرين والبضائع فيما بين ميناء عدن وجزيرتى بريم وكمران وبين ميناء ميدى التابع للادريسى فى عسير وبالعكس بواسطة بواخر «كواسجى» و «دنشو» Cowasjee and Dinshaw وليس بأية وسيلة أخرى.

٢– يسمح بنقل المسافرين والبضائع بين موانى جيبوتى وعصب ومصوع فى غربى البحر الأحمر وبين مينائى ميدى وعدن فى شرق البحر المذكور بواسطة السفن الشراعية الفرنسية والايطالية.

٣– يسمح بالتبادل التجارى بين موانى الادريسى الواقعة بين «خور البيرق» و

«حابل» بواسطة السفن الشراعية التابعة للادارسة وليس بأية وسيلة أخرى. على أن يزود قادة تلك السفن وملاحوها من العاملين بالموانى التابعة للادريسى بتراخيص وشهادات واعلام تسهل مهمتهم، وعلى أن يتم أسر أية سفينة بطاقمها وركابها وحمولتها إذا لم تلتزم بتلك القواعد.

٤- يسمح لكل الموانى الواقعة بين «خور البيرق» و «حابل» الواقعة شرقى البحر الأحمر والتابعة للادريسى باستقبال المتاجر المحمولة بواسطة السفن الشراعية والتى تأتى من منطقة حراسة الجزء الشمالى من البحر الأحمر بما فيها ميناء جدة، على أن تزود تلك السفن بتراخيص وشهادات واعلام من السلطات البريطانية فى عدن حتى لاتتعرض للأسر[٨٤].

وهكذا اقتضت استراتيجية البريطانيين البحرية فى عدن والبحر الأحمر أثناء الحرب العالمية الأولى فرض حصار بحرى محكم حول الموانى التابعة للعثمانيين والحيلولة دون وصول أية امدادات أو تموينات إليهم. كما اقتضت هذه الاستراتيجية أيضا حماية السفن البريطانية وسفن الحلفاء الفرنسيين والايطاليين، فضلا عن السفن التابعة للادريسى التى حرص البريطانيون على ضمان استمرار تسييرها وسلامتها حتى تظل موانيه مفتوحة لاستقبال الامدادات والتموينات، كما يستمر نشاطها التجارى على ما هو عليه بكل ما يحدثه ذلك من انتعاش مادى وسياسى له آثاره فى تعزيز مكانة حلفاء البريطانيين فى المنطقة. وقد حرص البريطانيون كل الحرص على ربط الموانى التابعة للحلفاء على جانبى البحر الأحمر بميناء عدن الهام الذى يعتبر مركز تنفيذ هذه الاستراتيجية ومحورها الرئيسى.

المبحث االسادس

تطور العلاقات البريطانية الادريسية

أثناء الحرب العالمية الأولى

ويمكننا تتبع تطور العلاقات بين البريطانيين في عدن والادريسي في عسير أثناء الحرب العالمية الأولى من خلال الخطاب المرسل من «بريجادير جنرال برايس Price» المقيم السياسي البريطاني في عدن إلى سكرتير حكومة بومباى في ٢٧ يناير سنة ١٩١٦ والذى فيه إلى زيارة «الكولونيل جاكوب» لمحمد الادريسي في عسير. وقد تمت هذه الزيارة في اليوم السادس من الشهر المذكور، ورافق «جاكوب» فيها بعض الضباط البريطانيين في عدن، ورحب الادريسي بهم جميعا ترحيبا حاراً، وتبادل الآراء معهم، مما جعل «برايس» على ثقة من نتائج تلك الزيارة التي وصفها حينذاك بأنها «مثمرة»[٨٥].

وأشار «برايس» إلى أن الجانبين البريطاني والادريسي قد بحثا مسألة نقل وتبادل التجارة بين موانى الادريسي وموانى الحجاز والتي تم تحت ستارها وصول بعض البضائع إلى موانى الاتراك خلال العامين الأولين من سنى الحرب الكبرى (الأولى) مما شكل صعوبات جمة أمام السفن البريطانية التي كانت تقوم بأعمال الحراسة وحماية سفن الحلفاء في البحر الأحمر. غير أن الادريسي أوضح «لجاكوب» أن وقف تبادل التجارة بين موانيه في عسير وموانى الترك في الحجاز كان يؤثر تأثيراً ضاراً على مصالح شعبه نظراً لأن ذلك يحرمهم من مصدر للغلال تكون أسعارها فيه أرخص من الأسعار الموجودة لدى أية مصادر أخرى. ولهذا اقترح «برايس» على حكومة بومباى اغفال هذا الموضوع حتى لايتعرض مركز الادريسي ازاء شعبه للحرج ويؤثر ذلك بالتالي على موقفه المعادى ازاء الاتراك حينذاك.

كما أوضح «برايس» في خطابه إلى حكومة بومباى أن كميات الكيروسين التي كانت تصدر من عدن قد انقصت أثناء الحرب مما جعل الادريسي يطلب

بالحاح استمرار امداده بكميات الكيروسين المعتادة. واقترح «برايس» الموافقة على تلبية مطلبه لضمان استمرار ولائه للبريطانيين.

وذكر «برايس» فى خطابه أن العرب يلقون اللوم على الاتراك نتيجة القيود المفروضة عليهم، وأن ذلك يتفق تماما مع المصالح البريطانية حيث أن ذلك يستثير الوقيعة بين الأهالى وبين الاتراك، بينما يبعد الأهالى عن البريطانيين كل مسئولية.

وقد اقترح «جاكوب» فى تقريره منح الادريسى وسام الفروسية البريطانى وذلك لضمان ولائه لبريطانيا، غير أن «برايس» المقيم السياسى البريطانى فى عدن أشار إلى أن ذلك الأمر سابق لأوانه، وقد ابدى الادريسى «لجاكوب» تقديره للقائد البريطانى «كراوفورد Commander Crawford» على التعاون الذى ابداه لتوطيد علاقته مع البريطانيين.

وقد ابدى «برايس» فى ختام خطابه تقديره البالغ «للكولونيل جاكوب» مساعد المقيم السياسى البريطانى فى عدن نظراً لمقدرته الفائقة وبراعته النادرة فى تنفيذ مهمته لتوطيد العلاقات بين البريطانيين فى عدن والادريسى فى عسير، خاصة وأن «جاكوب» كانت له خبرة ودراية بشئون المنطقة، فضلا عن اتقانه للغة العربية مما ساعده كثيرا فى إدارة حوار مفيد أدى إلى نجاح مهمته.

أما عن التقرير الذى وضعه «جاكوب» والخاص بزيارته للادريسى فى يناير سنة ١٩١٦ – والذى أرسله «البريجادير جنرال برايس» المقيم السياسى البريطانى فى عدن رفق خطابه فى اليوم السابع والعشرين من الشهر المذكور – فقد أوضح فيه «جاكوب» أن الادريسى حرص على عدم اظهار علاقته مع البريطانيين والايطاليين لشعبه حتى لايتأثر مركزه الدينى لدى اتباعه نتيجة لاتصاله وتحالفه مع غير المسلمين[٨٦].

وقد ناقش «جاكوب» مع الادريسى موضوع انتقال التجارة والمؤن من الموانى الادريسية إلى موانى الحجاز التابعة للاتراك. وقد أكد الادريسى «لجاكوب» عدم

وصول أية مؤن من مرافئه إلى موانى الترك فى الحجاز وإن كان قد اعترف بإمكانية تهريب أية بضائع إلى هناك، ولهذا طلب الادريسى تشديد الحراسة من قبل السفن البريطانية لوقف عمليات التهريب المحتملة. وبالنسبة لاحتمال استخدام جزر فرسان كمخبأ للسفن التركية المعادية، فقد أجاب الادريسى بأن هذا مستبعد لأن هذه الجزر لاترسو بها سوى قوارب صيد اللؤلؤ التابعة له حينذاك.

على أن «جاكوب» قد أبدى فى تقريره اعتقاده الشخصى بأن وقف التجارة مع جدة إجراء غير سياسى لأن جدة ميناء عربى وإسلامى بارز وأن محاصرته من شأنها إثارة مشاعر العرب والمسلمين ضد بريطانيا فى وقت تحتاج فيه إلى كسب ودهم. كما أن حصار جدة من شأنه أن يحرم موانى الادارسة من تجارتها المفتوحة على الهند والسودان وغيرهما، فضلا عن أن ذلك يؤدى إلى ارتفاع الاسعار مما يثير سخط الجميع على البريطانيين وهو أمر تحرص السياسة البريطانية على تلافيه.

وقد أكد الادريسى «لجاكوب» حرصه على عدم ارسال أية مؤن أو ذخائر إلى الاتراك عبر بلاده، وأنه تقع على زوارق الحراسة البريطانية فى البحر الأحمر مسئولية مراقبة السواحل للحيلولة دون وصول أية تموينات إليهم. كما وافق الادريسى على أن يحمل رجاله من العاملين فى السفن تراخيص وشهادات واعلام حتى تميزهم سفن وزوارق المراقبة البريطانية عن غيرهم.

وقال «جاكوب» فى تقريره أنه قد تأثر غاية التأثر بمشاعر العداء التى يكنها الادريسى للاتراك وبعدم تصديقه لوعودهم. وقال الادريسى أن الرأى العام فى عسير كان متعاطفا معهم بوصفهم مسلمين غير أن تلك النظرة قد تغيرت بعد انظمام الترك لألمانيا «التى كانت تحارب من أجل التوسع». وأوضح «جاكوب» أن الادريسى كان واثقا من أن الحلفاء سينتصرون فى المدى الطويل، ولكنه كان يخشى أن يعقد صلحا يترك الاتراك مسيطرين على الممتلكات التى كانوا يحتلونها فى شبه الجزيرة العربية حينذاك.

وقد استفسر «جاكوب» من الادريسى عما يفعله مع الاتراك على الحدود المباشرة بين عسير والحجاز. فأجاب الادريسى بأنه يحتجز قوات العدو التى لولاه لوجهت إلى لحج. غير أنه أبدى حاجته الماسة للمؤن والذخائر وأعطى عينات منها إلى «الميجور برادشو» الذى رافق «جاكوب» فى تلك الزيارة. وأشار «جاكوب» إلى أن المراكز التركية المواجهة للادريسى وخاصة فى «اللحية» كانت قوية التحصين مما يستلزم مساعدته وتدعيم قوته حتى لايصبح هدفا لحركة انقضاض قوية من قبل الاتراك الذين كان يساعدهم الامام يحيى بالمؤن والرجال على نحو ما أكده الادريسى.

وقال «جاكوب» أن الادريسى أوضح له أن الكثيرين من الجنود العثمانيين يهربون من الخدمة ويلجأون إليه بعد أن يتسكعوا حول جيزان وميدى. وقد قدم الادريسى «لجاكوب» اثنين من هؤلاء أحدهما تركى والآخر عربى لترحيلهما إلى عدن. كما عرض الادريسى على «جاكوب» صندوقا مملوءا بالديناميت وأكد له أنه نقل إلى جيزان لتدمير داره هناك بتحريض من الاتراك.

وأشار «جاكوب» فى تقريره أيضا إلى أن الادريسى نشط إلى حد بعيد فى استمالة رجال القبائل حتى أنه استقبل فى بجيزان مائتى مندوب عن قبائل عسير. كما أنه حاول أن يتقرب إلى القبائل اليمنية القوية من أمثال حاشد وبكيل، وأنه كان فى إمكانه اجتذاب هذه القبائل للانضمام إلى جانب البريطانيين ضد الاتراك إذا منحوا مبالغ مالية هى فى حقيقة الأمر رشوة محضة.

أما بالنسبة لموقف الادريسى ازاء الإمام يحيى فى ذلك الحين فقد أوضح «جاكوب» أنه قد تحول من التحالف – قبل اتفاق الإمام مع الترك فى سنة ١٩١١ – إلى العداء السافر بعد عقد هذا التفاق. ولهذا حاول الادريسى اجتذاب اتباع المذهب الاسماعيلى فى نجران إلى جانبه باعتبارهم معادين مذهبيا للإمام يحيى زعيم الزيديين. وأشار «جاكوب» إلى أن جهود الادريسى حينذاك منصبة على العمل الدبلوماسى، وأنه ما لم يحصل على الاسلحة والذخائر اللازمة فإنه لن

يتمكن من القيام بعمل جرئ حاسم ضد الاتراك.

واستفسر «جاكوب» من الادريسى عن رأيه فى الشريف حسين فى الحجاز فأجابه الادريسى بأنه كان يتطلع إلى معرفة اتجاهاته ازاء البريطانيين غير أن الادريسى كان يبجل الشريف حسين ولكنه لم يكن يعرف مايكنه ازاء الترك. بل أنه كان يعتقد أن الشريف كان ضعيفا لايستطيع أن يعادى الاتراك مما كان يجبره على اعلان صداقته لهم.

وتحدث «جاكوب» فى تقريره عن شخصية الادريسى ومشاعره ازاء البريطانيين فقال أنه كان طويل القامة، عريض المنكبين، داكن البشرة، لطيف المعشر ومهذب للغاية.

وكان حديثه عن الحكومة البريطانية يتسم بالاكبار والتقدير لمشاعرها ازاء المسلمين. وقال جاكوب أيضا أنه قد بهره ذكاء الادريسى الحاد الذى تأثر بنشأته وتعليمه فى الأزهر كما لمس أنه مرح وتقى وورع وأنه كان يقضى معظم وقته فى ممارسة الشعائر الدينية كأفضل مايليق بمركزه كزعيم للطريقة الاحمدية. وأضاف «جاكوب» قائلا أن الادريسى كان لاينتقل كثيراً فى وضح النهار ولكنه كان يمارس معظم أعماله ليلا.

واختتم «جاكوب» تقريره عن زيارته للادريسى بقوله أنه سوف يوجز هذا التقرير المطول بالتأكيد على أهمية مساعدة الادريسى بشتى الوسائل الممكنة من اسلحة تمكنه من مواجهة الاتراك. ومن أموال تساعده على تأليب القبائل عليهم واعتقد «جاكوب» أن ذلك هو استثمار سليم. كما اقترح أن تمنح الحكومة البريطانية الادريسى وسام الفروسية أو تخلع عليه لقبا دينيا مناسبا، حتى يكون هذا التقدير حافزاً له على التفانى فى خدمة المصالح البريطانية فى منطقة البحر الأحمر وعلى مقربة من عدن فى تلك الفترة الهامة أثناء الحرب (العالمية الأولى).

ومما يزيد فى توضيح تطور علاقة البريطانيين فى عدن بالادريسى فى عسير أثناء

الحرب العالمية الأولى أيضا ذلك الخطاب الذى أرسله «البريجادير جنرال برايس C. H. U. Price» المقيم السياسى البريطانى فى عدن إلى سكرتير حكومة الهند – القسم السياسى في بومباى – فى اليوم التاسع والعشرين من يناير سنة ١٩١٦ أى فى أعقاب سقوط لحج فى أيدى القوات العثمانية. وقد ارفق «برايس» بخطابه صورة من خطاب آخر له كقائد عام للقوات البريطانية فى عدن إلى رئيس هيئة الاركان العامة للقوات البريطانية فى الهند والمؤرخ فى ٢٠ يناير سنة ١٩١٦ والمتضمن تقريراً عسكرياً قدمه «الميجور برادشو» ضابط الاركان العامة فى عدن الذى رافق «الكولونيل جاكوب» مساعد المقيم السياسى هناك فى زيارته الأخيرة للادريسى فى عسير والتى سبق أن عرضت نتائجها من خلال عرض تقرير «جاكوب» نفسه. فقد أشار «برايس» إلى أن «برادشو» قد ذكر فى تقريره أن الادريسى قد أوضح للبريطانيين فى شهر نوفمبر سنة ١٩١٥ كافة الترتيبات التى أعدها للاستيلاء على ميناء «اللحية» من القوات التركية المسيطرة عليه، وإن البريطانيين قدموا له المعونة البحرية لتحقيق هذا الهدف. غير أن الاتراك كانوا قد عززوا قواتهم هناك بقوات عربية وتركية مسلحة بالبنادق والذخائر تمكنت من السيطرة على المواقع الطبيعية ذات الأهمية الاستراتيجية فى الدفاع عن المدينة، مما اضطر قواته إلى التراجع عنها. وقد حدث ذلك فى الوقت الذى كان يعمل فيه على كسب تأييد قبائل اليمن القوية لنفوذه السياسى وذلك بفضل المساعدات التى تلقاها من البريطانيين بموجب المعاهدة التى عقدها معهم فى ٣٠ ابريل سنة ١٩١٥ ووفقا للسياسة التى اتبعها البريطانيون معه حينذاك.

وقد أكد «الميجور برادشو» أن الادريسى كان يعاون البريطانيين معاونة ملموسة فى اعاقة الترك عن الاتصال بالقبائل العربية وضمها إلى جانبها، كما قام بشغل الترك عن توجيه قوات أخرى إلى لحج لتعزيز حاميتهم هناك. وقد وردت أنباء إلى البريطانيين فى عدن تفيد بأن كتيبتين عثمانيتين قد سحبتا مؤخرا من منطقة الحدود المواجهة لقوات الادارسة فى شمال اليمن واتجهتا صوب لحج وقال «الميجور

برادشـو» أن الادريسى طلب بالحاح امداده بكميـات من الذخيـرة التى يمكنه استخدامها بواسطة البنادق الايطالية، وكانت ايطاليا قد أبدت له عدم استطاعتها تزويده بالذخائر المطلوبة وهى من طراز «وترلى Waterli» ولهذا فإنه لايعلم من أين يأتى بمثل هذه الذخيرة إذا لم توفرها له ايطاليا والتى بدونها سيكون عدد هائل من اتباعه غير مسلحين وغير مؤثرين بالتالى فى المعارك الحربية التى كان عليه أن يخوضها ضد القوات العثمانية.

وقد تساءل «الميجور برادشو» عما إذا كان فى مقدور حكومة الهند البريطانية توفير كميات الذخيرة التى طلبها الادريسى بنوعياتها المختلفة. كما أوضح أن سلطات عدن زودت الادريسى بمليون طلقة من طراز «ليجرا Le Graw» منذ نشوب الحرب. غير أنها تلقت رسالة منه يطلب فيها امداده بمليون طلقة أخرى بالإضافة إلى ألف بندقية من نفس الطراز حتى يتمكن من تسليح قواته.

وقال «الميجور برادشو» فى تقريره الذى رفعه إلى حكومة الهند البريطانية «البريجادير جنرال برايس» القائد العام للقوات البريطانية فى عدن أن الادريسى اتصل بالفرنسيين فى جيبوتى وطلب منهم تزويده بالبنادق والذخيرة اللازمة له، غير أنهم أبدوا عدم استطاعتهم مساعدته فى ذلك الحين. ولهذا فقد طلب «برايس» من وزير الدولة لحكومة الهند البريطانية القيام بالاتصالات اللازمة مع الحكومة الفرنسية لإجابة مطالب الادريسى. وعبر «برايس» عن رأيه فى ضرورة قيام بريطانيا بتزويد الادريسى بالاسلحة والذخائر اللازمة له وذلك نظراً لأن الدور المناط به القيام بتنفيذه ضد الترك حينذاك كان يستلزم تقديم تلك المساعدات إليه. وقد أحضر «الميجور برادشو» إلى عدن عينات من قذائف المدافع التى طلبها الادريسى، ولهذا فقد طلب «البريجادير جنرال برايس» افادته برقيا عن الجهة التى ينبغى أن يبعث إليها بتلك العينات من القذائف للاتفاق على كيفية استعمالها لتزويد قوات الادريسى بها.

وقد ذكر «البريجادير جنرال برايس» أن «الميجور برادشو» قد أوضح فى تقريره

بياناً بامكانات الادريسى وأسلحته، وجاء فى هذا البيان أن الادريسى كانت لديه حينذاك ثلاثة آلاف بندقية تركية من طراز «موزر» مع كمية ضئيلة جدا من ذخيرتها. ولهذا رأى «برايس» أنه إذا كان قد أمكن الحصول على كمية من الذخيرة الحربية سبق الاستيلاء عليها فى جبهة العراق، فإنه يناشد حكومة الهند البريطانية أن ترسل كمية منها إلى عدن للاحتفاظ بها والافادة منها وقت الحاجة لتدعيم حلفاء بريطانيا فى الجزيرة العربية ومنطقة البحر الأحمر بوجه عام أثناء الحرب الكبرى (الأولى).

وجدير بالذكر أن «البريجادير برايس» المقيم السياسى البريطانى فى عدن قام من جانبه بارسال صورة من خطابه – المتضمن ذلك التقرير الهام الذى قدمه «الميجور برادشو» ضابط الاركان العامة فى عدن عقب زيارته للادريسى – إلى كل من وزير الدولة لشؤون الهند، وسكرتير القسم الخارجى بدلهى، بل المندوب السامى البريطانى بالقاهرة أيضا[٨٧]. ولاشك أن ذلك يؤكد توفر عنصر التنسيق العسكرى بين مناطق نفوذ بريطانيا فى منطقة البحر الأحمر والهند والشرق بوجه عام، وكانت عدن تمثل مركزاً هاماً من مراكز هذا التنسيق بطبيعة الحال.

أما بالنسبة لتقرير «الميجور برادشو» ضابط الاركان العامة للقوات البريطانية فى عدن. فقد أوضح فيه تفصيلات أخرى حول طبيعة الظروف المحيطة بالعلاقات البريطانية الادريسية فى تلك الفترة من الحرب الكبرى الأولى فى سنة ١٩١٦ بما يلقى كثيراً من الضوء على سياسة البريطانيين على الساحل الشرقى للبحر الأحمر بعد هجوم الترك وسيطرتهم على لحج.

فقد أوضح «برادشو» فى تقريره أنه أثناء وجوده فى جيزان اجتمع مع الادريسى وتبين أن العمليات الحربية التى قام بها ضد الترك فى شمال اليمن كانت تفتقد التنسيق السليم إلى حد كبير. وقد بدا «لبرادشو» أن قوات الادريسى لم تتعرض لمطاردة الاتراك والقبائل العربية المحالفة لهم عند تراجعها وتقهقرها من «جنده» و «وعيدات» فى شهر نوفمبر سنة ١٩١٥. كما بداى له أيضا أن الادريسى لم تكن

لديه فكرة واضحة عن امكانات الترك وعدد لواءاتهم ووحداتهم العسكرية وإنما كان يعتقد أن قوات الاتراك كانت تفوق قواته فى الرجال والعتاد وأن له حينذاك حوالى ثلاثة آلاف مقاتل موزعين فى جهات مختلفة بالأراضى اليمنية. وقد تبين «برادشو» أن الاتراك لم يكن لديهم قائدا قويا فى اليمن وأن «راغب بك» قائدهم فى عسير كان ضعيفا ولايخشى منه أبدا، كما أن معظم الترك كانوا يعسكرون فى صنعاء وعلى مقربة منها بينما كان يشكل السوريون ٥٠٪ من اللواء العثمانى الموجود فى اليمن حينذاك.

كما تبين «برادشو» أيضا أن الجنود العرب فى الجيش العثمانى ساخطون على الترك نظراً لأنهم لم يكونوا يتقاضون مرتباتهم بانتظام، بينما كان يحصل الاتراك على كل شئ قبل أن يحصل العرب على حقوقهم مما جعل الجنود العرب يتوقون إلى التخلص من نير الاتراك وظلمهم.

وقد أكد «برادشو» أن الإمام يحيى والقائد التركى فى «أبها» كان يتراسلان بين الفينة والأخرى عن طريق رجال موثوق بهم، مما يؤكد وجود تعاون بين الإمام والاتراك ضد الادريسى حينذاك. وأوضح «برادشو» أن الانطباع العام لديه حينذاك يوحى (أى فى مطلع عام ١٩١٦) بأنه لاتوجد أية تحركات على خطوط المواجهة فى عسير، ولكنه واثق تماما من عداء الادريسى للترك، كما كان الادريسى يناصب الإمام يحيى العداء بعد أن عقد الأخير صلحا مع الاتراك فى سنة ١٩١١. ولهذا فقد رأى «برادشو» أن عداء الادريسى للترك والامام يحيى يمكن أن يحقق فائدة للبريطانيين إذا ما أحسنوا.

وقال «برادشو» أنه من خلال المعلومات التى تجمعت لديه يمكنه أن يؤكد وجود سبعة لواءات تركية محصورة فى مثلث تحده صنعاء شرقا، والحديدة غربا، واللحية شمالا، وهى مسلحة بعدد من المدافع والبنادق وكميات من الذخيرة. وقد توقع «برادشو» أنه إذا ظل الادريسى على عدائه للترك وللامام يحيى، فسوف تظل هذه اللواءات معسكرة فى شمال اليمن، وقد تتفرغ للاتجاه ناحية الجنوب إلى

لحج إذا عقد صلح هذه الأطراف، مما يمكن أن يشكل خطراً على البريطانيين فى عدن فى ذلك الحين.

وتوقع «براداشو» أن الادريسى لم يكن يعتزم حينذاك - أى فى مطلع عام ١٩١٦ - القيام بأية عمليات أكثر من استعداده النسبي لمواجهة المفاجأت وما يمكن أن يسفر عنه الصراع الدائر بين القوى الكبرى فى الحرب. ويعزى ذلك الموقف السلبى نسبيا لسببين، أولهما أن الادريسى لم يكن واثقا ممن سترجح كفته فى نهاية الحرب وهو لايريد أن يورط نفسه قبل أن يتضح الموقف. وثانيهما أن الادريسى فى حقيقة الأمر لم يكن فى مركز يسمح له بالهجوم على الاتراك ويضمن الانتصار عليهم فى نفس الوقت. فهو على الرغم من توفر عدد كبير من البنادق لديه بالإضافة إلى عدد من المدافع يساوى مالدى الاتراك بل قد يفوق مالديهم فى الجبهة الجنوبية المواجهة لعدن، غير أن ماكان لديه من قذائف للمدافع والبنادق الايطالية كان محدودا فضلا عن يأسه من إمكانية حصوله على مزيد من تلك الأنواع من الذخيرة. وكان بحوزة الادريسى خمسة مدافع ايطالية اغتنمها من الاتراك، كما كان لديه مابين مائة ومائة وخمسين قذيفة لكل مدفع. وقد لمح الادريسى «لبرادشو» أنه لايمكنه أن يفعل شيئا بتلك الكمية من الاسلحة والذخيرة، وأنها تفى بالكاد لمواجهة الاتراك حتى لايخضعوا لنفوذهم رجال القبائل الموالين له حينذاك.

وقد أكد الادريسى «لبرادشو» أن الاتراك قد اخضعوا اليمن بمدافعهم وأنهم كان أقل من العرب فى عدد حملة البنادق. غير أن «برادشو» لم يتوقع من الادريسى أن يقوم بأى عمل آخر مضاد للاتراك ما لم تكفل له بريطانيا تزويده بالذخائر اللازمة للمدافع والبنادق، على أن الادريسى كان يمكنه تعبئة ٣٢٠٠ مقاتل، وإن كانت الذخيرة الموجودة لديه كما يقول «برادشو» لاتكفى لتجهيزهم كاملا، «خاصة وأن الاعراب كانوا على استعداد لتبديد الذخيرة بإطلاق النار من قبيل تعبيرهم عن الفرح والسرور».

وقال «برادشو» فى تقريره أن الادريسى قد قرر أن لديه حوالى الفين إلى ثلاثة آلاف بندقية من طراز «موزر Mauser» كان قد استحوذ عليها من القوات العثمانية. هذا بالإضافة إلى أربعة آلاف بندقية من طراز «ليجرا Le Gra» وقد توفرت لديه كمية من الذخيرة الخاصة بالطراز الأخير من البنادق. غير أن حيازة الادريسى لهذا الخليط غير المتجانس من البنادق المختلفة يظهر قلة تبصره بشؤون الحرب. ولهذا فقد أوضح «برادشو» أن البريطانيين طالما كانوا عاجزين عن امداد الادريسى وتزويده بذخائر «وترلى Waterli» الايطالية وبعدد كبير من البنادق التى «يمكننا تزويده بها» فإن مركزه لابد أن يظل غير سليم.

وأوضح «برادشو» أن قوات الادريسى فى مطلع عام ١٩١٦ كانت موزعة على جبهتين، فثلث القوات والمدافع كانت مركزه على الحدود الشمالية، بينما الثلثان الباقيان يعسكران على الحدود الجنوبية. ويرجع «برادشو» أن الادريسى إذا توفرت لديه ذخيرة المدافع التى يحتاج إليها فإنه سيحاول أن يستعيد مافقده من أرض فى اتجاه أبها وقنفذة. كما أوضح «برادشو» أيضا أن الادريسى كان على الرغم من عدم تمكنه حينذاك من القيام بأية أعمال حربية ضد الترك تتفق ومصالح البريطانيين، فإن مكانته العسكرية كحليف لبريطانيا ظلت على درجة كبيرة من الأهمية نظراً لعدائه للترك من جهة وللامام يحيى من جهة أخرى.

على أن «برادشو» قد أكد فى نهاية تقريره – الذى أرسله «البريجادير جنرال برايس» المقيم السياسى البريطانى فى عدن إلى سكرتير حكومة الهند وإلى رئيس هيئة الاركان العامة فى دلهى فى ٢٩ يناير سنة ١٩١٦ – أنه لم يكن من الممكن حينذاك الاعتماد على الادريسى فى القيام بعمليات حربية تفرض على الاتراك المعسكرين فى لحج أن ينسحبوا عائدين إلى الشمال على مقربة من صنعاء عاصمة اليمن العثمانية. ولاشك أن السبب فى ذلك كان يرجع إلى أن التهديد الذى كان يشكله الادريسى بالنسبة لهم غير كاف لتحقيق تلك الغاية، مما يوضح أهمية قيام البريطانيين بتدعيمه عسكريا فى ذلك الحين، وهو ما أوصى به

«برادشو» وأكد عليه فى تقريره، كما أكد هذه التوصية «البريجادير برايس» فى خطابه – الذى ارفق به التقرير المذكور – وارسل إلى هيئة الاركان البريطانية العامة فى دلهى[٨٨].

ومن الواضح أن السياسة البريطانية كانت تهدف من وراء مساندة الادريسى ضد الترك فى شمال اليمن فى ذلك الحين إلى اجبار الاتراك على سحب بعض قواتهم من لحج المواجهة لعدن حتى يتسنى للبريطانيين طردهم من هناك حفاظا على قاعدتهم الحيوية فى عدن التى كانوا يتحكمون بسيطرتهم عليها فى أهم طريق لمواصلاتهم الامبراطورية عبر البحر الأحمر.

ويمكن التعرف على وجهة نظر العسكريين البريطانيين فى عدن ازاء حركة الادريسى فى عسير من الخطاب الذى بعث به «البريجادير جنرال برايس C. H. U. Price» إلى سكرتير حكومة بومباى فى اليوم التاسع والعشرين من يناير سنة ١٩١٦ وأرفق به ملخصا للتقرير الذى أعده «الميجور جنرال برادشو C. R. Bradshaw» عضو هيئة الاركان العامة للجيش فى عدن بخصوص الادريسى فى عسير.

إذ جاء بخطاب «برايس» أن الادريسى أبلغ البريطانيين فى عدن خلال شهر نوفمبر ١٩١٥ بترتيباته العسكرية التى أوضحت أن اهتمامه كان منصبا على الاستيلاء على ميناء «اللحية» بعد أن قدم البريطانيون له بعض المساعدات لتحقيق ذلك. وقد أوضح الادريسى أن الاتراك حرصوا على تأمين سلامة هذا الميناء بقوات عربية وتركية تابعة لهم ومجهزة تجهيزاً حسنا بالبنادق، كما أنهم طوقوا قواته من الجنوب والشرق وأنه ليس لديه من القوة مايؤهله للقيام بعمل فعال. وأوضح «برايس» أن الادريسى يقدم للبريطانيين مساعدات ملموسة فى ابعاد العرب عن الاتراك، وفى اعقاة واشغال القوات التركية فى عسير، الأمر الذى لولاه لوجهت للخدمة فى لحج، وإن كان قد علم مؤخراً بأن الترك سحبوا كتيبة وربما كتيبتين من المنطقة المجابهة للادريسى فى عسير ووجهوها إلى لحج.

وفيما يتعلق بالمساعدات الحربية اللازمة للادريسى فقد أشار «برايس» إلى أنه علم من خلال اتصالاته معه بأن لديه بنادق ايطالية تفوق فى عددها مالديه من البنادق الفرنسية، وأن الادريسى يلح فى طلب الذخيرة اللازمة للبنادق الايطالية، على الرغم من أن الحكومة الايطالية عبرت عن عدم استطاعتها توريد الذخيرة المطلوبة. وتساءل «برايس» عما إذا كان من الممكن تصنيع هذه الذخيرة لتوريدها للادريسى، إذ بدونها يفقد عدداً كبيراً من رجاله فعاليتهم القتالية. وأوضح «برايس» أنه أرسل للادريسى مليون طلقة من طراز «الليجرا» خلال فترة الحرب، وأنه تلقى رسالة من الادريسى بحاجته إلى مليون طلقة أخرى، وبألف بندقية من طراز «اللجيرا» أيضا حتى يسلح بها رجال قبائل «الما» التى تقطن فى شمال بلاده. وأوضح «برايس» أن جيبوتى لايمكنها توريد البنادق المطلوبة، مما جعله يطلب من وزير الدولة لشؤون الهند الاتصال بالحكومة الفرنسية للاستجابة لهذا الطلب.

واختتم «برايس» خطابه إلى سكرتير حكومة بومباى بقوله «إن مساعدتنا للادريسى قاصرة حتى الآن على تزويده بالذخيرة وبعدد قليل من البنادق، فإننى اعتقد أنه من الضروريمساعدته بالذخيرة اللازمة للبنادق. وهنا مايدعو إلى الاعتقاد بأن الدور السلبى الذى يبديه ليس بعيدا تماما عن التأثر بحاجته إلى الثقة لكى يواجه اعداءه مع النقص الذى يعانى منه فى الذخيرة اللازمة للبنادق». وأشار إلى أن «الميجور برادشو» أحضر معه عينات من دانات المدافع التى يطلبها الادريسى، واستفسر عن الجهة التى ينبغى عليه أن يرسل إليا هذه الدانات بما يمكنه من الحصول على اعداد من مثيلاتها. ثم قال أن تقرير «برادشو» أفاد بأن الادريسى لديه ٣٠٠٠ بندقية من طراز «موزر» مع كمية ضئيلة من ذخيرتها ولهذا فقد اقترح «برايس» موافاته بكميات من هذه الذخيرة فى حالة الاستيلاء عليها من العراق للاستفادة منها متى دعت الضرورة[٨٩].

المبحث السابع
موقف البريطانيين إزاء الأدارسة
فى أعقاب سيطرة الترك على لحج

ويمكن التعرف على موقف البريطانيين فى عدن ازاء الادارسة فى عسير بوجه خاص وازاء القوى المحلية فى اليمن بوجه عام بعد سيطرة الاتراك على لحج فى اليوم التاسع من يوليو سنة ١٩١٥ من خلال الخطاب الذى ارسله « بريجادير جنرال وليم والتون William C. Walton» المقيم السياسى البريطانى بالنيابة فى عدن الى سكرتير حكومة الهند البريطانية فى ١٤ مارس ١٩١٦ . وقد طلب «والتون» من حكومة الهند البريطانية تعديل موقفها السياسى ازاء القبائل المحيطة بعدن والقيام ببعض الاعمال الاصلاحية فى عدن والمنطقة المحيطة بها حتى لا تقوم أية قوى أخرى منافسة نبيل قصب السبق فى هذا الميدان بما يؤثر بالتالى على مركز البريطانيين فى منطقة البحر الاحمر .

وقد أرفق « والتون» بخطابة لسكرتير حكومة الهند فى بومباى تقريرا مقدما من « الكولونيل جاكوب» المساعد الأول للمقيم السياسى البريطانى فى عدن والمؤرخ فى مارس ١٩١٦ وذلك لتدعيم وجهة نظرة [٩٠] . وقد جاء بهذا التقرير أن هيبة البريطانيين ومركزهم فى عدن والمناطق المحيطة بها فى جنوب االيمن قد تدهورت الى حد كبير منذ سيطر العثمانيون على لحج فى اليوم الرابع من يوليو سنة ١٩١٥ . ورغم ان اليمنيين غير متآلفين مع الاتراك الذين اتسم حكمهم بالصرامة والقسوة، كما أنهم يتلقون معونات من قبل البريطانيين ويفضلون معاملتهم نسبيا عن معاملة الاتراك، فانهم لم يكونوا على استعداد لان يفرضوا على أنفسهم تلقى أية امتيازات ومعونات يقدمها لهم الترك أيضا . ولهذا فقد رأى « جاكوب » أن الأمر يستلزم القيام بعمل ايجابى لربط هذه القبائل بمصالح محددة مع البريطانيين فى عدن أثناء الحرب الكبرى (الأولى) .

وقد أورد « جاكوب » مثالا على ذلك عندما ذكر ان سلطان الحواشب الذى اخترق الاتراك بلاده ليسيطروا على لحج قد تحول عن مخالفة البريطانيين واصبح تابعا حينذاك للأتراك . وهذا نفس ما حدث مع قبائل الصبيحى والعديد من القبائل الاخرى . بل أن الامير نصر أمير الضالع انضم كذلك الى جانب الاتراك واصبح يتقاضى مرتباً منهم كما أن بعض قرى الشعيرى وتل حجاف أصبحت تابعة للأتراك، واضطر شيخ العلوى أن يذهب الى الترك فى لحج تحت ضغطهم عليه ايضا . بل ان كبير مشايخ ردفان محمد صالح القطيبى رغم اعلانه تبعية للبريطانيين فى عدن فانه خشى من إغارة الاتراك على بلاده بعد أن رأى مصير المناطق المجاورة له مثل قرى الشعيرى والضالع . لهذا أرسل ابن شقيقة الى لحج للانفاق مع الاتراك. كما أن سلطان الفضلى هو الآخر استجاب لاغراء الترك وخشى من سطوتهم بعد أن رأى ما حدث لجاره العبدلى فى لحج، مما جعله ينضم اليهم، واحتج البريطانيون على ذلك دون جدوى .

ويشير « جاكوب » فى تقريره الى أن المثل العربى القائل « أن عقل العربى فى بصره » أى أن ما يراه بعينيه هو الذى يقتنع به ويترك أعمق الاثر فى نفسه. ومن هنا يطالب « جاكوب » حكومة الهند البريطانية باتخاذ إجراءات حاسمة تكون لها آثار ملموسة وواضحة لإجتذاب القبائل المحيطة بعدن كما أشار «جاكوب» إلى أن قبائل يافع العليا لا يتقاضى زعماؤها مشاهرات من البريطانيين ولهذا فقد كانوا مستائين لابعادهم عن الدائرة التى تضم اصدقاء بريطانيا الذين يتلقون مساعدات مالية مما جعلهم عرضه للميل ناحية الاتراك والانحياز الى جانبهم . أما بالنسبة لشريف بيحان فى شمالى اليمن فقد أوضح « جاكوب » أنه كان يخشى من مؤامرات الامام يحيى فى صنعاء ضده، خاصة أنه كان على خلاف دائم على المنافسين له من السادة الزيديين .

وأشار « جاكوب » فى تقريره الى ان الترك سيطروا على لحج ليؤكدوا لرجال القبائل اليمنية أن مصلحتهم فى الدفاع عن الاسلام تقتضى انضواءهم تحت قيادة

الباب العالى لمحاربة بريطانيا ومحاصرة قواتها فى عدن . وكانت المنشورات المتتالية لاذهان العرب على أنهم يجبرون اخوانهم فى االدين على محاربة دولة الخلافة، وكان الترك يستشهدون فى هذا الصدد « بآيات من القرآن ».

كما قال « جاكوب » أن وجود المستعمرات العثمانية على مقربة من المناطق المحيطة بعد أن كان له أسوا الاثر على الحامية البريطانية المعسكرة فى عدن نفسها . وأضاف « جاكوب » الى ذلك قوله ان الاتراك قد عجزوا عن كسب ولاء الكثيرين من قادة العرب البارزين الى صفهم مثل سلطان العوالق وسلطان العوضى . وقد رفضت يافع عروض الترك، حتى اعتبرت ان فكرة « الجهاد » التى نادوا بها - كما يقول « جاكوب » - مدعاة للسخرية، وأن كان البعض قد اعتقد ام موقف البريطانيين من ناحية أخرى أصبح أضعف مما كانوا يظنون . وعلى الرغم من ذلك فان وقوف بعض هؤلاء القادة العرب الى جانب الترك لم يعتبر من وجهة النظر البريطانية رده وانكاسا، لأنهم فعلوا ذلك تحت قوة الاتر اك القاهرة حينذاك .

على أن البريطانيين فى عدن - كما ذكر « جاكوب » فى تقريره - عندما تبينوا استلام السلطان الفضلى الأموال من االاتراك نظير قيامه بتسهيل تدفق المون على لحج فان السلطات البريطانية فى عدن اضطرت ان تحرمه من المشاهرة وأن تفرض حصارا بحريا حول ميناء شقره الذى كان مدخلا لتجارة عدن الى مناطق الجزيرة العربية الشمالية والشرقية . وادى هذا الحصار الى اضعاف علاقات الصداقة البريطانية مع القبائل اليمنية .

وأضاف « جاكوب » الى ذلك قوله ان البريطانيين لكى يخففوا من شعور العداء ازاءهم من قبل العرب اليمنيين فقد سمحوا بدخول بعض البضائع الى ميناء شقره لتفى ببعض احتياجات القبائل ولوازمها، وأن كان حجم هذه البضائع تم تحديده حتى لا يتسرب الى الاتراك فى لحج .

ثم انتقل « جاكوب » بعد ذلك الى الحديث - فى تقريره - عن الادريسى

في المخلاف السليماني وعسير بشمالي اليمن وقد قال عنه انه منذ نشوب الحرب الكبرى وحتى كتابة هذا التقرير – في ١٠ مارس سنة ١٩١٦ – لم يكن ظاهرا بوضوح بسبب عدم توفر الذخيرة اللازمة للبنادق التي كان يستعملها جنوده غير أن هناك سببا أكبر وراء ذلك الموقف، وهو أن الادريسي كان يترقب حركة البريطانيين العسكرية سواء في اليمن أو في الميادين الاخرى حتى يحقق مصلحه الشخصية من خلال القيام بالتحرك المناسب[٩١]

وقال « جاكوب » في تقريره أن الادريسي أبلغه في جبزان بأنه واثق من نجاح البريطانيين في الميادين الخارجية الاخرى، ولكنه قد أبدى تخوفة من ان تترك الحامية العثمانية في اليمن في نهاية الحرب فتشكل بذلك شوكة مؤلمة في ظهره كما تعوق تحركاته التوسعية لتدعيم سلطانه في شمال اليمن

أما بالنسبة لشريف مكة فقد أوضح « جاكوب » في تقريره لحكومه الهند البريطانية في ١٠ مارس سنة ١٩١٦، بأنه لا يمكن اكتسابه الى جانب البريطانيين عن طريق زيادة حجم المؤن المرسلة الى ميناء جدة فقط، بل أنه ينبغي أيضا أن ينشط البريطانيون من جانبهم وفق برنامج محدد حتى لا يقف الى جانبهم ضد الترك. وأكد « جاكوب » أن الادريسي لا يثق في شريف مكة .، كما أكد أيضا أنه يصعب عقد اتفاق بين الادريسي والامام يحيى وانه من المستحيل حينذاك التوفيق بينهما لاسباب عديدة معروفة . بل ان « جاكوب » قد أكد في نفس الوقت انه يصعب تكوين اتحاد عربي مضاد للاتراك في ذلك الحين وذلك نظرا لأن « لكل رئيس عربي لعبته »، ولهذا أبدى « جاكوب » رأيه في امكانية قيام هؤلاء الزعماء العرب كل على حدة بالثورة ضد الترك اذا أمكن مع وضع برنامج مقبول لكل منهم، مؤكدا أن التوصل الى تحقيق ذلك يعتبرا أمرا حيويا بالغ الأهمية لتعزيز موقف البريطانيين في منطقة البحر الأحمر أثناء الحرب الكبرى .

وفيما يتعلق بامام صنعاء فقد أوضح « جاكوب » أنه لن ينحاز انحيازا واضحا

الى جانب الاتراك، وأن كان يقوم بتزويد قواتهم ببعض المون ولأعذية وأكد « جاكوب » تطلعات الامام يحيى للسيطرة على جميع أجزاء اليمن، ولهذا فقد ظل على اتصال دائم مع قبائل يافع والبيضا وبيجان ومأرب وغيرها، كما كان على صلة بجميع القبائل اليمنية التى أصبحت تحت الحماية البريطانية، وخاصة مع سلطان لحج الراحل « السير أحمد بن فضل العبدلى » الذى عقد اتفاقية صداقة معه هذا على الرغم من أن تلك القبائل كانت شافعية المذهب ولم تكن متحمسة لمصادقة الامام الزيدى بطبيعة الحال،وأن كانت كل أراضيها بالأضافة الى عدن نفسها تابعة لأمام صنعاء قبيل ظهور حركات الانفصال فى النصف الأول من القرن الثامن عشر الميلادى .

وقال « جاكوب » أن الامام يحيى والادريسى كانا صديقين قبل عقد صلح « دعان » بين الامام والاتراك العثمانيين فى سنة ١٩١١، وقد حاول البريطانيون التوفيق بين الجانبيين فى مطلع عام ١٩١٤ تمهيدا لتكوين كتلة عربية داخل جزيرة العرب تكون محالفة لهم . غير أن الامام يحيى كان غاضبا من انحياز الادريسى الى الطليان ضد العثمانيين المسلمين وفى نفس الوقت لم يغتفر الادريسى للأمام يحيى صداقته للترك – عدوهما المشترك فى الماضى – دون أن يستشيرة فى ذلك بل أن الامام يحيى تسلم من الاتراك أموالا ومعونات مكنته من اخماد تمرد قبيلتى حاشد وبكيل القويتين عليه، مما أدى إلى اتساع الهوة بينه وبين الادريسى .

وأكد « جاكوب » أن الامام يحيى كان يميل إلى جانب البريطانيين وأن كان ذلك قد أدى إلى أثارة غضب الترك واستيائهم، وكان الامام يحيى بقدر ما ابداه البريطانيون من استعداد « لتلقينة صناعة البارود »، غير أن السياسة التى التزموا بها والتى حرصت على تفادى أى تدخل فى شئون المنطقة التى كان يحكمها الأئمة هى التى حالت دون ذلك، وخاصة فى تلك المرحلة الحاسمة من الحرب الكبرى . وأكد « جاكوب » أن الأمام يحيى قد ضايقة كثيرا ضرب البريطانيين « للشيخ

سعيد » بقنابلهم، وهو نفس العمل الذى قام به البريطانيون فى ميناء اللحية مما أغضب الادريسى حينذاك .

وأوضح « جاكوب » طبيعة العلاقة القائمة بين الامام يحيى والادريسى قبيل قيام الحرب العالمية الأولى مباشرة عندما ذكر أنه تناقش مع أحد السادة اليمنيين فى سنة ١٩١٢ حول هذا الموضوع، وقد اجابه هذا السيد بأن أى تقارب بين الجانبين يعتبر فى حكم المستحيل نظرا لأن كلا منهما « يرغب فى أن يكون على رأس البيت[٩٢] أى أن تكون له السيادة على اليمن بأكمله . وأضاف هذا السيد موكدا أن اليمن طالما ظلت فريسة للصراعات الدائرة بين الزيديين والشوافع وغيرهم فانها ستسقط فى النهاية فى ايدى البريطانيين . وعندما أكد « جاكوب » لهذا السيد أنه يستبعد قيام البريطانيين بأى توسع فى داخل اليمن انطلاقا من عدن، فقد اجابه هذا السيد بقوله « إذا وضعت قطعة من الخبز فى فمك فانك لن تملك إلا أن تأكلها » وكان يقصد بذلك أن اليمن كانت ستصبح لقمة سائغة للبريطانيين طالما ظلت منقسمة على نفسها .

ثم أشار « جاكوب » فى تقريره إلى أن الشيخ « ابن ناصر مقبل Ibn Nasir Mukbil » حاكم ماوية قد وقع اتفاقا مع البريطانيين فى بداية الحرب فى سنة ١٩١٤، ولهذا فانه تجنب الاشتراك مع الترك فى غزو لحج . وعندما كان الاتراك يضغطون عليه للاشتراك معهم فانه كان يدعى المرض ويتذرع بأسباب أخرى . وأكد « جاكوب » أن ابن ناصر شيخ ماوية كان يكره الترك كما كان يكره فى نفس الوقت الامام يحيى إمام صنعاء، لعلمه أن كلا منهما كان يرغب فى السيطرة على بلاده .

وأخيرا فقد أبدى « جاكوب » - فى تقريره المؤرخ فى ١٠ مارس سنة ١٩١٦ والذى أرسل لحكومة الهند البريطانية مرفقا بكتاب « البريجادير جنرال وليم والتون » المقيم السياسى البريطانى بالنيابة فى عدن والمؤرخ فى ١٤ مارس فى نفس

السنة – تأكيده بأن قيام البريطانيين فى عدن بضرب الاتراك المعسكرين أمام « الشيخ عثمان » كان من شأنه أن يعرض سيطرة العثمانيين على اليمن بأكمله وعلى الحجاز أيضا لاشد الأخطار، وأنه يمكن بعد ذلك لكل من الادريسى وشريف مكة أن ينجاز إلى جانب بريطانيا ويحاربا الترك فى بلادهما ، وستكون أهداف الادريسى من الاشراف فى تلك الحرب مركزه فى طرد الاتراك من بلاده من جهة وحماية أطرافها من اطماع الامام يحيى من جهة أخرى . بينما ستكون أهداف شريف مكة منحصرة فى تخليص الحجاز من نفوذ الترك من ناحية، وتأكيد مكانته الروحية من ناحية أخرى .

وأختتم « جاكوب » تقريره مؤكدا أن خلافة العثمانيين ومكانتهم يمكن النيل منها على مقربة من الاماكن المقدسة الاسلامية حيث يستمد الترك مكانتهم فى العالم الاسلامى بأشرافهم وحمايتهم لتلك المقدسات، وهو يعنى بذلك قيام البريطانيين بتشجيع الشريف حسين على الثورة ضد الاتراك فى الحجاز .

المبحث الثامن

معالم الأوضاع القائمة فى اليمن

أثناء الحرب العالمية الأولى

يمكننا التعرف على معالم الاوضاع القائمة فى اليمن - بما فيها عسير - أثناء الحرب العالمية الأولى من خلال الخطاب السرى المرسل من « البريجادير جنرال والتون W.C. Walton » القائد العام للقوات البريطانية فى عدن الى سكرتير حكومة الهند البريطانية فى ١٣ مايو سنة ١٩١٦ - والمبلغة صورته الى رئيس الاركان العامة البريطانى فى الهند من جهة والى المندوب السامى البريطانى فى القاهرة من جهة أخرى- فهو يوضح هذه المعالم وقد أرفق «والتون» بخطابة هذا مذكرتين أولاهما أعدها « الكولونيل ووهوب R.A. Wauhope » ضابط المخابرات السياسى والعسكرى فى عدن وتدور حول تحديد محمية عدن البريطانية، بينما أعد المذكرة الثانية « الكولونيل جاكوب H. Jacob » المساعد الاول لمقيم السياسى البريطانى فى عدن وتدور حول الاوضاع السياسية القائمة فى اليمن بوجه عام وفى عدن بوجه خاص فى مطلع الحرب العالمية الأولى(٩٣) .

وقد قدم «والتون» فى خطابه عده اقتراحات لتدعيم مركز البريطانيين فى عدن والمنطقة المحيطة بها على النحو التالى :

أولا - تدعيم حامية عدن البريطانية والاحتفاظ بقوة كافية فى قرية «الشيخ عثمان» الواقعة شمالى عدن .

ثانيا - الزحف على لحج والسيطرة على المراكز المتحكمة فى ممر « تبن » لتأمين الطريق الحربى المتجه شمالا من عدن .

ثالثا - احتلال مدينة « الضالع » واستعادة خط الحدود القديمة لمحمية عدن البريطانية .

رابعا – احتلال « تعز » وفرض لحماية البريطانية على كل الركن الجنوبى الغربى لليمن . مع وضع خط جديد للحدود التى يمكن الدفاع عنها استراتيجيا وسياسيا[٩٤] .

ومع التوصية بالأخذ بأى من هذه الاقتراحات أو بها كلها فقد أكد « والتون» أهمية احتلال البريطانيين لمنطقة « الشيخ سعيد » الواقعة عند الطرف الجنوبى الغربى لليمن المواجه لجزيرة بريم المتحكمة فى مضيق باب المندب حيث المدخل الجنوبى للبحر الأحمر .

كما أشار « والتون » آى أنه من المستحيل عمليا النظر الى عدن على أنها مركز منفصل عن الداخل، وأن كان ذلك من شأنه أن يوقع البريطانيين فى تعقيدات خطيرة مع القوى المنافسة لهم حنينذاك .و فى نفس الوقت أكد «والتون» أن قرية « الشيخ عثمان» لا يشكل موقعا دفاعيا طبيعيا، ولا يعطى مجالا فسيحا لاجراء أية عمليات عسكرية ذات أهمية بينما تيح لحج لاية قوات متمركزة فيها فرصة أفضل ومدى أبعد للعمليات الدفاعية عن عدن من ناحية الشمال، هذا فى الوقت الذى تشكل فيه لحج مصدر خطورة كبيرة اذا اجمعت فيها قوى معادية تجهز نفسها للانقضاض عيل عدن. ويزداد الامر خطورة اذا تحالف امام صنعاء مع الاتراك بهدف مهاجمة البريطانيين في عدن وانتزاعها من ايديهم .

وذكر «والتون» فى خابه لسكرتير حكومة الهند البريطانية أن الاتراك يعتمدون فى حياتهم فى اليمن على الأراضى اليمنية وانتاجها الزراعى مما يفرض عليهم ضرورة المحافظة على سيطرتهم على لحج وماوية وتعز والضالع وكلها تعتبر فى نفس الوقت مراكز تجارية هامة الى جانب كونها مراكز زراعية.

كما أشار «والتون» الى أن «نوبة دكيم» التى تبعد ميلين ونصف الميل جنوبى «طنان» تعتبر منطقة صحية للغاية فى لحج كما تنشر فيها الملاريا بينما تعتبر قرية «العند» أفضل من « نوبة دكيم» من الناحية الصحية، كما تتوفر فيها المياة العذبة،

مما جعل الترك يقيمون مستشفى عثماني هناك، كما توجد بها أرض مكشوفة تصلح لاقامة معسكر مناسب ، ولمنطقة «العند» مزايا عديدة فهي تمثل الجزء الخصيب من لحج حيث يمكن الحصول منها على الخضروات المختلفة كما يمكن لمن يسيطر عليها أن يمنع أية قوات تهدف الى احتلال عدن من تحقيق أغراضها . واعتبر «والتون» أن السيطرة على « العند» هو أقل ما ينبغي على البريطانيين القيام به فى المنطقة حينذاك، كما أنه يمثل بداية تحقيق مرحلة تقدم يمكن تدعيمها والاستفادة منها بمد خط للسكة الحديد من عدن نحو الداخل، وتدريب القوات البريطانية فى المناطق المرتفعة نسبيا .

وقال«والتون» فى خطابة لسكرتير حكومة الهند البريطانية «اذا كان علينا ان تذهب الى أبعد من لحج فانه يصبح من الضرورى علينا النظر فى احتلال منطقة الشيخ سعيد الواقعة غربى عدن والتى تطل على مضيق باب المندب »(٩٥) . وكان يمر « بالشيخ سعيد » خط البرق التركى المتجة من صنعاء الى بريم ولا تتوافر « بالشيخ سعيد » ميناء طبيعى كما لا يوجد بها مركز تجارى طبيعى . أما بالنسبة لمياة الشرب فانها تتوافر فى « الشيخ سعيد » وأن كانت تميل الى الملوحة ، وتحصل الحامية العثمانية الموجودة بالمنطقة على حاجتها من مياة الشرب من هناك وتنقل اليها على ظهور الدواب . ولا يحتمل بحكم طبيعة الارض وجود مجار للمياة الجوفية، ولهذا فان احتلال هذه المنطقة يستلزم انشاء مكثفات للمياة هناك .

وأبرز «والتون» خطورة منطقة « الشيخ سعيد » الناتجة عن تحكمها فى مضيق باب المندب، وهى بذلك إذ تعرضت لسيطرة أية قوى منافسة وحصنتها تحصينا قويا فلن يستطيع البريطانيون ان يحتفظوا بجزيرة بريم التى تعتبر «الشيخ سعيد» منطقة دفاع طبيعى عنها . وسيكون من الصعب القيام بهجوم على « لشيخ سعيد» من جانب آخر نظرا لندرة المياة فى الصحراء الواقعة الى الشمال الشرقى منها وفى الجهة الغربية من عدن . وعندما تصل سكة حديد الحجاز الى ينبع على الساحل

الشرقي للبحر الأحمر، فانها سوف تلفت حول قناة السويس. ومن هنا ستزيد أهمية « الشيخ سعيد » مما يحتم على البريطانيين الا يسمحوا لاية قوة اجنبية باحتلالها، ولهذا قال «واالتون» أن الحكمة تقتضى ان نتأكد من ذلك قبل خروج الترك من هذه الحرب (العالمية الأولى) وإلا دخلنا فى جدل ومتاعب لا مبرر لها.

ويضيف «والتون» الى ما تقدم قوله أن البريطانيين إذاَ سيطروا على تعز فإنه لن تكون هناك حاجة لديهم لوضع حامية بريطانية في «الشيخ سعد» التى تعتبر بقعة غير ملائمة إطلاقاً لوضع قوات بها. ولكن إذا لم يستول البريطانيون على تعز فإنه سيكون من الضرورى عليهم أن يحتلوا «الشيخ سد» ويضعوا حامية بريطانية فيها.

أما بالنسبة لفكرة تقدم البريطانيين للسيطرة على الضالع فإن ذلك يرجع لرغبتهم فى إقامة مصحة لهم هناك، كما أنها تمكنهم من أن يكونوا على اتصل وثيق بالقبائل اليمنية المحيطة بعدن. على أن «والتون» أعتبر أن اقتراح السيطرة على تعز هو أكثر الاقتراحات جاذبية وأن ذلك يستلزم قوة بريطانية قوامها فرقتان لتنفيذة، بالإضافة الى قوة دائمة قوامها فرقة واحدة تستقر بعد استتباب الأمور .

ورأى «والتون» أنه سيكون م الضرورى مد خط للسكك الحديدية فيما بين عدن وتعز، وأنه يكون من الأفضل استمرار الخط الحديدى ليصل الى «رأس الكثيب» الواقعة شمالى الحديدة تماما . وستتم حراسة هذا الخط من التعرض لأى هجوم معاد من جهة الشمال عن طريق اقامة قلعة جبلية يتم بواسطتها السيطرة على المرور . غير أن «والتون» أشار الى أن مثل هذا المشروع قد يثير بعض المتاعب مع الامام يحيى فى مرتفعات اليمن. وأن كان سيلقى كل الرضا ن قبل الادريسى صديق البريطانيين فى عسير. وتكهن «والتون» باحتمال قيام الحكومة البريطانية يتقديم منطقة الساحل اليمنى الشمالى الممتد من اللحية شمالا وحتى «رأس الكثيف» جنوبا الى الأدريسى فى عسير، وأنه يمكن بهذه الطريقة، بالأضافة الى تدعيم قوة سلطان المكلا، أن يتمكن البريطانيون من اقامة حاجز قوى أمام القوى

المنافسة يحول دون سيطرة أى منها على شواطىء جنوب شبة الجزيرة العربية . ولم يفت «والتون» أن يشير إلى أن الطقس البديع فى تعز سيوفر كل مزايا المصح الذى يحتاج اليه البريطانيون المقيمون فى عدن وأن أية قوة يحتفظ بها هناك ستكون فى مركز حسن استراتيجيا لاستخدامها فى ايران والهند وشرق افريقيا ومنطقة البحر الأحمر . كما ذكر «والتون» أن تجارة اليمن ستروج وتزدهر فى ظل حكومة مستقرة وستجد منفذين لها أولهما فى رأس الكثيب من ناحية الشمال والثانى فى عدن من ناحية الجنوب، كما أن الدفاع عن الحدود الجديدة لتلك المنطقة سيكون سهلا إلى حد كبير[٩٦] .

أما فيما يتعلق بالادارة المدنية لذلك المثلث الواقع بين هذه الحدود فى جنوب غرب الجزيرة العربية فقد أعتقد «والتون» بأنه سيدار بنفس الطريقة التى كان يحكم بها السودان حينذاك . وأبدى «والتون» موافقته على رأى «الكولونيل ووهوب» فى أن القوات الهندية غير صالحة للعمل فى شبة الجزيرة العربية وعلى الأخص الهنود المسلمون الذين «يقعون تحت التأثير المغناطيسى نتيجة لوجودهم فى الأرض التى تضم مكة» ولهذا فضل «والتون» استخدام الجنود السودانيين . بل أنه فضل كثيرا تشكيل قوة مسلحة عربية محلية تحت قيادة ضباط بريطانيين ، وتوقع «والتون» ان هؤلاء العرب لن يقبلوا بصدر رحب – فى بداية الامر – على الاخذ بالنظام الصارم، ولكنه توافر مقاتلين أكفاء من العرب المحليين سيقبلون على الانخراط فى سلك الجندية البريطانية .

وقد أشار «والتون» أيضا الى أن «الكولونيل جاكوب» المساعد الأول للمقيم السايسى البريطانى فى عدن رأى – شأنه فى ذلك شأن « الكولونيل ووهوب » – توسيع مجال النفوذ البريطانى حتى تصل الى تعز . على أن « والتون» توقع ان الاقتراح الذى عرضه لتحقيق تلك الغاية سيكون عرضه لاعتراضات كثيرة من قبل السلطات البريطانية العليا، ذلك لان الوسائل التى اقترحها لتحقيق تلك الغاية لبت

أخفاقها فى الماضى، كما أن الالتزامات السياسية ازاء القبائل اليمنية لم يتم الوفاء بها، هذا فضلا عن صعوبة مد خط للسكك الحديدية فى مناطق غير خاضعة للنفوذ البريطانى.

ولهذا فقد رأى «والتون» انه اذا قرر البريطانيون التقدم من عدن لتحقيق تلك الغاية فى المنطقة المحيطة بها فى جنوب اليمن، فان الامر يستلزم وجود قوة بريطانيا مناسبة لضمان الوفاء بكل الالتزامات ولحراسة المصالح البريطانية هناك بالاضافة الى تحديد مكان مناسب لاقامة تلك القوة التى لن تلائمها عدن بالمرة، وتعتبر هذه الأمور جوهرية فى أى اقتراح عملى.

ثم تحدث «والتون» عن فكرة انشاء كلية لابناء السلاطين ورؤساء القبائل A Chilf's sons College وأوضح أن عدن لا تصلح أن تكون مقرأ المثل هذه الكلية اذا لابد من توفير بيئة صحية وجو أكثر اعتدالا. غير أن احدا لن يقترح أن تكون هذه الكلية خارج حدود المنطقة التى تسيطر عليها بريطانيا فى جنوب اليمن(٩٨).

وقال«والتون» فى ختام خطابه لسكرتير حكومة الهند البريطانية فى ١٣ مايو ١٩١٦ أنه على الرغم من أنه كان يبدو للعرب أن أى تقدم للبريطانيين من عدن الى تعز يرجع الى الرغبة فى التوسع، فان ذلك الامر فى حقيقته كان مفروضا على البريطانيين لحفظ كيانهم ووجودهم فى عدن، مما جعل «والتون» يرى أن أعظم الخطر فى القيام بتلك المحاولة بدون توافر القوة الكافية لضمان نجاحها. كما أشار «والتون» أيضا إى أنه٨ كان يدرك تماما أن دور البريطانيين فى عدن أثناء الحرب (العالمية الأولى) كان يتوقف نجاحه أو فشله على ميادين الحرب الاخرى، غير أن ذلك الدور كان يستلزم التخلص من الجمود والركود فى النطاق المحلى، ومن هنا رأى «والتون» أهمية عرض مقترحاته التى استعرضناها على الحكومة الهند فى ذلك الحين(٩٩).

أما عن التقرير الذى كتبه « الكولونيل هارولد جاكوب H.F. Jacob» المساعد الاول للمقيم السياسى البريطانى فى عدن فى اليوم العاشر من مايو سنة ١٩١٦ وأرفقه « البريجادير وليم والتون » بخطابه المرسل الى سكرتير حكومة بومباى فى ١٣ مايو سنة ١٩١٦ فقد تحدث فيه « جاكوب » عن سياسة البريطانيين فى المنطقة المحيطة بعدن موضحا ان الامام يحيى قد استاء أيضا من احتلال الترك لعاصمة العبادلة فى لحج، وقد بعث برسالة الى صديقه السلطان العبدلى فى شهر أبريل سنة ١٩١٥ عبر فيها عن ثقته فى الحكومة التركية بصنعاء وأتهمها باثارة الاضطربات فى اليمن، وهذا على الرغم من الاتفاق الذى عقده معهم فى سنة ١٩١١ .

ثم عبر « جاكوب » عن توقعاته عما سيسفر عنه الموقف فى اليمن بعد جلاء الاتراك عنه موضحا أن « الترك فى اليمن مثل سدادة زجاجة البيرة » فعندما تنزع انسدادة سترتفع رغوة البيرة أى أن ثمة فورانا سيحدث فى اليمن نتيجة للصراع الذى سينشب حول الأراضى التى كان العثمانيون يحتلونها، خاصة وأن خطوط الحدود التى تم التوصل اليها مع الترك لم يتم الاتفاق بشأنها مع العرب الذين لم يعترفوا بها ».. ولهذا أوصى «جاكوب» بالحرص على ابقاء الامام يحيى مسيطرا على منطقة نفوذه فى شمال المرتفعات اليمنية حتى يرحل الترك عن البلاد .

على أن « جاكوب » لم يوصى حكومته باحتلال المناطق المحيطة بعدن عن طريق القوة، ولكنه أبدى تفضيلة لتعيين وكيل بريطانى فى تلك المناطق يباشر حقوقا سياسية يتم التوصل اليها عن طريق الاتفاقات والأساليب الدبلوماسية . واقترح « جاكوب » مد خط حديدى يصل ما بين عدن جنوبا وتعز شمالا . كما اقترح انشاء مدرسة لابناء السلاطين ورؤساء القبائل . هذا فضلا عن إنه رأى أنه اذا انضمت تعز الى منطقة نفوذ بريطانيا فى جنوب اليمن فينبغى أن يكون هناك حاكم معاد للزيود حتى لا يخضع تلك المنطقة بالتالى للامام يحيى الذى قد يطالب

بحقوقه الشرعية على المنطقة بأكملها

وأكد « جاكوب » أن البريطانيين إذا لم يقوموا بطرد الترك من لحج فان القبائل اليمنية ستتردد كثيرا قبل القيام بأية أعمال عدوانية ضد الترك لطردهم من بلادهم . ولهذا فقد طالب « جاكوب » » بتعديل بعض المعاهدات مع السلاطين والأمراء المجاورين لعدن بالدرجة التى تدعم موقفهم فى مواجهة الاتراك والتصدى لهم لأخراجهم من البلاد .

وأقترح « جاكوب » أيضا تعيين وكيل بريطانى فى المكلا للاستفادة من امكانات حضرموت على أن تقوم بريطانيا بتدعيم قوة القعيطى واستقطابه الى جانبها .بل أن « جاكوب » طالب حكومته بضرورة تدعيم القوات البريطانية الموجودة فى اليمن حتى تقوم بدورها بكفاءة عالية فى عدن والمنطقة المحيطة بها التى ستصبح مطمعا للدول الأوربية المنافسة لبريطانيا .

ورغم معارضة « جاكوب » فى تقريره لسياسة ضم مناطق جديدة فى جنوب اليمن تحت الاشراف المباشر للبريطانيين فى عدن نظرا لأن تلك السياسة تثيرأستياء العرب وحكامهم، فانه قد استثنى من ذلك ميناء الحديدة الذى أوصى حكومته بالسيطرة عليه ليكون اداة للمساومة مع أمام صنعاء لتأمين الوجود البريطانى فى عدن بعد جلاء العثمانيين عن اليمن .

وفى نفس الوقت توقع « جاكوب » أن تطلعات الادريسى للتوسع جنوبا على حساب حدود وممتلكات الامام يحيى ستؤدى الى حدوث صدام حاد بينهما، بحيث تصبح مهمة البريطانيين حينذاك التحكيم بين الزعيمين وهو أمر لن يتوفر الا اذا أعاد البريطانيون للامام يحيى الاراضى الوراقعة ضمن الحدود التى سبق الاتفاق عليها مع الاتراك فى جنوب اليمن، وهو أمر كان يصعب على البريطانيين تحقيقه حماية وتأمينا لقاعدتهم الحيوية فى عدن .

أما عن تقرير المرفق بخطاب « البريجادير جنرال وليم والتون » القائد العام

البريطاني بعدن الى سكرتير حكومة الهند البريطانية في ١٣ مايو سنة ١٩١٦ تحت عنوان « حدود محمية عدن » فقد أشار فيه كاتبه « الكولونيل ووهوب » ضابط المخابرات السياسي والعسكري في عدن أن الاتراك العثمانيين عندما عادوا الى اليمن في سنة ١٨٧٢ توغلوا في الاراضي اليمنية المتاخمة لعدن . وقد تقدموا من قعطبة واحتلوا جزءا من أراضي الاميري ثم قاموا بخلع أمير الضالع . وعلى الرغم من احتجاجات السلطات البريطانية في لندن وعدن فان الاتراك العثمانيين اندفعوا حتى وصلوا الى لحج. غير أنهم خرجوا منها بعد أن واجهوا ضغطا سياسيا شديدا .

وقد اعترف الباب العالي بوجود بعض القبائل اليمنية ضمن النفوذ البريطاني في عدن، غير أن العثمانيين استمروا في بذل جهودهم التوسعية والعدوانية ضد القبائل اليمنية تالمجاورة لعدن حتى اضطرت السلطات البريطانية هناك الى طرد القوة اعثمانية التي سيطرت على « الدارجة » في بلاد الحوشبي في سنة ١٩٠١. وقد شكلت لجنة لتحديد الحدود بمعرفة الحكومتين البريطانية والعثمانية اتفقت على أن يكون الخط الممتد من «الشيخ سعيد» في الطرف الجنوبي الغربي من اليمن الى نقطة في الشمال الشرقي بالقرب من قعطبة على أن يسير الخط من ورائها متجها صوب الصحراء، بحيث يمنع دخول الاتراك الى بيجان ووادي حضرموت[١٠٠] .

وأوضح « الكولونيل ووهوب » في تقريره ان الحدود التي وضعتها اللجنة واتفق البريطانيون مع الاتراك بشأنها قد تم اكتسابها في وقت لم يكن فيه أي حق معترف به لتركيا (يقصد الدولة العثمانية) أو للامام يحيى في الأراضي المجاورة لعدن . وقد تكهن « ووهوب » بأن أمام صنعاء قد يطالب بحقوق لم يطالب بها اسلافه منذ ثمانين عاما بل أنه أشار أيضا إلى أنه من المهم جدا ملاحظة أن الحاكم الفعليين للمناطق المحيطة بعدن وجدوا من الضروري قيام البريطانيين بمساعدة القبائل المسيطرة على مدخل عدن. بل أنه كان من المستحيل حينذاك النظر الى عدن كمركز منعزل دون توجيه اى اهتمام الى المناطق الداخلية التي كانت تتم عن طريقها الاتصالات التجارية

وقد أكد « الكولونيل ووهوب » أن تلك الحدود التى وضعتها لجنة الحدود المذكورة لا يمكن أن تعتبر مرضية للجانب البريطانى، لأنها تتجاهل الاعتبارات العسكرية تجاهلا تاما، فهى تحرم البريطانيين من السيطرة على المرتفعات التى تسيطر على الحدود، كماتحرمهم أيضا من امتلاك الأراضى الخصبة المرتفعة، فى الوقت الذى تترك لهم فيه سفوح التلال القاحلة والاراضى الصحراوية .

وقد رأى « الكولونيل ووهوب » أن الاستيلاء البريطانيين على « مأوية » بالأراضى المرتفعة شمالا كان من شأنه أن يغير الموقف كلية لصالحهم – اذ يمكنهم ذلك من اقامة مراكز حصينة فى جو صحى بحيث يمكن تغطية كل المنافذ المودية الى عدن من الناحية الشمالية الشرقية. ورأى « ووهوب » أيضا أنه لم يكن يوجد أى مكان فى المنطقة الوسطى للبلاد وعلى مقربة من هذا الخط يمكن أن تعسكر فيه القوات البريطانية دون أن يهلك القسم الاكبر منها بالمرض. بل أنه قال ايضا أن وجود أى حامية فى الضالع لن يكون لها تأثير على مركز البريطانيين بل سيتم عزلها اذا زحف الترك من وادى بتن فى لحج . ونظرالأن الترك قد زحفوا الى أبعد مدى ممكن لهم فى جنوب اليمن حتى لحج فى ذلك الحين (فى سنة ١٩١٦) فان الامر يستلزم اعادة النظر فى ظل الظروف الجديدة التى تنجت عن اشتعال نيران الحرب (العالمية)[١٠١] .

أما إذا خرج الترك من اليمن فقد رأى « الكولونيل ووهوب » أن مشكلة أكبر سوف تثور. ذلك لأن الحكومة البريطانية لم تكن تفكر فى احتلال جميع مناطق اليمن بما يورطها فى تحمل مسؤولية حماية تلك المناطق . ولهذا فقد تكهن « ووهوب » بأن الجزء الاكبر من تلك المناطق سيظل مستقلا أو تحت حكم العرب ورأى امكانية ممارسة الرقابة على موانى تلك السواحل وذلك للعمل على تنمية صادرتها. وقال « ووهوب » فى تقريره ان وصفا موجزا لطبيعة المنطقة الواقعة جنوبى اليمن يمكن أن يوضح إلى أى مدى يعتبر تعديل الحدود أمرا مرغوبا فيه بالنسبة للبريطانيين بحيث تتم ممارسة الرقابة المذكورة باقل قدر من النفقات .

وأشار « الكلونيل ووهوب » الى أنه يمكن أن يؤخذ فى الاعتبار قيام البريطانيين باحتلال الحديدة أو أحد الموانى اليمنية المطلة على البحر الأحمر فالحقيقة أن الحديدة تعتبر المنفذ الطبيعي لمناطق زراعة البن اليمنى فى حراز وريمة كما أنها منفذ طبيعي لمدن تهامة الاخرى. كما أشار إلى أن هناك دول أوربية أخرى تظهر اهتمامها بميناء الحديدة. بل أن الترك فكروا فى مشروع اقامة خط للسكك الحديدية يربط الحديدة بصنعاء وعلى أية حال فقد ذكر « ووهوب » أن على البريطانيين الا يتجاهلوا مسؤولياتهم فى تلك المناطق حماية لوجودهم فى عدن والبحر الاحمر على السوء .

وأخيرا أشار « ووهوب » الى أن تنفيذ تلك السياسة يحتاج الى قوة فعالة تتمكن من أن تمسك بزمام المبادرة عقب جلاء الترك عن اليمن مباشرة، حتى لا تعم الفوضى البلاد وينتهز أمام صنعاء الفرصة فيقوم باحتلال مأوية وتعز . ولهذا أوصى « ووهوب » حكومته بعمل الترتيبات الضرورية من الناحتين السياسية والعسكرية لضمان تنفيذ تلك السياسة فى اللحظة المناسبة. كما أوصى «ووهوب» حكومته بضرورة تشكيل حامية دائمة خاصة تابعة لعدن وذلك بعد توافر الاماكن الصحية التى تتميز بجوها المعتدل لتعسكر فيها قوات الحامية. وذكر «ووهوب» انه لا يحبذ استخدام القوات الهندية فى الجزيرة العربية .بل أنه يفضل تجنيد العرب المحليين الذى توقع تعاونهم وأخلاصهم طالما كانوا مقتنعين بأن المحمية أصبحت حقيقة دائمة وباقية .

المبحث التاسع

سياسة بريطانيا فى التنسيق بين حركتى الادريسى فى عسير والشريف حسين فى الحجاز أثناء الحرب العالمية الأولى

يمكن التعرف على معالم سياسة بريطانيا فى التنسيق بين حركتى الادريسى فى عسير والشريف حسين فى الحجاز أثناء الحرب العالمية الأولى من خلال الخطاب السرى الذى وجهه « البريجادير جنرال واليون Brigadier General W.C. Walton القائد العام ،والمقيم السياسى البريطانى فى عدن الى سكرتير حكومة الهند البريطانية فى ٢٩ مايو سنة ١٩١٦[١٠٢] .

فقد ذكر «والتون» أن الشريف حسين أمير مكة قد أخذ على عاتقه ترتيب قيام ثورة عربية عامة ضد الاتراك فى الحجاز وسوريا، وأنه يرتب قيام كل من الادريسى فى عسير والخلاف السليمانى من جهة، والامام يحيى فى مرتفعات اليمن من جهة أخرى بالثورة على الترك فى وقت واحد .

وحدد «والتون» الهدف من خطابة هذا لحكومة الهند البريطانية بأنه ينحصر فى مناقشة الآثار المحتملة لمثل هذه الاضطربات على الوضع الخاص للبريطانيين فى عدن والمناطق الداخلية المحيطة بها فى جنوب اليمن ومنطقة البحر الاحمر بوجه عام، مع الاشارة بصفة خاصة لرد الفعل المتوقع لدى الاتراك العثمانيين فى اليمن وعسير والحجازفى ذلك الحين .

على أن الموقف كان سيتحدد لمدى النجاح الذى سوف تحققه جهود الشريف حسين بطبيعة الحال. وهناك احتمالات ثلاثة، أولها ان الشريف حسين قد يخفق فى الحصول على تزييد من شعبه أو من القبائل العربية الاخرى إذا ما ثار على العثمانيين المسلمين. وثانيهما أن الشريف حسين قد يحصل على تأييد الادريسى دون الامام يحيى. بينما ثالث هذه الاحتمالات هو أن يحصل الشريف حسين على تأييد كل من الادريسى والامام معا فى ثورته ضد الاتراك .

ورأى «والتون» ان صداقة الامام الذى تتمركز قوته فى داخل اليمن وليس على الساحل تعتبر أضعف أثر بوجه عام بالنسبة لمساندة البريطانيين من الأثر الذى تحدثه صداقة الادريسى الذى تتمركز قوته على الساحل والذى تتأثر مصالحه مباشرة بقوة البحرية البريطانية فى البحر الاحمر . على أنه بالنسبة للمنطقة الداخلية المحيطة بعدن فان ضرورة حصول البريطانيين على حدود استراتيجية وسياسية سليمة كانت تحتم اجراء اتصال مباشر مع الامام يحيى لاجتذابه الى جانبهم .

كما رأى «والتون» فى حالة الاحتمال الأول — الذى افترض اخفاق الشريف حسين فى الحصول على تأييد شعبة أو القبائل العربية الأخرى — أن الموقف فى المنطقة المحيطة بعدن وخاصة بين البريطانيين فى الجنوب والعثمانيين فى الشمال لن يتغير لصالح البريطانيين، بل أنه قد يتغير لصالح الاتراك الذين قد يتلقون تأييدا أكثر من العرب بصفة عامة، ومن الامام يحيى بصفة خاصة اذا ما أخفق الشريف حسين فى القيام بثورته .

أما فى حالة الاحتمال الثانى — الذى افترض نجاح الشريف فى الثورة ضد الترك، وكان التساؤل حول انضمام الادريسى اليه من عدمه — فقد رأى«والتون» أن الادريسى فى تلك الحالة لن يلاقى صعوبة كبيرة دون أدنى شك فى كسب بعض القبائل المحاربة الى جانبه ضد الترك . حتى تلك القبائل التى كانت مؤيدة للامام والتى سيهمها أن تنضم إلى الكفة الراجحة،وقال والتون أن الادريسى بفضل ما يروده البريطانيون به من أسلحة سيكون فى وضع أفضل وأقدر على محاربة الاتراك بطبيعة الحال، وأنه إذا حقق الادريسى نجاحا فى معركته مع الاتراك فمن المحتمل أن يسحب الترك قواتهم المرابطة أمام عدن .

وقال«والتون» فى خطابه الى حكومة الهند البريطانية أن السؤال المطروح حينذاك كان يتعلق بماهية الدور يمكن أن تقوم به القوات البريطانية فى عدن وقطع الاسطول البريطانى فى البحر الاحمر، وهو أمر يستوجب الدراسة والاعداد فى وقت مبكر .

وتساءل «والتون» عما إذا كان البريطانيون فى عدن سيقفون بلا حراك بينما يسحب الاتراك قواتهم المعسكرة فى لحج لتعزيز تلك القوات التى تحارب ضد الادريسى، أم أن البريطانيين سيهاجمون القوة التركية المرابطة أمام عدن بمجرد أن يقل عددها وتصبح قوة ضعيفة . فاذا اختار البريطانيون الوضع الأخير فيجدر بهم — كما ذكر «والتون» — أن يستكملوا استعدادهم اللازمة لشن هذا الهجوم على الاتراك المتمركزين فى لحج، كما ينبغى أن تكون هناك خطة مدروسة بعناية فائقة ومجهزة ومجربة باتقان بالغ .

وقال «والتون» أنه يتوقع أن يبدأ الشريف حسين فى تنفيذ خطته فى شهر يونية سنة ١٩١٦ وأنه لن يكون هناك متسع من الوقت يمكن اضاعته مما يستوجب على البريطانيين سرعة الاستعداد . وسيكون هجوم البريطانيين على لحج مبعثه الوفاء بالتزامامهم الادبى ازاء الادريسى والحيلولة دون قيام القوات التركية بسحقة وتحطيمه من جهة، بالاضافة الى قيام البريطانيين بالتقدم الى خطوط الحدود المتفق عليها مع الاتراك من قبل من جهة أخرى، خاصة ان الامر كان يستلزم قيام البريطانيين بأنفسهم بفرض االانسحاب على الاتراك من لحج حتى يحتفظوا بمكانتهم بين القبائل الخاضعة للحماية البريطانية وأضاف «والتون» أنى ذلك قوله أنه إذا لم يقم البريطانيون بذلك فسيكون للأمام يحيى الحق فى السيطرة على كل المناطق اليمنية التى سيجلوا عنها الترك بمحض ارادتهم، وسيكون قيام البريطانيين باجبار الامام على اخلائها عملية عسكرية صعبة للغاية فضلا عن كونها غير مستساغة ايضا من الناحية السياسية، بل أنه لا يمكن تحقيق ذلك الا إذا وضعت الحرب الكبرى أوزارها حتى لا تثار حينذاك دعوة الى «الجهاد» تعرض المصالح البريطانية لاشد الاخطار سواء فى عدن أو فى العالم العربى والاسلامى بوجه عام .

وأوضح «والتون» أن القوات البريطانية فى عدن عليها أن تتخذ موقفا دفاعيا أشد وأقوى مراسا، وأن تكون مستعدة لضرب الاتراك وقطع خط الرجعة عليهم حتى لا

يسطروا على الممرات الواقعة شمالى لحج . على أنه كان من المعروف تماما فى ظل القائمة حينذاك أنه يحتم على القوات البريطانية فى عدن الاحجام عن أية مخاطرة عليها الوقوع فى شرك الاتراك بدرجة تستدعى ضرورة ارسال تعزيزات لتخليص القوات البريطانية من مثل هذا المأزق .

على أن «والتون» أشار فى تقريره الى أن فرصة نجاح الاتراك فى تحريض العرب على الثورة ضد البريطانيين ضئيلة لغاية، وأن العرب ينتظرون – على النقيض من ذلك – أن يحين الوقت الذى يمكنهم أن يبدأوا فيه ثورتهم وهم مطمئنون انى نجاحها. غير أن «والتون» رأى فى نفس الوقت الا يستبعد أن يترتب على الانتصارات الكثيرة التى كان يحققها الترك والالمان أن يضطر العرب الى اعادة البريطانيين فى ميادين القتال، تلك الانتصارات التى ستؤدى الى ترك القوات التركية فى الحجاز واليمن فى العراء .

وأكد «والتون» ان مصير شبة الجزيرة العربية ومنطقة البحر الأحمر سيتقرر فى ميادين القتال الرئيسية فى أوروبا وأسيا الصغرى. غير أنه من العسير أن يعتقد البريطانيون ان المواقف المحلية غير مؤثرة فى الموقف العام للبريطانيين والحلفاء فى الحرب الكبرى، مما يحتم على المواقف المحلية الا تتصف بالركود والجمود. وقال «والتون» أن المحاكم الذى يحبس نفسه فى خط هجوم واحد لن يتمكن من الانتصار على خصم قادر على أن يستفيد من أية نقطة ضعف فى تكوين منافسة، وأن القوة التركية المرابطة فى لحج المواجهة لعدن تنطوى على نقطة ضعف من هذا النوع، وتبدو انها تغرى بضربها والقضاء عليها مما يحقق للبريطانين عدم قيام أى اتحاد عربى محالف للاتراك هناك من جهة، كما يتيح الفرصة للبريطانيين أيضا لاختيار أفضل الحدود للمناطق المحيطة بعدن والتى كان يحكمها السلاطين المرتبطون معهم بمعاهدات حماية، هذا فضلا عن أن ذلك العمل سيكون مشجعا على قيام اتحاد عربى ضد الترك وهو ما كانت تتبناه السياسة البريطانية فى ذلك

الحين . على أن «والتون» قد أكد أيضا أن البريطانيين إذا لم يتخذوا موقفا ايجابيا فى تلك المسألة فانهم سيقومون على أنفسهم فرصة ضمان الاحتفاظ بسيطرتهم على زمام المبادرة فى المجالين السياسى والعسكرى فى منطقة البحر الاحمر بما يضمن مصالحهم الحيوية هناك فى ذلك الحين .

واختتم «والتون» خطابه السرى الى سكرتير حكومة الهند البريطانية بشأن الأوضاع القائمة فى عدن والمنطقة المحيطة بها أثناء الحرب العالمية الأولى والمؤرخ فى ٢٩ مايو سنة ١٩١٦ بأنه يرى – بعد كل الاعتبارات التى أشار اليها فى خطابه – أن على البريطانيين فى عدن أن يوجهوا قواتهم للانقضاض على الترك فى لحج دون أن يتيحوا لهم فرصة القرار فى اتجاه الشمال حتى لا ينضموا الى بقية قواتهم المعسكرة فى وسط اليمن وشمالها والتى كانت تتصدى للادريسى هناك .،لضمان نجاح القوات البريطانية فى تحقيق أهدافها فقد ألح «والتون» فى طلب تعزيزها ببطاريتى ميدان حديثتين ولوائى مشاة مسلحين مع عدد كبير من الفرسان بقدر ما يمكن استعارته من القوات البريطانية فى الصومال لفترة محدودة قد لا تتجاوز اسبوعين فى تقديره . على أن «والتون» كان يدرك تماما ان القرار النهائى فى هذا الموضوع سوف يتخذ بطبيعة الحال على أساس المتطلبات الاستراتيجية للامبراطورية البريطانية فى ذلك الحين .

ومن ناحية أخرى فقد قام البريطانيون بتشجيع الشريف حسين ودعمه ليعلن ثورته على الترك وذلك باعتباره يشكل القوة العربية العسكرية المنظمة التى كان يمكنها القيام بدور فعال ضد الدولة العثمانية بعد أن تحالفت مع الالمان .وكانت علاقة الشريف حسين بالترك قد بدأت تتدهور قبل نشوب الحرب الكبرى الأولى ما جعله يبحث عمن يدعم مركزه اذا هو ناصبهم العداء. وقد احجم البريطانيون عن ذلك فى بداية الأمر حتى أقحم الترك أنفسهم بالتحالف مع الألمان مما جعل البريطانيين يتجهون الى مساندة الحسين لاعلان ثورته عليهم[١٠٣] .

وكانت السياسة البريطانية تهدف من اشتعال ىيران الثورة العربية ضد الاتراك فى الحجاز فى ذلك الحين الى اجبار تركيا على حجز جزء من قواتها العسكرية فى البلاد العربية بعيدا عن جبهات القتال الرئيسية ولا سيما الجبهة الروسية. كما كانت بريطانيا تقدر أهمية اشتعال نيران الثورة ضد الترك فى الجزيرة العربية بالذات لانها تستطيع أن تعزل بين القوات العثمانية الرئيسية فى الشام وبين الجيوب العسكرية فى جنوب الجزيرة كاليمن رعسير. هذا فضلا عن أن البريطانيين كانوا يحرصون على افساد الخطط الالمانية التى كانت تهدف الى استخدام تحالف المانيا مع الدولة العثمانية لايجاد جسر يوصل بين المستعمرات الالمانية فى شرق أفريقية وبين المانيا عن طريق اليمن وموانى العثمانيين على الساحل الشرقى للبحر الاحمر، بالأضافة الى تهديد البريطانيين فى قاعدتهم الحيوية فى عدن . وكانت الثورة ضد العثمانيين فى وسط الجزيرة العربية وخاصة فى الحجاز تفسد على الالمان مخططاتهم هذه. بل أن بريطانيا كانت تهدف كذلك الى خلق خلافة عربية فى مكة على أمل تحويل مسلمى الهند اليها بدلا من الخلافة العثمانية التى تحالفت مع اعدائها الالمان فى ذلك الحين[١٠٤].

وقد تم الاتفاق بين البريطانيين والشريف حسين بعد مراسلات وبرقيات ولقاءات بين مبعوثى الجانبيين انتهت بتلك الرسالة التى بعث بها السير هنرى مكماهون الى الشريف حسين فى اليوم العاشر من مارس سنة ١٩١٦[١٠٥]، وقد أوهمته فيها بريطانيا بالتزامها بالاعتراف باستقلال البلاد العربية الخاضعة للدولة العثمانية مع استبعاد محمية عدن، ومرسين واسكندرونة وجنوب العراق (البصرة - بغداد) وعلى أن يكون من حقه المطالبة الاخيرة بهد انتهاء الحرب. ولا شك أن استبعاد البريطانيين لمحمية عدن على هذا النحو ليؤكد حرص البريطانيين المتزايد على وجودهم هناك وعلى عدم تعويض ذلك الميناء العام وتلك القاعدة الحيوية لاية مساومات .

وعلى أية حال فان البريطانيين قد رأوا نشاط العثمانيين الحربى فى عسير وفى تهامة اليمن، فضلا عن سيطرتهم على لحج الواقعة شمالى عدن، أن ذلك يعد جزءا من نشاط دول الائتلاف المعادية للحلفاء أثناء الحرب العالمية الأولى. ولهذا عنما قام القائد البريطانى « الجنرال اللنبى » بزحفه المعروف على العثمانيين فى فلسطين فى نهاية عام ١٩١٧، فقد أصبحت مهمة الاسطول البريطانى فى البحر الاحمر أن يقوم بمحاصرة السواحل التى يسيطر عليها الاتراك وقصف الموانى التابعة لهم على ساحل جزيرة العرب كجزء من الخطة الحربية للهجوم العام لحملة « اللنبى » المذكورة. وهكذا قام الاسطول البريطانى بضرب الموانى اليمنية التى يسيطر عليها الترك كالحديدة ومخا والصليف واللحية. كما امدت بريطانيا حليفها الادريسى فى عسير بمزيد من المون والعتاد الحربى وطالبته بسرعة الهجوم برا على الاتراك العثمانيين هناك. وبذلك حقق الهجوم البريطانى اهدافه فى فلسطين، حيث كان احتلال جيش الثورة العربى للمنطقة الواقعة شرقى عمان – بعد نجاح الثورة بزعامة الحسين فى الحجاز – قد حمى ميمنة القوات البريطانية فى فلسطين من هجمات الاتراك عليها، كما حمى أيضا خطوط مواصلاتها الطويلة. ثم تقدمت القوات العربية تجاه دمشق فاحتلتها فى أول أكتوبر سنة ١٩١٨ بعد أن اخلاها الاتراك ورفعت رأيتها فوق اسوارها ومبانيها الحكومية وذلك قبل أن تدخلها قوات «اللنبى» البريطانية وواصلت قوات الثورة العربية زحفها شمالا فاحتلت حمص وحماه وحلب ولم يمض شهر واحد حتى حررت سوريا كلها من النفوذ العثمانى الذى دام بها زهاء أربعة قرون متعاقبة.

وقد انهارت بعد ذلك خطوط دول الائتلاف فى جميع الميادين أمام قوى الحلفاء المنتصره فانهزمت بذلك الدولة العثمانية وخسرت معركتها وآمالها فى نهاية عام ١٩١٨. وقد دخلت جيوش بريطانيا وفرنسا الى الآستانة عاصمة الدولة العثمانية، وصدرت أوامر سلطان العثمانيين الجديد محمد رشاد بواسطة الوزارة العثمانية الجديدة لجميع القوات التركية فى البلاد العربية بالاستسلام والرحيل

بواسطة بواخر النقل البريطانية . وقد استلم الادريسي ميناء « اللحية » وبلدة « الصليف » وغيرها من البلاد التي كان يسيطر عليها الترك في عسير وشمالي اليمن . كما خلا الميدان للجيش الادريسي بانسحاب الاتراك في جهة بلاد « قيس » و « الخميسين » و « حجور »، فانطلق الادراسة في توسعهم الى قرب « حجة » حيث اصطدموا بمقاومة قوات الامام يحيى وجها لوجه، وأخيرا استطاعت القوات الادريسية ان تدعم مراكزها في تل الجهات بالقوة[١٠٦] .

أما في وسط اليمن فان الامام يحيى توجه الى « الروضة » احدى ضواحي صنعاء حيث رحب به عدد من مشايخ القبائل اليمنية . ونظرا لأن العلاقات كانت طيبة بين الامام يحيى والوالي العثماني محمود نديم بك على عكس ما كان عليه الحال بين الامام والقائد العثماني في لحج على سعيد باشا، ولهذا فلم يكن مستغربا ان يوجه محمود ندين بك دعوة الى االامام يحيى لدخول صنعاء ويبدى استعداده لتسليمة مقاليد الحكم باعتباره ريثا شرعيا للحكم العثماني في اليمن . وهكذا دخل الامام يحيى صنعاء في شهر نوفمبر ١٩١٨ بناء على دعوة الوالي العثماني الذي أمر بتسليمة « قصر غمدان » وما فيه من معدات كما أمر القائد العثماني أحمد توفيق بتسليم الاسلحة والمدافع وكل ممتلكاتهم الحربية للامام مقابل ما كان له من ديون عليهم على النحو الذي أعلن في ذلك الوقت[١٠٧] .

وبالنسبة للاتراك العثمانيين في جنوب اليمن فان البرقيات والمكاتبات التي تبودلت بين قائدهم في لحج على سعيد باشا وبين الوالي العثماني محمود نديم بك والامام يحيى من جهة، والمقيم السياسي البريطاني في عدن من جهة أخرى قد انتهت جميعها بوصول أوامر العاصمة العثمانية باخراج « القوة العسكرية والادارة الملكية العثمانية » من اليمن، تبعا لشروط هدنه « مدروز » المنعقدة في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٨ . ولهذا اتجه على سعيد باشا الى عدن حيث سلم سيفه وعساكره للمقيم السياسي البريطاني في شهر ديسمبر سنة ١٩١٨[١٠٨]، بعد أن باعوا جميع

الحبوب المخزونة في المخازن من مزروعات لحج وباع الضباط العثمانيون اسلحتهم وامتعتهم بأبخس الاثمان حتى بلغت قيمة السيف خمسة قروض مصرية، واستلم « الجنرال بتى » لحجا، وعسكر حنوده البريطانيون فى « أم القفع »

على أنه فى نفس الوقت تقريبا الذى سلم فيه على سعيد باشا قواته للمقيم السياسى البريطانى فى عدن كانت الحديدة هدفا لقنابل الاسطول البريطانى، لأن العثمانيين هناك حاولوا المقاومة نتيجة لتردد الوالى العثمانى محمود نديم بك فى الاقتناع بالتسليم لبريطانيا، ثم احتلت القوات البريطانية مدينة الحديدة بعد ضربها مباشرة[١٠٩] .وقد أوضح الواسعى صورة لحادثة ضرب الاسطول البريطانى للحديدة بالقنابل واحتلالها بقوله : « وفى هذه السنة ١٩١٨م-١٣٣٧هـ » هجم الانجليز على الحديدة بأحد عشر اسطولا على حين غفلةو بعد طلوع الفجر من غير اعلان ولا استعداد، وضربها بالمدافع وخربها، وذهبت أموال كثيرة وفر أهلها الى التهايم فى بجالة يؤسف لها ولم يأخذوا معهم شيئا وكل واحد نجا بنفسه، والمدافع تطلق قنابلها، ثم احتل الانكليز الحديدة تراجع الناس، وصار أكثر الناس يسكنون الخرائب وفى البيوت القش وبعضهم صلح منزله بما يقدر عليه »[١١٠] . ويقول أمين الريحانى أن الحديدة ضربت مرتين من البحر، المرة الأولى فى سنة ١٩١٢ أثناء الحرب التركية الايطالية، والمرة الثانية فى سنة ١٩١٨ فى الحرب العظمى الأولى عندما حمل « الجنرال اللنبى » على الترك فى فلسطين فكان ضرب الحديدة جزءا من الهجوم العام . كما ذكر الريحانى أن قنصل بريطانيا فى الحديدة كان يومئذ على ظهر البارجة التى كانت تصدر منها الاوامر باطلاق المدافع . وكانت دار القنصلية نفسه الهدف الاول لقنابل الاسطول لان فيها حسب ادعائه أوراقا سرية . غير أن الريحانى يذكر ان الاشاعات لا تثبت ذلك الحصول على التعويض . وقد دفعت له الحكومة البريطانية أضعاف قيمته تعويضا[١١١]، غير انها لم تفعهل ذلك مع اليمنيين أصحاب الحديدة الذين لاذوا بالتهايم « لايلوون على شيء ولم يأخذوا معهم ما يقوم بحاجاتهم، اذ كانوا يكتفون بالنجاة من الموت المحتوم

»[١١٢] . على أن البريطانيين كانوا يرمون من وراء ضربهم للحديدة واحتلالها وضع اقدامهم في اليمن لمواجهة الامام يحيى ومساومته عليها، بعد أن بدا انه يريد أن يقوم بدوره كاملا كوريث شرعى للحكم العثمانى . وكانت بريطانيا تعلم أن الحديدة بالنسبة للامام ذات اهمية بالغة لانها المنفذ الطبيعى لصنعاء ووسط اليمن . وقد انتهز البريطانيون فرصة تردد الترك في الاستسلام ليضعوا يدهم عليها حتى لا يتهموا فيما بعد بأنهم بدأوا بالعدوان . بل أن البريطانيين ادعوا أن قواتهم دخلت الحديدة للمحافظة على الامن والنظام، وأنهم سيعيدونها للامام بعد استقرار الموقف، وذلك تبعا لما ورد بكتاب « والى عدن » المرسل للامام يحيى ردا على احتجاجة على ضرب المدينة وتخريبها[١١٣] .غير أن البريطانيين كانوا يهدفون من سيطرتهم على الحديدة الوقوف فى وجه توسع الامام يحيى حتى لا يشكل خطرا على مصالحهم فى اليمن . بل أن العقيلى يذكر أن البريطانيين كانوا يهدفون أيضا الى اتخاذ الحديدة نقطة البدء فى الانطلاق لتأسيس مستعمرة جديدة تتصل برا بمستعمرتهم فى عدن » .وتمهيدا لبلوغ تلك الغاية فانهم ضربوا نطاقا من الاسلاك الشائكة حول المدينة وأخذوا فى استمالة شيوخ القبائل المجاورة[١١٤]، على نحو ما حدث مع شيوخ النواحى المجاورة لعدن .

وجدير بالذكر أن البريطانيين اضطروا فيما بعد الى تسليم الحديدة للادريسى فى ٣١ يناير سنة ١٩١٢ بعد أن فشلت محاولاتهم وخاصة بعثة « جاكوب » التى ارسلوها عن طريق الحديدة وحالت قبيلة القمعرى دون وصولها الى صنعاء للاتفاق مع الامام يحيى الذى امر قواته بالزحف على النواحى التسع المجاورة لعدن ليضطر البريطانيين أو يساومهم الى اخلاء الحديدة[١١٥] . كما أن القبائل اليمنية هاجمت البريطانيين فى الحديدة مما ترتب عليه تغيير ثلاثة قناصل لم يوفق واحد منهم فى تهدئة الحالة فضلا عن التمكين لسياسة بريطانيا خلال السنة التى احتلوا فيها المدينة. وقد قام البريطانيون باستفتاء أهل الحديدة فى الانضمام الى الحكومة التى يرغبونها بعد جلاء الاتراك، فتمسك معظمهم أما بعودة الحكم العثمانى أو

بالانضمام الى « الحكومة العربية المصرية »[١١٦] . وأخيرا أوعز المعتمد البريطانى فى الحديدة للحبيش الادريسيى فدخل المدينة، وباشر ادراتها وتم جلاء البريطانيين عنها.

وعلى أية حال فقد سلم البريطانيون الحديدة للادريسيى على كره من أهلها « الذين كانوا لا يرغبون فى الحكم امام صنعاء ولا امام صبيا (الادريسى) »[١١٧] . ويرجع ذلك الى أنهم كانوا يشتغلون بالتجارة ويفضلون العمل فى هدؤء بعيدا عن ضوضاء السياسة وخطر الصراع بين الزعماء المتنافسين الذين سببوا الخراب والدمار لمدينتهم دون أن يقدموا اليهم أية تعويضات بل يجمعون منهم ما يكفى لشؤون الادارة، و يفرضون عليهم ضرائب باهظة، جعلت كثيرين منهم يفضلون الهجرة الى عدن، على الرغم من ان الادارة الادريسية قاومت الهجرة وقبضت على بعض كبار التجار المهاجرين وأسرهم فى ميناد « ميدى »[١١٨] .

ولا شك أن تسليم البريطانيين مدينة الحديدة للادريسيى كان تدخلا من بريطانيا فى توزيع الاراضى والحدود بين الحكام المحليين المتنافسين، مما أثار الامام يحيى ضد بريطانيا وسياستها وجعله يتجه الى مهاجمتها فى النواحى التسع المحيطة بعدن فى جنوبى اليمن باعتبارها جزءا من املاك اجداده، ينبغى له أن يسترده .وكان من لذلك بطبيعة الحال الى اتخاذ تلك النواحى « رهينة مقابل مينائى الحية والحديدة » التس سيطر عليها الادريسى بمساعدة بريطانيا . وقد أكد « جاكوب » مساعد المقيم السياسى البريطانى فى عدن ذلك عندما قال : « أن الحديدة لم تكن ملكا خاصا لنا حتى نمنحها للغير . كما أن الادريسيى لم يغتنمها من الترك أثناء الحرب، وكان أول واجب علينا بعد عقد الهدنة مع تركيا أن نبعد الادريسيى عن منطقة أصبحت بالاكتساب للامام وحده، إذ أن الحديدة هى الميناء الطبيعى لصنعاء»[١١٩].

وتجدر الاشارة الى أن حكم الادراسة قد اعتراه الضعف والانهيار بعد وفاة محمد الادريسى فى ٣٠ يناير سنة ١٩٢٣ : ولم يستطيع ابنه الامير على تسير

دفة الامور لصغر سنة، مما جعل امارة الادراسة تمر خلال السنوات التى مضت بين عامى ١٩٢٣ و ١٩٣٠ فى ادوار اضطراب داخلى، فصارت مثارا لاطماع جيرانها وخاصة الامام يحيى الذى تمكن من طرد الادراسة من الاراضى اليمنية التى كانت تحت يد الترك قبل جلائهم وان يحصرهم فى الجزء الشمالى من عسير فقط . وقد حدد الواسعى انتصارات الامام يحيى على الادراسة بقوله : « واستلم (الامام يحيى) بأجل ثم الحديدة من دون حرب، واستلم الموانى التى على ساحل البحر الاحمر « ابن عباس » و « الصليف » و « اللحية » و « ميدى »، ثم مدن « الضحى » و « الزهرة » و « المغيرة » و « الزيدية » و « المراوغة » وغيرها، وعين الامام لهذه عمالا وحكاما ومعلمين»[١٢٠] . بل أن الامام يحيى احتل بعض اراضى عسير وواصل الزحف شمالا، مما حمل الادارسة على خلع الامير على، ونصبوا عمه السيد حسين الادريسى مكانه .و كان ابن سعود قد احتل الحجاز فعقد معه معاهدة تحالف عام ١٩٢٦، بعد أن توسط بينهما السيد أحمد الشريف السنوسى الكبير، الذى سارع من ليبيا لينقذ أمارة نسبية حسن الأدريسى . وظل الامر كذلك الى أن ضغطت المطالع على هذا الامير، فأضطر فى النهاية أن يطلب ضم ما بقى فى يده من بلاده الى ملك خليفة ابن سعود، فطويت بذلك صفحة الادراسة فى عسير على الساحل الشرقى للبحر الاحمر، كما انتهى الدور الذى لعبته بريطانيا فى عسير أثناء الحرب العالمية الأولى .

الهوامش

(1) Serjeant, R. B. : The Portuguese off The South Arabian Coast, p.2.

(٢) ابن اياس : بدائع الزهور فى وقائع الدهور ج٣، ص١٣٤-١٣٦

(٣) السيد مصطفى سالم (دكتور) : الفتح العثمانى الأول اليمن ١٥٣٨ -١٦٣٥، ص٤٧٧

(4) Jacob, H.F. Kings of Arabia, p. 25 .

(٥) عبد الواسع بن يحيى الواسعى : تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن فى حوادث وتاريخ اليمن، ط٢، ص٢٢٥ .

(٦) حسين مونس (دكتور) : الشرق الإسلامى فى العصر الحديث، ص ١٩٦ .

(٧) عبد الحميد البطريق (دكتور) : من تاريخ اليمن الحديث ١٥١٧-١٨٤٠، ص ٧٢ .

(8) Bury, G.W. Arabia Infelix or the Turks in Yemen, p. 15 .

(٩) محمد بن أحمد عيسى العقيلى : من تاريخ المخلاف السليمانى أو الجنوب العربى فى التاريخ، ج١، ق٢، ص ٥٥٣ .

(10) Hogarth, D.G. : Arabia, p. 111.

(11) Scot, H. : I the High Yemen, P.228 .

(١٢) محمد محمود السروجى (دكتور) : سياسة مصر العربية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، ثورة العسير، ١٨٦٤-١٨٦٦، فصلة من مجلة كلية الاداب جامعة الاسكندرية، ديسمبر ١٩٥٥ ص ٩٦-٩٧ .

(١٣) شوقى عطا الله الجمل (دكتور) : الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر لاحمر، ١٨٦٣ - ١٨٧٩، ص ٤٢٠ .

(14) Bury, G.W. : op. cit., p.14.

(١٥) عبد الله عبد الكريم الجرافي : المقتطف من تاريخ اليمن، ص ٢٠٥ .

(١٦) محمد بن أحمد عيسى العقيلي : الصمدر السابق، ج١، ق٢، ص ٥٦٥ .

(١٧) حسين بن أحمد العرشي : بلوغ المرام فى شرح مسك الختام فى تولى ملك اليمن من ملك وإمام، ص ٧٤ .

(١٨) فاروق عثمان أباظة (دكتور) : الحكم العثمانى فى اليمن ١٨٧٢ – ١٩١٨، ص ٩٠

(19) Marston, T.E. : Britain's Imperial Role in the Red Sea Area 1800 - 1778, p. XII .

(٢٠) جمع البريطانيون معظم وثائق شركة الهند الشرقية (الانجليزية) ووزارة شئون الهند وأودعوها مكتبة وزارة الشئون الهند بلندن " India Office Library " ومنها حصلنا على الوثائق التى تستند اليها فى هذا البحث .

(٢١) محمد أنيس (دكتور) : الدولة العثمانية والشرق العربى، ص ١٨٧ .

(٢٢) صلاح العقاد (دكتور) : التيارات السياسية فى الخليج العربى، ص ٣٨ .

(23) Graham, G.S. : Great Britain in the Indian Ocen 1810 - 1850, p. 287 .

(24) George, H.B. : A Historical Geography of the Brithsh Empire, p. 124 .

(25) Aitchison, G.M.a Collection of Trearies, Engagements and Sandas relating to India and the Neighbouring Countries Vol. XI, p. 123 .

(26) Hurewitz, J.C. : diplomacy in the near and Middle East Vol, I. P. 126 .

(27) Aitchison, C.M. : Op. cit., Vol. XI., pp. 119, 122 .

(28) Graham, G. : Op. Cit., pp. 227, 228 .

(٢٩) جاد طه (دكتور) : سياسة بريطانية فى جنوب اليمن، ص ٧٢ .

(٣٠) فاروق عثمان أباظة (دكتور) : عدن والسياسة البريطانية فى البحر الاحمر ١٨٣٩ ١٩١٨، ص ١٩٦ .

(٣١) السيد محمد رجب حراز (دكتور) : التوسع الايطالى فى شرق أفريقية وتأسيس مستعمرتى أريتريا والصومال، ص ٢٧٤ .

(32) Lenezowski, G. : the east in World Affairs, pp. 37, 38 .

(33) Brémond, E. : Yemen et Saoudia, p. 78 .

(٣٤) فاروق عثمان أباظة (دكتور) : الحكم العثمانى فى اليمن ١٨٧٢–١٩١٨، ص ٤٧٥–٤٧٨، يمكن الاطلاع على ترجمة لنص الاتفاقية باللغة العربية .

(٣٥) جورج أنطونيوس : يقظة العرب، ترجمة على حيدر الركابى، ص ١٤٨ – ١٤٩ .

(٣٦) السيد مصطفى سالم (دكتور) : تكوين اليمن الحديث، اليمن والإمام يحيى ١٩٠٤ – ١٩٤٨ ، ص ١٩٠ .

(٣٧) أحمد فضل العبدلى : هدية الزمن فى أخبار ملوك لحج وعدن، ص ١١١ .

(٣٨) أمين الريحانى : تاريخ نجد الحديث وملحقاته، ط٢٢، ص ٢٢٩ .

(39) I.O.L. : Secret, B.222., Correspondenerce with the grand Sherif of Mecca from 14th September 1914 to 10th March 1916, No. 4, Communication from Mr. Cheetham to Sherif Abdulla, p.2.

(40) Hurewitz, J. C. : Op. Cit., Vol. I., p. 219 .

(٤١) حافظ وهبة : جنوب جزيرة العرب فى القرن العشرين، ط٢، ٣٠٨–٣٠٩ .

(42) I.O.L., Secret, B. 232, From W.C. Walton, Brigadier-General,- General Officer Commanding and Political Resident Aden, to the Government of India, in the foreign department, Simla, Head-

quarters, Aden, 29th May 1916, pp. 1, 3.

(٤٣) محمد بن أحمد عيسى العقيلي : المصدر السابق،ج١ ، ق٢ ، ص٣ .

(٤٤) محمد بن أحمد عيسى العقيلي : المصدر السابق، ج٢ ،ص ٤٨ .

(٤٥) أمين الريحاني : ملوك العرب، ج١ ، ص ١٥٣ .

(٤٦) شرف عبد المحسن البركاتي : الرحلة اليمانية للشريف حسين «باشا» أمير مكة المكرمة، ص٣-٤

(٤٧) محمد بن عيسى العقيلي : المصدر السابق،ج١ ، ق٢ ، ص٥٦٥ .

(٤٨) أمين الريحاني : ملوك العرب، ج١ ، ص ٢٦٠ .

(٤٩) محمد بن عيسى العقيلي : المصدر السابق، ج٢ ، ص٤٧ .

(٥٠) أمين الريحاني : ملوك العرب، ج١ ، ص٢٦١ .

(51) Hogarth, D.G. : Op. Cit., p. 120 .

(٥٢) حافظ وهبة : المصدر السابق، ص ٤٢ .

(٥٣) محمد بن أحمد عيسى العقيلي : المصدر السابق، ج٢ ، ص ٥١-٥٢ .

(٥٤) فاروق عثمان أباظة (دكتور) : الحكم العثماني في اليمن ١٨٧٢-١٩١٨ ، ص ٩٠

(٥٥) أمين الريحاني : ملوك العرب، ج١ ، ص٢٧٢ .

(56) Jacob, H.F. : Op. Cit., p. 70 .

(57) Hogath, D.G. : Op. Cit., p. 121 .

(٥٨) أمين الريحاني : ملوك العرب، ج١ ، ص ٢٧٣ .

(٥٩) شرف عبد المحسن البركاتي : المصدر السابق، ص ١٤ .

(60) Jacob, H,F. : Op. Cit,m P. 126 .

(٦١) عبد الواسع بن يحيى الواسعي : المصدر السابق، ص ١١٦ .

(62) Jacob, H.F. : Op. Cit., P. 127 .

(63) Jacob, H.F. : Op. Cit., P. 154 .

(64) Bury, G.W. : Op. Cit., PP. 178-179 .

(٦٥) أحمد فضل العبدلي : المصدر السابق، ص٢٠٧-٢٠٨ .

(٦٦) أمين الريحاني : ملوك العرب، ج١، ص٢٩٨ .

(67) Hurewitz, J.C. : Op. Cit. Vol. 2. p.12 .

(٦٨) محمد بن أحمد عيسى العقيلي : المصدر السابق، ج٢، ص١١٤-١١٥ .

(٦٩) حافظ وهبة : المصدر السابق، ط٢، ص ٣٠٨-٣٠٩ .

(70) Jacob, H.F. : Op. Cit., P.176 .

(٧١) محمد بن أحمد عيسى العقيلي : المصدر السابق، ج٢، ص١٠٩ .

(72) Hogarth, D.G. : Op. Cit., P. 127 .

(٧٣) محمد بن أحمد عيسى العقيلي : المصدر السابق، ج٢، ص ١٠٩ .

(74) Jacob, H.F. : Op. Cit., P. 164 .

(٧٥) محمد بن أحمد عيسى العقيلي : المصدر السابق، ج٢، ص١١١ .

(٧٦) محمد بن أحمد عيسى العقيلي : المصدر السابق، ج٢، ص ١١٢ .

(٧٧)أحمد فضل بن علي محسن العبدلي : هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن، ص ٢١١-٢١٣ .

(78) Sxott, H. Op. Cit., P.230 .

(٧٩) أمين الريحاني : ملوك العرب، ج١، ص٣٦٧ .

(80) I.O.L. B216, Secret, British Policy in the Yemen, Memoranda by Majorgeneral Sir, G.J. Younghusband, Political Resident, Aden, and Lieutenant-Colonel H.F. Jacob, First Assistant

Resident, Aden, No. C., 695 .Dated 23rd September 1915, Enclosure No. 1. Memorandum on the employment by Italins at Mogadiscio of Askaris from Arabia, by H.F. jacob, 8th September 1915 .

Enclosure No. 2 Memorandum on the political policy of our Hinterland, By H.F. Jacob, 9th September 1915 .

(٨١) لم تشر الوثيقة إلى أن هذا المبلغ كان يصرف يوميا أم شهريا ويرجح أنه كان يصرف يوميا.

(82) I.O.L.B. 216, Secret, From Major-General Sir George Younghusband,K.C.I.F., C.B. Political Resident Adont, To hte SEcretary to Governor of Bombay, political DEpartment No. C. 694, Aden Residency 1th 23rd September 1915. Enclosure No. 1 Memorandum on the employment by Italins at Mogadiscio of Askaris from Arabia by H.F. Jacob, A Political Resident Aden, 8th September 1915,pp.2, 4.

(83) I.O.L.B. 215, Secret, From Major General General Sir George Sir George Younghusband, K.C.I.F.C.B., Political Resident, Aden, 10the Secretary to Government of Bombay, Political department, No. C. 694, Aden Residency 1th 23rd Septmber 1915, Enclosure No. 2. Memomdum on the POlitical policy of our Hinterland, by H.F. Jacob, Lieutenant-Colonel, First Assistant Resident, Aden, 9th September 1915, pp. 4. 7.

(84) I.O.L. No. 83 Policy for His Majesty's Ships in the Southern Red Sea patrol, Memorandum by C.H.U. price, Brigadier-

General Political resident, Aden Residency, 27 Junuary 1916, p.1.

(85) I.O.L. Secret,From Brigadier General C.H.M. Price, C.B.. D.S.O. Political Resident Aden to the Secretary to Government Political Department, Bombay, No. C. 80 Aden Residency 27 January 1916, pp. 1.2. Enclosure, Report of a visit to the Idrissi Saiyid Muhammed Bin-ali Bin Muhammed Bin Ahmed at Jezan, By H.F. Jacob, Lieutenant Colonel, First Assistant Resident, Aden Residency, 17th January 1916, pp. 3, 7.

(86) I.O.L. Secret, From Brigadier General C.H.U. Price, C.B., D.S.C. political Resident, Aden to the Secretary to Government, political Department, Bombay, No. C. 80., Aden Residency, 27th january 1916,pp. 1.2. Enclosure, Report of a Visit to the Idriddi Sayid Muhammad Bin Ahmed at Jezn, By H.F. Jacob, Lieutenant Colonel, First Assistant Aden Residency, 17th January 1916, pp.3, 7.

(87) I.O.L., Secret, From Brigadier-General C.H.U. Price, Political Resident, Aden, to the Secretary to Government, Political department, Bombay., No. C. Aden Residency, 29th January 1916., P. 1.

- Enclosure No. 1, From Brigadier-General C.H.U. Price, C.B., D.S.O., Political Resident and General Officer Commanding, Aden to the Chief of the General Staffm, Army Headquarters, Delhi, India, No. 4657/55. G.O. ? Headquarters, Aden 29th

January 1916, PP. 1-2.

(88) I.O.L., Secret, From Brigadier-General C.H.U. Price, C.B. D.S.O., Political Resident, Aden, to Government. Political Department, Bombay : No. C. 95. Aden Residency, 29th Jauary 1916., P.1 .

- Enclosure 2. Extract from a Report by major C.R. Bordshaw. General Staff, Aden, Regrading the Idrissi, PP. 3-5 .

(89) I.O.L. No. C. 95, From Brigadier general C.H.U. Price, C.B.D.O. Political Department, Bombay, aden, Residency, 29th January 1916.

Enclosure, Extract from a report by Major C.H. bradshaw, general staff, Aden, Regarding the Idrissi .

(90) I.O.L. 1182/16, No. C. 273, Secret, From Brigadier-General William C.Walton, Acting Political Resident, Aden, to Secretary to Government, political department, Bombay, 14th March 1916, p.1.

Encliosure, Present political situation in our Hinterland and beyond the Border, By H.F. jacob, Lieutenant-Colonel, Assistant Resident, Aden, 11th March 1916,p.2.

(91) I.O.L. 1182/16, No. C. 273. Ibid and enclosure, pp. 2, 3 .

(92) I.O.L. 1182/16 No. C. 273, Op. Cit., and enclosure, pp. 3

.(93) I.O.L. Secret, the Aden protectorate, letter from General Officer Commanding W.C. Walton, Aden, to the Secretary to

the Secretary to the Government of India, Foreign Department dated 13th May 1916. pp. 1, 4.

Enclosure No.1, The Boundary of the aden protectorate, Note by Colonel R.A., Wauhope R.E. C.B., C.M.N. Political Military Indtelligence Officer Aden,pp. 5-7 .

Enclosure 2., A political policy in our Hinterland. Note Lieutenant-Colonel H.F. Jacob. First Assistant Resident, aden Residency 10th May 1916, pp. 8-11 .

(94) I.O.L. secret, The aden protectorate, letter from General Officer Commanding W.C. Walton, Aden, to the Secretary to the Government of India, Foreign Department, daeed 13th may 1916., P. 1.

(95) I.O.L. The Protectorate, op. cit., 13th May 1916., p.2.

(96) I.O.L. Se3cret, The Aden Protectorate, W.C. Walton, Aden to the Secretary to the Government of India, 13th May 1916., pp. 2, 3.

(97) I.O.L.,; op. cit., p. 3 .

(98) I.O.L. Secret, The Aden Protectorate W.G. walton, Aden, To Secretary to the Government of India, 13th May 1016, P. 4 .

أنشأ البريطانيون كلية لأبناء السلاطين ورؤساء القبائل تقع فوق جبل جديد فى نهاية خور مكسر من جهة رأس عدن، وكان غرضهم من انشائها تربية أبناء السلاطين وتنشئتهم على الولاء لبريطانيا،وقد شاهدت مبنى هذه الكلية أثناد تواجدى فى عدن .

(99) I.O.L. Secret, The Aden Protectorate, W.C. Walton, Aden, to

the Secretary to the Government of India, 13th May 1916, P. 4.

(100) I.O.L. Secret, The Aden Protectorate, Letter from General Officer Commanding W.C. Waltom, Aden, to the Government of India, Foreign Department, dated 13 May 1916 .

(101) Enclosure No. 1, The Boundary of the Aden Protectorate, Note by : Colonel R.A. Wauhope, R.E.C.B.C.M.G., p. 5

(102) I.O.L., No. B. 232, Secret., From Brigadier General W.C. Walton, General Officer Commanding and Political Resident, Aden, to the Secretary to the Government of India in the Foreign Department, Simla, Headquarters, aden, 29th May 1916 (103) I.O.L.B. 222, Secret, correspondence with the grand-Sherif of Mecca, No. 9, From the High Commissioner, Cairo, to the Sherif Hussain, 3rd, August 1915. P. 5 .

(١٠٤) محمد أنيس (دكتور) : الدولة العثمانية والشرق العربي، ص ٢٧٦-٢٧٧ .

(105) I.O.L. 222, Secret, Correspondence with the grand Sherif of Mecca, 22 Communication from Sir A.H. Mc Mahon to the grand Sherif, 10th March 1916, pp. 15-16 .

(١٠٦) محمد بن أحمد عيسى العقيلي : المصدر السابق، ج٢، ص ١١٢-١١٣ .

(١٠٧) عبد الله عبد الكريم الجرافي: المصدر السابق، ص ٢٢٥-٢٢٦ .

(١٠٨) أحمد فضل العبدلي : المصدر السابق، ص ٢٦٠ .

(109) Rihani, A. Arabian Peak and Desert, Travels in Yemen .

(١١٠) عبد الواسع الواسعي : المصدر السابق، ط٢، ص٣٣٢ .

(١١١) أمين الريحاني : المصدر السابق، ص ٢٣٤

(١١٢) حسين بن أحمد الريشى : بلوغ المرام فى شرح مسك الختام فى تولى ملك اليمن من ملك وإمام ص ٩٢

(113) Rihani, A, : Op. Cit., P. 229 .

(١١٤) محمد بن أحمد عيسى العقيلى : المصدر السابق، ج٢، ص١١٣ .

(١١٥) محمد بن أحمد عيسى العقيلى : المصدر السابق،ج٢، ص ١١٣.

(١١٦) أمين الريحانى : المصدر السابق، ج١، ص٢٣٦ .

(١١٧) أحمد فضل العبدلى :المصدر السابق، ص ٢٥٩ .

(118) Jacob, H.F. op. cit., p. 249 .

(119) Jacob, H.F. Ibid., p. 241 .

(١٢٠) عبد الواسع الواسعى : الصمدر السابق، ص ٣٣٨ .

المصادر

أولا - مصادر باللغة العربية

- ابن أياس، محمد : بدائع الزهور فى وقائع الدهور (أربعة أجزاء) الطبعة الأولى - القاهرة ١٨٩٣

- أمين الريحانى : ملوك العرب - جزآن - الطبعة الاولى - المطبعة العلمية - بيروت ١٩٥٤ .

- جورج انطونيوس: يقظة العرب (ترجمة على حيدر الركابى)، مطبعة الترقى - دمشق ١٩٤٦ .

- جاد طه (دكتور) : سياسة بريطانيا فى جنوب اليمن، دار الفكر العربى، القاهرة ١٩٦٩ .

- الجرافى ، عبد الله بن عبد الكريم : المقتطف من تاريخ اليمن - مطبعة الحلبى، القاهرة ١٩٥١ .

- جمال زكريا قاسم (دكتور) : الخليج العربى، دراسة لتاريخ الامارات العربية (١٨٤٠-١٩١٤) مطبعة جامعة عين شمس - القاهرة ١٩٦٦ .

المؤثرات السياسية للحرب العالمية الأولى على أمارات الخليج العربى، المجلة التاريخية المصرية - المجلد السادسة عشر - ١٩٦٩ .

- حافظ وهبه : جزيرة العرب فى القرن العشرين، الطبعة الثانية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٤٦ .

- حسين مؤنس (دكتور) : الشرق الاسلامى فى العصر الحديث، مطبعة حجازى - القاهرة ١٩٣٨ .

- السيد محمد رجب حراز (دكتور) : التوسع الايطالى فى شرق افريقية وتأسيس مستعمرتى ارتيريا والصومال، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٦٠ .

الدولة العثمانية وجزيرة العرب، ١٨٤٠ - ١٩٠٩، معهد البحوث والدراسات العربية التابع

لجامة الدول العربية بالقاهرة، ١٩٧٠ .

- السيد مصطفى سالم (دكتور) : تكوين اليمن الحديث، اليمن والامام يحيى (١٩٠٤-١٩٤٨)، معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة ١٩٦٣ .

- السيد مصطفى سالم (دكتور) الفتح العثمانى الأول اليمن ١٥٣٨-١٦٣٥ ،معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة ١٩٦٩ .

المؤرخون اليمنيون فى العهد العثمانى الأول، ١٥٣٨-١٦٣٥ ،الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة ١٩٧١ .

- شرف عبد المحسن البركاتى : الرحلة اليمانية للشريف حسين باشا أمير مكة المكرمة - مطبعة السعادة - القاهرة، ١٩١٢ .

- شوقى عطا الله الجمل : سياسة مصر فى البحر الاحمر فى الفترة من ١٨٦٣-١٨٧٩، رسالة دكتوراة قدمت لكلية الاداب بجامعة القاهرة عام ١٩٥٩ .

- شوقي عطا الله الجمل: الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الاحمر ١٨٦٣-١٨٧٩ ،مطبوعات الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، ١٩٥٩ .

- صلاح العقاد (دكتور) : التيارات السياسية فى الخليج العربى، مكتبة الانجلو المصرية بالقاهرة، ١٩٦٥ .

- جزيرة العرب فى العصر الحديث، معهد البحوث والدراسات العربية،القاهرة، ١٩٦٩ .

- عبد الحميد البطريق (دكتور) : من تاريخ اليمن الحديث ١٥١٧-١٨٤٠ ،م عهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة، ١٦٩ .

- عبد الرحمن ابو طالب : الجنوب اليمنى المحتل من النواحى التاريخية والطبيعية والسياسية ونصوص الاتفاقات والمعاهدات البريطانية مع امارات الجنوب، كتاب قدم للادارة السياسية بالامانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة فى ٥ أغسطس ١٩٥٩ ولم ينشر بعد .

- العبدلى، أحمد فضل بن على محسن : هدية الزمن فى أخبار ملوك لحج وعدن، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٥١ هـ .

- العريش ، حسين بن أحمد : بلوغ المرام فى شرح مسك الختام فى من تولى ملك اليمن من ملك وامام، مخطوطة نشرها وحققها الاب انستاس الكرملى، مطبعة البرتيرى – القاهرة- ١٩٣٩ .
- العقيلى،محمد بن أحمد عيسى : تاريخ المخلاف السليمانى أو الجنوب العربى فى التاريخ، جزآن،الجزء الاول طبع بمطابع الرياض ١٩٥٨ ، الجزء الثانى طبع بمطابع دار الكتب العربى بالقاهرة، ١٩٦١ .
- فاروق عثمان أباظة (دكتور) : الحكم العثمانى فى اليمن ١٨٧٢-١٩١٨ ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ببالقاهرة، ١٩٧٥ .
- فاروق عثمان أباظة (دكتور) : عدن والسياسة البريطانية فى البحر الاحمر ١٨٣٩-١٩١٨ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة، ١٩٧٦ .
- – محمد أحمد أنيس (دكتور) : الدولة العثمانية والشرق العربى ١٥١٤-١٩١٤ ، مكتبة االنجلو المصرية القاهرة .
- محمد محمود السروجى (دكتور) : سياسة مصر العربية غى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، ثرة العسير (١٨٦٤-١٨٦٦) – مجلة كلية الآداب بجامعة االسكندرية – المجلد التاسع – ديسمبر ١٩٥٥ .
- محمد مختار : الوفيقات الالهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالسنسن الافرنكية والقبطية، القاهرة، المطبعة الاميرية ببولاق، ١٣١١هـ (١٨٩٤/٣م) .
- الواسعى، عبد الواسع بن يحيى : تاريخ المسمس فرجة الهموم والحزن فى حوادث وتاريخ اليمن، الطبعة الثانية، مطبعة حجازى بالقاهرة، ١٩٤٧ .

ثانيا – مصادر باللغة الانجليزية

أ – الوثائق Documents

– وثائق لم يسبق نشرها :

– من سجلات وزارة الهند (البريطانية) المحفوظة بمكتبة وزارة الهند (البريطانية) بلندن :

India Office Library and India Office Records, Foreign and Commonwealh Office, 197 Blackfriars Road, london, S.E.I. : 1/928/9531 ., Judical and Secret Memoranda .

- Secret, From brigadier-General C.H.U. Price, C.B., B.S.O., Political Resident, Aden, to the Secretary to Government, Political Department, Bombay, No. C.80, Aden Residency, 27th January 1916 .

تشير هذه الوثيقة المتمثلة فى الخطاب السرى المرسل من « البريجادير جنرال برايس » المقيم السياسى البريطانى فى عدن الى سكرتير حكومة بومباى (القسم السياسى) فى ۲۷ يناير سنة ١٩١٦ الى زيادة « الكولونيل جاكوب » الى السيد محمد الادريسى فى عسير، وتوضح تطور علاقة السلطات البريطانية فى عدن بالادريسى الذى استقطبته الى جانبها ضد الاتراك العثمانيين فى اليمن قبيل وفى أثناء الحرب العالمية الأولى . وقد أرفق « برايس » بخطابه التقريرين السريين التاليين :

- Enclosure 1. Report of a visit to the Idrisi Saiyid Muhammad Bin Ali Bin Muhammed Bin Ahmed at Jezan, by H.F. Jacob, Lieutenant-Colonel, First Assistant Resident, aden. 17th January 1916 .

التقرير الأول أعدة « الكولونيل هارولد جاكوب » المساعد الاول للمقيم السياسى البريطانى فى عدن فى ١٧ يناير سنة ١٩١٦ ويدور حول زيارته للسيد محمد بن على بن أحمد

- Enclosure 2. Confidential, Brigadier General A.W. Momey, General Headquarters, Indian Expeditionary Force, to India Office No. I. G. Dasra, 22nd January 1916 .

التقرير الثانى أعده « البرديجادير جنرال مونى » بالقيادة العامة للقوات الهندية البريطانية ووجهه الى وزارة الهند فى ٢٢ يناير سنة ١٩١٦ . ويوضح هذا التقرير موقف البريطانية فى عدن آزاء حكام الجزيرة العربية فى مطلع الحرب العالمية الاولى .

- No. C. 83, Policy for His Majesty's ship in the Southern Red Sea Patrol, memorandum by C.H.U. Price, Brigadier-General, Polotocal Resident, Aden Residency, 27th January 1916 .

تمثل هذه الوثيقة مذكرة « البريجادير جنرال برايس » المقيم السياسى البريطانى فى عدن فى ١٧ يناير سنة ١٩١٦ وتدور حول استراتيجية البريطانيين البحرية لحراسة الجزء الجنوبى من البحر الاحمر أثناء الحرب العالمية الأولى .

- Secret, From Brigadier-General C.H.U. Price, C,P.D.S.O., Political Resident, Aden, to the Secretary to the Secretary to governnment,Ploitical Department, Bombay, No. C. 95., Aden Residency, 29th Junary 1916 .

تمثلههذ الوثيقة رسالة موجهة من « البريجادير جنرال برايس » المقيم السياسى البريطانى فى عدن الى سكرتير حكومة بومباى (القسم السياسى) فى ٢٩ يناير سنة ١٩١٦ وقد أرفق برسالته هذه صورة من خطاب القائد العام بعدن الى رئيس هيئة الاركان العامة فى عدن الذى أفق « الكولونيل جاكوب » فى زيارته للادريسى فى عسير، ويشير التقرير الى طبثيعة علاقة السلطات البريطانية فى عدن بالادارسة فى عسير فى مطلع الحرب العالمية الأولى .

- 1182/16, No. C. 273., Secret, From Brigadier General William C.

Aden Political Resident, aden, to the Secretary to government Political Department, Bombay,, 14th March 1916.

تمثل هذه الوثيقة خطابا مرسلا من « البريجادير جنرال وليام والتون » المقيم السياسي البريطاني بالنيابة في عدن الى سكوتير حكومة بومباى (القسم السياسى) في ١٤ مارس سنة ١٩١٦ . وقد ارفق بالخطاب مذكرة عن الموقف السياسى الراهن حينذاك في المنطقة الداخلية المتاخمة لعدن، أعدها « الكولونيل جاكوب » المساعد الأول للمقيم السياسي البريطاني في عدن في ١٠ مارس سنة ١٩١٦ .

- Secret, The Aden Protectorate, Letter from general Officer Commanding W.C. Walton, Aden to the Secretary to the goverment of India, Foreign Department, dated 13th May 1916.

تمثل هذه الوثيقة خطابا سريا صادرا عن « البريجايدير جنرال وليام والتون » القائد العام البريطاني في عدن الى سكرتير حكومة الهند (القسم الخارجى) في ١٣ مـايو سنة ١٩١٦ بشأن تحديد الحدود بين منطقتى نفوذ البريطانيين والعثمانيين وقد أرفق بالخطاب المذكرتين التاليتين:

- Enclosure No. 1, The Boundary of the Aden Protectorate, Note by Colonel R.A. Wauhepo R.E., C.B. C.M.G.

المذكرة الأولى اعدها « الكولونيل ووهوب » ضابط المخابرات السياسي والعسكرى بعدن وتدور حول « حدود محمية عدن » ولم يذكر تاريخ تقديم المذكرة .

- Enclosure No. 2, A Polotocal Polocy in our Hinterland, Note by- Lieutenant Colonel H.F. jacob, First Assistant Resident, Aden, 10th May 1916.

والمذكرة الثانية أعدها « الكولونيل جاكوب » المساعد الأول للمقيم السياسي البريطاني في عدن وتدور حول الأوضاع السياسية في اليمن وموقف السلطات البريطانية في عدن ازاءها،

وهى مؤرخة فى ١٠ مايو ١٩١٦ .

- B. 216. Secret. British Policy in the Yemen, Memorandum by Major General Sir G.J. Younghusband, K.C.I.E., C.B. Political Resident, aden, and Lieutenant-Colonel H.F. Jacob, first assistannt Resident, Aden, Received at India Office as enclosure in Aden Residency Govering letter Nio. C. 695 dateds 23rd September 1915., PP. 1-7 .

- Enclosure No. 1. Memorandum on the employment by Italians at Mogadiscio of Askaris from Arabia .

- Enclosure No. 2., Memorandum on the Political Polical of our Hinteland .

تمثل هذه الوثيقة نص المذكرة السرية المرسلة من « الميجور جنرال يونجهسبند » المقيم السياسى البريطانى فى عدن الى حكومة بومباى فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٥ وقد أرفق بها تقريرين أحدهما « هارولد جاكوب » المساعد الاول المقيم السياسى هناك، أولهما دار حول موضوع قيام الايطاليين فى مقديسيو بتجنيد عساكر كمن أبناء الجزيرة العربية ودعوته لحكومته لاتباع ذلك . أما التقرير الثانى فيوضح خطة البريطانيين السياسية التى أتبعوها فى الاراضى اليمنية المتاخمة لهدن حتى سنة ١٩١٥ .

- B. 222., Secret, Correspondence with grand Sherif of mecca from 24th September 1914 to 10th March 1916, 16th pages .

تمثل هذه الوثائق مجموعة من الرسائل السرية الهامة المتبادلة بين ممثلى الحكومة البريطانية والشريف حسين شريف مكة فى الفترة الممتدة من سبتمبر ١٩١٤ الى مارس ١٩١٦ .وتحور الدور الذى قام به البريطانيون للأعداد لقيام الشريف حسين بالثورة ضد الاتراك وذلك ضمن الخطة البريطانية الخاصة باستقطاب زعماء منطقة البحرالاحمر وتحريضهم

لضرب الترك هناك وفى المشرق العربى بوجه عام

- B. 232. Secret., From W.M.C. Walton, Brigadier General, General Offier Commanding and Political Resident, Aden, to the Secretary to the Government of India in the Froeign DEpartment Simla, Headquarters, Aden, 29th May 1916 .

تمثل هذه الوثيقة رسالة سرية من « البريجادير جنرال والتون » القائد العام والمقيم السياسى البريطانى فى عدن الى سكرتير حكومة الهند فى ٢٩ مايو سنة ١٩١٦ . ويور موضوعها حول توضيح طبيعة الموقف فى عدن والمنطقة المحيطة بها من الناحيتيت السياسية والعسكرية فى العامين الأولين من الحرب العالمية الأولى، كما يوضح الاحتمالات المتوقعة فى حالة قيام الشريف حسين بثورته ضد الاتراك وموقف االامام يحيى فى جبال وسط اليمن والادريسى فى عسير حتى تتخذ السلطات البريطانية فى عدن الاحتياجات اللازمة لحماية المصالح البريطانية فى منطقة البحر الاحمر فى ذلك الحين .

- وثائق منشورة :

- Aitchison, C.U. : A Collection of Treaties, Engagements and Sanda Relating to India and Neighbouring Countries, Vol. XI. Delhi, 1933 .

- Goech and Temperley, British Documents on the Origins of the war, 1898-1914 London, Printed and purchased by Her Majesty's Stationary Pffice 1938 .

- Hurewitz, J.C. : Diplomacy in the Bear and Middle east, two vols., new Yprk 1956 .

- Woodward, E.L., and Buter, Rohand eds · DOcuments on British

Foreign Polocy, 1919-39. 1st. sep Vol.iV. 1919 London, H.M. Stationary Office, 1952 .

ب - المؤلفات Text

Brémond, E. yemen et Saoudia. Charles Lavauzelle et Cie, Paris, lére éd. 1937 .

Bury, G.W. : Arabia Infelix or the Turks in Yemen, Macmillan and Co., London, 1915 .

George, H.B. ; a Historical Geogaphy of the British Empire, Seventh edition, 1924, Methuen and Co. Ltd., Graham, Gerald S. : Great Britain in the Indian Ocean, A study of maritime Enterprise 1810 - 1850; Oxford, at the Clarendon Press 1967 .

Hogarth, David George : Arabia, Clarendon Press, Oxford, 1922, First Ed .

Hoskins, Oxford L. : British Routes to India, London, Longmans Groon, 1928 .

" The Growth of British Interest in the Route to India" Tufts Cell Mass., U.S.A. Journal of the Indian History 11.

Jacob, Lieutenant Colonel Harold F. : Kings of Arabia, London,mills and Boon, 1923 .

Lenczowski, Grorge : The Middle East in world Affairs, Third Edition, Cornell University Press, Ithace, New York 1962 .

Marston, Thomas E Britain's Imperial Role in the Red Sea Area,

1800-1878. The String Press, Inc. Hamden, Connectincut, U.S.A.

Rihani, Ameen : Arabian Peak and Desert, Travels in Yemen, London, Constable and Co. Ltd. 1930 .

Sanger, Richard H., : The Arabian Peninsula, Cornell Unity, Pr., New York, 1954, First Pub .

Scott, Hugh, (dr) : The Yemen in 1937-38. Journal of the Royal Central Asian Society, Vol. 27, 1940 .

: In the High Yemen, Muray, 1942.

Serjeant, R.B. : The Portuguese off the South Arabian Coast, Hadrami Chronicles with Yemeni and European Accounts of Durch Pirates off Mecca in 17th Century. Oxford, Clarendon Press, 1963. Waterfield, Gordon : Sulans of Aden, John Murray, London, 1968 .

«البحث الخامس»

دراسة تاريخية للهجرة اليمنية إلى شرق افريقيا في النصف الأول من القرن العشرين

Yemeni Immigration to East Africa during the first half of the 20th Century

للدكتور

فاروق عثمان أباظه

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - جامعة الأسكندرية

بحث قدم

في ندوة «العرب في افريقيا» التي أقامها قسم التاريخ

بكلية الآداب بجامعة القاهرة

(في الفترة من ٤ - ٦ ابريل ١٩٨٧)

دراسة تاريخية للهجرة اليمنية الى شرق افريقيا
فى النصف الاول من القرن العشرين

مقـدمـة :

يهدف هذا البحث الى دراسة تاريخ الهجرة اليمنية الى شرق افريقيا فى النصف الأول من القرن العشرين، باعتبار أن هذا التاريخ يشكل صفحة من صفحات تاريخ العرب في شرق افريقيا، الذى يعد من الصفحات الجيدة فى التاريخ الافريقى .

وهذه الدراسة لها جذورها التاريخية العميقة التى تتصل بكافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ليس بالنسبة لليمن فحسب، وإنما بالنسبة لشرق أفريقيا أيضا . كما أن هذه الدراسة تتصل كذلك بعوامل جغرافية متعددة الجوانب، وترتبط ارتباطا وثيقا بحركة التاريخ العربى والأفريقى الحديث والمعاصر .

وان ما نعنيه باليمن فى هذا البحث، هو اليمن بشطريه الشمالى والجنوبى من جهة، وما نعنيه بشرق أفريقيا فيتمثل فى النطاق الجغرافى الممتد من الحدود الشمالية للصومال – المطل على مضيق باب المندب وخليج عدن شمالا ويصل جنوبا الى كينيا، وتنجانيقا، وزنجبارومزمبيق، المطلة على المحيط الهندى، من جهة أخرى . وإن اختيارنا لفترة البحث فى النصف الأول من القرن العشرين، انما يعود لما تميز به هذا النطاق الجغرافى فى الفترة المشار اليها من أهمية، حيث انعكست عليه كل التأثيرات التاريخية السابقة، بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . كما تعرضت هذه المنطقة لتغيرات عديده فى تلك المجالات وخاصة أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية، بكل ما نتج عنهما من نتائج عديدة كان لها أعمق الأثر على حركة الهجرة اليمنية إلى شرق أفريقيا من جهة، بل وحركة الهجرة الافريقية الى جنوب اليمن آنذاك، من جهة أخرى .

وسوف نعالج هذا البحث من الناحية المنهجية بدراسة التعريف العلمي للهجرة وتطبيقه على الهجرة اليمنية الى شرق أفريقيا، التى سنتتبع حركتها فى النصف الأول من القرن العشرين، باعتبارها امتدادا طبيعيا لحركتها الدائمة فى العصور السابقة، وسوف نتطرق بعد ذلك الى ظاهرة تجنيد المهاجرين لواردات المهجر فى بلادهم.وأخيراً نتتبع مدى نجاح اليمنيين بمهجرهم فى شرق افريقيا فى فترة الدارسة، وكيف تحولت الهجرة بعد ذلك الى البلاد العربية النفطية .

أولا – التعريف العلمي للهجرة وتطبيقه على الهجرة اليمنية الى شرق افريقيا :

يحدد التعريف العلمى للهجرة بأنها تغيير دائم أو شبه دائم لمحل الاقامة بصرف النظر عن طول مدة هذا التغيير أو قصره . وتتطلب دراسة الهجرة التعرف على الظروف المحيطة بالمهاجر في موطنه الأصلى من جهة، ثم بمحل الأقامة الذى هاجر اليه من جهة أخرى . هذا فضلا عن معرفة العقبات التى تحدث أو تطرأ نتيجة لعملية الهجرة، والتى قد تكون طفيفة فى بعض الحالات، وجسمية فى حالات أخرى . كما أن هذه العقبات تتأثر بالعوامل الشخصية المحركة للهجرة وما يتصل بها من مقارنة بين عوامل متعلقة بمكان المنشأ وأخرى متعلقة بمكان الوصول . بالأضافة إلى ما يمكن أن تحدثه قوانين الهجرة من تأثير فى حركة المهاجر من موطنه الأصلى الى مكان الوصول، ومدى الاتصالات أو العلاقات الشخصية التى تمهد سبيل الهجرة، فضلا عن المسافة بين الوطن الأصلى والمهجر، وأن كانت المسافة على الرغم من أهميتها المطلقة ليست هى العوامل الأهم فى معظم الحالات

ويراعى الباحث دائما فى تفسير حركة الهجرة فى عصر من العصور عملية اتخاذ القرار لدى الفرد أو الجماعات، اذ نجد فى الدراسات الخاصة بالهجرة ان عوامل الطرد والجذب عادة ما يشار اليها لكى تساعد على فهم آلية الهجرة وتحديد مدى حيويتها . وفى رأى بعض العلماء أن الهجرة كعملية تحدث بعد اتخاذ الفرد

أو الجماعات لقرار من القرارات ينجم عن تقييم لكافة النواحي والبدائل في الموطن الأصلي من جهة، والمهجر من جهة أخرى، « فكل شخص معرض دائما لعوامل في محل اقامته، بعضها يمثل قيدا على حركته أو هجرته، والبعض الآخر يشجعه عليها . كما يؤخذ في الحسبان أن هناك عديد من العوامل السلبية والايجابية تأتي في الأماكن المختلفة المحتمل الوصول إليها، والقرار الخاص بالتحرك أو عدم التحرك يكون قائما على أساس كل هذه العوامل »[١] .

وتعتبر الهجرة من أهم مجالات البحث ليس بالنسبة للمؤرخين فحسب، بل بالنسبة للمتخصصين في مجالات العلوم الأخرى كالجغرافيا والاجتماع والاقتصاد والأنثروبولوجيا . وتعتبر المساهمات التي تقدمها فروع الدراسات المختلفة عن الهجرة مكملة ومتصلة ببعضها البعض . ويشكل النقص في البيانات الاحصائية واحدا من أهم المعوقات في دراسات الهجرة . وتزيد هذه الصعوبة بالنسبة للهجرة اليمنية الى شرق أفريقيا وغيرها اذا ما علمنا أن أول تعداد لسكان الشطر الشمالي من اليمن قد أجري عام ١٩٧٤ ، وأن هذا الشطر الشمالي من اليمن ظل في النصف الأول من القرن العشرين – وهي الفترة التي نعني بدراستها في هذا البحث – تحت حكم الامامة الزيدية معزولا سياسيا وحضاريا عن العالم الخارجي، منذ جلاء العثمانيين عنه في مطلع عام ١٩١٩[٢] ، وحتى قيام ثورة السادس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦٢ واعلان الجمهورية .

أما بالنسبة للشطر الجنوبي من اليمن فقد ظل طوال تلك الفترة تحت سيطرة بريطانيا منذ احتلالها لعدن في التاسع عشر من يناير عام ١٨٣٩[٣] وحتى جلائها

(1) Kosinski, L. A., & Prothero R. People on the Move, p. 5 .

(٢) فاروق عثمان أباظه (دكتور) : الحكم العثماني في اليمن ١٨٧٢ –١٩١٨، ص ٤٣٢

(٣) فاروق عثمان أباظه (دكتور) : عدن والسياسة البريطانية في البحر الاحمر ١٨٣٩–١٩١٨، ص١٩٥

(4) Gavin, R. J. : Aden Under British Rule, 1839-1967, p. 350 .

عنها فى الثلاثين من نوفمبر عام ١٩٦٧[٤] ولم تعن الإدارة البريطانية فى عهد تبعية عدن لشركة الهند الشرقية " East India Company " أى منذ احتلالها وحتى انتقال تبعيتها الى وزارة الهند India Office فى عام ١٨٥٨[٥] – الا باحصاء عدد سكان عدن نفسها عدة مرات كان آخرها فى عهد الشركة المذكورة الاحصاء الذى أجرى فى عام ١٨٥٦ وقدر سكان عدن بعشرين ألف وستمائة وأربع وخمسين نسمة . وعندما تحولت عدن من تبعيتها لوزارة الهند، وصارت مستعمرة تابعة » لوزارة المستعمرات البريطانية "Colonial Office" فقد أجرى أحصاء رسمى لسكان عدن فى عام ١٩٤٦ كان ثانى أحصاء يجرى منذ تحولها الى مستعمرة . واقتصر هذا الأحصاء على عدن فقط دون غيرها من النواحى التسع فى جنوب اليمن . وقدر أظهر هذا الأحصاء أن سكان عدن كانوا قد بلغوا ٨٠,٥١٦ نسمة، بينما قد عددهم فى الأحصاء التالى الذى أجرى عام ١٩٥٥ بزيادة واضحة اذ بلغوا ١٣٨,٤٤١ نسمة[٦] .واشتمل هذا الاحصاء على تحديد الجنسيات المقيمة فى عدن آنذاك على النحو التالى : اليمنيون ٤٨,٠٨٨ نسمة، والعدنيون العرب ٢٦,٩١٠ نسمة، وعرب الشرق الأوسط ٢,٦٠٨ نسمة، وعرب المحميات ١٨,٨٨١ نسمة، واليهود ٨٣١ نسمة، والأوروبيون ٧٢١ نسمة، والهنود المسلمون ١٠,٤٣٥ نسمة، والهنود البانيان ٤,٧٨٥ نسمة، والهنود الفرس ٥٩٦ نسمة، بينما بلغ الصوماليون ١٠,١١ نسمة[٧] . ويهمنا فى بحثنا هذا الاشارة الى زيادة عدد الصوماليين المهاجرين الى عدن آنذاك حيث سنتناول هذه الظاهرة بالدارسة عند الاشارة الى هجرة الأفارقة الى اليمن فى ظروف تاريخية معينة

(5) Marston, T. E. : Britain's Impeial Role in the Red Sea aera. 1800-1878, XII .
(6) The Colomial Office List, 1860, Her Majesty's Stationery Office 1960., P. 58 .
(٧) حمزة على ابراهيم لقمان : تاريخ عدن وجنوب الجزيرة العربية، ص ٣٢٢ – ٣٢٤ .

على أن ثمة دراسات حول الهجرة فى اطار الوطن العربى قد أجريت ونشرت فى بضع نشرات ودوريات، وحوت اشارات مختلفة عن الهجرة اليمنية، مما يتيح الفرصة للاستفادة منها فى دراستنا هذه . ومن هذه الدراسات ذلك البحث الذى قام باعداده « هاليداى Halliday » فى عام ١٩٧٨ عن الهجرة الى الدول المنتجة للنفط والذى اهتم فيه بوجه خاص بدور اليمنيين[٨] . وكذلك البحث الذى قام باعداده « سوانسون Swanson » فى نفس السنة والذى اهتم بتحليل النتائج الاقتصادية للهجرة فى الجمهورية العربية اليمنية[٩] . هذا فضلا عن الدارسة التى قام باعداددها شكيب الخامرى حول الهجرة اليمنية الى الولايات المتحدة الأمريكية ،والتى قدم فيها « نموذجا من ديترويت بالولايات المتحدة الأمريكية » فى عام ١٩٧٩[١٠] .

ووفقا لتعداد سكان الجمهورية العربية اليمنية الذى أجرى فى عام ١٩٧٤ والذى أشرنا اليه، يتم تقدير عدد المهاجرين اليمنيين بحوالى ١٫٢٣٤٫٠٠٠ مهاجر . وقد أشارت أحدى الدراسات الخاصة بأشكال الهجرة فى الشرق الأوسط الى أن اليمن تعد واحدة من الدول الأكثر تصديراً للأيدى العاملة فى العالم اذا ما قيست الهجرة منها بالنسبة لعدد سكانها الذى يبلغ تعدادهم ٦٫٥ مليون نسمة، كما أن

---

(8) Halliday, F. :
A Migration and the Labor Force in the Oil-Producing states of the Middle East, kuwait University, Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies, vol 13, January 1978, p. 65 .

(9) Swanson J. C.
The Comnsequences if Emigrtion for Economic Development in the Yemen Arab Rupublic, (ph. D.. Dissertation) Detroit, Michigan : Wayne State University 1978., p. 17 .

(١٠) شكيب الخامرى : الهجرة اليمنية الى أمريكا، نموذج من ديترويت بالولايات المتحدة الامريكية، ترجمة الدكتور محمد عبد الرحمن الشرنوبى، نشرة دورية يصدرها قسم الجغرافيا بجامعة الكويت، والجمعية الجغرافية الكويتية، فبراير ١٩٨٢ ، ص ٥

(11) Halliday, F. : op. cit., pp. 65-66 .

أكثر من نصف الأيدى العاملة في اليمن قد هاجرت أساساً الى الدول النفطية فى الشرق الأوسط[11] . وطبقا لعدد الأسر فى الجمهورية العربية اليمنية والبالغ عددها ۹۰٦ر۱۸٥ أسرة، يوجد ۱ر۳٦ مهاجر لكل أسرة[12]، وهذا الرقم يشير الى المدى الذى أصبحت تساهم به الأسرة اليمنية في سوق العمالة الدولية، كما تبين أيضا مدى أهمية الهجرة للمجتمع اليمنى .

وبينما تعتمد اقتصاديات بعض الدول العربية المنتجة للنفط بدرجة كبيرة على الأيدى العاملة اليمنية التى تقدر بمئات الآلاف، نجد أن اليمن ذاتها قد شهدت فى الآونة الأخيرة نقصا خطيراً فى الأيدى العاملة وبالنسبة لتنمية الاقتصاد اليمنى، فان النقص فى الأيدى العاملة يعتبر من أهم المشكلات التى تواجه اليمن فى الوقت الحاضر ، وقد أوضح تقرير البنك الدولى فى عام ۱۹۷۸ عن مشكلة نقص الأيدى العاملة في اليمن « أن هذا النقص فى الأيدى العاملة نشأ عن هجرة الأيدى العاملة على نطاق واسع الى الدول العربية المنتجة للنفط، التى يوجد بها ما يقدر بنحو ۲۰ ٪ من الأيدى العاملة من الذكور (اليمنيين) »[13] هذا فى الوقت الذى ازداد فيه الطلب على الأيدى العاملة فى اليمن بدرجة شديدة نتيجة للنمو السريع لبرامج التنمية المختلفة التى تقرها الحكومة اليمنية، وكنتيجة للتوسع المتزايد فى النشاط التجارى الخاص ، وهذا النقص فى القوى البشرية يحد بدرجة خطيرة من فاعلية ادارة الأعمال العامة فى اليمن فى الوقت الحاضر . وتكمن المشكلة فى استحالة تعويض هذا الفاقد البشرى من الأيدى العاملة الناتج عن الهجرة اليمنية، حيث لا يوجد اقبال على الهجرة الى اليمن فى المقابل على نحو ما حدث فى عدن فى اعقاب الحرب العالمية الثانية، مما اضطر الحكومة اليمنية لكى تواجه أهداف

(۱۲) الجمهورية العربية اليمنية، الكتاب السنوى للاحصاء، ۱۹۷٦-۱۹۷۷، ص٥٥ .

(۱۳) نشرة البنك الدولى لعام ۱۲۹۷۸ ـ ۱/۱ - ۱۱) .

(14) Gubari, M. A. :
"An Interview with Minister of Economy in the Yemen Arab Republic, on A Number of Internal Issues" Kuwait University, Jour nal of the Gulf and Arabian peninsula Studies, vol. 13, January 1978, pp. 126-127 .

التطور الاقتصادى السريع لخطة السنوات الخمس ان تقرر جلب ١٠٢,٠٠٠ عامل الى اليمن من الهند وباكستان وشرق أفريقيا وخاصة من الحبشة والصومال[١٤] وأصبحت هذه القضية موضع مناقشات ومفاوضات على المستوى الدولى فى السنوات العشر الأخيرة، فقد سافر وفد يمنى مؤلف من موظفين مدنيين ورجال أعمال برئاسة وزير التخطيط الى باكستان فى شهر ديسمبر ١٩٧٧، وكان الهدف الأساسى لسفر هذا الوفد هو التوصل إلى اتفاق مع الحكومة الباكستانية لارسالِ عمال الى اليمن وبدأت حكومة الجمهورية العربية اليمنية فى نفس الوقت فى البحث عن حلول لمشكلة الهجرة اليمنية – التى يصعب السيطرة عليها – الى خارج البلاد . فلأول مرة تصدر حكومة صنعاء قوانين فى عام ١٩٧٥ تمنع هجرة الأيدى العاملة اليمنية، كما قررت الحكومة الامتناع عن اصدار جوازات سفر جديدة كخطوة أولى للحد من آثار تلك المشكلة[١٥] .

ومن جهة أخرى فقد كان للهجرة اليمنية تأثيراً ايجابياً على الدخل القومى فى شطرى اليمن . فعلى الرغم من أن الجمهورية العربية اليمنية تعتبر دولة زراعية، الا أن دخلها من العملات الصعبة كبيراً ، وقد جاء هذا الدخل من مدخرات المهاجرين العاملين فى الخارج بصفة أساسية طبقا لبيانات البنك المركزى فى صنعاء فقد ازداد حجم التحويلات المالية الخاصة بدرجة هائلة خلال الخمسة عشر عاما التى اعقبت قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ حتى بلغت قيمة هذه التحويلات الخاصة فى عام ١٩٧٦/١٩٧٧ كما نشر البيانات المذكورة ٤٥١١ مليون ريال يمنى، أى أكثر من بليون دولار أمريكى . ويشمل هذا الرقم اجمالى التحويلات من العملات الأجنبية الى الريالات اليمنية . ويأتى القدر الأكبر من هذ التحويلات من المهاجرين لفترة قصيرة الذين يرسلون مدخراتهم الى أسرهم فى اليمن[١٦] .

(15) Steffen, H. :
yemen Arab Republi, Final Report. Sana'a, Y. A. R. and Zurich, Switzerland, Central planning Irganization and dept. of Geography, University of Zurich, 1978, p. 93 .

(16) Steffen, H. : op. cit., pp. 93. 94 .

وقد أعلن محمد عبد الوهاب غوباري الذي كان وزيراً للاقتصاد في الجمهورية العربية اليمنية آنذاك ان الاقتصاد اليمني أصبح يعاني من أكبر عجز في الميزان التجاري في العالم (٩٥٪) . وعلى النقيض من ذلك فان لدى اليمن فائضا في ميزان المدفوعات، وتنجم المسألة كنتيجة طبيعية للتحويلات المالية التي يقوم بها المهاجرون اليمنيون الى وطنهم الأم(١٧) .

وتجدر الاشارة الى أن الواردات غير المنظورة من النقود الى اليمنيين في وطنهم الأم من أقاربهم في المهجر بشرق أفريقيا وغيرها كانت ضخمة بالنسبة لحجم تجارة بلدهم، ولهذا أثرت هجرة اليمنيين على أحوالهم الاجتماعية في وطنهم من حيث خلق رخاء مستعمار مزيف ومعتمد على مصادر غير موثوق بها . وكان هذا الحال شغل المفكرين الشاغل في اليمن الذين كانوا يرون أن الهجرة المستمرة أضرت باليمنيين أكثر مما نفعتهم . كما أن مستوى المعيشة العالي نسبيا الذي تعود عليه المهاجرون في خارج اليمن والسهولة التي الفوها لدى كسبهم العيش في المهاجر لا تستطيع أن تقدم لهم مثله بالبيئة اليمنية ذاتها الا بالعمل الشاق والصبر المضني الطويل لذلك فان أكثر الناس تعاسة في اليمن وخاصة في المناطق الصحراوية قليلة الوديان كحضرموت هوالذين يحملون عقليات المهاجر، ولا يطيقون الملائمة بين طاقاتهم المحتملة التي يتطلبها كسب العيش من التربية الحضرمية .

وقد حال توفر العيش باليمن عامة بحضرموت خاصة على حساب المهاجر، دون تفكير اليمني في مستقبله، ومرت القرون وهو سادر في غيه، مطمئن الى ما تدره عليه المهاجر من أموال تكفيه مشقة عنت العيش . لذلك نظر اليمني الى وطنه وكانه منزل ذكريات مؤلمة ومضحكة في آن واحد، وكأنه وطن في نظره يعيد الى ذاكرته أيام الفاقة والحرمان والعيش النكد المحدود أيام الصبا . وطفق المهاجر اليمني في غدوه ورواحه بين وطنه والمهجر يرفع تدريجيا من مستوى معيشته ويعقد أكثر فأكثر، بفضل مكاسبه الخارجية المستعارة، استهلاكاته المنزلية، ولكنه لم يحاول الا

---

(١٧) شكيب الخامري : المرجع السابق، ص ١٩ – ٢٠ .

في حدود ضيقة لا تكاد تذكر تعمير أرضه ليجعل منها في وقته مصدر رزق اوفر مما كان على عهد آبائه واجداده، والذى استطاع عمله في أحسن حالاته، هو أنه جعل بلاده – وخاصة فى منطقة حضرموت التي تعاظمت نسبة المهاجرين منها – تنطق بخيرات المهاجر فى الأجور والسكن والمطعم والملبس، فخلق بقصد أو بدون قصد، هوة سحيقة بين حضرموت الحقيقية وحضرموت الاصطناعية . وعلى مر السنين ظلت جذوة القلق من طغيان الرخاء المستعار الذى تتيحه الهجرة والمهاجر لليمنيين – وخاصة الحضارمة – حية فى نفوس بعض مفكريهم وتواكب روح الارتياح الذى غمر آخرين من عيشة المهاجر ومعطياتها / وقد صور الأدب اليمنى تلك الهواجس المفرحة والمحزنة شعراً أبلغ مما صورها أى شيء آخر وسوف نورد فيما يلى مقتطفات شعرية من الأدب الحضرمى لمجرد الدلالة على ما شغل أذهان الحضارمة عبر القرون الطويلة فى مجال الهجرة التى جعلتهم يأكلون لقمتهم مع غصة التخوف من فقدانها، بين محبذ للهجرة، ومنفر لها .

وعندما اختلت موازين العيش السهل الرتيب لأهالى حضرموت المعتمدين على أقاربهم فى المهجر – على سبيل المثال – من جراء أهوال الحرب العالمية الثانية، وانقطع وارد الأمواد من بلاد المهجر، فقد أسقط فى يد أثرياء المهجر المقيمين بحضرموت، وزادت هجرة الكثيرين منهم إلى عدن[١٨]، وبرزت لهم بلادهم ساخرة شامتة ما يعانون، فكانت مجاعة عام ١٩٤٣ المروعة التى أودت بحياة خمسة عشر ألف شخص معظمهم من العمال الذين كانوا يدورون فى فلك الأثرياء، الذين باعوا أحجارهم الكريمة وأثاثهم وملابس نسائهم وفرشهم وأوانيهم،

---

(١٨) حمزة على ابراهيم لقمان : المرجع السابق، ص٣٢٤ .
وقد أشار الى أن أغلب العمال اليمنيين وعرب المحميات يأتون إلى عدن للبحث عن أعمال فيها، ويتركون عائلاتهم فى بلادهم، وأغلبهم وخصوصا اليمنيون، يعيشون حياة بسيطة بالنسبة لعرب عدن وبقية الاجناس، وكثيرون لا يسكنون فى بيوت، بل يستغلون جو عدن المناسب الذى لا تهبط حرارته الى أقل من ٧٠ درجة فاهر نهيتية فى الدليل فيفرشون سررهم على الأرصفة وفى الميادين وحتى فى سفوح الجبال

ومنهم من عاش على الديون الجائزة والهبات الحكومية الى أن انقشعت غاشية المجاعة ، وأما اليمنيين اللذين ظلوا ملتصقين بالأرض، فلم تصبهم المجاعة بأذى . فعاش المزارعون والصيادون، وذووا الحرف الأساسية الصغيرة، وأرباب المواشي والدواجن، بعيدين عن التيارات الخارجية وما جرته من بلوى على بلادهم .

ثانيا – حركة الهجرة اليمنية الى شرق افريقيا في النصف الأول من القرن العشرين :

تعتبر المنطقة الممتدة من مسقط الواقعة على الساحل الجنوبي الشرقي للجزيرة العربية، من جهة أولى، وإلى موزمبيق على الساحل الشرقي لافريقيا، من جهة ثانية، والتي تشكل قاعدة لمثلث تتمثل قمته في برزخ السويس في أقصى الشمال، من جهة ثالثة، فيضم في داخله جزءا من المحيط الهندي وبحرالعرب وخليج عدن ولابحر الأحمر بساحلية الأسيوى والافريقي، انما تمثل هذه المنطقة الكبرى في مجموعها نطاقا جغرافيا وحضاريا متكاملاً في مختلف النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بوجه عام . اذ نشطت حركة الهجرة بين سكان هذا النطاق من مكان الى آخر، وخاصة هجرة العرب واليمنيين بوجه عام، والحضارمة بوجه خاص، الى مناطق شرق افريقيا، وهجرة عناصر أفريقية الى اليمن بصفة خاصة والى الجزيرة العربية بصفة عامة، نتيجة لعوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية متنوعة عبر عصور التاريخ[١٩] . وقد ساعدت على ذلك سهولة الاتصال البحرى بين سواحل الجزيرة العربية الغربية والجنوبية والشرقية من جهة، والسواحل الافريقية الشرقية الممثلة في السودان والحبشة والصومال وكينيا وتنجانيفا وزنجبار وموزمبيق من جهة أخرى[٢٠]، والتى أطلق العرب على الجزء الجنوبي من تلك السواحل

(19) Ingrams, William H.
A Report on the Social, Economic, and Political Condition of the Hsdramawt, London, Colonial Office, 1936, pp. 141. 144.
(20) Leubuscher, C. :
Tanganika Territory, p. 15.
(٢١) جمال زكريا قاسم (دكتور) : المصادر العربية لتاريخ شرق أفريقيا، مجلة الجمعية التاريخية المصرية بالقاهرة،العدد ١٤، لسنة ١٩٦٦-١٩٦٧، ص١٦٩

« بر الزنج »[٢١] . ويرجع تحقيق ذلك الى عامل مناخى جغرافى هام يتصل بحركة الرياح التجارية،التى تهب من الشمال والشمال الشرقى فى الشتاء ابتداء من شهر ديسمبر، ويستمر هبوبها بانتظام حتى نهاية شهر فبراير، كما تعكس هذه الرياح اتجاهها مع أوائل الربيع وأثناء الصيف ابتداء من شهر أبريل حتى أواخر شهر سبتمبر، ويتفق ذلك أيضا مع اتجاه الساحل الغربى للمحيط الهندى،الذى يتبع خطا مستقيما تقريبا متجها من الجنوب الغربى الى الشمال الشرقى، من موزمبيق وتنجانيفا وزنجبار، الى مدخل خليج عدن وموانى جنوب الجزيرة العربية على الساحل اليمنى، ثم الى خليج عمان فى أقصى الشمال الشرقى[٢٢] .

وقد استفاد البحارة والتجار العرب عامة، واليمنيون بوجه خاص، من هذه الظاهرة عبر عصور التاريخ، وساعدتهم على ذلك معرفتهم بعلم الفلك وتحديد الاتجاهات الجغرافية بالشمس والكواكب . وترتب على ذالك استقرار جاليات عربية بوجه عام، ويمنية بوجه خاص، على سواحل البحار الشرقية وخاصة سواحل افريقيا الشرقية لخدمة الأغراض التجارية[٢١] . بل ان موقع اليمن الفريد فى الركن الجنوبى الغربى من الجزيرة العربية جعلها أكثر قربا من الساحل الشرقى لأفريقيا من جهة، كما جعلها تتحكم فى حركة المرور من البحر الأحمر واليه من جهة أخرى . كما أدى هذا الموقع الى مساعدة اليمن على القيام بدور بارز فى تاريخ التجارة الدولية منذ أقدم العصور، وعل ياقامة علاقات واسعة مع العالم الخارجى . فقد كان اليمنيون منذ العصور القديمة يقومون بتنظيم التجارة التى كانت تصل الى مصر وبلاد الرافدين وبلاد المشرق العربى عامة، ومنها تنقل الى أوربا بعد ذلك، سواء أكانت هذه التجارة من بلادهم أو من أفريقيا أو الشرق الأقصى . وكان لليمنيين تاريخ بارز فى التجارة العالمية، كما كانت لديهم خبرة كبيرة بالأسواق، حتى أنهم

(22) Hollingsworth, L. W. :
Zanzibar under the Foreign Office, pp. 1, 10 .
(23) Drewes, A. Y.
Sabaean Inscription for Ethiopia, p. 3.

احتكروا جزءا كبيرا من التجارة أسلوبهم التقليدىٰ فى الحياة، هذا الأسلوب الذى دفع اليمنيين التجارة أسلوبهم التقليدى فى الحياة، هذا الأسلوب الذى دفع اليمنيين الى جعل المحيط الهندى بجانبيه الأسيوى والافريقى ميدانا لنشاطهم، واسسوا هناك العديد من المراكز التجارية الهامة، وحققوا فيها ثروات طائلة . ، ومع انتشار الاسلام فى القرن السابع الميلادى وفى أعقابه زادت الهجرات الى هناك، واندمج العرب مع أهالى تلك البلاد، وتنج من ذلك أجناس ولغات وعادات جمعت كثيرا من الصفات المشتركة بين العرب وأهالى فى بلاد الأصليين(٢٤) . وقد حدث ذلك الاندماج بطريقة طبيعية سلمية دون اللجوء الى أساليب القوة والاضطهاد . وقد نجح العرب فى تكوين امارات عربية اسلامية فى تلك الجهات، ثم تقلصت تلك الامارات تحت السيطرة الأوربية، وخلقت جاليات عربية اسلامية لها مكانتها هناك(٢٥) . وكان لليمنيين بصفة عامة. وللحضارمة بصفة خاصة، دور كبير فى هذا المجال(٢٦) .

وكان اليمنيون يقومون بتصريف منتجاتهم من النسيج، وصناعة الحلى، والأوانى المزخرفة، ومركبات الروائح العطرية، ومستحضرات البخور والصمغ،والسمك المجفف، والملح، والتبغ الحممى، والاعشاب الطبية، وأعشاب الصباغة . وكان اليمنيون يستوردون من شرق افريقيا أخشاب بناد السفن، والحديد، والقصدير ، والنحاس، والأحجار الكريمة، والعاج ، والقطن، والتوابل، والسمسم، والأرز، وغيره من المواد الغذائية . وكان الكثيرون من اليمنيين يستقرون فى تلك المناطق ليقوموا بدور الوسيط فى العمليات التجارية . كما كانت السفن اليمنية

(24) Coupland, R.
East Africa and Its Invaders, p. 21 .

(٢٥) جمال زكريا قاسم (دكتور) : استقرار العرب فى ساحل شرق افريقيا،مجلة كلية الأداب -جامعة عين شمس، العداد (١٠) مايو ١٩٦٧ ، ص٢٧٧-٢٣٠ .

(٢٦) محمد عبد القادر بامطرف : الهجرة اليمنية، مجلة الثقافة الجديدة، عدن، العدد ٦-٧، السنة الأولى ١٩٧١ ، ص٥٢-٥٣ .

المنطلقة من موانى اليمن الجنوبية كالشحر والمكلا وعدن، والغربية كموانى مخا والحديدة، فضلا من موانى عسير كاللحية وميدى وجيزان – التى انضمت الى المملكة العربية السعودية فى عام ١٩٣٤ -- كانت تلك السفن اليمنية تنقل البضائع من اليمن الى شرق أفريقيا . ورغم تدخل السفن الأوربية فى هذا المجال منذ مطلع العصور الحديثة، فقد ظل اليمنيون يمارسون ذلك العمل الملاحى البحرى والتجارى فى وجه الأخطار المحدقة والمنافسة الضاربة، فى تحرك موسمى منتظم على سفنهم الشراعية . وقد بلغ المينيون – والحضارمة على وجه الخصوص– الى جانب العمانيين دروة المجد فى مجال الملاحة البحرية بين سواحل الجزيرة العربية وشرق أفريقيا حتى منتصف القرن التاسع عشر، ومنذ ذلك الحين بدأت مراكبهم فى التدهور بسبب منافسة السفن البخارية الأوربية لهم فى هذا المجال

فمن الموانى اليمنية، مثل ميناءى مخا والحديدة على الساحل الشرقى للبحر الأحمر،وعدن والمكلا والشحر المطلة على بحر العرب، وهى موانى ترتبط بالمرتفعات والسوهل اليمنية الداخلية المكتظة بالسكان عن طريق القوافل، انطلقت موجات الهجرة اليمنية الى شرق افريقيا حيث استقبلهم موانى الصومال وكينيا وتنجانيقا وزنجبار وموزمبيق وهناك عملوا كمزارعين وتجار وحرفيين، فضلا عن اشتغالهم بأوجه التعليم الدينى، وأخيرا اشتغل بعضهم بأعمال الجندية(٢٧) . وقد زادت هجرة اليمنيين الى شرق افريقيا أثناء العصر الاسلامى، واستمرت حتى مجيء البرتغاليين فى مطلع العصور الحديثة، وظلت حتى العمر العمانى، وحتى خضوع المنطقة للسيطرة الاتسعمارية الأوربية من جديد فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وبقيت حتى النصف الأول من القرن العشرين(٢٨) موضع درستنا فى

(27) Tarcic, A. :
The Queen of Sheba's Land, Yemen,. (Arabia Felix), p. 129 .

(٢٨) محمد السيد غلاب وآخرون : البلدان الاسلامية والاقليات المسلمة فى العالم المعاصر، دراسة أعدت بمناسبة المؤتمر الجغرافى الاسلامى الأول، بجامعة الأمام محمد بن سعود الاسلامية، الرياض (صفر ١٣٩٩هـ/يناير ١٩٧٩م)، ص٦٥٧-٦٦١ .

هذا البحث .

وتجدر الاشارة الى أن الاسلام قد انتشر فى شرق افريقيا عن طريق التجارة وما صاحبها من هجرة للعناصر االعربية بصفة عامة، واليمنية والعمانية بصفة خاصة، فى أعقاب ظهوره فى القرن السابع الميلادى، ولهذا فان نسبة المسلمين تزداد على السواحل ، وتنقص بالاتجاه نحو الداخل[٢٩] . ويصدق هذا فى المناطق التى تقع فى جنوبى خط الاستواء، أما المناطق الواقعة الى الشمال منه فان الاسلام يعم حتى يصبح الديانة الوحيدة فى الصومال، وذلك لقرب تلك البقاع من شبة الجزيرة العربية وسهولة الاتصال بينْ سواحلها والساحل الشرقى لافريقيا . ومع نهاية العصور الوسطى كانت المدن الاسلامية تنتشر على طول هذا الساحل من سواكن بالسودان شمالا الى موزمبيق جنوبا،وكانت بمثابة مراكز تجارية نشطة ،مجتمعات اسلامية مؤثرة[٣٠] .

وعندما جاء البرتغاليون الى المحيط الهندى فى نهاية القرن الخامس عشر شرعوا فى احتلال زنجبار فى سنة ١٥٠٣ ، واستولوا على مدينة كلوه فى سنة ١٥٠٥ ، وانتشروا فى مياة المحيط الهندى، حتى دخلت مناطق النفوذ البرتغالى تحت السيطرة الاسبانية (١٥٨٠-١٦٤٠) . ثم بدأ النفوذ البرتغالى ينحسر عن شرقى افريقيا حتى بدأت مدنها تستعيد قوتها ومجدها . اذ تمكن العمانيون من بسط نفوذهم على الساحل الشرقى لافريقيا وتمكن اليعاربة (أسرة بنى يعرب) الذين حكموا عمان أن يقضوا على ما بقى للبرتغاليين من نفوذ فى مدينة « ممبسة » فى كينيابل تعقبهم حتى موزمبيق، وأصبحت السلطة فى ساحل افريقيا الشرقية مرتبطة بعمان حتى انتهت سلطة اليعاربة فى عمان فى عام ١٧٤١ وجاء سلطان السعيديين . وفى عام ١٨٣٢ نقل سلطان عمان سعيد بن سلطان عاصمته من مدينة مسقط الى زنجبار، وهكذا ارتبط القسم الشرقى من،كينيا بزنجبار .

(٢٩) حسن أحمد محمود (دكتور) : الاسلام والثقافة العربية فى زفريقيا، جـ١ ، ص ٤٣٤-٤٣٩

(٣٠) حسن ابراهيم حسن (دكتور) : انتشار الاسلام فى القارة الافريقية، ١٢٦-١٢٧ .

وفى عام ١٨٥٦ توفى سلطان عمان سعيد بن سلطان فقسمت مملكته بين ولدية، فحكم ابنه ثوينى عمان، وحكم ابنه الآخر ماجد زنجبار . ثم قام سلطان زنجبار ماجد بنقل عاصمته من زنجبار الى دار السلام على ساحل البر الافريقى ، وبعد وفاة ماجد خلفه اخوه الصغير برغش، وضعفت السلطة العمانية فى شرق افريقيا تدريجيا، وتعرضت المنطقة لهجمة استعمارية جديدة، تواطأت عليها الدول الأوربية واقتسمت سلطنة زنجبار فيما بينها، فكان نصيب انجلترا القسم الأوسط من الساحل الذى عرف باسم كينيا . وقد تنازل سلطان زنجبارى عنها وهو يومذاك السلطان سيد خليفة الذى أعقب برغش أثر وفاته قبل عام ١٩٨٨ . وأصبحت المنطقة قسمين : المحمية وهى المنطقة الساحلية التى تتبع اسميا سلطان زنجبار، والمنطقة الداخلية التى غدت مستعمرة بريطانية . ثم تنازل سلطان زنجبار بعد ذلك عن ممتلكاته تحت الضغط البريطانى فى عام ١٩٦٣، وتوحد الجزءان باسم كينيا،التى نالت استقلالها فى عام ١٩٦٤ . وقد ارتفع عدد سكان عاصمتها نيرونى من ٥٣ الفا من سنة ١٩٤٥ الى ٩٥ ألف فى سنة ١٩٥٢، ويوشك المجتمع هناك أن يتخطى الحدود من اقتصاد ريفى الى اقتصاد قوامه الصناعة والمال الحضرى مما يوحى بظهور طبقة عمالية عريضة[٣١] .

ويقدر عدد سكان كينيا بأحد عشر مليونا، ولا تقل نسبة المسلمين بينهم عن ٣٥٪ فيكون عددهم زهاء ٣٫٨٥٠٫٠٠٠ نسمة، وتوجد بينهم نسبة كبيرة من الحضارمة اليمنيين وخاصة فى ميناء مالينذى[٣٢] .

أما بالنسبة لموزمبيق فيبلغ عدد سكانها سبعة ملايين نسمة وتبلغ نسبة المسلمين بينهم ٢٥٪، وتعيش على الساحل جماعات من الهنود معظمهم من الاسماعيلية . وقد حكمت البرتغال موزمبيق من مستعمراتها «جوا» فى الهند، ثم أصبحت

(٣١) بازيل دافيدسون : صحوة افريقيا،ترجمة عبد القادر حمزة، ص ١١٩ .

(٣٢) محمد السيد غلاب وآخرون : المرجع السابق، ص ٦٦٣ .

موزمبيق مستعمرة مفردة، وحصلت على استقلالها بعد حدوث اضطرابات عنيفة . ويقدر عدد الأوربيين فى موزمبيق بتسعين ألفا، ومعظمهم من البرتغاليين، وهم يتمتعون بامتيازات واسعة ويوجد الى جانبهم خمسة وعشرون ألفا من المولدين نتيجة التزويج العرفى المختلط، ويحظون هناك ببعض الامتيازات، كما يوجد بالبلاد خمسة عشر ألفا من الأسيوبين بين عرب وهنود(٣٣) .

أما بالنسبة لتنجانيقا فيبلغ تعداد سكانها الافرقة ٧٫٤٠٠٫٠٠٠ نسمة، والعرب ١٣٫٠٠٠ نسمة، والهنود ٤٥٫٠٠٠ نسمة، والأوربيون ١٦٫٠٠٠ نسمة . وكان بين العرب هناك نسبة كبيرة من المهاجرين اليمنيين(٣٤) .

وكانت هجرة اليمنيين الى شرق أفريقيا تزداد مع تعرض بلادهم عبر العصور المختلفة لألوان من الصراع المذهبى، والظلم السياسى، والضرائب الهابظة، ومعاناة الجفاف، والأوضاع الاقتصادية الصعبة، ومن ثم أصحت الهجرة اليمنية الى شرق أفريقيا ومناطق المحيط الهندى تقليدا منظما لدى اليمنيين يتوارثونه جيلا بعد جيل(٣٥) . كما كانت هجرة الافارقة الى اليمن فى بعض فترات التاريخ ناجمة عن نفس الظروف،وتأكيدا للامتداد الطبيعى بين اليمن وشرق أفريقيا وتقاربهما، وحاجة كل من المنطقتين لكى تكمل كل منهما الأخرى(٣٦)، اذا ما اقتضت المتغيرات السياسية أو الاقتصادية أو االجتماعية ذلك بين آونة وأخرى(٣٧)، الأمر الذى سنلاحظه بوضوح على مدار هذا البحث .

وقد ساعد على تنشيط الهجرة من الجزيرة العربية بصفة عامة، ومن اليمن

(٣٣) محمد السيد غلاب وآخرون : المرجع السابق، ص ٦٦٧

(٣٤) بازيل داڤيدسون : المرجع السابق، ص ٣٣٩ .

(35) Stookey, R, W. : Yemen, The Politics of the Yemen Arab Republic, p. 9.

(36) Gullain : Documents sur l'Historiques et le Commerce de l'Afrique Oriental, Tome 1, p. 22.

(٣٧) جلال يحيى (دكتور) : العرب فى شرق افريقية، مجلة نهضة أفريقية، السنة الثانية، العدد ٢٢، سبتمبر ١٩٥٩، ص ٩ .

بصفة خاصة، الى الساحل الشرقى لأفريقيا، تميز هذا الساحل الممتد من مضيق باب المندب شمالا الى « سوفالا » جنوبا بثروته السمكية، وبحيراته الشاطئية التى يتوافر فيها الملح، فضلا عما تميزت به المنطقة الداخلية من بحيرات مالحة، وينابيع للمياة العذبة، ورواسب معدنية منها الحديد والذهب والنحاس . وقد أدى الافتقار الى الوثائق التاريخية الى الاعتقاد بأن الاتصال ما بين الداخل والمرافىء المتناثره على لساحل الشرقى لافريقيا كان معدوما خلال القرون التى سبقت مجىء البرتغاليين إلى المحيط الهندى فى نهاية القرن الخامس عشر . غير أنه ظهرت أدلة جديدة تثبت أنه لم يكن من الممكن فرض التجارة بعيدة المدى فجأة على مجتمعات الداخل، وأنها جاءت بالأخرى لتضم الى شبكات من علاقات التبادل المحلية والاقليمية فى المنتجات الغذائية والماشية بشكل خاص فى الملح والأداوت الحديدية والعاج .ومنذ مطلع القرن التاسع عشر كانت طرق القوافل بين الساحل الشرقى لافريقيا والمناطق الداخلية قد استقرت تماما بهدف مواجهة الطلب المتزايد على انتاج تلك المناطق واستجابة لحركة التجارة العالمية فى المحيط الهندى والتى كان لليمنيين دور ملحوظة فيها صاحبه هجرة كثير من اليمنيين الى الساحل الشرقى لافريقيا(٣٨) .

واذا كانت العلاقات التجارية بين الساحل الشرقى لافريقيا والمناطق الداخلية التى شاركت فيها العناصر اليمنية المهاجرة، قد نهضت على بنى أساسية اقتصادية محلية سابقة عليها، وساعدت على قيامها فى بعض الحالات، فانها قد تركت فيها مع ذلك آثارا عميقة . فهى لم تؤد الى تعزيز استغلال ثروات افريقيا الشرقية الطبيعية والبشرية فحسب، وانما أفضت كذلك الى حدوث تحولات اجتماعية وسياسية فيها بل أن هذه العلاقات التجارية بين ساحل شرق افريقيا والمناطق الداخلية قد يسرت اندماج أفريقيا الشرقية فى الاقتصاد العالمى على أسس غير متكافئة، من حيث انها كانت تتمثل فى معظمها فى تصدير المواد الأولية الأفريقية واستيراد مواد استهلاكية

(٣٨) جوزيف فريدريك موبيليزا : طرق القوافل بشرق أفريقيا، مجلة رسالة اليونسكو،العدد ٢٧٧، يونية ١٩٨٤، ص ٢٧ .

مصنعة، الأمر الذى أدى الى اختلال البنى الانتاجية والاستهلاكية واضطراب نظم الانتاج والتبادل القائمة . وفى اطار هذا الاقتصاد العالمى كان المشتغلون بصيد الفيلة وحشد الرقيق، وكذلك الحمالون، وبشكل غير مباشر منتجو المواد الغذائية، هم الذين مهدوا السبيل فى منتصف القرن التاسع عشر وفى أعقابه لقيام حركة هجرة العمال الصناعيين والزراعيين، الذى أصبحوا يشكلون القوى العاملة فى خدمة أغراض الاستعمار الأوربى لشرق أفريقيا حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين[٣٩] . على أنه تجدر الاشارة كذلك الى أن تجارة القوافل بين الساحل الشرقى لأفريقيا والمناطق الداخلية، والتى شارك اليمنيون فيها، قد ساعدت على انتشار اللغة السواحلية من الساحل الى الداخل، مما أحال الى وحدة ثقافية واحدة منطقة تضم زامبيا، وماولاى، وشرق زائير، وشمال موزمبيق . كذلك كان من آثار توسع الحركة التجارية نحو الداخل انتشار الدين الاسلامى فى هذه المنطقة من القارة دون حاجة الى جهاد أو حروب، وذلك من خلال العناصر اليمنية المشاركة فى هذه الحركة، وخاصة الحضارمة[٤٠] .

واذا كان التجار والمهاجرون اليمنيون بصفة خاصة، والعرب بصفة عامة، قد اكتفوا قبل ثمانينات القرن الماضى وتسعيناته بالعمل فى المناطق الساحلية بشرق أفريقيا، فان ذلك كان عائدا لجهود البريطانيين والألمان التى بدأت تنفذ الى المنطقة باطراد[٤١] ، وتتهدد مصالح العرب فى المناطق الداخلية من شرق أفريقيا، وأزاء هذا الوضع الأخير حاول العرب فرض سيطرتهم السياسية على بعض المناطق بغية حماية مصالحهم التجارية . وكان الأوربيون الموجودون فى المناطق الداخلية من شرق أفريقيا يشتغلون بالتجارة أو يعملون كأعضاء فى بعثات تبشيرية،و كانوا جميعا يرغبون فى

---

(٣٩) على ابراهيم عبده(دكتور) : مصر وافريقية فى العصر الحديث، ص ٢٢٧ .

(٤٠) جوزيف فريدريك موبيليزا: المرجع السابق، ص ٢٨-٢٩ .

(41) Davidson, A. B. and others : A History of Africa 1918-1967,p. 348 .

أن تحل حكومات بلادهم هذه المنطقة لكى يتعموا بالحماية والأمن ويطلقوا أيديهم فى تحقيق أهدافهم دون عائق . وكانت الأساليب التى اتبعها الأوربيون للتغلغل فى المنطقة تختلف من مكان لآخر، لكنها كانت تشترك فى مجموعها فى اللجوء الى القوة والعمل حيثما أمكن على عقد الاحلاف الدبلوماسية مع جماعة ضد جماعة أخرى .وكان رد الأفريقيين على ذلك عسكريا أو دبلوماسيا، وأن تمثل أحيانا فى الانسحاب أو الامتناع عن التعاون أو اتخاذ موقف سلبى . وفى أثناء القرن التاسع عشر زاد العرب بوجه عام، واليمنيون بوجه خاص، ممن كانوا قد هاجروا الى شرق أفريقية، من أنشطتهم فى المناطق الداخلية حرصا على تلبية الطلب المتزايد على العاج والرقيق، وترتب على ذلك ازدهار تلك التجارة التى صاحبها نشوء مدن كثيرة على امتداد الساحل . ومع جيء الألمان أصبحت هذه التجارة فى خطر بسبب سعيهم الى احلال تجارتهم الالمانية محل التجارة العربية[٤٢] .وقد ساء ذلك السكان المحليين وأثار استياء العرب واليمنيين بشكل خاص، مما جعلهم يعمدون الى المقاومة .و كان الألمان فى تنجانيقا شأنهم فى ذلك شأن الانجليز فى كينيا، فى نهاية القرن الماضى، منمرسين فى تطبيق سياسة « فرق تسد » عن طريق التحالف مع فريق ضد آخر، وكانت هناك احلاف كثيرة من هذا النوع . غير أن عرب الساحل وخاصة من حديثى العهد بالهجرة ومنهم عناصر يمنية هم الذين وضعوا أنفسهم بعد ذلك فى خدمة الألمان،كما وضعوها فى خدمة الانجليز والايطاليين، فكانوا بذلك أول من استخدمتهم القوى الاستعمارية من المحلين لتحقيق أهدافها[٤٣] .

وتجدر الاشارة الى أن الصراع الانجليزى الرفنسى – بعد أفول نجم البرتغاليين فى نهاية القرن السادس عشر الميلادى وانحسار النفوذ الهولندى فى الجانب الشرقى

(42) Davidson, A. B. and others : op. cit., p. 349 .

(٤٣) هنرى موانزى : شرق افريقيا، الدبلوماسية والتحدى، مجلة رسالة اليونسكو العدد ٢٧٦، مايو ١٩٨٤، ص ٣٠-٣١ .

من المحيط الهندى – قد انتهى بشكل خرجت منه بريطانيا ولها تفوق ملحوظ فى سواحل شرق افريقيا، وخاصة فى أعقاب إحتلالها عدن فى ١٩ يناير عام ١٨٣٩[٤٤] . هذا فضلا عن ظهور طلائع الايطاليين فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فى هذه السواحل وظهور الالمان هناك فى نهاية القرن المذكور . فقد أثر لك فى مستقبل العرب بوجه عام، واليمنيين بوجه خاص، فى شرق افريقيا، مع تفوق بريطانيا الملحوظ بامكاناتها الضخمة سياسيا واقتصاديات وعسكريا وتبشيريا على امكاناتهم، مما سمح لها بفرض سيطرتها بالقوة دون أن ينازعها فى ذلك منازع، بحيث تحقق لها خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية فى النصف الأول من القرن العشرين المركز الأول فى تحريك دفة السياسة والاقتصاد فى الجانب الشرقى من القارة الافريقية[٤٦]، ومكنتها من وضع حد للقوى المنافسة هناك فرنسية وايطالية والمانية الى جانب القوى العربية . وكان قد سجل لنا أحد الرحالة المصريين ويدعى توفيق ميخائيل أوضاع سلطنة زنجبار فى ظل السيطرة البريطانية فى كتاب نشر فى القاهرة فى عام ١٩٠١ بعنوان « غرائب الاخبار عن شرق أفريقية وزنجبار » . وتعرض المؤلف فيه الى وصف رحلته التى قام بها فى عام ١٨٩٩ ، فوصف سكان زنجبار وغيرهم من سكان مقاطعات شرق افريقيا، ولاحظ بصفة خاصة سيطرة الهنود « البانيان » على المعاملات التجارية هناك، كما اورد فى كتابه ملاحظته بأن سلطنة زنجبار ترتبط بشعور الولاء الروحى للخليفة العثمانى،و كان ذلك صدى لحركة الجامعة الاسلامية التى شملت أقطار العالم الاسلامى فى هذه الفترة والتى روج لها الحضارمة اليمنيون فى تلك المناطق، وإن كان ذلك لا يعنى ارتباط سلطنة زنجبار سياسياً آنذاك بالدولة العثمانية[٤٧] .

---

(٤٤) فاروق عثمان أباظة (دكتور) : عدن والسياسة البريطانية فى البحر الاحمر ١٨٣٩-١٩١٨، ص١٩٥-١٩٦ .

(45) Davidson, A. B. and others : op. cit., pp. 349,350 .

(٤٦) يافلييف. ى. و. فاسلييف، ج : موجز تاريخ افريقيا، تعريب أمين الشريف، ص٩٨-٩٩ .

(٤٧) توفيق ميخائيل : غرائب الاخبار عن شرق أفريقية وزنجبار، ص ٩٩-١٠٠

وتجدر الاشارة الى أن قرابة نصف سكان اقليم حضرموت بالشطر الجنوبى من اليمن قد هاجروا الى مناطق عديدة معظمهما فى أرجاء المحيط الهندى ومنها الساحل الشرقى لافريقيا . وفى احصاء تقريبى لعدد المهاجرين اليمنيين فى عام ١٩٣٥، ورد أنهم بلغوا ٩٩٫١٠٣ مهاجرا، كان منهم ٧١٫٣٣٥ فى اندونيسيا، و١٠٫٠٠٠ فى الهند، و٣٫٠٠٠ فى الملايو وسنغافورة، بينما كان نصيب شرق افريقيا من المهاجرين اليمنيين ١٤٫٧٥٠ مهاجرا، موزعين بين الحبشة والصومال وكينيا وتنجانيقا وموزمبيق وزنجبار[٤٨]، وقد عمل هؤلاء المهاجرين الليمنيين فى مجال الصناعة، والأراضى العقارية والزراعة، والسمسرة، الوظائف الكتابية والتعليم، والتوكيلات التجارية،و الخدمات المنزلية،وأعمال البناء، والتجارةالصغيرة، والمطاعم،وأعمال الشحن والتفريغ، والجندية .

ومن جهة أخرى فقد كان للهجرة اليمنية تأثيرا ايجابيا كبيرا على الدخل القومى فى شطرى اليمن فى القرنين الأخيرين على وجه الخصوص . فقد جلب « آل الكثيرى » فى عام ١٨٤٥ أموالا طائلة من اقطاعياتهم فى « حيدر اباد » التى كانت تدر عليهم ايرادا سنويا بلغ ٢٥٠ ألف روبية هندية، مما ساعد الكثيرين على استعادة سلطنتهم من يافع عام ١٨٤٨، بعد أن كانت قد اندثرت قبل ذلك بقرابة قرن من الزمان . كما جلب « آل القعيطى » فى حضرموت مليونا ونصف من الروبيات الهندية، كانت تمثل حصيلة تسوية لعام واحد من اقطاعياتهم فى « حيدر آباد »، مما ساعد القعيطيين على اقامة سلطنتهم فى حضرموت عام ١٨٦٦ . وكان محسن بن عبد الله العولقى يزود الكسادى أمير المكلا السابق بمبلغ ستين ألف روبية هندية كل عام لمقاومة التوسع القعيطى . وقد قدرت بشكل تقريبى عوائد المهجر من تحاويل المهاجرين اليمنيين السنوية من النقود فى عام ١٩٣٠ بحوالى

---

(٤٨) محمد عبد القادر بامطرب : المرجع السابق، ص٦٠ .

وقد أشار الى أنه حصل على المعلومات الاحصائية من الادا رات المختصة بشئون الهجرة فى وزارة الداخلية بعدن .

ثـمانمائة ألف جنية، منها سبعمائة ألف جنية ترد،من انونيسيا والملايو وسنغافورة، ففى تلك السنة كانت توجد فى سنغافورة ١٣ أسرة يمنية تمتلك من العقارات ما قيـمتـه ٢٫٥٤٤٫٠٠٠ جنيـة،ومن هذا المبلغ بلغت عـقـارات أسـرة واحـدة ١٫١٧٠٫٠٠٠ جنية آنذاك . وفى الهند حيث كان يعمل قرابة ٦٫٠٠٠ شخص فى جيش « « حيدر آباد » ، استطاعت بعض الأسر اليمنية الجنوبية البلوغ الى درجة المليونيرات . إما صغار التجار والعمال اليمنيين فى المهجر، وهم يشكلون أغلبية المهاجرين، فكانوا يرسلون عدة آلاف من الريالات التى يحصلون عليها فى المهجر، اضافة الى ما كانوا قد حولوه من نفقات لذويهم، عندما كانوا يحضرون الى الوطن ويقضون فترات سعيدة بين أسرهم، ثم يعودون الى المهجر من حيث أتوا ليجدوا العمل المضمون والأجر الكافى ، ويرجع ضمان المهاجرين الصغار لاعمالهم وأجورهم لقيامهم بتقسيم المهاجر الى مناطق أعاشة فيما بينهم بالرضا والاتفق : مثلا كان سكان المنطقة الواقعة بين شبام، وتريم، وأهالى حورة، والسيطان، بجنوبى اليمن يهاجرون الى جنوب شرق آسيا. بينما كان سكان تارية، ووادى عدم، وعينات، وقسم يهاجرون الى ممبسة، ودار السلام، فى شرق افريقيا، وكان سكان القطن، والكسر، ووادى عمد،والأودية ، ويهاجرون الى الهند . وكان الدواعن يهاجرون الى مصر، والسودان، والحبشة،وكان أهالى الشجر، وحجر، يهاجرون إلى الصومال، وزنجبار، ولاعبرة بحالات قليلة شاذة عن هذه القاعدة التقليدية العامة(٤٩) فمثلا حدث أثناد الحرب العالمية الأولى أن تداخلت الهجرة بعض الشيء، فكان النهدى مثلا يهاجر الى ممبسة، وأصبح الشحرى يهاجر الى الحبشة، اذ استطاع كل منهم تكوين زمالات وصداقات تسهل له العيش فى مهاجر جديدة . أما المهرة فكانوا منذ القدم أقل اليمنيين هجرة، وظلوا محتفظين بحرفة الملاحة البحرية،وتجارة الاسماك، بين أقليمهم وشرق أفريقيا والهند،والخليج العربى . ولذلك لم يتعرضوا

---

(٤٩) سعيد بن على المغيرى : جهينة الاخبار فى تاريخ زنجبار، تحقيق عبد المنعم عامر، ٢٥٨ .

(٥٠) سعيد بن على المغيرى : المرجع السابق، ٢٥٩ .

لما يغرس فيهم روح الاتكالية على موارد الخارج فى رفع مستوى معيشتهم، الذى كانت تهدده التيارات العالمية بين يوم وآخر(٥٠) .

ثالثا - تجنيد المهاجرين اليمنيين فى الجيش الايطالى بالصومال :

وكما كان يعمل قرابة ٦٠٠٠ شخص من المهاجرين اليمنيين فى جيش « حيدر أباد » فى القرن التاسع عشر، فقد كانت الجندية واحدة من الأعمال التى اشتغل بها اليمنيون فى شرق أفريقيا ، فقد التحق الكثيرون من المهاجرين اليمنيين فى شرق أفريقيا بسلك الجندية فى الجيش الايطالى بالصومال، وخاصة قبيل وأثناء الحرب العالمية الأولى،وفى أعقابها، وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية . ويؤكد ذلك الخطاب الذى أرسله الى حكومة بومباى « ميجور جنرال سير جورج يونغ هاسبند Major General Sir George J. Younghusband » المقيم السياسى البريطانى فى عدن ٢٣ سبتمبر عام ١٩١٥(٥١)، والذى يدور موضوعه حول « السياسة البريطانية فى اليمن » والذى أرفق به مذكرة كتبها « هارولد جاكوب » المساعد الأول للمقيم السايسى البريطانى فى عدن والمؤرخة فى ٨ شبتمبر ١٩١٥، وتدور حول قيام الايطاليين فى مقديشيو(٥٢) بتجنيد عساكر من المهاجرين اليمنيين هناك . اذا اوضح « يونغ هاسبند » فى هذا الخطاب انه التقى بالضابط الايطالى « الكولونيل بودر Colonel Bodrero » وأنه قد أهتم كثيراً بأن يتعرف منه على رأيه فى المقدرة القتالية للعرب اليمنيين الذين جندهم الايطاليون من محمية عدن والبلاد المجاورة،

(51) Foreign and Commonwealth Office, India Office, Political and Secret Library, London, B. 216, Judical and Secret Memoranda, (M. 3/3528). British Policy in the Yemen, Memoranda by Major-General sir G. j. Younghusband, political Resident, Ades, and Lieutenant Colonel H. F. Jacob, First Assistant Resident, Aden. No. C. 695, Dated 23 rd September 1915, Enclosure No. !. Memorandum on the employment of Italians at Mogadiscio of Askaris from Arabia, by H. F. Ja jacob 8th September 1915, p.1.

(٥٢) السيد محمد رجب حراز (دكتور) : التوسع الايطالى فى شرق أفريقية وتأسيس مستعمرتى اريتريا و الصومال، ص٥٣٦ .

مبديا اعجابه بهذا الضابط الايطالى الذى استطاع أن يدرب هؤلاء الرجال بحيث أصبحوا جنودا أكفاء . وأكد أن الضابط البريطانى يستطيع أن يحقق نتيجة أفضل بكثير من هذا المجال، كما رأى أن الوقت حينذاك (فى سنة ١٩١٥) هو أنسب وقت لمحاولة تنفيذ تلك التجربة على نحو مافعل الايطاليون فى الصومال .

وقال « يونغ هاسبند » فى خطابة لحكومة بومباى أنه يمكن البدىء فى أختيار مائتين من رجال القبائل اليمنية المقاتلة، على أن يركبوا الجمال ويدربوا للعمل كشافين مقاتلين . وتوقع أن يكون لهذه التجربة تأثير سياسى ممتاز . كما قال أيضا أن « الكولونيل بودريرو » قد أكد له أن هذا الفيلق ستكون له مقدرة قتالية لاشك فيها . واقترح « يونغ هاسبند » على حكومة « بومباى » تكليف « الميجور جنرال أوتلى Major W. J. Ottly » من طلاع فرقة « السيخ » الثالثة والعشرين البريطانية لتشكيل هذا الفيلق وتدريبة، باعتباره من أنسب الضباط الذين يمكنهم القيام بهذا العمل بكفاءة فائقة(٥٣) .

وقد أشار « الكولونيل جاكوب » المساعد الأول للمقيم السياسى البريطانى فى عدن فى مذكرته المؤرخة فى ٨ سبتمبر ١٩١٥ والتى دارت حول قيام الايطاليين فى مقديشيو بتجنيد عساكر من اليمنيين، بأنه قابل « الكولونيل بودريرو » فى اليوم الرابع من سبتمبر ١٩١٥ وهو ضابط ايطالى يعمل فى مكتب المستعمرات الايطالى ويقوم بتدريب المجندين من المهاجرين اليمنيين الذين هاجروا من عدن والمناطق اليمنية التى كان يحتلها الاتراك العثمانيون آنذاك للعمل فى الصومال، كجنود فى الجيش الايطالى .

وكان الايطاليون يقبلون على تجنيد رجال القبائل اليمنية من المناطق التى كان يمثلها الأتراك العثمانيون فى شمال اليمن منذ مطلع القرن العشرين، وأن كانت تلك العملية قد توقفت مؤقتا أثناء الحرب الايطالية مع العثمانيين فى طرابلس الغرب

---

(53) I.O.L., B. 216., op. cit., p. 2.

عام ١٩١١ . ورغم أن الايطاليين كلفوا هؤلاء الرجال بالعمل فى مستعمرة اريتريا فى سنة ١٨٩٠، وفى الصومال الايطالى، غير انهم ارسلوهم أيضا الى طرابلس الغرب حيث قاتلوا بكفاءة ضد الاتراك والسنوسيين أثناء الحرب المذكورة[٥٤] . وقد أكد « بودريرو » « لجاكوب » أن المقاتلين اليمنيين الذين قام بتجنيدهم من المهاجرين الى الصومال كانوا يفوقون فى كفائتهم القتالية زملاءهم من الأحباش الذين اختارهم « بودريرو » من أسمرة وجندهم زرحا من الزمن . وقد قام الايطاليون بتجنيد ٦٠٠٠ ستة آلاف مقاتل يمنى على نحو ما أوضحة « بودريرو » الذى أبدى دهشته وتعجبة من عدم قيام البريطانيين بتجنيد مقاتلين محليين من عدن والمناطق اليمنية الأخرى آنذاك[٥٥] .

وأشار « جاكوب » كذلك فى مذكرته إلى أن الايطاليين كانوا يمنحون المجندين اليمنين رواتب شهرية ليشتروا منها ملابسهم،ولا يحصلون على وجبات غذائية الا اذا توغلوا فى داخل أراضى الصومال، للقيام بأعمال عسكرية، أو لازالة الغابات وشق الطرق. وكان يسمح لهؤلاء المهاجرين اليمنيين بزيادة أوطانهم بعد عامين من الخدمة العسكرية المتصلة . أما من كانوا يؤثرون منهم البقاء فى مواقعهم فقد كان يسمح لهم بالاشتغال بالتجارة، وإن كانوا معرضين للاستدعاء دائما للالتحاق بالقوات الاحتياطية الايطالية، على أن يمنح كل منهم فى تلك الحالة نصف راتبه . وكان المجندون من المهاجرين اليمنيين يتزوجون من نساء من القبائل الصومالية، نظرا لأن الكثيرين منهم لم يصطحبوا زوجاتهم معهم فى الهجرة، أولم يسبق لهم الزواج من قبل .

كما أن « جاكوب » قد أشار كذلك إلى أن « الكولونيل بودريرو » القائد الايطالى فى الصومال، كان يهتم برجاله من اليمنيين اهتماما شخصيا، ويختلط بهم دون قيود لأنه كان يدرك أهمية الاتصالات الشخصية فى تنمية ولائهم، حتى

(٥٤) عثمان صالح سبى : تاريخ اريتريا، ص ١٨١ .

(55) I. O. L., B. 216., op. cit., p. 3.

أنه كان يفصل من يستند من ضباطه في معاملتهم حتى لايتعرض نظام أشرافه « الأبوى » للأنهيار . كما أنه كان يتبع نظاما معتدلا فى التأديب، ولهذا فان الجلد كـان محرما على حد قوله « فنحن لا نسعمله كـما تفعلون أنتم (يقصد البريطانيين) »[٥٦] .

وقد استفسر « جاكوب » من الكثيرين من المجندين اليمنيين عن كيفية معاملة الطليان لهم فوجدهم راضين عن طريقة المعاملة لديهم . فالضابط الايطالى كان أكثر اتصالا برجاله من الضباط البريطانيين . وقال « جاكوب » ايضا أنه رأى ضابط ايطاليا في الحبشة يبادل جنديا قبعته عندما تبين أن غطاء رأس الجندى لا يقيه من حرارة الشمس المحرقة .

وقد حاول « بودريرو » أن يعلم المجندين اليمنيين فى الصومال اللغة الايطالية بما يعمق ولاءهم لايطاليا، ويسهل التعامل معهم . كما أنه لم يكن يضيع أى وقت للاستعراضات العسكرية الرسمية . وكان تدريبهم على الأسلحة الصغيرة يتم فى حرص بالغ، كما كان معظمهم مسلحين بالبنادق .

واختتم « جاكوب » مذكرته بالاشارة الى أنه قد أورد تلك المقتطفات من حديثه مع الضابط الايطالى « بودريرو » ليؤكد ما أوضحته التقارير السابقة عن الطريقة « الماكرة » التى كانت تتبعها ايطاليا فى نشر نفوذها فى شرق أفريقيا عن طريق استقطاب العناصر اليمنية المهاجرة الى الصومال . وكان أسلوب الايطاليين يتركز فى العمل على (طلينة Italization) المهاجرين اليمنيين تدريجيا فى تلك المناطق[٥٧]

وتجدر الاشارة الى أن ظاهرة اشتغال المهاجرين اليمنيين بالجنيدية لم يقتصر على شرق افريقيا انما تشكل ظاهرة عامة فى المناطق التى هاجر اليها اليمنيون فى

(56) I. O. L., B. 216., Ibid., p. 4 .
(57) I. O. L., 216., op. cit., p. 4 .

القارة الاسيوية كذلك وخاصة فى الهند . اذا كانت هجرة اليمنيين وخاصة الحضارمة الى سواحل « كوجرات » و « كونكان » و « مالابار » فى أواخر القرن الثامن عشر وأثناء القرن التاسع عشر الميلاديين، بغرض الاشتغال فى جيوش الدويلات المسلحة فى أقليم « ماراثا » وفى وسط وجنوب وغرب بلاد الهند . وقد تكونت هذه الدويلات عقب تفكك الأمبراطورية المغولية فى عام ١٧٠٧[٥٨] .
وعلى الرغم من صعوبة تاريخ بداية اشتغال المهاجرين اليمنيين فى دويلات « الماراثا »[٥٩] تاريخا دقيقا، الا أنه يمكن القول ان استخدامهم قد بدأ فى عام ١٧٤٢ على وجه التحديد . وقد قدر عدد اليمنيين هناك عام ١٨٠٠ بحوالى خمسة آلاف شخص، وقد أقام أحد « الجمعدرات » العرب أمارة صغيرة مستقلة « مانقرول » استمرت ما بين ١٧٤٧-١٩٤٧م[٦٠] ، وفى عام ١٧٩٣م عرف الوجود العربى اليمنى فى دولة « البرنسال » فى « تاجبور » وقد أثار ازدياد نفوذهم فى أقليم « كاثيافار » انتباه الجندى البريطانى « جيمس ماكموردو » الذى زار « كوجرات » فى عام ١٨٠٩ ، كغيرهم من زعماء العشائر استخدموا العرب اليمنيين كجنود للحراسة[٦١] .

على أن أكثر هـؤلاء اليمنيين كانوا من الحضارمة الذين نزوحوا الى الهند . وقد كـان الحراس اليمنيون فى طليعة قوات الحراسة فى قلاع «بارودا» و «برسادا» « سانخيدا » وغيرهم من القلاع الحصينة . وكانوا يدينون بالولاء والطاعة لمن بيده

(58) The Gazetteer of india, Bombay presidency kulaba and janjira, Bombay 1883, p. 38 .
(59) The Relations Between South Arabia and the Decean From the 17th till 20th Céntury (Osmania University, Hyderabad, 1971). p. 43 .
(60) Menon, V. p. : Story of the integration of Indian stAtes, (Bombay, Orient Longmans 1961) pp. 128-135 .
(61) Macmurdo. James : Journal of a Route Thraugh the Peninsula of Gazeraut in 1809 and 1810, edited by Sureash ghandra Ghosh as the Planinsula Gujarat in the early 19th Century. (New Delhy : Sterling 1977) pp. 64, 65 .

مخصصاتهم المالية،وكان وجود العرب اليمنيين فى خدمة أحد الحكام دليلا على أن فى استطاعة ذلك الحاكم القيام بواجباته وتنفيذ التزاماته، الأمر الذى شجع أولئك القادة العرب اليمنيين على التدخل فى الشئون الداخلية لتلك الدويلات[٦٢] . ومع ازدياء الوجود البريطانى فى الهند وتغلبه على هذه الدويلات منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى أوائل القرن التاسع عشر، فقد حاول الانجليز ارجاع عدد من الحضارمة الى بلادهم، بينما أبقوا على المولدين منهم العمل بالجيش البريطانى فى « حيدر آباد » فى يناير ١٨١٨ . كما كون بعض هؤلاء المولدين ثروة طائلة مثل « عمر بن عوض » الذى أصبحت أسرته من القيعطين فى « حيدر آباد » مصدر الالهام والقوة والدعم المادى « لسلطنة القعيطيين » فى حضرموت فيما قبل استقلال جنوب اليمن فى نهاية نوفمبر عام ١٩٦٧[٦٣] . وهكذا لم يقتصر اشتغال المهاجرين اليمنيين بالجندية فى الصومال فحسب بل أن تجربتهم فى الهند كانت أسبق فى هذا المجال[٦٤] .

رابعا – مجالات إنفاق اليمنيين لواردات المهجر :

ولنتتبع مجالات انفاق اليمنيين لواردات المهجر من شرق افريقيا أو غيره من المناطق، فانه يمكن أن تتخذ من واقع حضرموت نموذجا لماكان يحدث فى بقية المناطق اليمنية . فلقد كانت أحدى الأسر المعروفة فى حضرموت وهى أسرة « آل الكاف » بالمهجر تمتلك أكبر ثروة يمنية، وكانت مضرب المثل بين اليمنيين فى

(62) Majumdar, R. C. and Dighe V. G. The History and Culture of the indian People, vol. 8. Bombay, Bhratiya vidya Bhavan, p. 512.

(63) The indian History Congress, 40 Session, Andhra University (Visakhopatnam 1979) British Attitude towards the Arab Mercenaries of the Nizam p. 1, 5 .

(٦٤) عمر الخالدى: ع رب حضرموت فى حيدر آباد، ترجمة جمال محمود حامد، مجلة دراسات الخليج رداسات الخليج والجزيرة العربية، العدد الخامس والأربعون،السنة الثانية عشرة يناير ١٩٨٦م. ربيع الثانى ١٤٠٦هـ، ص ١٤١ .

السعة واليسر. ومن تلك الثروة الطائلة كان « آل الكاف » هم الذين أسهموا بقسم لا يستهان به من ايراداتهم من المهجر فى التعليم، والخدمة الطبية، والادارة العامة، وتعبيد الطرق فى وادى حضرموت، وكان « آل الكاف » يدفعون « للسلطان الكثيرى » كل عام ٦٠٠٠ر٦ ريال فى ميزانية « السلطنة الكثيرية »، مساهمة منهم فى ادارة شئون مدينة سيئون وقريتى تريس ومريمة . ويدفعون كل عام ما معدله ٤٠٠٠ر٤ ريال لحفظ الأمن فى منطقة تريم . وفى عام ١٩٣٤ اتفق السيد أبو بكر بن شيخ الكاف ١٢٠٠٠ر١٢ ريال لايجاد حل لقضية خلاف بين قبائل آل تريم وسكان مدينة تريم . كما انتفق « آل الكاف » على مستوصف صغير فى تريم ٢٤٠٠٠ر٢٤ ريالا سنويا لطبيب مؤهل وادوية ولوازم. اضافة الى ٢٤٠٠٠ر٢٤ ريال كانوا ينفقونها سنويا فى أوجه البر والاحسان الأخرى وفى تعبيد الطرقات . وكان « آل الكاف » هم الذين انشأوا جميع سواقى الشرب الواقعة على طرق القوافل بين ساحل حضرموت والمنطقة الداخلية، وكلفهم اصلاح « عقبة العرشة » ٧٠٠٠ر٧ ريال . كما أنهم هم الذين شقوا طريق السيارات بين الساحل والداخل لمسافة ٢٠٠ ميل، وكلفهم ذلك ١٨٠ ألف ريال . وقد افتتحت تلك الطريق المعروفة بالطريق الشرقية فى عام ١٩٣٧ ،وكانت تسمى طريق الكاف حتى وقت قريب . وانفق « آل الكاف » ١٥٠ ألف ريال على ترتيبات الأمن الذى نعمت به حضرموت ثلاث سنوات، فيما بين عامى ١٩٣٧, ١٩٣٩[٦٥] .

بل أن جميع المدارس فيما كان يسمى قبل استقلال جنوب اليمن عام ١٩٦٧ يسمى « بالدولة الكثيرية » كان يتولى الصرف عليها أثرياء « آل السقاف » و « آل الكاف » من أموال رصدوها خاصة لهذا ولغيره من الأغراض الانسانية النبيلة . فكان ال السقاف يديرون مدرسة النهضة يسيئون وكانت تضم ٥٠٠ طالبا وسبعة مدرسين، كما كانوا يديرون مدرسة أخرى تضم ١٠٠ طالب، هذا فيما

(65) Her Majesty's Stationery Office, London, The Colonial office List. 1960, p. 59 .

عدا معونات مالية كانوا يدفعونها لمدارس قرآنية للبنين والبنات فى سيئون وتريم . كما كان « آل الكاف » يتولون الانفاق علي مدرستين بتريم هما مدرسة الأخوة والمعاونة التى كانت تضم ٤٠٠ طالبا، وكدرسة آل الكاف التى كانت تضم بين ٣٠٠–٤٠٠ طالبا . وكانوا ينفقون على مدرستين فى مدينة الخريبة بوادى « دوعن »، ويسهمون فى نفقات مدرستى المكلا والشحر قبل الاستقلال . فاذا استثنينا أسرة « آل السقاف » التى تنفق على جانب من التعليم بسيئون وتريم، فان أسرة « آل الكاف » كانت الأسرة الوحيدة بحضرموت التى كانت تنفق على نشر التعليم فى المنطقة على نطاق واسع وكانت كل هذه الأموال ترد « آل الكاف » و « آل السقاف » « من المهجر بصفة منتظمة حتى قبيل الاستقلال »(٦٦) .

وفى مدن وقرى عديدة بمنطقة حضرموت الساحلية والداخلية كان ينفق بعض موسرى المهاجر أموالا كثيرة على موارد ماء الشرب، وأعمال الرى، وعلى دور العبادة،وعلى المطابخ العامة، وعلى الصدقات والاصلاح بين الناس . وغنى عن القول أن روح المنفعة العامةالتى تجلت فى البعض من أثرياء المهجر قد رفعت عن كاهل السلطات اليمنية ثقل القيام ببعض الخدمات العامة .

والى جانب أوجه الانفاق المحمودة لايرادات المهجر فى جزئها الأكبر، فقد كان الجزء الأصغر من هذه الايرادات – بعد الانفاق العادى على الأسر وعلى شراء الأسلحة واقتناء الاثاث الفاخر والفراش الوثير فقد كان يصرف فى أذكاء الفتن، وأثارة النعرات العشائرية البدائية،وفى تعدد الزوجات، القليلة الانتاج، للترفية والمباهاة، وفى شراء السيارات، وتزيين ديار السكن بالنقوش والألوان، ولاقتناء الديار الكبيرة التى يصعب الاعتناء بها، الى آخر سلسلة مظاهر النزوات العارمة التى يولدها الثراء السهل، كشراء الملابس العديدة والحلى الذهبية وغيرها . وللأسف الشديد فان أثرياء المهجر لم يستثمروا شيئا يذكر من ثرواتهم الطائلة فى وطنهم يدعمون به

(٦٦) صلاح البكرى : فى جنوب الجزيرة العربية، ص ٢٥٠ .

عودتهم، بل ظلوا كمن يعيش فى واحة نائية ويجلب ماءها من بقاع بعيدة محفوفة طريقها بكل المخاطر . بينما كان فى استطاعة اليمنيين المهاجرين الموسرين ان ينشئوا فى بلادهم السدود، ويرفعوا من مستويات مياههم الجوفية، فيوسعوا رقعة الزراعة للحبوب والخضروات، ويغرسوا ملايين النخيل لأى سبب من الأسباب . وهذا ما كان يفعله صغار المزارعين فى اليمن، دون أن يتشدقوا برعاية أقاربهم فى المهجر، فيضيفون الى مئات نخيلهم عشرات النخيل المثمرة، ويزيدون الى رقعة أرضهم المزروعة أشجارا صالحة للزراعة، ولهذا فهؤلاء طاب لهم العيش فى البلاد .وكانت محاصيل التمر بحضرموت على سبيل المثال، كالعملة الدارجة للمقايضة والتعامل بالنسبة لليمنيين، كما كانت الأبقار بالنسبة لأهالى شرق أفريقيا تعتبر عملتهم الرئيسية فى التعامل التجارى والاجتماعى، فكان كثيرون من أهالى حضرموت ليس لهم حيلة ولا حرفة ولا كسب غير ثمرة النخل، فلا يأتى وقت الرطب الا وقد اشتدت حاجتهم اليه، يبيعون بعضه ليشتروا بثمنه حاجتهم من الحبوب والكساء، ويدخرون البقية يأكلونه تمرا فى بقية شهور السنة .

ولهذا فقد حدث أثناء الحرب العالمية الثانيةوفى أعقابها (١٩٣٩–١٩٤٥) أن أهتز الكيان الهش الذى ابتناه المهاجرون باليمن، ومزقهم الجوع شر ممزق، فافتقر عائلات بأكملها كان البنان يشير اليها فى وفرة المال والضياع، وظلت المجاعة تهدد حضرموت حتى عام ١٩٥٠[٦٧] . ولقد ثبت لليمنيين أن الكسب السهل يولد الغفلة والفساد فى التدبير، بعد أن افتقرت عائلات موسرة في المهاجر لأن أفرادها، كملاك متغيبين، عاشوا عيشة رخاء وسعة في حضرموت، وكان دخولهم من المهجر سوف تبقى ثابتة إلى الأبد . فكان عميد العائلة الذى كون الثروة ينفق عن سعة، وربما جاز له ذلك، وجاء أبناءه من بعده فكان ينفق كل واحد منهم ماكان ينفقه أبوه، مع أنهم ورثة كسالى لا أقل ولا كثر، ثم جاء أبناءهم من بعدهم وكانوا أكثر عددا وأشرس ضراوة فى تبديد المال فكان كل واحد منهم يتطلع إلى

(67) Gavin, R. J. : Aden Under British Rule 1939-1957, p. 311 .

أن يعيش في المستوى الذى كان يعيش فيه جده ويوسع من ملذاته ومباذله، فتبددت الثروة رغم ما كان قد أصابها من ضائقات ضرائبية في المهجر .

ومهما كانت طبيعة تصرف الأثرياء المهاجرين في ثرواتهم في بلادهم، فان تلك الثروات كانت تعود بالنفع العميم، بصورة غير مباشرة على اليمن بوجه عام . فكان منها ما يذهب الى خزينة الجهاز الحاكم في شبه رسوم وضرائب، ومنها ما كان يذهب عطاءات لأشخاص معينيين، ومنها ما كان يذهب أجور العمال في خدمة الأثرياء، ومنها ما كان يذهب الى التجار المحليين أثمانا لخدمات أو حاجيات استهلاكية، ومنها ما يدخر للمستقبل بكل احتمالاته المفاجئة . ويدور دولاب النفع العام دورته الكاملة فتنتقل الأموال من يد الى يد بحكم الخدمة المتبادلة بين أبناء الوطن الواحد، ولا يختل دوران هذا الدولاب إلا حينما تخرج هذه الاموال الى الخارج لشراء الحاجيات الاستهلاكية دون وجود عوائد مقابلة ، وهذا ما يوكده الاحصاء التالي الذى نقارن فيه بين قيمة الواردات والصادرات في اليمن الجنوبية عبر خمس سنوات على النحو التالي[٦٨] :

السنـــة	قيمة الواردت بالدينار	قيمة الصادرات بالدينار
١٩٦٤	٤,١٣٢,٢٧٠	٢٧٦,٨٧٢
١٩٦٥	٣,٨٦٤,٠٤١	١٧٦,٧٧٤
١٩٦٦	٣,٠٩٧,٨٢٥	١٦٩,،٢٨
١٩٦٧	٣,٨٠٢,٦٦٠	١٠٩,٧٤٥
١٩٦٨	٣,١٨٤,٧٨٧	٤٧,٥٢٣

(٦٨) محمد عبد القادر بامطرف : المرجع السابق، ص ٦٤ . وقد أشار إلى أنه حصل على المعلومات الأحصائية من الادارات الحكومية المعنية في عدن .

ويؤكد هذا الأحصاء الفرق المتزايد بين قيمة الواردات وقيمة الصادرات ولكى يغطى هذا الفرق فقد كان على المهجرين أن يوفروا كل عام مبلغا من المال للمقيمين باليمن يتراوح بين ٤ – $\frac{١}{٣}$ ٣ مليون دينار للحفاظ على المستوى المعيشى الذى كان اليمنيون يتمتعون به خلال عام ١٩٦٨ .

خامسا – مدى نجاح اليمنيين بمهجرهم فى شرق أفريقيا :

وتجدر الاشارة الى مدى نجاح اليمنيين بمجرهم فى شرق افريقيا الذى يعود الى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية . ذلك أن اليمنيين ظلوا فى مهاجرهم بعيدين عن المشاكل المحلية وعما لا يعينهم، خاصة وأن همهم انصب على جمع الاموال وتكوين الثروات وتحويل جانب منها إلى الوطن،وهذا جعلهم ينغلقون على أنفسهم فى وسط عاداتهم وتقاليدهم . وكان العرف اليمنى يقضى بعدم لحاق الزوجات بأزواجهن فى المهاجر، ولهذا اضطر المهاجرون الى التزوج من فتيات السكان الأصليين ويفرضون على أبنائهم المولدين عزلتهم، بل أن الكثيرين منهم أرسلوا أبناءهم الى اليمن للتعليم، وبنائهم للزواج والبقاء بها حتى الموت .

واكن اليمنيون يتولون الزعامات الدينية فى المهاجر، التى كان معظم أهلها وحكامها يدينون بالاسلام، كما كانوا يتولون وظائف التربية والتعليم، فأكدت هذه الزعامات لليمنيين نوعا من السمو فى نفوس السكان الأصليين فيكرمونهم، ويبالغون فى تحيتهم ويرعون مصالحهم . وما زال اليمنيون يذكرون عبارة « بانا مكوبا » أى « السيد الكبير » فى شرق أفريقيا، وهى عبارة تحية يقابل بها الأهالى هناك المهاجر اليمني تعبيرا عن تقديرهم واحترامهم[٦٩] .

كما عرف اليمنيون فى مهاجرهم فى شرق أفريقيا بالاقتصاد فى العيش والمثابرة على العمل واحترام القوانين والعادات المحلية، وبهذا لم يجعلوا من أنفسهم مصدر قلق أو مشاكل للسلطات القائمة فى المهاجر، الأمر الذى سهل لهم العمل والاتجار فى مختلف المجالات .وكان تعاون اليمنيين الوثيق وتآزرهم وعطفهم على بعضهم البعض مضرب المثل بين الجاليات الأخرى فى مجالات الارتزاق والتسهيل المالي والكفالات . وكانوا يقفون الى جانب أبناد جاليتهم الذين يلاقون صعوبات معينة فى معاملاتهم مع المهاجرين من الجنسيات الأخرى . على أن ثمة حوادث

---

٦٩) محمد عبد القادر بامطرف : المرجع السابق، ص ٦٦ .

بلغت الى درجة الفتنة، أما فيما بين اليمنيين أنفسهم فى المهجر، أو بينهم وبين المهاجرين آخرين . ففى عام ١٩١١ حدثت فتنة الاشاديين والعلويين (وجميعهم من اليمنيين) فى أندونيسيا . وفى عام ١٩١٦ ، حدثت فتنة اليمنيين «بحيدر أباد» وفى عام ١٩٢٨ ، حدثت فتنة اليمنيين وآل عمان بجزيرة زنجبار كما حدثت فتنة أخرى عام ١٩٦١[٧٠] . وقد سالت الدماء فى هذه الفتن الا أنها حقنت بعد حين وتصافى القوم . ورغم ضعف الاسباب التى أدت الى حدوث تلك المشاحنات وخاصة ما كان منها بين اليمنيين أنفسهم، فانها أثرت فى وحده الصف الأخوى اليمن، وامتدت مضاعفاتها الى اليمن ذاته لمدى بعيد .

كما وجدت عوامل أخرى موضوعية أدت الى نجاح اليمنيين فى مهجرهم بشرق أفريقيا، الى جانب العوامل الذاتية التى أشرنا اليها . ومن أهم هذه العوامل الموضوعية أن اليمنيين المهاجرين وخاصة الحضارمة هاجروا الى أقطار كان أهلها الأصليون بالنسبة لهماقل تعليما وحضارة ومعرفة بأساليب العيش وأقل تضامنا ومسئولية . بل أن المهاجر التى هاجر اليها اليمنيون فى شرق أفريقيا كانت ترسف تحت أغلال الاستعمار الانجليزى والفرنسى والايطالى والألمانى[٧١] ، فكان الحاكم المستعمر يقف لأسباب تخدم أهدافه الى صف الأجانب مناليمنيين وغيرهم، أكثر مما كان يقف الى جانب السكان الأفارقة الأصليين . بل أن اليمنيين تمتعوا منذ

---

(٧٠) سعيد على على المغيرى : المرجع السابق، ص ٤٨٠ .

وقد أشار الى أنه « فى يوم أول يونية ١٩٦١ دخلت زنجبار فى تاريخ جديد فى هذا اليوم، يوم الانتخابات فى زنجبار والجزيرةالخضراء، ففى هذا اليوم شبت نار الفتنة ما بين الحزب المسمى افروشيرازى،وما بين حزب الوطن، ووقع القتال فى نفس بلدة زنجبار، ثم توسعت هذه الفتنة فى داخلية الأرياف فقتل الاطفال والنساء، وفر السكان من الأرياف الى داخلية بلده زنجبار، فامتلأت بلدة زنجبار من اللاجئين فى المدارس والمستشفيات والبيوت من رجال ونساء وأطفال، واسفرت هذه الحادثة المؤلمة عن مقتل سبعين نفرا بموجب تقرير الحكومة، وأكثرهم من العرب العمانيين والحضارمة، وعمّ الخبر بأن القتلى أكثر من ذلك . »

(٧٢) جمال زكريا قاسم (دكتور) : الخليج لعربى، دراسة التاريخ الامارات العربية ١٨٤٠-١٩١٤، ص٣٥٣-٣٥٥ .

عام ١٨٨٨ بالحماية البريطانية فى شرق أفريقيا،وكانت المحاكم القنصلية والادارة الاستعمارية تناصرهم، وخاصة فى مناطق الصومال البريطانى وكينيا(٧٢) ، وقد استغل بعضهم هذه التسهيلات الاستعمارية الى أبعد مدى .

وتجدر الاشارة كذلك الى أن من عوامل نجاح اليمنيين فى مهجرهم بشرق أفريقيا سهولة الهجرة الى هناك، والتى كانت لا تقيدها جوازات سفر ولا رخص دخول أو أقامة أو عمل، فضلا عن أن التداول فى عملات المهاجر كان حرا لا قيود عليه . ولم تكن الحركات الوطنية بمعظم تلك الأقطار بشرق أفريقيا قد بلغت حدا من النمو والقوة(٧٣) ، بحيث تحمى العامل المحلى المهيض الجناح من المنافسة الذكية التى يلقاها من الأجانب على اختلاف جنسياتهم، على الصعيدين الاقتصادى والمهنى(٧٤) .

وعلى أية حال فان بعض الأسباب الذاتية التى كان يرى فيها المهاجرون الوائل من اليمنيين سلما لنجاحهم فيما قبل بداية القرن العشرين، فانها قد بدأت تزول تدريجيا منذ بداية القرن . اذ لم يعد المهاجرون اليمنيون منغلقين على أنفسهم، أو متقوقعين داخل عاداتهم وتقاليدهم وأنظمة زواجهم وثقافتهم . ولم يعد الأبناء يرون فى مؤسسات وطنهم الثقافية، فى اليمن وحضرموت بصفة خاصة، ما يروى عطشهم الى المعرفة الحديثة، كما أنهم لم يجدوا فى أجدادهم مصادر لأى الهام ايجابى، بل أن فتياتهم من المهاجر وجدن فى مساقط رؤوسهن بالمهجر أزواجا أقرب الى أحلامهن من الأزواج الذين كن يأملن فيهن فى وطنهم الأصلى فى اليمن ، والواقع أن المهجرين اليمنيين – ويرجع ذلك بصفة أساسية الى كثرة المولدين بينهم رجالا ونساء – شبوا على الطوق وكبروا بمقدار ما كبرت مساقط رؤوسهم

(72) The Colonial Office List 1960, Her majesty's stationery Office, London 1960, kenya, pp. 108. 109 .
(73) Davidson, A. B. and others : op. cit., p. 353 .
(74) Smirnov, S. R. : A History of Africa, 1918-1967, U. S. S. R. Academy of Science, Institute of Africa, A "NAUKA" Publishing House, Moscow 1968, p. 351 .

وتقدمت وازدهرت، وفضلوا أن يكونوا من المهاجر واليها بكل ما فيها من خير وشر، من ز يظلوا على الحائط متفرجين ومتطفلين على موائد الغير ومتكففين أياديهم ، وعلى الرغم من ذلك فقد ظل سيل المهاجرين يتدفق من اليمن الى الخارج وخاصة شرق أفريقيا، كما أن تحاويلهم النقدية الى ذويهم باليمن تدر المزيد بصفة مستمرة . بل أن الهجرة زاد معدلها من اليمن إلى شرق أفريقيا بشكل تدديجى مع بداية القرن العشرين،و لم يجد المهاجرون ما يغريهم على العودة الى وطنهم اليمن نتيجة لسوء الأوضاع الداخلية هناك، مما جعلهم يغادرونه الى غير رجعة سيما وأنه أصبح ميسورا بشكل تدريجى اصطحاب الزوجة اليمنية لمصاحبة زوجها الى أى مكان فى العالم، كما أن الهجرة شملت أسر بأكملها أيضا بعد أن كانت قاصرة على هجرة أفراد فحسب .

وعندما قامت الحرب العالمية الثانية فى اليوم الثالث من سبتمبر ١٩٣٩ بين ألمانيا النازية من جهة، وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى، فان المهاجرون اليمنيين لم يشعروا بوطانها الا فى أعقاب اعلان ايطاليا الحرب على الخلفاء فى العاشر من يونيو ١٩٤٠ ودخول جنودها الى كينيا والصومال، مما جعلهم تفرض القيود الشديدة فى كل أنحاء شرق أفريقيا بما فيها الصومال والحبشة – على الهجرة والتجارة [٧٥] . وقد حد هذا من تحويل الأموال الى اليمن وأثر تأثيرا بالغا على الأسر اليمنية التى كانت ترد اليها أموالها من تلك المناطق . وعندما أعلنت اليابان الحرب ضد الحلفاء والويات المتحدة الامريكية فى اليوم التاسع من ديسمبر سنة ١٩٤١ ، فقد نزلت القوات اليابانية فى اليوم التالى فى الملايو، كما نزلت قوات يابانة كذلك فى سنغافورة،وفى اليوم الأول من مارس احتلت القوات اليابانية أيضا جريرة جاوة[٧٦] . وقد ترتب على ذلك توقف الهجرة من اليمن الى أقطار الشرق الأقصى، أما الهجرة الى الهند وشرق أفريقيا فقد استمرت بصورة متقطعة، وقد أدت هذه الظروف

---

(75) Davidson, A. B. and others : op. cit., pp. 354, 355 .

(٧٦) هربرت فشر : تاريخ أوربا فى العصر الحديث ١٧٨٩–١٩٥٠، ص ٦٧٧ .

كذلك الى انقطاع تحويل الأموال من أقطار جنوب شرق أسيا، وبدأ المهجرون يمدون أيديهم على مدخراتهم حتى نفذت، وركبتهم الديون فباعوا أملاكهم الثابته والمنقولة . وكان طبيعيا أن تظهر المجاعة فى مناطق عديدة من اليمن فى مطلع عام ١٩٤٣ ،ولم ينتصف هذا العام الا وقد انتشرت على مدى أوسع فى بلاد اليمن . ولقد صاحب تلك الزرمات ظهور الجفاف فى معظم أرجاء اليمن، ومرت على اليمنيين سبع سنين عجاف كانت بدايتها فى عام ١٩٤١ . ومن المعروف أن للجفاف دورات خبيثة فى اليمن كدورات الكساد الاقتصادى فى البلاد الأخرى . آخر مجاعة حدثت فى اليمن – فى فترات البحث – كانت مجاعة وادى «عمد» فى سنة ١٩٤٨ .

ومن المعروف كذلك أن الجمهورية العربية اليمنية هى واحدة من بلدان العالم الثامن التى تعانى من مشكلة الغذاء . اذ تفاقمت أزمة نقصان المواد الغذائية فيها خلال سنوات القحط التى أعقبت الحرب العالمية الثانية، وكانت آخرها أبان المدة من ١٩٦٦ – ١٩٧٣ مع تزايد الطلب على هذه المواد الغـذائيـة وتدهور انتـاجها(٧٧) ، ومع انفتاح اليمن على العالم الخارجى فى السنوات التى أعقبت قيام الثورة اليمنية فى السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢ ، ثم ازدياد القوة الشرائية وبخاصة لدى سكان المدن، أصبح القطاع الزراعى عاجزا عن سد احتياجات السكان المتزايدة من السلع الزراعية، وأصبحت المستوردات من هذه السلع نشكل فى عام ١٩٨١ نحو من ٣٧٪ من قيمة اجمالى الواردات . وتعادل قيمتها أيضا حوالى ٦٩ ضعفا من مجموع صادرتها الزراعية، وارتفعت فى عام ١٩٨٢ الى ٢٢٠ ضعفا(٧٩) يسبب تدنى الصادرات الزراعية الى أقل من ثلث قيمة تلك

(77) U. N., FAo., Productios, Yearbook 1982, vol. 36., FAO. Statestics Series, No. 47., Rome 1983, Table 3., p. 67 .
(78) U. N., FAO., Trade, Yearbook 1982. vol. 36, FAO Statestice Series, No. 49, Rome 1983, Table 6, p. 43 .
(٧٩) مقبل أحمد محمد : القطاع الزراعى : «أهدافه واستثمارته» مجلة الوعى الزراعى التى تصدرها وزارة الزراعة بالجمهورية العربية اليمنية، السنة الثالثة، العدد الخامس، اغسطس ١٩٧٨ ، ص ١٢ .

الصادرات فى عام ١٩٨١[٨٠] .

على أنه قد خفف من وطأة هذه المجاعات أثناء الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها ذلك الرخاء الذى ساد ساحل الشطر الجنوبى من اليمن وخاصة فى قاعدة عدن العسكرية البريطانية . اذ أفرز ذلك الرخاء نوعا من التعادل المعقول بين ما فقدته اليمن من واردات المهجر، وما حصلت عليه من مكاسب الحرب[٨١] ، حيث ظهر بالساحل اليمنى فى الجنوب نوع من الازدهار الموقت، مما حدا بكثير من الأسر اليمنية الى التجول من المناطق الداخلية الى الساحل لتعمل فى مختلف الخدمات البدنية[٨٢] .

ويوضح أحصاء نشرته الأمم المتحدة عام ١٩٥٥ أن مساحة عدن والمحميات تبلغ ١١٢ ألف ميل مربع، وأن عدد السكان بلغ نحو ٦٥٠ ألف نسمة منهم ١٥٠ ألف فى عدن . وتدخل ميناء عدن مائة باخرة فى الاسبوع على مدار السنة وأنها من أهم الثغور فى العالم، وبلغ دخل الريطانيين منها سنويا آنذاك ننحو ١٥٠٠ مليون دولار[٨٣] .

ورغم نمو طبقة من حديثى الثراء فى عدن نتيجة للازدهار المؤقت أثناء الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها، فقد أدت الهجرة من مناطق اليمن الداخلية الى عدن وجود نسبة كبيرة من السكان الذين لا منازل الهم حتى بلغت نسبتهم ٩٪ من العدد الكلى للسكان فى عام ١٩٥٥ ، اذ كان عدد هؤلاء فى تلك السنة قد بلغ ١٥,٢٨٧ نسمة . بل أن هجرة الكثيرين من شرق أفريقيا وخاصة من الصومال وكينيا الى عدن آنذاك[٨٤] – نتيجة لسوء معاملة الحكومات الاستعمارية – قد

(٨٠) عباس فاضل السعدى (دكتور) : التحليل الجغرافى لمشكلة الغذاء فى اليمن بحث نشرته مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية الصادرة عن جامعة الكويت، العدد الثالث والأربعون، السنة الحادية عشرة، شوال ١٤٠٥هـ/ يوليو ١٩٨٥، ص ١٥٦ .

(٨١) محمد عبد القادر بامطرف : المرجع السابق، ص٦٨ .

(82) Gavin, R. J. : op. cit., p. 380 .

(٨٣) أمين سعيد : اليمن تاريخه السياسى منذ استقلاقه فى القرن الثالث الهجرى، ص ١٧٧ .

(٨٤) بازيل دافيدسون : المرجع السابق، ٢٧٠ .

جعلت أفراد الجالية الصومالية فى عدن تقدر فى نفس السنة بعشرة آلاف نسمة، عمل معظمهم فى شراء وبيع المواشى المستوردة أصلا من الصومال الى عدن، وفى الأعمال الأخرى كالتجارة والوظائف الادارية والشركات[٨٥] .

ونظرا لازدياد هجرة اليمنيين والأفارقة الى عدن أثناء الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها فقد أرتفع عدد السكان حتى بلغ ٢١٥٥ مسكنا فى « وادى العيدروس » و « ورادى الطويلة » و « الشيخ اسحق » و (وادى المحراق بالمعلا و (وادى المحراق) بالتواهي . أما « بستان مهدى » و « السيسان » فقد بلغ عدد المساكن فيهما ٦٠٠ مسكن وبالمدارة ٢٠٠ مسكن، وبالحوا ٢٠٠ مسكن، و « بالشيخ الدويل » ١٠٠ مسكن، وبالمسبح، ٧٦٢ مسكن، وبعشش الحكومة ٩٢ مسكن . وبذلك يبلغ مجموع هذه المساكن المؤقتة ٤٢١٢ مسكنا مبنية من خشب الصناديق وسعف النخل وصفائح البترول والبراميل والورق المقوى وبعضها بالحجارة والطين والأسمنت .وبالأضافة الى هذه المساكن الموقتة فقد بنت حكومة عدن مساكن شعبية فى « حجيف » تعرف باسم « الروضة » فسى سنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦ لاسكان العمال وعائلاتهم . ويسميها الصوماليون « بالقلوعة » وهى كلمة صومالية الأصل . وبلغ عدد المساكن أو البلوكات ٢٥٠ ، كل بلوك يضم ست شقق، واذا قدرنا سكان كل شقة بستة أنفس فان سكان الروضة يبلغون تسعة آلاف نسمة أغلبهم من مهاجرى الصومال الى اليمن وكل شقة مؤجرة بخمسة وعشرين شلنا،ومعنى هذا ان الحكومة تحصل على ابحار شهرى مقداره سبعة وثلاثون ألف شلن فى الشهر .و فى منطقة صحراوية فى « الشيخ عثمان » ظهرت قرية جديدة نتيجة لزيادة عدد المهاجرين عرفت باسم « القاهرة »، وبلرغم من أن بيوتها قد أقيمت تحت اشراف إدارة الأشغال العمومية فان بيرتها ضيقة للغاية وعددها ١١٣٠ بيتا . وإذا قدرنا سكان كل بيت بستة أنفس فان مجموع سكان « القاهرة » تلك

(٨٥) قحطان محمد الشعبى: الاستعمار البريطانى ومعركتنا العربية فى جنوب اليمن، ص١٠٩-١١٠

يبلغ ستة آلاف وسبعمائة وثمانين نسمة . وفى « الشيخ عثمان » أيضا نجد ٨٧٦ بيتا عماليا، وستين بيتا لعمال النظافة، وإذا قدرنا سكان كل بيت بستة أنفس فان المجموع الكلى يكون ٥٦١٦ نسمة . وبهذا نجد أن عدد سكان البيوت الموقتة التى عاش فيها المهاجرون فى عدن والشيخ عثمان والمعلا والتواهى وعدد سكان « الروضة » و « القاهرة » من ضواحى عدن يبلغ اثنين وأربعين ألفا وخمسمائة وواحدا وستين نسمة، ونظرا لازدياد عدد المهاجرين فلا شك أن عدد الساكنين قد زاد كثيرا حتى بلغ فى عام ١٩٥٦ قرابة خمسين ألف نسمة، بينما بلغ سكان عدن نفسها فى تلك السنة قرابة مائتى ألف نسمة[٨٦] ، أى أن المهاجرين من اليمنيين والصوماليين والأحباش قد بلغوا قرابة ربع سكان عدن آنذاك، مما يؤكد ظاهرة الهجرة من الساحل الافريقى الى الساحل اليمنى، سعيا وراء العيش والأزدهار الموقت أثناء الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها[٨٧] .

وعندما وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها مع مطلع شهر سبتمبر عام ١٩٤٥[٨٨] . كان الموقف بالنسبة للهجرة اليمنية يختلف من منطقة الى أخرى من مناطق المهجر . فقد كانت الهجرة الى الشرق الأقصى متوقفة تماما، وكان وارد الأموال المحولة من مجاوه مقطوعا بشكل كامل، أما من الملايو فقد كانت الأموال ترد بشكل محدود ومنقطع . بينما كانت الهجرة من اليمن الى الهند مستمرة، كما أو وارد الأموال منها منقطع، وكان سبب استمرار الهجرة الى الهند أن نظام « حيدر اباد » كان يجند اليمنيين فور وصولهم الى ميناء « بومباى » ليقاوم بهم محاولة الهند ضمه بالقوة الى الاتحاد الهندى . أما الهجرة الى شرق أفريقيا وهو ما يعنينا فى هذه الدراسة فى المقام الأول، فقد كانت تتم بعد الحصول على ترخيص دخول مسبق من هناك، او من دار المقيم السياسى البريطانى فى عدن أو بالمكلا،

(86) Her Majesty's Stationery Office, London, The Colonial Office List, 1960, p. 56 .

(٨٧) حمزة على ابراهيم لقمان : المرجع السابق، ص ٣٢٥-٣٢٦ .

(٨٨) هربرت فيشر : المرجع السابق، ص ٧١٣ .

وذلك بالنسبة لاقطار شرق افريقيا الأربعة حينذاك وهى زنجبار، واوغندا، وكينيا، وتنجانيقا، ولمدة ثلاثة أشهر فقط آنذاك . وقد لعب الأقليم المهرى فى جنوب شرق اليمن دورا هاما فى تهجير اليمنيين الى شرق أفريقيا . وكانت السلطات فى تلك الاقطار الأربعة الأفريقية تحترم وثائق السفر المعطاة من «السلطات بن عفرير» لليمنيين وتسمح لهم بالدخول باعتبار أنهم رعايا السلطان المهرى . وقد خففت هذه الطريقة عن المئات من اليمنيين الضائقة التى كانوا يعانونها من انقطاع واردات المهجر، وخاصة سكان المناطق التميمية والشنفرية الذين كانوا يعتمدون على تحاويل أبنائهم المقيمين فى شرق أفريقيا . على أن الأموال الواردة آنذاك من منطقة شرق أفريقيا بما فيها الصومال والحبشة لم يعد ما يصل منها أكثر مما يسد رمق أفراد الأسر المعتمدين عليها باليمن . ولا يتم ذلك الا بموجب اجراءات مكتبية مطولة يستصدر بموجبها أولو الشأن شهادات من السلطات المحلية باليمن بعدد أفراد كل أسرة وبمقدار حاجتها الضرورية من النقد . وكان يهدف البريطانيون باعتبارهم الحكام الفعليين لمنطقة شرق أفريقيا، بما فيها الحجبشة والصومال، بعد طرد ايطاليا من تلك المناطق، الى الحد من تحويل الأموال خارج منطقة شرق أفريقيا . غير أنهم بحكم شعورهم بمسئوليتهم الأدبية ازاء السكان اليمنيين فى نفس الوقت، بحكم وضعهم فى جنوب اليمن ومركزهم فى عدن، فقد وافقوا على هذه الاجراءات المؤدية الى تحويل أموال من المهاجرين اليمنيين بشرق أفريقيا الى ذويهم بالأراضى اليمنية .

بل أن فرنسا أعلنت أن جيبوتى وساحل لصومال الفرنسى منطقة حرة من أول يناير سنة ١٩٤٩ . وكان هذا القرار يتمشى مع النظام الموجود منذ سنة ١٩٠٦ والذى يسمح بمرور تجارة « الترانزيت » من والى الحبشة دون فرض اية رسوم عليها ثم جاءت فرنسا وغيرت العملة الموجودة فى جيبوتى وفى ساحل الصومال الفرنسى فى ١٧ مارس ١٩٤٩، واصبح هناك ما يسمى « فرنك جيبوتى » وهو « فرنك » مستقل كل « غطائه » من الذهب، ويشرف على اصداره اتحاد المصارف الفرنسى

الامريكى الموجوده فى نيويورك . وألغيت بذلك كل سلطات مكاتب العملة، وأصبح من حق من يحمل هذه الفرنكات الجديدة أن يحولها أو يحول أية كمية منها إلى الدولارات، دون أى قيد أو أية اجراءات أخرى، وساعد ذلك على اتساع العمليات التجارية، كما شجع على الاتجار مع الحبشة عن طريق جيبوتى وجود خط للسكة الحديد يربط بينهما . ولقد لعب المهاجرون اليمنيون دورا ملحوظا فى الحركة التجارية فى جيبوتى والحبشة آنذاك(٨٩) . ولكن السلطات الفرنسية كانت تحد من تحويل أموال المهاجرين اليمنيين الى ذويهم بالأراضى اليمنية . وقد نتج عن كل هذا تقليص فى الخدمات التى كان ينفق عليها فى اليمن الموسرون من اليمنيين المهاجرين بشرق أفريقيا، وأصبح أقاربهم باليمن بحاجة الى ما يسد عوزهم . أما إعداد المهاجرين اليمنيين فى تلك الاقطار فقد ظلت ثابتة تقريبا على ما كانت عليه منذ عام ١٩٣٥ .

كذلك حدث فى أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة أن أغلقت اعداد من المؤسسات الحربية البريطانية فى جنوب اليمن أبوابها، فوجد كثير من اليمنيين أنفسهم بدون عمل، فحاولوا الهجرة الى مهاجرهم التقليدية غير أنهم ارتطموا بسود منيعة منها ازدياد القيود الخالرجية على الهجرة، وشددت اجراءات الأمن بالمهاجر، واستحدثت قواعد أشد على سيولة العملة وتحويلها من بلد الى آخر وخاصة فى أقطار شرق أفريقيا ،

بل وأعقب ذلك من ناحية أخرى اشتداد ادوار الحركات الوطنية الاستقلتالية فى هذه المهاجر بشرق أفريقيا وغيرها وصاحب ذلك استقلال مجموعة منها ما بين عامى ١٩٤٥ و ١٩٦٧ . اذ نالت اندونيسيا استقلالها فى عام ١٩٤٥ وملكت زمام أمرها فى عام ١٩٤٩ . كمانالت الهند والباكستان استقلالها فى عام ١٩٤٧ .وفى عام ١٩٦٠ نالت الصومال استقلالها كذلك، وأعقبتها تنجانيفا بنيل

---

(٨٩) جلال يحيى (دكتور) : جيبوتى من،موانى أفريقية، مجلة نهضة أفريقية، القاهرة،العدد ٢٣، لشهر أكتوبر ١٩٥٩، ص٧ .

استقلالها عام ١٩٦١ . بينما استقلت اوغندا عام ٩١٦٢، وحصلت جزيرة زنجبار على استقلالها كذلك في ٩ نوفمبر ١٩٦٣، ثم نالت كينيا استقلالها في نفس السنة[٩٠] ، وتم جلاء الانجليز عن الشطر الجنوبي من اليمن في ٣٠ نوفمبر عام ١٩٦٧[٩١] . وقد قامت في كل هذه الاقطار الاسيوية والافريقية حكومات وطنية ذات سيادة، وأصبح من الأمور البديهية أن توجه كل حكومة من هذه الحكومات همها نحو حل مشكلات مواطنيها والمشكلات التي خلفها الاستعمار في كل منها

وفي مقدمة المشاكل التي خلفها الاستعمار في هذه المناطق مشكلة المهاجرين بها، الذين ظلوا سنين عديدة مسيطرين على جانب كبير من اقتصاد البلاد، وخاصة بلدان شرق افريقيا،ومتحكمين في أرزاق قطاعات كبيرة من شعوبها بامتلاكهم زمام المهن كبيرها وصغيرها، وهي مشكلات لا زالت تقاسي بلدان افريقيا منها الامرين. ولهذا اختلطت تلك الاقطار لنفسها سبل الخلاص من السيطرة الاجنبية الداخلية، باصدار سلسلة منالتشريعات بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٦٧، كان من نصيب اليمنيين من بينها في مناطق الهجرة بالمحيط الهندي بوجه عام، وشرق افريقيا بوجه خاص، ما يلي :

أولا – أوقفت اندونيسيا تحويل أية أموال الى حضرموت وعموم اليمن بمبادلة تجارية، كما أوقفت هجرة اليمنيين اليها الا بسابق ترخيص دخول .

ثانيا – فرضت سنغافورة – عقب نيل استقلالها الداخلي في عام ١٩٥٩ – نفس القيود على اليمنيين، بيد أنهم تمكنوا بوسيلة أو بأخرى من بيع الجزء الأكبر من ممتلكاتهم بها، وامتلكوا باثمانها عقارات في عدن وبيروت والقاهرة، أما ممتلكاتهم في اندونيسيا فتركوها لمن بقي منهم هناك .

(90) Smirnov, S. R. : op. cit., p. 363 .
(91) Trevelyan, H. The Middle East in Revolution, Aden 1967. p. 266.

ثالثا – أوقفت الهند وباكستان تحويل أية أموال الى اليمن ومنعتها الهجرة اليها الا بإذن دخول مسبق . كما أن الهند صادرت الاقطاعبات الزراعية التى كان يمتلكها أغنياء الحضارمة اليمنيين « بحيدر اباد »، وسرحت جنود نظام « حيدر آباد» بعد أن قضت على حكم النظام نفسه، وسوت معاشات جنود النظام اليمنيين، ورحلتهم هم وعوائلهم الى حضرموت .

رابعا – أوقفت أقطار شرق أفريقيا هجرة اليمنيين اليها الا بإذن مسبق ومنعت تحويل الأموال الا فى حدود ضيقة جداً .

وفى الوقت الذى تلاشت فيه هجرة اليمنيين الى مناطق جنوب شرق آسيا وانقطعت عنهم مواردها، اخذت الهجرة الى شرق افريقيا تتضاءل تدريجيا، إلا أن وارد الأموال منها ما فتىء الى اليمن، ولكن فى أضيق الحدود، على نحو ما تشر اليه الاحصائية التالية[٩٢] :

السنة	العائدون		المهاجرون	
	شرق افريقيا	الصومال	شرق افريقيا	الصومال
١٩٦٣	٧٨٧	٣٣	٨٤٦	٢٧
١٩٦٤	٤٧٩	١	٩١٦	٢٧
١٩٦٥	٢٩٦	٢٩	١٠٣٥	٢٣
١٩٦٦	١٨٧	٨٨	٥٥٥	٣٢٠
١٩٦٧	٤٣٧	٢٣	٩٢٣	٣٤٣
١٩٦٨	٢٤٢	١٢٩	٣٤٠	٢٠٣
١٩٦٩	٢٣٩	٣٩	٣٥٢	١٠٣
المجموع	٢٨٤٩	٣٤٢	٤٩٦٧	١٠٥٦

وعلى أثر مثل هذا التقليص المدبر للهجرة الى مناطق شرق أفريقيا من قبل القوى الأوربية المسيطرة عليها، كانجلترا وفرنسا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية

(٩٢) محمد عبد القادر بامطرف : المرجع السابق، ص ٧٠ وقد أشار إلى أن هذه الاحصائيات قد حصل عليها من الادارات المختصة بشئون الهجرة فى وزارة الداخلية بعدن .

وبسبب الاجراءات التى يعانى منها اليمنيون داخل مهاجرهم للحد من نشاطهم، وايصاد أبواب العيش فى وجوههم تحت مختلف المعادير، فقد ضاق معظم المهاجرين اليمنيين الا من استوطن المنطقة التى هاجر اليها وأصبحوا جزءا من أهلها، و توافدوا الى بلادهم فى مجاميع كبيرة فى حالات من البؤس ولافاقة، وكانت قد شاعت فى المهاجر أنباد محاولة التنقيب عن البترول فى اليمن . غير آمال اليمنيين خابت ولو مؤقتا فى امكانيات بلادهم الاقتصادية، وبدأوا يفكرون فى طريق الخلاص .

سادسا – تحول الهجرة اليمنية الى البلاد العربية النفطية :

بعد أن قيدت حركة الهجرة اليمنية الى شرق افريقيا نسبيا عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد اتجهت الهجرة اليمنية الى البلاد العربية النفطية فى الخليج العربى والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، وجاء هذا التوجه بعريزة الطيور المهاجرة التى لا تخذلها حاسة التوجيه والارشاد التى تأصلت عند اليمنيين عبر القرون . اذ طرأ على هذه البلاد تحول كبير الى الثراء الذى ارتباط بانتاج البترول والذى أشار الى أرقامة المعتمدة ملحق دائرة المعارف البريطانية الصادر فى عام ١٩٦٣[٩٤] . وقد تبين ان انتاج البترول السعودى قد زاد من حوالى ٢٠٠ مليون برميل فى عام ١٩٥٠ قيمتها حوالى ٥٠٠ مليون دولار، الى حوالى ٣٦٠ مليون برميل فى عام ١٩٥٩ قيمتها حوالى ١٠٠ مليون دولار . بينما زاد انتاج البترول فى الكويت فى عام ١٩٦٠ الى حوالى ٦٠٠ مليون بوميل قيمتها ١٧٠٠ مليون دولار بعد أن كان الانتاج فى عام ١٩٥٠ حوالى ١٢٥ مليون برميل قيمتها حوالى ٣١٦ مليون دولار . فى حين ظل عدد سكان المملكة العربية السعودية بين عامى ١٩٥٠ و١٩٥٩ فى حدود الستة ملايين، بينما تراوح عدد سكان الكويت – بما فيها الأجانب من مختلف الجنسيات – بين ١٧٠ ألف و ٣٢٠ ألف نسمة

(93) Le Monde, Paris, 13 eme Novembre 1977 .
(94) The Encyclopaedia Britanica, 1963 .

وقد ذاعت أنباء هذه الثروة البترولية الطائلة فى جميع أرجاء العالم العربى، مما شجع اليمنيين وخاصة الحضارمة على الهجرة إلى هذين القطرين العربيين، بل أن بعض الحضارمة فى المهاجر الأخرى قد انتقلوا اليهما ايضا .وقد بلغ عدد الحضارمة الذين يعملون فى المملكة العربية السعودية فى عام ١٩٦٩ ما يتراوح بين ١٥٠و ١٨٠ ألف شخص، بينما بلغ من يعملون من الحضارمة فى الخليج العربى فى نفس السنة ما يتراوح بين ٣٥و ٤٠ ألف حضرموت . ويشير الاحصاء التالى الى أعداد المهاجرين من اليمنيين الى المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربى العائدين منهم الى اليمن فى الأعوام السبعة المنتهية بعام ١٩٦٩ على النحو التالى[٩٥] :

السنـــة	المملكة العربية السعودية		دول الخليج العربى	
	المهاجرون	العائدون	المهاجرون	العائدون
١٩٦٣	١٨٠٩	٧٠١	١٠٠٨	٧٧٥
١٩٦٤	١٧٠٦	٥٥٦	١١٠٠	١٣٦٦
١٩٦٥	٢٥٩١	١٨٠٨	١٩١٧	١٤٠٠
١٩٦٦	١١٤٧	٦٧٤	١١٩١	٢٠٢٩
١٩٦٧	٤٨٨٧	١٩٦٤	١٤٩٧	٢٨٦٤
١٩٦٨	١٢٩٨	١٨٥١	١٣٣٣	١٣٤٣
١٩٦٩	٢٥١٦	١٩٩٩	٣٠٨٣	٣٦٨٣
المجموع	١٥٩٥٤	٩٥٥٣	١١١٢٩	١٢٤٦٠

على أنه ينبغى الاشارة الى أن عدد المهاجرين اليمنيين الى المملكة العربية السعودية وإلى والى دول الخليج العربى فى الأحصاء المشار اليه لا يشمل عدد المهاجرين الذين هاجروا الى تلك الدول خلال هذه السنوات السبع بطريق البر، والذين كان يبلغ معدلهم السنوى قرابة ألف وخمسمائة نسمة، والتى أخذت

(٩٥) محمد عبد القادر بامطرف : المرجع السابق ، ص ٧١ .

وقد أشار إلى أن هذه الاحصائيات قد حصل عليها من الادارات المختصة بشئون الهجرة فى وزارة الداخلية بعدن .

هجرتهم شكل التسلسل فى مواقف كثيرة، بعد أن أصبحت أبواب مهاجرهم التقليدية الى شرق أفريقيا وغيرها تكاد تكون موصدة .ونظرا لأن معظم اليمنيين المهاجرين كانوا يقصدون المهاجر المختلفة وهم أشبه بالمفلسين مما كان يعوق دخولهم الى تلك المهاجر فان الكثيرين منهم كانوا يتمكنون من الحصول على أعمال هناك بمساعدة المهاجرين الذين سبقوهم من أخوانهم ومواطنيهم . على أن تعرض بعض اليمنيين فى مهاجرهم للضغوط المختلفة، جعل الاقامة لا تطيب لهم هناك، وكان ذلك من دواعى عودتهم الى وطنهم، بعد أن عملوا بتغير الأوضاع فيه بما يتيح لهم فرص ايجاد العمل والكسب المناسب وذلك فى أعقاب ثورة اليمن الوطنية فى السادس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦٢ ، واستقلال جنوب اليمن فى الثلاثين من نوفمبر ١٩٦٧ .

(٩٦) عبد الرحمن سلطان : الثورة اليمنية وقضايا المستقبل، ص ٩١ .

«البحث السادس»
دراسة تاريخية
لقضايا الحدود السياسية للدولة السعودية
بين الحربين العالميتين

A Historical Study of Political Boundaries Questions of Saudi State Between the Two World Wars

للدكتور
فاروق عثمان أباظه
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب - جامعة الأسكندرية

بحث قدم
لندوة «العلاقات المصرية السعودية» التى أقامتها
جامعة الزقازيق وجامعة قناة السويس
بالتعاون مع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
(شعبان ١٤٠٧هـ/ أبريل ١٩٨٧م)

مقدمة

تهدف هذه الدراسة التاريخية الى تتبع التطور التاريخي لقضايا الحدود السياسية للدولة السعودية بين الحربين العالميتين (١٣٣٨ - ١٣٥٨هـ/ ١٩١٩ - ١٩٣٩ م) في جوانبها المختلفة - تستعرض هذه الدراسة من الناحية المنهجية الأساس التاريخي للحدود السياسية للدولة السعودية - منذ بداية نشأتها في منتصف القرن الثاني عشر الهجرى والثامن عشر الميلادى وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى - في تمهيد تعقبه أربعة فصول تتناول التطور التاريخي لقضايا الحدود السياسية للدولة السعودية بين الحربين العالميتين في جوانبها الغربية، والشمالية ، والجنوبية، والشرقية على التوالى . كما ألحقت بالدراسة مختارات من النصوص الأصلية للمعاهدات التي عقدتها السعودية مع دول عربية وأجنبية وتتصل بقضايا حدودها السياسية بين الحربين العالميتين.

وتركزت هذه الدراسة في معالجة قضايا الحدود السياسية للدولة السعودية في الفترة المشار إليها من نواحي منطلقات الدولة وأهدافها، وأساليب التفاوض، واتخاذ القرارات السياسية ، وعقد الإتفاقات الدبلوماسية، وما يسبق هذا ويصاحبه من جهود حربية ومخططات إستراتيجية. كما تعنى هذه الدراسة بتوضيح مصالح القوى المحلية المحيطة بالدولة السعودية في الجزيرة العربية من جهة، والقوى العالمية المعنية بالجزيرة العربية بصفة خاصة وبمنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة من جهة أخرى . هذا فضلاً عن توضيح معالم الدور الذى قام به عبد العزيز آل سعود - أميراً وسلطاناً وملكاً للدولة السعودية - للوصول الى ما وصلت إليه في تاريخها المعاصر.

وتتميز الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الدراسة بين الحربين العالميتين بأن الجزيرة العربية قد أكتسبت فيها مزيداً من الأهمية في المجالين الأستراتيجي والإقتصادى فضلاً عن أهميتها البالغة لدى مسلمى العلم بإعتبارها مقراً للحرمين الشريفين. وكان العامل الأخير يسبغ على الدولة العثمانية مكانة روحية مرموقة عندما كانت

صاحبة السيادة على الجزيرة العربية وذلك منذ توسعها التاريخي في النصف الأول من القرن العاشر الهجري والسادس عشر الميلادى، حتى هزيمتها وإنسحاب قواتها من الجزيرة العربية عقب الحرب العالمية الأولى. وسوف يترتب على ذلك الإنسحاب وجود كيانات متعددة في أرجاء الجزيرة العربية سبق أن ظهرت معالم بعضها قبل العهد العثماني الذى أستمر قرابة أربعة قرون متتالية، بينما ظهرت معالم البعض الآخر أثناء هذا العهد، ثم برزت بشكل اضح فى أعقابه، وقد أخذت هذه الكيانات تعمل بحرية وإنطلاق لتحقيق مصالحها الخاصة فى البقاء والنمو بعد إنحسار السيادة العثمانية عن الجزيرة العربية عقب نهاية الحرب العالمية الأولى .

وكانت الدولة السعودية من بين هذه الكيانات التى ظهرت فى الجزيرة العربية فى منتصف القرن الثانى عشر الهجرى والثامن عشر الميلادى، وعاصرت الدولة العثمانية وشقت طريقها عبر أدوارها الثلاث، الأول بين عامى (١١٥٨ - ١٢١٣هـ/ ١٧٤٥ - ١٨١٨م) ، والثانى بين عامى (١٢٥٦ - ١٣٠٠هـ/ ١٨٤٠ - ١٨٩١م) والثالث منذ قيام الأمير عبد العزيز آل سعود ببعث دولة أجداده فى عام (١٣١٩هـ / ١٩٠٢م) وتعهدها بالرعاية طوال حياته، وعلى أيدى أبنائه حتى وقتنا الحاضر. وبعد أن شهدت الدولة السعودية إنحسار النفوذ العثمانى عن الجزيرة العربية عقب نهاية الحرب العالمية الأولى، فإنها قد واصلت مسيرتها فى التوسع والنمو، الأمر الذى أضاف لقضايا حدودها السياسية أبعاداً تاريخية جديدة سياسية وإقتصادية إجتماعية، وخاصة فى الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين، وهى الفترة التى تشكل فيها القوام الأساسى لخطوط الحدود السياسية للدولة السعودية المعاصرة على النحو الذى سنوضحه على مدار هذه الدراسة. وإن كنا قد لجأنا فى معالجة بعض هذه القضايا الى تتبعها فى أعقاب تلك الفترة حتى تم حسمها فى فترات لاحقة إستكمالاً للفائدة.

وقد أستندت هذه الدراسة الى مصادر ومراجع متنوعة باللغة العربية واللغات

الأجنبية، ضمت بين جنباتها وثائق سعودية أصدرتها وزارة الخارجية السعودية، دراسات توضيحية أصدرتها دارة الملك عبد العزيز بالرياض، بالإضافة الى وثائق وزارة الخارجية البريطانية ووزارة الهند، وبعض الأوراق الخاصة للشخصيات السياسية التى أشتركت فى صنع الأحداث، فضلاً عن مجموعة من المخطوطات النجدية، ومخطوطات أخرى معاصرة لمؤرخى المناطق المجاورة للدولة السعودية فى الجزيرة العربية، إلى جانب عدد من الأبحاث الجامعية والمؤلفات والدوريات المعاصرة.

وأرجو أن تشكل هذه الدراسة قراءة جديدة لقضايا الحدود السياسية للدولة السعودية بين الحربين العالميتين بكل ما يتصل بها من جوانب سياسية وإقتصادية وإجتماعية وإستراتيجية، فضلاً عن إبرازها للدور الكبير الذى قام به الملك عبد العزيز آل سعود – وأستكمله أبناؤه من بعده – فى الوصول بحدود دولتهم الى ما وصلت إليه فى تاريخها المعاصر.

تمهيد

الأساس التاريخى للحدود السياسية للدولة السعودية

تشكل الأساس التاريخى لحدود الدولة السعودية منذ بداية نشأتها فى نجد[١] التى تتوسط شبه الجزيرة العربية، بعد اللقاء الذى تم فى عاصمتها الدرعية بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب صاحب الدعوة السلفية والأمير محمد بن سعود بن مقرن أمير الدرعية[٢] فى عام (١١٥٨هـ / ١٧٤٥م) والذى كان «عهداً وميثاقاً وبيعة»[٣] فقد شكل هذا اللقاء نقطة الإنطلاق لإنشاء الدولة السعودية[٤]. كما كانت الدعوة السلفية – التى تعد من أضخم الدعوات التى شهدها العالم الإسلامى والتى أثرت تأثيراً إيجابياً[٥] على الكثير من أرجائه[٦] – تشكل الأساس الذى قامت عليه الدولة السعودية[٧] فى أدوارها الثلاثة، الأول بين عامى (١١٥٨ – ١٢١٣هـ / ١٧٤٥– ١٨١٨م)[٨] ، والثانى بين عامى (١٢٥٦–١٣٠٠هـ / ١٨٤٠–١٨٩١م)[٩] والثالث منذ قيام الأمير عبد العزيز آل سعود ببعث دولة أجداده فى عام (١٣١٩هـ/ ١٩٠٢م) وتعهدها بالرعاية طوال حياته، وعلى أيدى أبنائه حتى وقتنا الحاضر. وتميزت الدعوة السلفية ودولتها السعودية بمقدرتها على الصمود[١٠]، بدليل توالى قيام الدولة عبر أدوارها الثلاث، وأستمرار بقائها مع توالى نهضتها حتى وقتنا الحاضر.

وكان إنتشار الدعوة السلفية، وما صاحبه من توسع للدولة السعودية منذ بداية دورها الأول فى أرجاء الجزيرة العربية[١١] يشكل العامل الأساسى فى رسم حدود هذه الدولة فى وقت كانت الدولة العثمانية تحرص فيه على أستبقاء أملاكها التى آلت إليها بحق الفتح، ليس فقط فى الجزيرة العربية التى كانت لها مكانتها الخاصة لدى الدولة، بل فى الرقعة الفسيحة من الأرض المترامية الأطراف التى كانت تابعة لها فى كل من آسيا وأوروبا وأفريقيا، وفى أعصب الأوقات التى مرت بها الدولة وأشدها حرجاً قد بلغت الدولة السعودية بدعوتها فى سريانها والأقتناع بها فى عهد

الإمام سعود ابن عبد العزيز (الكبير) فيما بين عامى (١٢١٨ - ١٢٢٩هـ / ١٨٠٣ - ١٨١٤م) حدود العراق ومسقط وما بينهما من المناطق المطلة على الخليج العربى ناحية الشرق، كما بلغت الحجاز وتهامة وعسير من ناحية الغرب والجنوب الغربى، وسادت فيما بين مخاليف اليمن جنوباً[١٢]، ومشارف الشام شمالاً[١٣]. مما جعل البريطانيين أصحاب المصالح والنفوذ المتميز فى البحار المحيطة بالجزيرة آنذاك يخطبون ود السعودين وينشدون صداقاتهم[١٤]، بعدما بلغت دولتهم من الأتساع فى الجزيرة العربية ما بلغته آنذاك.

ورغم ما تعرضت له الدولة السعودية فيما بعد من ضربات[١٥]، وما واجهته من مشكلات[١٦]، فى دوريهما الأول والثانى[١٧]، أدت بها إلى التقلص تارة والإنهيار تارة أخرى، فإن ذلك لم يؤثر فى رغبة الأمير عبد العزيز آل سعود، وهو يخطو الخطوات الأولى[١٨] نحو بناء الدولة السعودية فى دورها الثالث، أن يسترد كافة المناطق التى أمتد إليها ملك أجداده من قبل. كانت هذه المناطق قد أرتبطت بالإنتماء الى دعوة السعوديين وملكهم بحيث تشكلت فيها ما يمكن أن نطلق عليه قاعدة شعبية سلفية، لها وزنها المؤثر فى تقرير الأمور. وهذا يفسر بوضوح ظاهرة سرعة إعلان الولاء من قبل هذه القاعدة الشعبية لسلفية للحكم السعودى المتمركز أساساً فى نجد، والمنتشر فى المناطق التى أشرنا إليها آنفاً، بمجرد الإعلان عن عودة هذا الحكم الى تلك المناطق[١٩]، رغم جهود التعويق التى بذلت من قبل القائمين على حكمها، حفاظاً على كيانهم الشخصى، المستند فى أحيان كثيرة الى إنتماءات خارجية، ولا شك أن هذا الأمر سيمهد السبيل أمام الأمير عبد العزيز آل سعود لإستعادة ملك أجداده فى جزيرة العرب، والوصول الى الحدود السياسية التى بلغتها الدولة السعودية فى دوريها السابقين، وقد تركزت جهوده بشكل واضح لتحقيق تلك الغاية فى الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين، وهى الفترة التى شهدت فى بدايتها إنسحاب الأتراك العثمانيين من المناطق التى كانوا يسيطرون عليها فى الجزيرة العربية آنذاك[٢٠]. فكان عليه أن يملأ الفراغ الذى تركوه بدعوته

ودولته حتى لا تسعى القوى الأجنبية الطامعة الى سبقه فى ملء هذا الفراغ، الذى كان يمكن أن يشكل أكبر الأخطار على مقدرات الجزيرة العربية ومستقبلها.

إذ كان من أبرز النتائج التى ترتبت على إنتهاء الحرب العالمية الأولى وعقد هدنة « مدروس Mondrus » فى عام ١٣٣٧هـ (فى اليوم الثلاثين من أكتوبر سنة ١٩١٨م) إنسحاب القوات العثمانية من الجزيرة العربية[٢١] وقد أملت دول الوفاق على العثمانيين فتح الدردنيل والبسفور، ونزع سلاح الجيش العثمانى وتسليم البوارج الحربية وإستعمال الحلفاء للموانى العثمانية، وإستسلام الحاميات العثمانية فى الحجاز وعسير واليمن سوريا والعراق، وإستسلام الموانى العثمانية فى شمال أفريقيا. وقد أسفر هذا الإنسحاب عن وجود كيانات متعددة فى أرجاء الجزيرة العربية سبق أن ظهرت معالم بعضها قبل العهد العثمانى الذى أستمر قرابة أربعة قرون متتالية، بينما ظهرت معالم البعض الآخر أثناء هذا العهد، ثم برزت بشكل واضح فى أعقابه، وقد أخذت هذه الكيانات تعمل بحرية وإنطلاق لتحقيق مصالحها الخاصة فى البقاء، والنمو بعد إنحسار السيادة العثمانية عن الجزيرة العربية عقب نهاية الحرب العالمية الأولى.

وكانت بريطانيا فى مقدمة دول الوفاق المنتصرة على دول وسط أوروبا فى الحرب العالمية الأولى، وكانت مصالحها فى الجزيرة العربية قد فاقت مصالح حليفاتها، بحيث أصبح الخليج العربى من ناحية الشرق، أقرب ما يكون الى بحيرة مغلقة على النفوذ الإنجليزى وحده فيما بين الحربين العالميتين[٢٢] كما كان لبريطانيا سيطرة واضحة فى نفس الفترة على البحر الأحمر من ناحية الغرب. وقد تمكنت بريطانيا عن طريق سيطرتها على عدن فى الجنوب الغربى للجزيرة العربية، وعن طريق سلسلة الإتفاقات والمعاهدات التى عقدتها مع كثير من القيادات المحلية العربية قبيل الحرب العالمية الأولى وأثنائها[٢٣] أن تقضى على القوى المنافسة والتى نازعتها النفوذ فى الجزيرة العربية، وإن كانت قد تعرضت لمنافسة من نوع آخر

وأعنى به نجاح الأمير عبد العزيز آل سعود فى بعث لدولة السعودية فى دورها الثالث، والوصول بها الى الحدود التى بلغتها بين الحربين العالميتين.

ورغم حرص بريطانيا على إضعاف القوى المحلية الجديدة التى ظهرت فى الجزيرة العربية عقب إنتهاء الحرب العالمية الأولى بما يحافظ على الأوضاع الراهنة لصالحها آنذاك، فإن دخول الشركات الأمريكية إلى المنطقة بثقلها الإقتصادى والسياسى بين الحربين العالميتين نتيجة مؤازرة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لها فقد أدت هذه العوامل الى زعزعة النفوذ البريطانى وإن لم تصل الى حد تقويضه تماما[٢٤].

وقد تمثلت الكيانات المحلية فى الجزيرة العربية عقب نهاية الحرب العالمية الأولى فى إمارة الكويت وعمان ومشيخات الخليج العربى فى شرق الجزيرة العربية، وفى إمارة نجد فى وسط الجزيرة، وإمارة شمر فى شمالها، ودولة الحجاز فى الغرب، وإمارة عسير، والمملكة اليمنية المتوكلية، ومحمية عدن، والنواحى التسع المجاورة لها فى الجنوب الغربى والجنوب[٢٥] هذا بالإضافة الى إمارتين صغيرتين أولهما فى الجوف فى جنوب الشام وفى الشمال الغربى للجزيرة العربية ويسيطر عليها آل الشعلان، وكانت فى الأصل تابعة لآل الرشيد فى حائل، فلما ضعف شأنهم جاهرت هذه الإمارة بالإنفصال عنهم، والثانية إمارة آل عائض فى أبها الواقعة غربى إمارة عسير، وقد تسلم آل عائض مقاليد الأمور فى أبها بعد إنسحاب العثمانيين من الجزيرة العربية عقب نهاية الحرب العالمية الأولى[٢٦].

ولم تكن هذه الكيانات على وفاق مع بعضها البعض، ذلك لأنها تنازعت فيما بينها السيادة، وكانت مملكة الحجاز قد لعبت دوراً هاماً الى جانب دول الوفاق على رأسها بريطانيا أثناء الحرب العالمية الأولى، كما كانت تشرف على رعاية الحرمين الشريفين، مما جعل حاكمها الشريف حسين يأمل – بعد أن أوهمته الأحداث التاريخية السابقة لإعلانه ملكاً على الحجاز[٢٧] ومنها وعود بريطانيا بجعله ملكاً

على العرب[٢٨] بل خليفة للمسلمين – أن يلعب دوراً هاماً بين نظرائه من أمراء الجزيرة بالثورة ضد الأتراك نصالح دول الوفاق[٢٩]، ولكن الحسين لم يستطع أن يمارس أى سيادة – كما كان يأمل – على الإمام عبد العزيز آل سعود فى نجد[٣٠] أو الإمام يحيى أمام اليمن[٣١]، أو الأدريسى فى عسير بشكل مباشر أو غير مباشر. وقد ترتب على ذلك ظهور تنافس حاد بين الحسين وباقى الأمراء، بل وبين الأمراء جميعاً وبعضهم البعض، حيث كانت لكل منهم وجهة نظره الخاصة، وطموحاته الشخصية. فقد كان الشريف حسين ينفر من وجود الإمارة الإدريسية على حدوده الجنوبية ويرى أن الإدريسى مغتصب العسير، التى تعتبر من وجهة نظرة جزءاً لا يتجزأ من الحجاز، وكان ذلك يتعارض من جهة أخرى مع رغبة الإمام يحيى فى ضم عسير لليمن، نظراً لأن حكامها كانوا يدينون بالولاء لأجداده الأئمة الزيديين قبيل العهد العثمانى، كما أنها كانت تابعة فى ذلك العهد لولاية اليمن العثمانية[٣٢] ولهذا فقد كان الأدريسى فى عسير يتوجس خيفة من عدوين قويين أحدهما فى الشمال والآخر فى الجنوب، وكل منهما يتربص به الفرصة للإنقضاض عليه .

أما فى شمال الجزيرة العربية فكان لعداء مستحكماً بين الإمام عبد العزيز آل سعود فى نجد، وآل الرشيد فى شمر[٣٣]. هذا فضلاً عن العداء الذى أخذ يزداد تدريجياً بين الشريف حسين والإمام عبد العزيز آل سعود، حتى كان الشريف حسين لا يتوانى عن أن يصب جام غضبه بين الآونة والأخرى على الإمام عبد العزيز آل سعود لغيرته من تفوق أى أمير عربى عليه . وقد عبر إبناً الحسين، وهما فيصل وعبد الله عن وجهة نظر أبيهما فكان فيصل يرغب فى أن يوحد أهل الجزيرة تحت راية أبيه، وكان يرى أن خطته هذه إذا فشلت فإن كل إنتصاراتهم ضد الأتراك العثمانيين كان من شأنها أن تذهب هباء. أما شقيقه الاخر عبد الله بن الحسين فإنه كان يكره إمتداد الإدريسى نحو الحديدة، كما كان يشك أيضاً فى أغراض الإمام يحيى، مما جعله ينظر شزراً ناحية اليمن. بل إن فيصل بن الحسين

كان يعتقد أنه ما دامت إنجلترا لم تعقد مع الإمام يحيى أية معاهدة، فإن عليها ألا تظهر أى إعتراض أمام أبيه فى الهجوم على الإمام إذا أظهر أى تمرد. أما بالنسبة للإمام يحيى فإنه كان لا يعتبر الشريف حسين بطلاً تاريخياً، فقد سبقه فى القيام بالثورة ضد الأتراك، كما كان يرى أن لقب أمير المؤمنين خاص به وحده بإعتباره إماماللزيديين[٣٤].

ولم تقف هذه التناقضات التى سادت الجزيرة العربية عقب نهاية الحرب العالمية الأولى عند هذا الحد، بل زاد من تصعيدها وجود النفوذ البريطانى والإدارة البريطانية فى عدن من جهة، وكذلك فى إمارات الخليج العربى من جهة أخرى[٣٥]، أما الصورة الثانية فتتمثل فى عقد المعاهدات الثنائية مع سلاطين وأمراء وشيوخ النواحى المحيطة بعدن فى جنوب الجزيرة العربية من جهة[٣٦] وفى نواحى الجزيرة المختلفة من جهة أخرى، وإن أختلفت طبيعة المعاهدات وشروطها[٣٧]. ومن أهم هذه المعاهدات المعاهدة التى عقدتها بريطانيا على يد معتمدها فى الخليج العربى "سير بيرسى كوكس Percy Cox "مع الإمام عبد العزيز آل سعود وعرفت « بمعاهدة العقير» فى ١٣٣٤هـ الثامن عشر من صفر الموافق السادس والعشرين من ديسمبر سنة ١٩١٥م[٣٨] أعترفت فيها بريطانيا بأن «نجداً» و «الحساء» و« القطيف» و «جبيل» وتوابعها فى بلاد تابعة له ولآبائه من قبل، كما أعترفت به حاكما مستقلاً ورئيساً مطلقاً على قبائلها وتعهدت له بالمساعدة[٣٩] كما تعهد الإمام عبد العزيز آل سعود بأن يتحاشى الإعتداء على أقطار الكويت والبحرين ومشايخ قطر وسواحل عمان التى هى تحت الحماية البريطانية[٤٠] وتخوم الأقطار الخاصة بهؤلاء ستعين فيما بعد[٤١] كما أتفقت الحكومة البريطانية مع عبد العزيز آل سعود على عقد معاهدة بفتح الحجاز والتى أبرمت فى ١٨ من ذى القعدة سنة ١٣٤٥/ ٢٠ مايو من سنة ١٩٢٧)[٤٢] والى جانب ذلك عقدت بريطانيامعاهدة التحالف مع محمد الإدريسى حاكم عسير فى (اليوم الخامس عشر من جمادى الثانية سنة ١٣٣٣هـ الموافق الثلاثين من أبريل سنة ١٩١٥م) ونجحت فى استقطابه إلى جنبها بضرب

العثمانيين فى الجزيرة العربية أثناء الحرب العالمية الأولى[٤٣] هذا بالإضافة الى المعاهدة الثالثة التى عقدتها بريطانيا مع إمارة الأشراف فى مكة، التى أنضمت إلى دول الوفاق فى سنة ١٩١٦ أثناء الحرب العالمية الأولى، نتيجة للمحادثات المعروفة بمحادثات « الحسين – مكماهون»[٤٤]، وقد أعترفت بريطانيا ودول الوفاق بالحسين ملكاً على الحجاز آنذاك. وبالإضافة الى ذلك وعد الرنجليز الشريف حسين بالإعتراف به خليفة للمسلمين عندما ينادى به المسلمون لهذا المنصب، وفى (٩ شعبان ١٣٣٤هـ / ٢ يونية ١٩١٦م) أعلن شريف مكة الثورة على الدولة العثمانية[٤٥].

وكان من دواعى زيادة حدة التناقضات فى الجزيرة العربية عقب نهاية الحرب العالمية الأولى، قيام بريطانيا بمنح المعونات المالية والسلاح لكل من تعاهد معها من الأمراء المحليين فى الجزيرة العربية تحقيقاً لمصالحها، كما أدى ذلك الى إتجاه كا منهم لتحقيق مصالحه الخاصة، وهذا ما نتج عنه إثارة المنافسة الحادة العسكرية بين القوى المحلية هناك، وقد بلغت هذه المنافسة ذروتها بين الشريف حسين وعبد العزيز آل سعود فى غرب الجزيرة ووسطها، وبين الإمام يحيى والادراسة فى جنوبها الغربى وذلك عقب نهاية الحرب العامية الأولى. هذا يعنى وجود عامل خارجى الى جانب العامل الداخلى، وكلاهما عملا معاً على تنمية حدة التناقضات فى الجزيرة العربية، تلك التناقضات التى حددت مجرى أحداث قضايا الحدود السياسية للدولة السعودية فى الفترة التالية.

الهوامش:

١ – عثمان بن بشير:عنوان المجد فى تاريخ نجد – ج١ص١٢.

٢ – عبد الله محمد بن خميس: الدرعية العاصمة الأولى ص١٦٤.

٣ – حسين بن غنام: تاريخ نجد ص٨١.

٤ – الأطلس التاريخى للدولة السعودية، أصدرته دارة الملك عبد العزيز بالرياض عام (١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م) تحت رقم(١١) ووضع مادته التاريخية وخطط رسومه وأشكاله وخرائطه الدكتور إبراهيم جمعة ص٧٢.

٥ – أحمد أمين : زعماء الإصلاح – ص٢٠.

٦ – محمد كمال جمعة: إنتشار دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب خارج الجزيرة العربية ص٢١.

– محمد عبد الله السمان: أثر الدعوة السلفية فى العالم الإسلامى ص٤٦٠ – ٤٦١.

٧ – صلاح العقاد (دكتور) : جزيرة العرب فى العصر الحديث ص٧.

٨ – عبد الرحيم عبد الرحمن (دكتور): الدولة السعودية الأولى (١١٥٨-١٢٣٣هـ/ ١٧٤٥-١٨١٨م) ط٢ ص٥٥.

٩ – عبد الفتاح أبو علية (دكتور) : الدولة السعودية الثانية (١٢٥٦-١٣٠٩هـ/ ١٨٤٠-١٨٩١م) ص٢٤.

١٠ – جمال الدين الشيال (دكتور) : الحركات الإصلاحية ومراكز الثقافة فى الشرق الرسلامى، ج١، ص٥٦.

١١ – محمد بن عمر الفاخرى: الأخبار النجدية، دراسة وتحقيق وتعليق الدكتور عبد الله بن يوسف الشبل ص١٣٨-١٣٩.

١٢ – محمد بن أحمد عيسى العقيلى: الدولة السعودية الأولى فى جنوب الجزيرة، بحث نشر فى مجلة العرب التى تصدرها دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، ج٩، ١٠، س١٦ – الربيعان

١٤٠٢هـ/ يناير - فبراير ١٩٨٢م، ص٦٧٦.

١٣- الأطلس التاريخي للدولة السعودية ص٩٧.

١٤ - أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية ج١، ص١٠٣، ١٠٤.

١٥ - عثمان بن بشير: مصدر سابق ص٢٠٧.

- عبد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج٤، ص٢٩٩.

١٦ - حافظ وهبة: خمسون عاماً في جزيرة العرب ص٢٦.

١٧ - عبد الفتاح أبو عطية (دكتور): المرجع السابق ص١٨٩.

18 - Sheean,V., Faisal, The King and his kingdom, King Abd El-Aziz, pp. 52,54.

١٩- موضي بنت منصور بن عبد العزيز آل سعود: الملك عبد العزيز ومؤتمر الكويت (١٣٤٢هـ/ ١٩٢٣-١٩٢٤م) ص١٧.

20 - Bremond, E. : Yemen et Saoudia, p. 84.

٢١ - فاضل حسين (دكتور): موتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية ص٩.

٢٢ - جمال زكريا قاسم (دكتور): الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤-١٩٤٥م، ص٤٢-٤٣.

٢٣ - فاروق عثمان أباظة (دكتور): عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩-١٩١٨م، ص٦٠٦.

24 - Shean, V, Cit., p. 73.

٢٥ - أحمد فضل بن علي محسن العبدلي: هدية الزمن في أخبار ملوك الحج وعدن ص٢٤١.

٢٦ - محمد بن أحمد عيسى العقيلي: تاريخ المخلاف السليماني أو الجنوب العربي في التاريخ، ج١،

ق٢، ص٣.

٢٧ - فائق بكر الصواف (دكتور) : العلاقات بين الدولة العثمانية وإقليم الحجاز فى الفترة ما بين (١٢٩٣-١٣٣٤هـ/ ١٨٧٦-١٩١٦م) ص٣٤٣.

28 - Sheean, V. :Op. Cit., p. 63.

29 - Jacop, H,: Kings of Arabia, p. 227.

30 - Rihani, A,: Arabian Pack and Desert, p. 228.

٣١ - السيد مصطفى سالم (دكتور) : تكوين اليمن الحديث، اليمن والإمام يحيى (١٣٢٢-١٣٦٨هـ/ ١٩٠٤-١٩٤٨م) ص٢٢٧.

٣٢ - فاروق عثمان أباظة (دكتور) : الحكم العثمانى فى اليمن (١٨٧٢-١٩١٨م) ص٣٦١.

٣٣ - محمد عرابى نخلة (دكتور) : تاريخ الإحساء السياسى (١٨١٨-١٩١٣م) ص٢٢٧.

42 - Jacop, H.F. : Op. pp. 228-230.

٣٥ - جمال زكريا قاسم (دكتور) : الخليج العربى، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤- ١٩٤٥م، ص١٩.

٣٦ - جاد طه (دكتور) : سياسة بريطانيا فى جنوب اليمن ١٧٩٨-١٩١٤م، ص١٧٩.

37 - Aitchison, C.U.: A Collection of Treaties, Engaments, and Sanads Realting to India and the Neighbouring Countries.

٣٨ - حافظ وهبة: جزيرة العرب فى القرن العشرين، ط٢، ص٣٠٨-٣٠٩.

39 - Hurewitz, J.C. : Diplomacy in the Near and Middle East vol. 2, p. 12.

40 - Lenczoweski, G.: The Middle East in Warld Affairs, p. 541

٤١ – فؤاد حمزة : قلب جزيرة العرب، ص٣٨٠-٣٨١.

٤٢ – موضي بنت منصور بن عبد العزيز آل سعود: مرجع سابق ص٩٦.

٤٣ – فاروق عثمان أباظة (دكتور) : سياسة بريطانيا في عسير أثناء الحرب العالمية الأولى ص٤٠ .

44 - Correspondence between Sir Henry Macmahon, his Majestys High Commissioner at Cairo and the Sherif Hussoin of Mecca, July 1915 (cmd. 5951, in No. 3, 1939).

45 - Correspondence with the Gtand Sherif of Mecca, from 24 th September 1914 to 10th Marsh 1916.

الفصل الأول

قضايا الحدود السياسية الغربية للدولة السعودية

وصل النزاع الى قمته بين الشريف حسين الذى أعلن نفسه ملكاً للحجاز فى عام ١٣٣٥هـ/ ديسمبر ١٩١٦[1] وبين عبد العزيز آل سعود، وبلغ حد الإنفجار نتيجة لعدم حدوث تسوية بينهما. كان على بريطانيا أن تقوم بعمل هذه التسوية ونظراً لأن كلا الطرفين من حلفائها، كما أنها كانت تمنح كلاً منهما المال والتأييد، ولكنها كانت مشغولة حينذاك فى تسويات الصلح فى أوروبا عقب إنتهاء الحرب العالمية الأولى. وكانت نقطة الإحتكاك الأولى بين الجانبين، التى حولت الحرب بينهما من باردة الى ساخنة، هى واحة « الخرمة » التى تقع على الحدود الحجازية النجدية على الطريق الموصل بين الرياض ومكة. وكان عبد العزيز آل سعود يسيطر على الواحة فعلاً بعد أن تنازع حاكمها الهاشمى مع الحسين وإنضم الى جانب عبد العزيز آل سعود. وقد حاول الشريف حسين أن يسيطر على واحة «الخرمة» بالقوة ثلاث مرات أثناء سنة (١٣٣٧هـ/ ١٩١٨م) ولكنه فشل فى ذلك. وقد عاود الكرة من جديد فى سنة (١٣٣٧هـ/ ١٩١٩م) وإستطاع أن يحصل على تأييد بريطانيا هذه المرة معتقداً بأنها تستطيع أن تصد عبد العزيز آل سعود عن تقديم أية مساعدة «للخرمة » إذا قام هو بمهاجمتها.

وعلى الرغم من أن عبد العزيز آل سعود قد علم بالتأييد البريطانى للملك حسين من الحاكم المدنى فى بغداد حينذاك، وحذر من أن يخالف رغبة صاحب الجلالة ملك بريطانيا وإلا سيفقد الإعانة البريطانية الشهرية والتى تقدر بحوالى خمسة جنيه إسترلينى، فقد قرر عبد العزيز آل سعود الوقوف إلى جانب «الخرمة» ضد الحسين. وعندما كون الملك حسين قوة ذات شأن من أربعة آلاف مقاتل تحت قيادة أبنه عبد الله، وجهزها بالمدافع والبنادق الآلية، وتجمعت هذه القوة فى نهاية (١٣٣٧هـ/ ١٩١٩م) عند الطائف، وتقدمت الى «الخرمة» عن طريق «تربة»

فقد أسرع عبد العزيز آل سعود – رغم مخالفة ذلك لرغبة بريطانيا حينذاك– بالوقوف إلى جانب «الخرمة» وبقى خارجها على الحدود النجدية متأهباً للتحرك[٢].

وكان الأمير عبد الله بن الحسين قد أرسل تحذيراً إلى حاكم «الخرمة» فرد عليه هذا بما طمأنه وجعل جنوده يطمئنون ويركنون الى الراحة، ونام معسكره فى هدوء، إلا أن رجال عبد العزيز آل سعود باغتوهم بالليل فتفرق شمل الجيش الحجازى، وفر من أستطاع إلى ذلك سبيلاً، وهرب عبد الله نفسه عندما أحس الخطر مع أركان حربه إلى الطائف ومنها إلى مكة. وقد أدى ذلك إلى إستيلاء عبد العزيز آل سعود على «تربة» مما جعل الطريق أمامه إلى مكة مفتوحاً[٣] ولكن عبد العزيز آل سعود لم يشأ التقدم حينذاك، بل أحتفظ بالخرمة «وتربة» فقط، وتجمدت الأوضاع على هذا النحو إلى حين. وكان موقف عبد العزيز آل سعود ناتجاً عن حرصه على عدم إغضاب بريطانيا أكثر من ذلك، كما أنه كان لا يريد إثارة العواطف الإسلامية ضده بمهاجمة المدينتين المقدستين آنذاك.

وقد أدى إنتصار إتباع عبد العزيز آل سعود فى «تربة» (عام ١٣٣٧هـ ليلة ١٧ مايو سنة ١٩١٩م) وماغنموه من مال وسلاح إلى تشجيعه على مهاجمة آل الرشيد الذين كانوا يشكلون خطراً دائماً بالنسبة لها، وأن يستولى على عاصمتهم «حائل» (عام ١٣٤٠هـ فى اليوم الثانى من نوفمبر سنة ١٩٢١م) وتبع هذا هجومه على إمارة الشعلان فى «الجوف» فاستولى عليها وضمها إلى أملاكه فى سنة (١٣٤١هـ/ ١٩٢٢م).

وبذلك بلغت حدود الدولة السعودية إلى أقصى شمال الجزيرة العربية، كما أن هجوم الشريف حسين على «الخرمة» فى عامى (١٣٣٧هـ/ ١٩١٨–١٩١٩م) ثم ما حدث فى «تربة» للجيش الحجازى، قد أدى الى خلق حالة اضطراب بين القبائل الموجودة على الحدود الحجازية اليمنية العسيرية: كما أدى إلى إنتشار الدعوة

السلفية فى بقاع جديدة.

وكان آل عائض – حكام أبها – فى خصام مع الأدراسة فى عسير منذ أرسل الحسين الحملة التأديبية إليهم فى سنة (١٣٣٢هـ/ ١٩١٣م) لذلك مال هؤلاء إلى جانب السعوديين، وطالبوا بوجود حامية سعودية بينهم، على الرغم من أنه لم يكن للسعوديين نفوذ فى عسير، وكانت نتيجة هذا المطلب الأخير قيام حملة فيصل بن بد العزيز آل سعود، التى وصلت إلى ساحل الحجاز، وأحتلت ميناء «قنفذة» وإستطاعت إقامة حكم سعودى دائم فى المناطق الجبلية الداخلية فى عام (١٣٤١هـ/ ١٩٢٢م) وكان ذلك بداية لخطوات التوسع ناحية الجنوب الغربى فى عهد عبد العزيز آل سعود[٤] .

وتجدر الإشارة إلى انه فى صيف عام (١٣٩هـ/ ١٩٢١م) عقد مؤتمر فى الرياض حضره الأمراء والعلماء ورؤساء القوم، وبعد البحث فى حاضر ومستقبل الديار النجدية وشكل الحكم فيها، تقرر أن يكون «لقب الإمام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود سلطان نجد»[٥] .

أما بالنسبة لموقف الحسين آنذاك فقد كان فى تدهور مستمر، ذلك لأنه بقيامه بثورته ضد الأتراك العثمانيين فى سنة (١٣٣٥هـ/ ١٩١٦م) كان قد فقد الإعانة المالية التى كانوا يقدمونها له، كما سحبت بريطانيا إعانتها إليه فى (١٣٣٨هـ/ فبراير سنة ١٩٢٠م) وزاد الأمر سوءاً عندما منعت الحكومة المصرية فى سنة ١٣٤١هـ/ ١٩٢٣م) إرسال محمل كسوة الكعبة. كما ساءت علاقة الحسين ببريطانيا للغاية نتيجة لرفضه إبرام معاهدة فرساى نظراً لما نصت عليه المادة ٢٢ منها بشأن الإنتداب فى البلاد العربية، ولهذا عندما تجددت الحرب بين الملك حسين والسلطان عبد العزيز آل سعود فى سنة (١٣٤٢هـ/ ١٩٢٤م) فإن الملك حسين كان يقف وحده آنذاك دون معونة خارجية[٦] فضلاً عن أنه كان واقعاً تحت ضغط الضائقة المالية الهائلة.

وكان من بين أسباب تجدد الحرب المباشرة بين الحسين وعبد العزيز آل سعود فشل مؤتمر الكويت الذى دعت إلى عقده إنجلترا لبحث قضايا الحدود والتى كان أولها ما بين نجد والأردن، وثانيها ما بين نجد والحجاز وثالثها البحث فى مشاكل قبائل شمر الملتجئين إلى العراق، وقد أستمر إنعقاد الموتمر من (١٣٤٢هـ/ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٣م إلى يناير سنة ١٩٢٤م)[٧] ،غير أن هذا المؤتمر فشل نتيجة لإصرار الحسين على ألا يرسل مبعوثين عنه للمؤتمر إلا إذا رد عبد العزيز آل سعود «حائل» و «الخرمة» إلى الحجاز، لأن كلاً منهما كان يلقى مسئولية الاضطراب على الآخر[٨] وقد رأى الحسين أنه كان ينبغى على بريطانيا أن تستشيره فى عقد هذا المؤتمر الذى أعتقد فى عدم جدواه لأن أسباب النزاع عميقة ومتعددة، وقد أرجعها إلى ما أسماه طموح سلطان نجد وإستيلاه على كثير من المناطق ورأى الحل الوحيد هو فى إرجاع هذه المناطق إلى الحالة التى كانت عليها من قبل، ووعد الملك حسين بأنه إذا ساعدته بريطانيا على ذلك، فسوف تجد منه الحليف المخلص الذى يجعل المصالح العربية مرتبطة تمام الإرتباط بمصالح بريطانيا العظمى. أعقب كل ذلك حدث آخر عجل بمصير الحسين، فقد أعلن نفسه «خليفة المسلمين» وذلك فى شرق الأردن فى (١٣٤٢هـ/ ٧مارس سنة ١٩٢٤م) وأعترف به فى شرق الأردن، وفلسطين، وسوريا والعراق، ولكن باقى البلاد العربية احتجت على ذلك.

أما بالنسبة لعبد العزيز آل سعود فقد كان عليه بعد فشل مؤتمر الكويت من جهة، وأمام رغبة أنصاره من الإخوان السلفيين من جهة أخرى أن يقوم بعمل إيجابى حاسم، وأمام رغبة أنصاره من الإخوان السلفيين من جهة أخرى أن يقوم بعمل إيجابى حاسم، وقد ساعد على ذلك أن بريطانيا ألغت معونتها له فى أبريل (١٣٤٢هـ/ سنة١٩٢٤م) فوجد نفسه حينذاك فى موقف يدعوه أن يعمل دون إعتبار زائد لبريطانيا. .

هذا على الرغم من أنه كان يدرك أهمية مصادقتها، حيث كانت الدولة الكبرى الوحيدة الموجودة حوله في الهند والخليج من ناحية الشرق، وفي عدن والنواحي التسع اليمنية من ناحية الجنوب، وفي البحر الأحمر ومصر والسودان من ناحية الغرب، وفي فلسطين وشرق العراق من ناحية الشمال. وإن كانت بريطانيا من جانبها، لكي تؤمن وجودها على أطراف الجزيرة العربية، فقد كان عليها أن تتفادى عوامل الصدام كلما أمكن مع عبد العزيز آل سعود، إذ كان إلغاء المعونة البريطانية قد جعل العامل الإقتصادى أمام عبد العزيز يلعب دوراً هاماً آنذاك حيث كانت موارد نجد لا تفي بحاجاته الضرورية في سبيل إقامة دولة مستقلة، تكتفى بنفسها إكتفاءاً ذاتياً، لذلك كان عليه أن يبحث عن مصادر أخرى يحصل منها على المال اللازم لدولته الفتية.

وهكذا وجد عبد العزيز آل سعود نفسه مدفوعاً للحرب تحت ضغط إقتصادى إلى جانب رغبة أنصاره الذين كانوا يريدون إتباع سياسة أكثر نشاطاً وإيجابية، ولهذا ففى صيف (١٣٤٢هـ/ ١٩٢٤م) هاجمت قواته بعنف حدود شرق الأردن والعراق(٩) ، كما ظهر جزء من قواته أمام الطائف في (١٣٤٣هـ/ ١٩٢٤م) وعندئذ أنسحب الأمير على بن الحسين إلى مكة أمام ضغط أتباع عبدالعزيز آل سعود عليه، ولكنهم تابعوا زحفهم تجاه مكة(١٠) .

وكان دخول القوات السعودية إلى الطائف بداية النهاية للحرب القائمة بين الحسين وعبد العزيز آل سعود في الحجاز، إذ وجد الملك حسين نفسه في مركز حرج، خاصة أن سيطرة السعوديين على حائل قد قطعت الصلة بين الحجاز والعراق وشرق الأردن، لذلك تنازل الحسين مضطراً عن عرشه عام (١٣٤٤هـ/ في اليوم الخامس من أكتوبر سنة١٩٢٥م)(١١) وخرج من جدة في يخته الخاص ومعه أسرته واتجه إلى ميناء العقبة، وأعلن أبنه الأكبر على نفسه «ملكاً على الحجاز في جدة» ، ولما رأى «على» أن الأمر جد خطير فقد طلب مساعدة الدول الأوروبية، ولكنها أصمت آذانها عن مطالبه، وتركت حكومة الحجاز تدافع عن

نفسها. وقد ذهب على بن الحسين بعد ذلك إلى مكة لدراسة الموقف، ولكنه رأى أن ينسحب منها نظراً لقدسيتها وليركز دفاعه فى «جدة» وفى «المدينة المنورة» كذلك حيث كانت توجد حامية حجازية قوية. وهكذا دخلت القوات السعودية إلى مكة دون مقاومة فى اليوم (الثامن من جمادى الأولى ١٣٤٣هـ/ الخامس من ديسمبر ١٩٢٤م) ثم اتجه بعد ذلك إلى أتباع عبد العزيز آل سعود إلى المدينة المنورة فدخلوها فى اليوم (التاسع من شهر جمادى الأولى ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٥م)[١٢] كما تمكن من دخول جدة بعد ذلك فى اليوم (الثامن من جمادى الآخرة عام عام ١٣٤٤هـ) وكان على بن الحسين قد وسط الإنجليز فى الصلح بينه وبين عبدالعزيز آل سعود وتم ذلك فى اليوم (الأول من جمادى الآخرة عام ١٣٤٤هـ/ ١٧ ديسمبر ١٩٢٥م) وتنازل بموجبه على بن الحسين عن ملك الحجاز بشرط أن يغادرها بأمتعته الخاصة، حيث أنسحب إلى العراق للإنضمام إلى أخيه فيصل[١٣] وقد تمكن عبد العزيز بعد ذلك من دخول جدة فى اليوم(الثامن من جمادى الآخرة عام (١٣٤٤هـ/ ١٩٢٥م) وهكذا أمتدت حدود الدولة السعودية إلى الساحل الغربى للجزيرة العربية المطلة على البحر الأحمر[١٤].

وتجدر الإشارة إلى أن الإمام يحيى أرسل برقيتين بواسطة قنصل إيطاليا فى جدة إلى الملك على بن الحسين وإلى السلطان عبد العزيز آل سعود أثناء الحرب بينهما يطلب منهما إيقاف القتال، وإحترام الأراضى المقدسة وقبوله حكماً بينهما، وقد أجاب الملك على بالإيجاب، بينما أرسل إليه السلطان عبد العزيز آل سعود يفيد بأنه دعا المسلمين إلى مؤتمر يبحث أمر الحجاز، وطلب من الإمام أن يرسل مندوبيه إلى المؤتمر[١٥].

وفى اليوم الخامس عشر من جمادى الثانية سنة ١٣٤٤هـ الموافق اليوم العاشر من يناير سنة ١٩٢٦م بويع السلطان آل سعود ملكاً على الحجاز فى المسجد الحرام بمكة المكرمة[١٦] وأصبح يلقب: بملك الحجاز وسلطان نجد وتوابعها[١٧] وعين أبنه الأمير فيصل نائباً عنه فى الحجاز[١٨].

هوامش:

١ – محمد أنيس (دكتور) : الدولة العثمانية والشرق العربي ١٥١٤–١٩١٤م. ص٢٩٧.

٢ – الأطلس التاريخي للدولة السعودية، ص١٧٠.

3 - Philby, J.B. : Saudi Arabia, pp. 268,271.

4 - Philby, J.B. : Saudi Arabia, pp. 304.

٥ – خير الدين الزركلي: شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز، ج١، ص٢٤٦.

٦ – سيتون ويلمز: بريطانيا والدول العربية، عرض للعلاقات الإنجليزية العربية (١٩٢٠–١٩٤٨م) ترجمة وتعليق الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ص١٩٤.

٧ – موضي بنت منصور بن عبد العزيز آل سعود : مرجع سابق ص١٤٥.

8 - Bremond, E. : Yemen et Saoudia, p. 92.

9 - Philby, J.B. : Saudi Arabia, pp. 303,304.

١٠ – موضي بنت منصور بن عبد العزيز آل سعود : مرجع سابق ص١٥٦.

11 - Philby, J.B. : Saudi Arabia, pp. 304.

١٢ – الأطلس التاريخي للدولة السعودية ص١٧٩.

١٣ – صلاح الدين المختار: تاريخ المملكة العربية السعودية، ج٢، ص٣٨.

١٤ – أحمد عبد الغفور عطار: صقر الجزيرة، ج٢، ص٣٩٨.

١٥ – موضي بنت منصور بن عبد العزيز آل سعود : مرجع سابق ص١٦٤.

١٦ – عبد الله العلي المنصور الزامل: أصدق البنود في تاريخ عبد العزيز آل سعود، ص١٩٩–٢٠٣.

١٧ – سيد محمد إبراهيم: تاريخ المملكة العربية السعودية، ص١٩٧.

الفصل الثانى

قضايا الحدود السياسية الشمالية للدولة السعودية

فى شهر (جمادى الثانية ١٣٤٤هـ/ يناير ١٩٢٦م) الذى أُعلن فيه السلطان عبدالعزيز آل سعود «ملكاً على الحجاز وسلطاناً لنجدوتوابعها» أرسلت الدولة السعودية ستة آلاف مقاتل قاموا بالسيطرة على قصر الأرزق وقريات الملح فى وادى السرحان على الحدود السعودية – الأردنية، مما شكل إضافة جديدة لما سبق للدولة ضمه من واحات الجوف الواقعة فى الجانب الشمالى الغربى للجزيرة العربية وآثار تحديد الحدود السياسية السعودية – الأردنية آنذاك[١] .

وكانت الأحداث التاريخية التى جرت على جانبى الحدود السعودية – الأردنية فى منطقة وادى السرحان لا تعود فى حقيقتها إلى سكان تلك المنطقة أو إلى الحكومتين السعودية والأردنية بقدر ما تعود أصلاً إلى طبيعة التدخل الأوروبى السافر فى عملية رسم الحدود الإقليمية التى كانت تحدث لأول مرة فى تاريخ شمالى الجزيرة العربية، بينما سبق لها أن حدثت فى جنوبى الجزيرة عندما أتفقت إنجلترا والدولة العثمانية[٢] بعد سلسلة من المفاوضات على عقد إتفاقية وضع بموجبها خط للحدود بين منطقتى نفوذها فى الأراضى اليمنية فى (١٣٣٢هـ اليوم التاسع من مارس سنة ١٩١٤م)[٣] وتم التصديق عليها فى لندن فى اليوم الثالث من يونية من نفس السنة[٤] وينطبق خط الحدود هذا مع خط الحدود الفاصل حالياً بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

أما بالنسبة للحدود السعودية الأردنية التى نحن بصددها فقد كانت نتيجة إتجاه كل من إنجلترا وفرنسا بعد تحملها لمسئولية الإنتداب فى منطقة الشرق الأوسط عقب نهاية الحرب العالمية الأولى، نحو خلق نمط جديد من الحدود يفصل بين كيان سياسى وآخر، ويستند إلى رسم «خط الحدود» دون أن يعتمد على «منطقة الحدود» هذا على الرغم من أن النمط الأخير هو الأقرب من غيره إلى طبيعة

المجتمعات الصحراوية دائمة التنقل والترحال سعياً وراء الماء والمرعى، وقد جاء إستخدام البريطانيين لهذا النمط فى تحديد الحدود متفقاً مع حرصهم على ضرورة تشكيل ممر برى متصل بين رأس الخليج العربى والبحر الأحمر فالبحر المتوسط، وكان ذلك الإمتداد من اليابس يشكل ضرورة إستراتيجية لبريطانيا لحماية مصالحها فى المناطق المشار إليها. وقد ساعدهم على تأمين هذا الخط نظام الإنتداب الذى أسند إلى بريطانيا على كل من العراق وفلسطين وشرق الأردن، التى كانت تشكل أجزاء من الكيان العثمانى الكبير الذى لم يكن يجعل لكل منها حدوداً مؤكدة فى نطاقه. بل أن بريطانيا عندما وضعت فيصل بن الحسين ملكاً على العراق، وأخاه عبد الله أميراً على شرق الأردن وفاء لجانب من تعهداتها للشريف أثناء الحرب العالمية الأولى، فإنها كانت تفتقر إلى تصور دقيق لحدود أى من العراق أو شرق الأردن، وإنما وضعت نصب عينيها آنذاك أن يوفر لها ذلك تأمين الممر البرى من الخليج العربى إلى البحر الأحمر من جهة، كما رأت أن إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين من جهة أخرى كان من شأنه أن يجعل هذا الممر أكثر فعالية فى خدمة مصالحها. وقد فعلت بريطانيا ذلك دون أدنى إعتبار لما أحدثه هذا الفصل الفجائى بين القبائل القاطنة فى مناطق الإنتداب البريطانى فى شمالى الجزيرة العربية من ناحية، والقبائل النجدية والحجازية فى شمال السعودية من جهة أخرى، من صدمة لسكان تلك المناطق، وقد رأت بريطانيا أن تغير مفهوم الأنتماء لدى هؤلاء السكان من المفهوم الحالى المحلى القبلى إلى مفهوم الدولة القومية، الأمر الذى كان يتعارض مع ما ألفت هذه القبائل فى نمط معيشتها منذ آلاف السنين، وكان متناقضاً مع عوامل كثيرة إجتماعية وإقتصادية وأنثروبولوجية(٥).

ولكى نتبين ذلك فإننا سوف نستعرض ما حدث على الحدود الأردنية السعودية عقب نهاية الحرب العالمية الأولى لنتعرف على الحوار السياسى والصدام المسلح بين الأطراف المتنازعة بشأن هذه الحدود، والآثار السلبية التى أنعكست على البدو فيها، فضلاً عن التسوية النهائية التى تم التوصل إليها، ويتمثل محور هذه الحدود فى

وادى السرحان الذى يعتبر ملتقى الطرق فى الجزء الصحراوى الشمالى من الجزيرة العربية، كما يعتبر منفذها إلى بلاد الشام، وتقع فى شماله «قريات الملح» أو «الكاف»[٦] بينما تقع فى أقصى شماله «قصر الأزرق» وتقطنه قبائل الرولة، وعنزة، وبنى صخر. وكان هذا الوادى تابعاً لال الرشيد فى حائل حتى عام (١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م) حيث أستولى عليه منهم نورى الشعلان زعيم قبائل الرولة منتهزاً ضعفهم أمام عبد العزيز آل سعود فى نجد، وقد حاول نورى الشعلان ن يستند إلى فيصل بن الحسين فى دمشق عقب نهاية الحرب العالمية الأولى تارة، وإلى الفرنسيين عقب دخولهم إلى دمشق تارة خرى، حتى أضطرته ظروفه بعد ذلك إلى اللجوء الى الأمير عبد الله بن الحسين الذى جح فى فبراير عام (١٣٣٩هـ/ ١٩٢١م) أن يصبح أميراً لشرق الأردن بمساعدة الإنجليز، الذين كانوا يحرصون على إبقاء النزاع بين نورى الشعلان وعبد العزيز آل سعود حتى لا يسيطر الأخير على وادى السرحان بما يوثر على المصالح البريطانية هناك آنذاك.

وقد حاولت بريطانيا إستقطاب نورى الشعلان عندما أرسلت بعثة لتقصى الحقائق فى ربيع عام (١٣٤١هـ/ ١٩٢٢م) تكونت من «سان جون فيلبى Philby» يرافقه غالب باشا الشعلان وصاحبهما «ميجور هولتMujor Holt» مهندس السكك الحديدية بالعراق الذى سبق له زيارة المنطقة، وأبرز أهميتها للطرق البرية ولخطوط أنابيب البترول[٧]، وعرض أعضاء البعثة على نورى شعلان أن يضم أراضى قبيلة الرولة بما فى ذلك الجوف وسكاكا إلى إمارة شرق الأردن، وذلك فى مقابل تولى شرق الأردن حماية الشعلان ضد أى عدوان، وكان هذا المطلب يتعارض مع رغبة الفرنسيين من جهة، كما يتعارض مع رغبة عبد العزيز آل سعود من جهة أخرى، حيث كان يرى أن أى مساس بالجوف ووادى السرحان بإعتبارهما بوابة قلب الجزيرة العربية إلى سوريا، سيلحق بقبائل نجد ضرراً كبيراً، وأن ضمهما إلى أملاكه يستند إلى أسس تاريخية وإقتصادية وجغرافية بإعتباره الوريث لكل أراضى آل الرشيد[٨] ورغم أن بريطانيا كانت تدرك وجاهة مطلب عبد

العزيز آل سعود في وادى السرحان، إلا أنها كانت ترى ضرورة صد السعوديين بعيداً عن شرق الأردن. وتحقيقا لهذه السياسة فقد عمل «فيلبى» على تدعيم مركز عبد الله بن الحسين في شرق الأردن لتتمكن قواته من صد أي هجوم يأتى من جنوب الوادى، وعلى الرغم من أن عبد الله نفسه لم يكن متحمساً لضم الوادى لإمارته، ولهذا واصل السعوديون هجماتهم على وادى السرحان شمالاً حتى قصر الأرزق، كما أغاروا على عدد من القرى التابعة لبنى صخر والواقعة إلى الغرب من سكة حديد الحجاز حتى أصبحوا على مقربة من عمان[٩]، ونجح عبد العزيز آل سعود فى عقد تحالفات مع القبائل القاطنة في غرب الصحراء الشامية كما قاموا بجمع الزكاة تأكيداً لتبعيتها لسيادتهم .

ولهذا دعت بريطانيا إلى عقد مؤتمر الكويت عام (١٣٤٢هـ/ ١٩٢٣-١٩٢٤م) ليعالج مشاكل الحدود بين نجد وكل من العراق وشرق الأردن والحجاز، ولم يمضى هذا المؤتمر بغير مشاكل، منها على سبيل المثال إصرار الهاشميين على إرجاع جبل شمر لآل الرشيد، وهو مطلب مستحيل، وفشل المؤتمر فى حل قضايا الحدود، وبقيت مسألة وادى السرحان معلقة، وأخيراً قررت بريطانيا فض المؤتمر بعد فشله[١٠]. «حذر «فيلبى» مما سيلحق بالسياسة البريطانية إن تركت الأمور على ما هى عليه آنذاك[١١] ولهذا سارعت إنجلترا بإرسال «سير جلبرت كلايتون Sir Gilbert Clayton»[١٢] ليتفاوض مع السلطان عبد العزيز آل سعود حول حدود نجد الشمالية قبل أن ينتهى من عملية فتح الحجاز آنذاك[١٣]، غير أن عبد العزيز آل سعود ذافع دفاعا مستميتاً عن حقوقه فى وادى السرحان وأبدى أسباباً وجيهة صاغها فى عبارات متزنة حتى أن « كلايتون» لم يستطع أن يخفى إعجابه بذلك الرجل الذى وصفه بأنه يعمل جاهداً وبحماس زائد لأسترداد عظمة أسرته وتوسيع بلاده، مما سيضعه وجهاً لوجه مع العالم الخارجى، وسيجعله فى حاجة إلى دولة كبرى تقف بجانبه، وأنه عبر عن رغبته القوية فى التعاون والصداقة مع بريطانيا، بحكم كونها الدولة الكبرى الوحيدة الموجودة حوله فى كل

مكان[١٤] في الهند والخليج العربي وعدن والبحر الأحمر ومصر والسوَدان وفلسطين وشرق الأردن والعراق آنذاك، وفي نفس الوقت كان من الضروري لبريطانيا أن تؤمن وجودها على أطراف الجزيرة العربية عن طريق تفادى عوامل الصدام معه.

ولهـذ أعتـرفت بريطانيـا أخيـراً لعبـد العزيز آل سعـود بالسيطرة على وادى السرحان[١٥] حتى الكاف، وأعترف «كلايتون» بأحقية عبد العزيز في الحصول على الكاف، وفوق ذلك وافق على مطلبه بضرورة تسهيل إنتقـال قوافل نجد التجارية من سوريا وإليها عبرشرق الأردن في حماية بريطانيا، وقد نص صراحة على ذلك في تسوية شاملة عرفت بأسم «إتفاقية حدا»[١٦] في (١٣٤٤هـ/ اليوم الثاني من نوفمبر سنة ١٩٢٥م) وقد أستطاع كل من عبد العزيز وإنجلترا أن يحققا أهدافهـا الأصلية، فقد ضمنت إنجلترا الإمتداد العراقي الأردني، كما ضمن عبد العزيز وصول قوافله التجارية الى الشام، وفوق ذلك ملك كل وادى السرحان حتى الكاف، فيما عدا مجموعة الوديان الصغيرة الواقعة إلى الغرب منه[١٧].

وبهذا الترتيب فإن قبائل الرولة تخضع لحكم عبد العزيز المباشر، ونصت المعاهدة أيضاً على منع تحصين أطراف الوادى من الجانبين وأن يمنع الإخوان السلفيين من مهاجمة شرق الأردن، مقابل أن يمتنع الإنجليز عن تحصين قصر الأزرق في أقصى شمال الوادى، وبذلك أصبح عبور الوادى عند خط الحدود مسألة ممنوعة قانوناً، ولكنهـا كانت في الواقع عملية صعبة أو مستحيلة، ذلك أن القوانين المكتوبة والمعاهدات لا تنطبق عادة على القبائل الرحل التي تعتمد على قوانين الطبيعة وهكذا واجه عبد العزيز نوعاً جديداً من المشاكل تتعلق في جوهرها بعملية إدخال مفاهيم جديدة لدى القبائل، تتناسب وطبيعة الدولة ذات الحدود القومية، لذلك فلا يمكن تفسير قيام الإخوان السلفيين في رسم خطوط الحدود السياسية بالعادات وتقاليد الحياة في المجتمعات القبلية التي تمارس حرية الحركة في مناطق الرعى التي لا تضع إعتباراً لمثل هذه الخطوط[١٩].

على أن السلطان عبد العزيز آل سعود كان قد أقدم فيما بين (١٣٣٠-١٣٣٢هـ/ ١٩١٠-١٩١٢م) على تأسيس الإخوان بإقامة مستوطنة صغيرة حول آبار الأرطوية[٢٠] ثم أخذ يتوسع فى تحويل مناطق الآبار الى مستوطنات زراعية ومعسكرات منتشرة فى أنحاء البادية تسودها دعوة التوحيد والإصلاح[٢١] وكانت هذه محاولة جديدة لإنشاء وتوطين البدو من أجل تبديل أسس الحياة الإقتصادية والإجتماعية فى مجتمعة القبلى، جاد بها فكرة الطموح لإقامة بناء حضارى لم يكن لديه علم بإقامة مثله فى بلد عصر، ولا إمكانات لإتمام تحقيقه، فضلاً عن إنشغاله آنذاك فى حرب الإسترداد لملك أجداده، وكل ما كان يستهدفه من ذلك هو إيجاد شعور جديد يحل محل الشعور القبلى والفردى المتوارث[٢٢] رانياً إلى إدماج الكتل العشائرية بعضها ببعض لتشكل الأمة المتجانسة فى نطاق الحدود السياسية التى أستطاع أن يبلغها، بعد أن طرأت فى شبه الجزيرة العربية تلك التقسيمات السياسية التى أصبحت لا تنسجم مع التحركات القديمة التى تنظمها التقاليد البدوية والعرف الصحراوى، وهى المشكلات التى يجب أن تجد حلاً مناسباً لها، إما بمراقبة تلك التحركات عبر الحدود وهو أمر يصعب تحقيقه، وإما بالتوطين[٢٣] وهو ما جادت به تجربة عبد العزيز آل سعود الرائدة، وكانت من العوامل الداعية إلى إستقرار الخطوط السياسية للحدود فى الجزيرة العربية[٢٤] التى بدت كظاهرة هامة وخطيرة فى الفترة التاريخية الممتدة بين الحربين العالميتين.

وبعد أن تمكن السلطان عبد العزيز آل سعود من ضم الحجاز والمناطق الشمالية للجزيرة العربية فى وادى السرحان فقد رأى أن يعقد مؤتمراً إسلامياً فى مكة المكرمة، بهدف الوصول إلى الوسائل الكفيلة براحة الحجاج، وأفتتح ذلك المؤتمر سنة ١٩٢٦م[٢٥] وارتأى هذا المؤتمر أن تسترد مكة المكرمة سكة حديد الحجاز، وأقر مشروع مد سكة حديد تربط بين مكة وجدة بالمدينة المنورة، وتوفير وسائل راحة الحجاج وتأمين حياتهم وأموالهم وحالتهم الصحية، وأثير فى هذا المؤتمر كذلك حق الحجاز فى العقبة ومعان بإعتبارها أراضى حجازية كان على بن

الحسين قد تنازل عنها إلى أخيه عبد الله أمير شرق الأردن[٢٦] وكان من أهم نتائج هذا المؤتمر هو إعتراف العالم الإسلامى بالأمر الواقع بالحجاز وإظهار الدعوة السلفية الإصلاحية على حقيقتها، وبدء إنطلاقة النهوض بالحجاز فى ظل الحكم السعودى[٢٧].

وكان على بريطانيا أن تتجاوب مع التطورات التاريخية إلتى شهدتها الجزيرة العربية على يدى الملك عبد العزيز آل سعود خاصة بعد أن أصبح بممتلكاته الجديدة يطل ويسيطر على طريقيها إلى الهند وهما الخليج العربى من ناحية الشرق والبحر الأحمر من ناحية الغرب. فأرسلت وفداً برئاسة «جلبرت كلايتون» للمفاوضة فى تعديل معاهدة العقير الموقعة مع إنجلترا على يد معتمدها فى الخليج العربى «سير بيرسى كوكس» فى (١٨ صفر ١٣٣٤هـ/ ٢٦ ديسمبر ١٩١٥م) وهو ما كان يرغب عبد العزيز فى تعديله، ودارت المفاوضات حول الإمتيازات الأجنبية التى كانت سارية بالحجاز بإعتباره ولاية عثمانية، ومسألة العقبة ومعان، ومسألة الرقيق وتفتيش السفن، وأخيراً أبرمت «معاهدة جدة»[٢٨] بين جلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها عبد العزيز آل سعود وبين بريطانيا[٢٩] وذلك رغبة منهما فى توطيد العلاقات الودية السائدة بينهما وتوثيقها وتأمين مصالحها وتقويتها والتى عرفت بأنها « معاهدة صداقة وحسن تفاهم»[٣٠].

وقد جاء فى مادتها الأولى إعتراف ملك بريطانيا بالإستقلال التام المطلق لممالك ملك الحجاز ونجد وملحقاتها. وأوردت المادة ـ الثانية آن يسود السلم والصداقة بين ملك بريطانيا وملك الحجاز ونجد وملحقاتها بينما نصت المادة الخامسة على اعتراف ملك بريطانيا بالجنسية الحجازية آو النجدية لجميع رعايا ملك الحجاز وملحقاتها عندما يكونون فى بلاد ملك بريطانيا والبلاد المشمولة بحمايته ، وكذلك يعترف ملك الحجاز ونجد و ملحقاتها بالجنسية البريطانية ولجميع الاشخاص المتمتعين بحمايته عندما يكونون فى بلاد ملك الحجاز ونجد وملحقاتها[٣١].

كما يتعهد ملك الحجاز ونجدوملحقاتها بالمحافظة على علاقات الود والسلم مع الكويت والبحرين ومشايخ قطر والساحل العمانى الذين لهم معاهدات خاصة مع ملك بريطانيا، وأخيراً أعتبرت المعاهدة المعقودة بين ملك بريطانيا وملك الحجاز ونجد وملحقاتها فى (١٨ صفر ١٣٣٤هـ/ ٢٦ ديسمبر ١٩١٥م) يوم كان جلالته حاكماً لنجد وما كان ملحقاً بها آنذاك ملغاة ابتداء من تاريخ إبرام هذه المعاهدة التى وقعها عن بريطانيا «سير جلبرت كلايتون» فى يوم الجمعة (١٨ من ذى القعدة ١٣٤٥هـ/ ٢٠ من مايو ١٩٢٧م)[٣٢].

وقد أعقب عقد المعاهدة البريطانية السعودية المشار إليها تحديد الحدود السياسية بين الحجاز وشرقى الأردن، بصورة مؤقتة، على أن حالة الأمن على حدود البلدين كانت مثار نزاع، فعشائر البلدين كانت تنتهز الفرص للإعتداء على الأخرى.

وقد أضرت الحكومتان السعودية والأردنية فى سنة ١٩٣١ إلى قبول تحكيم بريطانى للنظر فى دعاوى الجانبين، وقد رأت وزارة الخارجية البريطانية آنذاك أن يتنازل كل جانب عن دعاوى الجانبين، وقد رأت وزارة الخارجية البريطانية آنذاك أن يتنازل كل جانب عن دعاويه بالنظر إلى صعوبة التحكيم نتيجة لعدم التأكد من صحة إدعاء الجانبين.

وقد رأى الجانبين السعودى والأردنى بعد ذلك، أن أضطراب الأمن على الحدود لا يفيد أياً منهما، ولهذا عقدا معاهدة صداقة وحسن جوارفى يوليو ١٩٣٣، وتلتها معاهدة تحكيم على نمط معاهدة التحكيم العراقية، وبعد أن أعلن الأمير عبد الله نفسه ملكاً على الأردن، تبادل الجانبان التمثيل لسياسى بينهما[٣٣].

الهوامش :

١ – حافظ وهبة : خمسون عاماً فى جزيرة العرب ص٨٤.

2 - Aitchison, C.U.: Op. Cit., VoI. Xi., P.42.

٣ – أمين سعيد : اليمن، تاريخه السياسى منذ استقلاله فى القرن الثالث الهجرى، ص١٥٤– ١٥٩.

4 - British Documents on the Origins of the War 1898-1914; Edited by Gooch and Temperly, VoI. X. part II., No. 211.

٥ – جمال محمود حجر (دكتور) : الآثار السلبية لسياسة الغربية فى شمال شبه الجزيرة العربية ، قصر الأزرق وحدود نجد الجديدة، مجلة دارة الملك عبد العزيز بالرياض، العدد الأول، السنة الحادية عشر – شوال ١٤٠٥هـ/ يونيو ١٩٨٥م، ص١٣٠–١٣١.

– صلاح العقاد (دكتور) : جزيرة العرب فى العصر الحديث ص٢٥.

٦ – الكاف: إحدى قريات الملح فى وادى السرحان.

– حمد الجاسر: المعجم الجغرافى للبلاد العربية لسعودية، القسم الثالث ص١١٣٣.

٧ – موضى بنت منصور بن عبد العزيز آل سعود: مرجع سابق ص١٣٠

٨ – حافظ وهبة: خمسون عاماً فى جزيرة العرب، ص٨٤.

٩ – جمال محمود حجر (دكتور) : مرجع سابق ص١٣٤.

١٠ – موضى بنت منصور بن عبد العزيز آل سعود: مرجع سابق ص١٤٥.

11 - Philby, J.B. : Saudi Arabia, pp. 334.

١٢ – كان «سير جلبرت كلايتون» مستشاراً لوزارة الداخلية المصرية فى عهد الإحتلال البريطانى.

13 - Antoneus, G. : The Arab Awakining, 340.

١٤ – حافظ وهبة: خمسون عاماً فى جزيرة العرب، ص٨٥.

١٥ – الأطلس التاريخي للدولة السعودية، ص١٧٤.

١٦ – حافظ وهبة: خمسون عاماً في جزيرة العرب ص٨٤.

١٧ – سيتون ويلمز: مرجع سابق ص١٩٥.

18 - Lenczwski, G. : Op. Cit., p. 546.

١٩ – جمال محمود حجر (دكتور) : مرجع سابق، ص١٣٩ – ١٤٠.

٢٠ – خير الدين الزركلي : مرجع سابق، ج١، ص٢٦٣.

٢١ – فؤاد حمزة: مرجع سابق ص٣٠.

٢٢ – عبد الله بن خميس: المجازيين اليمامة والحجاز، ص٦٠.

٢٣ – عمر الفاروق السيد رجب: دراسات في جغرافية المملكة العربية السعودية، ص١٤٩.

٢٤ – موضي بنت منصور بن عبد العزيز آل سعود: مرجع سابق، ص١٧٦ – ١٧٧.

٢٥ – مديحة أحمد درويش: تاريخ الدولة السعودية حتى الربع الأول من القرن العشرين ص١٢٨.

26 - Lenczwski, G. : Op. Cit., p. 546.

٢٧ – خير الدين الزركلي : مرجع سابق، ج٢، ص٤٢٧.

٢٨ – حافظ وهبة: خمسون عاماً في جزيرة العرب ص٨٦–٨٧.

29 - Lenczwski, G. : Op. Cit., p. 546,547.

٣٠ – وزارة الخارجية، مكة المكرمة، مجموعة المعاهدات من عام ١٣٤١–١٣٥٠هـ/ ١٩٢٢–١٩٣١م، ص٣٣–٣٥.

٣١ – حافظ وهبة: خمسون عاماً في جزيرة العرب ص٣٣١–٣٣٢.

32 - Treaty betwen his Majesty of Great Britain and Majesty the King of the Hejaz and of Najd and its Dependencies, 1927 (Treaty of Jedda) Cmd 2951. Notes Exchanged for the Modification of the Treaty of Jedda, May, 1927, October, 1927. Cmd 5380 .

٣٣ – حافظ وهبة : خمسون عاماً في جزيرة العرب ص١٢٩.

الفصل الثالث

قضايا الحدود السياسية الجنوبية للدولة السعودية

يهمنا الآن أن نشير إلى أنه بعد عقد معاهدة جدة بين الملك عبد العزيز آل سعود وبريطانيا عام (١٣٤٥هـ/ ١٩٢٧م) فقد تفرغ الملك عبد العزيز لتسوية قضية الحدود الجنوبية السعودية – اليمنية، وكان الملك عبد العزيز آل سعود قد عقد معاهدة مكة المكرمة مع السيد الحسن بن على الإدريسى حاكم عسير فى (٢٤ ربيع لثانى ١٣٤٥هـ/ أكتوبر ١٩٢٦م) بسط جلالته بموجبها الحماية على القسم الذى كان يحكمه الإدراسة فى عسير[١] وكان حكم الأدراسة قد اعتراه الضعف والإنهيار بعد وفاة محمد الادريسى فى ٣٠ يناير ١٩٢٣م وهو الذى سبق أن تحالف مع إيطاليا أثناء هجومها على طرابلس الغرب فى عامى ١٩١١م-١٩١٢م ثم تحالف مع إنجلترا عام ١٩١٥م[٢] لضرب الأتراك فى الجزيرة العربية[٣] ولم يستطع ابنه الأمير على تسيير دفة الأمور فى عسير لصغر سنه، مما جعل إمارة الأدراسة تمر بمرحلة تدهور[٤] انتهزها الإمام يحيى الذى حاول السيطرة على عسير بإعتبارها كانت تابعة لأجداده حتى أنحصر الأدراسة فى الجزء الشمالى من عسير فقط وقد اضطر الأدراسة أمام هزيمتهم إلى خلع الأمير ونصبوا السيد حسن الإدريسى مكانه، وقد عقد السيد حسن مع عبد العزيز آل سعود «معاهدة مكة المكرمة» عام (١٣٤٥هـ/ ١٩٢٦م) بعد أن توسط بينهما السيد أحمد الشريف السنوسى الكبير الذى جاء من طرابلس ليساند صهره حسن الإدريسى. وقد تطورت الأمور بعد ذلك إلى أن طلب هذا الأمير فى النهاية ضم ما بقى فى يده من بلاده إلى ملك حليفه ابن سعود، فطويت بذلك صفحة الأدارسة فى عسير[٥] .

وعندما كانت مملكة الحسين فى الحجاز تلفظ أنفاسها الأخيرة، فقد كان يرنو ببصره إلى الأدراسة فى عسير والإستعانة بالشافعية فى اليمن[٧] وكان الملك حسين

قد دأب على استنهاض بنى شهر، من سكان أبها، وحثهم أن يكونوا وآل عائض يداً واحدة على ابن سعود ويمدهم بالمال والسلاح، ولكن الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود استطاع أن يسيطر على أبها وأن يهزم القوة التى أرسلها الملك حسين فى تهامة وذلك فى (١٣٤١هـ/ يناير ١٩٢٣م).

وفى الوقت الذى كان السلطان عبد العزيز آل سعود يبسط سيطرته على الحجاز فقد تحرك الإمام يحيى ليسيطر على إمارة عسير المتحافة مع السعوديين، وقد ضم الإمام نجران التى كانت تمثل منطقة حراما بين البلدين، فما أن انتصرت القوات السعودية فى الخرمة، حتى أسرعت قوة لتضع حداً لتهديدات إمام صنعاء، واضطرت القوات اليمنية إلى الجلاء عن نجران، ثم كانت معاهدة مكة مع الأدراسة، وكان ضم الحجاز عاملاً رئيسياً فى توطيد الحكم السعودى فى عسير، ولما دخلت القوات السعودية مدينة الحديدة ظهرت قطع بحرية بريطانية وفرنسية وإيطالية أمام ميناء الحديدة إستعداداً للتدخل، وهنا توقف السعوديون عن دخول صنعاء آنذاك(٧). وتجدر الإشارة إلى أن السلطان عبد العزيز آل سعود أنشأ مديرية الشئون الخارجية فى عام ١٣٤٥هـ/ ١٩٢٦م لتنظيم علاقات الدولة بالعالم الخارجى، وأسند هذه المديرية لأبنه الأمير فيصل الذى ظل يمارس أعمالها حتى تحولت فى شهر رجب سنة ١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م إلى وزارة للخارجية، وكان السلطان عبد العزيز آل سعود حتى فتح للحجاز يلقب بالسلطان، فلما استصفى الحجاز وجعله ملكية كما كان، أصبح يلقب «بملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها»، وفى الخامس والعشرين من رجب ١٣٤٥هـ/ ١٩٢٦م تقرر تسمية «السلطنة النجدية وملحقاتها» بإسم «المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها» وفى الحادى والعشرين من جمادى الأولى سنة ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م أصدر الملك عبد العزيز آل سعود أمراً بتوحيد المملكة وتسميتها «المملكة العربية السعودية»(٨).

اما بالنسبة لتطور العلاقات بين الملك عبد العزيز آل سعود والإمام يحيى فقد

جرت إتصالات بينهما لتسوية النزاع على الحدود بين الجانبين، وقام الوفد السعودى الأول بزيارة صنعاء فى (١٣٤٥هـ/ شهر يونية ١٩٢٧م) هذا فى الوقت الذى كان فيه الإمام يحيى مشغولاً بصراعه مع بريطانيا فى جنوب اليمن. ويتضح هذا بالنظر فى تاريخ سير كل من علاقات الإمام يحيى بالسعوديين فى الشمال وبريطانيا فى الجنوب من بلاده. ففى الوقت الذى كان الوفد السعودى الأول والثانى فى صنعاء يفاوض الإمام ومندوبيه، كانت الطائرات البريطانية تلقى بقنابلها على جيوش الإمام فى النواحى المحمية المتاخمة لعدن فى جنوبى اليمن، كما كانت بريطانيا تفعل من قبل فى فض التجمعات القبلية السعودية على حدود آل سعود الشمالية بعد أن أقامت دولتين هاشميتين على تلك الحدود الشمالية وأخذت ترعاهما تدعيماً لمصالحها ولذلك وقبيل عقد معاهدة جدة فى (١٣٤٥هـ/ اليوم العشرين من مايو ١٩٢٨م) وأمام هذا الضغط البريطانى اضطر الإمام يحيى أن يسعى للتوصل إلى عقد هدنة مع البريطانيين وأعلنت الهدنة فعلاً بين بريطانيا والإمام فى (١٣٤٦هـ/ ٢٥ مارس ١٩٢٨م)[٩] وهو نفس الشهر الذى توجه فيه وفد الإمام يحيى إلى مكة المكرمة مع الوفد السعودى الثانى وكان موقف الإمام يحيى المتحفظ مع الوفد السعودى على النحو الذى عبر عنه تركى بن ماضى رئيس الوفد إلى مليكة عبد العزيز آل سعود بقوله: «إن الإمام ليس له مقصد عدوانى فى الوقت الحاضر، ولا يريد حسم المادة والإعتراف بحدود معلومة له أو عليه، بل يريد مسالمة ومكاتبة بغير نتيجة»[١٠] وكان موقف الإمام هذا نابعاً من عدم رغبته فى البت فى مشكلة حيوية تخص حدوده الشمالية،فى الوقت الذى كان يحارب فيه الإنجليز عند حدوده الجنوبية، مما جعله يسوف فى الأمر حتى يحل قضيته مع بريطانيا فى الجنوب، وكان البريطانيون على علم تام بذلك، مما جعلهم يعتقدون أن نتيجة مفاوضات الإمام مع ابن سعود ستكون العامل الهام فى رسم سياسته فى المستقبل تجاه بريطانيا»[١١] هذا إذا فكر الإمام فى تسوية علاقاته فعلاً مع السعوديين فى البداية.

وتجدر الإشارة إلى أن الإمام يحيى رأى بعد ذلك أن إتفاقة مع السعوديين من شأنه أن يجعله متفرغاً لتسوية علاقاته مع بريطانيا، ولا شك أن إتفاق الملك عبد العزيز آل سعود مع البريطانيين بعقد معاهدة جدة فى (١٨ من ذى القعدة ١٣٤٥هـ/ ٢٠ من مايو ١٩٢٧م) قد شجع الإمام يحيى بعد ذلك على التفاهم مع البريطانيين[١٢] حتى أنتهى الأمر بعقده معاهدة الصداقة والتعاون المتبادل مع بريطانيا فى (١٣٥٢هـ اليوم الحادى عشر من فبراير ١٩٣٤م)[١٣].

وكانت هذه المعاهدة الأخيرة وثيقة الصلة بالنزاع السعودى اليمنى حول الحدود بين الدولتين فى نفس السنة، نظراً لأن بريطانيا وهى ترقب ما يدور بين الجانبين اتخذت موقفاً عمليا تمثل فى الإتصال بالجانبين السعودى واليمنى وأوصلتها بأن يلتزما سياسة الإعتدال للوصول إلى تفاهم بينهما.

وقد قام بهذه المهمة كل من «سير أندروريان Sir Andraw Ryan» وزير بريطانيا المفوض فى جدة آنذاك من جهة، والكولونيل برنارد رايلى Bernard Reily الذى أوفدته بريطانيا إلى حكومة صنعاء. وقد تمت هذه الإتصالات فى الشهور الأولى من سنة (١٩٣٤م والأخيرة من سنة١٣٥٢هـ) عقب تقدم القوات السعودية حتى إقترابها من جزيرة «قمران»[١٤] الواقعة أمام الساحل اليمنى المطل على البحر الأحمر من ناحية الشمال، وكان يشرف عليها آنذاك مدنى بريطانى، وكانت بريطانيا تقيم فيها محجراً صحياً للحجاج الوافدين من بلدان الشرق الأقصى، ولم يكن قد تم بعد فى ملكية هذه الجزيرة، إذ كانت تحت تصرف الدول الموقعة على معاهدة لوزان فى (١٣٤٣هـ/ الرابع والعشرين من يوليو سنة ١٩٢٣م) والتى أصبحت سارية المفعول إعتباراً من (١٣٤٣هـ/ السادس من أغسطس ١٩٢٤م)[١٥] وقد حرصت بريطانيا على ألا يتضخم نفوذ الملك عبد العزيز آل سعود فى الجزيرة العربية إلا بالقدر الذى لا يتعارض مع مصالحها المختلفة هناك، ومن هنا كان يهم بريطانيا إعتماداً على علاقاتها الطيبة مع الملك عبد العزيز

ألا يتوسع فى المناطق التابعة للإمام يحيى بما لا يؤثر على مصالحها فى اليمن بشكل مباشر.

وجدير بالذكر أن تأزم العلاقات السعودية اليمنية فى سنة (١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م) من أجل الحدود السياسية بين الجانبين، الذى بلغ حد الصدام المسلح، لم يثر قلق بريطانيا فحسب، بل أثار قلق كل من إيطاليا وفرنسا والإتحاد السوفيتى أيضاً. ولا شك أن بريطانيا كانت أكثر هذه الدول إهتماماً بتلك الأزمة، نظراً لما لها من مصالح حيوية عامة فى الجزيرة العربية والخليج العربى والبحر الأحمر حتى أن هذا الإهتمام إنعكس على مختلف دوائرها السياسية ونال قدراً كبيراً من عناية الصحافة البريطانية[١٦] ولهذا فإن موقف بريطانيا الرسمى كان أكثر تحدياً إذا ما قورن بمواقف الدول الأخرى. فقد أدلى «وزير الخارجية البريطانية فى مجلس العموم فى (١٣٥٣هـ/ السابع والعشرين من مايو ١٩٣٤م) بحديث هام يعبر عن موقف بريطانيا الرسمى قال فيه إن الحكومة البريطانية ترعى فى خطتها الحياد الدقيق إزاء النزاع القائم «الذى من أجله تخذ الحكومة البريطانية التدابير التى تراها ضرورية لحماية أرواح الرعايا البريطانيين وأملاكهم والأشخاص الذين تحت حمايتها فى المنطقة التى يدور فيها القتال بين القوات السعودية واليمنية[١٧].

أما بانسبة لإيطاليا فقد شغلت كذلك بالنزاع السعودى اليمنى على الحدودفى عام (١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م) نتيجة لحرصها على مصالحها فى الجزيرة العربية والبحر الأحمر، وقد أشارت إلى ذلك صحيفة «الأهرام» نقلاً عن «الديلى تلغراف Daily Telegraph» التى أوضح مراسلها فى روما أنه علم أن إيطاليا لا توافق على سقوط اليمن فى أيدى السعوديين، وأنها تنظر بعين القلق ولا سيما إذا طال أمد الحرب وأشتدت وطأتها[١٨] كما أشارت «صحيفة الأهرام» كذلك إلى أن مراسلها فى روما أكد اهتمام الدوائر السياسية هناك حينذاك بالنزاع السعودى اليمنى حتى أنها ذهبت فى إرسال الحكومة الإيطالية لثلاث بوارج إلى مياة الحديدة

فى ذلك الحين يرجع إلى وجود كثير من الإيطاليين فى اليمن حيث توجد مستودعات للبن وعدد من المستشفيات الإيطالية. ولهذا فإن هذه الدوائر الإيطالية رأت أنه لا يجب أن تقف حكومة إيطاليا موقفاً من شأنه سوء تفاهم مع بريطانيا التى لها مصالح أكبر فى تلك المنطقة، وأنه يحسن للدول العظمى أن تتفق على إنتهاج خطة واحدة إزاء الأوضاع المتغيرة فى الجزيرة العربية، وقد أوضحت «الأهرام» هذا الموقف المحدد من قبل بريطانيا وإيطاليا إزاء النزاع السعودى اليمنى عندما أوردت نقلاً عن صحيفة «الديلى تلغراف» تعليقاً يوضح أنه نظراً لما للحكومتين البريطانية والإيطالية من المستعمرات القريبة من منطقة الحرب فى جزيرة العرب، فقد كانتا على إتصال وثيق يتعلق بهذه المسألة منذ نشوب الحرب وليس معنى هذا أن إحدى الدولتين تنوى التدخل فى النزاع، لأن كل ما يهمهما هو حماية مصالحهما الخاصة هناك[١٩].

وفيما يتعلق بإهتمام الأتحاد السوفيتى بالنزاع السعودى اليمنى على الحدود بين الدولتين التى بلغت ذروتها فى سنة (١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م) فقد نبهت إلى ذلك صحيفة «إيفننج ستاندرد Evening Standerd» التى أستدلت على هذا الإهتمام عندما أوضحت أن روسيا كانت من أولى الدول التى رفعت قنصليتها فى جدة إلى مفوضية، وأن السوفييت كانوا قد أرسلوا إلى اليمن أكثر من بعثة علمية وتجارية، ومن المرجح أنها كانت ذات أهداف سياسية بطبيعة الحال[٢٠].

ولم يقتصر الإهتمام الدولى بالنزاع السعودى اليمنى على الحدود بين الجانبين فى سَنة (١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م) على مجرد التصريحات والإتصالات الدبلوماسية، بل ترجم هذا الإهتمام الى عمل إيجابى عندما أرسلت الدولتان الأكثر إهتماماً وهما بريطانيا وإيطالياسفنا حربية إلى ميناء الحديدة. بل اتخذتا موقفاً أكثر إيجابية وجرأة عندما أقتربت قوات الأمير فيصل بن سعود من الحديدة، فسارعت الدولتان إلى إنزال بعض جنودهما إلى المدينة نفسها بدعوى حماية رعاياها. غير أن أستتباب

الأمر بسرعة فى المدينة وإعلان الملك بد العريز آل سعود أنة كفيل بالمحافظة على أرواح رعاياهما وممتلكاتهم، مما أضطر الدولتين إلى سحب جنودهما إلى متن السفن التى ظلت واقفة أمام ميناء الحديدة[٢١] ولا شك أن أهتمام بريطانيا وإيطاليا بإتخاذ التدابير العملية وحرصهما على عدم إنفراد إحداهما بأعمال أكثر إيجابية، إنما يعبر عن روح المنافسة الإستعمارية التى تعاظم مداها بين الدولتين آنذاك.

وقد بدا واضحاً فى بداية النزاع السعودى اليمنى على تحديد الحدود بين الجانبين فإن بريطانيا كانت تميل إلى جانب الملك عبد العزيز آل سعود، الذى عقدت معه «معاهدة جدة»[٢٢] فى (١٨ من ذى القعدة ١٣٤٥هـ/ ٣٠ مايو ١٩٢٧م) وإعترفت فيها بإستقلال مملكته فى نجد والحجاز وملحقاتها[٢٣] قبل أن يتم مثل ذلك الإعتراف مع الإمام يحيى، فلم يكن للملك عبد العزيز آل سعود مطالب فى النواحى المتاخمة لعدن بجنوبى اليمن، على عكس الإمام يحيى الذى كان يعتبر هذه النواحى حقا شرعياً له، ورثه عن أجداده وظل يطالب به بالأساليب السلمية والحربية، حتى عقد «معاهدة صنعاء» بينه وبين بريطانيا فى (١٣٥٢هـ/ ١٩٣٤م)[٢٤] أما بالنسبة لإيطاليا فقد مالت إلى جانب الإمام يحيى أثناء النزاع السعودى اليمنى نظراً لأنها كانت تتطلع إلى مد نفوذها تدريجياً إلى اليمن فى عهده وخاصة بعد أن عقدت مع الإمام المعاهدة اليمنية الإيطالية فى (١٣٤٥هـ/ ١٩٢٦م)[٢٥] غير أنه عندما بدا أن القوات اليمنية تواجه هزائم مستمرة أمام قوات الملك عبدالعزيز آل سعود، فقد وجهت الصحف الإيطالية إتهاماً لبريطانيا بأنها تقدم معونات كبيرة فنية وعسكرية للملك عبد العزيز آل سعود لتتمكن عن طريق تلك المعونات من وضع يدها على اليمن نظراً لما فيه من ثروات معدنية هائلة، غير أن صحيفة«التامب Temp» الفرنسية علقت على الموقف كله أنها تستبعد أن يكون ميل بريطانيا إلى جانب الملك عبد العزيز آل سعود وميل إيطاليا إلى جانب الإمام يحيى أدياً إلى إصطدام الدولتين - بريطانيا وإيطاليا- عن طريق التزاحم فى بلاد مسيطرة لى مدخل البحر الأحمر[٢٧].

على أن الصحف البريطانية أبدت تفاؤلها بأن إنتصار الملك عبد العزيز آل سعود على الإمام يحيى وضم اليمن إلى ملكه تصبح محمية عدن جارنه مس الجنوب، فإن ذلك مدعاة لعدم حدوث أية متاعب نظراً للعلاقات الحسنة القائمة بيں بريطانيا والمملكة العربية السعودية، ولا أدل على ذلك من العلاقات الدبلوماسية المرضية القائمة بين الملك عبد العزيز آل سعود والعراق المستقل من جهة، وإمارة شرق الأردن – التى كانت تحت الإنتداب البريطانى آنذاك– من جهة أخرى، وقد أشارت إلى ذلك أيضاً صحيفة «الأهرام» نقلاً عن صحيفة «الأوبزروفر» البريطانية بأنه «إذا تمكن الزعيم العربى الملك عبدالعزيز آل سعود من أن يشيد لنفسه مملكة ثلاثية بإدخال اليمن إلى ملكه، فإن العلاقات بين إنجلترا وبلاد العرب لا تزداد صعوبة، لأنه أ سهل على المرء أن يتعامل مع شخص واحد من أن يتعامل مع بضعة أشخاص»[٢٨] كما نقلت «الأهرام» أيضاً عن مجلة «سبكتيتور» البريطانية تأكيداً على هذا الإتجاه فحواه»أن الملك عبد العزيز صديق إنجلترا، ويدل تاريخه المجيد فى فتح بلاد العرب على أن الرعايا البريطانيين يكونون دائماً تحت رعايته فى مأمن من أن يكونوا فى أى جزء آخر من شبه الجزيرة .. فإذا فرض وإستطاع الملك ابن سعود فى النهاية أن يضم بلاد اليمن إلى أملاكه، ويصير بذلك جاراً لمنطقة عدن، فإنه ليس هناك ما يدعوا إلى الزعم بأن خطته نحو بريطانيا التى سارت على وتيرة واحدة قبيل وأثناء الحرب لم يطرأ عليها أى تغيير، أو تتحول عن خطة الصداقة والمودة»[٢٩] هذا فضلاً عما أشارت إليه صحيفة «الأهرام» أيضاً نقلاً عن صحيفة «الأوبزرفر» البريطانية من أفضليه حكم عبدالعزيز آل سعود لليمن عن الإمام يحيى وذلك بالنسبة للمصالح البريطانية، فقد جاء بها : «أما إنجلترا فخير لها أن يحكم عبدالعزيز اليمن لأن الإمام يحيى كان دائماً عدواً للإنجليز، وأثناء الحرب العالمية عاون الأتراك لى مهاجمة عدن، وكان فى الست عشرة سنة الأخيرة (لسنة ١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م) يهدد دائماً حدود عدن، ويأبى الم سالمة، أما الملك عبدالعزيز فصديق للإنجليز وقد نشر الأمن والسلام فى بلاد العرب بحكم قوى عادل»[٣٠] ومن هذا

يتضح أن الملك عبد العزيز آل سعود استطاع أن يروض البريطانيين ويتجنب الصدام بمصالحهم حتى لا يستعديهم عليه، بينما يسير هو فى تحقيق أهدافه بمرونة فائقة وسط هذا الصراع الدولى المحموم.

وعلى أية حال فإن هذا النزاع السعودى اليمنى لم يكن من صنع القوى الأوروبية بقدر ما كان نابعاً من الصراع على الحدود بين الدولتين العربيتين[٣١] وهذا ما أكدته صحيفة «إيفننة ستاندرد» البريطانية ونقلته عنها صحيفة «الأهرام» القاهرية عندما أشارت إلى أن «بعض الدوائر السياسية فى أوروبا تميل إلى تصوير حرب بلاد العرب بأنها فى أساسها فوز لبريطانيا على إيطاليا، لأن بريطانيا أيدت الملك عبد العزيز آل سعود بينما أيدت إيطاليا الإمام يحيى، ولكن هذه الأقوال ليست صحيحة لأن الحرب والسلم فى بلاد العرب من شئون العرب وحدهم[٣٢] وعلى الرغم مما ينطوى على هذا الرأى من حقائق إلا أن ما يجب أن نشير إليه هو أن السلم والحرب فى بلاد العرب من شئون العرب وحدهم حقاً، إلا إذا تعارض ذلك مع مصالح القوى العظمى ذات الأطماع فى بلاد العرب وإحداث تأثير غير مرغوب فيه على مناطق نفوذها .

وعلى أية حال تم حسم النزاع السعودى اليمنى بعقد معاهدة «الطائف» بين المملكة العربية السعودية والمملكة العربية السعودية والمملكة اليمنية المتوكلة فى (٦ صفر سنة ١٣٥٣هـ/ ١٩ مايو سنة ١٩٣٤م) ووقعها الملك عبد العزيز آل سعود فى ١٨ يونيه سنة ١٩٣٤ [٣٣] بينما وقعها الإمام يحيى فى اليوم التالى مباشرة، ونشر نص المعاهدة فى مكة وصنعاءوالقاهرة ودمشق فى وقت واحد[٣٤] وألحق به عهد التحكيم بين مملكة اليمن والمملكة العربية السعودية الذى ينظم حل قضايا الحدود بين الدولتين باللجوء إلى التحكيم إذا أقتضى الأمر ذلك[٣٥] وفى اليوم السابع والعشرين من يونيه من نفس السنة أعلنت الحكومة السعودية أنه قد تم جلاء الزيديين من الأقاليم المحتلة فى عسير وأن اليمن قد أوفى بكل الشروط المتفق

عليها، وأنه تبعاً لذلك فقد أفرج الملك عبد العزيز عن المسجونين اليمنيين الذين قبضت عليهم القوات السعودية، وأتفق على تنظيم العلاقات بين المملكتين المتجاورتين بشكل دقيق وفى مجالات متعددة[٣٦] وقد أدت المعاهدة السعودية اليمنية إلى إستقرار الأمور بين الجانبين، ولم تنشأ أية خلافات على الحدود بعد أن تم رسم أول خريطة للحدود السياسية بين الدولتين فى سنة (١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م).

قد سارت الدولتان السعودية واليمنية فى تثبيت الحدود التى نصت عليها المعاهدة سيراً حثيثاً حتى يقضى على أسباب التوتر الذى ساد علاقاتهما منذ سنة ١٣٤٥هـ/ ١٩٢٦م) إلى سنة (١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م) لذلك تألفت لجنة حدود من مبعوثين من كلا الطرفين بهذا التخطيط طبقاً للأسس التى وضعتها المعاهدة نفسها. وقد راعت اللجنة فى التنفيذ الدقة فى ملاحظة مصالح القبائل المنتشرة على طول الحدود حتى لا تثار هناك أية شكوك فيما بعد فى لاء أو تبعية إحدى القرى أو القبائل لأحد الطرفين.

وفى خلال (١٣٥٤هـ/ ١٩٣٥م) نتهى عمل اللجنة من ناحية تثبيت أعمدة الحدود، وقد بلغ عدد الأعمدة ٢٤٠ عموداً على طول الخط الممتد، وهو حوالى ٤٠٠ ميل من شاطىء البحر الأحمر شمال ميناء «ميدى» إلى حافة الربع الخالى. وحدث فى العام التالى بعض التغيرات اللازمة حتى يتلائم خط الحدود مع الواقع بشكل أدق، وقد راعى لطرفان كذلك المادة الخصة بتحريم إقامة الحصون فى مسافة خمسة كيلو مترات فى كل ناحية من الحدود[٣٧].

وقد جاء هذا الإتفاق بين الجانبين مصحوباً بميلهما إلى التسامح والصداقة والأخوة الإسلامية بعد أن تمكن الملك عبد العزيز من تحقيق مطالبه كلها عقب إنتصاره على قوات الإمام يحيى، الأمر الذى جعل الإمام يحيى يوافقه على شروطه لوقف الحرب. وكان الطرفان يدركان أن الحرب كانت لم تبدأ بعد، فزحف القوات

السعودية السريع فى تهامة كانت نتيجة تقهقر وفرار القوات اليمنية إلى الجبال للتحصن بها حتى تتمكن من الدخول فى معارك حقيقية فاصلة فى ميادين تجيد الحرب فيها، كما أدى تدخل القوى الأوروبية التى أشرنا إليها إلى وقف الحرب، فضلاً عن إستجابة الإمام يحيى لعقد الصلح، وموافقة الملك عبدالعزيز عليه ما دام قد حقق أغراضه(٣٨) ولهذا جاءت المعاهدة لتتوج جهود السلام بين الدولتين الشقيقتين(٣٩).

الهوامش:

١ – صلاح الدين المختار : مرجع سابق ص٣٩٣.

2 - Hurewitz, J.C.Op.Cit., VoI. 2, p. 12.

٣ – محمد بن أحمد عيسى العقيلي: تاريخ الخلاف السليماني أ الجنوب العربي فى التاريخ، ج٢، ص١١٤-١١٥.

٤ – أمين الريحاني: ملك العرب، ج١، ص٢٣٦.

٥ – فاروق عثمان أباظة (دكتور) : سياسة بريطانيا فى عسير أثناء الحرب العالمية الأولى ص١٠٧.

٦ – حافظ وهبة: خمسون عاماً فى جزيرة العرب، ص٧٨.

٧ – عبد الله بن محمد بن خميس: مرجع سابق، ص١٢٠.

٨ – الأطلس التاريخى للدولة السعودية ص١٨٣.

9 - Lenczowski, G. : Op. cit., p; 547,548.

10 - Survey pf International Affairs, 319.

11 - Ibid., p. 319.

12 - Antonoius, G. : Op.cit., pp. 341,342.

13 - Hurewitz, J.C.Op.Cit., VoI. 2, p. 197.

١٤ – صحيفة الأهرام: العدد رقم ١٧٧٧٣٨، الصادر فى (١٣٥٣هـ/ ١٨ أبريل ١٩٣٤م) ص٦.

١٥ – فاضل حسين (دكتور) : مرجع سابق ص١٥-١٩.

16 -Lenczowski, G. : Op. cit., p; 547,549.

١٧– صحيفة الأهرام: العدد رقم ٤٧٧٧٤٨ الصادر فى ٨ مايو (١٣٥٣هـ/ ٨ مايو ١٩٣٤م) ص٤.

١٨ - السيد مصطفى سالم (دكتور) : تكوين اليمن الحديث، اليمن والإمام يحيى ص٤١٣.

١٩ - صحيفة الأهرام: العدد الصادر فى (١٣٥٤هـ/ أول سبتمبر ١٩٣٥م) ص٤.

٢٠ - صحيفة الأهرام: العدد الصادر فى (١٣٥٣هـ/ ١٢ مايو ١٩٣٤م) ص٤.

21 -Lenczowski, G. : Op. cit., p; 547,546.

٢٢ - محمد عبد الله ماضى (دكتور) : النهضات الحديثة فى جزيرة العرب، ج١، ص٢٩٧-٣٠١.

23 - Hurewitz, J.C.Op.Cit., VoI. 2, p.196, 197.

24 - Hurewitz, J.C.Op.Cit., VoI. 2, p.146, 197.

٢٥ - صحيفة الأهرام: العدد رقم ١٧٧٥٣ الصادر فى (١٣٥٣هـ/ ١٣ مايو ١٩٣٤م) ص٦.

٢٦ - صحيفة الأهرام: العدد رقم ١٧٧٤٦ الصادر فى (١٣٥٣هـ/ ٦ مايو ١٩٣٤م) ص٤.

٢٧ - صحيفة الأهرام: العدد الصادر فى (١٣٥٣هـ/ ١١ مايو ١٩٣٤م) ص٤.

٢٨ - صحيفة الأهرام : نفس العدد والصفحة.

٢٩ - صحيفة الأهرام: العدد الصادر فى (١٣٥٣هـ/ ٢٨ مايو ١٩٣٤م) ص٤.

30 - Survey pf International Affairs,319.

٣١ - صحيفة الأهرام: العدد الصادر فى (١٣٥٣هـ/ ٢٣ مايو ١٩٣٤م) ص٤.

32 -Lenczowski, G. : Op. cit., p; 548.

٣٣ - سيتون وليمز: مرجع سابق، ص٢٠٤-٢٠٦.

34 - Philby, J.B.: Arabian Jubilee, p. 186.

٣٥ - السيد مصطفى سالم (دكتور) : مرجع سابق ص٤٢٣.

36 - Philby, J.B.: Arabian Jubilee, p. 186.

37 -Lenczowski, G. : Op. cit., p; 548.

٣٨ - فارق عثمان أباظة (دكتور) : العلاقات البريطانية اليمنية بين الحربين العالميتين ص١٣٥-١٣٦.

الفصل الرابع

قضايا الحدود السياسية الشرقية للدولة السعودية

ترتبط قضايا الحدود الشرقية للدولة السعودية بطبيعة النظم القائمة فى الدول الخليجية العربية، والعلاقات بين هذه الدول بعضها ببعض، فضلاً عن العلاقات بين هذه الدول وبين الدول الخليجية غير العربية، كما ترتبط بإستراتيجيات الدول الكبى التى تولى المنطقة إهتماماً خاصاً تحت تأثير دوافع أو مصالح متباينة ومتعارضة. وفى هذا الإطار تتميز قضايا الحدود فى منطقة الخليج بخصوصية ترتبط بالجانب الجغرافى والسياسى والإقتصادى والديموجرافى. وقد تفجرت قضايا الحدود مع تفجر البترول[1] الذى كان ظهوره أسبق من نشأة وتكون بعض الدول فى منطقة الخليج. وهذا ما جعل أساليب القانون الدولى المعروفة عاجزة – فى كثير من الأحيان – عن تقديم الحلول فى بعض المنازعات التى ثارت. على أن قيام أشكال معينة من التقارب وخاصة فى السنوات الأخيرة كما حدث مع دول مجلس التعاون الخليجى[2] قد أدى إلى الإسراع بتسوية منازعات الحدود فى الجانب الشرقى للحدود السياسية للدولة السعودية، وخاصة بعد أن أعيد تشكيل جوانب منها تحت تأثير تطورات داخلية وخارجية بعيدة المدى[3] وقد أحتلت منازعات الحدود مكاناً مرموقاً فى دراسة العلاقات الدولية، خاصة أن الإقليم السياسى يرتبط فى تخطيط حدوده بجوانب سياسية وإستراتيجية وإقتصادية ونفسية، تبعاً لإختلاف الدول المعنية به، والظروف المرتبطة بتحديده وإختلاف درجة تقدم الجماعات السياسية التى تقطن الإقليم، ومدى وعيها بهذه الأبعاد ويزيد الأمر تعقيداً فى حالات كثيرة أنه لم يكن هناك معايير مستقرة لتخطيط الحدود أو تبعية الأقاليم، وهى أمور بدت واضحة فى قضايا الحدود فى الجزيرة العربية.

وتجدر الإشارة إلى أن منطقة الخليج العربى لم تظهر فيها أية حدود ثابتة على الخرائط قبل القرن العشرين[4] وكانت إتفاقية عام ١٩١٣ بين الدولة العثمانية

وبريطانيا أول محاولة لتعيين الحدود هناك، والتى تحدد بموجبها خط الحدود السياسية بين المناطق الخاضعة لكل من الدولتين فى شرق الجزيرة العربية. والواقع أن حكام المنطقة لم يولوا مسألة لحدود فى الماضى أية أهمية. إذ لم يكن مفهوم السيادة الإقليمية السياسية بمعناه المعاصر معروفاً لديهم، كما لم يكن هناك مبدأ ثابت لتقرير السيادة. فتارة تقرر على أساس إعلان الولاء من زعيم القبيلة، وتقوم أحياناً أخرى على التبعية لتوجه دينى معين كالأباضية أو السلفية، وفى بعض الأحيان ينبنى على أساس الملكية العقارية كما كانت أسرة البوفلاح تملك بعض بساتين واحة النوربى، أو على دفع الضريبة أوالزكاة، وكان للحاكم صلاحياته على أية أرض نتيجة نفوذه على القبائل المستقرة فيها، وكان الولاء له وليس للمشيخة أو الإمارة نفسها. وهذه الخاصية تجعل تخطيط الحدود – والقبائل فى حركة مستمرة من التداخل وعدم الإستقرار – أمراً صعباً وتثير الكثير من المشاكل خاصة وأن حركة القبائل وولاءها تتقلب لإعتبارات طبيعية، وكذلك وفق علاقاتها مع الحاكم. فإذا تحول ولاء قبيلة من حاكم إلى آخر أدعى الحاكم الآخر حقوقاً على الإقليم الذى به القبيلة. ويرفض الحاكم الأول الإعتراف بخروج القبيلة على طاعته، وبذلك تصبح المنطقة التى تجوب فيها القبيلة موضعاً للنزاع بين الحاكمين.

ومما لا شك فيه أن الحدود بين القبائل كان معترفاً بها، إذ كان لكل قبيلة منطقة تقليدية تتحرك إليها فى الفصول المختلفة، ولكنها لم تكن حدوداً واضحة وثابتة، وكان وضع القبائل فى الصحراء أشبه بوضع الدول فى أعالى البحار فلكل دولة مياهها الإقليمية التى تقررت حتى الأن بإعلان منفرد من جانبها، ولكن تبقى هناك مساحة من المياه الدولية تتكافأ فيها الدول والتزاماتها.

ومن تقاليد العيش فى الصحراء أن يعترف عموماً بحق القبائل فى الإرتواء من الآبار والرعى فى مناطق المراعى الطبيعية، إلا أنه فى سنوات الجفاف كانت هذه الحقوق تحول فى بعض الحالات إلى شجار بين القبائل، رغم شيوع ملكية

الصحراء والماء والكلأ، أو وفق ما ورد فى الحديث الشريف: «الناس شركاء فى ثلاثة، الماء، والنار، والكلأ». رغم شيوع ملكية هذه العناصر الحيوية للحياة فى الصحراء ثارت الخلافات حول التسابق إلى ملكيتها، ولذا نشزت فكرة إقامة مناطق محايدة بين القبائل، غير أن محاولة تخطيط الحدود فى المناطق الصحراوية كانت تكتنفها صعوبات كثيرة نظراً لعدم توافر حدود طبيعية يسهل الإهتداء إليها بتتبع مظاهر معينة على السطح، ولذلك لا مفر من قبول حدود تحكمية، وهو الأمر الذى أملته رغبة القوى الخارجية فى القرنين الأخيرين لضبط طرق الإتصال، ولذلك خططت الحدود وفق مصالح هذه القوى ومناطق نفوذها، خصوصاً فى ضوء الإهتداء إلى المعايير الطبيعية، أو التاريخية، أو الرضا والإتفاق، أو معيار ولاء القبائل نظراً لصعوبة الأستدلال على مفهوم دقيق له، أو دلائل ثبوته أو إنقضائه، ولذلك فإن وسائل تخطيط الحدود فى المناطق الصحراوية الخليجية، والمعايير التى طبقت فى هذا الصدد أتجهت إلى الأخذ بالإعتبارات العلمية إلى جانب الرضا والإتفاق بين الأطراف المعينة، وقد لوحظ أن دواعى تخطيط الحدود وضراوته تعاظمت مع تعاظم دور بريطانيا فى الخليج وحاجتها إليه، الأمر الذى ترتب عليه حرص بريطانيا على عدم تحول منازعات الحدود إلى صدامات بين الحكام بوجه عام، ذلك أن سياستها العامة أتسمت بالمحافظة على الوضع الراهن حتى يمكنها أن تتفرغ إلى إستثمار هذا الهدوء لصالحها وإلى أبعد مدى(٥).

أ – الحدود السعودية العراقية:

منذ قيام الأمير عبد العزيزآل سعود ببعث الدولة السعودية فى دورها لثالث فى نجد عام ١٣١٩هـ/ ١٩٠٢م) لم تكن تعرف حدود دولية معينة بين نجد والعراق، نظراً لأن القبائل بين البلدين كانت دائمة التنقل حتى أن أكثر العشائر المعروفة فى العراق هى عشائر نجدية رحلت إلى العراق وسوريا مثل قبائل عنزة، وبعضها يسكن العراق وشمال نجد مثل شمر، وكانت الحدود النجدية تمتد

وتضيق حسب قوة الحاكم وإمتداد سطوته بين القبائل والعشائر. وقد تم التوصل إلى تخطيط الحدود السعودية العراقية فى إتفاقية المحمرة التى عقدت عام (١٣٤١هـ/ ١٩٢٢م) وأرفق بهذه الإتفاقية بروتوكول إنشاء منطقة محايدة مساحتها ٢٥٠٠ ميل مربع، وتجاور الجزء الغربى من الحدود مع الكويت، وفى هذه المنطقة المحايدة أتفق الجانبان على عدم إقامة منشأت عسكرية أو دائمة، ويباح للقبائل الرحل من كلا البلدين أن تجوب المنطقة بحثاً عن الماء والكلأ(٦).

وعندما بدأت القبائل الموالية لفيصل الدويشى تقوم بالغارات على الأراضى السعودية فى نجد فى الوقت الذى كان يقوم فيه الملك عبد العزيز آل سعود بتأسيس دولته جمع شتات أقاليمها خلال ربع قرن منذ قيام الدولة السعودية فى دورها الثالث لهذا أضطر الملك بد العزيز آل سعود فى (١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م) إلى تحسين علاقاته مع العراق ليضع حداً لهذا النشاط المعادى وأمكن فى هذه الظروف أن يتوصل الجانبان السعودى والعراقى فى عام (١٣٥٠هـ/ ١٩٣١م) إلى إتفاقية للصداقة وحسن الجوار، وإتفاقية أخرى للتحكيم فيما يختلف عليه بينهما من أمور، ولتبادل المجرمين(٧).

وعندما فاضت عيون البترول بعد ذلك فى المملكة العربية السعودية وفى العراق، وراحت المملكة تجرى الترتيبات المختلفة مع الكويت والبحرين والعراق لتنظيم البترول على الحدود المشتركة. وقد عززت العلاقات بين المملكة العربية السعودية والعراق بعقد معاهدة الأخوة والتحالف بين الجانبين فى عام (١٣٥٥هـ/ أبريل ١٩٣٦م) وإنضم اليمن إلى هذه المعاهدة فى العام التالى(٨) بل إن إدارة المنطقة المحايدة تم تنظيمها بإتفاقية وقعها الجانبان فى عام (١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م). وجدير بالذكر أن الوثائق البريطانية قد أشارت إلى تعليلات للأسباب التى أدت إلى تفضيل عبد العزيز آل سعود للشركات الأمريكية لإستغلال النفط فى بلاده عن الشركات البريطانية خاصة بعد تخلصه من القيود التى فرضت عليه فى معاهدة عام ١٩١٥م

بتوقيعه إتفاقية جدة فى عام ١٩٢٧م مع بريطانيا، ومن بين هذه التعليلات توتر العلاقات بينه وبين الإنجليز بسبب مناصرتهم للهاشميين فى العراق والأردن عند تخطيط الحدود بين السعودية وبينهما، بالإضافة إلى القروض المالية الكثيرة التى قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لعبد العزيز آل سعود فى الوقت الذى كان يعانى فيه ضائقة مالية شديدة الوطأة بعد خرجه منهكاً من حروبه فى الجزيرة العربية وبتأثير الأزمة الإقتصادية العالمية التى أدت إلى إنقطاع مواسم الحج وإحجام الشركات البريطانية عن إستغلال النفط فى بلاده أو تقديمهم عروضاً أقل من العروض الأمريكية. وتجدر الإشارة إلى أن عبد العزيز آل سعود رفض فى عام (١٣٥٦هـ/ ١٩٣٧م) عرضاً مغرياً للغاية من جانب اليابان للتنقيب عن البترول فى بلاده إذ أعتقد أن من وراءه دوافع سياسية آنذاك. كما كانت للنازيين فى نفس الوقت خطة تتصل بالنفط السعودى، ففى نفس العام زارجدة الدكتور فريتز جروبا الوزير المفوض الألمانى فى العراق والسعودية، ولكن عبد العزيز آل سعود آثر مواصلة الإرتباط بالأمريكيين حتى يضمن بذلك تطوير بلاده دون الإلتزام بمسئوليات سياسية[٩].

وقد أزدهرت العلاقات السعودية بعد تسوية تلك الأمور، وكان آخرها فى هذا السبيل ما أعلنته الرياض فى عام (١٣٩٥هـ/ ٢ يوليو ١٩٧٥م) من توصل الجانبين السعودى والعراقى إلى إتفاقية تنص على تقسيم المنطقة المحايدة الفاصلة بين البلدين بالتساوى عن طريق خط مستقيم بقدر الإمكان، وهو الأمر الذى أدخل بعض التعديلات على الحدود السعودية العراقية وأوصلها إلى ما هى عليه فى وضعها الحالى[١٠].

ب - الحدود السعودية - الكويتية :

يشكل تخطيط الحدود السعودية الكويتية نموذجاً يحتذى به فى منطقة الخليج، ونظراً للعلاقات الزسرية بين السعوديين والكويتيين من جهة، فضلاً عن تماثل الأوضاع السياسية السائدة فى كلا البلدين من جهة أخرى، وقد بحث موضوع

تخطيط الحدود السعودية الكويتية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى وكذلك تخطيط الحدود العراقية السعودية بين ممثلى الأطراف المعنية وبحضور انجلترا التى كانت تعنى بشئون العراق فى إطار نظام الإنتداب، فى إجتماع عقد فى بلدة المحمرة فى رمضان (١٣٤٠هـ/ ١٩٢٢)[١١].

وقد توصل الجانبان السعودى برئاسة السلطان عبدالعزيز آل سعود والبريطانى برئاسة «سير برسى كوكس Sir Persy cox» المقيم السياسى البريطانى فى الخليج إلى عقد إتفاقية العقير فى الثانى عشر من ربيع الثانى (١٣٤١هـ/ الثانى من ديسمبر عام ١٩٢٢م) التى تضمنت قسماً خاصاً بالحدود السعودية الكويتية يقضى بإقامة منطقة محايدة مساحتها ٢٠٠٠ ميل مربع. وفى نفس هذا التاريخ أبرمت إتفاقية المحمرة الخاصة بالحدود السعودية العراقية التى قضت هى الأخرى بإنشاء منطقة محايدة كما ذكرنا آنفاً[١٢].

وتجدر الإشارة إلى أن إتفاقية العقير أشارت إلى أن ثمة إتفاقية مفصلة أخرى ستتلوها بصدد الحدود السعودية الكويتية، أى أن تلك الإتفاقية كانت بمثابة تسوية مؤقتة لمشكلة الحدود، كى يتسنى للدولتين إستغلال موارد المنطقة المحايدة بالتساوى إلى أن تتم التسوية النهائية لوضع الحدود، ولهذا بقيت إتفاقية العقير تشكل الوثيقة الوحيدة التى تحدد المركز القانونى للسعودية والكويت فى المنطقة المحايدة. على أن هذه الإتفاقية ابتدعت أسلوبا صار مثالاً ناجحاً لتخطيط الحدود فى الحالات المماثلة، إذ أنها ترسم نظاماً معيناً أو إدارة معينة للمنطقة، نظراًلأن هذه المساحة الشاسعة لم تكن آهلة بالسكان وقت تخطيطها، إذ لم يكن البترول قد تدفق فيها بعد، وبالتالى لم تكن هناك حاجة عملية لضبط نظام إدارة المنطقة والتدقيق فى علاقات الدولتين بها. وهكذا ظلت سيادة الدولتين فى المنطقة المحايدة دون تحديد دقيق، مع التسليم بأن حقوقهما فيها متساوية، فلم تحدد الإتفاقية طريقة معينة لممارسة تلك السيادة. فكانت بذلك أشبه بنظام السيادة المشتركة، وقد قام الملك

عبد العزيز آل سعود بزيارة الكويت فى عام (١٣٥٤هـ/ يناير ١٩٣٦م) مما عزز العلاقات بين الجانبين [١٣].

ج- الحدود بين الدولة السعودية والإمارات العربية وعمان:

تعد قضايا الحدود السياسية بين الدولة السعودية والإمارات العربية فى حقيقتها منازعات سعوية بالدرجة الأولى، حيث كانت بريطانيا ترصد نمو الدولة السعودية عبر أدوارها الثلاثة، وخاصة عندما قام عبد العزيز آل سعود يبعث الدولة فى دورها الثالث عام (١٣١٩هـ/ ١٩٠٢م) وكانت بريطانيا تهدف إلى الحفاظ على الوضع الراهن فى الخليج، وتمنع أى قوة خليجية أو أجنبية من المساس به ولا أدل على ذلك من حرصها على عقد حلف بين عرب الساحل فى عام (١٢٦٥هـ/ ١٨٤٨م) فى محاولة لإقصاء السلفيين السعوديين عن المنطقة عندما كانوا يقومون بغارات مستمرة على قطر فى نطاق جهودهم المناهضة لبنى خالد، وكانت البحرين فى فترات متقطعة تخضع لسيطرة السعوديين وتدفع الجزية لهم، مقابل حمايتها من هجمات الفرس ومسقط ضدها. لذلك حرص الإنجليز على إستخلاص تعهد من السعوديين عام (١٢٨٣ـ/ ١٨٦٦) بعدم الإضرار أو الأعتداء على الإمارات العربية المتحالفة مع الحكومة البريطانية وخاصة مسقط. كما أن بريطانيا ضمنت معاهدة العقير التى عقدها مع عبد العزيز آل سعود فى عام (١٣٣٤هـ/ ١٩١٥م) والتى أعترفت فيها بإستغلالة وتعهدت له بالحماية وإلزامه بألا يتعدى على تلك الإمارات، وأوردت ذلك أيضاً فى معاهدة جدة لعام (١٣٤٦هـ/ ١٩٢٧م)[١٤].

وفى عام (١٥١هـ/ ١٩٣٢م) أعلنت المملكة العربية السعودية تبعية المنطقة الفاصلة بينها وبين الإمارات ضمن حدودها السياسية وهى الساحل الجنوبى للخليج غرباً من نقطة تقع بين المغيرة والمرفأ على شاطىء الظفرة حتى نقطة تقع على الشاطىء الجنوبى الشرقى لشبه جزيرة قطر. ولذلك ثارت المشاكل حول

الحدود العامة بين المملكة العربية السعودية والإمارات، كما ثارت حول مشاكل بذاتها، ونعنى بها على وجه التحديد قضية البوريمى، التى تمس المملكة العربية السعودية من ناحية وكلا من أبو ظبى وعمان من ناحية أخرى. فقد كانت المملكة العربية السعودية ترى أن سيادتها تمتد من شبه جزيرة قطر عدا مدينة الدوحة وأراضى الرعى المتاخمة لها مباشرة، ولهذا بدأت حكومة المملكة العربية السعودية منذ عام (١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م) وهو تاريخ منح إمتياز التنقيب لشركة النفط الإنجليزية الفارسية تثير مسألة الحدود مع المعتمد البريطانى فى «بوشهر» وفشلت المفاوضات السعودية – البريطانية فى عام (١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م) لتخطيط الحدود السعودية – القطرية نظراً لتمسك الجانب السعودى بمطالبه الإقلمية التي شملت أربعة أخماس أراضى أبو ظبى بما فيها واحة لبوا الموطن الأصلى لأسرتها الحاكمة.

أما بالنسبة للخلافات حول الحدود العامة بين المملكة العربية السعودية وأبى ظبى فقد جرت محادثات سعودية – بريطانية بشأنها فى جدة عام (١٣٥٦هـ/ ١٩ مارس ١٩٣٧م) ولم ينته الجانبان إلى إتفاق محدد فى هذا الصدد. وكان الجانب السعودى قد أقترح خطاً بين المملكة العربية السعودية والإمارات المجاوره فى عام.(١٣٥٤هـ/ ١٩٣٥م) ورفضته بريطانيا التى تقدمت بإقتراح آخر مضاد يعطى قطر مزيداً من الأراضى وتؤكد تبعية خور العديد لأبو ظبى. وفي عام (١٣٧٢هـ/ ١٩٥٣م) انعقد بالدمام مؤتمر مائدة مستديرة لبحث الحدود العامة بين المملكة العربية السعودية وكل من قطر وأبو ظبى . وقدمت أبو ظبى وبريطانيا مذكرات بشأن حدود الإمارتين مؤكدة سيطرة أبو ظبى على شاطىء الظاهرة وإنتماء قبائل بنى يس[١٥] والمناصير لأبو ظبى، وتبعية واحة لبوا وخور العديد لأبو ظبى وكذلك الظفرة. ولم يسفر هذا المؤتمر عن أية نتيجة، وبقيت الحدود معلقة وغير مرسومة[١٦] حتى تم حلها نهائياً عام (١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م) مع كل من عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة بشأن البوريمى والحدود العامة بينهما. أما الحدود بين المملكة العربية السعودية وقطر فقد أبرم إفاق بينهما بشأن تحديد لحدود البرية

والبحرية فى عام (١٣٨٥هـ/ ديسمبر ١٩٦٥م)[١٧] .

وسوف نلقى فيما يلى مزيداً من الضوء على النزاع حول واحة البوريمى، الذى أثر كثيراً على العلاقات بين المملكة العربية السعودية من جهة، وكل من أبو ظبى وعمان من جهة أخرى، بل وأدى إلى وصول العلاقات بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا إلى درجة الصدام المسلح أثناء الفترة موضع الدراسة بين الحربين العالميتين، وذلك برعتبار بريطانيا صاحبة المصلحة فى مساندة أبو ظبى وعمان فى نزاعهما مع المملكة العربية السعودية التى أرتبطت مع شركات أمريكية للتنقيب على البترول فيها وهذا يظهر أن النزاع كانت وراءه الشركات الإنجليزية من جهة، والأمريكية من جهة أخرى، إذ ثار أول خلاف بسبب عدم تحديد المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية حين أعطت المملكة فى عام (١٣٥٢هـ/ ٢٩ مايو ١٩٣٣م) إمتيازاً لشركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا-The Standerd Oil Company of California [١٨]للتنقب عن النفط هناك وإن لم يتم إستخراجه إلا فى عام (١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م) إلا أن شروط الإمتياز وفرت للخزانة السعودية مبالغ كبيرة وإزداد حجم المشكلة حين أعطى حكام قطر ومسقط وإمارات الساحل المهادن امتيازات لصالح شركة بترول العراق الإنجليزية فى أراضيهم[١٩] .

وقد أتضحت مشكلة الحدود الشرقية للمملكة العربية السعودية فى عام ١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م) حين سألت الحكومة الأمريكية بريطانيا عن مركزها القانونى هناك، فأرسلت بريطانيا وثيقتين فى هذا الصدد هما الإتفاقية الإنجليزية العثمانية الموقعة فى عام (١١٣١هـ/ ٢٩ يوليو ١٩١٣م) ولم يصدق عليها، وإتفاقية عام (١٣٣٢هـ/ ٩ مارس ١٩١٤م) كأساس لتحديد الحدود الشرقية، وكان قد ثار خلاف بين الدولة السعودية وبريطانيا حين أبلغت الأخيرة الأولى فى عام (١٣٣٢هـ/ ٢٨ أبريل ١٩١٤م) بإتصالاتها مع الولايات المتحدة بشأن الحدود الشرقية[٢٠] وسارعت المملكة العربية السعودية بإبلاغ بريطانيا أنها ليست

ملزمة بالإتفاقيتين المذكورتين، كما أثار منح عبد العزيز آل سعود إمتياز التنقيب عن النفط فى المنطقة المحايدة فى عام (١٣٥٢هـ/ ١٩٢٣م) لشركة ستاندرد أويل أوف كاليفرونيا إعتراضات الحكومة البريطانية وعدت ذلك حينذاك إنتهاكاً لقرارات مؤتمر العقير عام (١٣٤١هـ/ ١٩٢٢م) الخاصة بأوضاع المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية، ودارت لهذا الغرض جولتان من المفاوضات الأولى من (١٣٥٣هـ-١٣٥٧هـ/ ١٩٣٤-١٩٣٨م) ولثانية من (١٣٦٩-١٣٧٢هـ/ ١٩٤٩-١٩٥٢م) وإنعقد خلالها مؤتمران، لندن عام (١٣٧١هـ/ ١٩٥١م)، والدمام فى عام (١٣٧٢هـ/ ١٩٥٢م) دون أن يصل الطرفان إلى حل نهائى. وأثناء المرحلة الأولى من المباحثات قدمت المملكة العربية السعودية فى عام (١٣٥٣هـ/ ٣ أبريل ١٩٣٥م) أول إقتراح لحدودها الشرقية مع قطر وأبو ظبى باسم خط فؤاد[٢١] وردت إنجلترا بمشروع مضاد فى عام (١٣٥٤هـ/ ٢٥ نوفمبر ١٩٣٥م) عرف بإسم خط ريان ورفضته الحكومة السعودية على أنه فى نفس السنة قام الأميران سعود وفيصل بزيارة إنجلترا، وفى عام (١٣٥٦هـ/ مارس ١٩٣٧م) قام السير جورج رندل Sir George Rundle برد الزيارة- وكان آنذاك رئيساً للقسم الشرقى فى وزارة الخارجية البريطانية - وفى المحادثات الخاصة تم تسوية معظم المسائل البارزة فى العلاقات الانجلو السعودية وتبودلت تعهدات الصداقة بين الجانبين[٢٢]، أما بالنسبة للمرحلة الثانية من المفاوضات التى بدأت عام (١٣٦١هـ/ ١٩٤٩م) حين أحتج المندوب السامى البريطانى فى «أبو ظبى»، على عمليات الكشف عن البترول الذى كانت تقوم به «أرامكو» فى منطقة اعتبرت ضمن أراضى «أبو ظبى»، وخلال المفاوضات قدمت المملكة العربية السعودية إقتراحاً لرسم الحدود بينها وبين كل من أبو ظبى وقطر فى (١٤ أكتوبر ١٩٤٩م) غير أن بريطانيا رفضت التصور السعودى لحدودها مع ابو ظبى وقطر وذلك فى مذكرة قدمتها فى (٣ نوفمبر ١٩٤٩م) وأشارت إلى أن حاكمى أبو ظبى ومسقط خولاها التفاوض باسميهما فى المناطق المحيطة بالبوريمى، ولذلك

أتفق على إستئناف التفاوض في مؤتمر يعقد في لندن، وخرج هذا المؤتمر الذى أستمر من (٨-٢٤ أغسطس ١٩٥١م) بنتيجة واحدة هى الإتفاق على عقد مؤتمر مائدة مستديرة فى الدمام عام (١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م) تحضره السعودية وبريطانيا بالإضافة إلى المشيخات المعنية، وفى هذا المؤتمر أبدى الجانبان تشدداً كبيراً فى مقترحاتهما، حيث تجاوز الجانب السعودى خط فؤاد كما تجاوز الجانب البريطانى خط ريان لعام (١٣٥٤هـ/ ١٩٣٥م) وقد انفض المؤتمر دون التوصل إلى إتفاق فى عام (١٣٧١هـ/ أغسطس ١٩٥٢م)[٢٣] مما جعل المملكة العربية السعودية ترسل حاكماً للبوريمى وبعض المدنيين[٢٤] فيما اعتبرته إنجلترا غزواً مسلحاً للبوريمى، ودارت مفاوضات بشأن هذا الوضع الجديد، وأبرمت إتفاقية التوقف فى عام (١٣٧٢هـ/ ٢٦ أكتوبر ١٩٥٢م) اتفق فيها على تجميد الوضع الراهن لحين إستئناف المفاوضات والتوصل إلى إتفاق، ولما استؤنفت المفاوضات فى عام (١٣٧٤هـ/ ١٩٥٤م) اتفق فيها على إحالة النزاع إلى محكمة تحكيم للفصل بين الجانبين[٢٥].

وتجدر الإشارة الى أنه وقعت صدامات مسلحة على الحدود السعودية - العمانية فى (١٣٧٢هـ-١٣٧٣هـ/ نوفمبر١٩٥٢- يوليو ١٩٥٤م) رغم إتفاقية التوقف بين القوات البريطانية وقوة كشاف عمان من جهة، وبين السعوديين فى الواحة من جهة أخرى، وقطعت على أثرها العلاقات الدبلوماسية السعودية البريطانية، ومن الملاحظ أن المحادثات والإتفاقات والمقترحات التى تمت بين الجانبين السعودى والبريطانى منذ إثارة النزاع فى أوائل الأربعينات لم تركز بصفة أساسية على واحة البوريمى وجقوق الأطراف فيها، وإنما تناولت أيضاً الحدود العامة بين كل من المملكة العربية السعودية وقطر وأبو ظبى بينما لم تظهر مسقط خلال تطورات الموضوع كله، والذى طلب التحكيم بشأنه هو نزاع الواحة وتخطيط الحدود بين المملكة العربية السعودية أبو ظبى. وقد أحال الطرفان النزاع إلى هيئة تحكيم بموجب إتفاقية تحكيم عام (١٣٧٣هـ/ ٣٠ يوليو ١٩٥٤م) وتشكلت

هيئة التحكيم من أربعة أعضاء ورئيس، حيث أختار مثلاً السعودية وبريطانيا عضوين، وإختار الأربعة رئيسهم وهو الأستاذ «شارل دى فيشر» أستاذ القانون الدولى فى بلجيكا ورئيس لمحكمة العدل الدولية. واجتمعت الهيئة بشكل تمهيدى فى نيس فى جنوب فرنسا فى عام (١٣٧٤هـ/ سبتمبر ١٩٥٥م) ولكن الهيئة تحللت منذ هذا الإجتماع، حيث أستقال المندوب البريطانى ورئيس الهيئة، لأن الممثل البريطانى أدعى أن المندوب السعودى الشيخ يوسف ياسين كان نائباً لوزير الخارجية مما يجعل تحيزه وارداً. وعلى أثر ذلك قامت قوة حرس عمان بإبعاد البوليس السعودى من البوريمى وتوترت العلاقات من جديد[٢٦].

كان جوهر نزاع البوريمى يتلخص فى أن «أبو ظبى» تدعى السيادة على ست قرى وتطالب مسقط بالثلاث الأخرى، بينما ترى المملكة العربية السعودية أن الواحة كلها ملك لها، وكانت بريطانيا تقف فى مواجهة السعودية بإعتبارها حامية لمصالح «أبو ظبى»، وعلى أساس تفويض من سلطان عمان لها فى ذلك، ومن ناحية أخرى، يشتمل النزاع أيضاً على تحديد الحدود الشرقية للمملكة العربية السعودية الفاصلة بينها وبين قطر وأبو ظبى. فترى الحكومة البريطانية أن الإتفاق العثمانى - الإنجليزى لعام (١٣٣٢هـ/ ١٩١٣م) الذى وضع ما يعرف بالخط الأزرق، هو ما يسمى تخطيط الحدود، ولم يحدث تغيير فى شرق السعودية منذ ذلك التاريخ. بينما ترفض السعودية الخط الأزرق، وخط ريان لعام (١٣٥٤هـ/ ١٩٣٥م) وتتمسك بأن يتم تخطيط حدودها الشرقية وفقاً لأوضاع عام (١٣٦٩هـ/ ١٩٤٩م). أما فيما يتعلق بمدى صحة الأسس التى أستندت إليها كل من المملكة العربية السعودية مسقط وأبو ظبى فقد حاول كل طرف أن يثبت سيطرته على الواحة وخضوع قبائلها له أطول فترة ممكنة وممارسته السيادة عليها[٢٧]. وتشير المستندات التاريخية إلى أن الأطراف الثلاثة إختلفت على الواحة فى فترات متعاقبة فى ظروف تاريخية معينة، ومارست عليها أقداراً متفاوتة تاريخياً وموضوعياً من السيطرة. غير أنه يلاحظ أن الجانب السعودى أكثر إقناعاً فى هذا الصدد من

الجانبين الآخرين كما سبق أن أشرنا[٢٨]، إذ سيطر السعوديون على الواحة مدى أطل من غيرهم سيطرة مستمرة قرابة ثمانين عاماً . كانت قبائل الواحة فيما عدا هذه الفترة أقرب إلى الإستقلال منها إلى الخضوع بنفس الدرجة لطرفى النزاع الآخرين، ومع ذلك فلكل من الأطراف الثلاثة ما يثبت وجود كل منهم فيها فى فترة زمنية معينة، وهذه النتيجة جعلت من المستحيل تلمس حل النزاع بالوسائل القانونية[٢٩].

ونظراً لتعثر التوصل إلى حل عن طريق التحكيم فقد ظل النزاع قائماً يشكل بؤرة توتر فى العلاقات السعودية البريطانية، وإزداد توتراً بالمؤازرة السعودية لمصر[٣٠] خلال أحداث السويس عام (١٣٧٦هـ/ ١٩٥٦م)[٣١]. ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تريد إستقرار الأوضاع فى هذه المنطقة حرصاً على مصالحها فقد ضغطت على الحكومة الإنجليزية بضرورة العودة إلى التحكيم مراعاة لمركز المملكة العربية السعودية فى الجزيرة[٣٣] العربية من جهة وللمصالح الأمريكية من جهة أخرى. ولهذا فقد أعلن فى عام (١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م) أنه قد تم الإتفاق على إختيار أمين عام الأمم المتحدة مراقباً محايداً يشرف على بعثة تقصى الحقائق فى البوريمى، وكانت البعثة برئاسة سفير السويد لدى اسبانيا، غير أن المملكة العربية السعودية أشترطت للبدء فى تسوية النزاع بهذا الإسلوب، أن تقوم بريطانيا بإعادة السكان الفارين من البوريمى إلى الواحة، وهكذا تعثر عمل البعثة، غير أن العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا أستؤنفت فى عام (١٣٨٣هـ/ ١٦ يناير ١٩٦٣م) وأستؤنفت معها الجهود لتسوية النزاع تحت الإشراف الشخصى للزمين العام للأمم المتحدة. وفى عهد الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود قام السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بزيارة المملكة العربية السعودية لتوطيد العلاقات بين البلدين وصدر بيان مشترك عقب الزيارة فى (١٣٩١هـ/ أكتوبر١٩٧١م) يتضمن إعتراف المملكة العربية السعودية بالقرى الثلاث من واحة البوريمى التى ضمت إلى سلطنة عمان[٣٤].

وعقب إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة فى عام (١٣٩١هـ/ ٢ ديسمبر ١٩٧١م)[٣٥] اعترفت المملكة العربية السعودية بها مع بعض التحفظات المتعلقة بتسوية الحدود. ثم جاء إلغاء بريطانيا للمعاهدات القديمة التى فرضتها على مشيخات الخليج إبعاداً للبريطانيين عن مشكلة البوريمى، مما جعل المشكلة تأخذ الطابع المحلى العربى[٣٦] ولهذا حلت المشكلة فى عهد الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود حلاً أخوياً أرضى جميع الأطراف، ففى عام (١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م) حلت مشكلة الحدود بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بإتفاق تضمن تنازل المملكة عن واحات البوريمى الست لدولة الإمارات، مقابل تنازلها للمملكة عن مثلث أرض غرب أبو ظبى جنوب شرق قطر المعروف بإسم «سبخة مطى» كما تضمن الإتفاق إنشاء ممر برى إلى المملكة العربية السعودية يصل إلى خور العديد على الساحل الغربى لدولة الإمارات، ومقابل ذلك تنازلت المملكة العربية السعودية عن آبار النفط التابعة والمستثمرة حالياً من قبل دولة الرمارات والواقعة فى الجرف القارى المقابل لخور العديد للإمارات العربية المتحدة كدولة وليس «لأبو ظبى» كإمارة وتعطى «أبو ظبى» ممراً برياً إلى خور العديد، ومن هناك إلى حدودها الجنوبية الشرقية، وقد حققت المملكة العربية السعودية بهذا الإتفاق كل مطالبها فى غرب «أبو ظبى» حيث حصلت على سبخة مطى الغنية بالبترول، وخور العديد، مقابل تنازلها عن مطالبتها بواحة البوريمى، أما الحدود الجنوبية «لأبو ظبى» فقد تم إعادة تخطيطها وضم المثلث الجنوبى منها إلى المملكة العربية السعودية[٣٧] ، وبذلك تم حسم الخلاف فى قضايا الحدود بين المملكة العربية السعودية من جهة، ودولتى عمان والإمارات العربية المتحدة من جهة أخرى.

تلك كانت قضايا الحدود السياسية للدولة السعودية بين الحربين العالميتين (١٣٣٨–١٥٨هـ/ ١٩١٩–١٩٣٩م) التى تظهر مدى الجهود[٣٨] التى بذلها الملك عبد العزيز آل سعود – وإستكملها أبناؤه من بعهده – للوصول بدولتهم إلى الحدود السياسية التى بلغتها فى تاريخها المعاصر، والتى توضح مدى ما تميز به من مقدرة سياسية ودراية بتوازن القوى فى توجيه دفة علاقاته الدولية، ليس فقط مع القوى المحلية فى الجزيرة العربية، بل وأيضاً مع القوى الأجنبية ذات المصالح المختلفة فى منطقة الشرق الأوسط المتميزة بأهميتها الحيوية فى عالمنا المعاصر.

الهوامش:

1 - Gros, M. : Feisal of Arabia, p. 18.

٢ - بدرية عبد الله العوضى (دكتور) : دول مجلس التعاون الخليجى ومستويات العمل الدولية ص٥٢.

٣ - فالح حنظل: المفصل فى تاريخ الإمارات العربية المتحدة، ج٢، ص٧٤.

4 - Lorimer, J.G.: Gazatter of The Persian Guif, Oman and Central Arabia, Calutta, 1908. pp. 1124-1130-1156-1176.

٥ - عبد الله الأشعل (دكتور) : قضية الحدود فى الخليج العربى، ص٢٤.

٦ - حافظ وهبة: خمسون عاماً فى جزيرة العرب ص١١٧.

٧ - عبد الله الأشعل (دكتور) مرجع سابق، ص٣٦.

8 - Journal of Central Asian Society, April 1963, "The Foreign policy of Ibn Saudm 1939-1939". by D.D. Watt., p.153.

- جمال زكريا قاسم (دكتور) : مختارات من وثائق الكويت والخليج العربى ص٢٩.

٩ - أحمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور) : الولايات المتحدة والمشرق العربى، عالم المعرفة - الكويت - ربيع الآخر/ جمادى الأولى ١٣٩٨هـ/ أبريل ١٩٧٨م. ص٢٧.

١٠ - عبدالله الأشعل (دكتور) : مرجع سابق ص٣٨.

١١ - موضى بنت منصور بن عبد العزيز آل سعود : مرجع سابق، ص١٢٢ - ١٢٥.

١٢ - أمين الريحانى: ملوك العرب، ج٢، ص٥٥.

- راشد عبد الله الفرحان: مختصر تاريخ وعلاقاته بالحكومة البريطانية والدول العربية ص١٣٤.

13 -Journal of Central Asian Society, April 1963, "The Foreign pol-

icy of Ibn Saudm 1939-1939". by D.D. Watt., p.153,154.

١٤ - وزارة الخارجية - مكة المكرمة - مجموعة المعاهدات من عام ١٣٤١ - ١٣٥٠هـ/ ١٩٢٢-١٩٣١م، ص٣٣-٣٥.

- حافظ وهبة: جزيرة العرب فى القرن العشرين، ص٣٣١-٣٣٢.

١٥ - مايلز، ص.ب: الخليج - بلدانه وقبائله - ترجمة محمد أمين عبد الله ص٢٧٣. وقد أشار إلى قبيلة «بنى يس» هى قبيلة كبيرة نشأت حديثاً فى عمان عددها خمس آلاف من البدو والحضر، ومعظمهم من صيادى اللؤلؤ، وتكمن قوة القبيلة فى إثنى عشرة قبيلة أخرى تتبعها، لها مدينتان أساسيتان هما أبو ظبى ودبى على الساحل وتمتد حتى البوريمى.

١٦ - محمد حسن العيدروسى: التطورات السياسية فى دولة الإمارات العربية المتحدة، مراجعة الدكتور إسماعيل صبرى مقلد - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - العدد الواحد والأربعون السنة الحادية عشرة، ربيع الآخر ١٤٠٥هـ/ يناير ١٩٨٥م، ص١٧٦.

١٧ - عبد الله الأشعل (دكتور) : مرجع سابق ص٥١.

18 -Lenczowski, G. : Op. cit., p; 548.

19 - Journal of Central Asian Society, April 1963, "The Foreign policy of Ibn Saudm 1939-1939". by D.D. Watt., p.153,154.

20 - Lenczowski, G. : Op. cit., p; 548,549.

٢١ - جمال زكريا قاسم (دكتور) : مختارات من وثائق الكويت والخليج العربى ص٣٨.

٢٢ - عبد الله الأشعل (دكتور) : مرجع سابق ص٥٢.

23 - Journal of Central Asian Society, April 1963, "The Foreign policy of Ibn Saudm 1939-1939". by D.D. Watt., p.153,154.

٢٤ - قدمت حكومة المملكة العربية السعودية فى المؤتمر «عرض حكومة المملكة العربية السعودية» وتقدمت بريطانيا بعرض مضاد يمثل وجهة نظر أبو ظبى وسلطنة عمان آنذاك:

Memorial Submitted by the governmant of the United Kingdom of Great Britain and North Ireland, 2 Vols., "Arbitration Concering Buraomi and the Common Frontiars Between Abu Dhabi and Saudi Arabia".

– وقدمت حكومة المملكة العربية السعودية ضمن عرضها مخطوطا كتبه عبد الله بن صالح المطوع من أهالى إمارة الشارقة بعنوان «عقود الجمان فى أيام آل سعود فى عمان» كوثيقة لإثبات حقها فى البوريمى. وقد قامت بتحقيق هذا المخطوط ودراسته أميمة صابر البغدادى فى رسالتها للدكتوراه التى قدمت لكلية الآداب بجامعة الإسكندرية (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م) ولم تنشر بعد، وقد أشار صاحب المخطوط إلى أمراء آل سعود فى البوريمى فى عهد الدولة السعودية فى دوريها الأول والثانى وعددهم ٢٤ أميراً فيما بين عامى (١٢١٠-١٢٩١هـ/ ١٧٩٥-١٨٧٤م) ص١٤٩-١٥٥ بالمخطوط، ص٣٠٨-٣١٦ بالرسالة المشار إليها. كما ورد بالمخطوط أنه بوصول الأمير عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود إلى الرياض أستبشر أهل عمان خيراً وازدادوا بشراً عندما سيطر عبد العزيز على الإحساء، واقترب بذلك من عمان وظل أهل عمان ينتظرون قدوم الأمير شهرا بعد شهر وعام بعد عام، ومع ذلك فالرسائل والوفود لم تنقطع مطالبه بإرسال الأمير إلى البريمى، والملك يعدهم ويتحين الفرص، وهو مع ذلك لم يغفل عن عمان ويعلم الكبير والصغير من أمرها «المخطوط ورقة ١٦٠».

٢٥ – أمين الريحانى : تاريخ نجد الحديث وملحقاته، ص١٢١.

وقد أشار إلى ان الملك عبد العزيز لم يرسل أميراً على البوريمى إلا فى (١٠ ذى الحجة ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٢م) نتيجة لإلحاح الوفود عليه، فاختار الأمير تركى بن عبد الله بن عطيشان وهو من خيرة الرجال البارزين فى الدولة، وبذلك يعود النفوذ السعودى إلى البوريمى فى عهد الدولة السعودية فى دورها الثالث.

٢٦ – عبدالله الأشعل (دكتور) : مرجع سابق ص٥٣.

27 - Lenczowski, G. : Op. cit., pp; 550.551.

٢٨ – صلاح العقاد (دكتور) : إستخدام الوثائق فى منازعات الحدود بمنطقة الخليج تطبيق على النزاع

حول واحات البوريمى – مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية – العدد الثالث والأربعون – السنة الحادية عشر يوليو ١٩٨٥م/ شوال ١٤٠٥هـ، ص١٤٢-١٤٣.

٢٩ – عبد الله بن صالح المطوع : عقود الجمان فى أيام آل سعود فى عمان، ص١٤٩-١٥٥ بالمخطوط.

٣٠ – عبد الله الأشعل (دكتور) : مرجع سابق ص٥٤-٥٥.

٣١ – أمين سعيد : الخليج العربى فى تاريخه السياسى ونهضته الحديثة، ص١٦٢-١٦٣.

32 - Lenczowski, G. : Op. cit., pp; 563.

33 - Marlowe, J. : The Persian Gulf in 20 th Ventury, pp. 130-132.

34 - Kelly, J.B. : Eastern Arabian Frontiers, p. 163.

٣٥ – صلاح العقاد (دكتور) : التيارات السياسية فى الخليج العربى ص٣١٩.

٣٦ – محمد مرسى عبد الله (دكتور)(: دولة الإمارات لعزبية المتحدة وجيرانها ص٢٧.

٣٧ – جمال زكريا قاسم (دكتور) : الخليج العربى، دراسة لتاريخه المعاصر، ١٩٤٥-١٩٧١، ص٢٦٥، ٢٦٦.

٣٨ – عبد الله الأشعل (دكتور) : مرجع سابق ص٥٥- ٥٦.

39 - Lacet, R.: the kingdom, p. 219.

٤٠ – أشار «وات» فى مقالة عن «السياسة الخارجية لعبد العزيز آل سعود» إلى ان الملك عبد العزيز ال سعود يبدو انه الزعيم المتميز بين الزعماء السياسيين العرب فى عصره فى تفهمه لتوازن القوى فى الشرق الأوسط.

" He seems to have been unique among Arab political leaders in his understanding of the balance of power in the Middle East"

Journal of Central Asian Society, April 1963, "The Foreign policy of Ibn Saud 1939-1939". by D.D. Watt., p.160.

«البحث السابع»
بحوث التاريخ العثماني ومصر العثمانية بجامعة الاسكندرية

Studies in Ottoman History and Ottoman Egypt in the Univrsity of Alexandria

للدكتور

فاروق عثمان أباظه

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - جامعة الأسكندرية

دراسة قدمت لندوة

«تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العهد العثمانى»

التى أقامها قسم التاريخ بكلية الآداب بجامعة القاهرة

بالاشتراك مع هيئة فولبرايت بالقاهرة

(فى الفترة من ١ - ٣ سبتمبر ١٩٩٢)

بحوث التاريخ العثمانى ومصر العثمانية
بجامعة الاسكندرية

نظراً لتزامن انعقاد ندوة تاريخ مصر الأقتصادى والأجتماعى فى العهد العثمانى التى يقيمها قسم التاريخ بكلية الآداب بجامعة القاهرة بالأشتراك مع هيئة فولبرايت بالقاهرة فى الفترة من ١-٣ سبتمبر ١٩٩٢ مع إحتفال جامعة الأسكندرية باليوبيل الذهبى لإنشائها فى الثانى من أغسطس عام ١٩٤٢ ، فقد رأى الزملاء المتخصصون فى التاريخ الحديث والمعاصر بقسم التاريخ والأثار المصرية والإسلامية بكلية الأداب بجامعة الأسكندرية من أعضاء هيئة التدريس والباحثين بالقسم برعاية الزميل الفاضل الأستاذ الدكتور عمر عبد العزيز عمر أستاذ التاريخ الحديث واالمعاصر وعميد الكلية أن يقدموا فى هذه الندوة عرضاً لرسائل الماجستير والدكتوراه التى أنجزت فى مجال التاريخ العثمانى ومصر العثمانية ، مؤكدين على أهمية دراسة تاريخ العرب بوجه عام وتاريخ مصر بوجه خاص فى الحقبة العثمانية ، وموضحين خطورة دراسته منفصلاً ومنعزلاً عن التاريخ العربى والعثمانى على السواء ، وإنه من الصعوبة بمكان أن يفهم تطور العرب وتكوين مجتمعاتهم الجديدة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين دون أن تدرس بالتفصيل أحوال هذه المجتمعات وتطورها سياسياً وأقتصادياً وثقافياً منذ بداية تبعيتها للدولة العثمانية فى مطلع القرن السادس عشر .

كما أنه مما لاشك فيه أن الأتراك العثمانيين كان لهم دوراً متميزاً فى إرساء التراث الإسلامى وثقافته ، كما أن اللغة التركية واحدة من أهم لغات العالم الإسلامى التى أسهمت فى نشر حضارة المسلمين وثقافتهم وأدبهم وتاريخهم عبر قرون عديدة ، واللغة التركية العثمانية تأثرت باللغتين العربية والفارسية وأخذت كثيراً من الكلمات والمصطلحات منها ، وأمتد عمرها زهاء ستة قرون من الزمان ، وعبرت تعبيراً منطقياً عن المجتمع العثمانى المتكون من العرب والفرس والترك بحضاراتهم وثقافاتهم ، وستظل تلك الكتب والمصنفات العلمية والأدبية والفنية التى تم نشرها وتأليفها بعد قيام الدولة العثمانية تمثل جناحاً مهماً للفكر الإسلامى وتراثه الذى دفع موكب الحضارة الإسلامية إلى الأمام وسار بالمجتمع الإنسانى

والإسلامى إلى غايات كريمة ، وتحتفظ دار الكتب المصرية – ضمن ماتقتنيه من محفوظات ومطبوعات إسلامية – بعدد كبير من المطبوعات والمخطوطات التركية العثمانية التى يزيد عددها على خمسة ألاف مخطوطة تقديراً لما لها من أهمية فى تراثنا العربى الإسلامى ، فى مختلف نواحيه الفكرية والعلمية ومن بينها الكثير من الكتابات التاريخية ، التى طبع الكثير منها فى مطبعة أستانبول منذ إنشائها فى عام ١٧٢٩ ، وبدأت تضمها دار الكتب المصرية منذ إنشائها فى عام ١٨٧٠ .[١]

وإذا كانت المدرسة التقليدية التى عنيت بدراسة تاريخ مصر الحديث قد أعتبرت بداية هذا التاريخ مع وصول الحملة الفرنسية إلى مصر (١٧٩٨–١٨٠١) فى نهاية القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، وأهملت بذلك تاريخ مصر طوال العصر العثمانى (١٥١٧–١٧٩٨) مستندة إلى أن العصر العثمانى – من وجهة نظرها – كان امتدادا للعصور الوسطى التى سبقته ، حيث رأت أن ملامح الحياة لم تتغير كثيراً كما كانت عليه فى تلك العصور ، بينما رأت أن مطلع القرن التاسع عشر يمثل – من وجهه نظرها كذلك – حدوث تغيرات وتحولات كثيرة نتيجة لإتصال مصر بالغرب والحضاره الغربية عن طريق الحملة الفرنسية مما يستأهل أن يكون هذا التاريخ بداية للعصر الحديث . ولهذا فقد نحت الدراسات التاريخية التى ظهرت فى مصر فى أواخر العشرينات وفى الثلاثينات من القرن الحالى هذا المنحى ، خاصة وأن من قاموا عليها كانوا من المؤرخين الأجانب الذين كانوا يرعاهم القصر الملكى . وقد قصد من هذه الحركة كتابة تاريخ مصر دفاعاً عن سلوك وسياسة الأسرة الحاكمة فى ذلك الوقت ، كما كان القائمون عليها يهمهم إبراز الحملة الفرنسية كعامل من عوامل تطوير مصر عن طريق إحتكاكها بأوربا المتطورة آنذاك ، وهذا ماجعل هذه الحركة التاريخية لاتهتم بفترة الحكم العثمانى محاولة تعتيمه وتجاهله ، كما أدت صعوبة دراسة تاريخ مصر فى العصر العثمانى من مصادره

(١) فهرس المطبوعات التركية العثمانية التى اقتنتها دارالكتب القومية منذ أنشائها عام ١٨٧٠ حتى نهاية عام ١٩٦٩ ،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة ١٩٨٢ ، ص (د)

الأصلية من الناحية النسبية عن دراسة تاريخ مصر فى القرن التاسع عشر الذى أعقب ذلك العصر إلى إحجام الكثيرين عن الكتابة عنه وتوجيه إهتمامهم لدراسة تاريخ مصر فى القرن المذكور بدرجة فاقت أهتمامهم بتاريخها فى العصر العثمانى .

وقد رأى أصحاب هذه المدرسة التقليدية أن الفترة التى عرفت فى التاريخ المصرى بأسم العصر العثمانى (١٥١٧-١٧٩٨) أنها فترة تخلف وجمود وركود ، وظللنا نحن نكرر تلك الأوصاف التى رسمها لنا الأوربيون وأصحاب هذه المدرسة الذين أرادوا أن يرسموا لنا صورة قاتمة للدولة العثمانية وأنها وراد ماأصابنا من هذا التخلف ووالركود والجمود ، وصدقنا ماوصفوه لنا ، دون أن نقترب من تاريخ هذه الفترة وندرسه من وثائق وكتابات العصر لنقف على حقيقة دور الدولة العثمانية فى تاريخنا المصرى والعربى بوجه عام .

بل أن بعض مؤرخينا رأوا أستبعاد الفترة العثمانية من تاريخ مصر الحديث وأعتبارها إمتداداً للعصر المملوكى بإعتبار عدم تغير علاقات الإنتاج فى العصر العثمانى عنه فى العصر المملوكى ، غير أن هذا الجدال النظرى - كما رأى المنصفون منهم - لا ينفى حقيقة أن الفترة العثمانية هى جزء من تاريخ مصر الحديث ، وأن مؤرخى التاريخ الإسلامى لن يقبلوها جزءا من هذا التاريخ ، وأن على مؤرخى هذا التاريخ الحديث أن يولوها بعنايتهم بدلاً من الإهمال الذى تلقاه منهم .

ويرى بعض المؤرخين إن إختيار الفتح العثمانى للشام فى عام ١٥١٦ ومصر فى عام ١٥١٧ بداية لتاريخ العرب الحديث وتاريخ مصر الحديث ، لا يقوم على سند علمى ، ولا يضع فى إعتباره واقع المجتمع العربى والمصرى، وإنما يقوم على معاصرة الحقبة لبداية التاريخ الأوربى الحديث الذى حقق الإنتقال من العصور الوسطى إلى العصر الحديث بعد ماشبت الرأسمالية عن الطوق ولعبت البورجوازية

---

(١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (دكتور) : فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى سلسلة تاريخ المصريين، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة، ١٩٩٠، من تقديم للأستاذ الدكتور عبد العظيم رمضان، ص٧ .

دوراً هاماً فى نشوء الدول القومية فى أوربا ، وشهد مطلع القرن السادس عشر بداية تحرر العقل الأوربى من سلطان الكنيسة على يد البروتستانية أولاً ، ثم الفكر العلمانى ثانياً ، وكل ذلك كان يبرر للمؤرخ الأوربى أختيار مطلع القرن السادس عشر بداية غير متنازع عليها لتاريخ أوربا الحديث ، أما بالنسبة لتاريخ العرب الحديث وتاريخ مصر الحديث فإن أصحاب هذا الرأى من المؤرخين يرون أن الأمر مختلف تماماً بإعتبارهم أمام مجتمع لاتختلف أوضاعه عما كانت عليه فى العصور الوسطى بل أنه يمثل - من وجهة نظرهم - مرحلة مختلفة كثيراً عما كانت عليه من أوضاع فى القرنين العاشر والحادى عشر الميلاديين على وجه التحديد . إذ سادت المجتمع علاقات إنتاجية أعتبروها ذات طابع إقطاعى فى ظل نظام الإلتزام فى مصر - وهو كما نعرف لم يكن أكثر من نظام لجمع الضرائب أفسدته الممارسات التعسفية من قبل الحكام ولا يعتبر بحال مثال للإقطاع الأوربى - أو نظام الإقطاع العسكرى فى الشام والعراق - وهو كما نعرف نظاماً أمنيا يحقق الإعتماد الذاتى للولايات فى تدعيم أمنها ويختلف أيضاً عن الاقطاع العلمى الأوربى - ولكن هؤلاء المؤرخون رأوا من جهة أخرى أن الحقبة العثمانية خيم فيها على المجتمع العربى والمصرى الجمود على نمط الإنتاج فى الزراعة والصناعة الحرفية التقليدية على السواء ، ونضب فيها معين الفكر ، وأنعدم الإبتكار ، وأتسمت السلطة بالإستبداد والقهر والفوضى . وأضاف أصحاب هذا الرأى من المؤرخين وصفهم للأبحاث الأخيرة ومقولات بعض المورخين ممن أنصفوا الحقبة العثمانية بأن بحوثهم قامت على مادة تاريخية أختيرت بأسلوب إنتقائى ، وتمثل الإستثناء لا القاعدة ، وخرج منها أصحابها بتعميمات لا تختلف عن التعميمات التى ساقها هؤلاء المؤرخين من أصحاب هذا الرأى المتحامل على الحقبة العثمانية والذين وصفوها بالركود الحضارى [1] وتجاهلوا مصادر عديدة تؤكد أن الحصار الأوربى للعالم العربى بوجه عام ولمصر بوجه خاص والذى وجه ضد الدولة العثمانية الفتية من

---

(١) رؤوف عباس حامد (دكتور) : ملاحظات منهجية حول كتابة تاريخ مصر، مقال نشر بمجلة « فكر » بالعدد الثامن لعام ١٩٨٦، ص ١١٤ - ١١٥

منطلقات عدائية وتعصبية وأحتكارية أستعمارية بعيدة المدى هو العامل المؤثر فى إحداث هذا الركود وتغزيزه ، وأن الإنفتاح الأوربى على مصر فى أعقاب الحملة الفرنسية عندما وجد الغرب أن هذا الإنفتاح والتواصل فى مصلحته قد أعاد النشاط للمجتمع العربى والمصرى لكى يعطى ويأخذ كما كان عطاؤه متدفقآ على أوربا فى العصور الوسطى .

وأستمر أصحاب المدرسة التقليدية يتبنون إتجاههم السابق حتى تولى زمام كتابة حركة التاريخ المصرى والعربى الحديث مؤرخون مصريون أدركوا جوهر الحقيقة ، وشهدت الكتابة التاريخية على أيديهم إهتماماً واضحاً بتاريخ مصر فى العصر العثمانى ، إذ لا يستطيع أى باحث أن يفهم تطور تاريخ مصر والتاريخ العربى وتكوين المجتمع الجديد خلال القرنين التاسع عشر والعشرين دون أن يدرس بالتفصيل أحوال المجتمع التقليدى السابق على تلك الفترة وتقلباته السياسية منذ القرن السادس عشر ، وأن من الخطر أيضاً دراسة تاريخ مصر والتاريخ العربى منفصلاً ومنعزلاً عن التاريخ العام للدولة العثمانية (٢) وتاريخ مصر الحديث من وجهة نظر هذه المدرسة الحديثة ومن وجهة نظرنا ليس تاريخاً لأسرة معينة ولا لشخص بذاته بقدر ماهو سجل حافل لكل أوجه الحياه التى عاشها الشعب المصرى بكل فئاته . ولقد أثبتت الأبحاث التاريخية أن فئات الشعب المصرى من مزارعين وتجار وحرفيين وأعراب يقطنون الصحراء ، إلى جانب القائمين على مؤسساته الدينية الإسلامية والقبطية ، قد تفاعلت مع أحداث العصر العثمانى بقدر ماسمحت لها الظروف الموضوعية التى أحاطت بها ، وإن ثمة ومضات وإرهامات ظهرت فى هذا العصر بين الحين والأخر معبرة عن حيوية الشعب المصرى فى مختلف جوانب الحياة السياسية والأقتصادية والإجتماعية والفكرية .

وظهر لأصحاب هذه المدرسة الحديثة أن الدولة العثمانية لم تكن بالصورة التى رسمها الأوربيون لها من قبل ، حيث أكدت دراسة وثائق هذا العصر أن الدولة

---

(٢) عمر عبد العزيز عمر (دكتور) . دراسات فى تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار اللنهضة العربية، بيروت، ١٩٨٠، ص ٧

العثمانية لم تضع قيوداً على حركة السكان ، وإنتقالهم من بلد الى إخر ، ولا على ممارساتهم للأنشطة اللأقتصادية والمهنية ، مما جعل الأستقرار الأقتصادى يعود إلى السوق المصرية فى منتصف القرن السادس عشر ، بعد أن كان الأقتصاد قد ضرب ضربة شديدة على أثر إكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح فى نهاية القرن الخامس عشر الميلادى ، وأثر ذلك بالتالى على البنيان السياسى والإقتصادى للدولة المملوكية التى سبقت هذا العصر ، ومع إستقرار الأمور للحكم العثمانى فى مصر بدأت السوق المصرية تشهد نشاطا تجاريا متزايداً ، وبدأت تعود للسوق المصرية عمليات التبادل التجارى بينها وبين أسواق الشام والحجاز واليمن وبلدان المغرب العربى والغرب الافريقى، وبعض البلدان الاوروبية، والهند وبلدان جنوب شرق آسيا، وبدأ النشاط التجارى فى البحرين المتوسط والاحمر يشهد رواجا كبيرا، وترتب على النشاط التجارى ازدهار الموانى المصرية الواقعة على البحرين المتوسط والأحمر كالاسكندرية ورشيد ودمياط والسويس والقصير، كما نشطت الموانى الداخلية الواقعة على النيل، مثل بولاق ومصر القديمة واسوان، وبدأت فئة التجار تجوز على أرباح باهظة، وأصبح للكثير من أبناء هذه الفئة وكلاء فى موانى البحر الاحمر فى جده ومخا والحدديه وسواكن ومصوع، يقومون بأعمالهم فى تلك الموانى[١] كما كان لهم وكلاء فى بعض موانى البحر المتوسط ولعب هؤلاء التجار دورا فعالا فى المجتمع المصرى[٢] كما شهدت مصر أثناء العصر العثمانى قيام مفكريها من علماء الأزهر، ومزارعيها وتجارها وحرفييها، بل واعراب الصحراء المصريين، بالتمرد حين كان يشتد عليهم الظلم من قبل حكامهم الاتراك والمماليك الذين كانوا يحكمون باسمهم أو مستقلين عنهم فى بعض الأحيان[٣] .

على أن الاهتمام بتاريخ مصر فى العصر العثمانى الذى بدأ جديا وبشكل

---

(١) فاروق عثمان (دكتور) : اثرتحول التجارة العالمية الى رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط أثناء القرن السادس عشر، دار المعارف بالاسكندرية ١٩٨٨ ، ص١١٨ .

(٢) عبد الرحيم عبد الرحمن (دكتور) : المرجع السابق، ص ١٠ .

(٣) عبد الجواد صابر اسماعيل : دور الأزهر فى مصر بأن الحكم العثمانى، رسالة ماجستير – جامعة الأزهر – ١٩٦٩ ، ص ٢٧٩

واضح في الثلاثينات من القرن الحالى من قبل نخبة من الأساتذة الجامعيين المصريين الذين عكفوا على دراسته ووجهوا الكثيرين من الابحثين تحت اشرافهم للعناية به، كان لهذا الاهتمام صداه، كذلك على الصعيد الدولى . ففى مصر نجد الاستاذ محمد شفيق غربال وهو أول مصرى يتولى أستاذيه التاريخ الحديث بالجامعة المصرية منذ عام ١٩٢٩ بعد عودته من بعثته فى انجلترا، حيث حصل على الماجستير من جامعة لندن تحت اشراف المؤرخ البريطانى المعروف « ارنولد توييبس » فى سنة ١٩٢٤ ، وخلف بذلك كل من « سانياك » الفرنسى،و « جرانت » الانجليزى[1] ، نجده يقوم فى سنة ١٩٣٦ بنشر مخطوط « مصر عند مفترق الطرق – رسالة حسين أفندى الروزنامجى » وفى هذه الفترة أيضا قدم الاستاذ محمد محمد توفيق رسالته عن « خط القرية » وهو أحد الخطوط التى كانت تكتب بها حسابات المالية والاوامر الادارية فى العصر العثمانى . كذلك كتب الاستاذ محمد رفعت رمضان رسالة للماجستير عن « على بنك الكبير »، ولاستاذنا الدكتور محمد أنيس مقالا بالعربية بعنوان « مصر عند منحنى القرن الثامن عشر، مصادره ووثائقه التاريخية » ونشر بمجلة الجمعية التاريخية المصرية فى عام ١٩٥٠، كما كتب بحثا بالانجليزية تحت عنوان : « نمو المصالح البريطانية فى مصر فى نهاية القرن الثامن عشر » .British interest in Egypt in the late 18th century مستنداً الى الارشيف البريطانى .

ثم توالت فيما بعد الدراسات فى جامعاتنا المصرية حول تاريخ مصر فى العصر العثمانى من مختلف جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

أما على الصعيد الدولى، فقد بدأ الاهتمام واضحا بتاريخ مصر العثمانية، وخاصة فى انجلترا، وفى مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية فى لندن، حيث كتب الاستاذان « جب وبوين » "Gibb, Bowen" كتابهما عن « المجتمع الاسلامى فى القرن الثامن عشر » وذلك فى سنة ١٩٥٠ واستمر الاهتمام بتاريخ مصر

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور) شفيق غربال مؤرخاً المجلة التاريخية المصرية، المجلد رقم ١١ لعام ١٩٦٣

العثمانية فى مدرسة الدراسات الشرقية حيث كتب « بيتر هولت "Peter Holt" أستاذ التاريخ الحديث بها مقالين فى مجلتها لعامى ١٩٥٩ و ١٩٦١ الأولى عن «وثيقة رضوان بك وأصل المماليك الجراكسة »، والثانية عن « الباكوية فى مصر العثمانية فى القرن السابع عشر » كما كتب أيضا « دافيد أيالون David Ayalon فى مجلة المدرسة نفسها بحثه عن « عبد الرحمن الجبرتى » وفى الجامعات الامريكية كذلك ظهر الاهتمام بدراسات مصر العثمانية، فقد نشر « ستانفورد شو Stanford Shaw » رسالته عن التنظيم الادارى والمالى فى مصر العثمانية » وذلك فى سنة ١٩٦٢[١] .

بل أن كثيرين من المؤرخين والباحثين العرب والاجانب قد اهتموا بدراسة العصر العثمانى واتجهوا الى تركيز عنايتهم به ليس فقط فى مصر وحدها، ولكن فى المنطقة العربية بأسرها باعتباره العصر الذهبى لوحدة هذه المنطقة فى العصر الحديث . اذ كان انتقال العرب فى بلادهم الممتدة من الخليج العربى شرقا الى المحيط الأطلسى غربا كانتقال كل منهم بين أجزاء وطنه الصغير . كما كان انتقال المتاجر ايضا على هذا النحو بلا صعوبات ولا عراقيل ولا أذونات استيراد وتصدير . والمقارنة صعبة بين ما كان عليه الحال انذاك وبين ما تعانيه البلاد العربية فى عصرنا الحاضر من انفصال وانعزال، وتحولت الحدود الكرتونية التى اقامها الاستعمار الأوروبى بين أجزاء الوطن العربى فى نهاية الحرب العالمية الأولى الى حدود فولاذية مما مزق وحدة المنطقة العربية وقطع أوصالها وفرق شملها، وجعلها على غير الحال الذى كانت عليه فى العصر العثمانى .

حقيقة أن معظم من اهتموا من المؤرخين العرب بابراز حسنات العصر العثمانى هم مؤرخو المغرب العربى بصفة خاصة وليسوا مؤرخى المشرق الغربى فى معظمهم و ذلك عائد لاعتبارات تاريخية جعلت العرب يعشون اسم العثمانيين فى اقطار

(١) محمد أنيس (دكتور) : مدرسة التاريخ المصرى فى العصر العثمانى، معهد الدراسات العربية العالية بالقاهرة ١٩٦٢، ص٧

Shaw, S. J. : The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt (1518-1798) Princeton, 1958 .

المغرب العربى ويكرهه بعضهم فى مشرقه . ففى المشرق العربى كان مجىء العثمانيين عن طريق المواجهة العسكرية مع دولة سلاطين المماليك فى مصر والشام

ولكن فى المغرب العربى كان مجىء العثمانيين عن طريق الاستدعاء والاستنجاد بهم للمعاونة ضد الخطر الاستعمارى الاسبانى والفرنسى الماثل فى غربى البحر المتوسط . وهذا على الرغم من أن العثمانيين شكلوا تغطية استراتيجية للمشرق الغربى حالت دون - يطرة البرتغاليين عليه عقب حركة الكشوف الجغرافية وما أعقبها من التوسع الاستعمارى الأوروبى، ووقفت الدولة العثمانية كحاجز اسلامى عملاق يصد عنهم خطر الغزو الاستعمارى الذى استفحل أمره انذاك . وعندما ضعف العثمانيين فيما بعد وأضحلت دولتهم فى نهاية القرن الثامن عشر بدأ الاستعمار الأوروبى الحديث يسيطر بشراسة على أجزاء مختلفة من العالم العربى . وعندما برزت الحركة الطورانية فى تركيا وحركة القومية العربية فى العالم العربى فى نهاية القرن التاسع عشر، فقد زاد تكالب القوى الاستعمارية للسيطرة عليه وبلغت هذه السيطرة ذورتها فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، ثم سقطت الدولة العثمانية وسقط العالم العربى فى معظمه تحت الاستعمار الأوروبى بشتى صوره واشكاله، وأخيرا بدأ امامنا اليوم وقد فقد وحدته وتضامنه رغم نيله لاستقلاله . بل أن هذا الاستقلال القانونى تعرض فى كثير من بلدان العالم العربى للأهتزاز نتيجة للانتماءات الخارجية التى ظهرت مؤخرا على الساحة العربية(١) .

هنا بدأ المورخون العرب فى السنوات الاخيرة بالذات يعقدون الموتمرات العلمية لدراسة العصر العثمانى فى مصر والعالم العربى بمنظور جديد متحرر من رواسب الماضى، محاولين استجلاء الحقيقة التاريخية واستخلاص غيرها على نحو ما تجتمع اليوم لدراسة تاريخ مصر فى العصر العثمانى .

بل أن بعض مؤرخى المشرق العربى وبعض الباحثين والمشتغلين بالدراسات التاريخية تبينوا من خلال بحوثهم دور العثمانيين الايجابى فى كثير من المواقف مما

(١) عبد العظيم رمضان (دكتور) : العثمانيين القدامى والعثمانيين التجدد، مجلة أكتوبر القاهرة، العدد ٣٩٦ الصادر فى ٢٧ مايو ١٩٨٤، ص ١٦-١٧ .

جعلهم يهتمون بدراسة الفترة العثمانية من تاريخ العالم العربى . ولعل هذا ما دفع الكثيرين ودفعنى شخصيا فى أوائل الستينات الى أن أوجه دراستى لتاريخ العثمانيين فى بعض المناطق العربية التى لم تحظ بعناية الباحثين بالقدر الكافى . ومن البحوث التى اصلت ذلك الاتجاه لدى البحث الذى كتبته عن « الحكم العثمانى فى اليمن ١٨٧٢ - ١٩١٨ » وأجريت فى نهايته مقارنة بين ما شهده اليمن من اصلاحات كثيرة أثناء الحكم العثمانى المتشدد فى الفترة المذكورة، وبين العزلة والجمود والتخلف الذى منى به اليمن فى فترة الحكم الأئمة الزيديين التى اعقبت الحكم العثمانى هناك فى الفترة الممتدة بين عامى (١٩١٩ - ١٩٦٢). فبعد أن شارك أفراد من الشعب اليمنى فى مجلس المبعوثان العثمانى للتعبير عن مطالب شعبهم أثناء العهد الدستورى العثمانى، فقد حرموا تماما من الديمقراطية فى عهد حكم الامامة .وقد ادى هذا التناقض فى الاخير الى قيام الثورة اليمنية التى اطاحت بنظام الامامه وأعلنت الجمهورية فى السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢ .

وعلى أيه حال فان دراسة العصر العثمانى فى العالم العربى بصفة عامة، وفى مصر بصفة خاصة، تلقى حاليا عناية كثيرة من قبل الاساتذة والابحثين فى مجال التاريخ الحديث والمعاصر بجامعاتنا المصرية لتغطية جوانبه المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وحسبنا أن نعرف أنه يمثل مرحلة تاريخية هامة لاتخلو من الايجابية حيث قامت فيه مؤسساتنا الدينية التى كانت تحظى باستقلالها الادارى والمالى، الى جانب القيادات الشعبية المخلصة وخاصة من علماء الأزهر بدور ايجابى فى الحفاظ على قيم شعبنا الروحية وعلى مصالحة المادية، وعلى حقه فى الحياة الكريمة الآمنة فى ظل التضامن الاسلامى، الذى يضمن فى نفس الوقت لأهل الذمة حرية العقيدة، بحيث كانت الدولة العثمانية تشكل الموسسة الدولية الوحيدة فى العالم التى تضمن لرعاياها من أصحاب الديانات السماوية الآخرى حرية العقيدة، فى الوقت الذى كانت فيه أوروبا محرومة من التسامح الدينى وتسيطر عليها حروب التعصب الأعمى بين أبناء الدين الواحد .وكان التضامن الاسلامى بين مختلف القوميات فى الدولة العثمانية وروح التسامح تحل محل المواطن والقومية

والايديولوجيات المعاصرة . وهذا ما يجعلنا نعنى بدراسة هذا العصر العثمانى بما يتناسب مع أهميته بالنسبة لتاريخنا الوطنى والقومى والتاريخ العالمى بوجه عام .

ولا يغيب عنا أن الظروف الدولية التى أحاطت بالفتح العثمانى لمصر ومن أبرزها تحول طريق التجارة العالمية عنها الى طريق رأس الرجاء الصالح، والعداء الأوروبى التقليدى للعثمانيين المسلمين والاصرار على عزلهم ومحاصرتهم بالنشاط الاحتكارى الأوروبى على أيدى الشركات الاستعمارية، كشركات الهند الشرقية الهولندية والانجليزية والفرنسية، فضلا عن حرص العثمانيين على بقاء الأوضاع بصفة اجمالية على ما كانت عليه قبل الفتح العثمانى سواء فى نظم الحكم الادارية أو المالية أو فى تركيب المجتمع ذاته، فقد أدى ذلك الى تدهور الاوضاع فى مصر سياسيا واقتصاديا . وعلى الرغم من ذلك وبالأضافة الى عدم توفر رصيد حضارى للعثمانيين ليقدموه للحياة العلمية فى مصر، فقد ظل المجتمع المصرى يحتفظ بالكثير من التقاليد الأخلاقية والعلمية . وكان فى مقدمة هذه التقاليد نفوذ العلماء لدى السلطات الحاكمة التركية والمملوكية واقبال هذه السلطات على تشجيع العلماء عن طريق رصد أوقاف معينة على بعض المعاهد، وحضور كثير من الأمراء والمماليك دروس العلماء فى المدارس والمجالس الخاصة، ومنحهم الهدايا والمنح للعلماء من وقت لآخر، كما شارك البكوات المماليك الأثرياد من المصريين فد هذا المضمار، وكان السلطان العثمانى يهدى رجال الأزهر الكثير من الهدايا أو يأمر لهم بمرتبات تصرف من الضربخانة . هذه الروح المشجعة للعلم كانت جانبا من التقاليد الاسلامية فى العصور الوسطى وبقيت فى العصر العثمانى،وكان يدفع اليها بطبيعة الحال أن العلم فى ذلك الوقت كان دينيا بصفة أساسية، حتى كان تشجيع العلم والثقافة مظهرا صن مظاهر التقوى والورع .لهذا يمكن القول بأن الحياة العلمية لم تمتد اليها يد التلف كما امتدت الى الحياة السياسية والاقتصادية، وكان العلم يؤدى وظيفة اجتماعية فى المحافظة على كيان المجتمع الاسلامى فى مصر من التدهور الذى تعرض له المجتمع آنذاك . والأمر الواضح أن هذه الحياة العلمية لم يكن انكماشها وتضاؤلها بالقياس الى عدد المدارس والمدرسين والأوقاف المحبوسة على

المؤسسات العلمية، ولكن بسبب تدهور المستوى العلمى نفسه وما صاحبه من أهمال تام للعلوم العقلية .

والقياس هنا ليس بالنسبة للعصر اللاحق للعهد العثمانى أى فى عهدالحملة الفرنسية وعهد محمد على، ولكن بالنسبة للعهد السابق للعصر العثمانى أى العصر المملوكى . أننا نتفق مع أستاذنا الدكتور محمد أنيس فى قوله أنه قد شاع خطأ بين الباحثين فى تاريخ مصر العثمانية بأن الحياة العلمية قد تدهورت فى العهد العثمانى حتى بدأت حركة بعث وأحياء على أساس الأخذ من الغرب منذ مطلع القرن التاسع عشر . وقد دلل على أن الامر بعكس ذلك تماما عندما زشار إلى أن القرن الثامن عشر قد أخرج مؤرخا مثل عب الرحمن الجبرتى، بينما من المؤكد أن النصف الأول من القرن التاسع عشر لم يعرف على الاطلاق تأليفا مبتكرا فى التاريخ . وقد أرجع السبب فى ذلك الى تغير اتجاه المجتمع فى حياته الفكرية، ففى الوقت الذى تدهور فيه المجتمع المصرى فى مطلع القرن التاسع عشر، لم تكن معالم الاتجاهات الجديدة الوافدة من الغرب قد تبلورت بعد[1] .

تلك هى أبرز ملامح التطور فى تاريخ مصر العثمانية التى دفعت أعضاء هيئة التدريس والباحثين بقسم التاريخ والآثار المصرية والاسلامية بكلية الآداب بجامعة الاسكندرية مع زملائهم بالجامعات المصرية الآخرى الى تناول تاريخ مصر فى تلك الفترة بالدراسة والتحليل سواء عن طريق بحوثهم الشخصية أو عن طريق فريق الباحثين الذى أشرفوا عليه فى العقود الخمسة السابقة .

وقد تنوعت مجالات البحث فى تاريخ مصر العثمانية التى عالجها الباحثون فى جامعة الاسكندرية فشملت الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن تحقيق ودراسة مجموعة من المخطوطات التى تناولت هذا التاريخ من جوانبه المتعددة .

ولعلنا نتخذ من هذا العرض وقفة تأمل ونظر إلى الكتابات الجديدة بعد مراجعة ماقد كتب من قبل بالنقد والتقييم وصولا الى قدر من تصحيح المسار وتعديل لمنهج

(١) محمد أنيس (دكتور) : المرجع السابق، ص ١٦ .

البحث التاريخي لما هو أفضل أولا باول . ولعلنا كذلك نتفادى فى السمتقبل الطابع العام الذى اتسمت وتميزت به الدراسات السابقة من ضخامة الحجم مع الافتقار الى نظرية تحكم التفاصيل وتتبع من تراثنا وثقافتنا، أو افتقاد الاتساق الموضوعي والوقوع فى التناقضات نتيجة التأثر بأكثر من نظرية، وكأثر مباشر لتعدد نوعيات مصادر المادة التاريخية ومناهج توظيفها والاستناد اليها .

أولا - الجانب السياسى :

لاشك أن موضوعات التاريخ السياسى لمصر العثمانية قد شكلت جانبا كبيرا من انتاج الباحثين فى مجال التاريخ الحديث بجامعة الاسكندرية، وهى ظاهرة عامة سادت معظم جامعاتنا فى مراحلها المبكرة . وقد اختلط هذا الجانب السياسى بالجانب العسكرى بحيث كانت الاعمال العسكرية ممهدة للتغيرات السياسية . فقد كتب الباحث محمد عبد المنعم الراقد رسالته للماجستير عن « الغزو العثمانى لمصر ومطلع العهد العثمانى فيها » تحت اشراف الاستاذ الدكتور أحمد أحمد الحتة فى سنة ١٩٦٨ ، كما تناول الباحث ابراهيم يونس أوضاع مصر عقب دخولها تحت السيطرة العثمانية فى رسالته للماجستير بعنوان « تاريخ مصر العثمانية ٩٢٣ - ١١٣١هـ / ١٥١٧ - ١٧١٩ م من خلال مخطوط تحف الأحباب بمن ملك مصر فى الملوك والنواب ليوسف الملوانى الشهير بابن الوكيل دراسة ،تحليل » تحت اشراف الاستاذ الدكتور عمر عبد العزيز عمر فى عام ١٩٨٢ .

وأوضحت الباحثة عفاف سعد السيد العبد « دور الحامية العثمانية فى تاريخ مصر ٩٧١ - ١٠١٧هـ/ ١٥٦٤ - ١٦٠٩م » فى رسالتها للماجستير تحت اشراف الأستاذ الدكتور عمر عبد العزيز عمر فى عام ١٩٨٣ .

واستكمل الباحث موسى موسى نصر أوضاع مصر فى العهد العثمان فى رسالته للماجستير بعنوان « مصر فى نهاية حكم على بك الكبير الى مجىء الحملة الفرنسية » تحت أشراف الأستاذ الدكتور حسن صبحي فى عام ١٩٧٧ .

وركز الباحث صلاح أحمد هريدى اهتمامه فى رسالته للماجستير عن « دور

الصعيد فى مصر العثمانية ١٩٢٣ - ١٢١٣هـ/ ١٥١٧ - ١٧٩٨م » تحت اشراف الأستاذ الدكتور عمر عبد العزيز عمر عام ١٩٨٢ .

بينما تناول الباحث على مسعد النادى فى رسالته للماجستير القاء الضوء على « تاريخ مدينة الاسكندرية فى العصر العثمانى بين عام ١٥١٧ - ١٨٠٩ » تحت اشراف الاستاذ الدكتور عمر عبد العزيز عمر فى عام ١٩٩١ .

كما يعد الباحث على مسعد النادى رسالته للدكتوراه فى موضوع « الامتيازات الاجنبية فى مصر العثمانية » تحت اشراف الأستاذ الدكتور عمر عبد العزيز عمر .

وصاحب الاهتمام بأوضاع مصر السياسية فى العصر العثمانى تتبع الظروف العامة للدولة العثمانية وما طرأ عليها من اصلاحات انعكس تأثيرها على مصر آنذاك . وقد بدأ هذا الأهتمام فى رسالة الدكتوراة التى قد قدمتها الدكتورة ناهد ابراهيم الدسوقى عن « محاولات الاصلاح فى عهد السلطان سليم الثالث وأثر الغرب الأوروبى فيها ١٧٨٩ - ١٨٠٧ » تحت اشراف الأستاذ الدكتور عمر عبد العزيز عمر فى عام ١٩٨١ .

ثانيا - الجانب الاقتصادى :

اتجه الباحثون كذلك الى الاهتمام بالجانب الاقتصادى فى دراساتهم التاريخية فقدمت الباحثة زينب محمد حسين الغنام رسالتها للماجستير عن « تجارة القاهرة فى القرن الثامن عشر » تحت اشراف الاستاذ الدكتور محمد محمود السروجى والأستاذ الدكتور عمر عبد العزيز عمر فى عام ١٩٨٣ .

كما عالج موضوع « التجارة فى مصر العثمانية ٩٢٣ - ١٢١٣هـ/١٥١٧ - ١٧٩٨م » الدكتور جميل عرفة منتصر فى رسالته للدكتوراة تحت اشراف الاستاذ الدكتور فاروق عثمان اباظة فى عام ١٩٨٦ .

وجاء اهتمام الدكتور صلاح أحمد هريدى بالجانب الحرفى فى مصر

العثمانية فى الفصل الأول من رسالته للماجستير عن « الحرف والصناعات فى عهد محمد على » تحت اشراف الأستاذ الدكتور عمر عبد العزيز عمر فى عام ١٩٧٨ مكملا للجانب الاقتصادى .

ثالثا – الجانب الاجتماعى :

وكما لقى الجانبان السياسى والاقتصادى اهتماما من الباحثين والمشرفين فقد لقى الجانب الاجتماعى نفس القدر من الاهتمام . فقد تناول الباحث حلمى محروس اسماعيل فى رسالة للماجستير « حالة مصر الاجتماعية فى القرن الثامن عشر » تحت اشراف الاستاذ الدكتور أحمد أحمد الحتة فى عام ١٩٦٨ .

بينما تناولت الدكتورة سميرة فهمى على عمر فى رسالتها للدكتورة « دور العربان فى مصر العثمانية » تحت اشراف الأستاذ الدكتور عمر عبد العزيز عمر فى عام ١٩٩٠ باعتبارهم فئة هامة من فئات المجتمع المصرى .

كما ألقى الدكتور جميل عرفه منتصر الضوء على « دور علماء الأزهر فى مصر العثمانية فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر » فى رسالته للماجستير تحت اشراف الأستاذ الدكتور عمر عبد العزيز عمر فى ١٩٨٣ .

بينما تناول الدكتور موسى موسى نصر فى رسالته للدكتوراة « دور أهل الذمة فى المجتمع المصرى فى العصر العثمانى ١٥١٧ – ١٧٩٨ . تحت اشراف الأستاذ الدكتور عمر عبد العزيز عمر والأستاذ الدكتور فاروق عثمان أباظة فى عام ١٩٨٤

وقد تناولت الدكتورة سميرة فهمى على عمر فى رسالتها للماجستير « امارة الحج فى مصر العثمانية ١٥١٧ – ١٧٩٨ » تحت اشراف الأستاذ الدكتور عمر عبد العزيز عمر فى عام ١٩٨٣ موضحة أثرها اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا .

وقد يكون من المفيد أن نشير فى هذا المجال الى رسالتين ارتبطتا بالتاريخ العثمانى لما لهما من صلة مباشرة بمصر العثمانية كرسالة الباحث خليفة ابراهيم حماد للماجستير عن « العلاقات بين ايالة الجزائر والباب العالى ١٧٩٨ –

۱۸۳۰ ، تحت اشراف الأستاذ الدكتور فاروق عثمان أباظة والأستاذ الدكتور خليل عبد الحميد عبد العال فى عام ۱۹۸۷ .

وكرسالة الطالب أرزقى شويتام للماجستير عن « نهاية الحكم العثمانى فى الجزائر وعوامل انهياره من ۱۸۰۰ - ۱۸۳۰ » تحت اشراف الأستاذ الدكتور فاروق عثمان أباظة والأستاذ الدكتور خليل عبد الحميد عبد العال فى عام ۱۹۸۸ . باعتبارها تتناول المراحل الأخيرة للحكم العثمانى هناك .

رابعا - تحقيق المصادر ومناهجها :

وفى مجال تحقيق مصادر تاريخ مصر العثمانية ودراسة مناهة الكتابة التاريخية قدمت الدكتورة عصمت محمد حسن رسالتها للماحستير عن « تحقيق مخطوط تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق تأليف ابراهيم الصوالحى، دراسة لتاريخ مصر العثمانية ۱۰۷۱ -۱۱۱۳هـ/۱٦٦۰-۱۰۷۱م » تحت اشراف الأستاذ الدكتور عمر عبد العزيز عمر فى عام ۱۹۸۹ .

كما قدمت الدكتورة عصمت من قبل رسالتها للماجستير عن « عبد الرحمن الجبرتى ومنهجة فى كتابة التاريخ » تحت اشراف الاستاذ الدكتور عمر عبد العزيز عمر عام ۱۹۸۱ .

كذلك قدمت الدكتورة عفاف سعد العبد رسالتها للدكتوراة عن « تاريخ مصر العثمانية (۹۲۳-۱۰۷۱هـ/ ۱۵۱۷ -۱٦٦۰م) من خلال مخطوط الروضة الزهية فى ولاة مصر بالقاهرة المعزية لابن أبى السرور البكرى دراسة وتحقيق » .

تحت اشراف الاستاذ الدكتور / عمر عبد العزيز عمر فى عام ۱۹۹۲ .

كما قدم الباحث المعيد محمد عمر عبد العزيز رسالته للماجستير فى تحقيق مخطوط « صفوة الزمان فى من ملك مصر من الملوك والنواب للصفوى القلعاوى - دراسة وتحقيق » . تحت اشراف الاستاذ الدكتور/ حسن محمد حسين صبحى.

خامسا – الجانب الاثرى :

ولم تقتصر دراسات مصر العثمانية على الجانب التاريخى بل اهتمت كذلك بالجانب الاثرى حيث قدم الدكتور / جمال محمود مرسى مرسى رسالته للدكتوراه عن درب الحج المصرى فى العصر العثمانى ٩٢٣ – ١٢١٣هـ/١٥١٧ – ١٧٩٨م « دراسة تاريخية أثرية » تحت اشراف الاستاذ الدكتور / السيد عبد العزيز سالم والاستاذ الدكتور / فاروق عثمان أباظة فى عام ١٩٩٠ م .

ونخلص من هذا العرض الموجز الى أن تاريخ مصر العثمانية قد لقى اهتماما ملحوظا من أعضاء هيئة التدريس والباحثين بقسم التاريخ والآثار المصرية الاسلامية بكلية الآداب بجامعة الاسكندرية فى محاولة دائمة ومستمرة لتتبع كافة جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأثرية تقديرا لأهميته البالغة فى اطار تاريخيا الوطنى والقومى .

والله ولى التوفيق ،،

د. فاروق عثمان أباظه

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب – جامعة الإسكندرية

«البحث الثامن»

نحو منظور علمي يفسر حركة التاريخ تطبيقا علي تاريخ مصر الحديث والمعاصر بين مدارسه ومناهجه

Towards a Scientific Perspective that explains the movement of History, Its application on Modern and Contemporary History of Egypt among its schools of thought and concepts of its interpretation.

للدكتور

فاروق عثمان أباظه

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - جامعة الأسكندرية

بحث قدم لندوة

«تحديث الدراسات التاريخية فى مصر»

التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة

بالاشتراك مع كلية الآداب - بجامعة القاهرة

(١١ - ١٣ ابريل ١٩٩٢)

تقرير

بشأن المشاركة فى ندوة « تحديث الدراسات التاريخية فى مصر»

للأستاذ الدكتور فاروق عثمان أباظة

بقسم التاريخ والآثار المصرية والاسلامية

شرفت بتمثيل كلية الآداب بجامعة الاسكندرية - برفقة الأستاذ الدكتور لطفى عبد الوهاب، والأستاذ الدكتور حسن صبحى، والأستاذ الدكتور محمود سعيد عمران - فى المشاركة فى أعمال الندوة العلمية التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالأشتراك مع كلية الآداب بجامعة القاهرة فى الفترة من ١١ - ١٣ أبريل سنة ١٩٩٢، والتى كان موضوعها « تحديث الدراسات التاريخية فى مصر » . وكان موضوع البحث الذى شاركت به فى أعمال الندوة والتى بلغت قرابة الثلاثين بحثا - بعنوان « نحو منظور علمى يفسر حركة التاريخ، تطبيقا على تاريخ مصر الحديث والمعاصر بين مدارسة ومناهج تفسيره » . وقد شارك فى مداخلات الندوة ما يزيد عن مائة من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين فى مختلف تخصصات الدراسات التاريخية والأثرية بالجامعات المصرية، فضلا عن بعض التخصصات الأخرى المساعدة لدراسة التاريخ

وقد عكست هذه الندوة - فى تقديرى - اهتمام المؤرخين المصريين بمواكبة ركب التقدم العلمى الذى طرأ على الدراسات التاريخية فى العالم المتقدم فى عصر تفجر المعلومات، والذى يستلزم ضرورة الاستفادة من كل منجزات ومكتشفات العلم الحديث . ولهذا كان موضوع الندوة موضوعا غير تقليدى، واستلزم قدرا كبيرا من الخبرة والنضج والمعرفة الدقيقة بواقع الدراسات التاريخية فى مصر، وحاجتها الماسة للاستفادة من تجارب العالم المتطور فى هذا المجال .

وقد دارت محاور الأبحاث والمداخلات العلمية فى هذه الندوة في أربعة محاور رئيسية، أولها التحديث فى مجالات البحث التاريخي، وثانيها التحديث فى مناهج الكتابة التاريخية وتفسير حركة التاريخ . وثالثها التحديث فى مصادر البحث ومنابع المعلومات . وأربعها التحديث في مجالات استخدام الوسائل التقنيسة الحديثة لتخزين المعلومات وتصنيفها واسترجاعها تهميدا لدرستها، وذلك بالاستفادة من كل منجزات ومكتشفات العلم الحديث، عن طريق تسجيل المادة العلمية على ميكروفيلم وميكروفيش من مصادرها المحققة حرصا على تسجيل معلومات دقيقة، واستخدام الحاسب الآلى لتخزين المعلومات التاريخية وتصنيفها وسهولة استرجاعها، وغير ذلك من الأساليب التى انتجتها التقنيات الحديثة كأشعة الليزر على سبيل المثال لفحص الآثار والعملات والوثائق وغيرها .

وفى اطار محاور الندوة المشار اليها أنصب موضوع بحثى فى نطاق المحورين الأوليين وهما التحديث فى مجالات البحث التاريخى من جهة، والتحديث فى مناهج الكتابة التاريخية وتفسير حركة التاريخ من جهة أخرى، حيث تناولت فى نطاق المحور الأول عرض مدرستى التاريخ المصرى الحديث التقليدية والتى حصرت دراساتها فى تاريخ مصر الحديث من ناحية العمق التاريخى بدءا من الحملة الفرنسية على مصر فى عام ١٧٩٨ . ثم عرضت مدرسة التاريخ المصرى الحديث والتى عرفت بالمدرسة الحديثة وامتدت دراستها لتاريخ مصر الحديث بدءا من دخول الأتراك العثمانيين اليها فى عام ١٥١٧، مع الاشارة الى مبررات المدرسة الحديثة فى انتهاج ذلك المنحى فى مجال العمق التاريخى الزمنى . فضلا عن تنوع مجالات البحث فى نطاق المدرسة الحديثة لتشمل الدراسات التاريخية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية، مع العناية باستنطاق كافة المصادر المخطوطة والوثائقية المتنوعة بالاضافة الى المؤلفات المختلفة وكتب الرحالة والدوريات والمذكرات الشخصية والتسجيلات الحية، مع ضرورة التعرف على الآداب والفنون وكافة أوجه الحياة المختلفة ذات التأثير المباشر وغير المباشر فى مسار حركة التاريخ .

أما المحور الثانى الذى تناولته فى بحثى فقد انصب على مناهج الكتابة التاريخية وتفسير حركة التاريخ بدءا بمناهج التفسير التاريخى التى ظهرت عبر المراحل التاريخية المتعاقبة، مع التركيز على المتداول منها حاليا والتأكيد على حاجتنا الماسة لانتهاج منظور علمى نقتنع به ويفسر حركة التاريخ تفسيرا علميا سليما ويكون نابعا من تراثنا وحضارتنا والتى تتفق مع عقيدتنا الدينية باعتبارا أرضنا مهبط الديانات السماوية . فأشرت الى منهج التفسير الدينى والذى عرف بالمثالى بالمفهوم الأوروبى وهو أقدمها تقريبا، بينما وجد منهج آخر لتفسير التاريخ من خلال دور الفرد أوالرجل العظيم مما يجعل التاريخ تاريخ بطولات للنخبة والصفوة . وهناك منهج التفسير الطبيعى الذى يفسر التاريخ باعتباره قائما على قوانين ثابته كنظرية الدورات التاريخية المتكررة، هذا الى جانب منهج التفسير الجغرافى للتاريخ،وكذلك منهج التفسير الأنثربولوجى الذى يعتمد على التفوق العنصرى لجنس من الأجناس على ما عداه، وأخيراً منهج التفسير المادى الذى يقوم على الصراع الذى ينشأ نتيجة التناقض بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج ويعتمد على الصراع الطبقى كمحرك لحركة التاريخ . وقد شكلت هذه المناهج الاتجاهات المعاصرة فى المدارس التاريخية مع نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين .

وقد أوضحت أن معظم المؤرخين المصريين المحدثين قد اتبعوا منهجية سار عليها مؤرخنا الراحل الاستاذ شفيق غربال الذى لم يخضع لفلسفة تاريخية معينة، بل أنه كان يأخذ من كل تفسير منهجى بقدر حسب طبيعة الموضوع الذى يدرسه والملابسات التى تحيط به . وعندما كانت تصادفه قضية كبرى من قضايا التطور الاجتماعى، نجده يستشهد بآراء كبار المفكرين بحثا عن تفسير لبعض جزئيات هذه القضية دون أن يربط نفسه كلية بهذا أو بذاك .

وقد طبع الاستاذ شفيق غربال الدراسات التاريخية التى أعدت تحت اشرافه وتوجيهه بفكرته هذه وبمنهجة فى التفسير التاريخى . وحذا حذوه فى هذا الصدد

من مؤرخينا الراحلين الأستاذ الدكتور محمد مصطفى صفوت والاستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم، والأستاذ الدكتور محمد أنيس . فضلا عن تأثير الجيل التالى بين الباحثين المصريين الذين أو فدتهم الجامعات المصرية فيما بعد لدراسة التاريخ فى الجامعات الأوربية وخاصة فى انجلترا وفرنسا بنتاج الحياة العامة فى تلك البلاد المتميز بالفلسفة ذات الطابع الليبرالى المثالى وانعكس ذلك بطبيعة الحال على منهج المؤرخين والباحثين المصريين وصقل تجربتهم .

أما بالنسبة لمدرسة التفسير المادى التى كانت بعيدة الى حد ما عن ساحة تلك الجامعات الاوربية ذات الطابع المثالى الليبرالى والتى اقتصر تداولها على بعض الباحثين خارج تلك الساحة فقد وجدت لها بعض الانصار بين المؤرخين المصريين مع مطلع الستينات من القرن العشرين بحيث حاولوا تفسير التاريخ المصرى وفقا لها، فان هذه المدرسة واجهت تناقضا بين النظرية والواقع مما جعلهم تنصب وتستند الى التعميمات وليس الى التفاصيل الدقيقة التى تثبت أن مصر لم تشهد على سبيل المثال – نظاما للاقطاع بمعناه العلمى الذى شاع فى أوربا، وإن نظام الالتزام لم يكن أكثر من تنظيم لجباية الضرائب،وإن الرأسمالية المصرية لم تنضج النضج الكافى ولم تصل الى المراحل المتطورة لها، حيث كانت مجرد فصيلة تابعة للرأسمالية الاجنبية فى مصر المرتبطة بالرأسمالية العالمية. وبالتالى انتقاء وجود تناقض بين ما عرف خطأ بالاقطاع (العلمى) والرأسمالية (غير المتطورة) . ولهذا لم يتحقق هذا المنهج التفسيرى فى كتابات من انتهجوه بشكل متكامل .حتى أن بعضهم لم يأخذ سوى بعض المسميات التى كان من الصعب عليهم أن يبرهنوا على انطباقها على الواقع المصرى المتميز بخصائص ينفرد بها .

ولعل هذا ما أدى الى تحول عدد من المفكرين الاوروبيين الذيم لم يقنعوا بالمادية التاريخية التى رسمها « ماركس وأنجلز » الى اتخاذ موقف معاكس تماما كرد فعل للالتزام بهيكل نظرى مسبق، تساق أحداث التاريخ للتدليل عليه بالحق

وبالباطل بحيث أنهم رفضوا القول بخضوع الحركة التاريخية لأى ناموس أو سنة محددة ومسيرتها وفق أى نظام مهما كان . وقد بلغ هذا الموقف، غير الموضوعى هو الآخر، أقصى حدته على يد « كارل بوير » فى كتابة بعنوان « عقم المذهب التاريخى »[1] .

وفى ضوء ما تقدم فان ما استعرضاه فى بحثنا حول معطيات الاتجاهات المنهجية المختلفة للمدارس التاريخية التى عولج بها التاريخ العالمى بوجه عام وتاريخ مصر الحديث والمعاصر بوجه خاص، يحث الباحثين من أبناء أمتنا على ضرورة البحث فى تراثنا وتجاربنا عن المنهج والمنظور العلمى السليم الذى يتقبله فكرنا وقناعتنا ويرتضيه وجداننا ويتفق مع عقيدتنا، والذى يمكن أن نستقيه من التفسير الاسلامى للتاريخ المنبثق من التفسير القرآنى لأحداث واقعية ورد الكثير منها من قبل فى التوراه والانجيل، والذى يسترشد برؤية الذات الالهية التى وسعت كل شيء علما والتى صنعت الواقعة التاريخية ووضعتها فى مكانها المرسوم من خارطة التاريخ البشرى والكونى على السواء . ومثل هذا التوجه سبق أن توجه اليه المؤرخ البريطانى « أرنولد توينبى » فى كتابه الشهير « دراسة التاريخ »[2] حين مزج استنتاجاته الفكرية بكثير من القيم والرؤى الروحية التى استوحاها من المسيحية، واعتبرت هذه الخطوة من جانب مؤرخ كبير له مكانته العالمية فتحا جديدا فى مجال التفسير التاريخى المعاصر، كما أعتبر كتاب « شبنجلر » عن سقوط الحضارة الغربية قد شكل جزءا كبيرا من هذا الفتح . وإن لقى هذا التوجه نقدا من جانب فلاسفة التاريخ الغربيين الذين اعتبروا هذا الاتجاه من وجهة نظرهم تفسيراً « ميتافيزيقيا » .

أما منهج التفسير الاسلامى فهو يعرض الحادثة كما كانت وبأبعادها المختلفة وليس كما ينبغى أن تكون، ويغوص فى أعماق النفس البشرية فيلامس فطرة الانسان وتركيبة الذاتى، والحركة الدائمة فى كيانه العقلى والعاطفى والوجدانى .

(1) Popper, K., The Poverty of Historcism, London 1937, p. 15 .
(2) Toynbee, A., A Study of History, London 1948, p. 4.

وهو منهج ينبثق وفق أسلوب موضوعى يبلور الخطوط الأساسية لحركة التاريخ، ويصوغها فى مبادىء عامة يسجلها « سننا »، وتفسر حركة التاريخ، وتساعد على فهمه، وإدراك عناصر حركته، ومصائر وقائعه ومسالكها المعقدة المتشعبة،وهى سنن من صنع الله تعالى إرادة وعلما ومصيرا . ويكفى أن نشير فى هذا المقام الى بعض آيات بينات من القرآن الكريم : « وتلك الأيام نداولها بين الناس » ، « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض » ، «إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم» ، «وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميراً» ، «أما الزبد فيذهب جفاء، وأما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض» .

ورغم قناعتنا بوجود سنن وقوانين عامة تحكم حركة التاريخ فانه لا يغيب عنا دور المؤرخ الواعى فى استنباط هذه السنن والقوانين العامة وتطبيقها تطبيقا صحيحا، وهو فى ذلك بمثابة القاضى الذى يحرص – رغم التزامه بنصوص القانون الذى يحكم به – على ألا يغيب عنه إلتماس روح القانون وفلسفته للوصول الى جوهر الحقيقة وإصدار حكم موضوعى عادل .

والله ولى التوفيق ،،

د. فاروق عثمان أباظه

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب – جامعة الاسكندرية

تحريراً فى ١٧ أبريل ١٩٩٢

« البحث التاسع »

آغـاخـان الثالـث

زعيم الطائفة الاسماعيلية

للدكتور

فـاروق عثمان أباظـة

أستاذ التاريخ الحدث والمعاصر

ووكيل كلية الآداب بجامعة الاسكندرية

لشئون التعليم والطلاب

مادة علمية أعدت للنشر بقاموس الشرق الأوسط

الذى يصدره مركز بحوث الشرق الأوسط

بجامعة عين شمس

آغاخان

« أغاخان » لقب فارسى أطلقه الشيعة الاسماعيلية الامامية على إمامهم فى منتصف القرن التاسع عشر الميلادى تعبيراً عن ولائهم له ، اذ يعنى لفظ « أغا » فى اللغة الفارسية « السيد » ، ولفظ « خان » يعنى فى اللغة نفسها « الرئيس أو الزعيم أو القائد أو الحاكم » ، ولهذا فان لقب « آغاخان » يعنى فى تلك اللغة « السيد الرئيس أو الزعيم أو القائد أو الحاكم »[١] .

وطائفة الشيعة الاسماعيلية الامامية التى يعتبر « أغاخان » إماما لها ــ وقفت الحق الشرعى للامامة خلفا للنبى محمد ــ ﷺ ــ على ابن عمه على بن أبى طالب ــ كرم الله وجهه ــ وأبنائه من بعده[٢] . وللامامة عند الشيعة بوجه عام أهمية عظمى فهى « من أجل الأمور بعد الرسالة ، إذ هى فرض من أجل فرائض الله ، فاذن لاتقوم الفرائض ولاتقبل الا بامام عدل »[٣]

ويرى الشيعة الاسماعيلية الامامية أن الامامة انتقلت من على بن أبى طالب فى الجيل السادس الى اسماعيل[٤] ، الذى انتقلت منة بعد عدة أجيال إلى امامهم الذى أطلقوا عليه لقب « آغاخان » فى منتصف القرن التاسع عشر الميلادى . والاسماعيلية يرجعون إنفسهم الى أجدادهم الفاطميين فى مصر[٥] ، وينقسمون الى فريقين . فأما الفريق الأول فيقول بأن نزار[٦] هو الخليفة الشرعى للخليفة المستنصر الفاطمى[٧] ، فى حين يقول الفريق الآخر بأن الامام هو ابنه الآخر الخليفة المستعلى . ويقول «آغاخان الثالث » فى مذكراته أن معتقد آبائه وأجداده ، الذى كثير ما اضطهد وظلم ، لم يهدم قط ، فهو أحيانا مزدهر شأنه فى عهد الخلفاء الفاطميين ، وأحيانا غامض لايحظى الا بالقليل من الفهم[٨] .

وبعد انهيار الخلافة الفاطمية فى مصر ، انتقل الاسماعيلية الى سوريا ولبنان ، ثم رحلوا منها شرقا الى جبال فارس حيث أقاموا معقلا لهم فى قمة « ألموت » الشامخة من جبال البرز ، وهى سلسلة الجبال التى تفصل بين سائر فارس والمقاطعات الواقعة الى الجنوب من بحر قزوين مباشرة .وقد انتشرت الاسماعيلية فى سوريا والعراق ،والجزيرة العربية وأواسط آسيا وخاصة فى سمرقند وبخارى .

ووصلت الاسماعيلية الى سينج يانج وتركستان الصينية فى القرن الثالث عشر الميلادى . ويشير « أغاخان الثالث » فى مذكراته الى المراكز التاريخية للمذهب الاسماعيلى بأنها منتشرة حاليا فى جميع أنحاء العالم الاسلامى فى أماكن متفرقة فيقول : « ان المراكز التاريخية للمذهب الاسماعيلى منتشرة فى الحق فى جميع أنحاء العالم الاسلامى ، ففى مناطق سوريا الجبلية ، مثلا ، نجد الدروز فى معقلهم جبل الدروز . انهم فى الحقيقة اسماعيليون لم يتبعوا أصلا أفراد عائلتى فى هجرتهم من مصر (فى العصر الفاطمى) بل حافظوا على ذكرى جدى الحاكم بأمر الله ، الخليفة الفاطمى فى مصر ، وأقاموا معتقداتهم على أسس شبيهة الى حد ما بأسس الاسماعيليين السوريين الذين هم أتباعى فى الوقت الحاضر . وهناك جزر سماعيلية مماثلة فى جنوبى مصر ، وفى اليمن ، وفى العراق طبعا .

أما مراكز لاسماعيليين فى ايران فهى حول محلات ، وغربا حول همذان ، والى الجنوب من طهران ، كما أن هناك مراكز أخرى فى خراسان الى الشمال والى الشرق حول يزذ ، وحول كرمان ، والى الجنوب على طولشاطىء الخليج الفارسى من بندر عباس الى حدود باكستان والسند ، والى داخلية بلوخستان ، وهناك أيضاً مراكز أخرى فى أفغانستان ، فى كابول نفسها ، والعديد منها فى روسيا وأواسط آسيا ، حول يارقند وكشغر

وفى كثير من القرى والمستعمرات فى سينج يانج . وفى الهند اعتنقت بعض القبائل الهندوسية العقيدة الاسماعيلية على أيدى مبشرين أرسلهم جدى اسلام شاه وسموا بالخوجا ، وحدث مثل هذا التحول فى بورما فى القرن التاسع عشر »[٩].

وقد نشأت بين الاسماعيلية والبريطانيين عقب نزوحهم من فارس الى الهند فى منتصف القرن التاسع عشر علاقات صداقة وتعاون أشار اليها «آغاخان الثالث» فى مذكراته . فأوضح أن جده « حسن على شاه » المعروف « بآغاخان الأول » كان يحكم مدينة كرمان الكبيرة فى فارس كما كان صهرا للملك الفارسى القوى « فتح على شاه » . وكان يملك اقطاعات واسعة شاسعة فى فارس ، بالاضافة الى إمامته للاسماعيليين الذين كانت لهم دولة فى ايران (قامت فى سنة ٤٨٣ هـ . وانتهت على أيدى المغول فى سنة ٦٥٥ هـ)[١٠] . وظلت امامة الاسماعيليين تتوارث حتى انتقلت الى جده « حسن على شاه » . وفى سنة ١٨٣٨ نشب نزاع بينه وبين الشاه « محمد شاه القاجارى » الذى كان يحكم فارس حينذاك[١١] ، مما اضطره ـ بعد حروب استمرت بين عامى ١٨٣٨ و ١٨٣٩ وجزء من عام ١٨٤٠ ـ الى الهرب ، فنجا بصعوبة ، وكان يصحبه عدد من الفرسان عبروا معه صحارى بلوخستان الى بلاد السند . وهناك فى بلاد السند قدم « أغاخان الأول » للبريطانيين مساعدات كبيرة ساعدتهم فى توسعهم العسكرى والامبراطورى شمالا وغربا من البنجاب . وفى المراحل الأخيرة من الحرب الأفغانية الأولى فى عامى ١٨٤١ ، ١٨٤٢ ، قام «آغاخان الأول» وفرسانه بمساعدة « الجنرال نوت » فى « كاردهار » ، » والجنرال انجلند » عندما تقدم من السند للانضمام الى قوات « الجنرال نوت » ونتيجة لتلك المساعدات التى قدمها « آغاخان الأول » للبريطانيين ، فضلا عن الخدمات العديدة التى قدمها بعد ذلك « لسير تشارلز نابيير » فى غزوه

لبلاد السند فى عامى ١٨٤٣ و ١٨٤٤ ، فقد منحته الحكومة البريطانية «معاش تقاعد »[١٢] كان من شأنه أن يوثـق علاقته ببريطانيا منذ ذلك الحين.

وفى عام ١٨٤٤ وصل « آغاخان الأول » الى بومباى ، وهناك استقبله جميع السكان فى تلك المدينة وما حولها استقبالا وديا ، كما عبروا له عن ولائهم الروحى . غير أن الشاه « محمد شاه » حاكم فارس ، الذى سبق أن تنازع معه « أغاخان الأول » ، احتج لدى الحكومة البريطانية فى الهند على وجوده فى ميناء بومباى القريب للغاية من فارس . مما اضطر البريطانيين الى تحديد اقامة « آغاخان الأول » فى كلكتا فى سنة ١٨٤٦ لمدة عامين ، عاد بعدها الى بومباى بعد انتهاء عهد الشاه « محمد شاه » فى فارس فى سنة ١٨٤٨ .

وفى مدينة بومباى[١٣] أقـام « آغـاخـان الأول » فـى سـلام تـام فـى ظـل الادارة البريطانية ، وأنشأ فيها « درخانته » أى مقره العام الذى عرف باسم « Aga khan hall » . وقد أشار « آغاخان الثالث فى مذكراته الى أن استقرار جده فى بومباى « لم يكن هذا قرار شخصيا عاقلا مفرحا فحسب ، بل لقد كان له تأثير رائع فى الحياة الدينية والاجتماعية للعالم الاسماعيلى بأجمعه . لقد بدا وكأن ذلك العبء الثقيل من الاضطهاد والعدوان التعصبى ، الذى كان عليهم أن يتحملوه تلك السنين الطوال ، قد رفع عن كواهلهم . وشرعت الوفود تأتى إلى بومباى من بلدان قصية مثل كاشغر وبخارى وجميع أنحاء ايران وسوريا واليمن والشاطىء الافريقى والأراضى الداخلية التى كانت قليلة السكان حينذاك »[١٤] .

وقد تطور مركز الطائفة الاسماعيلية فى بومباى منذ منتصف القرن التاسع عشر الميلادى حيث كان « حسن على شاه » المعروف « بآغاخان

الأول » قد اصطحب معه في هجرته من فارس الى بومباى أكثر من ألف شخص من أقاربه ومواليه ومعارفه ومؤيديه الشخصيين والسياسيين . وكان هؤلاء يتراوحون بين أوضع الخدم وبين الأمير الذى كان من سلالة « نادر شاه » والذى كان قد انحاز الى جانب « آغاخان الأول » في نزاعاته ومحنه في فارس ، واختار أن ينفي نفسه معه عند هجرته من هناك الى بومباى . غير أن بومباى لم تعد منفى « لآغاخان الأول » وأسرته ، بل انها أصبحت مركز استقرار لطائفته التى كان هو على رأسها الزعيم المكرم . وقد أصدرت محكمة بومباى العليا ـ بعد وفاته ـ حكما ثبت له حقوقه وألقابه رسميا في سنة ١٨٨٦ . والى جانب قصر « آغاخان الأول » ومقره الرئيسى فى بومباى كانت له أيضاً قصور أخرى فى بومباى وبونا ، وكان يسكن فيها أفراد عائلته وموظفوه وأتباعه وخدمه .

وقد تزوج أتباع « آغاخان الأول » الفرس الاسماعيليون من زوجات هندياات كانت كثيرات منهن من عائلات اسماعيلية . وبعد وفاة « آغاخان الأول » فى سنة ١٨٨٢ دخل هؤلاء وأولادهم فى رعاية « على شاه » الذى عرف « بآغا خان الثانى » . وعندما توفى « آغاخان الثانى » فى سنة ١٨٨٥ دخل دخل هؤلاء وأولادهم فى رعاية « محمد سلطان الحسينى » الذى عرف « بآغاخان الثالث » . وقد تولى « آغاخان الثالث » إمامة الشيعة الاسماعيلية ولم يكن قد تجاوز بعد السنة الثامنة من عمره ، حيث ولد فى محلة « شهر العسل » الكائنة بكراتشى فى اليوم الثانى من شهر نوفمبر سنة ١٨٧٧ ، واجتمع رجال الدعوة الاسماعيلية فى الهند وسلموه فى تلك السن المبكرة شؤون الامامة فى احتفال مهيب فى سنة ١٨٨٥[١٥] . وكان ذلك من الأسباب التى حفزت والدته ـ وهى من أصل فارسى كوالده ، وكانت رفيعة التهذيب والثقافة [١٦] ـ على مضاعفة السهر على حياته واحضار المربين والأساتذة الماهرين الذين عملوا على تعليمه

اللغات الفارسية والعربية والأوربية ، وقراءة الكتب الهامة فى تاريخ الهند وفارس وانجلترا ، والتاريخ المعاصر عامة ، مضافا الى كل هذا كتب الفقه الاسلامى[١٧] . ويشير « آغاخان الثالث » فى مذكراته الى تلك الفترة التى تولى فيها الامامة بقوله « عندما توفى جدى جرى تقسيم الأملاك بصورة تقريبية غير رسمية ومن دون الزعامة والمسؤلية طبعا ، بين والدى ـ الذى كان وريثه الشرعى الوحيد فى الامامة ـ وبين أعمامى وعماتى ، وكنت أنا الوريث الوحيد لوالدى ، ومنذ طفولتى الأولى دربونى على أن أعى هذا الذى سأرثه ، وأن أعى أيضاً عظمة مسؤلياتى وجسامتها »[١٨] .

وكان أول عمل سياسى قام به « آغاخان الثالث » فى بومباى قد جعله يحظى بشكر وتقدير الادارة البريطانية فى المدينة ، مما يوضح مدى الصلة التى ستنمو تدريجيا بينه وبين البريطانيين . فقد حدث بعد تنصيبه ببضع سنوات أن مارس « آغاخان الثالث » نفوذه وسلطته فى أمر على جانب عظيم من الأهمية فى حياة بومباى ، وهو أمر يتعلق بالسلامة والأمن على حد التعبير الشائع فى أيامنا هذه . ففى أوائل العقد العاشر من القرن الماضى اندلعت فى مدينة بومباى فتنة طائفية دامية ، بين المسلمين والهندوس . وقد رأى «آغاخان الثالث » من واجبه حماية لطائفته الاسماعيلية أن يوجه أوامره الصارمة الى جميع أتباعه بأن يتجنبوا الاشتراك فى الاضطرابات . ولم يكتف « آغاخان الثالث » بذلك ، بل انه ساعد على إطفاء جذوة الغضب واعادة السلام فى بومباى بين المسلمين والهندوس . وقد حاز عمله هذا على شكر وتقدير الحاكم ومفوض الشرطة البريطانيين فى بومباى ، كما حظى « آغاخان الثالث » رغم صغر سنه حينذاك بتقدير « الزعماء السياسيين لجميع الجاليات » هناك[١٩] .

وكان هذا العمل بداية لسلسلة من الأعمال التى تعاقبت فى حياة

«آغاخان الثالث» والتى نال من خلالها مزيدا من تقدير السلطات البريطانية فى الهند آنذاك . وكان «آغاخان الثالث» يتطلع الى تحقيق قدر أكبر من التعاون مع البريطانيين يفوق الدور الذى قام به جده ووالده من قبل . وقد قبل والده «آغاخان الثانى» فى أيام حكم «سير جايس فرغوسن» مقعدا فى مجلس بومباى التشريعى . أما بالنسبة له فقد كان يرى أن نضجه ومصالحه ومثله العليا السياسية كانت تذهب به الى أبعد من ذلك فى مجال التعاون مع بريطانيا رغم أنه كان يقدر التضحيات السياسية والادارية والاجتماعية والاقتصادية التى اكتنفت بها العقد التاسع وبداية العقد العاشر من القرن التاسع عشر الميلادى[٢٠] .

وكانت السلطات البريطانية فى الهند تحرص على احتضان [illegible] «آغاخان الثالث» منذ صباه ، وهى سياسة [illegible] البريطانيون فى كافة المناطق التى استعمروها مع الأمراء والحكام المحليين [illegible] أنشأوا لهم مدارس خاصة يمكنهم أن ينشئوا من خلالها رعاياهم وثقافتهم وتمهد السبيل لاستقطاب هؤلاء الأمراء والحكام المحليين الى جانبهم[٢١]. وقد تطورت علاقة «آغاخان الثالث» بالبريطانيين فى مرحلة شبابه ورجولته فى منتصف العقد الأخير من القرن التاسع عشر : تلك المرحلة التى حدد «آغاخان الثالث» لنفسه فى بدايتها المنهج الذى سار عليه أثناءها ، بعد أن تبدت لحياته قنوات للعمل اقتضاها منصبه الدينى الموروث وطموحاته الشخصية . وكانت مسئولية «آغاخان الثالث» فى منصبه الدينى الموروث مزدوجة ، تجميع بين مركزه كزعيم لطائفة ذات نفوذ ضمن مسلمى الهند من جهة ، وبين مركزه كزعيم روحى لجالية دولية واسعة الانتشار فى أنحاء العالم وخاصة فى آسيا وافريقيا [٢٢] وقد حال ذلك بينه وبين التقوقع فى طار القومية الهندية ، التى التزم فى العقد الأخير من القرن التاسع عشر بجانبها

المعتدل ، دون أن يشغله ذلك عن وضعه الدولى الذى إنطلق به الى آفاق جديدة .

وقد تبين « آغاخان الثالث » مدى تأثيره العميق على أتباعه الاسماعيليين ، بل وعلى كثيرين غيرهم من خلال حادثة كانت بالنسبة له معركة الانسان الأولى فى حياته ، جعلته يتفهم الكثير عن نفسه وعن الناس . ذلك أنه فى أواخر عام ١٨٩٧ اجتاح وباء الطاعون الدملى الهند، وكان آخذا فى الانتشار دون توقف حتى وصل الى بومباى . وقد اعترى السلطات الطبية هناك الوجل لضخامة الكارثة التى حلت بالمدينة وتعقدها ، خاصة وأنه لم يكن يتوفر حينذاك العلاج اللازم لدى هذه السلطات . بل ان الوقاية الوحيدة التى استطاعت تقديمها لم تزد عن النصح باتباع أساليب الصحة العامة التى لم تكن تلائم تلك المشكلة الدقيقة . وكان على رئاسة بومباى مسئولية توفير العلاج اللازم خاصة وأن الاحتياجات الوقائية لم تكن عديمة الفعالية فحسب ، بل انها كانت أيضا معاكسة لعادات الجماهير الهندية المتأصلة ، مما جعل الو فيات تزداد يوما بعد يوم . وقد صاحب ذلك تعاظم الشعور بالسخط والاستياء حتى تحول احترام الناس للقانون والنظام ، وفشت حوادث السلب والعنف ، وازداد السكر والفحش ، وتوفر هناك قدر كبير من الحقد على سياسة الحكومة التى كانت تعالج بها الأزمة . وبلغت الأزمة ذروتها باغتيال أحد كبار الموظفين البريطانيين المسئولين عن تلك التدابير الوقائية التى اتخذت وهو عائد الى داره من عمله فى مقر الحكومة .

وقد كان تحت تصرف حاكم بومباى حينذاك عالم وبحاثة يدعى «البرفسور هافكين » ، وكان يهوديا روسيا قدم ليعمل فى بعض المسائل المتعلقة بالكوليرا فى الهند ، وكان قد حمل السلطات البريطانية هناك على معالجة الكوليرا بتطعيم الجماهير . وكان هذا الرجل مقتنعا بأن التطعيم

طريقة لمكافحة الطاعون الدملى ، ولذلك حاول فرض آرائه على الأوساط الرسمية فى بومباى ، ولكنه لم يحقق قدرا كبيرا من النجاح . وقد رأى «آغاخان الثالث » أن أعداد كبيرة من الناس يموتون كل يوم ومن بينهم كثيرين من الطائفة الاسماعيلية . ولهذا فانه رأى من جانبه أن يتعاون مع « البروفسور هافكين » فوضع تحت تصرفه المطلق واحدا من أكبر بيوته كان قصرا واسعا غير بعيد من مقر اقامته فى « آغاخان هول » أجرى فيه بحوثه الطبية قرابة عامين ، الى أن أخذت الحكومة الهندية على عاتقها ، بعد أن اقتنعت بنجاح تجاربه ، مشروع الأبحاث كله ووضعته على أساس حكومى صحيح .

كما كان على « آغاخان الثالث » أن يقنع طائفته بقبول التطعيم ضدالطاعون ، فعرض أن يلقح علنا ، واستطاع أتباعه أن يروا أنفسهم أن «آغاخان » قد أخضع نفسه أمام شهود كثيرين لهذه العملية المخيفة حينذاك . وانتشر النبأ الى أبعد مدى وبأسرع ما يكون . وقد أدى ذلك الى قيام أتباعه بالاقتداء به رغم التحفظ السائد حينذاك بين الأوربيين أنفسهم ، بل ومعارضة كثيرين من الأطباء لفكرة التلقيح . وأقبل الاسماعيليون على التلقيح لا فرادى بل جماعات ، حتى تدنى معدل الوفيات بينهم وبين غيرهم من حذو حذوهم ، وارتفع معدل الشفاء فى النهاية ارتفاعا عظيماً .

ولا شك أن هذه الحادثة أظهرت مدى التأثير العميق الذى حظى به «آغاخان الثالث » بين أتباعه وبين آخرين كثيرين من غير الاسماعيليين . كما أظهرت هذه الحادثة للسلطات البريطانية فى الهند عظمة المكانة الروحية التى يتمتع بها « آغاخان الثالث » بين أتباعه والكثيرين من غير الاسماعيليين .

ونظرا للمكانة البارزة التى بدأ يشغلها « آغاخان الثالث » فى المجتمع

الهندى فى نهاية العقد الأخير من القرن التاسع عشر الميلادى نتيجة لكل الاعتبارات السابقة ، فقد كان طبيعيا أن يصبح فى مقدمة الشخصيات البارزة التى حضرت الاحتفال بيوبيل « الملكة فيكتوريا » الماسى فى « سملا » فى سنة ١٨٩٧ . حيث ألقى أمام نائب الملكة « لورد الجين » ، كلمة عبر فيها عن ولائه وتهنئته لجلالتها بوصفه إماما للطائفة الاسماعيلية . بل انه ألقى كذلك كلمة أخرى بوصفه زعيما لمسلمى الهند الغربية ، فضلا عن كلمة ثالثة نيابة عن جمعية تمثل مواطنى « بومباى » « وبونا » ، مما أظهر للسلطات البريطانية المكانة الهامة التى كان يحظى بها « آغاخان الثالث » حينذاك[٢٣] .

وقد عرف « آغاخان الثالث » طوال حياته التى استغرقت ثمانين عاما (١٨٧٧ ـ ١٩٥٧) بأسفاره الكثيرة وجولاته العديدة فى أنحاء العالم ، وهى أسفار وجولات كان لها أثرها الكبير فى تكوين شخصيته الدولية فى الهند والشرق الأوسط والعالم المعاصر بوجه عام ، كما كان يهدف من ورائها الى تفقد أحوال أتباعه والعمل على معالجة ما يواجههم من مشكلات، بل انها كانت أيضا من أجل تلبية الدعوات التى كانت توجه إليه لحضور الاحتفالات الكبرى التى دعاه اليها حكام بعض الدول والهيئات الرسمية والشعبية فيها ، وقد أفاد « آغاخان الثالث » من أسفاره كثيرا فى دعم علاقاته مع كثيرين من زعماء العالم وقادته وملوكه وأباطرته . وكانت أول جولة قام بها « آغاخان الثالث » فى أوربا فى سنة ١٨٩٨ ، وقد أشار اليها فى مذكراته موضحاً أنه كان منجذبا لزيارة أوربا تدفعه الى ذلك رغبة عارمة لرؤية بلاد قرأ عنها الكثير وأعجب بها قبل أن يراها . كما عبر «آغاخان الثالث » فى مذكراته عن الشعور بالاستياء الذى ينتاب المرء فى زماننا الحالى القلق المهدد بالحرب اذا ما تذكر الأمن والجلال ـ

وكلاهما كانا وطيدين في أوربا على نحو ما بدا له عند زيارته لها في المرة الأولى ـ واللذين تحققت بهما المدينة الأوربية الغربية في العقد الأخير من القرن التاسع عشر . وقد أشار « آغاخان الثالث » الى أنه في شبابه رأى ذلك العالم الأوربى في أوج مجده ، اذ كان نصف قرن انقضى تماما على «تشنجات»[٢٤] عام ١٨٤٨[٢٥] ، وبدا السلام والازدهار يعمان القارة الأوربية.

وأثناء قيام « أغاخان الثالث » بجولته هذه في أوربا في نهاية القرن التاسع عشر ، زار انجلترا وقابل ملكتها « فيكتوريا » مقابلة رسمية بدعوة من جلالتها في قلعة « وندسور » حيث استقبلته « بمنتهى الحفاوة والرقة » على حد تعبيره[٢٦] . اذ أن هذه المقابلة عبرت عن المكانة المرموقة التى كان يحظى بها « آغاخان الثالث » لدى السلطات البريطانية في هذا الوقت المبكر . كما تعرف « آغاخان الثالث » أثناء تلك الزيارة على أشخاص آخرين من أفراد الأسرة البريطانية المالكة ، وكان في مقدمتهم « أمير ويلز » الذى أصبح فيما بعد الملك « ادوارد السابع » . وقد جعله الأمير عضو شرف في ناديه الخاص « المارلبورو » ، وبعد بضعة أشهر أى في أوائل عام ١٨٩٩ رشحه الأمير لعضوية النادى كاملة . ويقول « آغاخان الثالث » في مذكراته أن العضوية في نادى « المارلبورو » في تلك الأيام كانت ذات أهمية اجتماعية ، اذ كان العضو يعتبر الصديق الشخصى « لأمير ويلز » . كما أشار « آغاخان الثالث » الى أن الملك « ادوارد السابع » شرفه بصداقته الشخصية الحميمة طيلة العقد الأخير من حياته ، وكانت علاقته به أبعد من أن تكون علاقة رسمية ، هذا على الرغم من أن الملك كان متقدما في السن ، بينما كان « آغاخان » شابا ، ولكنه كان يعامله معاملة «يتجلى فيها أكبر قدر من اللطف والعطف والأريحية » . وقد أدت زيارة «آغاخان

الثالث » لانجلترا في سنة ١٨٩٨ الى تدعيم صلته بالسلطات البريطانية في الهند نتيجة لاتصاله « بالسير وليام لى وورنر Sir William Lee Warner» رئيس الدائرة السياسية في وزارة الهند «office india » ، وهى الدائرة التى كانت تعنى بجميع النواحى السرية من العلاقات الخارجية . وعن طريق صداقته لصاحب جياد سباق معروف وهو «سير ج . ب . مايل » ـ مؤسس ومدير محل المفروشات الكبير الذى يحمل اسمه ـ تعرف «آغاخان الثالث »على صهره « البارون فون اكردشتاين» ، الذى كان يتولى مهام السفارة الألمانية في انجلترا آنذاك[٢٧] . وقد ظهر فيما بعد وله «آغاخان الثالث » بجياد السباق ، وامتلاكه لبعضها.

وقد قام « آغاخان الثالث » بزيارته الأولى لمصر في نهاية العقد الأخير من القر ن التاسع عشر الميلادى . وقد أعجب غاية الاعجاب بمصر التى أصبح لها مكانة خاصة في قلبه ، ليس فقط لأنها كانت مقام أجداده الفاطميين، بل لحضارتها العريقة ، وجوها الساحر ، ونيلها الرائع ، وطبيعة الحياة الممتعة فيها ، حتى أنه قال عنها في مذكراته : « ان أولئك الذين لم يسعدهم الحظ بالوقوع في سحر مصر ، سيجدون من العسير عليهم ، في اعتقادى ، أن يدركوا سحر النظرة الأولى التى تلقيها العين على مصر ... ان لجمال مصر صفة خاصة ينفرد بها ، فالسماء الواسعة الهادئة ، والصفاء الغريب الذى يتميز به نورها وجوها ، وجلال غروب شمسها ، ولياليها المضاءة بالنجوم ، وتماثيلها الهائلة التى تنبىء عن ماض جليل مجيد ، كل أولئك كان يضفى على هذا الجمال سحرا عظيما وفتنة بالغة » . غير أن «آغاخان الثالث » كانت له أهداف معينة من زيارته لمصر غير التمتع بها ، ذلك أنه أجرى اتصالات شخصية مع أفراد الجالية الاسماعيلية السورية

الكبيرة ، وسائر الاسماعيلية المصريين الذين لم يتمكنوا من القدوم لرؤيته في الهند . كما أنه قام بزيارة « مركز العلوم الاسلامية العظيم الجامع الأزهر» . بل ان « آغاخان الثالث » قام كذلك بزيارة « لورد كرمر lord cromer» المندوب السامى البريطانى الذى كان نفوذه فى مصر آنذاك فى أوجه[٢٨] .

ورغم أن « آغاخان الثالث » لم يتمكن من مقابلة الخديو عباس حلمى الثانى أثناء زيارته تلك لمصر نظرا لمرضه ، فانه قد أشار فى مذكراته الى أنه أصبح فى السنوات التالية صديقا حميما له ، واختتم زيارته هذه بمقابلة عدد من الوزراء المصريين فى حكومة الخديو[٢٩]

كما قام « آغاخان الثالث » بزيارة استانبول فى سنة ١٩٠٠ فى أعقاب جولة ثانية زار فيها أوربا حينذاك . وقد استضافه السلطان العثمانى عبد الحميد الثانى فى فندق « بيرا بالاس » واستقبله فى قصر « يلدز » وكان هذا اللقاء الطويل موضع تأويلات وسياسية غريبة فى ذلك الوقت ومن بعده أيضاً . وقد أشار آغاخان » فى مذكراته الى هذه الزيارة التى ترجع أهميتها الى التقاء زعيمين دينيين لكل منهما اتجاهه الخاص فقال : « كان السلطان هو الخليفة أيضاً ، وبالتالى رأس الطائفة السنية فى العالم الاسلامى بأجمعه ، وكنت أنا رأس الطائفة الاسماعيلية من الشيعة ، وهكذا كان أساس التأويلات واضحا للعيان »[٣٠] .

وعقب وفاة « الملكة فيكتوريا » ملكة بريطانيا فى يناير ١٩٠١ ، دعى «آغاخان الثالث » لحضور حفل تتويج الملك « ادوارد السابع » خلفا لها فى سنة ١٩٠٢ . وقد منحه الملك آنذاك ترقية من مرتبة "K.C.I.E." الى مرتبة "G.C.I.E." ، كما اختاره « اللورد كيرزون lord curzon » نائب الملك فى الهند ليكون عضوا فى المجلس التشريعى هناك لمدة عامين ، فكان

أصغر أعضاء المجلس سنا ، مما جعله ينتقل من « بومباى » الى «كلكتا» مؤقتا عندما كانت قاعدة السلطة البريطانية فى الهند آنذاك . وقد وجد نفسه يعمل جنبا الى جنب مع رجال من وزن « لورد كيرزون » نفسه، والقائد العام« فيلد مارشال لورد كيتشنر » ، Field Marshal Lord Kitchener ومن بين زملائه الهنود كان هناك « غوكهايل » رجل الدولة الهندى البارز حتى ظهور «مهاتما غاندى» و «نهرو الأب» و « نهرو الابن »[٣١] .

وقد أقيم فى « دلهى » استعراض للجيش بمناسبة تتويج الملك « ادوارد السابع » . وعقب الاستعراض مباشرة عقد « آغاخان الثالث » مؤتمرا ثقافيا اسلاميا فى «دلهى» تحدث فيه مطولا عن مشاريع ثقافية عديدة كان يبذل جهده فى معاضدتها، وأهمها انشاء « جامعة عليكره » التى قال بشأنها فى هذا المؤتمر « أرجوكم أن تحملوا لواء جامعة مركزية ـ جامعة أدعو الله أن تصبح يوما فى مصاف اكسفورد ولايبزغ وباريس موئلا للأفكار العظيمة والمثل العليا النبيلة ـ جامعة يمكن لشبابنا فيها أن يتلقى أسمى التوجيه فى علوم الغرب، جامعة لا يهمل فيها تعليم تاريخ الشرق وأدبه من أجل إعطاء معرفة ببغاوية بالتفكير الغربى ، جامعة يمكن لشبابنا أن ينعموا فيها ، بالاضافة الى هذه الفوائد بجو إسلامى . اننى استعطفكم صادقا أن قضية مثل هذه الجامعة يجب أن لا تنسى فى خضم صيحات السوق التجارية التى ترتفع بيننا يوميا» . وقد علق « آغاخان الثالث » فى مذكراته على كلمته هذه بقوله : « تلك الجمل التى تفوهت بها منذ خمسين سنة تلخص المطامح التى رعيتها وعززتها منذ البداءة نيابة عن عليكره ، والتى يسعدنى أنى عشت لأراها تتحقق[٣٢] .

وقد لعب « آغاخان الثالث » دورا ملحوظا فى الساحة الهندية بالاضافة الى دعوته لانشاء جامعة عليكره فى مطلع القرن العشرين ، وتركز دوره بصفة خاصة حول الدفاع عن حقوق المسلمين هناك مما أدى فى النهاية

ـ وعلى غير ما كان يتوقع هو نفسه ـ الى انشاء دولة باكستان المستقلة .
لقد طالب « آغاخان » مع غيره من مسلمى الهند بأن يمثل المسلمون بصورة كافية ومستقلة فى الهيئات المحلية والمجالس التشريعية فى الهند . ومن هنا كانت علاقته بالزعيم الهندى المسلم محمد على جناح الذى قال عنه ان « حماقة الأكثرية الهندوسية فى حزب المؤتمر وعنادها حولت هذا الداعية الأقوى للوحدة الهندية الى ألد خصوم هذه الوحدة » ، وأن محمد علي جناح « بوصفه الزعيم غير المنازع لثمانين مليون مسلم » قد تحقق له النصر مؤخرا بانشاء دولة باكستان المستقلة وكان ذلك هو الأمل المقصود منذ أنشئت الرابطة الهندية الاسلامية فى اجتماع عقد فى داكا فى سنة ١٩٠٦ حيث أختير « آغاخان الثالث » أول رئيس لها وبقيت كذلك حتى عام ١٩١٢ ، وكانت هذه ذروة فترة من الجهد السياسى المركز الذى قام به « آغاخان الثالث » على الساحة الهندية[٣٣]

وقد أكد « آغاخان الثالث » فى مذكراته علاقته وصداقته الوطيدة «بالملك جورج الخامس » ملك بريطانيا الذى قلده وساما جديدا G.G.S.T أثناء زيارته للهند فى سنة ١٩١٢ واعلانه نقل العاصمة من كلكتا الى دلهى ، فضلا عن اعترافه بوضع عليكره كجامعة آنذاك . وكان «آغاخان الثالث » فخورا بهذه العلاقة التى حافظ عليها طوال حياة الملك المذكور .
كما استمرت علاقة « آغاخان الثالث » وصداقته « بالسير ونستون تشرشل» فترة تزيد على نصف قرن ، وقد أشارالى « تشرشل » فى مذكراته بقوله «ان النعمة الكبرى التى أغدقها الله عليه هى صحته ، ان له بنية من حديد ، حملها طيلة حياته أقصى ما تستطيع أن تحمله »[٣٤] .

وقد قام « آغاخان الثالث » بزيارة الى روسيا فى خريف عام ١٩١٢ فى عهد « القيصر نيقولا الثانى » . وقد قارن « آغاخان » فى مذكراته بين

طبيعة الحياة فى روسيا ، وطبيعته الحياة فى بلدان أوربا الأخرى حينذاك . كما أشار الى سوء الحياة التى كان يعيشها العمال الروس فى موسكو ، وقارن بينهما وبين حياة الطبقة العاملة فى بومباى آنذاك ، موضحا أن المناخ القاسى فى روسيا كان متحالفا مع الظروف الصعبة التى كان يعانى منها العمال هناك . كما عبر « آغاخان » فى مذكراته عن موقفه ازاء الدولة العثمانية أثناء قيام حروب البلقان فى سنة ١٩١٢ ، وأوضح أن ثمة خلاف فى الرأى نشب بينه وبين زعماء مسلمين آخرين فى الهند نظرا لعدم اقتناعه بموقف العثمانيين آنذاك رغم اشتراكه فى تقديم العون المناسب للدولة العثمانية . وكان « آغاخان » فى موقفه هذا متعاطفا مع اتجاه الرأى العام البريطانى حينذاك ، والذى اتسم بالفتور بوجه عام ازاء الدولة العثمانية التى أطلق عليها ـ رجل أوربا المريض ـ كما كانت تصورها الرسوم الكاريكاتورية السياسية فى الصحف البريطانية . وسوف يتضح موقف «آغاخان » هذا بشكل متزايد بعد قيام الحرب العالمية الأولى واعلان بريطانيا الحرب على ألمانيا فى الرابع من نوفمبر ١٩١٤[٣٥] . وكان «آغاخان» قد قام فى مطلع العام بزيارة الطائفة الاسماعيلية فى بورما ، ثم قام بعدها بزيارة لأوربا فى الربيع ، وفى الصيف اتجه لزيارة افريقيا الشرقية ، غير أن السلطات الألمانية حالت دون دخول « آغاخان » الى افريقيا الشرقية وأوقفته فى زنجبار لمعرفتها بتحيز « آغاخان » الى جانب بريطانيا[٣٦] . وقد عبر « آغاخان » عن موقفه هذا بقوله « لم أتردد ولم أحجم عن اتخاذ موقف حازم فمطامعى ومطامحى وآمالى ومصالحى كلها تقلصت الى قرار أو قرارين شخصيين مفردين . لقد طغى على انفعال واحد . أن أذهب الى انكلترا بأسرع ما أستطيع وأعرض خدماتى بأية صفة يمكن الافادة منها على الوجه الأكمل . كنت فى صحة جديدة ، وكنت ما أزال شابا قويا ، وكان محلى مع البريطانيين »[٣٧]

وقد قابل « آغاخان الثالث » فى منتصف شهر ديسمبر ١٩١٤ « لورد كيتشنر " lord kitchener " وزير الحرب البريطانى ، وألح عليه بوجوب إنخراطه كجندى فى فرقة الجنود الهندية التى كانت آنذاك فى طريقها الى الجبهة الغربية . غير أن البريطانيين أدركوا أهمية الدور الذى يمكن «لآغاخان » أن يقوم به فى المجال السياسى والذى يمكن أن تترتب عليه نتائج أبعد مدى فى تحقيق المصالح البريطانية ، وذلك عن طريق قيامه باقناع العثمانين بعدم الانضمام الى دول وسط أوربا والتمسك بالحياد . وقد سارع « آغاخان » بالاتصال سرا بتوفيق باشا السفير العثمانى فى لندن آنذاك . وبناء على طلب « آغاخان » أرسل السفير العثمانى الى حكومته باستامبول يدعوها الى ارسال وفد وزارى الى لندن للدخول فى مفاوضات مباشرة مع حكومة بريطانيا . وكان « آغاخان » يأمل تحقيق انتصار ديبلوماسى على أعظم جانب من الأهمية . غير أن تفجر الموقف فجأة أدى الى أن تلقى الدولة العثمانية بنفسها فى أتون الحرب العالمية الأولى مما أدى بطبيعة الحال الى فشل هذه الوساطة[٣٨] .

وقد أصدر « آغاخان الثالث » على مسؤوليته الخاصة منشورا أبدى فيه رأيه فى « الخطأ » الذى ارتكبته الدولة العثمانية بمحاربة دول الوفاق وجاء فيه « أن الامبراطوريتين البريطانية والروسية والجمهورية الفرنسية قد عرضت أن تضمن لتركيا جميع أراضيها بحالة استقلال تام على شرط واحد هو أن تحتفظ بحيادها . ان تركيا هى المؤتمنة على الاسلام ، والعالم بأجمعه راض عن أن يتركها تحتفظ بالمدن المقدسة فى عهدتها . وعلى جميع الناس أن يفهموا أن وضع تركيا لم يكن مهددا بأية صورة ، وأنها لم تدخل الحرب من أجل الاسلام أو دفاعا عن استقلال . واذن فان واجبنا الوحيد كمسلمين هو أن نبقى مخلصين وأمناء ومطيعين لولائنا الزمنى والدنيوى »[٣٩] . ويقصد « آغاخان » بذلك الولاء الزمنى والدنيوى لدول

الوفاق بريطانيا وفرنسا وروسيا فى ذلك الحين .

واذا كان الساسة البريطانيون لم يحققوا عن طريق الدور الذى كلفوا «آغاخان» القيام به للتأثير على الساسة العثمانيون لقبول الحياد ، الأهداف المرجوه من هذا الدور ، والذى وأده تسرع القادة العثمانيين فى الاستجابة لاستقطاب الألمان لهم سياسيا وعسكريا ، فانه لم يغب عن الساسة البريطانيين ، وعن كيتشنر » بالذات ، الذى كان على دراية كبيرة بشئون الشرق ، وعلى تتبع مستمر لتطورات الأوضاع فيه ، أن يسند الى « آغاخان» فى نهاية عام ١٩١٤ التيام بدور جديد فى مهمة أخرى تتحقق عن طريقها الأهداف البريطانية . وكان ميدان المهمة هذه المرة فى مصر ، حيث اتخذ جانب من أهدافها طابعا أشبه ما يكون فى وقتنا الحاضر « بالتوجيه المعنوى» الذى يشكل ضرورة من ضروريات تهيئة الرأى العام من جهة ، وتوجيه المقاتلين لخوض الحرب وتحمل معاناتها من جهة أخرى ، وهو مالا يقل خطورة عن التزويد المادى والتسليح العسكرى .

ولهذا فان مهمة « آغاخان الثالث » فى مصر فى اليوم التالى لفرض الحماية البريطانية عليها فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ كان يقصد به فى الدرجة الأولى امتصاص ما يكنه الجنود الهنود المسلمين ـ الذين يشكلون الحجم الأكبر فى القوات البريطانية فى مصر ـ من تعاطف مع الدولة العثمانية باعتبارها دولة الخلافة الاسلامية ، وبث التوجيه المعنوى اللازم لشحذ همم الحنود لأداء مهامهم القتالية لتحقيق النصر لبريطانيا ، فى الوقت الذى كانت تعد فيه حملة الجنرال اللنبى « Allenby » لمهاجمة فلسطين وسوريا فى مطلع الحرب العالمية الأولى وتمت بالفعل فى سنة ١٩١٧* .

* وكانت القوات البريطانية الموجودة فى مصر آنذاك تضم ٢٤ كتيبة هندية (الفرقتين الهنديتين ١٠ و ١١) ولواء فرسان الخدمة الامبراطورية (هندى) وهجانه بيكا فير وثلاث كتائب مدفعية هندية ، وبطارية مدفعية مصرية ، ومجموعها ٣٠ ألف مقاتل . وعوض عن النقص فى المدفعية بعض التعويض ـ وجود بعض قطع البحرية البريطانية والفرنسية . ووجدت جماعة من سلاح الطيران الملكى=

هذا فضلا عن الدور الذى أنيط « بآغاخان الثالث » القيام به لالتقاط صورة دقيقة لطبيعة الموقف فى مصر حينذاك ، أى عقب فرض الحماية البريطانية عليها ، حتى تسترشد بها السلطات البريطانية لاحكام تسيير دفة الأمور هناك ، بما يتفق وتحقيق مصالح بريطانيا الى أبعد مدى ممكن(٤٠) فكان يهم بريطانيا كثيرا التعرف على انعكاسات قرار فرض الحماية على الشعب المصرى بجميع فئاته حينذاك . وقد تعرف آغاخان على ذلك من خلال مقابلاته مع قادة جميع اتجاهات الفكر السياسى الجديد فى مصر بما فى ذلك السلطان حسين كامل وأعضاء أسرته ، ورئيس الوزراء القائم وزملائه ، ورئيس الوزراء السابق ، وبعض الوزراء السابقين ، فضلا عن زعيم المعارضة ، ورئيس الجمعية التشريعية ، وممثلى فئات الشعب المصرى ، والأجانب ، وممثلى الصحافة ، والعلماء المسلمين ، ورجال الاكليروس الأقباط ، وآخرين .

وقد أشار « آغاخان الثالث » فى مذكرته الى مهمته هذه فى مصر فقال: « لقد أدت مهمتنا الى النتائج التى كنا نرجوها . فتأمن الاستقرار الداخلى طوال الحرب العالمية الأولى . وكانت المساعدة التى أسداها هذا الهدوء الى الحلفاء حتى زحف الجنرال اللنبى النهائى المظفر عبر فلسطين وسوريا الى حلب وصفوح جبال الأناضول كبيرة جدا . ومن مصر أخذت طريقى الى الهند ، بعد أن زرت القوات الهندية التى كانت مرابطة فى قناة السويس ، وبعد أن شجعت أفرادها (المسلمين) وبعد أن حضضتهم على

= وبضع طائرات فرنسية للاستطلاع . وانتشرت وحدات الفرقة ٤٢ وبعض وحدات فرسان اليومنرى والفصائل الاسترالية والنيوزيلاندية تحت التدريب والتنظيم ، وقد بلغت مراحل متفاوتة منها ، وارتفع عدد أفراد القوات البريطانية فى مصر حتى شهر يناير ١٩١٥ فبلغ ٧٠ أف مقاتل من الانجليز والاستراليين والنيوزيلانديين والهنود .

بسام العسلى : مشاهير قادة العالم ، المارشال اللنبى (١٨٦١ - ١٩٣٦)
المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ١٩٨٣ ، ص ٤١ ـ ٤٢ .

أداء واجبهم ، وأن يقاتلوا بأمانة واخلاص فى سبيل الملك الامبراطور ، الملك الذى أقسموا على خدمته » ، ويعنى به ملك بريطانيا بطبيعة الحال . ثم يشير « آغاخان » الى الأثر الذى خلفته مهمته هذه فى مصر فى بداية الحرب العالمية الأولى لدى البريطانيين مما يؤكد نجاحه فيها فيقول فى مذكراته : « وى الهند أدركت من مقدار الثناء والشكر المندفع الذى استقبلنى به نائب الملك فما دونه ـ أننا قمنا بعمل رائع »[٤١] .

وفيما يتعلق بحياة « آغاخان الثالث » الخاصة فقد كانت فى حياته نساء كثيرات ، ولكن أربعة تزوجهن فأخلص لهن[٤٢] . كانت زوجته الأولى فارسية وهى ابنة عمه « شاه زاده» وكان قد بلغ العشرين من عمره . وفى سنة ١٩٠٨ تزوج الأمير الايطالية « تريزا ماغليانو » فأنجبت له « الأمير على خان » والد « الأمير كريم خان » الذى سيصبح « آغاخان الرابع » .

وقد عمل « الأمير على خان » وهو الابن الأكبر « لآغاخان الثالث » رئيسا لوفد باكستان فى الأمم المتحدة وقد انجبت والدته ابنا ثانيا لآغاخان ولكنه توفى ، بينما توفيت « تريزا ماغليانو » فى سنة ١٩٢٨ بعد أن عاشت مع « آغاخان » تسع عشرة عاماً . أما زوجته الثالثة فكانت فرنسية وهى « أندرى كارون » التى تزوجها فى سنة ١٩٢٩ وأنجبت له ابنه الأصغر « الأمير صدر الدين » بعد أربع سنوات من زواجهما ، ولكنه طلقها فى سنة ١٩٤٠ بعد أن ظلا معا احدى عشرة سنة . وآخر زوجاته الأربع هى «إيفيت لابروس » الفرنسية[٤٣] ، والتى حصلت على لقب ملكة جمال فرنسا . وكان قد تعرف عليها فى بلدتها « كان » الواقعة فى جنوب فرنسا وتطل على البحر المتوسط ، وقد تزوجها آغاخان بعد غرام عنيف فى سنة ١٩٤٤ ، وقد أمضيا معا معظم حياتهما فى الريفيرا الفرنسية ، وكانت تشاركه رحلاته العالمية وعرفت باسم « البيجوم أم حبيبة » وكانت أقرب

زوجاته الى قلبه ، مما جعله يوصى بأن تكون الأم الروحية والمستشارة للطائفة الاسماعيلية ، ولحفيده الأمير كريم خان[٤٤] الذى سيصبح « آغاخان الرابع» بعد وفاته .

وقد أقيمت « لآغاخان الثالث » عدة احتفالات بمعرفة الطائفة الاسماعيلية ، كان من مراسمها وزنه بالذهبي والألماس تكريما له من قبل أتباعه . ففى سنة ١٩٣٧ أقيم احتفال لوزنه بالذهب الخالص فى بومباى ، وفى سنة ١٩٣٧ وزن بالذهب فى نيروبى بشرق افريقيا ، وفى سنة ١٩٤٦ وزن بالألماس فى بومباى ، وفى العام نفسه وزن بالألماس فى دار السلام بافريقيا الشرقية . وفى سنة ١٩٥٤ وزن بالبلاتين فى كراتشى[٤٥]

وقد مثل « آغاخان الثالث الهند فى مؤتمر نزع السلاح فى سنة ١٩٣٢ ، كما ترأس عصبة الأمم فى سنة ١٩٣٧ ، وقام بالو ساطة بين الحلفاء وألمانيا وقابل (هتلر) فى (برخشتادن) فى سنة ١٩٣٩ ، ومنح لقب مواطن ايرانى فى سنة ١٩٤٩ ، وزار باكستان بعد استقلالها فى سنة ١٩٥٠ واستقبل هناك استقبالا حافلا ، وفى سنة ١٩٥١ زار دمشق ومنح وشاح أمية المرصع ، وزار ايران فى العام نفسه ومنح أعظم وسام فيها ، وفى سنة ١٩٥٧ أمر ببناء مستشفى نموذجى فى نيروبى بافريقيا الشرقية ، كما نجح فى نفس السنة فى استحداث كرسى للدراسات التاريخية الاسلامية فى (جامعة هارفارد) الأمريكية[٤٦] .

وبعد هذه الحافلة توفى (آغاخان الثالث) فى مدينة (فرسوا) فى سويسرا فى اليوم الحادى عشر من شهر يوليو سنة ١٩٥٧ . ونقل جثمانه بطائرة خاصة الى القاهرة حيث دفن – بناء على وصيته – بمدينة أسوان بصعيد مصر ، وفى قصره (نور السلام) المقام على ربوة بجزيرة تقع وسط النيل غربى مدينة أسوان .

ثم نقلت رفاته الى ضريحه الحالى - الذى يبعد أمتارا غربى قصره - فى اليوم العشرين من فبرايرسنة ١٩٥٩ . وقد صمم هذا الضريح الدكتورفريد شافعى أستاذ تاريخ العمارة الاسلامية على الطراز الفاطمى الاسلامى . وقد أشرفت (البيجوم أم حبيبه) على مراسم جنازة (آغاخان الثالث) ودفنه فى المرتين ، وقد خصص مكان لها فى الضريح لكى تدفن فيه بعد وفاتها الى جوار زوجها . ويعتبر هذا الضريح منذ ذلك الحين مزارا لطائفة الشيعة الاسماعيلية الامامية(٤٧) .

وبعد وفاة (آغاخان الثالث) بيومين ، أقيم فى حديقة قصره بمدينة (فرسوا) بسويسرا وقبل أن ينتقل جثمانه الى مصر ، حفل تنصيب حفيده (الأمير كريم خان) ابن نجله الأكبر (الأمير على خان) ليصبح (آغاخان الرابع) والحالى . وقد اجتمع خمسون زعيما من أتباعه الشيعة الاسماعيلية الامامية ، وتلا عليهم الأمير كريم خان البالغ من العمر عشرين عاما آنذاك أن جده الراحل (آغاخان الثالث) اختاره فى وصيته ليصبح (الامام التاسع والأربعين لطائفته ، ومنحه بركته) (٤٨) ، وكان هذا ايذانا ببدء قيامه بمهامه كامام حالى للشيعة الاسماعيلية الامامية .

المصادر

(١) فاروق عثمان أباظة (دكتور) : آغاخان ومهمته فى مصر فى بداية الحرب العالمية الأولى ، دار المعارف بالاسكندرية ١٩٨١ ، ص ٢ .

(٢) محمد السعيد جمال الدين (دكتور) : دولة الاسماعيلية فى ايران، بحث فى تطور الدعوة الاسلامية الى قيام الدولة ، مع ترجمه للنص الفارسى الذى ورد عنها فى كتاب (تاريخ جهانكشاى) للمؤرخ الفارسى عطا ملك الجوينى ، ص ٣ .

(٣) النوبختى ، أبو محمد الحسن بن موسى : فرق الشيعة ، النجف ١٩٣٦ ، ص ١٩ .

(٤) Lewis , B. : The Origins of Ismailism , Cambridge 1940, P. 18

أنظر أيضا :

Lewis, B. : Ismaili Notes , B.S.O.A.S. London 1948 .

Stern, S. M.: The First Oppearance of Ismailism , Tehron , 1961 .

(٥) انظر كتاب (تاريخ الدولة الفاطمية) للدكتور حسن ابراهيم حسن، القاهرة١٩٥٨ .

(٦) انظر كتاب (دولة النزارية أجداد آغاخان كما أسسها الحسن بن صباح زعيم الاسماعيلية فى فارس) للدكتور طه شرف ، القاهرة ١٩٥٠ .

(٧) انظر كتاب (المستنصر بالله الفاطمى) للدكتور عبد المنعم ماجد ، القاهرة ١٩٦١ .

(٨) مذكرات آغاخان : نقلها الى العربية دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٥٩ ، مقدمة الترجمة بقلم عارف تامر ، ص ١٢-١٤ . وآغاخان الثالث هو محمد سلطان الحسينى ، وهو الامام الثامن والأربعون للشيعة الاسماعيلية الامامية ، ويعد من الشخصيات البارزة التى لعبت دورا هاما على مسرح الحياة العالمية الحديثة والمعاصرة اذ امتد عمره بين عامى ١٨٧٧ و١٩٥٧ .

(٩) مذكرات آغاخان : المصدر السابق، ص ٤٣-٤٤ .

(١٠) محمد السعيد جمال الدين (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٠-٩٧-١٣٥ .وانظر أيضا كتاب (المغول فى التاريخ من جنكيزخان الى هولاكوخان) ، للدكتور فؤاد عبد المعطى الصياد ، القاهرة ١٩٦٠ .

(١١) عبد العزيز سليمان نوار (دكتور) : الشعوب الاسلامية فى العصر الحديث ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٣ ، ص ٥٧٧ .

(١٢) مذكرات آغاخان : المصدر السابق ، ص ٤٤ - ٤٥ .

(١٣) كانت مدينة بومباى ميناء كبيرا مزدهرا ، كما كانت عاصمة «لرئاسة بومباى Bombay Presidency »

التى لها صلاحيات رعاية المصالح البريطانية فى بغداد والخليج العربى وعدن ، كما كانت تشرف على البحرية البريطانية فى المحيط الهندى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر .

Marston, T.E.: Britain's Jmperial Rale in the Red Sea Sea Area, 1800 - 1878 . P. XII .

(١٤) مذكرات آغاخان : المصدر السابق ، ص ٤٥ .

(١٥) مذكرات آغاخان : نفس المصدر ، ص ٧٢ .

(١٦) مذكرات آغاخان : نفس المصدر ، من تقديم سومرست موم لمذكرات آغاخان ، ص ٢١ .

(١٧) مذكرات آغاخان : نفس المصدر ، من مقدمة الترجمة العربية بقلم عارف تامر ، ص ١٢ .

(١٨) مذكرات آغاخان : نفس المصدر ، ص ٥٨-٥٩ .

(١٩) مذكرات آغاخان : نفس المصدر ، ص ٧٢ .

(٢٠) مذكرات آغاخان : نفس المصدر ، ص ٧٣ .

(٢١) فاروق عثمان أباظة (دكتور) : عدن والسياسة البريطانية فى البحر الأحمر ١٨٣٩-١٩١٨ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ٦٣٧ .

(٢٢) كمال الملاح : آغاخان وعشرون مليون اسماعيلى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ٣ .

(٢٣) مذكرات آغاخان : المصدر السابق ، ص ٩١- ٩٢ .

(٢٤) على حد تعبير (آغاخان الثالث) فى مذكراته ، المصدر السابق ، ص ٩٢ .

(٢٥) فشر ، هـ.أ.ل . : تاريخ أوربا فى العصر الحديث ، ١٧٨٩-١٩٥٠ ، تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع ، الطبعة السادسة ، دار المعارف بمصر ، ص ١٧٠.

(٢٦) مذكرات آغاخان : المصدر السابق ، ص ٩٨ .

(٢٧) مذكرات آغاخان : نفس المصدر ، ص ١١٣ .

(٢٨) Zetland, M.: The life of Lord Cromer, London

1932 . P. 133 .

(٢٩) مذكرات آغاخان : المصدر السابق ، ص ١١٧-١١٨ .

(٣٠) مذكرات آغاخان : نفس المصدر ، ص ١٢٦ .

(٣١) مذكرات آغاخان : نفس المصدر ، ص ١٣٤ .

(٣٢) مذكرات آغاخان : نفس المصدر ، ص ١٣٩ .

(٣٣) مذكرات آغاخان : نفس المصدر ، ص ١٥٨ .

(٣٤) مذكرات آغاخان : نفس المصدر ، ص ١٥٣ .

(٣٥) فشر ، هـ . أ.ل . : المصدر السابق ، ص ٥٠٣-٥٠٤ .

(٣٦) فاروق عثمان أباظة (دكتور) : آغاخان ، ص ٨٨ .

(٣٧) مذكرات آغاخان : المصدر السابق ، ص ١٩٢ .

(٣٨) مذكرات آغاخان : نفس المصدر ، ص ١٩٦ .

(٣٩) مذكرات آغاخان : نفس المصدر ، ص ١٩٧ .

(٤٠) فاروق عثمان أباظة (دكتور) : آغاخان ومهمته فى مصر فى بداية الحرب العالمية الأولى ، ص ١١٤ ، وقد استند إلى التقرير السرى الذى أعده آغاخان عن الوضع فى مصر عقب فرض الحماية البريطانية عليها فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ .

Foreign and Commonwealth Office, India Office, Palit-ical and Secret Library, London , B.216. Judical and Se-cret Memoranda, No. 31. Secret, Note by the Aga Khan and M.A. Ali Baig on the Situation in Egypt, Port Said,

12th Janvary 1915, PP. 1 - 9.

(٤١) مذكرات آغاخان : المصدر السابق ، ص ٢٠٦ .

(٤٢) كمال الملاخ : المصدر السابق ، ص ٣٤ .

(٤٣) مذكرات آغاخان : المصدر السابق ، مقدمة الترجمة العربية بقلم عارف تامر ، ص ١٣ .

(٤٤) كمال الملاخ : المصدر السابق ، ص ٣٨ .

(٤٥) مذكرات آغاخان : المصدر السابق ، مقدمة الترجمة العربية بقلم عارف تامر ، ص١٤ .

(٤٦) مذكرات آغاخان : نفس المصدر والصفحة.

(٤٧) فاروق عثمان أباظة (دكتور) : آغاخان ومهمته في مصر في بداية الحرب العالمية الأولى ، ص ١ .

(٤٨) كمال الملاخ : المصدر السابق ، ص ٨١-٨٣ .

وقد أشار الى أن (آغاخان الرابع)والحالى والذى عرف من قبل باسم (الأمير كريم خان) هو حفيد (آغاخان الثالث) من نجله (الأمير على خان) ، وهو من رعايا ايران وبريطانيا نظرا لأن والدته (جوان) - زوجة الأمير على خان الأولى - هى ابنة أحد اللوردات الانجليز .

(البحث العاشر)

النشاط الاستعماري الهولندي في البحر الأحمر وجنوب الجزيرة العربية أثناء القرن السابع عشر الميلادي

للدكتور

فاروق عثمان أباظة

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

ووكيل كلية الآداب بجامعة الاسكندرية

لشئون التعليم والطلاب

بحث قدم لندوة (الصراع بين العرب والاستعمار فى عصر التوسع الاوربى الأول ١٤٩٨-١٧٩٨) التى أقامها إتحاد المؤرخين العرب بالقاهرة

(٢٨-٢٩ نوفمبر ١٩٩٤م)

النشاط الاستعماري الهولندي في البحر الأحمر وجنوب الجزيرة العربية أثناء القرن السابع عشر الميلادي

يتناول هذا البحث تتبع النشاط الاستعمارى الهولندى فى البحر الأحمر وجنوب الجزيرة العربية أثناء القرن السابع عشر الميلادى . وقد قامت بهذا النشاط (شركة الهند الشرقية) التى تأسست فى عام ١٦٠٢[1] وكانت انجلترا قد أسست قبل هذا التاريخ (شركة الليفانت) فى عام ١٨٥١ ، التى مارست نشاطها فى شرقى البحر المتوسط ، ثم أنشأت (شركة الهند الشرقية الانجليزية) فى عام ١٦٠٠ التى مارست نشاطها فى المحيط الهندى. كما أنشأت فرنسا هى الأخرى (شركة الهند الشرقية الفرنسية) فى عام١٦٦٤ التى مارست نشاطها كذلك فى المحيط الهندى ، الى جانب الشركتين الهولندية والانجليزية . وجاء تأسيس هذه الشركات فى وقت اتخذ فيه الاستعمار الاوربى شكلا جديدا ، بحيث انتقل فيه من تبعيته للاشراف المباشر من قبل الحكومات الأوربية ، على نحو ما كان عليه الاستعمار البرتغالى والاسبانى فى مطلع العصور الحديثة ، ليصبح تحت سيطرة الشركات الرأسمالية والاحتكارية الاوربية التى أصبحت أقوى وأكثر شرسة فى الميدان الاستعمارى . (٢)

وكانت هولندا – التى سيدور بحثنا حول نشاطها الاستعمارى فى البحر

---

(1) Bertram, T., The Arabs, P. 953 .

تم توحيد المؤسسات التجارية الهولندية وتكوين شركة قوية لها فعاليتها فى مجال التجارة الدولية بموجب ترخيص ملكى هولندى صدر فى ٢٠ مارس ١٦٠٢ وعرفت باسم « شركة الهند الشرقية المتحدة » Vereligde Oastindische Compagnie

(2) Fisher, H.A.L., History of Europe, Vol.I., P.605 .

الأحمر والجزيرة العربية أثناء القرن السابع عشر – قد نجحت فى التحرر من سيطرة الاسبان فى مطلع القرن المذكور ، كما أنها كانت أغنى الأقاليم السبعة التى أختارت مذهب كلفن والتى تمكنت من الحصول على استقلالها . وكان مجلس الدولة المتحدة يجمع بين هذه الاقاليم السبعة على توزيع التجارة العالمية التى ترد من بلاد الشرق . وكانت هولندا قد فتحت ذراعيها لاستضافة جموع اليهود الذين طردوا من أسبانيا والبرتغال فضلا عن البروتستانت الذين هاجروا اليها من الاراضى المنخفضة فى بلجيكا التى ظلت تحت السيطرة الاسبانية . وقد حمل هؤلاء المهاجرين اليهود والبروتستانت ثرواتهم معهم الى هولندا بحيث أصبحت مدينة إمستردام تشبه مدينة البندقية فى أهميتها التجارية . إذ كانت إمستردام منفذا بحريا حيويا للأراضى المنخفضة ومركزا للأسطول الهولندى الكبير الذى يربط بين هولندا والمناطق التى استعمرتها فيما وراء البحار ولهذا عاش سكانها فى مستوى معيشى مرتفع . وكان ميزانها التجارى ايجابيا نتيجة لتأجيرها السفن وسيطرتها على عمليات التأمين ولاستغلالها رؤوس أموالها فيما وراء البحار بحيث كان النقص فى الميزان التجارى – إن وجد – تعوضه الزيادة المالية التى ترد الى الهولنديين من مجالات الاستعمار الأخرى .

وكان الهولنديون بطبيعتهم بحارة مما شجعهم كثيرا فى بناء مستعمراتهم فيما وراء البحار ، كما كان قطاع كبير منها يعملون بالزراعة واقتطاع الاراضى الواطئةمن البحر وحمايتها بانشاء السدود وبضخ الماء منا بطواحين الهواء ، أما أبناء الحرف فكانوا ينسجون ويشذبون الماس ، ويبنون السفن . ومع البحر والسفن خرج الهولنديون للصيد وللحصول على زيت كبد الحوت ووصلت سفنهم الى مستعمراتهم فيما وراء البحار . وحرص الهولنديون على الحصول على أكبر نصيب ممكن من ميراث البرتغاليين

الاستعمارى ، حيث وصلت سفنهم الى مراكز (الملابار) و (ملقا) و(جزر التوابل) واحتل الهولنديون جزيرة (فرموزا) التى أصبحت أهم وكر للقراصنة آنذاك ، كما وصلوا الى اليابان . وقد تطلب ذلك انشاء محطات بحرية ووكالات تجاريةومخازن للتموين على طول الطريق الموصل للهند والشرق الاقصى[1] .

ولهذا اتجه الهولنديون الى رأس الرجاء الصالح واتخذوها قاعدة لهم ، كما احتلوا جزيرة موريس فى المحيط الهندى ، وبعض مراكز فى تسمانيا فى المحيط الهادى .

وكان من الطبيعى أن يمروا بنفس المناطق التى ارتادها البرتغاليون قبلهم ومنبينها موانى جنوبى البحر الأحمر وجنوب الجزيرة العربية ، وهى الموانى التى سنتناول دورهم فيها بالتفصيل فى هذه الدراسة .

كما إتجه الهولنديون صوب الغرب وعملوا فى مجال القرصنة وأحتلوابعض الخلجان والجزر فى أمريكا الجنوبية وأمريكا الشمالية وعند خليج هدسون أنشأ الهولنديون قرية صغيرة نشأت حولها مستعمرة عرفت بأسم (هولندا الجديدة) ولا شك أن تضييق الحصار على الهولنديين من قبل الاسبان والبرتغال فى حصولهم على البضائع الشرقية دفع بهم الى التفكير بصورة جدية فى الاتصال بالشرق فى أواخر القرن السادس عشر دون أى وسيط[2] .

وقد ساعد على نمو النشاط البحرى الاستعمارى الهولندى تزايد تجمع رؤوس الاموال فى هولندا فى مطلع القرن السابع عشر ، حيث أنشىء بنك

(١) هيفاء عبد العزيز الربيعى : غزاة فى الخليج ، الغزو الهولندى للخليج العربى والمقاومة العربية ، دراسة تاريخية ، ص ٢١ .

(٢) جمال زكريا قاسم (دكتور) : الخليج العربى ، دراسة لتاريخ الامارات العربية فى عصر التوسع الأوروبى الاول ، ١٥٠٧ - ١٨٤٠ ، ص ٩٦ .

امستردام فى سنة ١٦٠٩ الذى تحول الى خزانة عامة للهولنديين ، وأصبح أكبر مركز للعمليات المالية فى أوربا . وكان هذا البنك يمول الشركات التى نشأت عن طريق إصدار الأسهم ، سواء أكانت تتعلق بمصانع السكر ، أو التأمين البحرى ، أو بناء السفن ، أو شركات التجارة والاستعمار ، وكان أهمها شركة الهند الشرقيةالهولندية .

وكان يقوم بادارة شركة الهند الشرقية الهولندية مجلس ادارة ومقره فى (امستردام) وكان يطلق على هذه الشركة اسم (شركة الهند الشرقية المتحدة) ، كما كان للشركة علمها الخاص ، كما صكت عملة خاصة بها . وكانت هذه الشركة وليدة اتحاد عدد من الشركات التجارية التى تقوم برحلات منظمة الى آسيا عبر المحيط الهندى منذ نهاية القرن السادس عشر . وهى عبارة عن اتحاد فدرالى لست شركات تجارية ، وكانت تدعى بالهولندية (كامرز KAMERS) أى (غرف) . وتمثل هذه الغرف المناطق التجارية الرئيسية فى هولندا ، وكان لكل من هذه الغرف مجلس ادارة خاص بها ، كما كان لديها مساهمين ، وكان يمثل هذه الغرف ويديرها مجلس ادارة يعرف بأسم (لجنة السادة السبعة عشر)[١] . وجاء إنشاء شركة الهند الشرقية الهولندية تنفيذا لسياسة هولندا الاستعمارية التى كان محورها العناية بالتجارة فى المقام الاول، ثم تأتى القوة الحربية لحماية تلك التجارة فى المقام الثانى . وكان نشاط هولندا الاستعمارى قد بدأ يظهر فى البحار الشرقية شأنها فى ذلك شأن الدول المطلة على المحيط الاطلسى - بعد أن ضعفت الدول المطلة على البحر المتوسط نتيجة لتحول التجارة الشرقية الى طريق رأس الرجاء الصالح . كما حدث ذلك أيضا بعد أن أستولى (فيليب الثانى) ملك أسبانيا على عرش البرتغال فى عام ١٥٨٠ بعد وفاة

(١) سلوت ، ب . ج . : عرب الخليج ١٦٠٢ - ١٧٨٤ ، ترجمة عايدة خورى ، ص ٧٧ .

ملكها (هنرى) وانقراض الذكور من البيت المالك البرتغالى ، اذ أن (فيليب الثانى) فى سنة ١٥٩٤ قد حرم البرتغاليين الذين صاروا من رعاياه الاتجار مع الهولنديين ، مما جعل هؤلاء يتطلعون الى السيطرة على امبرطورية البرتغال ليحرموا الاسبان من مصدر ثروتهم .

وكان من تقاليد هذا العصر والتى طبقت على معظم الشركات الاستعمارية ، أن تمنح هذه الشركات احتكار التجارة فى منطقة معينة ، وتتعامل معها معاملة خاصة فى الرسوم الجمركية للعمل على تشجيعها ، وتعطيها حقوق سيادة على الاقاليم التى تحتلها . وكانت هذه الشركات تحتفظ بجيوش ، وتشرف على القضاء ، وتضرب قطع العملة . ولم يكن هذا التنازل عن السلطة غريبا فى عصر كانت فيه الجيوش والقضاء والنقود أدوات خاصة فى بعض أقاليم أوربا نفسها . والواقع أن الشركات الاستعمارية الأوربية صاحبة الامتياز قد حلت محل سادة الاقطاع ، على أن تطبق نشاطها فيما وراء البحار . وكانت هناك إلتزامات خاصة على هذه الشركات نظير إمتيازاتها ، فكان عليها أن تضمن المواصلات مع أقاليمها ، وتقوم باستغلالها ، وبتوطين الأهالى فيها ، وابعاد الأجانب عنها ، وبادخال المسيحية إليها فى بعض الاحيان، كما كان حملة الأسهم يطالبون دائما بزيادة أرباحهم .

وكانت شركة الهند الشرقية الهولندية بعد نجاحها ، تعد مثلا يحتذى لهذه الشركات ، فكانت الطبقة الوسطى هى التى جمعت رأسمالها الأصلى، والذى زاد على سته ملايين (فلوران) . اما ميدان عملها فقد غطى المحيطين الهندى والهادى من رأس الرجاء الصالح غربا الى مضيق مجلان شرقا . وكانت الشركة تحتكر كل التجارة الهولندية فى هذه المنطقة، كما كانت تبيع السكر فى أوربا بخمسة أضعاف ثمن شرائها له ، والتوابل

بسته أضعاف ، ولذلك فانها كانت لا تخسر . أما بالنسبة لأرباح الشركة فقد وصلت الى نسبة تتراوح بين (١٢٪) الى (٧٥٪) بحيث تضاعف رأس المال من خلال الدورات الاقتصادية السريعة[١] .

وقد كانت لشركة الهند الشرقية الهولندية إدارة خاصة فى الهند ، وبدأ الحاكم العام اختصاصه كمدير تجارى . وكان هناك مجلس يعاونه يضم نخبة من التجار والمحاسبين والباعة ، ثم اصبح يضم رؤساءهم بعد أن بلغ عددهم عشرين ألفا فى الحكومات التسع الموجودة هناك . وكانت التعليمات تمنعهم من العمل لحسابهم الخاص ، وان كان ضعف الاشراف قد ادى الى انتشار عمليات التهريب . وكانت هذه الشركة تشرف على ما يتراوح بين ١٢- ٢٠ ألف جندى ، علاوة على ١٥ ألف بحار . وكانت تسيطر على المراكز المنتشرة من رأس الرجاء الصالح حتى اليابان ، والتى كانت فيها العمليات التجارية . ثم أخذت هذه الشركة لنفسها طابعا عسكريا حين أنشأت الحصون للدفاع عن هذه المراكز ، وأخذت طابعا تجاريا وزراعيا حيث بدأ العمل فى زراعة الأراضى المحيطة بها ، فتحول المركز التجارى وأصبح مركزا زراعيا أيضا . وبهذه الطريقة تحولت القاعدة البحرية عند رأس الرجاء الصالح الى مستعمرة للتوطن وأقام فيها الفلاحون الهولنديون ، وعرفوا باسم (البوير) ، ثم لحق بهم فيها الهيجونوت الفرنسيون ، وتكاتفوا سويا فى إبعاد عناصر الوطنيين عنها بكل قوة[٢] .

وفيما يتعلق بنشاط شركة الهند الشرقية الهولندية فى جاوا ، فإن الشركة قد سيطرت على أمراء الجزيرة ، وأنشأت عاصمتها (بتافيا) على خرائب مدينة (جاكارتا) الوطنية ، وتمكنت من السيطرة على كل الجزيرة . وبعد أن مارست الشركة النشاط التجارى هناك ، فقد اتجهت الى الزراعة لحسابها

---

(1) Fisher, H.A.L., op.cit, V.I., P.599 .

(٢) جلال يحيى (دكتور) : معالم التاريخ الحديث ، ص ١٣٦ .

الخاص ، وإهتمت الشركة بزراعة قصب السكر ، رغم إهتمامها بزراعة التوابل وأهمها الفلفل ، كما أجبرت الشركة الاهالى فى جاوا على زراعة ما تحتاجه من منتجات مثل البن ، فتحول التجار الى مشرفين على الانتاج الزراعى ، واستخدام الجنود المرتزقة لتنفيذ مخططاته .

وأشرف الهولنديون فى مالقا على زراعة القرنفل ، واستخدموا المهاجرين الصينيين فى زراعة قصب السكر . وقد أضافت هذه المنتجات الكثير الى الانتاج التقليدى للشرق ، وقامت شركة الهند الشرقية الهولندية فى العاصمة (بتافيا) بتخزين هذه المنتجات وبتموين أوربا منها . وكانت هناك ثلاث رحلات ملاحية بحرية تقلع فى كل سنة، فى ابريل وسبتمبر ونهاية ديسمبر من الأراضى المنخفضة ، وتصل الى الهند بعد ستة أشهر من الملاحة، وتعود محملة بمنتجات ما وراء البحار .

وعلاوة على الدور الذى قامت به شركة الهند الشرقية الهولندية من تبادل تجارى بين أوربا والشرق ، فقد عملت الشركة على تبادل التجارة بين بلاد الشرق وبعضها . وأصبحت شركة الهند الشرقية الهولندية بدورها الاقتصادى هذا قوة يحسب لها كل حساب ، وأصبح الحاكم فى (بتافيا) عاصمةجاوا يحظى بمكانة سياسية مرموقة ، ونجحت أساطيل الشركة فى أن تربط بلادها الصغيرة الممثلة فى الأراضى المنخفضة بمناطق عديدة فيما وراء البحار فى أرجاء العالم .

وترتب على هذا النشاط البحرى والتجارى الهائل أن إزدهرت هولندا مما أثار حقد الدول الأوربية عليها ودفعها لانشاء شركات استعمارية احتكارية على غرارها[1] على النحو الذى سبق أن أشرنا اليه .

وفيما يتعلق بموضوع بحثنا فقد وجهت شركة الهند الشرقية الهولندية

(1) Hoskins. H.L., British Routes To India, P.6.

فى سنة ١٦١٤ أسطولا بحريا الى البحر الأحمر[١] يقوده (بيترڤان دن بروك PIERER VAN DEN BROEKE) للحصول على المعلومات اللازمة لتنشيط حركة التبادل التجارى مع المدن الواقعة على سواحل البحر الاحمر وجنوب الجزيرة العربية[٢] . و(بيترڤان دن بروك) الذى عاش فى الفترة من ١٥٨٥-١٦٤٠ هو من مواليد مدينة (أنتورين) وينتسب الى عائلة بروتستانتية وعاش فترة من حياته فى مدينة (امستردام) فى عام ١٥٩٨ ، وقام بعدة رحلات الى البحر الاحمر وجنوب الجزيرة العربية مكلفا من قبل شركة الهند الشرقية الهولندية.

وقد أستقبل (بيترفان دن بروك) إستقبالا طيبا عندما وصل الى عدن فى عام ١٦١٤ ، وقام بابلاغ حاكمها العثمانى بأنه يحمل تصريحا من الصدر الأعظم يسمح له بحرية الملاحة والتجارة فى جميع أجزاء السلطنة العثمانية ، التى كانت قد أقامت علاقات دبلوماسية مع بعض القوى الأوربية مثل البندقية وفرنسا وانجلترا لتنشيط الحركة التجارية مع الموانى العثمانية أثناء القرن السادس عشر عقب تحول التجارة العالمية الى طريق رأس الرجاء الصالح على أيدى البرتغاليين[٣] .

غير أن الحاكم العثمانى فى عدن أبلغ قائد الأسطول الهولندى بأنه مع احتفاظه بالعلاقات الودية بينهما ، فإن عليه أن يعرض الأمر على الوالى العثمانى فى اليمن لاستطلاع رأيه . كما أن حاكم عدن العثمانى أشار على قائد الأسطول الهولندى بأنه من الأفضل مغادرة الميناء حفاظا على مشاعر التجار المقيمين فى عدن ، الذين اعتبروا مجيء الهولنديين يشكل

---

(1) Fisher, H.A.L. Op. cit., Vol., 1. P. 605 .
(2) Hunter, F.M., An account the British settlement at Aden, P. 164.
(3) Marston, T.E., Britain's Imperial Role in the Red Sea Area, 1800 - 1878, P. 26 .

خطرا على مصالحهم .

وقد استجاب قائد الاسطول الهولندى لمطلب حاكم عدن العثمانى ، وأبحر شرقا تجاه ميناء (الشحر) الواقع على الساحل الجنوبى للجزيرة العربية، حيث أستقبل فيها استقبالا طيبا وتمكن من اقامة وكالة هولندية هناك . ثم أبحر (بيترفان دن بروك) بعد ذلك الى البحر الاحمر ووصل الى ميناء (مخا) اليمنى فى عام ١٦٢٠ ، فأستقبله حاكمها إستقبالا وديا . وأوضح أنه يوافق على إقامة وكالة هولندية فيها ، فى حالة ما اذا وافق والى اليمن العثمانى على ذلك . كما تم الاتفاق بينهما على أن تكون الضرائب الخاصة بالجمارك مع السفن الهولندية بنسبة ٣٫٥٪ من قيمة حمولتها وحصل (بيترفان دن بروك) أيضا على تصريح من حاكم (مخا) بزيارة مدن اليمن الأخرى ، وعلى توجيه توصية لحكام مناطق اليمن ليحسنوا معاملته[١] .

ثم توجه (بيترڤان دن بروك) بعد ذلك الى صنعاء حيث قابل الوالى العثمانى ، الذى أوضحنا أنه لا يملك سلطة الموافقة على إقامة وكالة هولندية فى (مخا) لأن مثل هذا التصريح يصدر من السلطان العثمانى نفسه . كما أشار الوالى الى خشية رعاياه المسلمين من التدخل الأجنبى فى ديارهم . وكان الوالى العثمانى يهدف من وراء ذلك الى تنفيذ سياسة عامة اتبعتها الدولة العثمانية فى منطقة البحر الأحمر ، وحرص عليها سكان المنطقة ، ومحورها المحافظة على سلامة الاماكن الاسلامية المقدسة التى يعرضها لخطر إقتحام أية قوى أجنبية مسيحية للبحر الاحمر . وإزاء أصرار الوالى العثمانى اضطر قائد الاسطول الهولندى (بيترفان دن بروك) الى مغادرة صنعاء ، ولم يحصل على تصريح من الوالى العثمانى ، يسمح

(١) فاروق عثمان أباظة (دكتور) : عدن والسياسة البريطانية فى البحر الاحمر ١٨٣٩ – ١٩١٨ ، ص ٦٠ .

بالتبادل التجارى مع الموانى اليمنية ، وبتخفيض الضرائب الجمركية مع السفن الهولندية لتصبح نسبتها ٣٫٥٪ ، لأن مثل هذا التصريح كان من شأنه أن يثير حفيظة التجار الآخرين من فرس وهنود ، الذين كانوا يدفعون ضرائب جمركية وصلت الى ١٦٪ وكانت تشكل بذلك جزء هاما من حصيلة الولاية[١] .

وأخيرا بعد أن فقد (بيتر فان دن بروك) كل أمل فى إقامة وكالة تجارية فى (مخا) ، فقد نقل بعثته التجارية لتدعيم مركز الهولنديين فى (الشحر) ، وعاد الى الهند بعد ذلك دون أن يحقق لهولندا ما كانت تطمح إليه من مصالح فى البحر الأحمر وجنوب الجزيرة العربية . ولهذا أنشأت شركة الهند الشرقية الهولندية فى عام ١٦٥٢ محطة عند رأس الرجاء الصالح لتزويد سفنها بما يلزمها خلال رحلاتها الطويلة الى جزر الهند الشرقية والى الشرق الاقصى ، كما بذل الهولنديون جهودهم لتشجيع هجرة بنى جنسهم الى هذه الجهات[٢] .

وقد أصدر الباحثان ك . ج . براور Brower وأ . كبلانيان مؤلفا فى عام ١٩٨٤ وترجم فى عام ١٩٨٨ ووزعته شركة أ. ى . بريل للنشر فى ليدن ، ضمن سلسلة منشورات المعهد الهولندى للآثار المصرية والبحوث العربية بالقاهرة بعنوان : (اليمن فى أوائل القرن السابع عشر مقتطفات من الوثائق الهولندية المتعلقة بالتاريخ الاقتصادى لجنوب الجزيرة العربية من ١٦١٤-١٦٣٠) .

وقد نشر هذا الكتاب بدعم من (المنظمة الهولندية لترقية البحث العلمى البحث وجاء من بين هذه المقتطفات الوثائقية عن تجارة ميناء مخا

(1) Playfair, R.L.: A History of Arabia Felix or Yemen, XIX, P.10.

(٢) بانيكار ، ك . ج .، آسيا والسيطرة الغربية ، تعريب عبد العزيز حاويد ومراجعة أحمد خاكى ، ص ٦٧ .

اليمنى[1] : (إن تجارة المخا ذات أهمية كبرى للشركة [شركة الهند الشرقية الهولندية] .

اذ أن كميات كبيرة من التوابل تباع هناك سنويا مقابل النقد ، مدرة الارباح الهائلة ، وذلك رن أخذنا بعين الاعتبار أعداد التجار الغفيرة ، والسفن فقط .)

وفى إشارة أخرى الى حمولة سفينة هولندية من البضائع الشرقية جاء ذكر تلك السلع[2] :

(الفلفل ٢٠٠ حزمة ، جوز الطيب ٢٠ حزمة ، القرنفل ٢٠ حزمة ، اللبان الجاوى لا يعلم كميتها ، الدمقسات من الصين ٣ ثلاث حزم، البسباس ١٥ حزمة ، ومرت السفينة بموانى عدن والشحر بعد أن زارت مخا وجدة ، ولا يسمح لغير المسلمين بالمتاجرة فى جدة ، وجدة كما يقول المسلمون تعتبر الميناء المقدس لأرض مكة المقدسة التى لا يسمح لغير المسلمين بالمتاجرة فيها ، والمتعدى يعاقب بالاعدام . وتصل الى هذا الميناء السلع التى يبتاعها أو يقايضها الحجاج المسلمون . ويبلغ حجم التجارة فى مخا أربعة أضعاف تلك التى فى جدة ، ويرجع سبب ذلك الى أنه يجوز للتجار ذوى الأديان المختلفة التجارة هناك الى جانب المسلمين ، هذا بالاضافة الى أن المكوس التى كان يطلبها حاكم جدة مرتفعة جدا وتنقل معظم سلع مخا بواسطة السفن الى السويس ، وهى ميناء فى البحر الأحمر يبعد ثلاثة أيام سفر عن القاهرة الكبرى وتسمى هذه السفن البسمارى (أى أنها مسمرة بالمسامير) بينما كانت السفن الأخرى مخيطة بكاملها ، وتبلغ

---

(١) براور ، ك . ج ، كبلانيان ، أ : اليمن فى أوائل القرن السابع عشر ، مقتطفات من الوثائق الهولندية المتعلقة بالتاريخ الاقتصادى لجنوب الجزيرة العربية ١٦١٤ - ١٦٣٠ ص (١) .

(٢) بروار وكبلانيان : المرجع السابق ، ص (أ) .

حمولة هذه السفينة سبعمائة (لست) وهى وحدة هولندية قديمة ، تعادل ٤٠٠٠ بوند Pond امستردامى) .

كما جاء فى رسالة هولندية أخرى مؤرخة فى ٢٦ نوفمبر ١٦١٦ من ادارة الشركة الى قائد السفن الهولندية فى البحر الاحمر[١] :

(إننا نأمل أن يحصل مستخدمونا هناك على حرية التجارة فى كل مكان وسهولة الدخول ، وخاصة عند استلامكم لأوامر السلطان الكبير الخطية الموجهة الى الباشوات التى سنرسلها لكم . واذا لم يحدث هذا ، وفى حالة تهييج عدونا أو أصدقائنا الحاسدين لسكان هذه الاماكن أو حاكمها على أن يمنعونا من حرية التجارة أو على أن يعرضوا علينا بعض الشروط غير المعقولة، إما على ساحل الجزيرة العربية أو فى سورات والمدن الأخرى المجاورة لها ، فى مثل هذه الحالة يجب إعطاء التعليمات والأوامر والتفويضات بشكل تام للسفن الذاهبة الى هناك كى تعطل على كل السفن الأجنبية الموجودة أو الواصلة هناك كل المتاجرة مع أولئك المانعين (إيانا) من الدخول وحرية التجارة ، وذلك لاجبارهم بواسطةهذا العمل على التجارة مع أهلنا بضرائب وشروط صحيحة ومعقولة كما يفعلون مع غيرنا) .

(كما أنه من الضرورى أيضا أمر الاسطول المذكور أعلاه وكل السفن المنفردة الأخرى المبحرة الى سورات أو الى الساحل العربى (فى البحر الأحمر وبحر العرب والخليج) فى سيرهم ذهابا وايابا ، بمحاولة الاضرار بأى طريقة ممكنة بالعدو وبتحطيم سفنه وخطفها ووضعها تحت تصرفهم أو إحراقها ، هذا حسب تقديرهم لكفاءتها وإمكانية إستعمالها .

أما من ناحية الأسرى فعليكم معاملتهم دائما كما كتبنا لكم فى السابق، وذلك لكى نتوصل الى إطلاق سراح أهلنا . ونوصيكم كلكم بكل

(١) براور وكبلانيان : نفس المرجع ، ص ١٠٥ .

شدة ومن جديد بتحقيق هذا التسريح ، أى إطلاق سراح الهولنديين المحتجزيين لدى حكام البلاد) .

وهذه الرسالة توضح موقف الهولنديين ازاء القوى العربية المحلية من جهة، والاتراك العثمانيين الذين كانوا يحكمون الساحل الغربى للجزيرة العربية وبعض مناطق الساحل الغربى للخليج ويحولون دون سيطرة الهولنديين وتحكمهم فى مراكز التجارة هناك، وكيف أن هولندا حرصت على فرض تجارتها واحتكار لتلك المناطق ، فى القرن السابع عشر الميلادى دون جدوى.

ويرجع ذلك كما أشرنا الى تحفظ الاتراك العثمانيين فى البداية إزاء هذا النشاط البحرى الهولندى باحتكاراته التجارية ، ورغبة العثمانيين فى تحصيل الضرائب التى يرونها مناسبة على هذه التجارة من جهة ، كما يرجع أيضا الى المنافسة التجارية والاستعمارية التى مارستها القوى الأوربية الأخرى ضد الوجود الهولندى وتمثل فى البرتغال من قبل ، والانجليز والفرنسيين فيما بعد من جهة أخرى أثناء القرن السابع عشر .

وقد حرص الهولنديون فى القرن السابع عشر كذلك على أن يدعموا نفوذهم فى ميناء عدن الهام وأن يقيموا وكالة تجارية فيها ، على نحو ما توضحه الوثيقة الهولنديةالتالية التى نشرها براور وكبلانيان نقلا عن الأرشيف الهولندى لشركة الهند الشرقية[1] :

(قرار مجلس السفينة تحت رئاسة ال(كومندور) بيترفان دن بروك على ظهر السفينة ال (سخب) الراسية أمام ميناء عدن فى ٢٢ أغسطس ١٦٢٠) . (بما أننا قد وصلنا برعاية الله بال (سخب) الى مرسى مدينة (عدن) على البحر الأحمر ، وهى مدينة واقعة فى (آربين فيلكس) ، أى بلاد الجزيرة العربية ، (أصحح يامن أى اليمن) وتحت حكم قيصر

(١) براور ، ك . ج كبلانيان ، أ : المرجع السابق ، ص ١٢٩ .

القسطنطينية (ويقصد السلطان العثمانى) الذى بحوزتنا فرمانه (أى أمره الخطى) للسماح لنا بالتجارة بحرية فى هذه المناطق ، قرر الكومندور بيترفان دن بروك أن يدعو الرئيس (رئيس السفن) والمجلس للاجتماع .وسأل رأيهم فيما اذا كان من المستحسن أن نقوم بالبحوث الاضافية ، وأن نستنزف الوقت للوصول الى (موخا) المكان الذى نقصده ، نظرا لاننا تأكدنا من أن الوقت متأخر فى السنة والموسم يكاد أن ينتهى (وهو موسم تجارة البن) .

(أما فيما اذا كان من الأفضل أن نجرأ على ترك محطة تجارية هنا تحتوى على أكبر قسم ممكن من الشحنة لكى تباع (هذه البضائع) طوال السنة هنا أو فى (مخا) وذلك نظرا لأن الفرصة سانحة الآن ، بالاضافة الى أمير حاكم (عدن) لم يقدم لنا مكانا فى المدينة فقط بل كل المساعدة والمعونة لاهلنا ، بناء على الأمر الخطى للقيصر التركى سيده ، (أى للسلطان العثمانى) .

(وبعد المناقشة المسهبة للمجلس المذكور أعلاه والتفكير والموازنة فى كل ما سبق قرر وأعتبر من المستحسن تأسيس محطة تجارية هنا وتزويدها بالقسم من الشحن الذى يمكننا إنزاله الى البر ما بين اليوم واليوم الثامن والعشرين من الشهر الحالى (أغسطس ١٦٢٠) ، لئلا تحبط الرحلة الى سورات التى علينا أن نكون فيها فى آخر سبتمبر بالضبط ، وتقرر الابحار الى سورات فى اليوم المذكور أعلاه أى فى الثامن والعشرين ، وذلك لأن بعض السفن الهندية كانت قد رحلت الآن ، والأخرى تقف على وشك الرحيل . وبما أننا أعتبرنا بأغلبية الاصوات أنه ليس من المستحسن لأسباب هامة عديدة ، للكومندور بيتر فان دن بروك البقاء هنا فى هذه الفترة ، ولكن على النقيض من ذلك عليه أن يتابع (رحلته) الى سورات شخصيا ، تقرر إبقاء ال (أوبر كوبمن) السيد (هرمن فن خل) هناك (هوفت)

فى الفترة القادمة لكى يبيع البضائع لمصلحة الشركة العامة إما هنا (فى عدن) أو فى (مخا) .

ولما كانت الدولة العثمانية قد وجدت أن من مصلحتها تنشيط الحركة التجارية فى البحر الأحمر مع القوى الأوروبية الجديدة بعد زوال نجم البرتغاليين نتيجه لتنافس تلك القوى معهم ، كما بدا من تلك القوى الأوربية الجديدة عدم تركزها على الجانب التعصبى الدينى على عكس ما كان عليه البرتغاليون من تعصب ، فقد سمحت الدولة العثمانية للهولنديين بحرية النشاط التجارى مع الموانى اليمنية فى البحر الأحمر وجنوب الجزيرة العربية . وقد بدا ذلك فى الفرمان الذى نشره براور وكابلانيان فى كتابهما الوثائقى وهو أمر صادر من محمد باشا والى اليمن فى ١٥ أكتوبر ١٦٢٠ على النحو التالى[١] :

(فرمان (ماهومت بسا) أى محمد باشا حاكم اليمن الذى منح للهولنديين والمترجم من (العربية) الى الهولندية فى ١٥ أكتوبر ١٦٢٠ .

بسم الله :

أمر خطى من الملك الكبير (السلطان) الى (فيسراى Vice Roy) ال (يمن) آمرا كل من رآه أو سمع قراءته وكل الحكام تحت طاعة الملك الكبير وكل القضاه والعلماء ، لان يسمحوا لقبطان الهولنديين المتواجد مكانا فى اليمن ، بالتجارة بدون مضايقتهم فى ديانتهم ، ويبيع لكل التجار و الشعوب الأخرى الذين يقع الخيار عليها ، بدون إعاقة من أى شخص ، (وأن يسمحوا) للهولنديين ببيع بضائعهم أو سلعهم لكل من يريد شراءها ، ومن أن يسمحوا للقبطان أو أى من رجاله بالابحار بسلعهم الى أى مكان يقع الخيار عليه بدون إعاقة من أى إنسان ، (وأن يسمحوا) بمرور سلعهم

(١) براور ، ك ج ، كبلانيان ، أ : المرجع السابق ، ص ١٣١ .

بدون إلحاق الضرر بها ، وبدون فتحها عبر ال (الفنديخو) على البر ، على شرط أن يدفعوا أجرة الزنة المتداولة) .

(ويكتب الباشا الى حكامه وقادته بأنه قد قرأ شخصيا أمر الملك الكبير الخطى وقبله ، فيأمرهم ويرغب منهم بإتباعه . ومن ثم يمنح الهولنديين هذا الفرمان سامحا لهم بالتجارة والسكن والابحار والمغادرة ضمن كل الحيز الواقع تحت حكم الباشا . ويأمر بطاعة كل ما هو مدون فيما يلى :

– يجب عليهم استقبال الهولنديين بالحفاوة لانه هو نفسه يرحب بهم أشد الترحيب .

– يجب على كل إنسان أن يسمح للهولنديين بحرية التنقل فى الشوارع بلا تقييد وأن يظهر كل الصداقة تجاههم .

– يجب على الهولنديين الدفع فى (عدن) مكس البضائع المباعة هناك، أما البقية التى ينقلونها ويبيعونها فى (مخا) فعليهم أن يدفعوا مكسها فيها . كما أنه عليهم دفع المكس الموازى لما دفعوه أيما (يفربسن) وذلك كما يظهر من وثائقهم أو من دفاتر حسابات (مخا) .

ولا يجوز لأى شخص فى أى مكان فى (عدن) أو فى (مخا) ، والتجرؤ على إنتهاك (حرمة) بضائع الهولنديين ، أو أخذ أى شىء منها .

وفى حالة وفاة قبطان الهولنديين أو أى شخص غيره ، فلا يسمح لأى من كان بانتهاك (حرمة) سلعهم ، بل يجب السماح للباقين من بعده بالتصرف فيها .

وقد إستمرت عمليات التبادل التجارى بين السفن الهولندية التابعة لشركة الهند الشرقية الهولندية وسواحل اليمن المطلة على البحر الاحمر فترة غير قصيرة ، وخاصة أنها كانت تعتمد على محصول البن اليمنى ، حتى

تمكن الهولنديون من نقل زراعة هذا المحصول الى جزر الهند الشرقية وجزر الهند الغربية بعد ذلك فى عام ١٧١٢ . كما انتقلت زراعة البن بعد ذلك أيضا الى أمريكا الجنوبية ، مما أدى فى النهاية الى القضاء على تميز اليمن وتفرده بانتاج ذلك المحصول الهام[١] . وقد نتج عن ذلك قلة دخل اليمن وتدهوره اقتصاديا مما زاد من حدة الاضطرابات الداخلية هناك . وهذا ما أكده الرحالة الدنماركى (كارستن نيبور Karsten Niebuhr) الذى زار بلاد اليمن فى عام ١٧٦٢ فى مؤلفة المشهور (وصف الجزيرة العربية Beschreibung Von Arabien) الذى ترجم الى عدة لغات وأطلع الأوربيين على أهمية تلك البلاد[٢] .

على أن نجم الهولنديين بدأ يأفل فى البحر الأحمر وجنوب الجزيرة العربية وغربى المحيط الهندى بوجه عام فى منتصف القرن الثامن عشر . حيث غادر الهولنديون اليمن فى عام ١٧٦٢ ، وفقدوا كل أمل فى استمرار وكالاتهم التجارية فيها ، وإنفسح المجال أمام البريطانيين للاشتغال بتصدير البن والتجارة اليمنية الى بلدان أوربا ، بينما كان التجار الهنود يحتكرون التجارة فى داخل اليمن ذاتها[٣] . وكان البريطانيون قد حرصوا على بسط سيادتهم البحرية فى البحار الشرقية ليدعموا مصالحهم الاقتصادية وليقضوا على كل نفوذ ينافسهم فيها . وكان الفرنسيون أيضا قد بدأوا منذ مطلع القرن السابع عشر يقومون بدورهم فى هذا المجال ، حتى أصبح السباق والتنافس بين بريطانيا وفرنسا ظاهرة واضحة فى القرن الثامن عشر على وجه الخصوص ، حيث سعت كل دولة منهما لتحقيق أكبر قدر ممكن من مصالحها التى تتعارض مع مصالح الأخرى ، مما أثار تنافسا هائلا بين هاتين القوتين بعد أفول نجم الهولنديين .

---

(١) عبد الحميد البطريق (دكتور) : من تاريخ اليمن الحديث ١٥١٧ - ١٨٤٠ ، ص ٤٦ . قدر نيبور تجارة البن المصدرة من اليمن حينذاك بما قيمته خمسة الآف جنيه إنجليزى سنويا .

(2) Karsten Niebuhr : Beschreibung Von Arabien, Copenhagen 1772 .

(3) Marston, T.E., op. cit., P. 29 .

ثبت المصادر والمراجع

أولا : باللغة العربية

- بانيكار ، ك . م . : آسيا والسيطرة الغربية ، تعريب عبد العزيز جاويد ومراجعة أحمد خاكى ، دار المعارف ، القاهرة .

- براور ، ك. ج، كبلانيان . أ . : اليمن فى أوائل القرن السابع عشر ، متقطفات من الوثائق الهولندية المتعلقة بالتاريخ الاقتصادى لجنوب الجزيرة العربية ١٦١٤ - ١٦٣٠ ، المنظمة الهولندية لترقية البحث العلمى البحت ، ليدن ١٩٨٨ .

- جلال يحيى (دكتور) : معالم التاريخ الحديث ، منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٧٧ .

- جمال زكريا قاسم (دكتور) : الخليج العربى ، دراسة لتاريخ الامارات العربية فى عصر التوسع الاوربى الأول ، ١٥٠٧-١٨٤٠ ، مطبعة جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٦٦ .

- سلوت ، ب.ج. : عرب الخليج ١٦٠٢-١٧٨٤ ، ترجمة عايدة خورى ، مراجعة د. محمد مرسى عبدالله ، أبو ظبى ، الطبعة الأولى ١٩٩٣.

- صلاح العقاد (دكتور) : التيارات السياسية فى الخليج العربى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٥ .

- عبد الحميد البطريق (دكتور) : من تاريخ اليمن الحديث ١٥١٧-١٨٤٠ ، معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة ١٩٦٩ .

– فاروق عثمان أباظة (دكتور) : عدن والسياسة البريطانية فى البحر الأحمر ، ١٨٣٩–١٩١٨ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٦ .

– هيفاء عبد العزيز الربيعى : غزاة فى الخليج ، الغزو الهولندى للخليج العربى والمقاومة العربية ، دراسة تاريخية ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل .

ثانيا باللغات الأجنبية

- Bertram , T., The Arabs, London 1937 .

- Fisher, H . A.L., History of Europe, 2 Vols., London., 1945 .

- Hoskins, H.L.: British Routes to India, London, 1928 .

- Hunter, F.M. : An Account of the British Settlement at Aden, London , 1877 .

- Marston, T.E.: Britain's Imperial Role in the Red Sea Area, 1800 - 1878 , Conneticut, U.S.A.

- Niebuhr, K. Beschreibung Von Arabien, Copenhagen 1772 .

- Playfair, R.L.: A History Of Arabia Felix or Yemen, Bombay 1859.

- Slot, B.J.: The Arabs of the Gulf 1602 - 1784 , Leidschendam 1993 .

